أولريش بيك

السلطة والسلطة المضادة

في عصر العولمة



أولريش بيك

السلطة والسلطة المضادة

في عصر العولمة

ترجمة

د. جورج كتورة

د. إلهام الشعراني

المكتبة الشرقية

© المكتبة الشرقية ش.م.ل.
الجسر الواطي – سنّ الفيل
ص.ب. 55206 – بيروت، لبنان
تلفون: 485793 (01)
فاكس: 485796 (01)
E-mail: libor@cyberia.net.lb
www.librairieorientale.com

الطبعة الأولى 2010
ISBN: 978-9953-17-046-6

صدر هذا الكتاب باللغة الالمانيّة تحت عنوان:
Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter

"The Publication of this work was supported
by a grant from the Goethe-Institut"

المحتويات

تمهيد

صعود شعبوية اليمين في اوروبا

يجب فهم صعود شعبوية اليمين في اوروبا وفي اجزاء اخرى من العالم باعتبارها ردة فعل على المنظورات الجذرية في عالم تزعزعت حدوده واسسه. وعدم قدرة المؤسسات والنخب المسيطرة على ادراك هذه الحقيقة الاجتماعية الجديدة واتخاذ موقف منها على علاقة بطريقة حياة هذه المؤسسات وبتاريخ تكونها. فهي وجدت في عالم تسوده افكار الشغل الكامل وأولية السياسة الحكومية على الاقتصاد الوطني، والحدود الفاعلة وحيث كان للهويات الاقليمية المحددة بوضوح على الارض قيمة اساسية. وكل الموضوعات الشائكة في ذلك العصر الذي هو عصرنا نحن تؤشر إلى التغيير الذي حصل في هذا الاطار: ان الدعوة للشغل الكامل في عصر البطالة الجماهرية والتصاعد السريع للعمل المؤقت كان بمثابة اهانة للانسانية. وثمة اهانة اخرى للانسانية نجدها في البلدان التي تدنى مستوى الخصوبة فيها إلى ما دون المعدل المشؤوم وهو 1,3 ولد لكل مرأة، والجهر بأن معاشات التقاعد ما زالت مؤمنة. كذلك من يمتدح العولمة التي اتاحت للشركات المتعددة الجنسية

الكبرى التلاعب بالدول الواحدة ضد الأخرى لتجنب دفع الضرائب المتوجبة عليها في الوقت الذي تتقلص فيه الرسوم المهنية بشكل، مأساوي، ان ذلك مهين للانسانية ايضاً. كذلك يعتبر التبشير بالتعددية الثقافية وحسب الشعوب مع ازدراء الازمات التي تحدث في المجتمعات المتعددة الاتنيات اهانة للانسانية. والزعم في الوقت الذي تحدث فيه الكوارث البيئية والغذائية أو هي قيد الحدوث، ان التقنية والصناعة ستحل المشاكل التي نجمت عنهما، ان ذلك اهانة اخرى للانسانية.

نحن الاوروبيون، اننا نتصرف كما لو ان المانيا، وفرنسا وايطاليا وهولندا والبرتغال وغيرها، ما زالت كما كانت من ذي قبل. والواقع ان هذه البلدان لم تعد موجودة منذ وقت طويل، اذ ان خزانات السلطة والتي كانت تتشكل من الدول القومية المغلقة على نفسها والمجتمعات التي كانت تضع حدوداً فيما بينها قد صارت غير واقعية، وفي ابعد الحدود منذ ادخال التعامل باليورو. فمنذ ان صارت اوروبا موجودة، لم يعد لالمانيا، ولا لفرنسا ولا لايطاليا، والخ من وجود. ومن ثم لا حكم لهذه البلدان الا في ذهن الناس وفي الكتب المصورة التي يصفها مؤلفو التاريخ ذلك ان الحدود ومجالات التجارب والكفاءات الحصرية التي تشكل عالم الدول القومية هذا لم تعد موجودة. واذا كان ذلك كله صار من الماضي، واذا كانت افكارنا وافعالنا وابحاثنا تدور في مقولات خيالية، فما هو شأن العالم الذي هو طور التكون، أو قد قام بالفعل؟

هذه هي المسألة التي يثيرها هذا الكتاب ويحاول الرد عليها. فما ظهر إلى الآن هي **سياسة حدود** لم تتضح بما يكفي، وتصالب امكنة غير محددة، وحدود وديناميات قديمة وجديدة، لا يجب مع ذلك النظر اليها من منظور قومي، بل **عابر** للقوميات في اطار سياسة عالمية داخلية. وبالاشارة تحديداً إلى الامن القديم - الصراع ضد الجريمة، وطرد الغرباء وطالبي اللجوء - نجد انفسنا ملزمين بترك ما كان احتكاراً للدولة مثل البوليس ومراقبة الحدود، أي حقوق السيادة المقدسة بهدف استعادة الامن والسيادة القوميتين.

ان تداخل المسائل التي جرتها العولمة، والتي تعدل حتى اسس المجتمعات، وشلل السياسة الذي يدور حول نفسه قد خلق محرمات ادى انتهاكها من جانب وسائل الاعلام إلى اعطاء شعبوية اليمين صوتاً لا شك به. لا يكفي ان نجعل من الشعبوية مجرد كاريكاتور، أو نجعل منها مهزأة **المؤسسة** السياسية الخاضعة للاجماع. ولمن يريد ان يفهم الزلزال السياسي الذي احدثته الشعبوية اليمينية واستغلته فعليه ان يبحث عن مصادر قوتها. وهذه المصادر يجب ان تبحث باعتبار ان الحوافز والموضوعات العزيزة على الظلامية الجديدة التي عرفتها الحداثة الاوروبية - المعركة ضد الانحلال والتقهقر وعودة قيم الجماعات القديمة - صارت تطبق على المحرمات الحالية في التحديث الجذري. ان الامر المثير هنا هو هذه الحكمة التي «يأخذ بها اليمين واليسار» والتي تزعزع الجبهات التقليدية في السياسة. ان

ما نعتبره «شعبوية اليمين» ليس شعبوية يمين فقط، بل هي شعبوية «اليمين كما اليسار». واذ قدر لها بشكل خاص ان تكون قوية ومقلقة، فلان هذا النمط من السياسة يربط ويمتص ويمزج ويؤلف العناصر التي تبدو غير مترابطة ظاهراً: اهداف اليمين مع مناهج وطرق اليسار، التسميات التحررية واخراج وسائل الاعلام، المحرم الذي يطلق امتعاضات مناهضة للحداثة ضد السلطة القوية الضارة. وهذا ما ينعكس ايضاً في ردة فعل الرأي العام. يصار للتأشير إلى ديماغوجية الشعبويين والى الخطر الذي يشكلونه على الديموقراطية السائدة - وعدا ذلك يصار إلى الابتهاج، وعلنا، بهذا العلاج بالصدمة التي تحتاجها الديموقراطية والذي سيخرجها من سباتها. نلخص من ذلك إلى القول بأن قوة الشعبويين هي موازية من حيث الحجم للارتباك السياسي تجاه مسائل عالم تغير بشكل جذري.

يمكن تصوير ذلك بشكل كامل (وهذا ما نهدف اليه في هذا الكتاب) عبر ما آلت اليه العولمة من نتائج. في النقاشات العامة، يعمد البعض لوصف «العولمة» بكلمة عبثية، في حين يرفعها البعض الآخر إلى مستوى القدر الذي يجب على الانسانية الخضوع له. بعيداً عن هذا الجدل، نشأ نقاش مع انفعال اقل وسط العلوم الاجتماعية. وفي عصرنا الراهن يشمل ذلك محورين بشكل خاص. المقاربة الاولى تنظر إلى العولمة وتدرسها بوصفها Interconnectedness نامياً (Held, 1999, Beisheim 1999) بعبارة اخرى بوصفها زيادة في المداخلات والتعالقات والموجات

العالمية الهويات والشبكات الاجتماعية العابرة للحدود. اما وجهة النظر الأخرى فتركز على «الغاء المكان من خلال الزمان» (Giddens 1997, Harvey 1990) وهذا ما صار ممكناً بفضل وسائل الاتصال الجديدة. فقد شرع الافراد أكثر فأكثر العمل والانشغال على صعيد عالمي، والحب على صعيد عالمي والزواج عالمياً، لقد صارت حياتهم، ورحلاتهم واستهلاكهم ومطبخهم عالمياً، لقد صار كل شيء عالمياً، بل حتى الاولاد يجب ان يكونوا عالميين، أي يتحدثون اكثر من لغة وهم يربون وسط اللاواقع العام الذي أوجده التلفزيون والانترنت، بل ان الهويات والولاءات السياسية لم تعد خاضعة لولاء الزواج الاحادي القومي. خلافاً للطرح الاول، لا تفهم العولمة هنا بوصفها زيادة التعالقات بين مساحات اجتماعية وطنية ما زالت موجودة، بل بوصفها ظاهرة العولمة **الداخلية** لهذه الامكنة.

يستعيد هذا الكتاب دراسة هذين المحورين مع التقدم خطوة حاسمة نحو تصور العولمة بوصفها **تحولاً تاريخياً**. بموجب ذلك سيتضح لنا كيف سيصار في فضاء السلطة ذات الاطر الهشة في سياسة عالمية داخلية إلى **ابطال التمييز بين الوطني والعالمي**، وهو تمييز ساد تصورنا كله عن العالم. صحيح ان رؤية العالم الخاصة بالحداثة الاولى قد تكونت في افق هذا التمييز، وهذا ابطال ايضاً لتصورات (ولنظريات) المفتاحية حول المجتمع والعوية والدولة والسيادة والشرعية والسلطة والقوة. الكتاب الذي بين ايدينا يطرح اذاً السؤال التالي: كيف يمكن تصور عالم ودينامية عالمية حيث

اسسها ومنطق فعلهما الخاص بنظام الدولة- الامة، وكذلك بعض الميزات والمؤسسات الاساسية التي اوجبها التاريخ، قد صارت متهافتة بفعل المسائل الناتجة عن حداثة جذرية؟ والجواب على هذا السؤال الذي سيوسع سيشرح على امتداد الفصول هو التالي: ان السياسة الداخلية العالمية الجديدة التي باتت فاعلة الآن وهنا فيما يتجاوز الوطني والعالمي قد صارت **ما بعد - لعبة سلطة مفتوحة كلياً على منفذها**، حيث الحدود، والقواعد الاساس والتميزات الاساسية موضوع اعادة نقاش (لا تلك المتعلقة فقط بالوطني والعالمي، بل بما يتعلق ايضاً بين اقتصاد عالمي والدول، بين حركات المجتمع المدني الفاعلية على المستوى العالمي، والانظمة الفوق عالمية والحكومات الوطنية.

منذ ذلك الوقت لم يعد ما هو وطني وطنياً، وما هو دولي أو عالمي لم يعد كذلك ايضاً، لقد فقدت الواقعية السياسية اسيرة المنظور الوطني من وجاهتها. وقد تم استبدالها- وهذا ما نحاول طرحه في هذا الكتاب - بواقعية سياسية كونية، يبقى علينا الكشف عن منطق السلطة فيها، وهي واقعية تولى دور الاقتصاد العالمي الحاسم مكانة مركزية، وكذلك للفاعلين فيه وسط الدول المشاركة أو المعارضة، وكذلك ايضاً لاستراتيجيات حركات المجتمع المدني العابرة للقوميات، بما في ذلك الحركات المناهضة للمجتمع المدني مثل الشبكات الارهابية التي في متابعتها لاهدافها الخاصة تحرك تجاه الدولة عنفاً مخصصاً.

تشكل الواقعية ذات الطابع السياسي الكوني- أي

الماكيافيالية، بشكل خاص، اجابة على سؤالين اثنين. اولاً: كيف، وبأية استراتيجيات يفرض الفاعلون في الاقتصاد العالمي قوانين عملهم على الدول؟ ثانياً: كيف تستطيع الدول، بالمقابل، ان تستعيد ما بعد- سلطة ذات طابع دولتي - سياسي حتى تفرض على الرأسمال العالمي **نظاماً سياسياً كونياً**، يتضمن في آن واحد حرية سياسية، وعدالة شاملة وحماية اجتماعية وحفاظاً على البيئة؟ ان لاهمية هذا **الاقتصاد السياسي العالمي الجديد ولنجاعته** مصدران: انه اقتصاد تم تصوره بوصفه نظرية سلطة تدور في الفضاء الاستراتيجي لاقتصاد عابر للقومية وهو من جهة اخرى اقتصاد يستجيب في الوقت نفسه للسؤال الذي طرح انذاك: كيف يمكن لعالم السياسة الذي انتظم في دول (من حيث تصوراته) الاساسية، وفضاء سلطته الاستراتيجية واطره المؤسساتية) ان ينفتح على تحديات الاقتصاد العالمي، وعلى المسائل العالمية المرتبطة بالتحديث ايضاً؟

ان الاشارات التي تشير إلى هذه الفجوة كثيرة، بل ايضاً إلى السيطرة المتنامية لثقافة الشمولية. يمكننا ان نلاحظ من ضمن الوقائع التي يمكن تسجيلها، انه في عاصفة العولمة ذات الطابع الشمولي، اصبحت المسائل ذات البعد العالمي جزءاً من حياتنا اليومية. فالتغيرات المناخية وتدمير البيئة والمخاطر المرتبطة بالغذاء والمخاطر المالية الكونية، هجرة السكان، النتائج الناجمة عن تقنيات الوراثة والانظمة الالكترونية شديدة الصغر، سواء طبقت على الطبيعة أو على الانسان، ان هذه جميعها تستحث

المرء على التشكيك باسس العيش المشترك التي باستطاعة أي كان ان يختبره. اضف إلى ذلك ان الدولة القومية لم تعد قادرة على خلق اطار معياري يشمل كافة الاطر الأخرى ذات الدلالة التي يمكن لها ان تقدم اجابات سياسية على المسائل المطروحة. لقد علمتنا اعتداءات الحادي عشر من ايلول 2001 ان القوة ليست مرادفاً للامان. في عالم منقسم بشكل جذري لا يمكن العيش بامان الا حين يصبح كل فرد قادراً وجاهزاً ليرى عالم الحداثة الجامحة بعيون الاخر، بالغيرية، حين يحث التطور الثقافي كل واحد على ممارسة هذا الانفتاح يومياً. ان خلق معنى مشترك لما هو سياسة كونية، ذهنية الاعتراف بغيرية الاخر، ذهنية قادرة على فهم التقاليد الاتنية القومية والدينية وجعلها تستفيد من مبادلاتها المشتركة، ذلك ما لم يعد بعد احداث الحادي عشر من ايلول تجسيداً ساذجاً أو لا طائل منه، بل لقد صار ذلك مسألة بقاء بحق وحقيق- وينطبق ذلك ايضاً وبخاصة على الدول الاشد قوة على الصعيد العسكري.

ولهذا السبب يمكن للمرء ان يقرأ هذا الكتاب باعتباره اجابة على السؤال المتعلق بكيفية ابداء ردة فعل على الصعيد الثقافي الاخلاقي والسياسي تجاه اندفاعة شعبوية اليمين: اذا قررنا البحث المفهومي والسياسي في فضاء السلطة العالمية تاركين جانباً المقولات القديمة «للوطني» و«للدولي» فسنجد لا شروحات لردات الفعل الشعبوية وحسب، بل نفتح ايضاً منظورات لتجديد كوسموبوليتي للسياسة وللدولة.

ان نعطي العولمة الوجه الذي نريد فذلك يتطلب تغييراً للافق، والتخلي عن وجهة النظر القومية لوجهة نظر تتعلق بالسياسة الكوسموبوليتية. وهذا التغيير للافق، لواقعيته ودلالاته واخطاره هو ما يحاول هذا الكتاب التفكر به. وحتى يتأكد القارئ العجول من ذلك فليسمح لنا ان نقدم له نصيحة: ان يبدأ قراءة هذا الكتاب من فصله الاخير: «رثاء قصير لمهد العصر الكوسموبوليتي» ثم للفصل ما قبل الاخير «من سيربح؟ الدولة والسياسة في الحداثة الثانية: تصورات واشكال قيد التحول» قبل ان يتحول إلى المقدمة.

ميونيخ، حزيران 2002

أولريش بيك

المقدمة

«ان من اقترعنا لهم لا سلطة لهم. ومن يملكون السلطة، لم نقم بالاقتراع لهم».

(شعار رفعه احد المتظاهرين)

ما هي في عصر العولمة اسس السيطرة الشرعية؟ ان البعد المقلق لهذا السؤال الكامن ضمناً وسط النقاشات التي تدور في عصرنا، هو في اصل هذا الكتاب: ان نعتقد اننا نعلم، ونحن نعلم مع ذلك اننا لا نعلم عن ماذا نتكلم حين نلفظ عبارات «السياسة» أو «الدولة». باستطاعة أي كان القول ان السياسة تدور في البرلمان، في الحكومة، في الاحزاب السياسية، في الحملات الانتخابية. الا ان هذه الاجابات الجاهزة التي تزعم الاجابة على السؤال حول السيطرة المشروعة لا تمنعنا بالتأكيد من فهم لغة الصراعات على السلطة التي تهز العالم؟

ونحن نتخيل ايضاً اننا نعرف إلى من يجب علينا ان نتوجه حتى يصار لمعالجة المسائل التي ترتبط بالصالح العام. ثم اننا نقرأ في الصفحات المخصصة «للاقتصاد» في الجرائد ان تدفق

الرساميل يسيل إلى هذا المكان أو ذلك، تبعاً لقواعد السوق العالمي الذي يتفلت من كل محاولات فرض الضريبة من قبل الدول. ان تصدير اماكن العمل، وتحديد اماكن وحدات الانتاج بشكل مرن، وسيل المعلومات وعوالم الرموز الكوكبية والمنظمات فوق الوطنية (البنك الدولي، الصناديق المالية الدولية، الاتحاد الاوروبي) جميع ذلك يؤثر بقوة على شروط حياتنا. يصار لاعلامنا بأن «الازمات البيئية الشاملة» أو «الاقتصاد السياسي العالمي» - وهي مشاكل في صلب الجدال الدائر بين اهل الاختصاص - هي التي تحدد جدول اعمال السياسة. يثير خبراء القانون الانطباع بان الدول ليست من يصنع القوانين الدولية، ولا هي التي تحكم في القضايا الدولية. تعمل مجموعات الناشطين المحليين على الصعيد الدولي، والمجموعات الدولية الكبرى تحدد القانون على المستوى المحلي، لكنها تتملص في الوقت نفسه من الالتزام المشروع بدفع الضرائب المهنية. يصار للتلويح بالتهديد بالتدخلات العسكرية في الدول الغربية باسم حقوق الانسان، بل ان التدخل يحصل بالفعل. وايضاً ولنختر مثلاً اخيراً، ان تعميم الاشتباه بالارهاب قد بلغ حداً دفع القوى العسكرية والدول الديموقراطية ان تمنح نفسها «الاذن العالمي لاصطياد الارهابيين». من المستحيل بعد الآن ان نتجاوز الفرضية التي بموجبها قد اقتربنا من عصر «السلم الدائم» بل من الصعوبة بمكان ان نميز ذلك عن «الحرب الدائمة»، بل ان ثمة وضعية قد باتت قائمة حيث نجد فيها ان السلم قد صار اكثر خطراً من

الحرب. وفي ظل هذه الظروف وبوجود حدود وتميزات يسودها ضباب وهي اخذة بالامحاء، فلنا ان نسأل عن دلالة عبارة «السيطرة المشروعة»؟

ما يحدث الآن - وهذه هي قيمة هذا الكتاب - هو تدمير ذاتي خلاف للنظام العالمي «الشرعي» الذي تسيطر عليه الدول - الامم. وهذا التطور هو تطور شديد الالتباس، لكنه يبرز (من ضمن سيناريوهات اخرى) امكانية «النظرة الكوزموبولوليتية» أو متابعة تطور السياسة نمو «دولة كوزموبوليتية». فالامر لا يتعلق اذ «بصراع حضارات» بل بالصراع من اجل قيام حضارة انسانية يمكن ان تتعايش فيها تقاليد شديدة الاختلاف. لا يمكن لاي جدار ان يحمي بلدانًا من الوسط من كوارث تحصل في ارجاء اخرى من الكرة الارضية. ان الاخطار الجديدة التي تتعرض لها الحضارات نفسها لا تقيم فرقاً بين الاعراف والامم أو القارات.

ثمة واقعية كوسموبوليتية جديدة تطل برأسها! ولكن حتى يتسنى لمفهوم الكوسموبوليتية، الذي دخل الارث الفلسفي السياسي الغربي منذ كانط على ابعد تقدير، ان يسهم بصياغة نقد واقعي للعالم الحالي، فلا بد من نفض الغبار عنه وان نخضعه «النقد انقاذي» (Walter Benjamin). ولا أعني بتعبير «كوسموبوليتي» التأشير إلى تصور مثالي أو نخبوي يكون رأس حربة لطموحات النخب الامبريالية والمنظمات العابره للدول (ترنسناسيونال). بل ان ما يدور في ذهني هي قيم التعددية المعيوشة والمعترف بها،

القيم التي تؤثر على كل المواقف الاجتماعية والسياقات التاريخية بالمعنى الكوسموبوليتي المشترك الذي يستحوذ على اجزاء كبيرة من البشرية لتوصلها لتطورات لا مجال لمقاومتها ظاهرياً.

لا بد مع بداية هذه الالفية الثالثة من استبدال القول المأثور المتعلق بالسياسة الواقعية - حيث يصار لتتبع المصالح الوطنية باساليب وطنية - بالقول المأثور المتعلق بالسياسة الواقعية الكوسموبوليتية: «ان سياستنا تكون اكثر وطنية وتكون مكللة بالنجاح اكثر بقدر ما تكون سياسة كونية - كوسموبوليتية». وحدها السياسة المتعددة الابعاد هي التي تسمح بهوامش مناورة ذات ابعاد واحدة. اذا لم تكن المشاكل العالمية موجودة، فيجب خلقها، اذ انها تخلق مواقف مشتركة بين الامم. ان لعبة المجموع يساوي صفر في السيادات الوطنية، والتي لا وجود لها الا في اذهان الناس، هي لعبة خاطئة تاريخياً. ذلك أن الترابطات يمكن، بل يجب ان تفهم وان تمارس بوصفها لعبة جمع ايجابي، حيث ان ارباح السلطة تعني كل الاجزاء فيها.

يوضح هذا الكتاب هذه الفكرة المركزية حول الواقعية الكوسموبولتية الجديدة، التي لا تبدو المفارقة فيها إلا ظاهرياً: في عصر الازمات والمخاطر الشاملة، توصل سياسة «القيود الذهبية» أي خلق شبكة كثيفة من الروابط العابرة للقوميات أو للاوطان إلى استعادة الاستقلال الوطني حتى بل تجاه مكاسب السلطة وسط اقتصاد شديد الحركية.

تتقاطع التقلبات الثقافية المليئة بالتناقضات على مساحة ضيقة جداً وتنعقد العلاقات - التي غالباً ما تكون صراعية. وثنائية اللغة، أي القدرة على الانسحاب من فكرة مألوفة عن العالم، التواجد في اماكن كثيرة، الحركية الدائمة، تزايد اعداد اصحاب الجنسية المزدوجة، العيش ضمن حدود مختلفة، كل ذلك يخلق نسيجاً معقداً من الولاءات الموزعة دون ان يؤدي مع ذلك إلى التخلي عن هويات الاصل، أو التي تعاش بوصفها كذلك. ان يكون للمرء جذوراً واضحة، وان يحيا حياة الارياف مع تجارب متعددة يمكن عيشها بوصفه مواطناً في العالم، ذلك هو ما اصبح القاسم الثقافي المشترك في المجتمعات غير المتجانسة على هذه الكرة الارضية ومع ذلك، فإننا نجد فيه جواباً على سؤال اساسي يطرح بإلحاح في كل مكان: ما هو النظام الذي بات العالم بحاجة إليه؟

يفتح هذا الاعتراف بالخلافات - ولنا ان لا نمزج ذلك مع حب يفرض للغريب - فضاء امكانيات متعدد الابعاد، دون ان يكون مع ذلك خلواً من التناقضات الداخلية الجذرية. لا يتعلق الامر فقط بمسألة هاويات متنامية بين الاغنياء والفقراء، بين اكواخ رخاء وتجمعات عالمية للفقر يمين شمال وجنوب. ولا يتعلق الامر حصرياً بمسالة الشروط التي تسمح بالوجود بكرامة، وبامكانية أو باستحالة وجود دولة - اجتماعية صغيرة بالقياس العالمي «الكينيزية معولمة» حتى لو ظلت موجهة إلى الحد الادنى الاخلاقي من الحاجات الاساسية. ان الامر يتعلق بما هو اهم. ان

رهان المنظور الكوسموبوليتي، يتعلق بالطريقة التي يتاح فيها للمؤسسات العالمية الاساسية ان تنفتح على المدى الطويل من الاسفل، ومن الداخل على تحديات عصر العولمة: انها الطريقة التي يتم بها التعامل مع الاقليات، والغرباء والمبعدين، ويتعلق ايضاً بالدور الذي يمكن ان تلعبه الدول والحكومات في هذا السياق، وهو دور بات متحولاً بشكل اساسي ويبقى علينا ان نحدده. انه الدور الذي تفرضه حقوق الانسان على مختلف المجموعات والاحزاب في اطار التكامل أو في اطار تحول الديموقراطية في زمن العولمة، كما انه السؤال الذي يتعلق بالمعادلات الوظيفية للدولة، وهو بشكل خاص سؤال التدبير الوقائي الممكن من دفعات العنف التي تتسبب بها خيبات الامل والصفقات التي يتعرض لها الناس.

يربط المنظور الكوسموبوليتي اذاً احترام كرامة من تعتبر ثقافتهم ثقافة اخرى مع قلق كل فرد بالحفاظ على بقائه. بعبارات اخرى، ان الكوسموبوليتيه هي الفكرة المستقبلية الكبرى التي ستحل مكان الافكار التي طالما استخدمت في التاريخ، مثل القومية والشيوعية والاشتراكية والليبرالية المحدثة، **وقد يجوز** ان تجعل هذه الفكرة ما لم تجري تجربته ممكناً، أي انها قد تتيح للانسانية ان تستمر بالبقاء في القرن الواحد والعشرين دون ان تقع مجدداً في البربرية.

لقد طور اقتصاد السوق العالمي عبر فرضه لديناميته قواعد

السياسة الدولية. ان محو حدود الاقتصاد والسياسة والمجتمع يعتبر بداية صراع جديد من اجل السلطة المضادة. بل ان ما يعتبر اشد خطراً هو ان قواعد السيطرة المشروعة قد باتت بدورها خاضعة مجددة للنقاش. مع ذلك فإن نعرف ان مجيء «حداثة كوسموبوليتية» امر لا مرد له، ليس باعثاً على الارتياح، بل ان ذلك يولد شعوراً مزدوجاً، كيف يمكن له ان يكون مغايراً بعد ما شهد القرن العشرين من كوارث ومن تفلت كلي؟ ان نشير بشكل استرجاعي لكل عالم الاقتصاد المفهومي، وللمجتمع وللسياسة مأخوذة من زاوية وطنية، ولعبارة **الحداثة الاولى** مميزتها عن **الحداثة الثانية** التي ما زالت خطوطها ضبابية - والتي تعرف بالازمات البيئية والاقتصادية الشاملة وعدم المساواة الحادة بين الامم، والتفرد وعدم انتظام العمل وتحديات العولمة الثقافية السياسية والعسكرية-، ويصار لتجاوز ردة الفعل «الوقائية» التي منذ انهيار النظام العالمي ذي القطبين، تشل اوروبا، وبل إلى ما يتجاوز الحقل الثقافي والسياسي. وسنجد اذاً وسط اقتراحنا التحول - الماورائي للاقتصاد وللسياسة وللدولة في عصر العولمة: تتحول الافكار الناظمة لهذا التحول وقاعدة بياناته التي تبدو ظاهرياً شديدة الثبات، ساحبة معها تصورات السلطة والشرعية والعنف والدولة والسياسة. ان اشكاليتنا التي ننطلق منها

- كيف يمكن لهذه الحداثة الثانية ان تصبح حداثة كوسموبوليتية؟

- ستتخذ هدفاً يقوم على وضع نظام بديل يرتكز على الحرية السياسية والانصاف الاجتماعي والسياسي، وليس على قوانين

السوق العالمي. ان العولمة هي من صنع الاقوياء وهي ضد الفقراء. اننا لا نضع مجتمعات مختلفة بتفاعل فيما بينها وتتلقى تأثيرات متبادلة: اننا نفرض واحداً منها على كل المجتمعات الاخرى. ان المخيلة الكوسموبوليتية تذهب باتجاه المصلحة الشاملة التي تحتاجها الانسانية لتحفظ نفسها. انها محاولة لاعادة التفكر بالعلاقات المتبادلة والانعكاسية بما يتجاوز البداهة والغطرسة الوطنيتين بذهنية **واقعية** كوسموبوليتية، توسع وترهف النظرة التي يمكن ان نكونها حول المجتمعات غير المعروفة بشكل جيد، والشبكات «المحلية - والشاملة» التي نعيش ونتصرف وسطها.

اني ادين في هذا الكتاب اكثر من أي من اعمالي الأخرى إلى اصدقائي والى زملائي. ادغار غراندي E. Grande، الذي يجسد الطاقة الابداعية في وحدتنا البحثية «التجديد التأملي» في ميونيخ، والذي اسهم بتكوين الشكل التصوري بتحاوره معي اياماً بكاملها. ثم كريستوف لاو C. Law والذي يعتبر ايضاً احد الاركان المبدعين في مركز البحث المشار اليه شارك في توسيع نظرية التحديث الانعكاسي، وعلى الصعيد التجريبي لم ينقطع عن مرافقة التعديلات الجديدة في هذا النص ان بعقله أو بمزاجه. كما ادين بالكثير للمحادثات التي اجريت مع بوريس هولزر Boris Holzer الذي لا يضاهى في قدرته على الاطلاع على مدارس العلوم الاجتماعية التي تختلف جذرياً فيما بينها. اما الموت كلايني Almut Kleine فقد قامت باكثر من كتابة هذا الكتاب، لقد

عانت منه. وفي صياغة اولى اسدى الاشخاص التالية اسماؤهم تفسيرات مفيدة: ارمين نصيهي A, Nassehi كاري بالونين K.Palonen شاليني راندريا Shalini Randeria ناتان زنايدر Nathan Sznaider بوب جسوب Bob Jessop ماتس سورنسن Mats Sorensen وبيتر فهلنغ P. Wehling وندين فيه بالكثير للمدير انطوني غيدنس Anthony Giddens وقد كان شرفاً ومدعاة سرور ان اشارك فيه، هذا الجو هو ما طبع المخيلة الكوسموبوليتية لهذا الكتاب. كما علي ان اشير ايضاً إلى المحادثات البناءة التي قمت بها مع الاشخاص التالية اسماؤهم: ماري كالدور M. Kaldor دايفيد هيلد D. Held ساسكيا سيسون Saskia Sassen، ريشارد سينيت R. Sennett رالف داهر ندورف R. Dahrendorf، ستايلي كوهين S. Cohen دون سلاتر Don Slater، روجيه سيلفرستون R.Silverstone وغيرهم. وفي اطار جامعة غولد سميث اشير إلى محادثاتي مع انجيلا ماكا روبي A.McRobbie وسكوت لاش Scott Lash واخيراً وليس آخراً يورغن هابرماس Jurgen Habermas الذي كرس وقتاً للنقاش معي في صيغة اولية لهذا الكتاب. كما ادين بالشكر إلى يوهانس ويلمز Johannes Willms رفيق الدرب الثقافي، والذي يستحق اكثر مما يمكن قوله هنا. ولكن هذا الكتاب شأن اعمالي الأخرى هو جزء مكمل من حواري الحي والذي لا ينتهي ابداً والذي اقيمه مع اليزابيت بيك غرنسهايم Elizabeth Beck Gernsheim وعبارة الشكر هنا عبارة اقل ما يقال بها انها ضعيفة.

لقد اتيح لي العمل في هذا الكتاب بفضل مؤسسة فولكسفاغن التي قدمت لي منحة سخية - ولتقبل مني بسبب ذلك خالص الشكر.

أولريش بيك

الفصل الاول

مقدمة: نظرية نقدية جديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية

مع بداية هذه الالفية الثالثة يبدو مستقبل الانسانية وقد انفتح فجأة. لقد حدث ما سبق ان تكهن به فردريك نيتشه، كارل ماركس، ايمانويل كانط وماكس فيبر[1].

منذ قرابة قرن ونصف اكد نيتشه: «على اوروبا ان تقرر [...] وضع حد للمهزلة التي طالت والمتمثلة بتمزقها إلى دول صغيرة، وكذلك لضعف ارادتها القبلية والديموقراطية. لقد انتهى

(1) استندت في هذا الفصل إلى المراجع التالية:

Nietzsche 1996, Kant 1956, Marx-Engels 1969, Max Weber 1972, Palonen 1998, Czerny 2000, Habermas 1999, 2001, Grande/ Risse 2000, Cheah/ Robbins 1998, Hardt/Negri 2002, Albrow 1998, Coulmas 1990, Connolly 1975, Hitzler 1996, Fichte 1806, Randeria 2001, Cohen 2001, Stichweh 2000, Young 1999, Beck/ Bonß 2001, Bronschier 1988, 2002, Culter/ Haulfer /Porter 1999, Cohen/Kennedy 2000, Czada 2000, Drucker 1997, Embong 2000, Greven 1999, Lash 2002, Latour 2001, 2002, Luard 1990, Luhmann 1975, Luhmann /Scharpf 1989, Skinner 1986, Macropuolos 1989, Meier 1980, Meyer 2000 et al. 1997, Palonen 1995, 1998 Plessner 1931, 1962, Polanyi 1944, Robertson 1992, Scharpf 1991, Scott 1998, Wallerstein 1991, Wapner /Ruiz 2000, Weber 1972, Wolf 2000.

عصر السياسة الصغيرة: وسيحمل القرن القادم الصراع من اجل السيطرة على العالم - **والالزام المطلق** لممارسة **سياسة كبرى**».

وقبل نيتشه، لقد سبق لايمانويل كانط ان تمتع بهذه الرؤية الكوسموبوليتية بوصفها فكرة موجهة لهذه السياسة الكبرى. «ان يفكر الانسان بنفسه بوصفه عضواً كاملاً في المجتمع المدني العالمي، وطبقاً لحق المواطنين، تلك هي الفكرة الاكثر سمواً التي بامكان الانسان ان يتصورها فيما خص عنايته، والتي لا يستطيع احد التفكر بها دون حماسة».

لقد سبق لكارل ماركس ان قال انه سيعود إلى شمولية الرأسمال لا لسياسة الدول ان تكسر المسلمة السياسية الوطنية وهي التي ستفتح لعبة السياسة الكبرى. «ان الكفاية الوطنية الذاتية والعزلة الشاملة التي سادت فيما مضى، سيستبدلان بتجارة عالمية، وبترابط عالمي للامم الواحدة منها بالأخرى. وما ينطبق على الانتاج المادي سينطبق ايضاً على الانتاج الفكري. ستصبح الانتاجات الفكرية ملكية عامة. وسيصبح من غير الممكن اكثر فاكثر الاكتفاء برؤية وطنية أو قومية محدودة ووحيدة البعد، ثم ان كل الاداب القومية والمحلية ستؤدي إلى خلق ادب عالمي» واخيراً سيستخرج ماكس فيبر النتائج اللازمة عن هذا التطور بالنسبة للعلوم الاجتماعية: «ولكن في لحظة أو في اخرى سيتغير اللون: ودلالة وجهات النظر التي تم الدفاع عنها دون تأمل وتفكر ستصبح غير اكيدة، والطريق سيضيع في الفسق. لقد تابع ضوء

المشاكل الكبيرة في الحضارة طريقه. وحتى العلم نفسه يتهيأ ليغير مكانه ويغير اداته المفهومية، وان ينظر من علياء الفكرة سيل احداث العالم».

1- ما بعد - لعبة السياسة العالمية

يمكن ان توسع هذه المنظورات والمفارقات والنتائج اللازمة عن الضرورة المطلقة للسياسة الكبرى وان تشرح ايضاً وتفسر من خلال مفهوم **ما بعد - لعبة السياسة العالمية.**

ماذا نعني بتعبير «ما بعد - لعبة»؟ ان اجهزة السياسة العالمية القديمة التي **تطبق** القواعد قد تداخلت في السياسة العالمية الجديدة التي **تعدل** القواعد، ولا يمكن فصلها عنها من وجهة نظر الفاعلين والاستراتيجيات والتحالفات كل على حدة. في العتمة حيث يختلط غسق العصر القومي مع فجر العصر الكوسموبوليتي سيخضع العمل السياسي لنمطين من الاخراج شديدي الاختلاف، كلن واحدهما يتماذج رغم ذلك مع الاخر. أي انه على مسرح العالم وتبعاً للمنظور سنجد فريقان من الممثلين المختلفين يقدمان مسرحيات مختلفة، والسياسة القائمة أو السياسة البديلة، والدراما التي انتهت لتوها أو تلك التي ستبدأ تتشابكان بقوة، وتخلقان في الوقت نفسه العديد من المفاراقات- واذا تفهمنا هذا الموقف، مهما كانت البرهنة عليه ممكنة، فإن الذهن سيظل مشوشاً كالواقع تماماً. ان ما تتميز به طبيعة ما بعد - اللعبة المشار إليها يتجلى تجديداً في هذا الخلط الموجود فعلاً بين المقولات

والسيناريوهات والمسرحيات والممثلين، وفي اعادة الكتابة هذه لمسرحيات السياسة العالمية في الوقت الذي ما تزال تعرض فيه[2].

---

(2) كان هلموت Helmuth Plessner هو من جعل من مفهوم اللعب تصوراً اساسياً في التفكر السياسي. حيث قدم نقداً لاذعاً لموقف الالمان الخاص بهم من السياسة، اذ هم يمارسونها بحزن شديد: «يشعر الالمان بالمشقة في القلب حين يمارسون السياسة، ذلك انهم لا يجرؤن على اللعب» (1931: 104، 22)- باستخدام مفهوم اللعب يقر بلسنر المجتمع والرأي العام كما هم معارضاً اياهما بالقصيدة الرعوية الجماعوية رغبة بامكانيات اللعب المتنامية (38). مجال اللعب عند بلسنر يمثل المجال العام لامكانيات الفعل الاستراتيجية. والامكانيات هذه فعلية اكثر من الواقع نفسه، الذي لا يعتبر كما لاحظ روبرت موسيل Robert Musil اكثر من فرضية لم يصر بعد إلى تجاوزها. يركز بلسنر على ميزة السياسي المفتوحة تاريخياً: «وسط هذه العلاقة من عدم التحدد تجاه نفسه، يدرك نفسه كقدرة، ثم يكتشف نفسه سؤالاً مفتوحاً... من اجل حياته. وما يحرم نفسه منه عبر هذا الرفض يعود اليه بشكل قوة على الاستطاعة. ان ما يكسب من عدد امكانيات تقدم له في الوقت نفسه الحدود الحاسمة تجاه عدد لا محدود من امكانيات الفهم وتصورات الذات، لا يكون هو مالكها بعد» (Plessner 1931-188).
اللعب هو اللعب المضاد مع الممكنات وموضوعه السيطرة عليها. الا انه عند بلسنر نجد ان النظام المكون من اتفاقيات الذي ينتهي به الامر بالربح على الفرص القوية القادرة على تفويض حدود اللعبة السياسية. بهذا المعنى يحلل بلسنر الدبلوماسية، التي تخمد بشكل تعاقدي الشكل العرضي المتوحش في لعبة السياسة المفككة: «فيما يتعلق بالدبلوماسية =

يمكن ان تتميز انظمة قواعد لعبة السياسة العالمية تبعاً للمؤسسات والانظمة. **وبالمؤسسات** نعني القواعد الاساسية أو الكامنة التي تدير ممارسة السلطة والسيطرة. يتعلق الامر اذاً بقواعد السلوك الشكلية وغير الشكلية التي تستخدم لجعل بعض اشكال الممارسات السياسية الوطنية أو الدولية ممكنة أو تستخدم في تعديلها. بين مؤسسات لعبة السلطة الوطنية في الحداثة الاولى يشار على سبيل المثال إلى الرقابة التي تمارسها الدولة على رقعة جغرافية معينة، إلى الاعتراف الدولي والى الدبلوماسية والى احتكار القوة واستخدامها، سيادة القانون وكذلك إلى انظمة الرعاية الاجتماعية والى الحقوق المدنية والسياسية الاساسية، والخ. وفي الوقت الذي تحدد فيه المؤسسات معايير والاشكال الاولية في العمل السياسي اذا صح القول، أي المقولات التي تؤطرها، فإن **التنظيمات** تشير إلى الفاعلين المميزين التي تمتلك

= انها لعبة التهديد والتخجيل، الحيلة والاقناع، الفعل والمباحثة، والوسائل التقنية التي تساعد في تقوية السلطة والتي تترابط داخلياً مع فن الدفاع وتبرير السلطة مع لعبة البرهنة وتأويل ما ليس له أي معنى» (99). ازاء هذه الامكانية لما قبلية سياسية، والتي تبدو مجدداً وكأنها لاسياسة، والتي تدور حول السياسة في ضرورتها الانسانية، استخدم بدوري مجاز اللعبة بمعنى ما بعد- اللعبة، أي للعبة سياسية مع اسس والقواعد الاساسية للسلطة والهيمنة في فترة الانتقال من الحداثة الاولى إلى الحداثة الثانية.

عدداً من الاعضاء ومن الموارد المالية ومن الامكنة هذا إلى جانب بنية قانونية. وحتى اظهر ذلك بصورة ما اشير إلى ثلاثة انواع من التنظيمات في ما بعد- اللعبة: الدول، الفاعلون في الاقتصاد العالمي والفاعلون في المجتمع المدني العالمي.

اذا ما عولنا على النقاش النظري السائد، فإن الطريقة التي تتمازج فيها المؤسسات والتنظيمات يمكن ان تحدد وان تفهم من جانب إلى اخر من جانبي منطق العمل اللذين اطلق عليهما كل من جايمس مارش James March ويوهان اولسن Johan Olsen اسم **منطق النتائج المنتظرة ومنطق المناسبات** .في منطق النتائج المنتظرة يكون الفعل ثمرة حساب سلوكي عقلاني يأخذ مبدأ الرفع إلى حد أقصى لسلسلة معطاة من افضليات لا شرح لها. ونظرية اللعب الكلاسيكية وكذلك الاقتصاد النيوكلاسيكي هما مثال على ذلك. وبالمقابل ان منطق المناسبات يفترض الافعال السياسية كما لو كانت نتيجة السلطة والادوار والهويات التي تحث على تبني سلوك تم تبنيه في ظروف معطاة (March/Olsen 1989؛ Krasner 1999).

توارب نظرية ما بعد- اللعبة منطق التجارب المنتظرة ومنطق السلوكات المناسبة، ذلك انها تتبع **منطق تعديل القواعد.** ما يعني ان النظام المؤسساتي القديم الوطني - الدولي ليس معطى انطولوجي، بل هو بحد ذاته عرضة للرهان. فالعلاقة بين المؤسسات والتنظيمات تصبح مقلوبة. فالمؤسسات لا توفر ابداً

المساحة والاطار اللذان تمارس التنظيمات سياستها داخلهما (شأن الفاعلين الاقتصاديين العالميين على سبيل المثال) خلافاً لذلك تتملص من الاطار المؤسساتي وتصرف «الماقبليات الوطنية» عن «الفعل السياسي»[3].

ان ما بعد لعبة السياسة العالمية الذي يعدل القواعد فيؤشر اذاً إلى **تحول كبير ثان** (Polanyi 1944) ولم تعد الدول وحدها قادرة حصرياً ان تشكل مسرح العمل الجماعي بمعنى انها لا تحدد لا مكان لعبة الفعل السياسي ولا انظمة قواعده - بما في ذلك المؤسسات اللازمة لاتخاذ القرارات الجماعية وجعل هذه القرارت موضع التنفيذ. فما بعد- اللعب التأملي يبرز **في الواقع** مسألة معرفة إلى أي مدى تصبح اسس قوة الدولة **بذاتها** رهان

(3) ان ما يطلق عليه في مجال السياسة العالمية اسم ما بعد-اللعبة يسمى في اطار اكثر عمومية، «تحديثاً انعكاسياً». تكمن الفكرة النظرية في تشابك النتائج الثانوية التي تشكك بالمؤسسات الاساسية وبحدود الحداثة الاولى والتي تلزمنا بممارسة ما بعد- اللعبة، حيث يعاد التباحث فيها حول القواعد الاساسية وبناء الحدود الجمعية داخل العيش المشترك. ان لعبة السلطة التي تستند إلى تحدي قواعد السلطة هي بحد ذاتها تحت سيطرة هذه النتائج الثانوية، بحيث ان اللاعبين في السياسة العالمية، على سبيل المثال هم الفاعلون في المجال الاقتصادي (لا السياسي تحديداً) الا ان لقرارات استثمارهم العابرة للقوميات نتائج ثانوية قد فرضت اعادة النظر بعلم القيم السياسي لدى الدول (راجع حول ذلك لاحقاً الفصول III، 13، IV و V).

استراتيجيات السلطة من اجل السياسة العالمية والاقتصاد العالمي. ما يعني بالمقابل ان العولمة وليس «الدولة» هي التي تحدد وتعدل الميادين التي يدور فيها العمل الجماعي. ثمة قيمة مركزية تطرح نفسها هنا: انها تحول من **الدرجة الثانية**: التحول الكبير للنظام المركز على الدول نفسها! السيناريو الوحيد الذي تحدد فيه الدول الوطنية ونظام العلاقات الدولية بين الدول الفضاء الجماعي للعمل السياسي - هذا السيناريو قد تكسر سواء من الداخل أو من الخارج ليحل مكانه فيما بعد ما بعد - لعبة سلطة اكثر تعقيداً تزدري الحدود وتعدل قواعد السلطة، ما بعد - لعبة غنية بالتناقضات غير المرتقبة، تلامس دائرة السياسة - التحتية والسياسة العالمية ويكون منفذها مفتوحاً[4]. ماذا يعني ذلك؟

(4) «ان ما نحصل عليه بعد ذلك ليس طوقاً قاسياً، بل رقعة لعب شطرنج معقدة، وفي أكثر من زاوية ما زالت لعبة العولمة السياسية مفتوحة برحابة. وبالفعل فان لعبة السلطة لم تفرض بطريقة احادية، انها لعبة تتكرر وتأخذ في توسعها مدى واسعاً. انها لعبة نستمر في لعبها دون ان ننتهي، مع استراتيجيات اللاعبين وتكتيكاتهم ومع «ظلال المستقبل» المعرفية التي بفعل تأثيرها العكسي تجدد دون انقطاع اشكال امكانيات العمل والحواجز التي تمنع العمل. بل ثمة ما هو اكثر. ان ما يميز هذه اللعبة هو انها تفتح المجال امام وفرة في النتائج البديلة أو في «التوازنات المتعددة» - للحكومة العالمية على الفوضى مع المرور بالعديد من الامكانيات المتوسطة بين هذين الطرفين. اما الجزء الاخر فيشكل ايضاً من بعض اشكال الشمولية غير المتزنة، والسيطرة القطاعية للاسواق المالية والتحالفات العابرة =

2- اللعبة القديمة لم تعد ممكنة

تعني العولمة امرين: ثمة لعبة جديدة قد انفتحت، وبواسطتها فقدت القواعد والمفاهيم الاساسية في اللعبة القديمة حقيقتها، حتى لو كانت ما تزال قيد الممارسة. بكل الاحوال، لم تعد اللعبة القديمة والتي تحمل اسماء متعددة، مثل «الدولة - الامة = الدولة القومية»، «المجتمع الصناعي القومي، الرأسمالية العالية» أو حتى «دولة الرعاية القومية أو الوطنية» كافية **لوحدها.** كانت هذه اللعبة وبوجه الاجمال تشبه لعبة الداما، حيث يستفيد كل من اللاعبين من عدد متجانس من البيادق والنقلات المسموح بها. وبالمقابل احدثت العولمة فضاء جديداً واطاراً جديداً للعمل: لقد **تحررت السياسة من الحدود ومن الدول**، ما ادى بالنتيجة إلى ظهور لاعبين اضافيين، وادوار جديدة وموارد جديدة وقواعد مجهولة، وتناقضات جديدة وصراعات جديدة. في اللعبة القديمة كانت البيادق تتحرك بطريقة وحيدة ومتشابهة. في اللعبة الجديدة من اجل السلطة والقوة- اللعبة التي لم تكتسب اسماً بعد - لم يعد الامر كذلك. فالبيادق الاساسية على سبيل المثال قد اكتسبت حركية تشبه حركية الحصان أو البرج في لعبة الشطرنج. ثمة

= للقوميات أو المتعددة القومية، هذا إلى جانب «الفوضى المزدوجة» التي توصف احياناً بانها عصر وسيط جديد- هذه هي بعض السيناريوهات الاكثر احتمالاً، والاختلافات بين هذه الاحداث كبيرة جداً»، (Czerny 2000: 35).

فروقات اساسية اذاً واختلافات واضحة في النوعية الاستراتيجية للحجارة والنقلات. الا ان اللاعبين القدامى والجدد ما زالوا في مرحلة يتوجب عليهم فيها ايجاد، أو ابتكار دورهم ومواردهم، أي تحديدها وبنائها. فاذا كانت النقلات الجديدة المسموح بها غير محددة بدقة، فان الاهداف الجديدة في اللعبة تكون اقل تحديداً ايضاً. في لعبة الداما على اللاعب ربح كل بيادق الخصم. واذا كانت اللعبة الجديدة لعبة شطرنج فان الهدف يصبح اماتة الملك. الا ان هذا الهدف بذاته ليس منتهياً ولا مقرراً بالمطلق.

في اللعبة السياسية القديمة «دولة (الرعاية) الوطنية، كان الهدف تأمين الرعاية بحد اقصى للجميع. فهل ما زال هذا الهدف قائماً اليوم؟ ان الهدف السياسي في العصر الاشتراكي - الديموقراطي (Ralf Dahrendorf 1970) كان بلوغ مساواة اجتماعية قصوى على اساس التجانس الوطني. ما هو مقدار الفرق الثقافي، أو مقدار عدم المساواة الاجتماعية الذي علينا القبول به أو الذي يمكن تقبله؟ كانت لعبة القومي - الدولي القديمة محكومة بقواعد القانون الدولي ما يعني انه كان بالامكان التصرف مع المواطنيين كيفما اتفق. فهل ما زالت هذه القواعد سارية دائماً أو هل تطبق القاعدة الضبابية، قاعدة «السيادة المحدودة» والتي بموجبها تصبح كل دولة يعتقد انها قد قامت «بالتطهير العرقي» أو تعتبر قد انتهكت حقوق الانسان تجاه مواطنيها وعليها ان تنتظر تدخلاً انسانياً من جانب الجماعة الانسانية تحت اسم حقوق الانسان ومواطني العالم؟ وهل على رؤساء الدول والوزراء

والديبلوماسيين الذين انتهكوا علناً الحقوق العامة لمواطنيهم الاحتماء خلف الحماية الديبلوماسية، أو عليهم ان ينتظروا، اثناء تواجدهم في الخارج ان يصار لاعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة؟

في اللعبة القديمة كان يصار لتطبيق بعض القواعد غير المنحازة: واللاعب الذي يقذف الرقم 6 يترك أو يدوبل اللعب. ثمة قواعد اخرى كانت تطبق: بعد كل نقلة يعود الدور للخصم ليلعب. هكذا يتم التداور. فهل ما زالت الحال هي اياها؟ أو ان ذلك يطبق فقط في ظل شروط معينة أي في اطار بعض علاقات القوة، وليس في كل السياقات الأخرى؟ من يقرر الشروط التي ستطبق؟ بالانتقال من حقبة إلى اخرى تجد السياسة نفسها في ظل اضاءة غامضة، انها **الامكانية المزدوجة**: فلا المؤسسات الاساسية القديمة، ولا قواعد اللعبة القديمة، ولا اشكال التنظيمات النوعية ولا ادوار اللاعبين قد حددت بوضوح. بل بالعكس لقد تم تعديلها أو خرقها أو التباحث بها اثناء اللعب بالذات. والى اين يوصل ذلك؟ الجواب على هذا السؤال غير محدد ايضاً، وهو يتعلق بالظروف الطارئة، شأن اهداف السياسة وبدائلها بالذات.

ان النكتة في حجة ما بعد - اللعبة تتميز بان امكانيات فعل اللاعبين تتعلق في جزء كبير منها بتحديدها لنفسها بالذات وبتصورها الجديد للسياسة. وفي ذلك تكمن شروط النجاح. **وحده** نقد الدولة الارتوذكسية القومية المرتبط بمقولات جديدة

يمهد لنظرة كوسموبوليتية، يقدم حظوظاً جديداً للوصول إلى السلطة. وكل الذين يتمسكون بالدوغمائية القديمة في لعبة الداما (اي بضحية «السيادة» على سبيل المثال) سيجدون انفسهم وقد تم تجاوزهم، أو اكتساحهم ولاحق لهم حتى بالتشكي. **فالاكلاف** التي تنجم بالنسبة للدول على سبيل المثال من واقعة التعلق بالقواعد القديمة للعبة الداما، هي تشترط تبني وجهة النظر الكوسموبوليتية. بعبارات اخرى: تبدو القومية المنهجية - التي تقوم على البقاء في فكرة ان ما بعد اللعبة السياسية العالمية هي / وتبقى لعبة داما قومية- تبدو شديدة الكلفة. بل انها تقفل النظرة وتمنع في الوقت نفسه اكتشاف نقلات جديدة وموارد سلطة جديدة. بل ثمة ما هو اكثر من ذلك، هو امكانية تحويل ما بعد- اللعبة، حيث تفترض القواعد رابحاً وخاسراً، أو خاسرين فقط في لعبة يمكن ان يكون اللاعبون فيها رابحين دائماً ومن ذلك تستفيد الدول والمجتمع المدني العالمي و الرأسمال لا يستغل لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد العملي ولا على الصعيد السياسي. لا بد من قلب المبدأ الماركسي، فالماهية لا تحدد الوعي، بل ان وعي الموقف الجديد- النظرة الكوسموبوليتية - هو الذي سيرفع إلى الحد الاقصى من امكانيات فعل اللاعبين في ما بعد - اللعبة العالمية. يوجد طريق ملكي لمن يريد ان يعدل موقفه على رقعة شطرنج السلطة، وربما ايضاً في عالم السياسة بالذات: لا بد من تغيير النظرة إلى العالم - والنظر اليه ومراقبته بريبية وبواقعية- وبنظرة كوسموبوليتية ايضاً!.

ادخلت الليبرالية الجديدة إلى برنامجها محاولة التعرف على الصعيد المؤسساتي إلى الارباح المؤقتة التي يحققها الرأسمال المتحرك على المستوى العالمي. ان فكرة الرأسمال، اذا ما رحنا إلى منطقها الاقصى، تفرض نفسها بشكل مطلق ومستقل وهي تنشر بذلك مجال سلطة الاستراتيجي وامكانيات الاقتصاد الكلاسيكي بشكل تجارة ما تحت سياسية عالمية. من هذه الزاوية يعتبر كل ما هو جيد بالنسبة لرأس المال جيداً للجميع. والوعد يصبح نصاً ما يلي: سيصبح الجميع اغنياء وسينتهي الامر بالفقراء بالاستفادة من ذلك. وقوة اغراء هذه الايديولوجية النيوليبرالية لا تستند اذاً إلى تحرير الانانيات ولا إلى اطلاق العنان للمضاربة؟ بل هي تكمن في الوعد بعدالة شاملة. وذلك تبعاً للفرضية التالية. ان رفع قوة الرأسمال إلى الحد الاقصى هي **في نهاية المطاف** الطريق الافضل نحو الاشتراكية. **ولهذا السبب** تصبح الدولة (الاشتراكية) دون طائل.

هذا يعني ان البرنامج النيوليبرالي يصر في الوقت نفسه على النقطة التالية: في ما بعد - اللعبة الجديدة، يستفاد من حجرين ومن نقلتين. اما بالنسبة للاعبين الاخرين فهم لا يجدون في حوزتهم كما سابقاً، الا حجراً واحداً ونقله واحدة. تستند قوة الليبرالية الجديدة اذاً إلى لا مساواة جذرية وذلك بقدر ما يستطيع البعض تعطيل القواعد في حين لاحق لاخرين بذلك. ان تغيير القواعد هو امتياز ثوري يتمتع به الرأسمال ويستمر الامر كذلك. اما الاخرون جميعاً فهم محكومون بالامتثال للقواعد. والنظرة

القومية في السياسة (القومية المنهجية في العلوم السياسية) توطد هذا التفوق في مجال اللعب كما في مجال قوة تفوق الرأسمال الذي نأى بنفسه عن لعبة الداما الوطنية. الا ان هذا التفوق يستند في جزء كبير منه إلى كون الدول لا تتبع انحلال قواعد لعبة الداما القومية كما ان السياسة نفسها تتحاشاها. هنا لا بد من طرح السؤال اذاً، ما هي السلطة المضادة، الخصم الذي يواجه الاقتصاد المعولم؟

3- السلطة المضادة في المجتمع المدني العالمي

في الرأي العام كما في العديد من الدراسات، لا يؤول دور السلطة المضادة تجاه الرأسمال الذي يقلب القواعد إلى الدول، بل إلى المجتمع المدني العالمي والى فاعلية المتعددين. في اللعبة القديمة، حيث «الرأسمال» هو ضد «العمل» كان يصار إلى التفكر في العلاقات بين السلطة والسلطة المضادة بعبارات جدل السيد والعبد. إن السلطة المضادة للعبد - للعامل - تتحصل بفعل قدرته على حرمان السيد من قوة العمل. والنقطة الحساسة في السلطة المضادة هي الاضراب المنظم: العمال يتوقفون عن العمل. والسلطة المضادة هذه محدودة، من بين ما هي محدودة به، اذ حتى يمكن القيام بالاضراب لا بد ان يكون للعمال عملاً، وبالتالي عقود عمل ثم عليهم اذاً ان يكونوا اعضاء في تنظيم معين. بل اكثر من ذلك، انهم يخاطرون بالمقابل بالصرف من العمل. هذا ما يؤسس السلطة المضادة للرأسمال. يستمر هذا الشكل من

جدل السيد والعبد موجوداً، لكنه سيجوف بفعل نقلات جديدة يمكن للرأسمال ان يلعبها بفعل حركيته العالمية. طيلة صيف العام 2001 امكن في المانيا ان يلاحظ بطريقة نموذجية كيف كانت الامور تجري انذاك.

ارادت شركة فولكسفاغن وهي مجموعة عالمية مربحة، ان تجعل العمال الجدد يعملون لوقت اطول مع انها كانت تدفع بالمقابل لهم اقل - وقد كان الجميع مسرورون لذلك! النقابات والمستشار الاشتراكي الديموقراطي غرهار شرودر ورؤساء الشركات - لقد اشاد الجميع باستحقاقات هذا النموذج الجديد- الذي يمكن أيضاً تطبيقه في قطاعات أخرى. لم يتأخر المستخدمون بإعلان انفتاح هرم الاجور باتجاه الاسفل، وهذا مفهوم. وهذا ما يطلق عليه اسم «المرونة»: في سياق المضاربة الشاملة تأخذ شروط الاستخدام والاجور منطق التراجع. هددت شركة فولكسفاغن بنقل بناء سيارتها الشاحنة الصغيرة إلى سلوفاكيا أو إلى الهند. وكان حبور «الحزب العمالي» والنقابات شديداً اذ نجحوا في منع ذلك.

لكن ذلك يعني انه وفي المانيا لا بد من العمل اكثر في المستقبل، وبل العمل في عطلة نهاية الاسبوع ايضاً، مع الاكتفاء باجر ادنى والاستفادة من تقديمات اجتماعية اقل. واذا كان العمال في دول - الرعاية الفنية يخشون من هذه العولمة، فلانهم كانوا يقعون من ارتفاع واضح. لا احد يفكر بالتعاطف الدولي العابر

للحدود، كان يصار للاعتقاد على سبيل المثال ان العمال الالمان قد حرموا العمال السلوفاكيين فرص عملهم.

يختلف الامر بالنسبة للسلطة المضادة في المجتمع المدني العالمي، التي تستند إلى صورة **المستهلك السياسي**. يجد المستهلك موقعه **ما وراء** جدل السيد والعبد. تقوم سلطته - المضادة على كونه قادراً في كل لحظة وفي مكان على رفضه ان يشتري. ان «سلاح - عدم الشراء هذا» لا يمكن وضع حد له، لا في المكان ولا في الزمان ولا في تنوع المنتوجات التي يمكن ان يطالها. لقوة هذا السلاح علاقة ببعض الشروط: فمن الضروري توفر حد ادنى من الاموال، أو لا بد ايضاً من توفر منتوجات كافية وخدمات يستطيع المستهلك ان يختار بينها. اذا توفرت هذه الشروط واجتمعت، وتوفرت كثرة في امكانيات الشراء والاستهلاك، حينها لا يؤدي فرض العقاب على **هذا** المنتج أو **تلك** المجموعة من خلال رفض منظم للشراء الا إلى اكلاف ذاتية لا اهمية لها.

ان الامر القاتل بالنسبة لمصالح الرأسمال هو عدم وجود اية استراتيجية قادرة على مواجهة السلطة المضادة المتنامية عند المستهلكين حتى المجموعات الصناعية العالمية الشديدة القوة لا تستطيع ان تستغني عن المستهلكين. خلافاً للعمال، لا يعتبر المستهلكون اعضاء في أي تنظيم، ولا هم يريدون ذلك ايضاً. ان المساومة التي تقوم على التهديد بالانصراف للانتاج في مكان

آخر، حيث يتميز المستهلكون باللطافة ويتقبلون كل شيء، لهي اداة غير مقبولة كلياً. اولاً: لقد بات المستهلك معولماً، وهو لهذا السبب قد صار مطلوباً جداً من جانب الشركات الصناعية. ثانياً: لا يمكن مواجهة اعتراضات المستهلكين في بلد ما آخر، دون ان يؤدي ذلك إلى الاساءة للذات. كما يستحيل ايضاً التلاعب بتضامن المستهلكين ودفع بعضهم ضد البعض الاخر. فاعتراضات المستهلكين هي بطبيعتها اعتراضات عابرة للاوطان (ترنسناسينالية). **ان مجتمع الاستهلاك هو المجتمع العالمي الذي يتمتع بوجود فعلي.** لا يعرف الاستهلاك حدوداً، لا حدود التصنيع ولا حدود الاستخدام. لا يشبه المستهلكون العمال ولا بحال من الاحوال.

وهذا ما جعل سلطتهم المضادة، التي ما زالت إلى الآن قليلة التبلور شديدة الخطورة على سلطة الرأسمال.

وفي الوقت الذي تتعلق فيه السلطة المضادة عند العمال- وانسجاماً مع جدل السيد والعبد - بالعلاقات التعاقدية وبالتفاعلات الزمانية - المكانية المباشرة، فإن المستهلك يجهل هذه الروابط المحلية، المتعلقة بأرض ما والتعاقدية. بامكان المستهلك المرتبط بشبكة تحركها غائيات محددة، والحر من كل الارتباطات، والمنظم على اساس عابر للاوطان ان يتحول إلى سلاح خطير. ماذا كان القيام باضراب يشكل مخاطرة لكل فرد، فانه بالمقابل لا وجود لخطر يلحق به في رفض شراء بعض

المنتوجات وبالحاق الاذى عبر ذلك بسياسة الشركات والمجموعات الصناعية الكبرى. تحتاج السلطة المضادة عند المستهلكين السياسيين رغم ذلك للتنظيم: دون فاعلين مناضلين ينطلقون من المجتمع المدني، تظل السلطة المضادة عند المستهلكين دون فاعلية تذكر. ان حدود السلطة- المضادة عند المستهلكين هي بالذات حدود قدرتهم على التنظيم. ان مقاطعة بعض البضائع هي مقاطعة تتوجه إلى اشخاص ليسوا اعضاء تنظيم معين، لذلك اذاً يصعب التنظيم ولا يمكن فيه تجاوز من التأليف الاعلامي ولا فن الاخراج السياسي الرمزي. اذا لم تتوصل المقاطعة إلى اسر الانتباه العام بما يكفي، فسيسقط من تلقاء نفسه. فالمال كان ويظل الشرط اللازم لذلك. دون القوة الشرائية لا وجود لسلطة المستهلك. تحدد هذه العناصر جميعها الحدود الملازمة للسلطة المضادة عند المستهلكين.

4- تحول الدولة

لا وجود لطريق تتيح اعادة تعريف سياسة الدول. فما لا شك فيه ان لعبة السلطة والسلطة المضادة العالمية لا يمكنها ان تتجاوز المناضلين والفاعلين في المجتمع المدني العالمي، وتحديداً لفرض القيم والاداب الشاملة. إلا أن التجريد الذي يفرضه تطور اسس الدولة والسياسة سيولد وهماً كبيراً، وهم الهدوء السياسي- القوي لعالم افلت من قيود الاقتصاد والثقافة. ان المذهب الانساني الذي يتميز به المجتمع المدني يسمح لنا

باستنتاج سهل: ان التناقضات والازمات والنتائج الثانوية للتحول الثاني الكبير الذي هو قيد الحدوث الآن، يمكنها ان تصبح اكثر تمدناً على المستوى الكوكبي عبر الالتزام في المجتمع المدني يستقطب حالياً كل الامال. تعود صورة الفكر النموذجية هذه إلى ما قبل تاريخ الفكر اللاسياسي.

في هذا السياق من المهم جدًا ان نفهم انه **وحده** التغير في سياسة الدولة (أو في النظرية السياسية أو سياسة الدولة) يمكنه ان يحول اللعبة، من اللعبة الكل خاسر فيها وهي ما بعد اللعبة إلى لعبة حيث الكل يربح. والسؤال المفتاحي هنا هو: كيف يمكن لمفهوم ولنمط تنظيم الدولة ان ينفتح بل يجب أن ينفتح على تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية وان يتحول ويتغير؟ كيف يمكن لتحول ذاتي كوسموبوليتي للدولة ان يصبح ممكناً؟ بعبارات اخرى: من هم بالمعنى الماكيافيلي السياسي «الامراء الديموقراطيون» للحداثة الثانية[5]. اليكم نص الجواب: الامير الكوسموبوليتي هو فاعل جمعي. لكن من هو؟ هل يكون الامراء

---

(5) ان مسألة **الماكيافيلية الكوسموبوليتية** التي يتطرق اليها هذا الكتاب ليست مسألة يمكن خلطها مع مسألة الوصفة السرية لحكم مطلق لا انساني. بل ان ادرج نفسي في اطار تقاليد الماكيافيلية **الجمهورية** التي أثرت في اباء دستور الولايات المتحدة وتصوراتهم للحرية والسيادة السياسية- كما برهن على ذلك بوكوك Pocock في كتابه «اللحظة الماكيافيالية» (1975). ان ما يعنيه ماكيافيلي بالسلطة هو سلطة تشكل مع المجتمع =

الجدد هم اصحاب العمل في الشركات الكبرى الذي يمارسون ما اطلق عليه شوبيتر Schumpeter «التدمير الخلاق» على مستوى عالمي؟ أو هل من الممكن ان يكون هؤلاء داوود الجدد، أي هل هم اعضاء وجمعيات غرينبيس (greenpeace) أو منظمة العفو الدولية (Amnesty International) الذين يتحدون جولييت؟ أو هل يمكن اعتبار الابطال الذين يعملون على تقويض «دولة الرعاية» الذين اطلقوا على انفسهم اسم «المجددون» والذين

= جسداً واحداً، وتكون مكونة منه. وحده الوعي الواضح بتكوينها وديناميتها الاجتماعية هو الذي يسمح بفهمها وممارستها بطريقة مناسبة. بهذا التصور تكون السلطة بالمعنى الاعمق لها سلطة مكونة بطريقة جمهورية، من هنا كانت الموازنة الصرفة والواضحة لهذين المفهومين. تفترض السلطة وجود سلطة - مضادة ولا يمكن الوصول اليها الا عبر المعارضة مع السلطة المضادة. يجب ان تكون السلطة باستمرار في مواجهة مع السسلطة المضادة، من خلال سيرورة تفاعل دائمة تكون قائمة على النظام المؤسساتي. لقد كان على ماكيافيللي ان يطور هذه النظرة ضد الاشكال ما قبل الحديثة في الفكر اللا- سياسي. حالياً يصار إلى التشكيك بهذه الاشكالية من خلال ترابطات الفكر اللا-سياسي الشديد الاختلاف، وهي ترابطات تنطلق من السياسة التي تقول بالنسقية (لوهمان) ومن مناهضة السياسة ما بعد الحداثوية إلى المنظرين (لا الفاعلين؟) المعادين للدولة في المجتمع المدني مروراً بالليبراليين الجدد الذين يتمسكون بانحلال الدولة الذاتي.

يمارسون البرنامج النيوليبرالي؟ كلا: فمهما بدا التصور الذي يقول ان بامكان المجتمع المدني العالمي ان يحدد السياسة الخاصة بالدولة، فإن التصور الذي يقول ان بإمكان **المجتمع المدني ان يستولي على السلطة** يبدو ايضاً جديداً وهو تصور لم يجرب بعد. ان **الاتحاد الوثيق** بين المجتمع والدولة هو ما اطلق عليه اسم «**الدولة الكوسموبوليتية**». ان امراء العولمة الديموقراطيين الذين بحثنا عنهم اعلاه سيكونون اذاً المجددون الكوسموبوليتيون للدولة. ان السؤال المفتاح الذي يطرح هنا، ان بالنسبة لاستقرار المجتمع المدني العالمي أو بالنسبة للرأسمال المتحرك عالمياً أو بالنسبة لتجديد الديموقراطية ايضاً أي بالنسبة للسؤال حول قواعد اللعبة حيث الكل رابح في السياسة العالمية هو سؤال يتعلق بمعرفة تحرير الافكار والنظريات والمؤسسات المتعلقة بالدولة من ضيق الاطار القومي وانفتاحها على العصر الكوسموبوليتي.

حتى نتحاشى في هذا الخصوص كل نقاش حول البديل بين سياسة تضعها الدول وسياسة يصنعها المجتمع المدني العالمي في عصر العولمة، يجدر بنا ان نميز بوضوح بين رؤية تتركز على **الدولة** ورؤية تتركز على **الدولة القومية**. فاذا كان من المناسب التخلص من التركيز على الدولة القومية، حيث الدولة لم تعد الفاعل للنظام العالمي، **بل فاعل بين فاعلين آخرين**، فاننا بالمقابل سنقترف خطأ اذا ما سارعنا في ذلك وتخلينا عن النقد للنظرة المركزة على الدولة القومية واشحنا النظر عن قدرة التحول

الذاتي عند الدولة في عصر العولمة. ان ما بعد - لعبة السلطة يعني انه لا بد من التفكير في الدول باعتبارها وحدات عارضة، ممكنة وقابلة سياسياً للتحول، وانه لا بد من اعتبارها كذلك ودراستها بما هي كذلك. ان السؤال الذي يطرح حينئذٍ هو التالي: كيف جعل التعابر بين الدول ممكناً.؟

ليس صحيحاً على الاطلاق كما يعتقد احياناً ان سياسة العولمة قد كانت فرضاً املته عولمة الاقتصاد. من اجل ابداء ردة فعل على تحديات العولمة تلجأ السياسة إلى خيارات استراتيجية يختلف الواحد منها عن الاخر - والنقطة هذه مركزية - سواء ظلت هذه الخيارت في اطار لعبة الداما القومية القديمة أو قد احدثت قطعية معها. هذا هو قانون انحسار السلطة القومية: **من لا يلعب في ما بعد- اللعبة العالمية الا الورقة القومية يخسر.**من الضرورة بمكان قلب المنظور، ما يعني ان المبدأ التالي سيكون بدوره مناسباً: ان **السلطة المضادة للدول، تتطور عبر تعابر** transnationalisation هذه الدول نفسها وتحولها إلى الكوسموبوليتية. لا بد اذاً من ان تقلد الدول الرأسمال المتحرك، وان تعيد تعريف وتنظيم مواقعها في السلطة ونقلاتها، هذا إذا اردنا ان نوقف انحسار سلطة الدولة واستقلاليتها على المستوى الدولي، بل ربما ادى ذلك إلى قلب الرغبة.

يجدر بنا ان نميز نمطين من انماط التحول الذاتي العابر

للدول: الاستراتيجيات **الخاطئة** في التعابر والاستراتيجيات الصحيحة. يمكن للتعابر ان يكون نقلة ملعوبة في اللعبة القديمة للدولة الامة: وفي هذه الحالة يبقى التعابر مرتبطاً بها ويظل هدفه هو «مصلحة الدولة الجديدة» (Klaus- Dieter wolff 2000). هكذا يمكن لتحالفات بين منظمة التجارة العالمية، وبعض الدول ان تكون في خدمة سيادتها حتى في حضن المنظمة على حساب المجتمع المدني على سبيل المثال ومطالباته بالمشاركة السياسية. هكذا يمكن لاوروبا وللحلف الاطلسي ومنظمة التجارة العالمية ان تستخدم من جانب الدول كوسائل لاحباط معارضة داخلية. الا ان التعابر يمكن ان يوصل إلى قطعية مع الاخلاقية الوطنية وان يكون خطوة اولى نحو تشكل دولة أو اتحاد دول كوسموبوليتية. في هذه الحالة فأنا اتحدث عن تعابر فعلي.

ان ما بعد اللعبة يتيح للجميع لعب لعبة مزدوجة، وبادوار متبادلة- بلع الكذبة في لعبة الخصم. ما يبرز حينئذ سياسة «الدولة الشديدة الحيلة»، (Shalini Randeria 2001): تنكر (الدولة) قوتها الفعلية حتى يتاح لها استعمالها بشكل افضل، ويصار إلى ادراج نتائج القرارات الخاصة أو غياب القرارات إلى الحقل المقابل، أو يصار إلى الحاقها بهذه الحجة الجديدة لعدم الفعل وهي العولمة. يمكن لرؤساء الحكومة الذين آمنوا بسرعة بهذا الامر الجديد ان يتخلوا عن ضعفهم تجاه القوى العالمية الجديدة سواء كانت منظمة التجارة العالمية أو المنظمات غير الحكومية والخ حتى يبرروا انفسهم تجاه منتخبيهم وفي الوقت نفسه للتهرب

من مسؤولية عدم مبادرتهم القيام باي عمل. ان قادة منظمة التجارة العالمية يلوحون بوظائفهم القديمة كخبراء متمسكين بحيادهم العلمي فارضين بذلك سياستهم الداخلية- الخارجية على العالم كله، ساخرين بذلك من الحكومات المنتجة. وفي ارجاء الكرة الارضية الاربع يندد القادة «بامبريالية حقوق الانسان» الجديدة ويلوحون «بالاختلاف الثقافي»، أي الحق بعدم تشابه الثقافات بهدف قمع المعارضة السياسية والحق بالتعبير. تعلن المنظمات غير الحكومية حقوق الانسان وتدافع عنها (او عن شرعيتها الذاتية) الا ان هذه الرسالة الشاملة على امتداد الكرة الارضية تستخدم في الوقت نفسه وسيلة للمنافسة التي تجعل بعضهم في مواجهة البعض الآخر، وفي المعركة من اجل «القضايا العالمية» التي تتغذى منها.

5- المجموعات الارهابية، فاعلون عالميون جدد.

مع صور الرعب التي بثتها وسائل الاعلام في كل ارجاء الارض من نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من ايلول 2001، اكتسبت المجموعات الارهابية وفجأة وضعية الفاعلين العالميين الجدد في منافسة الدول والاقتصاد والمجتمع المدني. لقد صارت الشبكات الارهابية ان صح القول بمثابة «المنظمات غير الحكومية للعنف». فعلى غرار المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني تعمل هذه الشبكات بطريقة لا مركزية، لا ارتباط لهم ببقعة جغرافية، أي انها شبكات فاعلة على مستوى محلي وعلى مستوى

عابر للاوطان. وفي الوقت الذي تفضح فيه مؤسسات مثل غرينبيس الازمات البيئية ومنظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الانسان التي تتسبب بها الدول، فان المنظمات الارهابية غير الحكومية تجعل من احتكار الدولة للعنف هدفاً لها. الا ان ذلك يعني امرين اثنين: ان هذا النمط من الارهاب العابر للاوطان ليس ارهاباً يرتبط بشكل وثيق بالارهاب **الاسلامي**، فقد يمكن ربطه باي هدف اخر، وبأية ايديولوجيا، وباية اصولية. ومن جهة اخرى لا بد من القيام بتمييز ارهاب حركات التحرر الوطني المرتبطة برقعة جغرافية أو بأمة كعينة عن الشبكات الارهابية الجديدة العابرة للاوطان، التي تقوم بعملها بطريقة لا رابط لها ببقعة ارضية، أي انها تفعل من خلف الحدود ما يجعل بالتالي القواعد الوطنية للجيوش والحروب قواعد غامضة.

حتى الآن كانت النظرة العسكرية تنصب على ما يشبهها، أي انها كانت تتناول تنظيمات عسكرية وطنية أو قومية اخرى يجب صد هجماتها. بعد الآن صارت التهديدات العابرة للاوطان، والتي هي صنيع افراد أو شبكات دون بنية دولة هي التي تتحدى كلية عالم الدولة. طالما ان هذه هي الحال التي سادت في المجال الثقافي، فان العالم قد خاض في المجال العسكري تجربة **موت المسافة**، وتجربة نهاية احتكار دولة العنف في عالم يمكن فيه لكل شيء ان يتحول في نهاية الامر إلى صاروخ بين ايدي متعصبين مصممين. ويمكن لرموز المجتمع المدني السلمية ان تتحول إلى ادوات مرعبة. من حيث المبدأ، ان هذا

ليس جديداً، بل بات الآن دائم الحضور كما لو كان تجربة مفتاحية خاصة بالعصر الذي نحن فيه.

كان ارهابيو ايام زمان يحاولون انقاذ حياتهم بمجرد الانتهاء من عملهم. فالانتحاريون يستخلصون من الرفض المركز على حياتهم قوة تدميرية هائلة. فالانتحاري النقيض الجذري للرجل الاقتصادي.

فهو لا يعرف أي حد أو عائق اقتصادي أو اخلاقي، ما يجعل منه كائناً يتمتع بفظاظة مطلقة. ان الاعتداء والانتحاري هما بالمعنى الاكثر دقة **لا مثيل لهما** .لا يستطيع الارهابي ان يقترف اعتداء انتحارياً مرتين، ولا حاجة للسلطات الوطنية من ردعه عن جريمته. فالفرادة هذه تختم بالترافق مع الجريمة والشهادة والقضاء الذاتي على النفس.

ولهذا السبب يريد «التحالف ضد الارهاب» ان يقبض على «المحرضين» المفترضين، وعلى «الذين يديرونهم من وراء الستار» والدول التي تؤيدهم. لكن وبمجرد ان يكون الانتحاريون قد قضوا على انفسهم، فان هذه السببيات ستضيع وتتلاشى. يقال ان الدول لا غنى عنها في تكوين الشبكات الارهابية العابرة للدول. لكن الا يشكل غياب الدولة، وعدم وجود بنى دولة تقوم بوظيفتها، بالتحديد الارض اللازمة للنشاطات الارهابية؟ من الممكن ايضاً ان يكون التشكيك بالدولة وبالمحرضين الذين يعطون الاوامر نابعاً بالفعل من الفكر العسكري، اذ اننا نعيش ومنذ زمن طويل

عند عتبة **فردنة الحرب**، حيث لم تعد الدول هي التي تشن الحروب ضد بعضها بعضاً بل ان الافراد هم الذين يشنون «الحرب» على الدول.

لقد نمت قوة الافعال الارهابية ولذلك سلسلة من الشروط: من خلال قابلية حضارتنا للانجراح، من خلال الحضور الاعلامي العالمي للخطر الارهابي، من خلال تأكيد رئيس الولايات المتحدة الذي اطلق حكماً مفاده ان هؤلاء المجرمين يهددون «الحضارة»: ومن خلال التقدم التقني الذي يجعل المخاطر الارهابية تتضاعف بوتيرة غير معقولة. ومع تقنيات المستقبل (الهندسة الوراثية، والتقنيات الشديدة الصغر «تقنيات النانو» وصناعة الانسان الآلي)، فنحن ازاء (علبة Pandora) (Bill Joy). فالتحولات الوراثية وتقنيات التواصل والذكاء الاصطناعي والتي قد تتمازج يوماً ما فيما بينها ستقوض احتكار الدولة باللجوء إلى العنف، واذا لم يصر لأخذ اجراءات فاعلة وسريعة على مستوى دولي، فإن العوامل المشار اليها ستفتح الطريق واسعاً امام فردنة الحرب.

هكذا يمكن لطاعون يُبتكر وراثياً ان يستهدف سكاناً معينين من خلال اطالة فترة الاحتضان، كما يمكن التهديد بقنبلة ذرية صغيرة يمكن تصنيعها من قبل أي كان بتكاليف زهيدة. وهذه ليست الا امثلة بين اخرى. فالفارق بين الاسلحة الذرية والكيمائية فارق بعيد. يتعلق الامر بتطورات تقنية تقوم على المعرفة، وبالامكان

بسهولة نشر هذه التطورات وهي لا تتوانى عن أن تقوم بنفسها باحداث ثورات، بحيث ان امكانية الدولة على احتكارها ومراقبتها لم تعد مضمونة كما هو الحال مع الاسلحة ثورات الذرية والبيولوجية أو الكيمائية التي تستوجب موارد ومواد محددة (الاورانيوم العسكري، المختبرات البالغة الكلفة). ان تزايد قدرات الافراد مقابل الدولة قد فتح ايضاً علبة الباندور على الصعيد **السياسي**: فالاسوار القائمة بين المجتمع العسكري والمجتمع المدني لم تفتح فيها فجوات وحسب بل ان الفجوات قد فتحت الاسوار الفاصلة بين المشبوهين وغير المشبوهين، الذين كان القانون حتى الآن يميز بينهم بدقة بالغة. واذا كانت الحرب، خلافاً لذلك، تهدد بان تصبح الآن اكثر فردنة، فقد بات على المواطن **أن يبرهن** انه لم يعد خطراً ابداً: وإلا ينتهي بنا الامر في هذا السياق، للاشتباه بكل فرد بوصفه ارهابياً محتملاً. وسيكون الكل ملزماً القبول بالخضوع للرقابة دون سبب واضح «وحفظاً لاجراءات الامان» فقط واذا ما ذهبنا إلى الحد الاقصى في فكرتنا، فسنرى ان فردنة الحرب ستؤدي إلى موت الديموقراطية، اذ على الدول ان تتحالف مع دول اخرى ضد المواطنين لتلافي الاخطار المتأتية من مواطنيها انفسهم.

6- قوة المخاطر الحضارية المدركة السياسية

هنا تحديداً يتحقق القانون الذي بموجبه يخلق **ادراك المخاطر** على المستوى العالمي المكان المناسب لإمكانيات

جديدة عابرة للسلطة. لم يستفد رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الابن دون شك من لحظة القرار هذه ليسمح لنفسه الانتقال إلى نظام دولة كوسموبوليتي. بل على العكس، لقد بدأ باستخدام القدرة السياسية من الوعي بالتهديد الارهابي بهدف اقامة دول رقابة ترنسناسيونالية حيث يولى الامن والجيش اهمية كبرى على حساب الحرية الديموقراطية. السؤال الحاسم هنا هو التالي: من يحدد من هو «الارهابي العابر للامم = الترنسناسيونالي»؟ لم تكن الولايات المتحدة وحدها ضحية الاعتداءات الارهابية، بل صارت ايضاً الشريف المدعي العام والقاضي عن العالم باكمله، لقد صارت المحكومة والمنفذة في الآن نفسه. لقد اسهم التهديد الارهابي بإظهار **مشاعية السلطة**، يبدو ان التهديد اسدى للقوى العسكرية وللدول حتى الاكثر ديموقراطية فيها، اذناً لاحد له باصطياد الارهابيين أو اذا اردنا، ان هذه الدول والقوى قد تسلحت بذلك رغبة منها بدفع هذا «الخطر عن الانسانية». واستناداً إلى الحجة التي تقول ان الاهابيين لا يتصرفون من تلقاء انفسهم بل استناداً إلى دعم ضروري يتلقونه من «دول الشر»[6]، طور الرئيس الاميركي عقيدة عسكرية جديدة تعتبر امكانية التدخلات العسكرية ضد الدول التي تهدد الولايات المتحدة

---

(6) المواقف الهشة بالشكل الذي تطلق فيه تشكل قطيعة مع الممارسة التي اطلقها الرئيس كليتنون. اذ كان يؤكد ان النشاطات الارهابية يجب ان تحسب على افراد وليس على دول.

بمثابة دفاع مشروع عن الذات، وبالتالي فهو مبرر. بل ان واشنطن قد ذهبت إلى ما هو ابعد من ذلك حتى انها لم تستبعد ما لا يمكن التفكبر به: ان يكون لها الضربة الاولى بواسطة «اسلحة ذرية - صغيرة» ضد الدول التي تلحقها شبهة مساعدة الارهاب.

ما هو هدف هذه «الحرب ضد الارهاب»؟ حين يعبر عن الاهداف بواسطة مفاهيم غير محددة (القضاء على «الشر» والارهاب في جذوره) تصبح اهدافاً لا تعرف حدوداً ولا نهايات ممكنة، بل وكان الامر قد صار وهي صاحبة **سلطة مطلقة**. ان الفروقات الاساسية بين الحرب والسلم بين الهجوم والدفاع صارت بحكم الملغاة. ان شبهة الشك قد جعلت عملية بناء الاعداء عملية اكثر جذرية وطواعية. وكما ان انتاج المجموعات الكبرى لم يعد مرتبطاً بمكان محدود، فإن الدول القوية قد باتت بعد الآن قادرة على تحديد اعدائها بطريقة متغيرة. فلم يعد اعلان الحرب على الدولة العدوة، بل الحكم الاقصى الذي تصدره الدولة المهددة هو الذي يقرر هوية العدو (التالي)، وعلى هذا العدو ان ينتظر حينئذ التدخل العسكري.

ان مرونة **مفهوم العدو الذي ليس دولة** ولا يرتبط برقعة جغرافية قد سهل اموراً متعددة: اولاً، اللجوء الكلي إلى العنف المسلح لغايات «الدفاع عن الداخل» (كما مع الولايات المتحدة، وايضاً روسيا والمانيا واسرائيل وفلسطين والصين والهند الخ) ثانياً، إعلان شامل للحرب على دول دون أن تكون هذه قد اعتدت

على احد، ثالثاً، جعل «حالة الطوارئ» داخلياً وخارجياً حالة طبيعية وممأسسة، رابعاً، تراجع القانون لا على صعيد العلاقات الدولية والاعداء الارهابيين وحسب، بل على صعيد دولة القانون داخل كل بلد وعلى صعيد الديموقراطيات الغربية.

عدا ذلك، ان خلق اعداء لا رابط لهم بدولة قد الحق الضرر بالاحلاف العسكرية السياسية الثابتة (مثل حلف شمالي الاطلسي)، اذ على هذه الاحلاف ان تتوجه ضد اعداء هي الدول بالاساس. وقد تم استبدال هذه الاحلاف باحلاف مناهضة للارهاب تبدي ردة فعل مرنة تجاه الاعداء الارهابيين، الذين لا بد من اعادة تعريفهم باستمرار، وهذا ما يشكل تحدياً للدبلوماسية، ما يلزم للتفكر بشكل مختلف بخصوص المعاهدات والمعسكرات.

ان خلق اعداء يأخذون وجه ارهابيين «يقضي» على تعددية المجتمع، وعلى عقلانية الخبراء، وعلى استقلالية المحاكم كما على صلاحية حقوق الانسان غير المشروطة. كما ان ذلك يشجع الدول واجهزة المخابرات السرية على انتهاك الديموقراطية. يعتبر حجة اضافية على ادراك المخاطر: حتى داخل الديموقراطيات المتقدمة، تصبح الحقوق المدنية والسياسية الاساسية قابلة وفجأة للانتهاك، بل هي تنتهك فعلاً، وبموافقة غالبية من السكان المعتادين على الديموقراطية. ازاء الاختيار الذي لا بد منه بين الامن والحرية، تقرر الحكومات والبرلمانات والاحزاب

والسكان، وهم الذين غالباً ما يجدون انفسهم في موقع المنافسة ويضع بعضهم العصي في الدواليب للبعض الاخر، ازاء ذلك يقررون جميعاً وكوقفة رجل واحد من اجل التضيق على الحريات الاساسية. وفي الوقت نفسه يصار إلى التضحية بالسيادة الوطنية فيما يخص الشرطة والدفاع (وان بشكل احادي الجانب) على حساب مستلزمات التعاون العابر للامم بهدف مكافحة الارهاب الجهادي.

يستنتج من ذلك، ان الادراك الشامل للمخاطر الحضارية الشاملة يثير انعكاسية سياسية تقطع مع الارتوذكسية الوطنية أو القومية، ويفتح فضاء العمل السياسي ويسهل اطلاق وجهة نظر كوسموبوليتية.

ينطبق ذلك كما برهنًا على ادراك التهديد الارهابي. لكن ذلك ينطبق ايضاً على الاخطار البيئية والاقتصادية التي تدرك على صعيد عالمي. بالامكان ابراز شيء مثل **قانون التكافؤ السياسي المتقابل الخاص بالمخاطر المالية والحضارية الشاملة**: فالمخاطر الاقتصادية الشاملة قد صارت قابلة للتفرد وبذلك باتت تعزز سيرورة العقلنة: وبالمقابل اصبحت المخاطر الحضارية قابلة لتكون كوسموبوليتية. ان مفهوم «الشمول» يشير هنا إلى تجربة حضارة صارت في خطر والى النهائية على مستوى الكرة الارضية، انها تجربة تقضي على الخصومة التعددية لدى الشعوب والدول وتخلق فضاء عمل مغلق مكون من دلالات بين ذاتية

متناقضة. ان الازمات المالية الشاملة - كما ظهر من مثال الازمة الاسيوية في سنوات 1997-1998 قد جعلت مجموعات كاملة من السكان تتأرجح بين البطالة والعوز، ولكن وبقدر ما يتعلق بانعدام الملكيات وامكانيات فرص العمل، فإنها تتمظهر اولاً من خلال ملايين «الاقدار الشخصية». وبالمقابل فإن شمولية الاخطار الحضارية تميل إلى المعنى اليومي لجماعة القدر الكوسموبوليتي. بذلك تفتح حقل تجارب جديداً يمكن القول انه شامل وفردي ومحلي في آن واحد وهو يؤسس بهذه الطريقة (بين أمور أخرى!). سياقات كوسموبوليتية ان من حيث المعنى أو من حيث الفعل. يشكل رفع الازمات الحضارية لتبلغ المستوى الكوسموبوليتي نقطة انطلاق اساسية في الاستراتيجيات النضالية لدى حركات المجتمع المدني.

7- من هم «اللاعبون»؟

الا يشكل الحديث عن توجهات عمل «الرأسمال»، و«المجتمع المدني العالمي»، وعن «الدولة» اجحافاً كبيراً ومتعمداً بالصرامة العلمية؟ الا نصل عبر ذلك إلى ابتسار فج لكل التنوعات الداخلية والتناقضات الظاهرة عند كل المجموعات والمجموعات الصغيرة التي يشملها خطابنا؟ من هو المقصود على سبيل المثال حين نشير إلى «الاقتصاد»: المؤسسات الفردية؟ «الرأسمال»؟ «الطبقة»؟ «ارباب العمل»؟ «حملة الاسهم»؟ هل نشير بذلك هنا إلى الفاعلين الافراد، إلى الفاعلين الجمعيين، إلى

الفاعلين المتشاركين؟ هل ينتمي ما نسميه استراتيجيات عمل الرأسمال والدولة والمجتمع المدني العالمي إلى مجموعات والى حالات اجتماعية ذات طبائع مختلفة كلياً؟ هل يمكن كما يؤكد فوكو ان «لا احد» يتصرف أو يفعل، وان ثمة مكان **فارغ** ما زال موجوداً على طاولة اللعب؟

ان الاجابة التي يميل هذا الكتاب إلى تبنيها هي التالية: **ان اللاعبين لم يوجدوا بعد، سيصار من خلال ما بعد - اللعبة إلى جعلهم لاعبين. ففي** اللعبة، **وبوصفهم** جزءاً من اللعبة، يجب ان يتكوّنوا وان ينظموا انفسهم سياسياً. بعبارات اخرى، اننا هنا بازاء منطق حركي اجتماعي متداخل لتكون اجتماعي متبادل بين شركاء واخصام. ان فرص وصول الخصوم إلى السلطة ومواردهم وهامش مناورتهم ليست وحدها من حيث المبدأ على علاقة ببعضها بعضاً، بل ان الفاعلين لا يصلون إلا عبر النقلات التي يؤدونها في العابهم انطلاقاً من تأويلاتهم الخاصة وطريقة تعبيرهم وتحركهم وتنظيمهم، ومن خلال مواجهتهم لهويتهم ولقدرتهم على الفعل فهم اما يربحون أو يخسرون.

يقود منطق ما بعد-اللعبة إلى احداث عدم **تناسق نوعي في القدرات الاستراتيجية لكل من رأس المال** والدولة والمجتمع المدني العالمي. ان تكون السلطة السياسية المضادة تخضع لكم كبير جداً من الشروط. ينطبق ذلك على عولمة المجتمع المدني وعلى التعابر بين الدول، بالمقابل ان ما يجعل رأس المال قوياً

بشكل خاص، هو عدم حاجته لينظم نفسه في عهدة فاعل رأسمالي شامل حتى يصبح قادراً لتحريك سلطته بوجه الدول. ان الرأسمال هو تعبير تراكمي، يشير إلى افعال غير مترابطة هي حصيلة فعل مؤسسات معزولة، وسيولات مالية ومنظمات اكثر من قومية (منظمة اكثر من قومية (منظمة التجارة العالمية، وFMI) والتي تشكل نتائجها - **بالمعنى السياسي بوصفها نتائج ثانوية** - ضغطاً غير مرئي أو لا ارادي على الدول، ما يسهم بانحسار لعبة «الدولة القومية» القديمة. الرأسمال شديد التنافر، والمشاركون أو الاخصام الذين هم على علاقة به، هم بدورهم مهددون من جانب موظفين متخاصمين ومن مخاطر العولمة أو قد اصيبوا بذلك فعلاً. الا ان السياسة بوصفها نتيجة ثانوية ستقودهم على الاقل إلى تجاوز الدول. ان الرأسمال (بالتشديد على الـ التعريف) لا حاجة له ان يكون موجوداً اذاً كوحدة عمل، وان يأخذ مكانه على طاولة اللعب حتى يثبت سلطته. ان هذا المكان على طاولة ما بعد - لعبة السياسة العالمية يمكن ان لا يشغله «احد»، وهذا بالتحديد ما يعزز سلطة الفاعلين في الاقتصاد العالمي.

مقابل ذلك، على الدول ان تتنازل عن ارتوذكسيتها القومية وان تعيد تنظيم نفسها جماعياً (بشكل الاتحاد الاوروبي مثلاً) حتى يتسنى لها ان تكتشف سلطتها وادوارها كلاعبين في المجال العابر للقوميات. ان **الهشاشة** التي تظهرها الدول، والمجتمع المدني العالمي على حد السواء في ممارسة السلطة المضادة، هي هشاشة نابعة عن عدم وجود هذا المجتمع المدني بوصفه كذلك،

من وجوب ان يبدأ بتحديد نفسه وتوجهاته وان ينظم نفسه حتى يتصدى لكل المقاومات. باختصار: يجب ان يكون نفسه سياسياً في حقل الفعل الشامل.

اننا نعاين اكثر فاكثر افعالاً كالتالية: تنظم الدول المنتجة إلى حلف شمالي الاطلسي حملة جمع اسلحة في مقدونية بحجة اخماد نار الحرب الاهلية الاتنية هناك. ان حملة جمع الاسلحة هذه عملية يصعب تصنيفها داخل الثنائيات المعروفة، الحرب / السلم، العمل العسكري/ العمل الاجتماعي، بل اكثر، انها تجري «دون مقاومة» كما لو كانت عملية تجري بسهولة وسط قبول عام. بالامكان احياناً تعميم ذلك، من ينزل إلى الشارع ليتظاهر **ضد** العولمة الاقتصادية، أو يناضل من اجل عولمة حقوق الانسان، وحماية البيئة وصون الحريات النقابية الخ. بامكاننا ان نرقب في ذلك ظاهرة جديدة، **عدم التناسق في الاختلاف أو في الاجماع في المجال العمومي أو العابر للامم**. في الوقت الذي تتورط فيه السياسة الارادوية - التي غالباً ما تدان - على المستوى الوطني في «ارتباطات سياسية» (Scharpf)، فإن قدرة العمل العابر للدول قد تكونت تحت علامة الاجماع الالزامي، الذي لا يقبل بالتناقض والمعارضة الا باعتبار ذلك من تنويعات الاقرار. و«المسائل العالمية» - حقوق الانسان، تفادي الكارثة المناخية، الصراع ضد الفقر ومن اجل العدالة - تفتح على مصادر جديدة جد - ديموقراطية، وجد- دولتية ذات مشروعية تؤسس نفسها بنفسها: ان حق الاقتراع قد استبدل بالاقرار

والقبول. بعبارات اخرى: ان حقل تجربة العولمة قد اوجد **قانون التلازم السرمدي للمعارضة**، وهو قانون غريب. بعبارة اخرى: ان العولمة تفترس اعداءها. ومن كان ضدها، فهو لها، أي انه مع عولمة **اخرى**.

8- تغير مثال (براديغم) المشروعية

ان سؤال الاسئلة، الكامن في فكرة ما بعد - اللعبة والذي تدفعه إلى نهايته القصوى، يثير بحد ذاته السؤال الجذري الذي يمكن تلخيصه كما يلي: من يقرر، أو ما الذي يقرر مشروعية **التغير** في قواعد اللعبة؟ هل حصل تحول قواعد اللعبة تبعاً لمبادئ شرعية لعبة الداما القومية؟ أو هل باتت المصادر القومية لشرعية السلطة والسيادة في ما بعد - اللعبة متوفرة؟ من يرافع عن ماذا؟ من يلعب لعبة - غير - لعبتك وفي ظل اية فرضيات خلفية؟

طالما ساد الاعتقاد ان للجواب على هذا السؤال المفتاح علاقة بمنظور الفعل لدى كل لاعب، ومن هنا كان تعدد الاجابات، أي ان الاجابة تتبع منطق التفاعل المتناقض. الا ان لذلك نتيجة معينة هي التالية على الاقل: ان ما بعد اللعبة التي تدور حول السياسية العالمية قد وضعت تحت علامة **سؤ تفاهم كبير**. ان انصار النظام القومي في لعبة الداما - الذين هم اسرى الايمان بالصلاحية العريقة بالقدم لمشروعية القواعد القديمة القومية - العالمية، وهي صلاحية شبه الهية لا يمكن تجاوزها - ان هؤلاء يلعبون الآن اللعبة الكبيرة الجديدة، لعبة السلطة مع

بقائهم اسرى الاعتقاد بان على كل نظام، بما فيه النظام الذي سيقوم لاحقاً، ان يتوافق في نهاية الامر مع مشروعية نظام لعبة الداما القومية. فالنظام العالمي في مبادئ مشروعيته هو نظام **اممي** مشتق من المشروعية القومية. الا ان قواعد لعبة داما للمشروعية القومية قد خضعت للتحول تبعاً لمبدأ البصل بقشرته العليا، القشرة الخاصة بمؤسسات فوق قومية. ان القومية المنهجية ترى في الدولة، التي هي مصدر المشروعية بالنسبة للمعايير والمؤسسات الفوق قومية، وحدة قائمة بذاتها ثابتة ومطلقة. ان كل تبرير ذاتي للنظام العالمي- سواء تم عن طريق الذرائعية أو العقلانية أو الوضعية القانونية هو تبرير يظل مستبعداً.

لا، يقول بعض المعارضين، ان النظام الكوسموبوليتي يملك مصادر خاصة به تشرعه. فالقواعد الجديدة والمصادر الجديدة للقواعد تتولد على سبيل المثال من ترابط حقوق الانسان مع السيادة، التي تفرض في حالة الصراع حقوق الانسان هذه ضد قواعد اللعبة القومية (لعبة الداما). ذلك لا يعني بالضرورة ان النظام الكوسموبوليتي يتكون ويتعزز في ظل رغبة امبريالية مباشرة لقوة عالمية اقتصادية - اخلاقية - وعسكرية - كالولايات المتحدة على سبيل المثال. بل بالعكس ان مشروعية النظام الكوسموبوليتي - السلم العدالة، الحوار، تخلق فضاء سلطة يستدعي مضموناً وقاعدة عسكرية (بعثات الامم المتحدة وحلف شمالي الطلسي والخ). ان السياق وصدى الشرعنة الذاتية الاخلاقية والاقتصادية والعسكرية هما ما يبرر - أو يزعم تبرير - للنظام الكوسموبوليتي

ويؤسس لقدراته، في حالة الصراع ان يأخذ العقوبات التي يريد بما في ذلك ما لا يتوافق مع احتكار الدولة للعنف.

ثمة شيء يصبح شديد الوضوح: اننا لا نفهم فضاءات العمل الجديدة ولا الموارد الجديدة الخاصة، بالسلطة الا عبر تمييز المنظورات القومية والمنظورات الكوسموبوليتية وقلبها، بل نضيف: حتى نفهم فعلاً ما هو في نهاية الامر رهان ما بعد اللعبة، أي ليس اقل من اسس تشريع السياسي. لا يمكن ان نفكر في النظام فوق القومي وبفاعلية كنظام اممي، وان نفكر ان تغير قواعد اللعبة في اطار النظام القومي القديم للعبة الداما، الا من افق القومية المنهجية الضيق. اما في الواقع فإن ما بعد اللعبة **ينطوي على امكانية تغير مثال (براديفم) المشروعية**. يبلغ مجاز اللعبة هنا مداه، اذ وكما اظهرت حرب كوسوفو عام 1999، فان تغير المشروعية هو الذي اطاح بالسيادة الوطنية المثبتة بالقانون الدولي وجعلتها مشرعة على تدخلات «الانسانية العسكرية» المبررة[7].

---

(7) لقد قمت انا بنحت هذا التعبير «انسانية مسلحة» وذلك في مقالة لي نشرت في جريدة «Süddeutschen Zeitung» تعليقاً على الحرب في كوسوفو. كذلك اصدر نعوم تشومكي بعنوان «انسانية مسلحة» نقداً قاسياً للايديولوجيا التي تعتمدها منظمة حلف شمالي الاطلسي وللمجموعة الصناعية - العسكرية الاميركية اثناء حرب كوسوفو. مع بقائه في الوقت نفسه وفياً لمنطق القومية المنهجية العسكرية، الامر الذي منعه من الاعتراف بالخطر الفعلي الذي يبدو من خلال مفهوم «الانسانية المسلحة»، أي المخاطرة عبر ظهور معاينة عسكرية عالمية =

لقد تحولت الدعوة للعدالة والانتصار لحقوق الانسان إلى سيف يشهر بهدف اجتياح بلاد غريبة. كيف يمكن الدفاع عن المشروعية الكوسموبوليتية اذا كانت توصل إلى مواقف تتسم بالتأزيم وبالحروب، بما في ذلك الرفض الدامي لهذه الفكرة؟ من يلجم النتائج الثانوية لمبدأ اخلاقي كوسموبوليتي يتحدث عن السلم ويسمح بالحرب؟ ماذا يعني اذاً «السلم» الذي يعمم امكانية الحرب؟

سندرك هنا لاحقاً، ما لم نكن قد ادركنا بعد، اليوم الضبابي الذي تدور فيه ما بعد اللعبة، وسندرك كل ما تسببه من تعكير. ففي ذهن الماكيافيلية الجمهورية لا بد من اجراء تمييز واضح بين الكوسموبوليتيه **الحق** والكوسموبوليتيه **الباطلة.** الا ان هذا الوضوح ومن حيث ماهيته غالباً ما يصعب بلوغه، اذ ان مشروعية القانون الكوسموبوليتي السائدة قد جعلت تحويله اداة لغايات امبريالية غاية في الاغراء. فالكوسموبوليتية الباطلة تجعل من البلاغة الكوسموبوليتية - من السلم وحقوق الانسان والعدالة العالمية - اداة لغايات السيطرة القومية. بامكاننا اذاً، بل علينا التحدث عن كوسموبوليتية باطلة، و/ أو عن كوسموبوليتية رمزية، ذلك حين يكون القانون الكلي، والمستلزمات الاخلاقية المتعالية كما قدم كانط صياغة لها في **مشروعه عن السلم الدائم،** مختلطة

= من خلف المنظور القومي لا سيما فيما يتعلق بحقوق الانسان ما يؤدي إلى انهاء حدود الحرب والسلام.

مع طموحات القوى الكبرى ومحولة إلى مصدر لشرعية بلاغة هيمنة - عالمية «للعبة الجديدة». والتاريخ يسري لنا على ذلك امثلة شديدة الاختلاف.

بامكاننا ان نقدم وصفاً للكوسموبوليتية الباطلة، التي استخدمت اداة لغايات قومية عبر سياسة ستالين الذي صادر استقلالية **الامية الشيوعية** ليجعلها بخدمة مصالح الاتحاد السوفياتي القومية. وفي مجال الفلسفة رفع يوهان غوتليب فيحته Fichte اضطراب الزهو الكوسموبوليتي القومي إلى ذروته - كما برهن بيتر كولماس (Peter Culmas). وقد نسب فيحته إلى الشعب الالماني دور الرائد الكوسموبوليتي، مدعياً ان كل ما حققه في مجال العلم والفلسفة يؤهله اكثر من شعب اخر ليكون في هذا الموقع. يعتبر فيحته، ان الالماني وحده هو من يستطيع اخذ دور الروح الكوسموبوليتية هذه، ذلك ان العلم «قد بدأ عنده، وانه قد دون بلغته، وقد دفعنا للاعتقاد ان الامة التي امتلكت قوة خلق العلم لهي الامة التي تملك ايضاً القدرة الاكبر للامساك مجدداً بما قامت بانتاجه. وحده الإلماني من يملك ارادة ذلك، لانه الوحيد وبواسطة العلم الذي يملك، ولفهمه في عصره ان ذلك قد يكون الغاية الاقرب إلى الانسانية. ان هذا الهدف هو الهدف الوطني الوحيد الممكن، اذ بوصفه هدف امته، فهو يمكنه ان يشمل الانسانية جمعاء، في حين انه بعد الآن ومنذ خلاص غريزة العقل وابراز الانانية واظهارها بوضوح، فان الشعور الوطني عند كل امة اخرى لا يمكن الا ان يكون شعوراً انانياً وضعيفاً ومعادياً لبقية

الجنس البشري»[8]. مثل اخر ومن طبيعة مغايرة جداً: الولايات المتحدة الحريصة على جعل حقوق الانسان محترمة في ارجاء العالم كله والتي تتصرف كانها مبعوث قومي لقوة عالمية. اخيراً، لا بد من ذكر اشارة اساسية تفضح الكوسموبوليتية الباطلة، واعني بذلك انبثاق فكرة «الحرب العادلة» التي تعود للقرون الوسطى.

---

(8) فيخته Fichte 1806/ 1807، نقلاً عن كولما Culmas 1990: 420، يقدم فيخته، وهو الكاتب الكبير امثلة كاملة حول اغراء الفكرة من خلال الفرصة لبعض الاستدلالات الخادعة. في النص المشار اليه، «الشعور الوطني ونقيضه» والذي يرقى إلى العام 1806 يقدم فيخته التعريف التالي: «الكوسموبوليتية هي سيطرة ارادة ان نرى غائية وجود الجنس البشري وقد تم بلوغها عبر الجنس البشري نفسه. اما الشعور الوطني فهو ارادة ان نرى هذه الغائية وقد تم تحقيقها بالدرجة الاولى في الامة التي ننتمي اليها، على ان ينتشر النجاح لاحقاً انطلاقاً من هذه الامة ليشمل كامل الجنس البشري». تفترض الكوسموبوليتية وجود الشعور الوطني اذاً، ومن ذلك نستنتج - منطقياً - ان على الشعور الوطني ان ينشر الكوسموبوليتية عبر العالم. يلي ذلك بعض الاحداث التاريخية العارضة. من هو الوطن الاوروبي المسيحي الذي يعتبر متحضراً بحق؟ من وجهة نظر عامة، انه اوروبا، ومن وجهة نظر خاصة، انه الدولة الاوروبية في كل عصر والتي تجد نفسها في اعلى درجة من الحضارة». وبما ان الامر يتعلق بامة حضارة المانية، فاننا نصل إلى نتيجة مفادها انه، رغم ما في ذلك من انتهازية ان الجوهر الالماني هو الذي سيقود العالم إلى الشفاء.

اذا كان من الصعب ان نميز الكوسموبوليتية الصحيحة عن الباطلة، فذلك يعود في جزء كبير منه لكون **الوجود** المفترض لنظام كوسموبوليتي شرطاً ضرورياً لتحققه. يبدو هذا التعاكس بين المشروع والواقع بمثابة استراتيجية فاعلة بشكل خاص لبلوغ ما لا يمكن بلوغه، أي ادخال وحدة الكثرة، وهذا ما يفرضه النظام الكوسموبوليتي. والتأكيد ان الهدف قد تم بلوغه يصبح وسيلة لفرض هذا الهدف. وحتى يصار إلى **افتراض العولمة واقعاً**، يمكن حينها اقامتها ضد المتعارضات المتبقية كالامم والمناطق والديانات في العالم والمعسكرات والظروف.

هل نجد في الكوسموبوليتية مواقف متصارعة، ستنبثق بمجرد ان يفرض هذا النظام نفسه؟ وكيف ستكون ممكنة؟ لا يستطيع كل المشاركين والاخصام **ابداً** الانتصار **وحدهم**، انهم ملزمون على اقامة احلاف. بالامكان القول مثلاً، وباختصار، ان هدف استراتيجيات الرأسمال هو صهر الرأسمال مع الدولة ليصار إلى خلق مصادر مشروعية جديدة تأخذ شكل **الدولة النيوليبرالية.** اما هدف المجتمع المدني العالمي وهدف فاعليه فهو على العكس من ذلك، هو تأسيس وتطوير رابط بين المجتمع المدني والدولة، أي ارساء **شكل كوسموبوليتي للدولتية** étaticitè.

ان انماط التحالفات واهداف الدولة النيوليبرالية تجعل الدولة اداة (وكذلك نظرية الدولة) بهدف شرعنة المصالح الخاصة بالرأسمال وتحسينها. اما شكل الدولة الكوسموبوليتية، فهو وكما

يريد المجتمع المدني العالمي يهدف للسيطرة على التنوع المتنازع حوله وعلى تصور وتحقيق نظام ما بعد قومي، بل ما بعد عولمي. يحيط البرنامج النيوليبرالي نفسه بهالة من **الانتظام الذاتي** والاقرار القانوني الذاتي. وبالمقابل، فان برنامج المجتمع المدني يحيط نفسه بهالة من **الاخلاق الشاملة** ويكافح من اجل «رواية كبرى» رواية العولمة العقلانية - الديموقراطية. بهذه الطريقة تكشف ما بعد - لعبة السياسة العالمية بديلها الخاص ومعارضتها الخاصة **اللازمتين**. وفي اطار بلاغة «المذهب الكوسموبوليتي» تتواجه الحركات الداعية للهيمنة والحركات المناهضة للهيمنة.

في الاطار النظري لما بعد اللعبة، يأخذ مفهوم الاستراتيجية الاساسي بدوره معنى خاصاً. ان منطق تعديل القواعد يعني ان اللعبة السياسية من اجل السلطة والسيادة قد تحول إلى لعبة منظمة تدور حول امكانية مزدوجة: ان قاعدة لعبة الداما (بما فيها اسس مشروعيتها) لم تعد موثوقة، ولا وجود بعد لقاعدة يعمل بها. ففي هذا الموقع بين امرين، ما ليس موجوداً وما لم يوجد بعد، تتفتت مفاهيم «البنى» المجردة ومفاهيم «الانظمة» (معيدة انتاج نفسها «كما تتفتت قطع الفطر العفنة في الفم» (Hugo von Hofmannsthal 2000).

الحديث عن «البنية» والحديث عن «الفوضى» يدخل الحديث عن الاستراتيجيات. يؤدي ذلك إلى استخلاص مفهوم الاستراتيجية من القيود التي تجمعه إلى اهداف الفاعلين

ومقاصدهم الخاصة (سواء كانوا جماعات أو افراداً). فالاستراتيجية تشير الآن إلى العلاقة الفاعلة بين تعارض وتناقض السياسسة العالمية التي تنفتح وتغلق كما تشير ايضاً إلى الدينامية الداخلية التي تكمن في منظورات الفعل التابعة الواحدة منها للاخرى، الرأسمال، الدولة والمجتمع المدني العالمي، وبهذا المعنى فإن مفهوم «الاستراتيجية» سيحيل إلى **مجال الامكانيات الفعلي**، الذي تفتحه ما بعد اللعبة على التفاعلات المتصارعة وسط مجموعات الفاعلين.

هكذا يجب اذاً ان تتطور نظرية ما بعد اللعبة باعتبارها **منطق لعبة خاص، أي** ككوبة استراتيجية من الفاعلين الجمعيين إلى حد ما، الذين يعملون معاً ويطبقون القاعدة أو يعدلون فيها، وحيث تتحدد المواقف والموارد وحصة كل واحد منهم في السلطة وتتعدل الواحد منها تبعاً للآخر. لا يجب الخلط بين منطق اللعبة هذا وبين **سير** اللعبة تجريبياً، واللعبات أو النقلات المعزولة. بالامكان التمسك بمنطق منظورات الفعل الخاصة وبتعالقاته (ازمات تناقضات، مفارقات) أي بمنطق منظور الرأسمال والحركات المناضلة في المجتمع المدني وبمنظور الدولة ايضاً. «المنطق» يفترض حجة تصاغ بعبارة كما لو ان: ماذا يحصل لو كان الرأسمال متحركاً ما امكن؟ ماذا يحدث اذا ما تخلت الدولة عن ضيق الاطار القومي وتحولت في تصورها لنفسها وفي اطارها المؤسساتي إلى دولة كوسموبوليتية؟ أي ايضاً: اثارة الخصوم، سبر فضاءات عملهم وامكانيات السلطة عندهم، وجعلهم بذلك اقوياء ما امكن.

وسط هذه السيرورة تنقلب الاولية بين الواقع والامكانية: يجب فهم «النقلات» **الممكنة** حتى نتمكن من فهم النقلات **الفعلية أو الواقعية**. وبهذا المعنى فهم ماكس فيبر الامكان التاريخي والسياسي باعتباره «امكانية موضوعية». فعلى المؤرخ، كما على عالم الاجتماع ان يتأمل باستمرار في الامكانيات التي لم تتحقق ليستطيع ان يقارنها بما تحقق منها. «حتى نظهر السببيات الفعلية نقوم ببنائها من السببيات غير الفعلية» (Kritische studien ص287 نقلاً عن Palonen 1998).

تتيح لنا لغة الالعاب ان نفهم لماذا يجب على الفكر ان يسبر الممكن حتى لا يصار إلى فهم الواقع خطأ كما لو كان الحقيقة الفعلية الممكنة الوحيدة.

حتى لا يصار إلى فهم الواقع خطأ كما لو كان الحقيقة الفعلية الممكنة الوحيدة. وهذا ما يتيح ايضاًالتقليل من الاعتراض الذي يقول انه حين نولي منطق منظورات الفعل وتعالقاتها فاننا نتحصن ضد التطورات والاعتراضات التجريبية. لذلك يهم جداً ان لا يصار إلى خلط الفضاءات الموضوعية لامكانيات العولمة الاقتصادية أو السياسية مع النقلات **الفعلية** الواقع التجريبي للعولمة. والعكس صحيح ايضاً: ان المقاربة التجريبية الصرفة في الفعل السياسي تتجاهل امكانية الفعل السياسي العارض، وتالياً السياسة نفسها.

9- سيطرة عمياء للوقائع؟

يؤدي الجدل حول العولمة دون شك إلى صفاء النظرية، إلى عودة الماورائيات إلى صلب العلم الاجتماعي التجريبي. ولكن العكس صحيح ايضاً: فالعلاقة بين مساحة الامكانيات وتجربة العولمة التجريبية غالباً ما يصار إلى تجهيلها من خلال **مؤشرات خاطئة**. ففي مقالة نشرت في مجلة Foreign Policy عدد كانون الثاني شباط 2001 الصفحات 56-65) بعنوان «مقياس العولمة» نجد ما يلي: «الجميع يتحدث عن العولمة، الا ان احداً لم يقم بقياس مداها . . . اقله حتى الآن. ان مؤشر العولمة (المشار اليه هنا) يوسع القوى المركبة التي تشهد على اندماج الافكار والناس والاقتصادات عبر العالم. من هي البلدان الاكثر تعولماً؟ هل هي غير متساوية؟ هل هي الاكثر فساداً؟ وبقدر ما يعدد الكتاب مؤشراتهم: اتصالات مباشرة عبر الحدود، تقاس عبر توسع مدى حركة السير الدولية، الاتصالات الهاتفية الدولية، حجم التبادل البريدي الخ: كذلك تشكل الاتصالات عبر الشبكات العنكبوتية موضوع قياس لا يأخذ حجم المستخدمين بعين الاعتبار بل عدد الذين يزورون مواقع الانترنت وينتقلون من موقع لآخر، واخيراً يصار إلى تطوير مؤشرات التكامل الاقتصادي والى استخدامها. يطرح هؤلاء السؤال حول حركات السلع والخدمات من خلال تفحص تطور حصة كل اقتصاد وطني في التجارة العالمية الخ. ليس هدفنا تشريح النتائج الحاصلة. (من اجل الحصول على تقييم مهني لواقع العولمة، تراجع الاعمال الكلاسيكية لكل من

Beisheim 1999 وHeld 1999 وغيرهما) اذا كان هذا المثال مهماً لنا هنا فلان اللافت جداً فيه هو ان نلحظ ان تطور المؤشرات التجريبية يفترض التمييز بين القومي والدولي، أي انه يخضع لمنطق النظرة القومية. وبهذه الطريقة يصار نسقياً إلى تجاوز خصوصية الظاهرة، وهي تعابر الانتاج، وتدفق الرساميل، وانماط الحياة الخ ... ان العلاقة بين الاقتصاد والنظرة القومية علاقة مزدوجة: من جهة اولى، ان **الانسان الاقتصادي** ليس مرتبطاً بأية دولة، ولكن من جهة اخرى، ان التقديرات الاحصائية تستند إلى تصور الدولة القومية، أي على صعيد الماكرو اقتصاد تعتبر الدول الحدود التي تتعلق المقارنة بها، ويصار إلى الانطلاق من مبدأ كون الدولة القومية هي الترتيب المؤسساتي» الطبيعي لانتاج سلع جماعية. والمؤشرات التي تنتج عن ذلك يمكن ان توصل بسهولة إلى تأويلات خاطئة.

حتى نشرح ذلك بوضوح نسوق المثال التالي: ان فكرة التجارة العالمية تستخدم لقياس العلاقات والمبادلات بين شتى الامم. ولكن مع الاهمية المتنامية لاتحاد الشركات المستقلة الكبرى العابرة للاوطان، يفقد هذا المؤشر دقته ويصبح وهمياً: فان ما يشكل جزءاً من التجارة «الدولية» هو ان تستمر خاضعة للقياس بوصفها كذلك، الا ان ذلك قد تم استبداله بتجارة ما بين -مؤسسات تجارية: فالاستمارات وتدفق الرساميل والخدمات التي تنتقل من بلد لآخر مع بقائها ضمن شبكة مؤسسة واحدة لم تعد تعبر الحدود الوطنية، ومن جهة اخرى ايضاً، لم يعد الامر

يتعلق «بتجارة» دولية، حيث ان هذه السلع لم تعد «لا تباع ولا تشترى» بل تنتقل من نقطة إلى اخرى على خارطة هذه الشركات الكبرى العابرة للاوطان، وحيث للحدود الوطنية أو القومية والمناطق الصناعية اهمية استراتيجية يعاد تركيبها. تشكل امكانيات الافلات من الرقابات الوطنية (سواء كانت بالتهرب من الجمارك أو من الاحصاءات الرسمية) ومن وجهة نظر الشركات الكبرى الامر المثير في استراتيجية التعابر، ذلك انها تخلق بالنسبة لهم امكانية القيام بلعبة مزدوجة ازاء الاسعار والضرائب، ما يعني نقصاً ثابتاً في قيمة الضرائب المتوجبة على الشركات الكبرى العابرة للاوطان في بلدها «الاصل». نخلص إلى القول: ان النظرة القومية تعيق ادراك الواقع المخبأ (قصداً، أو استراتيجياً، بسبب منطق ما بعد - اللعبة) الذي يفرضه التعابر. يجب الانطلاق من مبدأ كون ثلث بل نصف التجارة العالمية حالياً يدور بشكل لا - تجارة ما **بين** - شركات كبرى. وفي الوقت نفسه، يصعب جداً ان ندرك تجريبياً واحصائياً هذه التجارة المباشرة التي تدور داخل فضاءات تجارية وفضاءات سيطرة عابرة خاصة بالشركات الكبرى، اذ ان هذه اللا- تجارة ما بين - شركات كبرى تعصى على كل رقابة وعلى كل تفهم خارجي (Kohler 2002). اضف إلى ذلك ان للشركات الصناعية الكبرى كامل المصلحة من وجهة نظر استراتيجية، ان لا تدع احداً ينظر إلى لعبتها (ينظر إلى اوراقها)، اذ هي تناور بطريقة «**عابرة** للمشروعية» أي انها تلامس حدود (عدم) الشرعية. بالمقابل، ان نظرة الاحصاء الرسمية القومية هي

نظرة السلطات الضريبية في الدولة. وبما اننا نعرف انه لا يمكن صرف العديد من الدقائق في احصاء عدد القوائم السيئة في الذبابة، فكذلك لا يمكن حل هذه المسألة تجريبياً. لكنها مسألة تستدعي مع ذلك نقد الواقع التجريبي الذي تفرضه النظرة القومية كما تفرض تغيير النموذج حيث تتحول القومية المنهجية إلى الكوسموبوليتية المنهجية[9].

«على العموم» هذا هو الواقع الاجمالي الذي خلص اليه كل من ادغار غراند E.Grande وتوماس ريس Th.Risse «بالامكان تلخيص النتائج الحالية التي توصل اليها النقاش حول العولمة في اربع نقاط». **اولاً**: في العديد من المجالات، يعتبر الضغط الذي خلقته العولمة اضعف مما كان يعتقد. **ثانياً**: ان العولمة ليست وحدها في اصل الدعوة إلى «التقليل من الدولة»: ففي العديد من مجالات السياسة البيئية وحقوق الانسان يطالب الناشطون العاملون بطريقة عابرة للامم بالمزيد من الانظمة الدولية والتعاون الدولي ... **ثالثاً**: تظهر ردات فعل الانظمة السياسية القومية على اختلافها ان العولمة الاقتصادية لا تستطيع ان تلغي ببساطة وبسهولة المؤسسات التي نمت على مر التاريخ. **رابعاً**: ان للضغط الذي تمارسه العولمة اثاره المختلفة جداً على قدرات فعل الدول وعلى استقلاليتها حتى في مجال السياسة الاقتصادية

(9) مما لا شك فيه، ان المنظور القومي قد تم انتقاده هنا من داخل علم الاقتصاد نفسه (راجع على الأخص Hellwing 1998، Voigt 1999).

والمالية يظل ثمة هوامش محفوظة للقرارات الهامة التي يمكن ان تستخدم، كما فيما سبق لبلوغ اهداف تكون لها الافضلية من مثل الرعاية الاجتماعية وتأمين فرص عمل كاملة» (2000، 244).

إلا أن ما يسري على المؤسسات يسري ايضاً على الدول: ان الشعور بأن السياسة القديمة ما زالت قائمة في الواقع، لا يتناقض بشيء مع القول بان من يستمر لعب اللعبة القديمة سيصار إلى تجاوزه. وذلك لا يعني ايضاً ان الدول **لا** تستطيع **ابداً** ان تكون إلى جانب خيار التعابر والخيار الكوسمبولويتي. بالنسبة للمنظرين وللتجربتين، يعتبر التمييز بين منطق اللعبة ومسار اللعبة امراً اساسياً. يندر ان يستخدم منطق اللعبة في استنتاج الطريقة التي ستسير فيها اللعبة، والاكثر ندرة ايضاً، ان تستخدم بعض النقلات لاستنتاج عدم وجود أي منطق للعبة. كما ان الاستعانة بما يتم الوصول إليه تجريبياً من اجل **رفض** مساحات الامكانيات التي تنفتح في عصر العولمة على عمل الدولة، فذلك يعني نسبة هذا العمل إلى تصور مجرد لا تاريخي للدولة، وهذا يعني ايضاً العلوم والنظريات السياسية من البعد النقدي للتحليل.

10- نظرية نقدية جديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية

لا بد اذاً من النظر بدقة في التمييز بين النظرة القومية والنظرة الكوسموبوليتية وذلك تبعاً لما اذا كان السؤال متعلقاً **بمنظورات**

فعل الفاعلين - النظرة القومية - **بمنظورات المراقب العلمية.**
النظرة القومية المنهجية[10]. يستند الايمان بالدولة القومية عامة ودون وعي احياناً، إلى المقدمات التالية: المجتمع يعني مجتمع الدولة القومية، فالدول وحكوماتها تعتبر حجر الزاوية في تحليل العلم السياسي. اننا ننطلق من مبدأ كون الانسانية تنقسم إلى عدد محدد من الامم، تنظمت داخلياً من خلال الدول القومية، ومحددة خارجية، الواحدة منها بالنسبة للاخرى داخل نظام العلامات الدولية. يمكن الذهاب إلى حد القول ان هذا التحديد ازاء الخارج والى جانب التنافس بين الدول القومية انما يشكلان مبدأ التنظيم السياسي الاساسي. يبرر علماء السياسة هذا الايمان بالدولة القومية بالحجة التي تقول ان لا وجود للديموقراطية الا في الدولة - القومية حيث تحققت بل يذهبون إلى ما هو ابعد حيث يرون ان الديموقراطية غير قابلة للتحقق الا فيها. لا دولة قومية، اذاً لا ديموقراطية، ما يوصل إلى القول خلافاً لرأي يورغن هابرماس (1999) ان «كوكبة الدول - ما بعد قومية» تشكل خطراً على الديموقراطية.

لا يجب بحال من الاحوال الخلط بين القومية **المنهجية** والقومية **المعيارية.** فالاولى تربط بالمنظور السوسيولوجي عند

---

(10) بشأن الجدل حول القومية المنهجية يمكن العودة إلى المؤلفات التالية:
H.Martius 1974, A D.Smith 1995, Beck 1997, 2002
Gilroy 1993, Zurn 2000, J.C. Scott 1998, Sassen 2000, Falk 1995
Taylor 1995,Shaw 2000, Luard 1990, McNeill 1985

الذي يراقب، فيما الثانية تربط بمنظور الفعل عند الفاعلين السياسيين. وفيما يخص الحداثة الاولى نلاحظ بهذا الخصوص انصهاراً مميزاً للنظرة القومية إلى الفعل السياسي- الدولتي والقومية المنهجية في العلوم الاجتماعية. اننا هنا، كما يقول ماكس فيبر ازاء «علاقة قومية ذات بعد حتمي» تظل مقبولة وفي ان واحد في «مجال - موضوع» البحث السوسيولوجي وصالحة لنفسها ايضاً[11].

(11) لا تقتصر القومية المنهجية على العلوم الاجتماعية، بل هي تعبر عن نفسها في العديد من المصادرات الفلسفية التي اطلق عليها جاك داريدا وصف «التفلسف القومي» : «الحجة التي يقدمها بلد أو امة، بأن يكون لهما الامتياز بتمثل، أو تجسيد أو التماهي مع جوهر الانسان الكلي. انها فكرة يمكن ان تكون قد تولدت في فلسفة هذا الشعب أو هذه الامة» (1992-17) بل ان ميخائيل فالزر قد ذهب إلى ما هو ابعد من ذلك اذ اكد ان العنصر المركزي في هذه القومية الفلسفية هو الجدل بين سيادة الدولة والحق بحرية الافراد : ان الاعتراف بالسيادة هو الطريقة الوحيدة التي نملك من اجل اقامة شبكة حيث النشاطات التي يمكن ان تقوم فيها هي محمية بقدر ما يصار إلى حماية السلامة الفردية من خلال خلق حدود لا يمكن تجاوزها وخلق قوانين لا تنتهك. الامر الذي ينطبق على الافراد ينطبق ايضاً على الدول صاحبة السيادة، ثمة اشياء لا يمكننا ان نفعلها لهم، حتى لو كان معلناً لصالحهم» (Walzer 1977 : 89). يعتبر هذا التفلسف القومي هو اساس نظرية العدالة عند جون رويلز .Rawls J كما يشير اليه عنوانه (1999) The Law of Peoples وحدات النظرية هي «الشعوب»، وليس الدول أو المواطنين الافراد. بالنسبة لرويلز يشكل هؤلاء البنية الداخلية =

هذا الانسجام لم يعد ظاهراً مقبولاً عند منعطف هذه الحداثة الثانية. لا بد من التميز هنا بين مجموعتين من المشاهد:

= للمجتمعات. وللتفلسف القومي جانب دولي. يتم التفكير بـ«الشعوب» بوصفها وحدة الدولة، ووحدة الارض والاخلاق والذاكرة. والعدالة عند رويلز لا تكون ممكنة الا في ظل هذا الشرط. ومن يرقب النقاشات الفلسفية في عصرنا لا بد ان يصاب بالدهشة الفلسفية اذ يلاحظ إلى أي مدى يظل التعود على التفكير والذي يميل في الفلسفة إلى الشمولية اسير النظرة القومية. يخيل الينا هنا وكاننا نستمع إلى كارل شميث (Carl Schmitt): «ان الشعب هو التصور المركزي للديموقراطية، وليس الانسانية. واذا ما قيض للديموقراطية انتكون شكلاً سياسياً، فلا يمكن ان تكون الا ديموقراطية الشعب، لا ديموقراطية الانسانية. (Schmitt، 1983-234). حول النقد على ذلك راجع هابرماس 1996 الفصل الخامس, Gilroy, 1993; Mc Carthy 1999 Bauman 2000; Levy/ Sznaider 2000a&b Held 2000 Kuper, 1998, Cheah/Robbins 1998, Boyarin/ Boyarin 1993.

في حين يفهم تصور «الثقافة القومية» بطريقة تشير إلى الرقعة الجغرافية والمتجانسة، وبطريقة ماهوية احياناً، فانه ليس بامكاننا قول المزيد حول «الثقافات الكوسموبوليتية (اذا سلمنا جدلاً بقبول هذا المفهوم). اذ لا يمكن اعتبار الثقافات ما بعد القومية، العابرة للقومية، أو الكوسموبوليتية تحديداً بمثابة كليات. ان تصور الثقافات الكوسموبوليتية ثقافات قومية، أي محددة جداً، متكاملة إلى حد ما، وقائمة بذاتها ومستقلة إلى حد ما، أو «متكاملة» بكل الاحوال، هو تصور خاطئ. يقوم التفلسف القومي على التفكر بكل من هذه المركبات (المعايير، القيم، والتعليمات الثقافية)، كما لوكانت مؤسسة من =

اطلالات معزولة على «النظرة الكوسموبوليتية» نحو «كوسموبوليتية منهجية» ان في مجال الفاعلين السياسيين (المنظمات غير الحكومية، الاحزاب السياسية، التنظيمات فوق القومية،

= الداخل. اما مفهوم «الثقافات الكوسموبوليتية» فيعارض كل رؤية لعوالم ثقافية منفصلة نسبياً، حيث يعيش كل في زاوية - تبعاً لنموذج الرقعة الجغرافية المتمايزة سياسياً وادارياً. ومن الخطأ القول، انه من اجل الدخول في ثقافة معينة، لا بد من ترك الثقافة الاخرى. بل بالامكان القول، انه بالامكان التحرك من هذه الثقافة إلى ثقافات مختلفة. كما انه من الخطأ الزعم انه بالامكان في كل لحظة تحديد الموقع من الثقافة التي نحن فيها وإلى أية ثقافة نتوجه. في النظرة الكوسموبوليتية تبدو «الثقافة» تحديداً كما لو كانت نفياً مطلقاً لهذا المتخيل للكليات الطبيعية والمغلقة على ذاتها، التي يصار إلى الانتماء اليها لا بالخيار بل بمجرد اختيار املته ارادة القدر. كما ان الواقعية الكوسموبوليتية تنفي ايضاً فكرة كون الاندماج بكلية اتنية أو قومية، هي الحالة «الطبيعية» لهذا السبب يحصر السوية للوجود- في العالم. في حين ان كل الحالات - مثل العيش على حافة ثقافتين، استقاء الجوهر من اصلين مختلفين، الالتزام بالولاء تجاه عدة قوميات اواوطان - تصبح حالات «لا سوية»، «هجينة» وبالضرورة «سطحية» بل «خطرة» و«قاتلة». اذا كان للكوسمولوليتية المنهجية من معنى، واذا ما بدت اجرائية، فذلك لانها هذا النفي «للتجانس» الثقافي المتخيل، ولأنها «تعددية ثقافية» و«تعددية جماعوية» اذ ان هذه العوالم المفهومية تقصي، أو تنفي ما يشكله المعنى المشترك من الكوسموبوليتية : البحث عن تعايش مشترك في عالم متعدد الاتنيات، وبديهيات تتنابذ، في عالم فيه الصراع من اجل الاعتراف والمغايرة صراعاً مؤلماً وعنيفاً.

المجموعات الصناعية الكبرى) أو في مجال العلوم الاجتماعية. وبالمقابل فان غالبية - Mainframe التي تشغل مقدمة المسرح السياسي القومي وعلم السياسة القومية فهي تستمر فاعلة ومستمرة في ابحاثها في علم القيم من المنظور القومية.

هنا تبدو التنافرات واضحة، وهي تعبر التمييز بين منظور الفعل ومنظور المراقب، بين السياسة والعلوم السياسية. لا يمكن بكل الاحوال ادراك هذه التنافرات الا اذا تخلينا عن النظرة القومية وحين نطور وننجح بتطوير منظور كوسموبوليتي. ان العلم - المتخيل للنظرة القومية، الذي يفكر ويبحث مستخدماً مقولات التجارة القومية، والحوار الدولي والسيادة الوطنية والجماعات القومية، و«الشعب» أو «الامة» وإلخ هو علم يتحول إلى علم باللاواقعي إلى علم الاجتماع القومي وكالاقتصاد القومي يصل علم الاجتماع القومي إلى وضع لا حول له فيه ولا حيلة. اذ ان ما يتجاهله وما يبقى خارج الدراسة هو معرفة إلى أي مدى تحدد احوال الحياة العابرة للقوميات والهجرات العابرة والتنظيمات والديناميات الفوق قومية العلاقات داخل خزانات القومية للسلطة وفيما بينها.

جدول رقم (1)

تحول النظرة والبراديغم من حداثة وعلم اجتماع قوميين الى حداثة وعلم اجتماع كوسموبوليتيين

		الفعل السياسي	
		نظرة قومية	نظرة كوسموبوليتية
العلم السياسي	القومية المنهجية	تصور المجتمع والدولة مركز على الدولة القومية في الممارسة السياسية كما في العلم السياسي	علم - وهمي لما هو قومي: يحاذي علم الاجتماع القومي التعابرات القومية
	الكوسموبوليتية المنهجية	نقد كوسموبوليتي للمجتمع وللسياسة، ولعلم الاجتماع وللسياسة التي تتركز على الدولة القومية. نظرية نقدية جديدة	المجتمع الكوسموبوليتي واعداؤه: ماذا تعني مفاهيم الدولة الكوسموبوليتية، والنظام الكوسموبوليتي ودولة الرعاية العابرة للقومية.

من الاهمية بمكان ايضاً ان نميز بين خطوط نجاح (أو فشل) الكوسموبوليتية المنهجية من جهة وخطوط نجاح (أو فشل)

نظام كوسموبوليتي من جهة اخرى. يجوز، من باب الامكانيات ان يكون تغير الافق الذي يحل مكان الكوسموبوليتية المنهجية تغيراً حاسماً، **دون** ان يسمح ذلك باستخلاص أي شيء حول حظوظ نجاح كوسموبوليتية الدول والمجتمعات. أي ان نتمكن من فهم تغير النظرة بشكل متفائل، مع ارتقاب التغير السياسي بتشاؤم. انه لمن السذاجة بمكان ان يصار استخلاص الانفتاح الكوسموبوليتي للدول من البراديغم العلمي.

هكذا اذا قمنا هنا بالتمييز بين الفعل السياسي والعلم السياسي، بين النظرة القومية والنظرة الكوسموبوليتية وكذلك ايضاً بين القومية المنهجية والكوسموبوليتية المنهجية فاننا سنقع على جدول من اربع خانات: (1) مجتمع وعلم اجتماع يتركزان على الدولة القومية (2) علم - وهمي خاص بما هو قومي (3) نقد كوسموبوليتي للمجتمع، للسياسة ولعلم الاجتماع وعلم السياسة مركزين على الدولة القومية: نظرية نقدية جديدة (4) «الدولة الكوسموبوليتية»، «نظام الحكم الكوسموبوليتي» إلخ.

اما احتمال كل واحدة من هذه التطورات الممكنة في السياسة وفي العلم السياسي، فهو احتمال يفسح المجال امام اطلاق احكام مختلفة. فمن الممكن على سبيل المثال- ولا سيما في مجال التاريخ القريب بكل الاحوال - ان نعتبر **هذين** التطورين غير محتملين وهما: تغير المنظور السياسي وتغير البراديغم العلمي. وبالمقابل فان الذين يتفاءلون بتقديرهما

محتملين قد باتوا قلة، أي التأكيد أو الامل أو حتى خشية قيام وشيك للدولة الكوسموبوليتية أو لعلم اجتماع كوسموبوليتي. يبقى انه حتى على المراقبين الاكثر تشككاً في العالم الاضطلاع برسالة على المستقبل القريب: انتصار الكوسموبوليتية المنهجية **دون** انتقال السياسة الفعلية إلى عصر الدولة الكوسموبوليتية. ما يعني بكل الاحوال **قيام نظرية نقدية جديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية.**

11- نظرية نقدية جديدة حول التفاوتات (عدم المساواة) الاجتماعية

بودي ان اتطرق الآن إلى موضوع بحثي يشكل مجال دراسة كان مهماً حتى الآن مع بقائه مهملاً بتغير النظرة الكوسموبوليتية. انه موضوع علم اجتماع التفاوتات الاجتماعية، الذي سأتخذه مثالاً يكون لي محكاً وتصويراً يتناسب والنظرية النقدية الجديدة (النظرية والعلمية ايضاً). ان التقرير الذي نشر في اذار 2002 حول الواقع المالي في البلدان النامية قد اعتبر من جانب جمعية «Terre des hommes» (أرض البشر) بمثابة فعل اتهام موجه ضد تجاهل البلدان الغنية: ادى انهيار اسعار المواد الاولية في الاسواق العالمية، واجراءات الحماية والنشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، وانخفاض معدلات السياحة العالمية بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 إلى الحاق نتائج مأساوية زادت في شقاء المناطق الفقيرة من الكرة الارضية. لقد

بات العالم خزان تفاوتات خطيرة - وهذا ينطبق ايضاً على الاغنياء الذين يسكنون العواصم الغربية الكبرى. ففي كل سنة وفيما يخص خدمة الدين فقط ينتقل 200 مليار دولار من الجنوب إلى الشمال. وفي الوقت نفسه انخفض تدفق الرساميل الخاصة باتجاه الجنوب العام الماضي وللسنة الخامسة على التوالي، وقد خسر إلى الآن ما يقارب 100 مليار دولار بالمقابلة مع قيمته عام 1997. باتت التباينات واضحة ومطردة على صعيد عالمي شامل - فبين العام 1960 والعام 2000 ارتفعت حصة العائد العالمي الذي يستولي عليه 20% من اكثر اغنياء سكان العالم من 70% إلى 90 % في حين ان الحصة التي تذهب إلى 20% من السكان الاشد فقراً قد تدنت من 2,3% إلى 1,2 % مليار من السكان، ما يعني انه على ما يقارب خمس سكان العالم الاكتفاء بالعيش باقل من دولار واحد باليوم، وهذا ما لم يمنع ايضاً خفض المساعدات المقدمة من اجل التطور بحوالي 20% عام 1990. كيف يمكن تفسير التناقض بين الافقار المتنامي لهذه الشرائح الهامة جداً من السكان وعدم الاهتمام المتنامي الذي يظهره العالم ازاء هذه المشكلة؟

في المانيا نجد العديد من نواب المجلس النيابي الفيدرالي الذين ينتمون إلى جيل مر عليه عقدين أو ثلاثة من السنين وقد اقسم على «التكامل الاممي» وعلى الانخراط في مبادرات تجاه العالم الثالث وعلى المطالبة ابان المؤتمرات الكنسية على تقديم المساعدات العاجلة والضرورية «لعالم من اجل الجميع» حالياً

تشكل سياسة هذا الجيل ما جعل المانيا تطلق الضوء الاحمر على سياسة المساعدات الخاصة بالتطوير. فهل يكفي التعارض الشخصي بين المسؤولين السياسيين وحده لشرح هذا الموقف؟ أو هل للتعامي عن واقع التفاوتات العالمية سبباً بنيوياً؟ أو هل ثمة مبدأ يسمح بوقف أو تعليق التناقض الذي بموجبه تزداد التفاوتات العالمية حدة مع كونها من وجهة نظر سوسيولوجية تناقضات «مشروعة».

ما الذي يجعل التفاوت الاجتماعي مشروعاً؟ على هذا السؤال يمكن اعطاء جوابين ممكنين: مبدأ الاداء ومبدأ الدولة القومية. الجواب الاول معروف، وقد عولج وتم انتقاده، وذلك بقدر ما يكون متأتياً من المجال المفهومي الخاص بالمنظور القومي وحيث يتعلق بالتفاوتات داخل الدولة نفسها. اما الاجابة الثانية فهي تظهر في اطار المنظور الكوسموبوليتي وتتعلق «بشرعنة» التفاوتات العالمية. يستخلص من ذلك: انه لا يمكن الا عبر تبادل نسقي بين المنظور القومي والمنظور الكوسموبوليتي ادراك الزوايا الكبرى الميتة - ومصادر الخطأ للقومية المنهجية في البحث عن اللاتفاوتات. وبالفعل نفي اطار مثل هذه النظرية النقدية الجديدة للتفاوتات الاجتماعية فقط يمكننا ان **نكشف النقاب عن اللاتناسق الاساسي الناجم عن الاستعانة الحصرية بالمنظور القومي في ادراك التفاوتات ان من منظور اجتماعي أو من منظور سوسيولوجي**. يستنتج من ذلك ان «الانجاز التبريري» الذي تقوم به الدولة انما يقوم على حصر الانتباه بالداخل فقط وعلى اخراج

التفاوتات العالمية من افق من يبدون (بالمقارنة) من المحظوظين[12].

جدول رقم 2
علم اجتماع التفاوتات الاجتماعية من المنظور القومي ومن المنظور الكوسموبوليتي

	الاحوال الاجتماعية		
		تفاوتات كبيرة (عالمية)	تفاوتات صغيرة (قومية)
التبرير	المنظور القومي	غير مهمة غير موجودة	مبدأ الاداء
	المنظور الكوسموبوليتي	مبدأ الدولة القومية اقصاء المقصين	مبادئ قومية في بناء عدم اهمية التفاوتات العالمية.

(12) ان ما سيلي هو تطبيق نموذجي لمنهج «التأويل المزدوج» (/Beck/ Bonß 2001 Lau)، والذي قمنا بتوسيعه في وحدة البحث الخاصة «بالتحديث الانعكاسي»، يهمنا ان نبرهن كيف انه يمكن ان هذه «الوقائع»، مثل عدم المساواة الاجتماعية، تأخذ مظاهر مختلفة جذرياً، تبعاً للزاوية التي يصار منها إلى التطرق اليها، من الزاوية القومية أو الكوسموبوليتية، وكيف تبرز هذه المنظورات اشكاليات جديدة وفرضيات ملحة، أي ان تبرهن بماذا تفتح الكوسموبوليتية المنهجية المجال امام منظورات جديدة من البحث ومن العمل بمعنى يقارب «قضية التغير الايجابي» (1970 Lakatos).

من المهم ومن زاوية محض مكانية ان نقيم تمييزاً بين التفاوتات **الكبيرة**، والتي يمكن ان تدرج بدورها بين تفاوتات عابرة للقومية، ما فوق قومية، دولية وعالمية) والتفاوتات **الصغيرة**. التفاوتات الصغيرة هي التفاوتات التي توجد داخل الدولة، والتي يعتبرها الافراد والمجموعات وبحق تفاوتات كبيرة، الا انها ليست صغيرة الا من منظور كوسموبوليتي، اذ ان محيطها هو محيط العدسة المكبرة الذي تنظر الدولة من خلالها إلى نفسها في تحديدها وتعريفها ورقابتها الذاتية. يحدد مبدأ الاداء التفاوتات داخل الدولة ويشرعنها بالحركة عينها. ان مثال (براديغم) هذه السيرورة هو مثال الامتحان: فالجميع يتساوون حين يتقدمون منه، وهم متفاوتون حين يخرجون منه (اذ يكون موقعهم مختلفاً في تراتبية العلامات). يمكن لمبدأ الاداء على سبيل المثال ان يعمد إلى توزيع لا متساو ومشروع للعائدات. اما بالمقابل فان من يتحدث عن مبدأ الدولة القومية بوصفها «المبرر المبدأ المشرعن» للتفاوتات الاجتماعية فيعني ان التركيز القومي على التفاوتات القومية سيعني **اخفاء** التفاوتات العالمية. اننا نبرر حيث نقصي أو نتعامى: فالتفاوتات الكبيرة تقذف الكبيرة إلى ما يتجاوز المنظور القومي. ينتج عن ذلك: ان اقصاءها في هذه اللامبالاة وهذا اللاواقع الممأسسين سيتيح لها ان تنمو وان تكتسب «مشروعية». ان عدم جعل التفاوتات العالمية موضوعاً «لا يبرر أو يشرعن» التفاوتات الكبيرة بل ان ما يشرعنها هو جعل التفاوتات القومية «الصغيرة» موضوعاً يدرس.

لذلك يجب فهم التمييز بين تفاوتات «كبيرة» وتفاوتات «صغيرة» بادراكها زمنياً وبحسب عدد السكان. بالطبع قد ينطوي قانون الاقصاء القومي للتفاوتات العالمية على بعض المبالغة. اذ ان الخصوصية القومية للدولة لا تستبعد بالضرورة وبشكل اليٰ كل مبدأ ادراك عالمي أو شامل. ولكن الصحيح باستمرار هو ان النظرة القومية «تعفي» المرء من النظر إلى شقاء العام وتعاسته. انها تعمل بحسب نموذج **الاقصاء المزدوج**: انها تقصي من هم مقصون. فمن المدهش ان نلاحظ إلى أي مدى قد تم «شرعنة» التفاوتات الكبرى التي تعني منها الانسانية من خلال عملية لا - ادراك منظمة تتواطأ فيها بشكل مضمر السلطات العامة وعلم الاجتماع المركز على الدولة.

في الوقت الذي يتيح فيه مبدأ الاداء ايجاد تبرير **ايجابي** للتفاوتات «الصغيرة»، فان مبدأ الدولة القومية يوصل إلى «تبرير» **سلبي** للتفاوتات الكبيرة. والتبرير، أو الشرعية الايجابية يعني ان مبدأ الاداء قد انتج تبريراً **انعكاسياً** و**متبادلاً**، ما يعني ان التفاوتات الاجتماعية لها ان تجد من حيث المبدأ، قبولاً عند الاقل حظوة. وبالمقابل، ان التبرير الذي يقوم على مبدأ الدولة القومية هو تبرير «سلبي» اذ انه تبرير يطبق بطريقة **لا** انعكاسية **ولا** متبادلة، أي انه مبدأ لا يجد قبولاً من جانب الاقل حظوة ولا من المقصين. ان الدولة القومية هي مبدأ يبحث في الظل عن تبرير للتفاوتات العالمية. يستند مبدأ الدولة القومية على عدم - الانعكاس وليس على الانعكاس شأن مبدأ الاداء. ان التبرير

السلبي باعتماد الصمت، ومأسسة النظر المشاح، هو تبرير يفتقر في نهاية الامر إلى الشرعنة اذ هو يستبعد موافقة من يجب ان تكون موافقتهم الاكثر الحاحاً وضرورة، أي الفقراء والمقصين والمهانين. ان مبدأ الدولة القومية لا يبرر بالتحديد ابداً التفاوتات العالمية: ان هذه التفاوتات العالمية غير المبررة قد ازيحت عن المنظور وهي قد صارت **تبعاً لذلك** ثابتة. من الناحية التاريخية يوصل ذلك إلى: ان الدولة القومية الاوروبية هي النسيان الممأسس للاستعمار وللامبريالية اللذين تدين لهما بظهورها. ما الذي يعطي اذاً ثباته إلى هذا «التبرير» السلبي القائم على «السكوت عنه» في سياق نفوذية متنامية للحدود؟ ما الذي يجعلها غير مستقرة؟ بالامكان ان نميز بين اربعة مبادئ اضافية في البناء القومي الخاص بالاواقع: انعدام الاهمية:

اولاً: **مبدأ التقطيع والتبعة القوميين للتفاوتات العالمية الشاملة:** طالما لا يوجد هيئة مراقبة كفؤة لترقب التفاوتات العالمية، فان هذه تبقى مجزأة ومقسمة تبعاً لعدد كبير من التفاوتات القومية. وبما انه يوجد ما يقارب مئتي دولة، فاننا نجد تقريباً ما يوازي مئتي اطار معياري لرقابة التفاوتات الاجتماعية الصغيرة. ان مجموع هذه التفاوتات داخل الدول هو مجموع خاضع لاحصاء كل منها، الا ان مجموع لا يوازي اطلاقاً التفاوتات العالمية الكبرى ذلك ان منطق النظرة القومية ليس نفسه منطق النظرة الكوسموبوليتية. بل ان التعريف الذاتي القومي والبحث عن الاسباب الضمنية التي ينطوي عليها لا تتوافق مع

المقاربة الكوسموبوليتية حيث التبعيات المتبادلة، وعلامات القوة والهيئات المقررة والسببيات العابرة للقومية قد اعتبرت بدورها بهدف شرح التفاوتات داخل الدول نفسها.

في التقرير الذي اعد من جانب South Commission (1990 كما ورد عند Falk 1995 : 50) نجد الحجج التالية: «لو كانت الانسانية تشكل دولة قومية واحدة ووحيدة، لكان التباعد الحاصل حالياً بين الجنوب والشمال قد جعل من هذه الدولة كياناً نصف اقطاعي وكيان متفجر سياسياً، حيث تهدد الازمات الداخلية استقراره». هذه الملاحظة صحيحة وخاطئة في آن واحد، حيث انها لا تأخذ بعين الاعتبار ان نظام الدول العالمي يتجاهل بنيوياً التفاوتات العالمية وهو لهذه الاسباب يقوم «بتبريرها».

يعتبر مبدأ الدولة القومية مفتاح التحليل لمن يحاول ان يفهم لماذا لم تدرس الروابط التي تجمع بين العولمة والفقر بما يكفي من جانب علم الاجتماع القومي. طالما ان النظرة القومية ما زالت تسيطر على الفعل السياسي وفي التحليل السوسيولوجي، فان الفقر والغنى سيكون موقعهما دون تردد داخل السياق القومي. ان الامكانية الوحيدة في ان تتحقق المسائل الناجمة عن العولمة في سياقات تاريخية مختلفة تتخد شكل تفاقم اللامساواة، وتآكل المداخل، واستهلاك الموارد الطبيعية أو تقويض الديموقراطية هي امكانية لا تخضع للتحليل. ففيما يتعلق اذاً بالبحث السوسيولوجي

عن التفاوتات، فإن مبدأ التقطيع أو التجزئة القومية انما يقوم على مصدر خطأ اساسي: **خطر الاستدلال القومي الخاطئ.**

المبدأ الثاني. يفترض **ادراك التفاوتات الاجتماعية معايير المساواة مسبقاً.** من منظور الدولة القومية، ان الثبات الذي بموجبه يصار إلى اقصاء التفاوتات الكبيرة يقوم على وجود معايير مساواة قومية - سواء تم تحديد هذه المعايير ثقافياً، اثنياً، قانونياً أو سياسياً. ان موضوعية التفاوتات الاجتماعية الشاملة لا يمكن التشكيك فيها على المستوى السياسي طالما ظلت محصورة خارج معايير المساواة الممأسسة (Stichweh 2000)

يستنتج من ذلك: بقدر ما يصار إلى استبدال المعايير القومية للمساواة بمعايير مساواة كوسموبوليتية. تصبح الضرورة والحاجة عند الدولة لتبرير التفاوتات الكبرى الموجودة اكثر الحاحاً. في المثال (البراديغم) القومي على ماذا تتأسس هذه المساواة داخل دول الرفاه الغربية؟ على المساواة الشكلية لوضعية المواطن: فوارق في الدخل بين الرجال والنساء، اماكن السكن ان هذه وسواها لا يمكنها بحال من الاحوال تبرير وضعية ادنى للمواطن. فلكل الافراد الذين ينتمون لامة معينة الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها. تتوافق هذه المساواة في الحقوق المدنية مع نموذج التجانس الثقافي الدولة - القومية (اللغة نفسها، التاريخ نفسه والتقاليد نفسها). تحدد هذه المبادئ القومية في الاندماج والاقصاء حدود ادراك التفاوتات الاجتماعية وتثبتها في الوقت نفسه.

يقودنا ذلك إلى المبدأ الثالث، **مبدأ المقارنة المستحيلة بين الامم فيما خص التفاوتات الاجتماعية.** فالنظرة القومية و«القدرة الوظائفية» عند الدولة لتبرير التفاوتات انما يستندان في جزء كبير منهما إلى كون المقارنات المتسيسة لا يمكن ان ترقى إلى قيمة البرهان الا على مستوى **داخل** قومي وليس على مستوى ما بين قومي على الاطلاق. وبالمقابل ان كل مقارنة تنافي التبرير تنطوي على معايير مساواة قومية. وهكذا مهما تكن الاختلافات في المداخيل مختلفة من حيث التأهيل ومن حيث العمل بين النيجيريين والالمان، بين اهل جنوب اميركا واهل فنلندا بين الروس والصينيين بين الاتراك والكوريين، فانه ليس لها من اثر يحرمها من التبرير إلا شرط أن تجرى هذه المقارنات داخل افق ادراكي كالمساواة الممأسسة على سبيل المثال في حال الانتماء إلى الامة نفسها أو إلى مجموعة اخرى لها حقل فعلها العالمي.

ثمة سؤال هام يطرح الآن: هل يمكن في المستقبل تبرير الاختلاف في المداخيل داخل الاتحاد الاوروبي انطلاقاً من مبدأ المقارنة المستحيلة؟ أو هل بتنا نعاين توثيقاً للهوية الاوروبية (لمأسسة الرقابة- الذاتية الاوروبية) ما يؤدي إلى جعل التفاوتات التي تم حتى الآن ازاحتها عبر اللعبة الدولية ان تصبح بعد الآن مدركة بوصفها تفاوتات **داخل** - قومية، ما يوجب لهذا السبب تبريرها؟ وبقدر ما تتساقط عوائق المقارنة المستحيلة للتفاوتات بين الامم (اياً تكن اسباب ذلك) فمن الممكن جداً ان يدخل الاتحاد

الاوروبي مرحلة صخب أو اضطرابات قوية- حتى مع التسليم فرضاً ببقاء التفاوتات على ثباتها.

ومن ثم، فان دور الدولة في نظام التفاوتات الشاملة لا يمكن ان يقتصر فقط على وظيفة الشرعنة أو التبرير هذه. المبدأ الرابع: **ان التعامي عن بعض التفاوتات يبرر عدم الفعل، أو** ايضاً انه يبرر الافعال التي تجعل التفاوتات الكبرى اكثر حدة، اذ ان ليس هذه الاثار «الخارجية» نسبة إلى النظرة القومية، من نتيجة الا في اطار لا واقع محدد سلفاً- بمعنى انه لا انعكاسات لها في صناديق الانتخاب. ان جعل التفاوتات الاجتماعية موضوع دراسة قومياً، يعني السماح باقامة سياسة عالمية لاعادة التوزيع تقوم على دفع المخاطر نحو الخارج بقذفها إلى بلدان العالم الثالث الاشد ضعفاً، مع الحرص على رفع الفوائد في الاطار القومي إلى حد اقصى.

وفي الوقت الذي يتشدق فيه رجال الدولة الغربيين حول **العقد الاكثر سلاماً وثروة** الذي يشهدونه، فان عدداً متنامياً من البلدان يغرق تحت الديون والبطالة وانهيار الخدمات الصحية والاجتماعية إلى جانب التخلي عن مشاريع البنى التحتية ذات الفائدة العاجلة. ان ما يبدو صالحاً بالنسبة للشركات الغربية الكبرى، وتحديداً ادخال الخصخصة والمدونة إلى البلدان النامية، كانت له نتائج وخيمة فيها. ولنضرب على ذلك مثلاً واحداً: شجع البنك الدولي، وهو اداة في يد الدول السبع

الكبرى، اندونيسيا وبلدان اخرى لابرام عقود مع شركات طاقة خاصة «بموجب هذه العقود تلتزم السلطات العامة بشراء كميات كبيرة من الكهرباء وباسعار مرتفعة جداً». استفادت الشركات الدولية الكبرى من الارباح، اما الدول التي كانت فقيرة في كل الاحوال فقد توجب عليها ان تتحمل المخاطر. لقد استطاعت وزارة المالية الاميركية والبنك الدولي ان يظهر قوتهما تحديداً في هذا النوع من الانشطة الذي يتعلق بالاقتصاد الخاص، وهذا خطر بحد ذاته. الا ان ما هو ادهى هو ان هذه الحكومات الفاسدة قد تم الانقلاب عليها (سوهارتو عام 1998 في اندونيسيا...) ومن ثم فقد مارست الادارة الاميركية الضغط على الحكومات الجديدة حتى تفي بعقودها بدل ان تعفيها من الزامات الدفع أو اقله ان تناقش شروطاً جديدة حول هذه العقود وبالواقع ان لائحة هذه العقود غير العادلة، لائحة طويلة، وهي عقود لم تبرم الا بضغوطات الحكومات الغربية (Steglitz 2002 -38 وما يلي).

تساعد المبادئ المذكورة- النظام العالمي في الدول القومية الذي يفتت اللامساواة الشاملة، معايير المساواة القومية تقصي اللامساواة العالمية، امكانية مقارنة التفاوتات على الصعيد القومي الداخلي تؤمن عدم امكانية المقارنة على الصعيد العالمي، عدم الاهمية المحددة سلفاً للتفاوتات الكبرى - تساعد هذه الدول القوية والغنية لرمي مخاطر قراراتها على البلدان الفقيرة. تجد هذه الممارسة نفسها وقد توطدت لكون منظور الفعل القومي قد تأكد وتعزز من خلال قومية العلوم الاجتماعية المنهجية. يضاعف

البحث حول اللامساواة القائمة على هذه المبادئ الانغلاق القومي، وينظر اليه، شأن الموضوع الذي يدرس، على الطريقة التي ينظر فيها «علم السكان الاصليين» القومي. وما يعتبر اشكالياً من الناحية العلمية يصبح هنا مبدأ منهجياً: أي موضوع بحث قائم بذاته. وفي احسن الحالات، يصبح توحد النظرة القومية متسعاً ليكون توحداً عالمياً. الا ان هذه النظرة القومية المنهجية المقارنة تظل عرضة للعديد من اخطاء القومية المنهجية. بكل الاحوال تصبح هذه الصناعة الاجتماعية والسوسيولوجية الخاصة بالتفاوتات العالمية المتنامية في اطار العلوم الاجتماعية القومية، تصبح اكثر فأكثر اشكالية:

تصبح اخطاء النظرة القومية اكثر قابلية للادراك، وذلك بفعل التداخل المتنامي للحدود وللزيادة التوسعية في الترابطات التي تتجاوز كل الحدود. يمكن لنا ان نبرهن على هذه الواقعة من خلال التناقضات البديهية التي تجد نفسها اسيرة لها كل سياسة تعتمد الاقصاء تجاه حركات الهجرة. فمن جهة اولى، نجد بلدان الشمال الغنية قد ابتليت بالنقص الواضح في عدد السكان مع ما ينطوي ذلك على نتائج معروفة: الشيخوخة، ازمة نظام التقاعد والنظام الصحي، وازدياد النزعة المحافظة في السياسة. ومن جهة ثانية، لقد تحولت هذه البلدان نفسها إلى ما يشبه الحصون لتمنع تدفق موجات الهجرة الفعلية أو التي تبعث على الخوف، والقادمة من بلدان الجنوب الفقيرة. وفي الوقت نفسه تتزايد الترابطات العسكرية والاقتصادية والسياسية على صعيد عالمي متسببة في

موجات هجرة جديدة وفي تدفق طالبي اللجوء الجدد. وكل الاجراءات التي يمكن ان تتخذ على هذا الصعيد، قد باءت بالفشل، كما ان لها «نتائج ثانوية» يمكن التكهن بها، وهي نتائج قد تنقلب إلى عكس ما يوضع لها من اهداف. هكذا، ومنذ احداث الحادي عشر من ايلول 2001 ونحن نعاين تعزيزاً وتصلباً في الارادة السياسية لمراقبة تدفق الهجرات، في الولايات المتحدة خاصة، وفي بلدان اوروبية كثيرة ايضاً. ان تراجع الحريات المدنية هذا قد جعل هذه البلدان اقل استعداداً لفتح ابوابها امام الهجرة، الامر الذي قد يكون مع ذلك ضرورياً لتنظيم المسائل الناجمة عن خفض الولادات أو شيخوخة السكان.

ثم ان النظرة القومية قد صارت موضوع شك من خلال سيرورات ترتبط بعولمة حقول الاختبار القومية الداخلية. تلعب التطورات التالية دوراً هنا: تتحرر حقوق الانسان من وضعية المواطن: وتتحرر اسلاك التفاوتات من السياقات القومية. يشهد على ذلك مسارات التعليم العالمية إلى جانب العدد المتنامي من الزيجات والاولاد حاملي جنسية مزدوجة وتعدد انماط الحياة والمهن الوظيفية ذات الصفة العابرة للقوميات (Beck-Gernsheim 2000) واخيراً تنحل النظرة القومية بفعل الحركية المتنامية في مجال المواصلات، والمعلومات وتدفق الرساميل، والمخاطر، والسلع والخدمات، وايضاً بسبب تأثر الاماكن الثابتة حتى الآن بفعل التعابر في حقول الخبرة الداخلية من خلال لعبة الاستهلاك الجماهيري والاعلان الخ (راجع حول ذلك المعطيات

التجريبية وفي Beisheim held 1999 بين مؤلفات أخرى). اضف إلى ذلك المؤسسات فوق القومية مثل البنك الدولي ومنظمة اليونسكو إلى جانب مختلف المنظمات غير الحكومية تقدم بانتظام معطيات تتيح للرأي العام آليات اللاواقع القومية[13] .

---

(13) نحن نجد ومنذ وقت طويل الهيئات والتنظيمات الضرورية لبحث سوسيولوجي كوسموبوليتي، يكون نداً للتيار الذي ينادي بإنتاج معطيات قومية ومعارف قومية. ومن المفيد ان الثبات الذي يصار من خلاله إلى مواجهة الهجمات التي تثار في هذا الصدد إلى المؤسسات الاكاديمية، انما يعود في قسم كبير منه إلى الرأي الذي تكونه هذه المؤسسات عن نفسها، والى تقييمها لمناهج انتاج معطيات خاصة بالتنظيمات ما فوق القومية. والاخلاق العلمية هي التي تؤكد بالدرجة الاولى على ما تتميز به المعطيات القومية من صفة عالية. وبالموازاة يصار إلى مطابقة «الانعطاف الكوسموبوليتي» المشكوك به إلى عودة إما الميتافيزيقا، واما النقص في الروح العلمية أو (وهذا غالباً) للاثنين معاً، في صلب العلوم الاجتماعية الاكاديمية .

الى جانب ذلك ان يكتسب التخصيص للقومية المنهجية قناعة بالغة السيطرة في مادة الفلسفة كما في النظرية السياسية، والتي بموجبه لا تصبح قيم الغرب- الديموقراطية، دولة القانون، العدالة الاجتماعية، ممكنة الا ضمن الاشكال والسياقات الخاصة بالدولة القومية. نستنتج من ذلك ان الانفتاح على الكوسموبوليتية يعتبر خيانة للأخلاقية الديموقراطية وتهديداً لها.

يستند الخطأ الكبير في هذين التفسيرين إلى استبعاد مزدوج: من جهة اولى انبثقت القيمة التأويلية والكلاسيكية مقدماتها القومية من سياقها =

تبدو الاخطاء المرتبطة بالنظرة القومية بوضوح بقدر ما تتيح الطرق والنماذج الجديدة التمييز بين الاقصاء والاحتواء. اذ ان آليات الاحتواء والاقصاء لم تعد تتبع تصنيفات التفاوتات المعبر عنها من خلال استعمال مفاهيم الطبقات أو الفئات والشرائح الاجتماعية التي تتوافق حدودها مع حدود الدولة. فثمة نماذج اساسية من الاحتواء والاقصاء تتشكل على سبيل المثال انطلاقاً من (أ) اتحادات تجارية فوق قومية (الاتحاد الاوروبي NAFTA، (ب) ثقافات الشتات التي تبرز معالم a-scription (مثل Black Atlantic) (Paul Gilroy) أو (ج) شروط حياة في «مدن شاملة» (راجع حول ذلك تحليلات: -Durrschmidt- Eade-Albrow Castells- Sassen) وهذا ما يعيق ايضاً الحجج التي تزعم من خلالها الدفاع عن النظرة القومية.

في دفاع مبكر وشهير عن المنظور القومي ومع انتقاد المنظور الكوسموبوليتي قارن Garret Hardin في مؤلفه living

---

= التاريخي المشيد وتحولت إلى مطلق. ان تمجيد الكلاسيكيين يعني الانعتاق من تعب الفكر الشخصي، والالتزام بوجود نسخ وجود صارت قدرنا منذ زمن طويل. من جهة اخرى يصار هنا مرة اخرى إلى اقتراف الخطأ الكبير (انسجاماً مع المبدأ القديم الذي يقول ان ما لا يجب ان يوجد لا يمكن ان يوجد) والذي يقوم على التضحية لحساب القيم الممأسسة بكل فضول لمعرفة الواقع. حتى المعطيات التي ابعد ما تكون عن النقص تصبح عمياء، تجاه الحقائق والوقائع الكوسموبوليتية التي تفرض علينا (راجع ما ورد اعلاه).

on a lifeboat 1974 الدول بقوارب النجاة التي يحاول الذين نجوا من كارثة غرق الباخرة الهرب. فكل فرد يمكنه ان يقرران يعرض مكاناً على قاربه للذين يتخبطون في المياه المتحركة. ولكن، كما يضيف هاردن Hardin لا يمكن اطلاقاً أن يكون ذلك ملزماً، ليس اقله لأن استقبال الغرقى سيعرض كل الركاب للخطر. ان حجة المركب الذي امتلأ، الحجة كافية الآن، هي حجة خاطئة، اذ ان مراكب النجاة القومية التي توحي النظرة القومية بها، قد باتت اقل ظهوراً أو وجوداً. اننا نجهل هنا التفاوتات في ظروفها، في اشكالها وسبياتها الموجودة بالفعل، ما بعد القومية والعابرة للقومية. لذلك فإن الكشف عن اخطاء تشخيص النظرة القومية - وليس عبر انتقادها من الناحية الاخلاقية- هو ما يتيح تأسيس المنظور الكوسموبوليتي ما يتيح ابراز البرهان على تفوقه.

اخيراً تتضح اخطاء القومية المنهجية اكثر فاكثر بقدر ما يفقد التمييز بين تفاوتات «كبرى» وتفاوتات «صغرى»، أو بعبارات اخرى بين المنظور القومي والمنظور الكوسموبوليتي من اهميته. هكذا نكون اكثر **فأكثر ازاء دولة النماذج القومية في التراتب الاجتماعي**. ان تداخل الحدود يزيد في المنافسة بين الفضاءات القومية وداخل كل قومية ايضاً. هكذا نصل إلى اعادة توزيع الرابحين والخاسرين من العولمة التي تتبع القطاعات المميتة من السوق والقطاعات التي تكون السيطرة فيها للسوق. ان العبارة الضبابية «العولمة» هي عبارة غالباً ما تستخدم **في اطار صراع**

النخب القومية ضد النخب العابرة للقوميات التي تحاول اكتساب مواقع وموارد لها داخل الفضاءات القومية للسلطة .

وفي العلاقات الدولية ايضاً تتساقط قصورات النظر. فمنذ الحادي عشر من ايلول على ابعد حد صار اقصاء المقصيين اكثر صعوبة، وصار فقر شعوب العالم اكثر حدة مما تدركه البلدان الغربية الغنية باعتباره مسألة قومية **داخلية** - مع انه لا يمكننا ان ندرك الآن ماذا سيترتب عن ذلك من نتائج عينية. ان خطر الارهاب الذي يحيط بالحدود القومية، يذهب ايضاً بمجالات رؤية الدول التي تنمو خلفها التفاوتات العالمية بشكل يبعث على القلق.

مما لا شك فيه ان الدول لا تستطيع مواجهة هذه التطورات وحدها. لا لان امكانيات التدخل اللازمة غير متوفرة عندها، بل لانها علاوة على ذلك لا تملك قدرات مراقبة ضرورية، أو ايضاً لعدم إمكانية مراقبة الاسباب (Stichweh 2000). وهذا ما يفسر- وعلى سبيل النقد الذاتي- المفارقة في كل توجه كوسموبوليتي. بقدر ما تصبح الحدود بين تفاوتات «كبرى» اكثر قابلية للنفاذ ولا تتوافق مع الحدود القومية، بقدر ما **يكتسب** انسداد افق النظر، أي اللاإدراك المماسس للتفاوتات الكبرى **اهمية**. لماذا؟ لانه هذه هي الطريقة الوحيدة لاخفاء عدم التناظر المتنامي بين التدخلات التي على الدولة القيام بها والتدخلات التي تستطيع القيام بها. في زمن التشديد على التفاوتات الكبرى وفي زمن ادراكها من جانب الرأي العام العالمي تصبح اعادة (احياء) النظرة القومية مسألة «وظيفية» بالنسبة للدول الغنية.

وبإمكاننا بالمقابل الوصول إلى الاستنتاج التالي: اذ صحت المقولة التي ذكرها برشت والتي تقول: «ان من هم في الظل لا نراهم ابداً»، فإن الدولة القومية «تبرر» اللامساواة العالمية، في حين ان الحالة الكوسموبوليتية تشكل نهاية لهذا التبرير. ان للدولة الكوسموبوليتية التي تدمج- بطريقة انتقائية بالطبع - الافراد القادمين من ثقافات مختلفة، «اثراً ثانوياً» يتمثل بوابل من مشاكل التبرير أو الشرعنة. لماذا؟ لسبب بسيط وهو ان الدولة هذه تدفع بحدود عدم امكانية مقارنة التفاوتات الاجتماعية، أو هي تقضي عليها. الا ان الحالة الكوسموبوليتية بذلك انما تثير العودة إلى الفهم القومي للمجتمع وللسياسة وتزيد في حظوظ حصول مثل هذه الظاهرة.

هل يمكن القول ان مبدأ الدولة القومية كان تطوراً أو كان عكس ذلك، فخاً؟ اياً يكن الجواب، من الواضح ان وحدة سيرورات الدولة والسيرورات الاجتماعية غير القابلة للانعكاس والقائمة على اخفاء التفاوتات العالمية هي وحدة تنال الفاعلين السياسيين والعلميين بطريقة مختلفة بشكل جذري. سواء كانت النظرة القومية قد وضعت ام لم توضع على حساب الدولة القومية من اجل تمثل من «انجاز وظيفي»، فهي نظرة تضلل العلوم الاجتماعية بكل الاحوال. وسندرك ان هذه العلوم الاجتماعية قد تحولت إلى علم اجتماع قومي، إلى علم سياسة قومي، ولهذا صارت خاضعة للنقد وقد باتت على تناقض اكثر فاكثر حدة مع كل رسالة، وكل بعد اخلاقي يتميز بها كل علم يهتم بالواقع، اذ ان

هذه العلوم تركز (اغلب الاحيان خلسة ودون رغبة منها) بجعل الواقع لا واقعاً. فان تظل التصورات السوسيولوجية محافظة على سكوتها ازاء التفاوتات العالمية، فذلك فضيحة دون شك.

في زمن العولمة تبدو النظرية النقدية الجديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية وقد اوكلت اليها مهمة أو رسالة اساسية: عليها ان تظهر وان تهدم الجدار الذي بنته القومية المنهجية في العلوم الاجتماعية انطلاقاً من انظمة مقولات البحث وما تتمتع بها من روتين، حتى تبرز في نهاية الامر الدور التبريري الذي تقفه الدولة في نظام التفاوتات الكبرى. ان الخرائط المقامة حول التفاوتات الاجتماعية داخل القوميات هي خرائط لبقة ومفصلة ايضاً، وهي تكفي عامة لتتمكن الدول من تبرير الاضطرابات الممكنة التي تترتب عنها بالنسبة للفئة المميزة نسبياً من سكان العالم. الا ان التنانيين التي تزين اراضي اللامساواة الواسعة، التي لم تعرف بعد، لانها لم تبحث بما يكفي، لم تعد فقط مجرد حوافز تزينية لتطريز الحواشي. بالطبع لا يمكن تجاهل الايمان بالدولة القومية ولا الروايات القومية التي تسيطر على التفسيرات الرسمية وعلى الابحاث الاكاديمية ولا التغاضي عنها. الا ان العديد قد فهم بعد احداث ايلول للعام 2001، ان لم يكونوا قد فهموا قبل ذلك، ان النظر عبر حواجز الادراك التي تفصل بين تفاوتات «كبرى» واخرى «صغرى» ليتوازى مع من ينظر عبر اسطوانة بندقية[14].

(14) ان خطاب «الفوارق الدقيقة» (بورديو) و«علم الاجتماع» (الميكروسكوبي) =

ثم ان النظرية النقدية الجديدة هي نظرية في النقد الذاتي ايضاً. فهي تطمح إلى ما يلي: وحدها النظرة الكوسموبوليتية، من خلال كشفها الحقائق هي التي تتحرى عن **الهاويات** التي انفتحت مع بداية هذا القرن الواحد والعشرين. تتساءل النظرية **النقدية عن التناقضات، وعن البراهين ذات الحدين والنتائج الثانوية غير المقصودة وغير المدركة** في حداثة تنمو نحو الكوسموبوليتية، مستمدة سلطتها من تعريف نقدي للتوتر القائم بين الوصف الذاتي السياسي والمراقبة السوسيولوجية التابعة له. بالامكان صياغة موضوعنا كما يلي: **تكشف النظرة الكوسموبوليتية فضاءات واستراتيجيات الفعل التي تقوم النظرة القومية باخفائها.** تستمد هذه القراءة مقبوليتها من كون مساحة العمل التي تظهر من خلال النظرة الكوسموبوليتية وتكذّب غياب البديل الذي تمّ تشخيصه عبر النظرة القومية من جانب الفاعلين كما من جانب العلم.

هكذا يمكننا ان نميز بين اربعة اخطاء كبرى، يقع على عاتق النظرية النقدية الجديدة ان تظهرها: **من واجبها ان تسمي وان**

= حول التفاوتات الذي ارتبط بها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والذي تناول الاسلوبية والتمايز من خلال اساليب الحياة التي لا شأن لها، انما هو خطاب فاعل دون ان ندري في المحيط المحدد للقومية المنهجية. وليس صعباً ان نكتشف مسبقاً انه في اطار علم اجتماع التفاوتات المتحددة من منظور كوسموبوليتي، ان هذا الخطاب سيكون مجدداً عرضة للنقد تجريبياً وبسبب اساسه القومي المعياري .

تكشف اشكال **اخفاء الحقائق الكوسموبوليتية واستراتيجياتها، وان تنتقد الدائرية القومية، أي العودة إلى نقطة انطلاقها،** أي البرهنة على ان الباس منظور الفعل لباساً قومياً أو اتنياً **لا يمكنه ان يبرر القومية المنهجية في العلوم الاجتماعية، وان تتجاوز التحول الذاتي في العوالم المفهومية** وروتين الابحاث الخاصة بالعلوم الاجتماعية إلى مطلق لا تاريخي، من خلال نحت مفاهيم جديدة ومن خلال اقتراح استراتيجيات بحث جديدة، واخيراً ان تسهم في اقامة الفارق ولعب الورقة الأخيرة بين النظرة القومية عند اللاعبين السياسيين والنظرة الكوسموبوليتية في العلوم السياسية والاجتماعية(15).

---

(15) لا بد بالطبع من استبعاد الانطباع ان اقرار نظرية نقدية جديدة من زاوية كوسموبوليتية يعني الاقرار بثورة سوسيولوجية تختلف عما بدأ منذ وقت طويل، كما يصعب القول متى بدأ ذلك وأين. بكل الاحوال، فقد اشار يورغن هابرماس في كتابه كوكبة ما بعد الحداثة (1998)، إلى مسائل عميقة وهامة، واضعاً المعالم لذلك. وقد سبق ايضاً لنيكلا لوهمان Niklas Luhmann على سبيل المثال ان اشار إلى ان سيرورات التواصل لا تقف عند حدود معينة، وقد سخر من الرأي المعارض واضعاً مقولته - استناداً إلى الحجة والسخرية- حول «المجتمع العالمي» بوصفها الوحدة الاساسية والتصور الممكن للمجتمع. ومنذ عدة سنوات يقوم جون ماير John Meyer وفريق عمله الوطني في البحث الاجتماعي الاميركي باسقاط اميل دركهايم ان صح القول في الشمولية. ليس صعباً ان يعاد بناء مراحل انتقال المنظور القومي =

لا يتعلق الامر اطلاقاً في النقاش حول العولمة بدلالة الدولة القومية وبسيادتها (كما يفترض عادة، وكما افترض ايضاً كل من شاريف واوفي (Offe Scharpf) بل باقامة منظور

= إلى المنظور العالمي- حتى لو تطلب ذلك اعادة تعداد المتطلبات التي تفرضها «اميركا الشاملة» بعد المقالات الواضحة التي اطلقها انطوني غيدنز للخروج من علم الاجتماع الخطي (1990-1997) وبعد الاعمال التمهيدية الثلاث التي وضعها مانويل كاستيل Manuel Castells حول علم اجتماع الشبكات (2001) والجهود التي بذلها زيغمونت بومان Zygmunt Baumans لاستبدال الحداثة القاسية كالحجر بأخرى سائلة (1999)، اوبعد ملاحظات ما بعد الحداثة واقتراحاتها، أو الانتربولوجيا، والانتربولوجيا والجغرافيا الحاصلة خارج المحلي المستكفية كما يعتقد، والتي في سياقات اختصاصية شديدة الاختلاف تستبدل مقتضيات القومية المنهجية بأشكال جديدة مختلطة تربط المحلي الذي يأخذ شكلاً عالمياً بالعالمي الذي يأخذ شكل المحلي : وبعد كتاب مارتن البرو Martin Albrow (1996) عن العصر الشمولي، هذا الاثر الكلاسيكي الاقل تقديراً حول اعادة بناء علم الاجتماع كوسموبولوتياً، وبعد اقتراحات ارجون ابادوراي Arjun Appadurai (1998) وحديثه عن تدفق المعلومات والرموز الثقافية، وبعد التدفق المالي والهجرات والمعلومات والرموز الثقافية، وبعد نقد «المعلومة» مع سكوت لاش Scott Lash (2002) اصبح من نافل القول ان نشير في العديد من اوساط علم الاجتماع إلى ضرورة العودة إلى كتاب بابا العلوم الاجتماعية وهو ماكس فيبر، ونعني كتابة الاقتصاد وعلم الاجتماع بهدف تكييفه مع تحديات المخيال الكوسموبوليتي.

كوسموبوليتي جديد يتيح النظر إلى حقل السلطة في كليته وفهم اللاعبين الجدد وشبكات الفاعلين وحظوظ الوصول إلى السلطة واشكال واستراتيجيات تنظيم سياسة تجهل الحدود من الآن فصاعداً: ان النقد الكوسموبوليتي للسياسة والعلم السياسي المركزين والمسمرين في الدولة القومية من زاوية النظرية والتجريبية النقدية الجديدة هو نقد تجريبي وسياسي وعملي اساسي. والحجة في ذلك طريقة مزدوجة: ان لعبة القوة مفتوحة على المسرح العالمي السياسي، وهي تفرض تبني توجه كوسموبوليتي في النظرية وفي الممارسة السوسيولوجية. وهذه النظرية ستتيح ابراز الالتباس الذي تنطوي عليه طبيعة الاسس المفتوحة هذه والالتباس في غايات وبدائل السياسة العالمية وستتيح اعطاء شكل سياسي لهذا الالتباس. وبهذا المعنى يثير هذا الكتاب السؤال التالي: كيف يمكن اعادة تحديد السلطة والهيمنة السياسة والدولة مع بداية هذا القرن الواحد والعشرين؟ من هم أو ما هم اذاً امراء الديموقراطية الجدد، المجددون الماكيافياليون في العصر الكوسموبولوليتي؟

الفصل الثاني

نقد الرؤية القومية

قل لي بالنسبة إلى ماذا تحدد نفسك، اقول لك من انت[16]، المعارضون للعولمة ليسوا بدون شك بعيدي النظر اكثر من المناصرين لها، لكنهم يضعون لها الصيغ الاولية ويحاربون صورة الشمولية - تلك المرتبطة بالثقافة الشاملة، بالسياسة الكوسموبوليتية أو العالمية - المنبجسة من الخيال السلبي المختص بهم والذي بصدده يمكن قول شيء ما بكل تأكيد: اذا كان المعارضون «للحلم الشامل» يعبثون ويلوحون بهذه النظرة المرعبة فذلك بالتأكيد بهدف تبسيط المنازعة. في هذه الرؤية يمكن تأويل الاشارات التي يقدمها العصر الجديد كعوارض لثقافة في

---

(16) لقد استعنت في هذا الفصل بالاعمال التالية :ديوي Dewey 1996، كروجر 1996kruger، سمث Smith 1995، غوته Goethe 1897، جينز 1992، البرو Albrow 1998، غراند/ريس 2000 Levy/ Sznaider 2001؛ Habermas 2000؛ ليمان Luhmann 1999، زرن Zurn 1998، اوتمان Ottmann 2001، باري Barry 1999، هوبسبوم Hobsbawm 1991، ماك نيل McNeil 1986.

طريق الشمولية (أنا اشمل، انت تشمل، هو يشمل. . .) جردت من اصلها، من جذورها من ذاكرتها. مفارقاً، يوصل هذا الحلم (السيء) للثقافة الشاملة ما يسميه الادب الحديث، من خلال ميله إلى التعميم والذي انتجه هو ايضاً: «مكاناً» خاصاً هو ذلك الاي مكان المعمم أو الذي هو في نفس الوقت اللامكان المعمم. اصبحت هذه الثقافة العالمية متميزة، توليفية، تحث على التفتيش عن نماذج جديدة للتماهي. لكن لنقل - بانه لم يبق غير البدائل المتاحة من خلال التجانس الشامل. بمقدار ما تعرف اطر التجربة والاوساط الاجتماعية انفتاحاً عابراً للدول، حيث تتفكك الامة والدولة، ترى الامة نفسها بدقة في عداد الظاهرة الثقافية أو «الفلكلورية» ما يعني انها تصبح متجردة من كل معنى سياسي[17].

1- «المواطن» العالمي هو في الوقت نفسه مواطن الكون ومواطن المدينة

يستند مفهوم القومية وتاريخ تأثيره إلى التاريخ الاكثر آنية للحداثة: فهما لم ينشرا قوتهما المولدة للاوهام إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر في اوروبا. وفي المقابل، فإن مفهوم وتاريخ الكوسموبوليتية هما ايضاً مفاهيم قديمة قدم التفكير السياسي. كما ان مفاهيم «الكوسموبوليتية» و«المواطن العالمي»

---

(17) استعيدت هذه الرؤية، وهذا النقد للقومية من خلال Anthony D. Smith (1995) لالغائها من نقده المخلص للقومية وتبريرها .

كانت قد تحددت منذ ابعد العصور على يد ديوجين «Diogenes».
هذا الذي انتفض - موقف حديث للغاية - في وجه التمييز بين اليونان القدماء Hellenes والبربر Barbares، أي بين هؤلاء الذين كانوا يشكلون جزءاً من الجماعة واولئك الذين لم يكونوا كذلك. لكنه لم يكتف بنقد هذا التعارض بين «نحن» و«الآخرين» لأنه أجاب ايضاً على السؤال المتعلق بمعرفة ماذا كان يجب ان يحل مكانه. لقد استنتج مفهوم «الكوسموبوليتية» من الحراكية، التي لم تكترث بالحدود والاوهام. كل شيء كما هو اليوم، فحراكية اليونان القدماء التي حلت محل الاطروحة المتداولة «نحن» و«الآخرون»: فقد اختلط اليونان القدماء «بالبربر».

بالرجوع إلى الماضي، يبدو ان بناء مفهوم «المواطن العالمي» (الكوسموبوليتي) يحدث ثورة في منطق التمييز المرعي الاجراء آنذاك. التمييز بين «نحن» و«الآخرين» لم يعد شأناً انطولوجيًا ولم يعد يستقرئ ابداً احكام العزل المطلق. صيغة التمييز **الحصري** - مبدأ «أو-أو» حل محله مبدأ التمييز **المضمن** - مبدأ «و- و»: الآخر، الغريب، يفقد ويكتسب غيريته من افق المساواة. «الكوسموبوليتية» والتي تعني اذاً بأن التمييز «نحن والآخرون» هو في الوقت نفسه الغي وتجدد من خلال بناء **الانتماء المزدوج للجميع.**

المواطن العالمي في منظار العالم الذي هو ملكه، يعيش في وطن مزدوج، ويعرف ولائين: هو مواطن العالم (ومواطن

المدينة، الدولة). يعتبر الرواقيون العالم، المدار من خلال العقل، وكأنه وطنهم. فكل انسان سواء: اكان حراً ام عبداً، جزءً من اليونان القديمة، ام مشرقياً قد وجد فيه مكانه. الجميع كانوا في الوقت نفسه مواطني العالم ومواطني المدينة، كان لهم اجنحة وجذور، كانوا متساوين ومختلفين. كانوا وكأنهم في بيوتهم في مكان محدد وفي العالم، باختصار كانوا يعيشون في «المدينة العالم». تلك التي كانت تفهم كوحدة سياسية، تتعالى فوق كل حدود الاثنيات، الثقافات، الديانات، الطبقات بقصد المساواة في المبدأ، بمعنى «جذور الكوسموبوليتية» (كوهين Cohen 1992، بيك Beck 2002)، أي الكوسموبوليتية المتجذرة والملتزمة على المستوى المحلي. فكلما عاش الفرد حياة اطول ووسع في افقه، كلما وعى اكثر الجزئيات والتفاصيل الصغيرة لوجوده وأدركها بثقة اكبر. فاجتياز المجال الشامل ينقي ادراك الافق المألوف. فهوية المواطن العالمي لا تشوه (كما تزعم وتلوم الرؤية القومية) الهوية الوطنية والمحلية، على العكس: هي من يجعلها ممكنة. فمن خلال الحس المشترك للمواطن العالمي، افهم الامكانية الثقافية والسياسية لاختبار وعيش باسلوب الوضوح (الذي هو كل شيء ما عدا الوضوح) هويات عديدة وولاءات عديدة متناقضة ظاهرياً، ودون ان يكون ذلك في الوقت نفسه بالضرورة محسوساً كتناقض بالنسبة للتفكير الخاص أو في نظر الاخرين. وفي هذا المعنى بالذات ما يحكى مثلاً عن الولايات المتحدة الاميركية «كأمة من امم» أو «امة من شعوب»، حيث من

البديهي ان لكل فرد داخلها (على الاقل في المفهوم الغالب). ان يعرف نفسه كأميركي وافريقي، اميركي وايرلندي، اسباني، الماني، ياباني في الوقت نفسه، الخ[18].

---

(18) وصف جون ديوي باكراً هذا البعد «الكوسموبوليتي» للمفهوم الذي نشأت الولايات المتحدة نفسها منه : «مثل المصطلحات الزائفة ايرلندي-اميركي اوعبري - اميركي أو الماني - اميركي كلها مصطلحات خاطئة لانها تفترض بان هناك شيء موجود سابقاً يسمى اميركا ويضاف اليها جنسيات اخرى من الخارج: اميركي - هولندي أو اميركي- عبري- والواقع انه ليس اميركي في جزء منه وبجزء اخر هو كذا أو كذا ... لأن الاميركي الحقيقي النموذجي هوبحد ذاته خليط، وهذا يعني انه عالمي غير عنصري، عابر في تكوينه للعنصرية. ليس اميركي وبالاضافة هوبولندي مثلاً أو الماني لكن هذا الاميركي بذات نفسه بولندي أو يهودي- وهكذا» (ذكر نقلاً عن كالن H. Kallen 1924 : 132 تابع). هذا بالطبع ليس صحيحاً بالنسبة إلى اوروبا، كما يمكننا التأكد من ذلك في هذا التنويه لنيتشه Nietzsche والذي، بعد اكثر من قرن، ما زال موضوعاً راهناً حقيقةمدهش : «بفضل الغرابة المرضية التي وضعها جنون القوميات، واستمر في وضعها بين شعوب اوروبا، وبفضل ايضاً السياسيين، الذين عندهم قصر نظر ويد رشيقة، الذين هم اليوم، وبمساعدته توصلوا إلى القمة دون ادنى شك بهذا العالم والى أي درجة لا تستطيع السياسة التقسيمية التي انتهجوها ان تكون بالطبع الا سياسة استراحة، بفضل كل ذلك بالاضافة إلى اشياء اخرى لا نستطيع بالطبع قولها اليوم، لا نرى، أو نؤول ارادياً بشكل سيء، بطريقة كاذبة، الاشارات الواضحة للغاية والتي يبدو من خلالها بان اوروبا تريد الاتحاد» (نيتشه 1966، مجلد 2: 724).

ليس من الفضول ان يحدد بماذا يختلف هذا النمط من التمييز المضمن عن التعارض ومع ذلك المتشابه في الوهلة الاولى: **ثنائية المسيحيين والوثنيين.** الرؤية المسيحية للانسان تلغي هي ايضاً الفرق الانطولوجي: المسيحية تنكر خرافات الاصل أو تجعلها نسبية. في الايمان المسيحي، فروقات العرق، الاثنية، الطبقة، الانتماء الجنسي والسن كلها غير دالة في نظر جماعة الايمان - لكن خلافاً للكوسموبوليتية، هي تفترض مسبقاً تحول الفرد إلى المسيحية. التعارض الانطولوجي يتنازل للتعارض المبني على القرار والايمان، الذي بمقابلته المسيحيين بالوثنيين، يجدد التمييز بين «نحن» و«البربر» فيما يتعلق بالمعمودية، بالتحول أو بالحرم الكنسي.

بالمقارنة، التمييز المضمن، على مبدأ «و- و»، «نحن» و«الآخرون»، له نتيجتين عظيمتين: من ناحية اولى، فكرة ازدواجية الوطن هي صحيحة بالنسبة للكل، بمعزل عن أي قرار أو تمييز سابق- ما يمهد لفكرة حقوق الانسان العالمية. من ناحية اخرى، وخلافاً مع ما يحصل في العالمية (المسيحية)، فان غيرية الآخر لم تمح بالمطلق، لكن تم التعرف اليها من جديد في افق المساواة المدركة جيداً. الاعتراف بغيرية الاخر، وايضاً بحقيقة الصراعات والوجود بالقوة للعنف الذي ينبثق من هناك ايضاً، **والخيال الحواري** الذي يستثيره، كل ذلك يشكل لب الوعي للسياسة الكوسموبوليتية ولقصص (الحياة) الخاصة.

لقد اشتهر مفهوم «مواطن العالم» في اوروبا القرن الثامن عشر والتاسع عشر. حيث نوقش المعنى، الحاجة، والفائدة من جمع وخلط الكوسموبوليتية والامة، العالمية والذاتية. وقد حشدت هذه المناقشة - قبل ان تستحوذ القومية بدورها عقل وقلب الناس- على تجميع الكتاب، الفلاسفة، المنظرين حول المجتمع والاقتصاد، باختصار: لقد اهتم كل المفكرين الكبار والصغار بهذه الظاهرة. هكذا وضعت الاساسات والتقاليد الثقافية المتجذرة في سياق هذا العصر وهذا التحول الما قبل **قومي الضروري لسياسة كوسموبوليتية لاوروبا** ما بعد- قومية، التي يجب علينا اليوم، في افق العولمة، اعادة اكتشافها في النهاية بعد منحها نفس جديد في مواجهة حلم، محدود قليلاً، حلم الامة الابدية[19].

---

(19) هكذا تجدد التمييز المضمن للامة وللسياسة العالمية، للمواطنية العالمية ومحبة الوطن مع التمييز الذي اجراه غوته بين الادب الكوني والاداب الوطنية (البرو Albrow 1998، جينز Jens 1992). لقد ظهر مصطلح «الادب الكوني» (Weltliteratur) في ايار 1827 من خلال محاولة لغوته نشرت في مجلة Kunst und Altertum محاولة كانت عبارة عن تتمة لمقتطفات اخذت من جريدة فرنسية وترجمت. هذه الجريدة كانت تحت عنوان Le Globe ومحرروها كانوا في ذلك العصر معروفون في اوروبا تحت اسم «globistes». واذا اخذنا في الاعتبار واقع الاوساط الثقافية للعصر، يمكن القول بان هذه الجريدة كانت قد حضرت بتفكير شامل Le Morgenblatt für gebildete stände. جريدة =

= صدرت من خلال منشورات Cotta، واعلنت هكذا في 11 كانون الاول 1824 ابتداءاً من باريس : «مكان المقال اليومي»، الذي توقف عن الصدور، حلّ ما يسمى globe التي تصدر كل يومين والتي، كشيء جديد في باريس تذكر بانتظام بجرائد اخرى La literary Gazette, le Morgenblatt de Londres والانـطـولـوجـيـا الايطالية «L'Antologia Italienne».

لقد تابع غوته بانتباه le globe ابتداءً من سنة 1826 وترجم مقتطفات من مقالات نشرت في هذه الجريدة، وكانت في بادئ الامر من اجل مذكراته الخاصة. فقد كتب على سبيل المثال : «[..]. لكن في عصرنا بشكل عفوي، وبالرغم من الجهود المعاكسة للحكومات، تجتاز الشعوب كل الحواجز وتبحث على ان تتقارب من بعضها البعض، في عصرنا، حيث تسمح الامم وتفسح المجال للتأثير المتبادل، وتعمل كجماعة ذات مصالح مشتركة، عادات، وحتى اداب متشابهة. ويجب بدل الاستهزاء الدائم لبعضها البعض- ان تتفحص كل واحدة من هذه الامم، الامم الأخرى من وجهة نظر ارفع...» شعوب تتقارب من بعضها البعض، عادات متشابهة : بوضوح، نحن هنا على صلة بشكل اولي من اشكال العولمة الاجتماعية.

في ايار 1827، ادخل غوته في مجلته **الفن والثقافة القديمة** ومقتطفات من نقد ظهر في le globe عن tasso فرنسي. ثم كتب بأنه إذا كان قد اشاع عن هذه المقتطفات من الجرائد الفرنسية فليس ليضاعف من مجده الخاص : «من جميع الجهات موضوع البحث هو ارتقاء النوع الانساني، منظورات اوسع بالنسبة للعالم وللبشرية. مهما كان الموقف بالاجمال، والذي ليس من شأني دراسته ولا تحديده مسبقاً، اريد فيما يختص بي ان الفت نظر اصدقائي على واقع، والذي انا مقتنع به، =

= حيث يتشكل ادب عام كوني حجز لنا فيه، نحن الالمان الآخرون، افضل مكان». هذه الفكرة عن ادب كوني لها هنا ايضاً تأثير يقرب من تأثير المدفع، بمعنى ان الكتب التي تكتب بلغة معينة تترجم إلى لغة اخرى. بعد سنة، حدد غوته مفهومه عن الادب الكوني في خطبة ترحيبية اعلنت امام جمعية للطبيعيين (المنادون بالمذهب الطبيعي في الادب والفلسفة) في برلين : «اذا تجرأنا واعلنا الحدث عن ادب اوروبي، وحتى عن ادب عام كوني. لا يعني هذا بأن مختلف الامم تأخذ علماً ببعضها البعض وبإنتاجها المتبادل، النتيجة انه اذاً ومنذ زمن بعيد وجد اصلاً الادب الكوني. ليستمر ويتجدد نوعاً ما. اليس كذلك!و القضية هنا تتعلق بأمر آخر، فالادباء الاحياء، ببحثهم المستمر يتعلمون التعرف على بعضهم البعض وتوصلوا، من خلال موهبة وتفاني في الجماعة، بأن يعلموا من اجل المجتمع». نقطة انطلاق مع وضوح : لا يفهم غوته من خلال «الادب الكوني» فقط الاحرف الجميلة في الكلاسيكي البطولي، الغنائي والدرامي للانواع. على العكس يبدو ان العلماء من كل الاجناس يشاركون هم ايضاً في الادب الكوني. الا ان هذا لا يكفي دائماً لتعريف، بطريقة ملائمة، المفهوم الغوتي عن «الادب الكوني». هذا الذي ظهر لغوته عندما تعلم الادباء ان يتعرفوا إلى بعضهم البعض وتوصلوا عن طريق التفاني في المجموعة لان يعملوا من اجل المجتمع».

لا يستطيع هذا التعريف نفسه ان يحيط في كل مرة وبشكل كامل بما يفهمه غوته من خلال «الادب الكوني». في 25 نيسان 1831، سنة قبل وفاته، وفي معرض ما نسميه اليوم خطبة لرئيس الديوان ميلر Muller اقام غوته تمييزاً بين مختلف عصور حسن المخالطة الاجتماعية: العصر الثالث، «الاكثر عمومية» هو بنظره اتبع برابع وأخير: «لكن ان يصبح العصر الاكثر عمومية كونياً، نرى هكذا من =

2- الفضاء العام: كل ما يدرك كنتيجة مثيرة لقرارات الحضارة

في هذا التقليد، بدأ جون ديوي John Dewey منذ 1927 «بالبحث عن الشروط التي من خلالها يستطيع المجتمع الكبير ان

= استدعى التأثير الخفي للنجاح [. . .] لانه اذا بذلنا قصارى جهدنا، ولسنوات كثيرة، في تشجيع قدوم هذه العصور، نحتاج إلى تأثير يأتي من الاعلى لينتج ما نعيش فيه اليوم : اجتماع كل الاوساط المثقفة التي لا تفعل إلى الآن غير التلامس بشكل خفيف، الاعتراف بهدف وحيد، الاقتناع الشديد بضرورة التثقيف من الاحداث المرتبطة بالمسار الحالي للعالم، بالمعنى الواقعي والخيالي».

الادب العالمي الذي اصبح عبر قرون مادة للتقديس، للنزاع، أو للاستخفاف، لن يكون في النهاية عند مبدع هذا المصطلح، المفترض كلاسيكي جوهان ووغنغ فون غوته Johann Wolgang Von Goethe غير حاجة لكل فرد ليتثقف من الاحداث المرتبطة بالمسار الحالي للعالم، بالمعنى الواقعي والخيالي». وبتعابير اخرى: يوجد ادب كوني عندما يستعلم الفرد من حالة العالم. ويعتبر انريك هاينه Heinrich Heine هو من اكد ان النقاش حول الكوسموبوليتية كان من خلال مشاركة الالمان بالنقاش السياسي لذلك العصر. وهو الذي اعلن ايضاً بان اليوم الذي ينسى فيه هذا التعايش وجهاً لوجه، للكوسموبوليتية والقوميات، سيعم اذاً الظلام على المانيا - وهذا ما سيحصل. القوميون -الاجتماعيون يفرضون رسماً على كل من في نفسيتهم الابادة في غرف الغاز من «المواطنين العالميين» سواءً اكانوا يهود شيوعيون أو غجر.

يصبح جماعة كبيرة»[20]. وقد طرح بتعابير اخرى السؤال التالي: اين يكمن البعد «السياسي العام» في عمل الأفراد، الذين- وهنا تأخذ طروحات ديوي كل راهنيتها فيما يختص بمجموعة مشاهد سياسية- كونية- ليسوا «طوائفيين» لا بالقانون الطبيعي ولا بطريقة اتنية أو قومية؟ في سعيه لتعريف الرأي العام الذي هو في الوقت نفسه مترسخ في عمل الافراد وعابر للدول، يقترح طريقاً مزدوجاً: لقد بدأ من خلال اقامة تمييز بين، من جهة، **القرارات** التي تكفل الجماعية (باستخدام مصطلحات النظرية السياسية) ومن الأخرى **نتائجها**. وقد استخلص من ذلك الفرضية التي بمقتضاها لا يتشكل الرأي العام ابداً الا محفزاً من خلال التواصل العام، لا يولد احياناً هذا الرأي العام من الاهتمام المركز على القرارات التي تكفل الجماعية، بل عكس ذلك، على نتائجها. فالقرارات بما هي لا تثير إلا عدم الاكتراث. فقط الوعي بنتائجها الاشكالية، والمناقشات التي تثيرها، تضايق، تقلق، تهز، تشغل فكر الافراد، تنتشلهم من عدم اكتراثهم ومن انانية حياتهم الخاصة، وتؤسس الجماعة المتقاسمة مساحة العمل العام. هذه المساحة سيكون لها البعد الصحيح الذي اخذوه - مهما كانت الاسباب- انشغال الفكر المناقشات المتأتية من خلال هذه النتائج. نجد هنا تنويعاً على ارتياب Epictète صياغة له وبمقتضاه ليست الافعال

---

(20) John Dewey (1996-128)، انظر ايضاً في هذا الموضوع هانز - بتركروغر Hans - Peter Kruger (1996).

هي من يهز البشر وتقلب اوضاعها رأساً على عقب بل كل ما يقال عنها.

يبرهن ديوي ان الاسباب التي من اجلها يعيش الناس معاً هي عديدة. لكن افعالهم الاجتماعية المأخوذة على انفراد أو مجمعة لا تكفي ابداً لتؤسس لانعكاسية الميزة أو الخاصية العامة لتصرفهم. ولا تظهر هذه الانعكاسية «الا عندما تدرك **النتائج** المترابطة للاعمال، وتصبح غرضاً لرغبات وجهود تماماً مثل «انا» و«ي» (mon خاصتي) حيث لا يظهران الا عندما نؤكد أو نطالب مشاركة خاصة في نشاط ما. مهما كانت التجمعات الانسانية عضوية في اصولها، ومهما كانت استمراريتها من خلال تأثيراتها» فهي لا تنمي نوعية الانعكاس لما هو عام الا في الوقت الذي تعرف فيه نتائجها وتقبل ويصمم عليها، «أو بالعكس حين يشك فيها ويتم تجنبها قدر الامكان» (1996: 131)، انظر ايضاً في نفس الموضوع (Hans - Peter Kruger هانز بتر كروغر 1996).

ما الذي يجعل العمل السياسي ممكناً في السياقات المتعددة الاتنيات، متعددة الدول والسياقات الكونية؟ يجيب ديوي على هذا السؤال بأن الشأن السياسي- تماسكه، ادراكه واحساسه بمحيطه، جهازه العصبي الذي ينتج ويشد انتباه، اخلاقية واستعدادية من اجل العمل - لا يتشكل إلا بالتبصر العام للنتائج. ولا يتطابق شعاعه مع الحدود القومية. على العكس: **الفضاء العام هو كل ما يدرك كنتيجة مثيرة لقرارات الحضارة.**

بكلمة واحدة: هو المخاطرة، أو بدقة اكثر، ادراك المخاطرة، الذي يؤسس الفضاء العام في ما وراء الحدود. كلما كان الحضور الاعلامي فيما يختص بالخطورة هاماً، كلما كانت القوة السياسية لادراك الخطورة قادرة على جعل الحدود تتطاير إلى شظايا. واذا دفعنا بهذا المنطق إلى اقصاه، هذا يعني بان حقل التجربة اليومية المسماة «انسانية»، لا تتكون تحت شكل حب كل البشر لاقربائهم. فهو ينشأ ويستمر في اوقات الشدة التي تحملها النتائج الشاملة للافعال المرتبطة بالحضارة. وبتعابير اخرى، هي **الانعكاسية للمجتمع العالمي للمخاطرة** التي تؤسس العلاقة المتبادلة بين الفضاء العام والشمولية. في الجانب الاخر كل الحدود والفجوات بين الامم، التعريف المبني والمقبول عن التهديد الذي يثقل على الكرة الارضية، كذلك الحضور الكلي الاعلامي العالمي، كل ذلك يخلق فضاء مشتركاً من القيم، المسؤوليات والعمل، الذي، على غرار الفضاء القومي، يمكنه ان يعطي حيزاً (لكن لا يعطي بالضرورة حيزاً) لعمل سياسي جامع لغرباء. وهي الحالة عندما يقود التعريف المقبول للتهديد إلى تبني معايير عالمية، إلى اتفاقات والى اعمال مشتركة.

العكس هنا له مع ذلك اهميته: تعريفات المخاطر هي دائماً متنازع فيها. بما تؤسس له من موقف مشترك يفترض مسبقاً، وجود افق مشترك من القيم. هكذا، تقود التعريفات للمخاطر المتقاسمة ثقافياً (المبنية اجتماعياً) ايضاً إلى جوار ضاغط من الالتزامات على الصعيد الاجتماعي والى معيارية عابرة للقوميات. في الواقع،

تستقرأ انعكاسية الخطورة بطريقة عابرة للقوميات السؤال حول الالتزامات المتبادلة: ممن يمكنني ان انتظر العون عند الحاجة؟ اسرع إلى نجدة من اذا هو في حالة ضيق أو خطر؟ كيف تنظم رسمياً معايير نسبية لعدالة في دول متعددة من ناحية ولاحتياطات ضرورية من ناحية اخرى؟ فالرأي العام، المفهوم كانعكاسية عائدة **للنقاش** لا يصبح **سياسياً** الا منذ اللحظة التي يؤسس وينظم فيها عمل محسوس حيث الهدف منه الحصول على تأثيرات واقعية. مؤسسة الفضاء العام للنتائج الحضارية مرتبطة ايضاً بواقع انه تستطيع فيها العناصر المهيجة للاعصاب، المثيرة، المهددة ان تعبر عن نفسها (وهذا يتشكل ايضاً جزءاً من مفهوم المخاطرة). ما تمت برهنته بالنسبة للدول - الامم الحديثة - التي لا يمكنها المحافظة على ما هي عليه الا من خلال التواصل الدائم في موضوع الأخطار التي تتهددها - يبدو قد ثبت هذا ايضاً لمؤسسة المعايير، الكونية، التي ما زالت غير رسمية. **لهذا يقال بأن الوعي بالمعايير العالمية التي تؤسس للفعل السياسي، هي حاصل ثانوي لانتهاكاتهم.**

لقد لعب الهولوكوست دوراً كبيراً في وعي التناقضات الهمجية المدنية، وفرض معايير محورية سياسية كونية، التي اصبحت منذ ذلك الوقت المحور الاخلاقي الشامل في «التوزيع» (زنيدر Sznaider 2000/ Sznaider /levy 2001). تحديداً وبشكل متناقض، البعد غير المعقول للهولوكوست هو الذي يشارك في تفكيك سياقها، بطريقة انه يمكن استخدامه كنموذج

لتعريف «الخير والشر»، «الجرم والبراءة». هكذا شكل الهولوكوست نقطة مرجعية كونية للذكرى. هذا الشكل الانعكاسي للذكرى هو شرط اساسي للمرور من الذاكرة القومية إلى ذاكرة السياسة العالمية. تلعب امركة الهولوكوست دوراً مركزياً من منظور مزدوج: من ناحية، يحول المشهد الاطلاعي الاميركي الهولوكوست إلى منتوج استهلاكي كبير، من ناحية أخرى يحول الهولوكوست إلى قيادة كونية وتجعل من حقوق الانسان مفهوماً سياسياً ملائماً مع شعور اولئك الذين يتحملون جزءاً من هذه الذكرى الجديدة. ليس في نيتنا هنا ان نعمل من انفسنا مبشرين للفكرة الساذجة التي بموجبها تملى سياسة الولايات المتحدة من خلال اوامر مرتبطة بحقوق الانسان. لكن لا نريد ايضاً أن نرضح للاعتقاد، المرتكز على الوسائلية، الذي يقضي بأن المصالح السياسية وكونية تأثيراتها (كما في حالة حقوق الانسان) هي مصالح جذرياً متنافرة. خطتنا غالباً هي للبرهنة كيف ان امركة الهولوكوست ساهمت في ان تجعل من ذاكرة هذا الحدث قيمة في متناول العالم. هذا النقل للهولوكوست من حدث تاريخي خاص، إلى سياسة شاملة وموجهة نحو المستقبل، مما يخلق هكذا امكانية ملاحقة ومقاضاة الافعال باسم حقوق الانسان (ما يستخدم لتجنب هولوكوست جديد) ويقتضي ايضاً بتسهيل السيادة السياسية. ما يعني بأن «امركة الهولوكوست» هو في الوقت نفسه ما جعلها كوسموبوليتية. تهم الطريقة التي تعامل بها الدولة مواطنيها من الآن فصاعداً اولئك المهتمين بأمور الانسانية، والنزاع حول الحقوق

العالمية، التي تكفل السيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي تقلص هذه السيادة، هذه الطريقة هي المميز الاساسي للتطورات الحديثة (Levy/Sznaider : 150 تابع). لقد اجبرت، كوارث (هيروشيما وناكازاكي Hiroshima et Nagasaki) وفي سجل آخر، الكارثة النووية في تشرنوبيل Tschernobyl، دول العالم ان تعي من مواقعها المشتركة في وجه الخطر، النتائج، كما اوصلت بداية في مجال الاسلحة النووية، إلى توقيع معاهدات لعدم تكاثرها (وبالطبع هذا ليس كافياً). تدخل حلف شمالي الاطلسي l'OTAN في صربيا لمنع ابادة جماعية لالبان كوسوفو، تدخل ظهر كما البوليس الدولي، واكد فكرة بأنه فقط الحق السياسي الكوني يمكنه ايجاد الشروط الضرورية حتى لا تبقى، التدخلات أو العمليات التي هي لصالح البشر والشعوب المضطهدة عملاً اخلاقياً فقط ...[21].

---

(21) يسوق يورجن هابرماس Jurgen Habermas الحجج التالية : لأن ما نتوق للتوصل اليه هو اقامة دولة كوسموبوليتية، وهذا يعني ان التقصير في حقوق الانسان لن تكون محاكمة ومكافحة مباشرة من الوجهة الاخلاقية، لكن ملاحقة كأفعال مجرمة داخل نظام قانوني دولي. ولا أية مقاضاة نهائية للعلاقات الدولية ممكنة بدون وجود اجراءات تختص بتسوية الخلافات. ما يعطي الاطار القانوني هو بالتحديد مأسسة هذه الاجراءات التي بإعطائها اطار قانوني لطريقة مقاربة التقصير في حقوق الانسان، تحميها من التميز الاخلاقي للقانون وتمنع المحاباة الاخلاقية الرديكالية «للاعداء». للوصول إلى هذا الموقف، ليس من الضروري ان تحتفظ دولة عالمية باحتكار =

تبرهن كل هذه الحالات بأن حقول التجربة قد تم اجمالها من خلال عاملين اثنين: اولاً انتهاك المعايير ضمن حفظ البقاء المعنوي للكل، وثانياً ادراك الاستتباعات الناتجة عن ذلك بالنسبة للكل، بمعنى لكل فرد. بعيداً من ان تسري الياً من خلال طرحها في شبكة العالم، ظهرت الحساسية والاخلاقية الكوسموبوليتية على العكس موازية للتجربة التي من الآن فصاعداً من المستحيل الفصل فيها بين حفظ البقاء الخاص بكل فرد وحفظ البقاء للجميع.

= العنف، أو ان يوجد سلطة عالمية. وضروري، في المقابل رصد مجلس امن ناشط، وصلاحيات قضائية جبرية لمحكمة جزائية دولية، على ان تستكمل الجمعية العامة لممثلي الحكومات من خلال «مستوى ثاني» تمثيل مواطني العالم. فبالقدر الذي لم يعلن فيه هذا الاصلاح في الامم المتحدة في المستقبل القريب، يبقى الوهم خلافاً بين مقاضاة واصلاح اخلاقي، لكن بحد مزدوج. في الواقع، كلما كانت حقوق الانسان قليلة التمأسس نسبياً على صعيد الشمولية يمكن للحدود بين القانون والاخلاق ان تتلاشى وتصبح غير واضحة، كما في الحالة المذكورة [التدخل العسكري لحلف الأطلسي ضد الصرب في النزاع حول كوسوفو U.B Kosovo]. بتقييد مجلس الامن، حلف الأطلسي لم يستطع الاستناد إلا على المصداقية الاخلاقية للقانون الدولي- على معايير لم يوجد من اجلها سلطات فاعلة، معروفة من المجموعة الدولية، قادرة على تطبيق أو فرض القانون تظهر المأسسة الثانوية للقانون الكوسموبوليتي مثلاً في البعد الذي يوجد بين مشروعية وفاعلية لهذا التدخل في اعادة وصيانة السلام» (هابرماس 2000: 60).

الهلع من الرأي العام امام النتائج الشاملة للقرارات الرسمية، والوعي الاكثر حدة بالمعايير الناتجة عنها، اسسا - أو يمكنهما تأسيس على كل حال- بعد فوات الاوان، بمعنى استعادي، «البعد الرسمي - السياسي للعمل»[22].

---

(22) يبرهن نيكلاس لومان Niklas Luhmann هكذا : «في عالم الفكر الذي هو عالم الحقوقيين، لا يمكن لمخالفة معيار ان تثبت الا اذا وجد هذا المعيار مسبقاً. على ان علماء اجتماع القانون وانتروبولوجيو القانون يعترفون ايضاً بوجود حالة معاكسة، بمعنى ان المعايير تخلق عند ما تحبط الانتظارات كما تنبش احداث جسيمة ما كان يرفض قبوله سابقاً. هذا صحيح خصوصاً بالنسبة للتعذيب داخل السجون، القتلى السياسيين، ويمكن قريباً ايضاً التقصير الحاد في قواعد الحماية النووية أو اقل ما يمكن من الاحترام للبيئة. وهو صحيح اليوم بالنسبة لما يسمى «التطهير العرقي» أو تهجير شعوب بأكملها مطرودة من مناطقها الاصلية، والذي ليس من بعيد سنة 1945 وعلى مستويات كبيرة ودون اهتمام قانوني كبير. هذا صحيح بالنسبة للدعاوى في محكمة الجزاء من اجل جرائم الحرب- بشكل مستقل تماماً عن السؤال لمعرفة اذا كان اثناء الارتكابات للافعال، في القانون الايجابي للدولة المعينة، كان يوجد القانون الجزائي الملائم ام لا (ما يشكل انتهاكاً جسيماً لمبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية ايضاً المعمول بها). يمكن اذاً ان نشاهد على الوجه الأكمل مسارات لتأسيس معايير على المستوى العالمي لم يكن مصطلح علم الاخلاق الا تعيين خاطئ، لأن الأمر لا يتعلق فقط، بعيداً عما يجب، بمسائل على صلة بالضمير أو بالاحترام للمبادئ الاخلاقية =

تستقرأ بالضرورة شمرلية الوعي بالنتائج نشاطاً سياسياً بين الافراد ينتمون إلى بلدان مختلفة - هذا ما تثبته ثلاث مؤشرات: مأسسة مبادئ اخلاقية شاملة للهولوكوست، وجود تنظيمات حكومية ومحاكم فوق- قومية واخيراً وجود منظمات غير حكومية[23].

= الموجودة فعلاً لكن بنوع من القانون الذي يفتش من اجله على امكانيات لعقوبات». (1999: 252) يمكن القول: بان الامر يتعلق فعلياً بنظام كوسموبوليتي حيث المعيارية من ميزة الجبرية قد نشرا وو صفا قيد الاستعمال من خلال الانتهاكات المنتشرة في الفضاء العام العالمي.

(23) كان يوجد سنة 1909 تقريباً 23 تنظيماً حكومياً فوق قومي وتقريباً 176 تنظيماً غير حكومي، بينما في سنة 1989 ما يقرب من 300 تنظيم حكومي فوق قومي و4624 تنظيماً غير حكومي كان يشغل الفضاء العابر للكون. وكان قد سجل نحو منتصف القرن التاسع عشر انعقاد لمحاضرين أو ثلاث أو لمؤتمرات نظمت ومولت من خلال منظمات فوق -دولية. وفي نهاية القرن العشرين، حصلت مظاهرات يقرب عددها من 4000 من هذا النمط في كل سنة. يكفي التفكير بخليط الجموع المتراصة في قمة الكرة الارضية في ريو دو جانيرو Rio de Janeiro سنة 1992، أو في المؤتمر العالمي عن المرأة في بكين Pekin سنة 1995، مع الاحتفاظ في الفكر لهذه القفزة التاريخية في العصر العابر للكون فيما يختص بالعمل السياسي، كي يفهم بانه وبمجرد انعقاد هذه المؤتمرات - وليس فقط امكانية فشلها - يشهد على قدرة التماسك التي يحملها الوعي بالمخاطر العالمية (انظر هيلد وآخرون Held 1999).

3- الخرافة المشتركة

منذ الوقت الذي فهمت فيه هذه الانعاكسية العامة للبعد العالمي، المتأتية من ادراك الاخطار التي تهدد الانسانية، ثم التخلص مما يمكن ان يسمى بالخرافة الجماعوية، بمعنى الفكرة التي بموجبها يفرض بداية وجود روابط اجتماعية - ما يعني ان تكون موجودة سابقاً ومحددة حتى ينوجد اذاً ولا حقاً في هذه الاطر والفضاءات القومية أو الاتنية، على مساحة **محددة**، عمل سياسي ممكن. باعطاء هكذا افضلية زمانية ومنطقية للجماعة الموجودة، والتي ستكون زوراً الشكل الوحيد الذي يسمح بالفعل لعمل جماعوي بدايةً، ثم من هذا الحدث السياسي، يخلط ما بين عدم امكانية تماسك القرارات والعمل الجماعي بما هو عليه مع الاثر المسيس لنتائج المخاطر المدركة.

تترسخ القومية المنهجية ليس فقط في التثبيت على الدولة، **لكن ايضاً من التثبيت على الاتنية أو الطائفية.** مع الاحتفاظ بالنظر مشدوداً على اسبقية «الجماعة» المعتبرة موجودة مسبقاً، والتي تؤسس لاحقاً الهوية السياسية الضرورية للعمل السياسي للافراد، يرتكب علم الاجتماع الموسوم بالقومي خطأ في الاستدلال. وينحصر في السؤال المطروح من قبل ديوي: ما الذي يجعل ممكناً، بمعزل عن القرارات الجوهرية الاولية، الرأي العام وبناء عليه، التصرف السياسي؟ هكذا تحدث الخرافة المشتركة شللاً للفكر، الذي يمنع ان يؤخذ بالحسبان ما هو فعلاً فاصل ام قاطع،

لمعرفة الطريقة التي تنشئ رأي عام عابراً للكون وفاسحاً لسياسة حضور فاعل ولالتزام الافراد. ولا ينهار العمل السياسي منذ لم يعد ممكناً افتراض وجود الجماعية. يظهر (هي على الاقل امكانية) شكل جديد للرأي العام مرتبط بالمخاطر، وهو في الوقت نفسه مفردن ومعولم، والذي يحدث (احتمالياً على المستوى العالمي) من مواجهة الحداثة مع النتائج والتهديدات التي انتجتها هي بنفسها.

يوجد حجة محكمة ضد النظرية المؤيدة للوطني وللدولة القومية والتي تسمح بوضع بشكل جلي ما يمكن تسميته سوء الفهم الذاتي لمناجاة الذات / القومي لهذه الرؤية للاشياء: التاريخ الوطني أو القومي، عنفه، خرافاته، خياله كلها تشكلت في ما وراء الحدود، بانتهاك الحدود، ونتيجة لذلك لا يمكن اعادة بنائها وحل رموزها الا بطريقة عابرة للقومية، بمعنى في النهاية بارجاعها إلى اطار كوسموبوليتي. اذا كان التاريخ الوطني لا يضاعف من العودة لما هو قومي، فهو تاريخ عابر للدول، هو تاريخ الدم المراق على يد الامربالية، الاستعمار، العبودية، الحروب، الهجمات والدفاعات، هو تاريخ مجتمعات المجرمين الذين يدركون انفسهم كضحايا ازليين. باختصار: ليس الا بالتخلي عن مثال الدولة- الامة يمكن فهم الخاصية العابرة للقومية الخفية لتشكل الخرافات القومية. لا يمكن فهم القومية ومفهومها للدولة الا كمشروع كوسموبوليتي لكشف الواقع. ليس الا بطريقة ما بعد قومي، باعتناق المنظور العابر للكون. تستطيع القومية المفرطة ان

تبنى من جديد وتهدم كمبدأ تنظيم عالمي خاص بالقرن التاسع عشر وبالقرن العشرين.

صورة القومية الاجترارية تقريباً، الانطوائية، التي جهد انطوني سميث Anthony Smith للتطرق لها بتحليله للقومية انطلاقاً من مبادئه الخاصة، هي مفهوم اخرق، مشبوه عن القومي لانه ينكر فيه المكون الامبريالي. الحداثة القومية هي مشروع توسعي، حيث القوة الانفعالية واذاً السياسية تنجم من واقع ان الحدود - سواء اكانت حدود الامة، السوق، المعرفة أو التكنولوجيا - لا تتوقف عن كونها متجاوزه. هكذا، لا يرى انطوني سميث ابداً بأن التاريخ الدموي والقدرة على التعبئة السياسية للجماعات القومية لا تستطيع ان تكون مفككة الرموز الا من وجهة نظر عصر ما بعد القومية وعلومه الاجتماعية والتاريخية، ولا ان هذه المحاولة بتسليط كل الضوء على القومية المفرطة هي **مشروع، منهجياً، محوري «للانوار» الكوسموبوليتية**. اذ بمقدار ما تكون مشاريع التقارب موجودة بين اليهود والمان، فرنسيسين والمان، فرنسيين وجزائريين، بريطانيين وهنود، بريطانيين وايرلنديين، اميركيي الشمال واميركيي الجنوب، بولونيين وروس، يابانيين وصينيين الخ وميادين الحوار الممأسسة حول الذاكرة، والتي في داخلها ستتمكن، الصدمات، الخرافات التي خلقت على يد عصر القومية، ان تكون مصوبة، موضحة ويمكن ايضاً تجاوزها، وما هذه إلا خطواتهم الاولى.

ومن اجل ان يكون ذلك ممكناً، فلا بد من اللجوء المنهجي

إلى ما بعد - وجهة النظر التي تسمح بمقارنة وتبادل وجهات النظر القومية بطريقة ربط سياقاتها ببعضها البعض وممارسة تغيير نسقي للمنظور. اذاً نستطيع ان نعمل فقط بطريقة ان المناجين لأنفسهم، المنطويين على ذواتهم باراء عامة وطنية، حيث الصور المنظمة عن الذات وعن الغرباء لا تعمل الا على التدعيم المتبادل دون توقف، تفتح البعض عن البعض الآخر، وسنستطيع ان ندرك انفسنا وبأن وجهة نظر كل منا الخاصة ليست الا وجهة نظر من بين وجهات نظر اخرى.

بتحرره من صندقة القومية لا يمكن ابداً للتاريخ ان يكون اذاً رواية الامجاد الغابرة. هكذا فجأة رواية تاريخية مشكوك في امرها تصر على الاخطاء التي كانت في ماضي الامة. وعلى حين غرة نصبح نحن مذنبون. تطلب اذاً الذاكرة الكوسموبوليتية ايضاً ان نعترف بتاريخ (وذكريات) «الآخر» وأن نعمل على تكاملها مع تاريخنا الخاص. يبعد هذا المنظور إلى مرتبة ثانوية رواية الامة المعجبة بنفسها. رواية الحداثة الاولى، من النموذج البطولي، هي رواية «المجرمين الفاعلين». رواية الحداثة الثانية، على العكس، اصبحت رواية الضحايا، «غير الفاعلين» حوكموا أو فرض عليهم شيء ما، ومن هنا نشأ استعلائهم الاخلاقي. في الحداثة الاولى، كان التفريق بين ذاكرة المجرمين وذاكرة الضحايا مظهراً مهماً لعدم الفهم المتبادل، وكان ذلك قد ساعد كل منهما على ان يتمييز عن الاخر. في الحداثة الثانية، تم التوصل إلى تسوية موجهة من خلال الاعتراف المتبادل بتاريخ الآخر. هذا العمل على اصلاح ذات

البين هو الذي يشغل الآن مكاناً مركزياً في الذاكرة. ولاعتبارات كثيرة لم يعد الامر ببساطة يتعلق بخسائر بحصر المعنى (الناس المعنيين مباشرة هم مع الوقت يصبحون اكثر ندرة) لكن تبعاً للطريقة التي تعيش فيها الاجيال التالية مع هذه التواريخ وهذه الذكريات. بتعابير اخرى، أخذ الآخر بالحسبان هو ما يخفف التمييز بين ذاكرة المجرمين وتلك التي للضحايا. ولا يبقى اذاً إلا ذكرى التاريخ المشترك. ليست جماعة المصير، المؤسسة على لا يعرف اية تمثلات خرافية، وتستخدم للاستمرارية، هي التي تشكل الذاكرة الكوسموبوليتية للماضي، لكن التكامل الواعي والمتحرر من معاناة الاخر. التواصل والتفاعل يشكلان اذاً منطلقاً لمسؤوليات جديدة اخلاقية وسياسية. واكثر من ذلك: تظهر مواقف جديدة كوسموبوليتية في الحداثة الثانية. وباعتمادنا الذاكرة الكوسموبوليتية كمحور لتكوين المعرفة، يصبح ما يسمى «بالقومية المنهجية» موضع تساؤل (ليفي زنيدر Levy/ Sznaider 2001: 236 وما يلي).

في هذا السياق يعني النظام الكوسموبوليتي باننا بمنهجية نستبدل المتحاورين مع انفسهم، الضحايا، الوطنيين المكرسين كذاكرة للأمة، بأشكال وندوات عابرة للكون للذاكرة وللحوار، ويسمح هؤلاء ايضاً بتفتح ما هو اكثر خصوصية عند الوطني - الاختراع للخرافات - للآخر ومن اجل الآخر. ومن خلال هجاس الحداثة بفكرة التجانس، تصغر الحداثة الوطنية القوة التي بواسطتها يؤثر النقاش بين الامم، بين الاتنيات، بين الاديان على

التشكل الذاتي - الخيال الحواري، مؤلم غالباً، ومليء بالتناقضات. وهو بالتحديد ما تخضعه للتجربة وجهة النظر الكوسموبوليتية وتمأسسه. بمعنى ان تتحول فجأة (وإرادياً) امكنة ذات قيمة وطنية إلى امكنة ذات اهمية عالمية، لا يهم ان تخلق فيها الشروط الملائمة لإلتقاء وتأسيس لهذا الرأي العام. ومن الضروري ان تنشأ فيها تجمعات لمصالح عابرة للقوميات واحزاب سياسية فاعلة على المستوى الوطني والدولي، أو اعادة توجيه واعادة تنظيم في هذا المعنى للاحزاب الموجودة لتتناسب مع حقول التجربة وآفاق القيم العابرة للقوميات وتعمل على تدعيمها. ان تكون باحتكاك أو تواصل مباشر مع تقنيات غريبة لهو منبع لا ينضب من الابداعية والمآزم. اذا لم توضع في مكانها اليات عابرة للقوميات لتسوية المآزم حتى في وسط التنظيمات نفسها الوطنية، السياسية والحرفية، فالمرحلة التي تنم عن خطر تكشف عن وجهها اما باطلاق ردات فعل لاعادة تفعيل الشعور القومي، وإما بالوصول إلى عصر ما بعد السياسة من التكنوقراطية المفرطة.

4- القومية المنهجية، منبع الاخطاء

خمس اخطاء نسقية للقومية المنهجية يمكنها بخاصة ان تكون مصوبة ومصححة من خلال نظرية نقدية جديدة، حيث تستطيع من هنا حتى تحديد مظهرها العام النظري وأن تقدم البرهان على خصوبتها التجريبية.

(1) النقل غير الحذر للحدود، للفئات، لتمثلات النظام

والمتغيرات الموروثة من النظرة القومية من منظور المراقب والتحليل. وحتى لا نذكر اكثر من مثل: عندما تتحرر السياسة والمجتمع من اطرهما الاقليمية والدولية، يصبح من المستحيل القيام بفصل بين ما يعتبر «نظير وطني» أو «نظير عالمي» والحيز الداخلي المقدس للسلطة الوطنية، والذي لا يتأثر ظاهرياً، يتحول إلى حقل للتدخل من قبل المنظمات، اللاعبينَ العالميين، ومتعددي الدول، و«مواقع الازمة». لم يعد ممكناً الافتراض بان اللامساواة والمآزم الوطنية، مثلاً بامكانها ان تعالج بطريقة صحيحة في الاطار الوطني. لم يعد ممكناً ايضاً الانطلاق من مبدأ ان اللاعبين، المواضيع، البيروقراطيات وسلطات «السياسة الداخلية» تتطابق مع اللاعبين، المواضيع، البيروقراطيات وطرق التأثير التي تفترضها وجهة النظر الوطنية والقومية المنهجية. اوضحت النظرية النقدية الجديدة بان الحدود التقليدية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية اختلطت واندثرت، وبأن الانظمة الفرعية المنبثقة من العلوم السياسية، مثل السياسة العالمية، ودراسة الانظمة السياسية القومية، يجب ان تكون متحررة من عقدية الرؤية القومية ومتقاربة من بعضها البعض، وان تتجدد دراسة الانظمة السياسية من خلال مقاربة كوسمولوبوليتية. وما يبدو في المنظور التقليدي من «عوامل خارجية» - المخاطر العالمية، المعايير العالمية، اللاعبون فوق دوليون، ظروف الحياة وانتهاكات حقوق الانسان في افريقيا وفي المغرب- تصبح «متغيرات داخلية» يجب ان توضع نسقياً في علاقة مع اصدائها في

الرأي العام العالمي، في سياسة تصنيف المصالح الوطنية والعالمية، في المنظمات غير الحكومية الخ. «بحيث يبدو أن دراسة العلاقات الدولية لم تعد مركزة على الدولة. كما كانت لغاية الآن». حقيقة اننا نحكم اكثر فاكثر في فضاءات اضاعت حدودها يصبح التميز عرضة للنقاش، لكن دائماً رمزاً للنظام بين «سياسة داخلية» و«سياسة خارجية» و«علاقات دولية». يصبح مهملاً بصورة نهائية. لا يتعلق الامر فقط هنا بدمج عوامل وطنية تفسيرية في تحليل المسارات السياسية العالمية ولا بموازنة على وجه مخالف العوامل العالمية المتداخلة في المساراة السياسية الوطنية، كما حصل غالباً في السنوات الاخيرة، المقصود بالاحرى هو جعل الفصل بين «الداخل» و«الخارج» أكثر اشكالية. اذاً يجب الاعتراف خاصة بأن «الاوهام التقليدية مثل السياسية الداخلية» أو «السياسية الخارجية» أو «المجتمع» و«الدولة» كلها اكثر فاكثر غير متطابقة لتصل إلى تحليل مرض للتحديات المرتبطة بالعولمة وإلى فن جديد «للحكم بدون حدود» (غراند ريس Grande Risse 2000: 251 تابع).

(2) **الطيش والاخطاء والسهو الذي يحرضه التثبت على الدولة أو على الدولة القومية.** من المهم ان نتخيل هنا امكانية تبدو مع ذلك مستحيلة: امكانية ما يدرك في المنظور القومي وكأنه «زوال» أو «انحلال» في المنظور الكوسموبوليتي، وأن يفهم ويحلل كمشاركة لقدوم النظام الجديد. صحيح ان الغاء الصفة القومية عن الاقتصاد يحرج الدولة في ادارة سياسة اقتصادية، لكنه

يمكن ان يشكل تقدماً مهماً نحو تبني سياسة مخابرة للقومية. يسمح الغاء السمة القومية عن الدولة بالتعددية القومية للمجتمع، واستعداد عرفي لكوسموبوليتية للدولة. الغاء الصفة القومية ايضاً عن الحقوق يمكن ان يكشف اشكالاً مختلفة من أوجه التعابر القومي وكوسموبوليتية القانون والدولة. ليس المقصود بالطبع الادعاء هنا بأن هذه التطورات هي حاصلة، ولا ايضاً بوجود صلة لسبب مؤثر بين انهيار النظام المؤسس على الدولة - الامة وقدوم النظام الكوسموبوليتي. في المقابل توسيع النظر وتغيير المنظور يؤمن المرور من **وجهة نظر** قومية إلى **وجهة نظر** كوسموبوليتية هي جوهرية. القومية المنهجية المتصلبة **يجب بالضرورة** ان لا تقدر الظاهرات والسيرورات الخارجة من هذا الاطار، أو ان تماثلها مع اشارات الزوال بينما في المنظور الكوسموبوليتي، يمكن ويجب الانكباب على السؤال لمعرفة اذا ما لم يكن هذا الانهيار المفترض عنصراً اساسياً للتحول بمعنى مجيء نظام جديد. وممكن ايضاً ان تكون نتائج البحوث، والتي لا ريب فيها، والتي تم الحصول عليها في وسط حقل تجربة الدولة القومية لا يمكن نقلها إلى حقل التجربة العابرة للقومية. هكذا يمكن ان يقدم تداخل السياسات صفات واعمال **متناقضة** في مجال القدرة القومية أو متعددة الدول، بحيث ان طاقة العمل تنخفض على المستوى القومي مع ازديادها على المستوى المتعدد الدول أو الترانسناسيونال (انظر في نفس الموضوع الفصل السابع).

(3) الصفة اللاتاريخية والمجردة للدولة ولمفهوم الدولة.

العنصر الجديد الذي تكتشفه الرؤية الكوسموبوليتية، والذي اليه يجب ان تفتتح نظرية التصرف السياسي، هو امكانية حدوث العولمة (كاري بالونت Kari Palonen 1998)، أو بتحديد اكثر: امكانية ما ستصبح عليه السياسة الدولية، وحتى مفاهيم الدولة والسياسة تحت تأثير العولمة الاقتصادية، الثقافية والسياسية. تتوصل النتائج المعتبرة ثانوية للعولمة ان تتمم من الخارج وعلى مستوى عالمي ما كانت قد عجزت عن تحقيقه من الداخل الحركات الثورية، والتي كانت بالنسبة لماكس ڤيبر غير معقولة من كسر غل العبودية القومية وانفتاحها على السياسة. «هكذا اكتشاف جديد للسياسة لا يجب ان يكون بالضرورة محدداً على المستوى الوطني وفي مجال السياسة الاجتماعية. نجد ايضاً امثلة عن العولمة والتسييس في مجالات السياسة وما يختص بحقوق الانسان والبيئة. في هذين المجالين، العولمة للحركات الاجتماعية المدنية واللاعبين غير الدوليين (المنظمات غير الحكومية) هما الشرط الضروري لفرض معايير عالمية في السياسة الداخلية[24] [. . .] كلياً يمكن التفكير بأن ايام الدولة القومية المنظمة على طريقة تراتبية هي معدودة، في حين ان نظام السيطرة السياسية في سياق حيث تسيطر الشبكات، وحيث الدول- الامم قد «الغيت»، تفتح امكانيات جديدة للعمل في اطار الاقتصاد

---

(24) انظر كيك سيكينك Keck/Sikkink 1998، ريس وآخرون Risse 1999، بيتمن 1995.

والثقافة المعمولة» غراند / ريس Grande / Risse 2000: 241-245) هذا الا يعني ان «الدولة» لم يعد لها دور تقوم به، لكن الدور الذي تلعبه الدولة، بما يعنيه مصطلح «دولة» لم يعد واضحاً، وبامكانه ان يغطي حقائق متعددة: دولة ليبرالية جديدة، دولة اقتصادية، دولة قومية جديدة، دولة واجهة، دولة وسيطة، دولة كوسموبوليتية، الخ...

(4) من الضروري التمييز بوضوح بين التركيز على الدولة القومية والتركيز على الدولة. تواجه النظرية الجديدة فكرة لا دولنة الفكر السياسي وتستجوب الافتراضات والامكانيات في **التحول الذاتي الكوسموبوليتي للدولة** هذه الاشكالية مشوهة بعدة عوامل:

- **من خلال جدول الاعمال الليبرالي الجديد**، والذي بمقتضاه الدولة لم تمت ابداً وتجهز على العكس القوة الضرورية لتحولها الذاتي لكنها تضع هذه القوة في خدمة جعلها مطابقة للسوق العالمي، خاصة من خلال منفذ الخصخصة (ملكية ومراقبة قطاعات الخدمات العامة مثل الصحة، النقل، الاتصالات كلها تحولت إلى ممثلين خصوصيين) أو ايضاً فقدان التنظيم (فقد ساءت احوال الحدود والمجالات التي هي محميات قومية، من خلال زيادة رؤوس الاموال والتبادلات المالية): للعلم هذا الموقف هو في غاية القرب من ذلك الذي لمشنعيه الاكثر ضراوة.

- موقف ممثلي **الاقتصاد السياسي العالمي**. هنا ايضاً الاقتصاد هو الذي يتصدر: اذا كانت لا تريد الافلاس في

الاقتصاد العالمي للسوق، يجب على الدولة القومية ان تتحول إلى «دولة اقتصادية» «دولة منافسة» «دولة نيوليبرالية». فالبقدر الذي يتكامل فيه اقتصاد بلد ما مع الاسواق العالمية، ترتفع التكاليف اكثر من اجل سياسة اقتصادية موجهة ليس نحو التحرر وفقدان التنظيم لكن نحو سياسة نقدية وضريبية موسعة، اذا كانت ترغب بالتواصل إلى توظف كامل[25].

- اخيراً يجب ايضاً ذكر التشديد على الناظم للحكم (الحوكمة) وليس على الحكومة، والموقف الذي يرتكز على العودة **للمجتمع المدني** لجعل السلطة والقدرة فوق القومية ديموقراطية وحل كما لو أن الله من الة المشاكل العالمية.

(5) **تمنع الرؤية القومية استشفاف السؤال الرئيسي: على اية شرعية يبنى التحول لقواعد اللعب عند المرور من العصر القومي إلى العصر الكوسموبوليتي للحداثة؟** وبتعابير اخرى: كيف ستبرر السلطة السيطرة فوق دولية نفسها؟[26] «تنشر القومية المنهجية

---

(25) جيل Gill 1995، سترانج Strange 1996، نار شوبرت /Narr Schubert 1994، هيرش Hirsch 1995، الفاتر مانكوف /Altvater Mahnkopf 1996، شيرم Schirm 1999.

(26) تبرز مقارنة علم التاريخ مع علم التاريخ القومي شوائب واخطاء متشابهة، والتي ليس بإمكانها ان تكون مصوبة ومصححة الا في اطار انفتاح كوسموبوليتي لعلم التاريخ، بمعنى بتحوله إلى علم تاريخي عالمي- هذا ما يبرهنه اندريه غنتر فرانك Andre Gunter Frank (1998) في عمله المثير «شرق جديد : الاقتصاد الشامل في العصر الاسيوي» والذي قيل =

= عرضاً، هو النص الاكثر شراسة ضد نص ماكس ڤيبر الذي وقع في عهدتي والذي محاجته التاريخية هي الاكثر دقة). يجب مع ذلك، ولوضع حد لكل سوء فهم، تحديد ما يسميه فرانك «منظور شامل» وهو فيما يخصني ليس مرادفاً لما اسميه «منظور كوسموبوليتي» الذي بحق يمكنه ان لا يكون «شامل» بل متعدد الدول أو القوميات «وسيط» أي بين المحلي والعالمي الخ ...وعندما يبرر اللجوء إلى «منظوره الشامل» يشير فرانك إلى ان القومية المنهجية (من اجل استعمال لغتي الخاصة) هي على الاخص مفخخة بنموذجين من الاغلاط : فمن ناحية، استدلالها مغلوط بسبب الدوران الداخلي للسببية، ومن ناحية اخرى، لا يمكنها ان تتبين الصيرورة التاريخية بشكل مختلف سواءً بمعنى التطور أو الانهيار «الهدف الاساسي هو البرهنة بماذا نحن بحاجة لرؤية ومقاربة شاملتين تسمحان لنا بتحليل ليس فقط تاريخ الاقتصاد العالمي، لكن ايضاً ذاك المتعلق بالمناطق المتميزة والقطاعات الخاصة، مناطق، بلدان ليست على الاطلاق «شمولية» من الداخل، والتي هي جزء من هذا الاقتصاد. بتعابير اخرى اكثر واقعية، نحن بحاجة إلى منظور شامل للتمكن من الملاحظة، انطلاق الغرب «نحو الرأسمالية»، «هيمنة اوروبا»، عظمة وانحلال القوى الكبرى» (بما فيها بريطانية «العظمى»، الولايات المتحدة الاميركية، وما كان يسمى (بالاتحاد السوفياتي) العالمية الثالثة في «لوس انجلوس، معجزة جنوب- شرق آسيا»... ولا ظاهرة من هذه الظواهر، ولا تطور في هذه التطورات تستطيع كلياً، ولا حتى اولوياً ان تفسر ببناءات وتفاعلات من نسق «داخلي». كلها شكلت جزءاً وكانت عبارة عن مظاهر من البناء والتطور للاقتصاد العالمي الاوحد». (4) اعاد فرانك ايقاف مفهوم المركزية الاوروبي لاوروبا وللعلوم الاجتماعية الاوروبية على قدميه : «[...] العالم هو من صنع =

مفهومها عن المشروعية على المستوى الجديد، بشكل عابر للدول، لتأسيس السلطة والسلطة المضادة. بدت مشروعية السلطة العابرة للدول مثل سلطة **مشتقة** من مستوى اكبر ومشرعنة بهذا العنوان. نظريات التعاقد هي من هذه النماذج: حيث بمقتضاها، تتأسس شرعية التركيز فوق القومية للسلطة على الاتفاقات المعقودة بين الدول. لكن بتفكيرنا هكذا، تجانب القومية المنهجية السؤال الرئيسي، وهو معرفة اذا كان المرور من العصر القومي إلى العصر الكوسموبوليتي لم يترافق **بتغيرات في اساسات الشرعية للتصرف السياسي**. والحال ان النظام الكوسموبوليتي ليس بالتحديد نظاماً وطنياً منتشراً على مستوى كبير، على كل حال ليس بالضرورة، ولا ايضاً في الواقع بدون شك. لكن هذا يطرح مشاكل شائكة: لاية مشروعية بامكان نظام ان يطمح وهو من جهة يقوض السلطة القومية الشرعية ويعدل اساساتها، ومن جهة اخرى ليس له مصداقية خاصة، على ارض محددة، بمنحى عالمي، (كما السلطة الوطنية) لكن ايضاً مصداقيته كونية. هل يلتئم القانون العابر للقومية والذي يرتكز عليه النظام الكوسموبوليتي، مع فكرة الحكم

= اوروبا» (3) «لقد ارتقت اوروبا على ظهر اسيا، ثم تربعت مؤقتاً على اكتافها». (5) يبرهن التحليل الذي يقيمه فرانك عن التاريخ العالمي في ان واحد ان التمييز بين القومية المنهجية والكوسموبوليتية (وهنا ايضاً من اجل استخدام لغتي الخاصة) هو تمييز بين علم تاريخي مغلوط - وعلم تاريخي صحيح، وهو اولوياً ليس مسألة معيارية أو سياسية. =

الديموقراطي؟ هل يتملص من فكرة الديموقراطية ليستبدلها بطرق اخرى من المشروعية، مثلاً تلك المتعلقة بمسوغات ذاتية؟[27] كل ذلك يشرح ضرورة تغيير المثال، المميز بالمفاهيم التضادية **العالمية والكوسموبوليتية** .من نتائج هذا التمييز اعطاء وجه جديد للعالم. لغاية الحاضر، ينقسم العالم القومي إلى داخلي وخارجي يمكن تحديدهما دون لبس: في الوسط، كانت الدولة تحكم وتفرض نظامها. في حقل التجربة الداخلي، مواضيع العمل، ومواضيع السياسة، الهوية الثقافية، والمآزم التي كانت تنتج عنها، كلها كانت تدرك وتعالج في اطار الامة مؤسسة وحدة العمل الجماعي. كان يقابل ذلك على الصعيد العالمي، في حقل التجربة الخارجية، فكرة «التعددية الثقافية» والتي كان يعكس ويدعم فيها تحديد ووضع على مسافة جماعة الغرباء (أي الاجانب)، الصورة التي تصنعها الامة عن نفسها اذاً كان التمييز بين القومي والعالمي دائماً اكثر من تمييز بسيط: كان يعمل في الواقع كنبوءة لم تكن تتوقف عن تحقيق ذاتها. فجر نقيض الكوسموبوليتية، من الداخل هذا الاطار التفسيري إلى شظايا: من منظور الكوسموبوليتية المنهجية يتضح فجأة بانه من غير الممكن التمييز بوضوح القومي من العالمي، أو من غير الممكن ايضاً تحديد من خلال هذا الجانب، وحدات متجانسة بالنسبة لبعضها البعض. وبهذه الطريقة، يهتز خزان السلطة، للدولة القومية، من الداخل والخارج، عاملاً

(27) سنعالج هذه المسائل في الفصل الاخير.

على انبثاق رؤية جديدة، ووضع جديد من منظور الزمان والمكان، احداثيات جديدة عن الاجتماعي والسياسي، وجه جديد للعالم الذي يبرر تسمية جديدة للعصر: الحداثة الثانية.

بماذا تتميز الحداثة الثانية عن ما بعد الحداثة؟ يشير منظرو ما بعد الحداثة إلى الغاء الحدود- بواسطة «الشبكات» (كاستلز Castells) «des flows» تدفق المعلومات (بومان Bauman) ووصل الهاتف النقال بالانترنت «des scapes» (أپادورى Appadurai). في المقابل تتركز نظرية الحداثة الثانية على السؤال لمعرفة كيف تقود صفة عدم اليقين الناصية حول السيادة القومية إلى بناء حدود من طبيعة اخرى، خاصة بكل سياق، متغيرة ومتعددة - وما هي هذه الحدود. يذهب المنظور الكوسموبوليتي اذاً بخلاف الالغاء لحدود ما بعد لحداثة. بالتحديد هناك حيث العالم لم يعد يعلم بالحدود حيث يزول التمييز بين القومي والعالمي، حيث يجب التقرير، خصوصاً تقرير من يجب ان يقرر كيف يمكن للمسؤوليات ان تسند (بيك/ بونس/ لوو /Beck/Bonß Law 2001). هذا التحديد المقام بين قومي وعابر للقوميات للقرارات والمسؤوليات، يفقد من وضوحه: اسناد مناسب، اسناد تحكمي، كفايات متعددة إلخ ... والتي اليها يجب اضافة هذا الاداتية السياسية التابعة لها. الاساس هو ان ما بعد السياسة هذه القوة لتعدية إزاحة الحدود، وهذه الجدلية للاستراتيجيات للمواطنة العالمية ولاعادة السمة القومية لا يمكن ادراكها لا في المنظور القومي، ولا في منظور ما بعد الحداثة.

جدول 3: نموذج العلوم الاجتماعية من الحداثة الاولى إلى الثانية

	الحداثة الاولى القومية المنهجية	الحداثة الثانية كوسموبوليتية منهجية	ما بعد الحداثة عدمية منهجية
حدود	تبادل الحدود: يهيمن التمييز القومي بين الداخل والخارج مهما كان المصطلح، الانتماء السياسي هو فوري مسلم به وحصري	سياسة الحدود: يختلط الداخل والخارج بطريقة مختلفة بحسب الموضوع: يجب ان تكون الحدود في كل مرة محددة ومبررة. انتماء سياسي متعدد يمكن ان يكون في جزء منه مختاراً.	اختفاء الحدود: «شبكات» «flow تدفق المعلومات» «وصل الهاتف النقال بالانترنت scapes»
طبقة لا مساواة اجتماعية	علم اجتماع قومي مركز على الدولة: اللامساواة الاجتماعية هي موضوعانية فقط وحصرياً داخل الاطار القومي «تراتبية متناغمة». تمييز اثني -قومي بين حراكية وهجرة	علم اجتماع عابر للدول وغير مرتبط بالدولة: اللامساواة الاجتماعية مرتبطة بسلم المجتمع العالمي وعلى عدة مستويات: أ- شامل ب- عابر للدول ج- داخل الدول «تراتبية متضاربة متنافرة» هجرة مدركة كحراكية (للارتقاء الاجتماعي) على صعيد المجتمع العالمي	نظرية الحضارة لما هو كلي صناعة ثقافة شاملة، اقصاء محلي «لا لزوم له».
عرقية / ثقافة	ثقافة اما- اما المهيمنة: مقدمات مهيمنة من التجانس من خلال الاغلبية. «مشاكل الاقليات» جوهرية مخبأة: عمومية نافية للاختلافات، العرق والمجال يشكلان خطاباً مستتراً خطراً جداً، هدف سياسي: الاستيعاب والتكامل	ثقافة و - و المحدودة: نموذجية اشكال الحياة العابرة للدول صراعات وتناقضات الثقافة الكوسموبوليتية، تحول كمي ونوعي لاغلبيات إلى اقليات وبالعكس، الاعتراف بمختلف الاتنيات. فقدان الجوهرية	ثقافة بلا حدود لـ و - و تعدد دون تراتبية («هجين») تعايش عالمي لثقافات متعددة، هويات فاقدة لجوهرها، قابلة للتطور.

اخلاق	اخلاقية الإقصاء: الآخر غائب: هيمنة الخاص في وجه العالمي.	اخلاقية الإقصاء الضمني: الآخر حاضر، هيمنة العالمي في وجه الخاص (امة كوسموبوليتية)	اخلاقية النسبوية العالمية، استحالة القياس لوجهات النظر الاتنية الخاصة بكل سياق.
اقتصاد	تمييز بين اقتصاد استهلاكي وصناعة (عائلة وسوق) في الاطار المعياري القومي، مرور المجتمعات الزراعية مع الاسواق المحلية، التي التي بقيت فيها تقنيات الانتاج على حالها خلال قرون وحيث كان الرابط الاجتماعي قد تأسس على معتقد وطقوس دينية مشتركة. إلى حداثة قومية حيث اقتصاد السوق، ديموقراطية وثقافة قومية تهيمن وتتحكم بالتبادل.	تمييز بين دولة قومية واقتصاد عالمي: تنظيم الاقتصاد من جديد وتحصينه دولياً دون اطار معياري للدولة العالمية. ظهور مجتمع عالمي للسوق وللانا، حيث اكتسب رأس المال، وليس العمل حراكية دون حدود، حيث الشعوب بأغلبيتها قد تحضرت، حيث الاديان والعرقيات تعددوا واللامساواة الاجتماعية تجذرت.	ازمات وتناقضات الرأسمالية الثقافية الشاملة (ما بعد الحداثة)
دولة/ سياسة	ذوبان ضروري في الظاهر للمجال وللسياسة: دولة = دولة اقليمية = دولة وطنية استيعاب للسيادة وللحكم الذاتي استقلال الدول، الغاء مزاوجة المجال والسياسة: فقدان الحيز للدولة تقرير المصير الذاتي الوطني واتمام المهام المركزية الوطنية (ازدهار قانون، امن) تتطابق.	الغاء مزاوجة المجال والسياسة: فقدان الحيز للدولة وللمجتمع (دولة كوسموبوليتية) تميز بين سيادة وحكم ذاتي: المهام الوطنية يجب ان تتمم على مستوى عابر للدول: خسارة الاستقلال الذاتي بامكانها ان تجلب ربح السيادة.	رؤية عالم ما بعد السياسي.

لكن فقط في المنظور الكوسموبوليتي، الذي وحده سيكون ايضاً بحاجة لفك رموزه ودراسته بطريقة نسقية.

في حين ان التعارض المثالي لصفة (وسيط) قومي وكوسموبوليتيكي لا يؤسس لأي تفرد منطقي أو زمني، لكن ببساطة إلى مشاركة في الانتقال هادئة قليلاً، والى تزامن من نوع جديد لما هو غير متزامن. ولا يجب ان يفكر بها كلعبة بمجموع خاسر (فما يضيع على الصعيد القومي يُربح على الصعيد الكوسموبوليتي، أو العكس).

وينسحب نفس الشيء على المآزم التي تدور حول الانتماء الجنسي، الطبقات، العرقية، المثلية الجنسية: مآزم انطلقت بالتأكيد من الاطار القومي، لكن لم تعد فعلياً مرتبطة به بمقدار ما امتدت ودخلت بصلة على الصعيد العابر للدول. كذلك تأثر الحركات الاجتماعية بالمواطنية العالمية واضح، وايضاً جلي بان تلك الحركات هي حاملة من الآن فصاعداً، للتحاليل للقيم، للمآزم، للمطالب، للحقوق والواجبات الشاملة. اذاً يمكن تلخيص المحاجة السابقة هكذا: تعني العولمة اذا تتبعنا منطقها إلى اقصى حد، ان العلوم الاجتماعية يجب ان يعاد تأسيسها على الصعيد المفهومي، النظري، المنهجي أو من جهة اخرى ايضاً التنظيمي، لتصبح علم الواقع العابر للدول، ما ينطوي على ان المفاهيم الاساسية عن «المجتمع الحديث» (منزل، عائلة، طبقة، ديموقراطية، هيمنة، دولة اقتصاد، رأي عام، سياسة إلخ) قد

تخلصت من التثبيتات الخاصة على القومية المنهجية واعيد تعريفها، ومفهمتها في اطار الكوسموبوليتية المنهجية. هذا ما سيتوضح من خلال نظرة عامة موجزة ايضاً (ستتميز عن نظريات ما بعد الحداثة)، ثم يوسع بالتفصيل من خلال المفهوم الاساسي **للسلطة**، بمعنى العلاقة بين الدولة الامة والاقتصاد **العالمي**.



الفصل الثالث

نحو سياسة داخلية عالمية:
اقتصاد، سياسة ومجتمع دون حدود

كيف يمكن للمفاهيم الاساسية «للسلطة» «للهيمنة» و«للعنف» أو يتوجب اعادة تحديدها واحتمالياً بناؤها في منظور كوسموبوليتي؟[28]

---

(28) لقد استعنت في هذا الفصل بالاعمال التالية : ارندت Arendt 1990-1993، بيك Beck 1998، بريس هوفمان Brace /Hoffeman 1997، بريدو Bredow 2001، سرني Cerny 2001، كونولي Connolly 1995، كالتر هوفلر بورتر Cutler /Haulfer /Porter 1999، دوركن Dworkin 1986، ايبلر Eppler 1998، غوفرد سورني هانغارد لوتنر Goverde/Cenry/Hangaard/ Leutner 2000، غانتر رانديريا Gunther /Randeria 2002، هول Hall 1999، هارفي Harvey 1990، هوف Hoffe 1994، هولزر Holzer 1999، كالدور kaldor 2000، كانط Kant 1964، كريسنر Krasner 1999، كريسي Kreisi 2001، لوتنر Leutner 2000، لنكليتر Linklater 1998 أ، ب، ليتوك Luttwak 1999، مان Mann 1997، 2001، ميتالمن Mittelman 2000، بالن Palan 2001، بالن ابوت Palan /Abbott 1999، بتمان Pettman 1996، بيكسيو تو Picciotto 1991، بيترس Pieterse 2000، =

1- ما بعد سلطة الاقتصاد العالمي.

ما هي، في هذا السياق، الكوسموبوليتية؟ هي منظور يواجه مفهوماً مجرداً ومتجمداً للدولة وللسياسة، مفهوم مرتبط بكم من الافتراضيات المسبقة ان كان بالنسبة للمعني ولتأثيرات الحدود السياسية والاقتصادية، والذي يواجه بنفس المقدار مفهوماً مجرداً لرأس المال العالمي محتلاً نهائياً السياسة الممارسة عبر الدول. بالتأسيس على هكذا مفاهيم، نصل إلى رؤية متوازنة، محددة للروابط التي تجمع السياسة والاقتصاد. يحجب في هذه الاثناء بالضبط ما يضعه المنظور الكوسموبوليتي في الدرجة الاولى: السياسة الجمعية للحدود، بطريقة يكون فيها موقع العمل مفتوحاً للاعبين في الاقتصاد العالمي أو للدول. تعرض وجهة النظر الكوسموبوليتية ان يدرك ما يدور حول التعديلات لمواقع السلطة في المجال الشامل، بوضعها في اول اهتماماتها العلاقات المتبادلة الموجودة بين المجالات السياسية والاقتصادية. بمعنى يجب دراسة الطريقة التي بواسطتها يستطيع، البعد السياسي للرأسمالية العالمية والبعد الاقتصادي للسياسة الشاملة، ان يكونا مفكوكا الرموز ومتلازمان. يفترض هذا ان لا تكون الدولة نفسها

= راندیریا Randeria 1999ب، 2001، شمبتر Schumpeter 1919، سترينج Strange 1996، تيغنان Teevainen 2000، ووكر Walker 2000، فيبر Weber 1972، وولف Walf 2000، يونغ Young 1994.

مدركة كوحدة سياسية مسلم بها مسبقاً. يجب على العكس تحليل أي اتجاه بامكان الدول فيه (او مفهوم الدولة) ان تجري مراجعة شاملة وكيف بإمكانها ان تكون معرفة من جديد أو متحولة في مدلولاتها أو في اعمالها. تفصل الحدود بين الانظمة والمواقف النظرية الدولة والاقتصاد لتسأل لاحقاً العلاقات التي تربطها، مما يقود إلى تكوين اطار من التحليل المجرد اللاسياسي. نجهل من هنا ايضاً التفاعلات الاستراتيجية والتي بمقتضاها يتحول العمل السياسي، وايضاً نتائج هذه التطورات على تكوين وتحويل المدلولات الاجتماعية للحدود، ومن ضمنها ايضاً السؤال حول معرفة الامكانيات الجديدة التي تقدمها هذه التطورات لطاقة العمل للدول في العصر العولمي. نحن شاهدون على واحدة من هذه التغيرات «الاكثر اهمية»، التي تحصل في تاريخ السلطة. يجب ان تقرأالعولمة كتحولات صامتة، ما بعد ثورية، كبرى، للنسق القومي والعابر للدول للتوازن ولتنظيم السلطة، المهيمن عليه من قبل الدول إلى ذلك الحين. يشاهد في العلاقات بين الاقتصاد العالمي والدول، ما بعد - اللعبة للسلطة، بمعنى صراع من اجل السلطة فيه التوازن وقواعد السلطة في وسط النسق القومي والعالمي قد تغيرت وتحددت من جديد. لقد نمى الاقتصاد بصورة خاصة، ما بعد - السلطة لهذا النظام بالتخلص من لعبة السلطة القومية والوطنية التي كانت حبيستها، وبتوسيع استراتيجيات جديدة، للسلطة في مجال الرموز مقابل الدول الراسخة في اراضيها. تعني ما بعد - لعبة السلطة باننا نواجه، نجاهد من اجل

السلطة وبأننا في نفس الوقت نعدل قواعد السياسة العالمية، المؤسسة على نظام الامم إلى ذلك الحين.

من اين تنتزع استراتيجيات رأس المال ما بعد - سلطاتها؟ اذا انشغلنا بهذا السؤال، عنصر غريب يشد الانتباه. الفكرة الاساسية كان قد عبر عنها في جريدة تصدر في اوروبا الشرقية التي عنونت سنة 1999، بمناسبة زيارة المستشار الالماني: «نسامح الفرسان الجرمان ننتظر المستثمرين». فمن خلال تعاكس جذري للتخمين الخاص بالنظرية الكلاسيكية للسلطة وللهيمنة يسمح للمؤسسات عابرة الدول ان تضاعف قدراتها: الضغط الحاصل ليس عن يد التهديد من **دخول** جماعات المستثمرين إلى البلد، لكن عن يد التهديد **باللا**-دخول وحتى **بالخروج** لهذه الجماعات نفسها. هناك شيء واحد سيء هو أن يكون مجتاحاً من قبل متعددي القوميات: هو **ان لا يكون** مجتاحاً من قبل متعددي القوميات.

هذا الشكل من الهيمنة لم يعد مرتبطاً بتنفيذ الاوامر، لكن بامكانية، استثمار مربحة اكثر في مكان اخر (في بلدان اخرى)، واذاً التهديد الكامن **بعدم** القيام بشيء، يعني **بعدم** الاستثمار في هكذا بلد. ما يؤسس قدرة الجماعات الكبيرة ليس العنف بوصفه السبب النهائي التي يفرض من خلالها ارادته الخاصة على الآخرين. كونها غير مرتبطة بمكان ما، هذه القدرة هي اكثر حراكية. وبالنتيجة «**قابلة للتعبئة** في كل مكان في العالم». القدرة

على الابتزاز الكامنة في هذا الشكل من الهيمنة تكمل منطق العمل الاقتصادي والقدرة الاقتصادية: في كل وقت، في كل مكان، عدم القيام بشيء ما، عدم الاستثمار دون امكانية تبرير ذلك ازاء الرأي العام، يكون بمثابة الرافعة الاساسية لسلطة اللاعبين في الاقتصاد العالمي.

لا تتبلور القدرة الاقتصادية العالمية حول الامبريالية، بل حول اللا-امبريالية. نزع القومية للحد الاقصى عن القدرة الاقتصادية لا يحتاج اذاً ان يكون حاصلاً ولا مشرعناً على الصعيد السياسي. فهو يتم دون علم اجهزة رقابة الديموقراطية والتي هي البرلمانات، المحاكم والحكومات. فهو لا يحتاج أي تجيش عسكري. ترتكز القدرة الاقتصادية العالمية اذاً على النقيض المطلق لما يبني قوة الدول القومية الديموقراطية: الانتخابات الديموقراطية، الشرعنة العامة، واحتكار العنف. تعبر القدرة الاقتصادية عابرة الدول عن نفسها بالنسبة لذلك بالصيغة التالية: **لا غزو مقصود ومحدد.** «غير» السالب هذا، والذي هو دون عنف، غير مرئي، ثقيل المقاصد وكلي الوجود، لا يجب ولا يمكن ان يكون موضوع لاي انتساب.

وحتى نردد ذلك مرة أخرى وبعبارات أخرى: إن العمل السياسي بامتياز والقائم على عدم القيام بشيء، يعدل قواعد السلطة المرتبطة بنظام الامم إلا هندسة السلطة بين الدول والاقتصاد. هو يضخم ويخفي نمو السلطة السياسية للاعبي

الاقتصاد العالمي. تعليق الاستشارات، التعطل المصوب يفرضان من الجانب الآخر لكل الحدود امتثالية اقتصادية وتعجل لتلبي بحسب مقتضيات الليبرالية الجديدة- في حرم الدول، الاحزاب السياسية، الكنائس، النقابات، وعند الموظفين الخ . . . في نفس الوقت لا تلقى قرارات الاستثمار أي عقبة عند استخدامها، لان مقدراتها بالضغط الجماعي حصلت عليها بالطريقة الممكنة الاكثر فاعلية، بمعنى من خلال سياسة الأمر الواقع[29].

---

(29) استمر تأثير الشركات العابرة الكبرى والاستثمارات المباشرة في الخارج المرتبطة بها، بالنمو (كوهلر Köhler 2002): وهكذا تم الانتقال من 7000 شركة دولية متحدرة في اقتصاديات 14 بلد متطور إلى 24 000 سنة 1990. وفي سنة 1993 كان ممكناً ان تحتسب بالاجمال 37 000 منشأة عابرة للدول مع اكثر من 170 000 شركة تابعة على مستوى الكرة الارضية. احياناً، هذه الارقام هي اقل تقديراً ضمن الحدود حيث تأخذ النشاطات العابرة للدول غالباً شكل تعامل ثانوي، في المرور، امتياز في الترخيصات أو المشاركة الاستراتيجية، ولكنها لا تظهر اذاً في الاحصاءات الوافدة إلى بيئة التطور المتكامل. يمكن ان يلاحظ تركيز قوي على هذه البيئات للتطور المتكامل (أ) داخل الثالوث اوروبا- الولايات المتحدة الاميركية -اليابان و(ب) داخل اكبر الشركات الدولية، المئة منشئة العابرة للدول والاكثر اهمية هي في اصل 14% من بيئات التطور المتكامل. وقد تسهلت الاستثمارات المباشرة في الخارج من جهة من خلال اتفاقات متعددة الفرقاء (مثلاً «توجيهات» البنك الدولي) واخرى من خلال اتفاقات ثنائية على المستوى القومي (والمتجهة غالباً جهة الليبرالية). فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لبيئات =

باختصار يرتكز ما بعد - السلطة للاقتصاد العالمي على مخرج اختياري (هيرشمن Hirschman) ادعاه الرأس المال في المجال الرقمي. فكل ساكن في الكرة الارضية يمكنه ملاحظة كيف ان بعض الدول قد استبعدت أو هي مهددة بالابعاد من السوق العالمي- ابعاد هو واقع لمناطق واسعة من افريقيا، والذي يستمر ايضاً مطبقاً حيال بعض الدول الخارجة من الاتحاد السوفياتي،

= التطور المتكامل، يسجل بأنها في البلدان المتطورة هي احياناً في تراجع طفيف بسبب تباطؤ النمو أو الانحسار الاقتصادي الذي يؤثر على بعض البلدان، بالمقابل، تزداد في البلدان التي هي في طور النمو بسبب استثمار منابع جديدة وحركات التحرر والخصخصة. في حين ان IDE في القطاع الثانوي تنخفض بشكل ملموس، تناقضاً ممع تلك الموجودة في قطاع الخدمات والتي كانت في تقدم كبير، كذلك ازدادت بيئات التطور المتكامل في القطاع الاول في سنوات 1980. وفي الوقت نفسه ثمة تعديلات تطرأ على طريقة تنظيم الشركات الكبرى. كما أننا نشهد على قيام تحالف شركات لمدة محدودة. ومن الممكن الإشارة لهذه الشركات باسم شبكات. كما يجب التمييز بين إنتاج دولي على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني. كما نجد على المستوى الوطني «اندماجاً هامشياً». وعلى العموم تخسر هذه المقاربات التقليدية من كفايتها خاصة على مستوى تقسيم العمل بين شتى الشركات في مختلف البلدان. كما تخسر من استقلالية الوحدات المعزولة التي تعتبر جزءاً من الشركات العابرة للأوطان. هكذا يطرح التكامل الدولي مشاكل على مستوى تحصيل الضرائب؛ إلى حد يصعب فيه الفصل بين الشركة الأم والشركات الفروع.

والتي تبرهن وتضخم قدرة الاقتصاد العالمي تجاه الدول. **ما بعد** - القدرة هذه تتفلت من التصنيفات: قانوني وغير قانوني. فهي ليست غير قانونية، ولا شرعية، لكن «عابرة للشرعية». ومع ذلك، لديها القدرة، ان تعدل القواعد المنصوص عليها اساساً من الدول، للهيمنة الشرعية في المجال القومي والعابر للقومية. كيف يكون ذلك ممكناً؟. ما الذي يحث هذا الموقف؟ المخرج الاختياري الذي رسخ مصير الدول، وضع هذه الدول في موضع المنافسة مع المستثمرين ومع دفق الرأسمال العالمي. الحصيلة: لقد تحولت الدول القومية التي كانت تتنافس بصورة خاصة على الصعيد العسكري في الحداثة الاولى، إلى دول مزاحمة منافسة جوهرياً على الصعيد الاقتصادي العالمي. لم تعد القوة العسكرية هي رمز السلطة، لكن الموقع الخاص لكل الدولة في السوق العالمي. مما يعني بأن سلطة الدولة، بما يختص باستقرارها الداخلي والخارجي وبما يختص بصورة غير مباشرة بشرعيتها، هي بما هو عليه دورها في السوق العالمي. المماثلة مذهلة بين المنطق العسكري والمنطق الاقتصادي لسلطة الدولة. تتناسب قوة التسلح مع حجم رأس المال المستثمر مع فرق حاسم احياناً: تطور المنتجات هو المعادل لإعادة تجديد انظمة التسلح. تحل فروع المؤسسات الكبيرة المزروعة في عدد كبير من البلدان، محل القواعد العسكرية والخدمات الدبلوماسية. المبدأ العسكري القديم والذي بموجبه الهجوم هو افضل الدفاعات، تحول إلى ما يلي: يجب على الدول ان تستثمر في البحث والنمو لتسمح للقدرة

الهجومية الشاملة لرأس المال ان تنتشر كلياً. فكلما كانت الموازنة المخصصة للبحث والتدريب مرتفعة، كل ما كان الصوت، الذي بامكان الدولة ان تستفيد منه في المؤسسات والتنظيمات الدبلوماسية العالمية، له ثقله. يؤمل ذلك على الاقل. لكن النقطة الاساسية هي التالية: لقد افسحت الحرب على الطراز القديم، الايديولوجية، البائدة المكان لخطاب العولمة. الذي يود امتلاك العقول يجب ان يرسخ المبادئ الاساسية للعولمة الليبرالية الجديدة في هوية البشر، وحثهم على ادراك انفسهم» كملتزمين -ذاتيين».

من ناحية، يمكن تطوير هذه النظرية لما بعد- السلطة بصورة انعكاسية نسبة للنظريات التقليدية للسلطة وللهيمنة كالتي اقترحها ماكس فيبر. في هذا المنظور يمارس ما بعد- السلطة للاقتصاد العالمي في مواجهة الدول، بمعنى كمتسلمين سياديين، ومستقلين، عن العنف الشرعي. تتهرب ما بعد- السلطة هذه في كل مرة من معايير تعريف الهيمنة الدولية لأنها لا تقوم:

- لا على العنف
- ولا على القوة والتدخلات العسكرية
- ولا على توافق ديموقراطي و
- تجعل القانون القومي وسائليًا.

كل هذه المعايير المفروض انها تحدد «جوهر» الهيمنة الدولية تفترض ضمناً مبدءاً اقليمياً، هي صياغات وتغيرات للمفهوم الاقليمي للمجتمع وللهيمنة ضمن اطار مرجعية القومية

المنهجية. يسمح وحده هذا المعنى السياسي المضمن المعطى للمجال بتفسير الاجماع الذي معه نطمح، مهما كانت المدرسة النظرية التي يستند اليها، ان الهيمنة في نهاية المطاف، ترتكز دائماً وبالضرورة على امكانية اللجوء إلى العنف. «كل سياسة هي صراع من اجل السلطة، السلطة المدفوعة إلى ذروتها، هي العنف» يكتب احد المفكرين الاكثر نقداً لعلم الاجتماع س. رايت ميلز C. Wright Mills. لتأكيده ذلك، لم يقم الا باتباع التعريف الشهير للدولة المصاغ عن يد ماكس فيبر: علاقة الهيمنة من بعض الناس عن يد ناس اخرين مؤسسة على وسيلة العنف الشرعي (بمعنى: معتبرة كشرعية)». بهذا المعنى، يذكر ماكس فيبر بصراحة تروتسكي: الذي كان يؤكد: «كل دولة هي مبنية على العنف». واضاف ماكس فيبر: «في الموضوع الراهن، هذا صحيح» (822). مع ذلك، في الموضوع الراهن هذا خطأ، في اللحظة التي يعتبر ما بعد - السلطة اقليمي للاعبي الاقتصاد والعالمي. هذا بالتحديد الذي يجعل من المراقبين اسيري القومية المنهجية في ضيق من الاعتراف بها وتحليلها مثل «شبه دولة» أو «بديل الدولة».

تضع مبادئ الاقليمية والعنف حدوداً دقيقة لسلطة الدول. نقطة ضعف العنف هي **صلابته**. بالمقارنة السلطة التي يعطيها الثراء للاعبي الاقتصاد العالمي هي مرنة للغاية. بعكس العنف، الذي لا يمكن ان يكون ممارساً الا بطريقة سلبية، كعقوبة (قتل) واقعية وكامنة، يسمح الثراء بالعقوبات والمكافآت ويمكن استخدامه وتعديله ايجابياً أو سلبياً. اضافة إلى ان الثراء يحرض

على الموافقة بلعبه على المصلحة الشخصية الحقيقة، ما يجعلنا وبسبب المصلحة، نسرع للاذعان. يكفي ان يجتمع الثراء مع هذه الادوات للسلطة والتي هي الفعالية والمعرفة لتظهر المرونة الشديدة لما بعد- السلطة الاقتصادية. تسمح المعرفة باعادة تحديد المهام التي يجب على السلطة القيام بها. احداث حاجات جديدة، خلق اسواق، اعادة تحديد الاهداف، ان تفحم، ان تقنع، وايضاً ان تحول اعداء إلى حلفاء. .. «المعرفة هي السلطة» (فرانسيس باكون): ويقدر ما يكون الوقت من ذهب، يصبح هذا المبدأ اكثر الحاحاً لدرجة يصبح المبدأ الاساسي للرأسمالية، وتزيد ايضاً اهميته، لأن المعرفة، الاستثمار في البحث والتكنولوجيا تنخفض وتسرع انتاج المعرفة.

من ناحية اخرى، اول واهم نص للعولمة هو على الارجح عولمة الخطاب عن العولمة. هذه السلطة الاستدلالية (السلطة الشاملة للا- غزو المصوب) لرأس المال بامكانه احياناً ان يكون مفهوماً بوضوح بشكل افضل بفضل المفاهيم المطورة من قبل فوكو في اطار نظريته عن السلطة. تلك التي تتميز جذرياً عن التعريفات الكلاسيكية للسلطة التي تضع ذلك في وسط المشهد وتفترض لاعبين يمكن تحديد هوياتهم بوضوح. ليست «السلطة» بحسب مفهوم فوكو شيئاً ما يمكن لاحدهم امتلاكها أو عدم امتلاكها، إنها لا تمتلك، لكنها حاضرة على كل مستويات الفعل الاجتماعي. المسيطرون كما المسيطر عليهم يتكاملون ويزاولون السلطة من خلال الممارسة الاستدلالية اليومية. بتكاملها مع هوية الافراد،

فهي غير مرئية وواقعية. في الواقع، تلوح سلطة عدم الاستمار كتهديد حاصل اصلاً وكلي الحضور في الوقت الراهن. العولمة هنا ليست خيار العولمة، هي هيمنة ليست من صنع احد: لم يتدرب عليها احد، لا احد يستطيع تعطيلها، لا احد مسؤول عنها. مصطلح «العولمة» مرادف اللامسؤولية المنظمة. بالإمكان دائماً التفتيش عن احد لمخاطبته، والشكوى بقربه، والتظاهر ضده. لكن ولا مؤسسة، ولا رقم تلفون، ولا عنوان الكتروني لا يظهر في أي مكان. الكل هو أو يعتبرنفسه، بمثابة ضحية ولا احد مسؤول. حتى سادة الشركات الكبيرة، هؤلاء «الامراء العصريين» الشرهين للمداهنة وتحت طائلة ابعادهم، يدعون بانه يتوجب عليهم التضحية بافكارهم واعمالهم على مذبح القيم من اجل المساهم. وبقدر ما يؤثر خطاب العولمة على ابسط تفاصيل الحياة الاجتماعية، بقدر ما تنمو سلطة اللاعبين واستراتيجيات الاقتصاد العالمي.

تجسد ما بعد - السلطة الاستدلالية للعولمة ايضاً في المبدأ T I N A (There is No Alternative): لا وجود لبديل. بالتأكيد، المسألة المطروحة كثيراً اليوم هي «الحداثات المتعددة» أحدية المركزية الاوروبية للحداثة الغربية قد انكسرت، وتزعزعت خاصة من خلال ما بعد الاستعمارية، ولكن ايضاً بسبب الاهتمام لطرق الحياة، الهويات، الشبكات عابرة الدول التي ايقظتها النظرية الثقافية والبحوث التي رافقتها. لكن هذه التعددية للحداثات من هنا وهناك، فيسفاء الحداثات الثقافية المتشبعة تفسر في افضل الحالات من خلال مشاريع للرأسمالية البديلة، دون ان تقترح ابداً

بدائل للرأسمالية. وبشكل متناقض، تظهر سيطرة الخطاب حول العولمة بالتحديد حيث يبدو انها تعارض، بمعنى المناقشات الدولية عن التنوع الجديد، والخيارات المتعددة للحداثات. يخبئ هذا التنوع ويمرر بخفاء المفترض الاساسي لهذا الخطاب، والذي يوجد بامر غير وارد: احدية ليبرالية جديدة، تقليدية السوق العالمي الذي لا يحتمل أي بديل.

المناقشات حول الحداثة هي قديمة قدم الحداثة نفسها. لكن بعد انهيار البديل الاشتراكي، المجادلات الحالية التي تدور حول المضامين، الاهداف، المؤسسات لمستقبل الحداثة ليست فقط ما بعد- حداثية أو ما بعد -استعمارية لكن غالباً **ما بعد- ثورية.** صورة «مجتمع السوق العالمي» التي يقدمها خطاب العولمة كموجود طبيعي تختلف عن المجتمع القومي، وعن التركيبة الديموقراطية فهي في ذلك لا تعرف نسقاً (على الاقل) ثنائياً وتجهل كلياً جدلية الحكم والمعارضة، الخطاب والخطاب المضاد المتعارضان لتحديد مستقبل البشر. خطاب (لا يوجد بديل (TINA)) هو السائد مكان المناقشات المنصبة على بدائل المستقبل وبالنتيجة نصل إلى المواجهة الاخلاقية المانوية (بين النور والظلام) بين عالم الاخيار («الحداثيون») وعالم الاشرار (من هم ضد الحداثة). هؤلاء يحتمون في المناطق المحظورة للعواصم وللمجتمع العالمي حيث يعيشون فساداً، اشباح نشرة الساعة الثامنة، ردهات البورصة، التجارة العالمية للمخدرات جحور الارهابيين والفيروسات القاتلة التي تهدد البشرية جمعاء.

استناداً إلى نظرية السلطة وتاريخها التي طرحها مايكل مان Michael Mann سنة (1986-1993) يمكن التحديد ايضاً: ما بعد- سلطة الاقتصاد العالمي هو ممتد ومنتشر، لكن ليس مؤكداً ولا مسموحاً. هو ممتد في حال اخذت الهيمنة الاستدلالية للعولمة النيوليبرالية في الاعتبار. وتخلق هذه الأخيرة، من هناك كل الفروقات القومية، الاتنية، الدينية، للجنس، للفرقة، للطبقة، للزمان والمكان، سياقٌ شامل كوّن من علاقات السلطة المعممة، وحد ادنى من علاقات المنافسة، التبعية والمشاركة العالمية، سياق السلطة هذا غير مؤكد لانه لا يتوقع ولا يفرض أي ضغط تراتبي مبني على نظام الطاعة. ولا يتعلق الامر في نفس الوقت بسلطة مسموحة، لكن بسلطة منتشرة، منتشرة بسبب كونها مغفلة الاسم، مجردة من مركز، والذي يتحدى كل بحث عن اسباب وكأنها مسؤوليات.

نهاية ما بعد- السلطة غير مرخصة (بالمعنى الذي فهمه مان Mann وايضاً بمعنى «شرعية» السيطرة عند ماكس ڤيبر) في نطاق عدم حيازتها لشرعية (خاصة)، وبالمحصلة يثير الايمان شرعية ما بعد- السلطة للاقتصاد العالمي دائماً بعض الريبة عند «المسيطر عليهم». سواء اكانوا دولاً، بلداناً، ثقافات، أو مجتمعات. يمكن ايضاً القول بانه كلما كانت سلطة لاعبي الاقتصاد العالمي مهمة، ممتدة، منتشرة (او يوحي مظهرها بذلك) كلما كان افتقارها للتصديق الشرعي، لغياب الشرعية ظاهراً للعيان.

هكذا، يشاهد ظهور تشكلات ما بعد- السلطة كنموذج

جديد في المجال الشامل هشة للغاية ولدنة، وهي ليست مشرعنة لا في الديموقراطية ولا من قبل الدول، والتي لم تعد تنهض بصحة من الاقتصاد، لكن ايضاً ليست بعد دولاً: هم «أشباه-دول» قابلة للعطب للغاية من جهة الحركات العالمية للمقاومة، التكتلات المناهضة للعولمة من كل الانماط ومن جهة اخرى. انهيارات السوق الناتجة عن ذلك. هذا السؤال عن الشرعية، ازمة الشرعية هذه التي ترافق نمو أو تطور ما بعد- السلطة للاقتصاد العالمي وتفرض نفسها مع كل حاشيتها من نتائج سياسية. واحدة من هذه النتائج هي التالية: ينمي ما بعد- السلطة القابلية للعنف، وبناءً عليه، استقلالية الاقتصاد العالمي ازاء العنف الخاص بالدولة.

ما بعد سلطة الاقتصاد العالمي سريع العطب أمام العنف وعلى علاقة به

برهنت حنة ارندت Hannah Arendt (1970) ان المواجهة الموجودة بين السلطة والعنف، مواجهة تترسخ بقدر ما تتقدم الحداثة. بمعاني أو بمصطلحات سياسية، لا يكفي ان يقال بان السلطة والعنف ليسوا نفس الشيء. السلطة والعنف متواجهان: حيث يسيطر احدهما كسيد بلا منازع، لا يمكن للاخر ان يكون حاضراً [...]. «التكلم عن السلطة «ودون عنف» هو لغو. اذا كان العنف يدمر السلطة، فهو ليس بمقدوره بتاتاً تثبيتها» (57) «وحتى السلطة الاكثر قوة يمكن ان تدمر بالعنف. من المدفع والبنادق يخرج دائماً النظام الاكثر قهراً، الذي يعتمد على

الطاعة المباشرة والعمياء، والذي لا يخرج ابداً من المدفع والبنادق هو السلطة» (54)[30].

---

(30) ليست بدون شك صدفة، لكن على العكس، اشارة لقوة رؤيوية التشخيص المرفوع من قبل حنا ارندت، اذا عرضت خصوصاً العنف الشيوعي في اوروبا الشرقية، لتسند اطروحتها، مما قادها لصياغة جمل يمكن قراءتها كتحذير مسبق من «الثورة السلمية»: عندما العنف يواجه العنف، عنف الدولة هو من يفوز بالغلبة دائماً إلى يومنا هذا. لكن هذا التعالي في ذاته المطلق لا يستمر الا بمقدار ما تبقى سلطة الدولة دون ان تمس، بمعنى طالما استمر تنفيذ الاوامر واستمر الشرطة والجيش مستعدان لاستخدام اسلحتهما. اما اذا لم يعد الامر كذلك، الوضع سيرتد فجأة. ليس فقط لم يعد ممكناً القضاء على التمرد، لكن السلاح ينتقل إلى ايدي اخرى، ويبدو ان ذلك يحصل بمسافة بضع ساعات، كما كانت الحالة ابان الثورة المجرية. فقط في هذا الوقت، واذا ما حصل ذلك، يصبح انهيار السلطة الدولتية واضحاً ويسمح للمتمردين بالتسلح، وعندها يمكن الكلام عن ثورة [. .]. عندما لا تعد تنفذ الاوامر لا لزوم للعنف بالنسبة لمسألة «الطاعة»، بمعنى لمعرفة اذا كان يجب الطاعة دائماً ام لا، الارتباط بين الامر والطاعة ليس البته ملائماً. في الواقع، الجواب على هذا السؤال لا يتعلق بشيء اخر غير «الرأي» وطبعاً بعدد الافراد الذي يتقاسمون هذا الرأي بطريقة أو بأخرى. في هذه اللحظة يصبح من الواضح فجأة بأن كل شيء متعلق بالسلطة التي تقف خلف العنف. يظهر الانهيار الدراماتيكي والغبائي للسلطة، الخاص بالثورات، إلى اية درجة الانصياع المزعوم للمواطن- ازاء القوانين، المؤسسات، الحكام أو المسيطرين - هي قضية رأي عام، بمعنى انه تجلي لدعم ايجابي واقرار عام [. . .] وحده [. . .] تطوير جنود- آليين بإمكانه تغيير شيء من هذا التعالي الجوهري للسلطة وللرأي عن العنف» (1970: 49 تابع).

يشار من خلال مصطلح «عنف» اذاً إلى مجموع وسائل وطرق الضغط المادي، حيث النتيجة النهائية هي الإضرار بالحياة. هي (في تنظيمها العسكري) هذه الحالة الاستثنائية التي اسس عليها كارل سميث Carl Schmitt مفهوم العمل السياسي. في المقابل، تولد السلطة من مجموع المصادقات التي تخطر بها الاعمال والقرارات. ويرتكز توازن السلطة على جلاء هذه المصادقات. والسلطة التي تولد من هكذا وضوح تختفي من افق الوعي. وبدقة اكثر: **وضوح ونسيان السلطة متلازمان سوياً مع قوتها.** ويمكن القول ايضاً انه عندما لا يتكلم احد عن السلطة، يعني هذا بانها حاضرة بكل وضوحها، وبأنها في الوقت نفسه متيقنة وقوية في وضوحها. ويبدأ زوال السلطة من اللحظة التي تجعل منها موضوعاً. وعندما ترى السلطة تخلي الموافقة عنها، يصبح العنف تدريجياً اقل ضبطاً: تتكفل الخصخصة التدريجية بالعنف أو التدخل اذاً للشرطة وللجيش للسيطرة على انبجاسات العنف ولم يعد يعتمد على الموافقة الضرورية. تتقهقر مآزم ما بعد- السلطة لتترك مجالاً حرًّا للعنف وللفوضى، هذا ما يحصل لاحقاً حيث ازمة الشرعية تكسر احتكار الدولة للعنف، اذاً في ما بعد - اللعبة للسلطة، تتفتت السلطة (وضوح السلطة) مما يزيد خطر منبجاسات العنف غير المسيطر عليه وظواهر تصاعد العنف.

ليس صدفة دون شك اذاً، في نفس الوقت تقريباً الذي تكلمت فيه حنة ارندت عن ذلك، في سنوات 1960، أن نجد منظرين آخرين في المجتمع الحديث هما: تلكوت بيرسون

Talcott Parson ورالف دارندورف Ralf Dahrendorf قد استعانا بحجج مشابهة كلياً للبرهنة إلى أي درجة تتعلق السلطة بالاجماع أو التوافق. وايضاً للاستنتاج نسقياً من ذلك انهيار الامبراطورية السوفياتية. لكن السلطة كتب بيرسون بالمعنى الدقيق للوسيط الاجتماعي العام تحوي بطريقة جوهرية عنصر التوافق. ترتكز السلطة في الواقع على وجود امكانيات ممأسسة لكسب التأثير وعلى استخدام هذه الامكانيات، من خلال هذه الامكانيات في التأثير واكتساب التأثير يجمع منسق السلطة، في اطار القيم الاجتماعية هذا التوافق. العمل الاساسي للمؤسسات الديموقراطية ليس الاقرار الشرعي العام للسلطة والهيمنة، لكن الحصول على اجماع في ممارسة السلطة والهيمنة من خلال اشخاص وبعض جماعات محددة، ومن خلال بعض قرارات محددة وضاغطة ولا أي مؤسسة مختلفة جذرياً عن المؤسسات الديموقراطية ليس بمقدرورها التوصل إلى نفس النتيجة. الاقرار العام لا يكفي، خاصة في المجتمعات وانظمة الحكم ذات العمل المتقن.في هذا المنحى، العمل الجوهري لنسق التجميع الديموقراطي هو تحديد مشاركة الاعضاء في انتخابات الحكام وصياغة الخطوط الكبرى للسياسة، تأمين امكانية اسماع الصوت، ممارسة التأثير وامتلاك الخيار الفعلي بين مختلف البدائل.

«انا على وعي تماماً بما يتضمنه هذا المفهوم: على المدى البعيد، التنظيم التوتاليتاري الشيوعي لن يستطيع على الارجح المنافسة مع «الديموقراطية» وقدراتها السياسية الادماجية. اتوقع

في الحقيقة بأن التنظيم الشيوعي للمجتمع سينكشف على انه غير ثابت، وسيلجأ إلى تكيفات في اتجاه الديموقراطية الانتخابية والى نسق متعدد الاحزاب، أو «سيتراجع» نحو اشكال من التنظيمات اقل تطوراً وسياسياً اقل فعالية، في الحالة الثانية، ستستمر البلاد الشيوعية في التطور اقل بكثير من الحالة الاولى. يرتكز هذا التنبؤ في قسم كبير منه على واقع، هو انه في كل مكان يعطي الحزب الشيوعي الحياة لمجتمع جديد. على المدى البعيد ستقوض من الاساس شرعيته اذا تعنتت ادارة الحزب ورفضت ان تثق بالشعب الذي ربته. والحالة هذه في السياق الذي هو لنا، ان تثق بالشعب يعني ان تعهد له بجزء من المسؤولية السياسية، مما يعني حتماً ان الحزب الوحيد والاحادي الكتلة سينتهي به الامر إلى التخلي عن المسؤولية السياسية» (بيرسون 1970: 70 تابع).

ايضاً رالف دارندورف الذي كان الناقد الاقسى ليبرسون في السنوات 1960، قدم حجة توصل إلى نتائج متشابهة: «بطريقة معينة، في «التعريف» نفسه للدولة التوتاليتارية ان لا يقدم أي شرط ضروري لتنظيم مجموعات مصالح المعارضة. بدقة اكثر بالرغم من ان الشروط الاجتماعية والتقنية هي غالباً موجودة، الشروط السياسية مفقودة، بصورة خاصة حرية الائتلاف. من هنا يفهم معنى رفض حكومة المانيا- الشرقية السماح بانتخابات حرة، نفس الشيء بالنسبة للموقف الذي من خلاله الدول التوتاليتارية بمجملها مهددة باحتمال حصول مآزم سياسية خطيرة. عندما تكون المجموعات مهيئة لتدخل في مأزم لديها فجأة امكانية ان تنتظم (سواء اكان ذلك

صراحة، كما حصل في هنغاريا، أو فقط فعلياً كما حصل في برلين في 17 حزيران 1953)، عندما انهار كل بناء الدول التوتاليتارية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ظاهرياً فرص كبيرة لتبرز هذه الامكانية، في لحظة أو اخرى، في كل الدول التوتاليتارية في المجتمعات التوتاليتارية الحديثة، القائمة على احزاب ايديولوجية للدولة، المسيطرون معرضون للخطر الدائم لرؤية التنظيم الوحيدالمسموح لمعرفة حزب الدولة، قد اصبح الفكرة الاساسية لحركات المعارضة وللمآزم الثورية» (1970: 120) هذا بالضبط ما حصل مع وصول غوربتشوف Gorbatschows إلى السلطة.

يقدم التاريخ اذاً براهين ساطعة لخضوع السلطة ازاء الموافقة، اذا كان هذا الحدث يتبت في حالة عنف الدولة، التي تستخدم التسلح المنطقي، لا يلزم كثير من الشجاعة للتبؤ بأن نصر ما بعد السلطة للاقتصاد العالمي، الذي يجمع القليل من الموافقة، سيجعلها قابلة لطفرات من العنف. يمكن قراءة الصراع النامي بين السلطة والعنف المنخفض لسلطة الدولة، المخصخص في الحداثة الثانية، وايضاً في واقع ان السلطة المبنية على اجماع متين يمكن ان تكون مدفوعة إلى اخر معاقلها من خلال مجموعات صغيرة من الارهابيين المتحدين للموت (الانتحاريون) وتقدم ايضاً، المآزم التي تظهر في الحضارة العالمية الف مناسبة للارهابيين وللمتطرفين للتصرف من خلال اعمال متطرفة، معيدين العالم المتحول إلى تقنية عالية من هناك وبكليته إلى تصدعات لا مفر منها والتي هي خاصة به. ايضاً المراقبات الالكترونية الممتدة على كل الارض

تظهر دائماً ثغرات جديدة ونقاط ضعف جديدة. اذا فكرنا بقابلية العطب العامة للانتاج العالمي، نتساءل لماذا إلى الآن لم تستفد المجموعات الصغيرة من عدم القدرة هذه لما بعد- السلطة ومن امكانيات العنف التي توفرها لهم للقيام باعمال بنتائج اكثر دراماية بكثير. في الواقع، هذه القابلية للعنف هذه التبعية ازاء العنف التي تميز القوى الاقتصادية العظمى الفائقة التنظيم بامكانها ان تصبح منبع النموذج الجديد للمآزم، في العالم الذي هو في الوقت نفسه واحد ومقسم ليأخذ مكانه، مع تناقضاته التي تنفجر فجأة، والتي تنتشر على مجمل هذا العالم وتعطيه لونها الخاص وتعمل على تغييره. وكما تظهر ردات الفعل على اعتداءات نيويورك وواشنطن، يقدم الوعي بالخطر الارهابي الفرصة لقلب علاقات السلطة الليبرالية الجديدة القائمة على عزل لاعبي الاقتصاد العالمي من سلطتهم بحيث ان الدولة تسترد ممثليها.

رأسمالية سلمية ورأسمالية كوسموبوليتية؟

يتوجب علينا أيضاً ذكر نتيجتين لهذه السياقات من الإعداد لما بعد - السلطة: يجرب في المختبر التحضري للاقتصاد العالمي من ضمن اخرى تجربة الرأسمالية المسالمة والرأسمالية الكوسموبوليتية. على انه يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار تظاهرات الرفض الاقتصادي والسياسي والامتعاضات المناهضة للعولمة التي تشاهد في كل مكان في العالم، مع ذلك من المشكوك بأمره بأن تفرض هذه الرأسماليات الجديدة نفسها يوماً في الواقع القاسي

المناضل. تاريخ العالم هو تاريخ معتوه يصل بالتبادل إلى الخناق أو يهدد بذلك، لمنع بحق المعتوهين من أن يسيطروا. يؤكد المبدأ الصفة الدموية والامبريالية لفوضوية الحكام- والدول والتي اثبتتها كل العصور. بالمقابل ما بعد- السلطة الجديد للاقتصاد العالمي هو بذاته مسالماً جوهرياً مع انه ليس بالضرورة كذلك في نتائجه.كما كان قد شرح اعلاه، تستمد الرأسمالية الشاملة سلطتها ليس من الدخول المحتمل بمجموعات المستثمرين بل من خيار - الخروج. فالاستثمارات ليست احياناً الا نصف الحقيقة لانه اذا سحب المال الموضوع **هنا**، فهو لتوظيفه هنالك. رأس المال يجب دائماً ترسيخه اذاً في مكان ما، «يتموضع»، ما يحمله على ان يكون دائماً فاعلاً بطريقة «امبريالية». لا يتعلق الامر احياناً بالامبريالية العسكرية، بل بامبريالية «روح التجارة» حيوي ايضاً لاولئك الذي ينتهي بدوسهم، حتى لو انتفضوا ضده. **هذه هي مازوشية المنفعة الاقتصادية الشخصية** التي تتمرغ في ملذات المجتمع الاستهلاكي ومحاكمته وابلسته في الوقت نفسه، والتي تحفزها سلطة السوق العالمي كما تجعلها وسائلية والتي تدين لها رضاها الهش. وفي هذا المعنى كتب ايمانويل كانط Emmanuel Kant، منذ اكثر من قرنين: هي روح التجارة التي لا يمكنها ان تتعايش مع الحرب والتي عاجلاً ام اجلاً تستحوذ على كل شعب في الواقع، من كل القوى التي تخضع لسلطة الدولة قوة المال يمكنها ان تكون الاكثر وثوقاً لان الدول ستجد نفسها منقادة إلى (طبعاً من خلال دوافع ليست بالتحديد على علاقة بالاخلاقية) تشجيع السلام النبيل. حالما تهدد الحرب

بالاشتعال في بعض مناطق من العالم [. .]. بهذه الطريقة، تضمن الطبيعة السلام العالمي، من خلال هذه الالية المرتبطة بالميول الانسانية نفسها. مع اليقين الذي هو غيركاف للتنبؤ بمستقبله. . .» (كانط 1964: 227). واستنتج كانط من ذلك «وجوب» التصرف كما لو كان ذلك ممكناً.

اشار ايضاً اوغست كونت Auguste Comte وهربرت سبستر Herbert Spencer في نظرياتهم إلى سمة «من خلال الطبيعة غير الحربية» (شمبتر Schumpeter) للرأسمالية لكنهم انخرطوا في ذلك باكراً جداً لانه اجلاً اتى كل العصر الدموي للامبريالية، الاستعمارية والحروب العالمية، وايضاً اليوم، النظريات المتعارضة التي تؤكد السمة العسكرية للرأسمالية، بامكانها الاستناد على امثلة متعددة لمواقف حيث لم تمنع الحرب امة من المشاركة بالتجارة العالمية.

لكن هل هذا مقبول ايضاً بالنسبة للاقتصاد العابر للدول من الحداثة الثانية؟ في الماضي، كانت الشعوب المحاربة قد اخضعت الشعوب التجار؛ في ايامنا هذه، العكس يحصل تماماً. دخول جمهورية المانيا الديموقراطية في الجمهورية الفيدرالية يسجل ايضاً ضمن هذا المنطق. انه الانفصال، التعارض، المنافسة الجديدة من اجل السلطة بين الدولة والاقتصاد العالمي الذي بامكانه احتمالياً ان يتحاور بما بعد- السلطة غير الحربية لجهة تعليق الاستثمارات قدرة جديدة ستفرض نفسها. مهما يكن

من أمر، فالنقاشات الشعبية، والتي غالباً ما تكون حماسية، عن الدور الجديد للمجموعات العالمية، يجب التذكر بان الامر يتعلق هناك بنماذج غزو تدار بواسطة رأس مال مسالم والذي يستمد من هناك تفوقه في السلطة ازاء الدول المرتبطة بامكنتها ومنظمة بطريقة اقليمية. يمكن التحدث ايضاً عن «العنف البنائي لعدم - الاستثمار أو لعدم التدخل» لكن لا معنى لهذا لان ما يعمل اذاً ليس إلا ابهام الفكرة لما يصنع خصوصية هذا الشكل من الهيمنة، وطريقته في الاكراه المرنة للغاية، والفاقدة للأقليمية غير عسكرية، ولا ترتكز على الامر والطاعة.

من ناحية اخرى، الرأسمالية الشاملة هي جوهرياً متعددة الاتنيات، مما يعيد إلى بساط البحث الانطولوجيا القومية لمجتمع الثقافة، المنزعجة من انتقادات الرأسمالية السائدة في الوقت الحالي، هي اذاً الرأسمالية لا المسالمة فقط بل الكوسموبوليتية التي هي في طور البزوغ. تحتفل المجتمعات القومية بالاعتقاد بالتجانس الثقافي، بضرورة تحديد مراقبة الارض، باهمية العلاقات اصدقاء - اعداء، خرافات الاصول والذاكرة الجماعية الموجهة نحو ذلك. بهذه الشروط فقط، يُطمح، بمجتمع أو «بتكامل» معقول وبالتالي بأن السياسة الديموقراطية، العدالة الاجتماعية، التاريخ، الخ . . . ممكنين. برؤيتهم من هذه الزاوية، تنتهي المؤسسات المتأثرة بالبريق العالمي لتعرف بأنها ممسوسة، لانه بفضل قوة الاقناع للمعقولية الاقتصادية العالمية تدمر هذه الخرافات وتواجهها بالحقائق.

يدخل منطق ابعاد السياسة الاقليمية بتناقض مع منطق احتواء المعقولية الاقتصادية العالمية. ليس الفصل، بل الخلط للاعراق، للمجموعات الاتنية، للقوميات هو الذي يصبح منبع التأويج للابداع والكسب، ويفرض نفسه اذاً كسياسة مهيمنة بخصوص العمل في المؤسسات العابرة للدول. فالترياق للركود هو الهجين. الخليط هو الورقة الرابحة وتصبح معياراً، على الاقل في فضاء سلطة المنظمات العابرة للدول. ان تكون متحركاً داخل المؤسسة، يعني انك موجود على السلم العالي. ان تنجح في مهنة في شركة دولية «المانية» يتضمن ليس فقط ان تتكلم الانكليزية في Erlangen لكن ايضاً انك «تقضي على المسافات» في الحياة اليومية وبانك حاضر لتذهب وتعيش في قارات اخرى. تجمع المجموعات المتأثرة بالبريق العالمي رؤوس اموالها، تجند النخبة من ادارتها في بلدان عديدة، تخلق وظائف في انحاء العالم الاربع أو (تقريباً) وتوزع حصص الارباح على مساهمين في بلدان مختلفة للغاية. الايمان بالانطولوجيا القومية للمجتمع هو **تجريبياً اذاً** متناقض بسبب التجارب الواقعية، وليس عن يد اخلاقية المثاقفة المتعددة لكن بحجة «المال». هذه الواقعية الكوسموبوليتية للاقتصاد العالمي التي بطلبها الاعلاء إلى اقصى حد للكسب لتنصر الحكمة التالية: المجتمعات الكوسموبوليتية هي بلا قيد أو شرط اكثر ابداعاً اكثر انتاجاً، بسبب ذلك، هي افضل من المجتمعات القومية في سباق المنافسة على السوق العالمي. لكن بالمقابل ما بعد - السلطة لرأس المال هي التي تضع المؤسسات في موقع السلطة

ويحول منظماتها العابرة للدول إلى تجربة واقعية للمساكنة وللمشاركة المتعددة الاتنيات - غالباً ضد الدول القومية، القانون القومي والسلطات القومية. يمكن القول مع التشديد بان الرأسمالية دون حدود تعرض هذين المظهرين: تمارس بشكل مزمن سياسة التهرب الضريبي، مع كونها مدرسة الكوسموبوليتية.

كثيرون يجدون هذا الخطاب عن ولادة الرأسمالية السلمية والكوسموبوليتية اكثر من وهمي، خصوصاً عندما يتضمن ذلك، أو لانه يتضمن المرور بصمت إلى الوجه السيء من هذا الخطاب. هكذا، يعمل ضغط اللدانة والحساسية الكوسموبوليتية المفروض من خلال السوق العالمي كآلية للعزل. كقاعدة عامة، قبل هؤلاء، الذين كانوا على كل حال متحركون اصلاً كانوا يحسنون دائماً مكاسبهم، طبقاً للمبدأ: الرابح يأخذ كل شيء، الآخرون، وهم كثر مهددون «بالهيام على وجوههم» (ريشارد سنيت Richard Sennett): انحراف دون هدف، يجعلهم يهيمون من مكان إلى مكان، من انسان إلى انسان، من عمل إلى عمل. يُسبِّبُ هذا نزعة نرجسية ويقوّض العلاقات العائلية، الوجدانية، الودية، الاندماج المحلي ورأس المال الاجتماعي. اكثر حراكية، لكن ايضاً اقل ولاء. اكثر تعددية دولي، لكن ايضاً اقل ديمقراطية. بتعابير اخرى: بعيداً عن الترويض الآلي لقدوم العصر الكوسموبوليتي، انهيار الانطولوجيا الاجتماعية القومية لا يوصل إلى شيء بالنسبة لزيادة الحشرية والاحترام لغيرية الآخر. يمكن ان يقود هذا الانهيار إلى التشتت ويتحول إلى خوف من الاجانب. يجب الاحتفاظ في

الذهن بهذين السيناريوهين على النقيض الواحد من الاخر، ذلك المتعلق بالتذرية واعادة احياء القومية والاخر متعلق بالكوسموبوليتية. بين هذين الضدين، يوجد عوالم، احتمالات لمأزم عالمية، لكوارث كونية ممكنة.

كل سلطة تولد سلطة- مضادة. قدوم المجتمعات الكوسموبوليتية وظهور اعدائها هما وجهان لحركة واحدة «انتقال مساواة» ما بعد - السلطة للاقتصاد العالمي هو ما اضفى على الحركات المناهضة للعولمة وللحداثة قانونيتها، لانها هي من يدافع عن السلطات القومية المجسدة للهيمنة الشرعية (الدولة، الديموقراطية) ضد هدم رأس المال الشامل. في كل وقت، حثت سيرورة التحديث، وكذلك الانكسارات والانقلابات التي كانت مرتبطة بها، الحنين للامن المفقود، وقادت إلى ظهور المدافعين عن القيم والفضائل التقليدية. غالباً ما اوصل هذا الجدل حول الحداثة في اوروبا القرن التاسع عشر والقرن العشرين، إلى حركات معادية للاجانب لرفض الدولانية الكوسموبوليتية ولقيمها التحررية، بالتشارك مع خوف من انحطاط اخلاقي ملازم قسراً للمجتمع الشامل المدني. تلاحظ هذه الجدلية اليوم للحداثة ليس فقط في داخل الولايات المتحدة واوروبا، بل ايضاً على المستوى العالمي، مع حدة خاصة.

في ثقافات كثيرة خارج نطاق اوروبا، يعتقد بأن العولمة هي مرادفه للأمركة، وهذا اساس كل السوء الذي ضرب المجتمع. في

مناطق واسعة من العالم، الاضرار القاسية التي جرتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والتي اوصلت سابقاً، وهذا سيستمر بالتفاقم، إلى بؤس وخراب بدرجة من الاتساع حيث تخطى ايضاً من بعيد «التكدح» (كارل ماركس) التي عرفتها اوروبا في القرن التاسع عشر.

بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون بالانطولوجيا الاجتماعية القومية ويودون حماية ثقافتهم من الافول الداخلي، العولمة هي «الشيطان الأكبر» فكلما توسلت امة بإباء الاساطير التي ورثتها ثقافتها، كلما تعلقت اكثر باستقلالها. وكلما كان استياؤها اكبر ازاء «العولمة الاميركية»، للأمركة «الشاملة» التي في نظر الذين يحنون إلى الامة، تحمل باستمرار ضرراً للكرامة القومية. بالنتيجة تذهب تحركات الاحتجاج للعولمة من الحقد النامي من خلال الدبلوماسية الفرنسية إلى تكتلات من الضغط المتناقض، حيث تجتمع مثلاً التحركات البيئية والمعادية للاجانب، مروراً بالقومية الجديدة للاصوليات الاتنية والدينية. وتأثيراتها تنمو بنفس وتيرة نمو ما بعد- السلطة والاضرار الاجتماعية والسياسية التي توفرها عبر العالم. من الافضل عدم التفكير بما سيحصل في اليوم الذي ستنطلق فيه ازمة اقتصادية عالمية جديدة لتقع في مخزن البارود!

الحرب في الشرق الاوسط، المعارك في افغانستان، بؤر لا تعد من الازمات الاقليمية في افريقيا واميركا الجنوبية: في العام 2002 انجرف العالم باجمعه في شبكة من الضغوط والتهديدات

قابلة لأن تنفجر في أي لحظة وان تتفلت من أي سيطرة. حتى سيناريوهات الكوارث التي بلغت درجة احتمالية حدوث لا يمكن تصورها في نهاية الحرب الباردة. ومع قضية كشمير المتنازع عليها من قبل الهند وباكستان حديثا النعمة في العالم النووي، اسرائيل المهددة باسلحة الدمار الشامل، الاعتداء الانتحاري لاصولي مزود «بقنبلة قذرة» مشعة في وسط نيويورك: منذ 11 ايلول 2001 يجب توقع كل شيء. ألا يجب اذاً ان يكون المرء عديم النظر ليتكلم عن «منطق الانسحاب المحتمل» للرأسمالية التي لم تعد ترتكز على الغزو والعسكري؟ كلا يجب ان يكون اعمى من لا يتحدث عن ذلك. يجب ان يحفظ في الذهن هذين المظهرين بالمقدار نفسه حيث تتنافس وتتشارك فيه مجموعات كبيرة متعددة الجنسيات والدول في الميادين الرئيسية للعولمة الاقتصادية تصبح الحرب في الواقع غير متصورة. هنا بسبب ذلك اضاعت القوة العسكرية اهميتها. في الوقت نفسه، انه لصحيح ان الدول، وبسبب من السلطة المتنامية للعولمة، تستمر في الاعتماد على نحن المتخيلة والتي تستثني أو تعزل «الاخرى». في الزوايا غير الفاعلة للسياسة العالمية، هناك حيث المآزم الاقليمية القديمة لم تفقد شيئاً من قوتها، حروب وتهديدات بالحرب تعمل عن طريق اشعال وتأجيج الكره.

في المقابل تؤكد نظرية ما بعد- السلطة التالي: مقولات السلطة، عن الهيمنة والسياسة المركزة على الدولة، كما تفترضها نيو-ليبرالية العلوم الاجتماعية، **هي مقولات خيالية.** فهي ليست

قادرة على ان تتحقق من الموقع الجديد، ولا ان تفهمه - مع لاعبيها الجدد واستراتيجياتهم الجديدة، الطبيعة الجديدة للنضالات من اجل السلطة، اضرارها الاجتماعية- السياسية تناقضاتها ومنظوراتها الثنائية (داخل الامم وايضاً فيما بينها يجب ان ننتظر الاسوأ بعد كابوس القرن العشرين يجب علينا ايضاً التيقظ كذلك بالنسبة لنظرياتنا وتكيفها لندرك بان الشروط التاريخية لهيمنة نموذج قومي، في الافق العالمي والمحوري لما بعد- السلطة، قد توسعت، وبان قواعد اللعبة للسياسة العالمية قد تغيرت بسبب التفاعل المأزمي لعالم الدول، الاقتصاد العالمي والحركات الاجتماعية المدنية، وبان ذلك قد حصل دون شرعنة ديمقراطية، بواسطة وسائل «عابرة للشرعية» (ولأمر غريب الا يعقل من وجهة النظر النيو ليبرالية) بطريقة غير حربية «سلمية» يجب اذاً اجراء اعادة صياغة لمقولة الدولة ولنظرية الدولة في الحداثة الثانية.

2- ما بعد - سلطة المجتمع المدني العالمي

مع ذلك لم يكن، استقلال الدولة الامة موضع شك فقط من قبل ما بعد- سلطة اللاعبين الاقتصاديين العالميين، بل ايضاً من قبل ما بعد- سلطة المجتمع المدني العالمي. ومبدؤه هو العمل على احترام حقوق الانسان، حتى ولو خالف العقيدة القومية، الظاهرة كبديهية والتي بمقتضاها تستطيع الدول ان تتصرف كما تفهمها من داخل فضائها السيادي. عملت سياسة حقوق الانسان نفسها على انبثاق مخزن من الاستراتيجيات التي تثور بصمت

النظام القومي. من وجهة نظر الاقتصاد العالمي، المبدأ الاساسي لسيادة الدول المعترف به في القانون العالمي، وجد نفسه قد اصبح نسبيًّا أو معرقلاً من يد سلطة القول «لا» والانسحاب. ولكن من وجهة نظر المجتمع المدني العالمي، من خلال الاستباق المعياري، القانوني والسياسي للدولة «الكوسموبوليتية» هو الذي وضع استقلال الدولة المدنية القومية بين قوسين. لا تسمح حجة حقوق الانسان فقط للمنظمات غير المدنية، بل ايضاً لمجموعات الدول الملتزمة على المستوى العالمي لتمارس فيما وراء الحدود تأثيراً على السلطة والشرعنة داخل الدول الاخرى. وبتعابير اخرى: نشهد على توسع رائع للكرة الارضية لجهة تأثير الدول المشاركة في رؤية كوسموبوليتية. في الواقع، يحول نظام حقوق الانسان تجرئة الدول القومية إلى فضاء لسلطة دون حدود مدارة بواسطة «سياسية داخلية دولية» (وزايكر Weizsacker)، فيها دول غربية، وايضاً منظمات غير حكومية تتدخل في «السياسة الداخلية» لدول اخرى، وهي قادرة على تعديل بنياتها المهيمنة. وخاصة عندما يشجع نظام حقوق الانسان والاتفاقات الاقليمية المقابلة ويعطي سلطة للمجموعات المقاومة الداخلية ذات التفكير الكوسموبوليتي، أو عندما تكوّن سياسة حقوق الانسان معتمدة على عقوبات من النوع الاقتصادي أو العسكري، يكلل هذا السياق بالنجاح.

في هذا المعنى، تنتج حقوق الانسان خطاب سلطة ذو شرعية عالية ويعول عليه. يسمح هذا الخطاب من ناحية،

لمجموعات مضطهدة ومهددة بشرعنة حقوقها و(احتمالياً) بمساعدة خارجية واللجوء إلى الرأي العام العالمي للتمسك بحقهم في النضال الداخلي، من جهة اخرى. يعطي هذا للحكومات والمنظمات غير الحكومية حق التصويت وهو حق يمكن ممارسته في كل انحاء العالم.

في هذا السياق ايضاً، انه لجوهري التمييز بين الكوسموبوليتية الحقيقية والكوسموبوليتية المغلوطة. من البديهي انه يوجد امكانية اعطاء صفة الكوسموبوليتية المتكلفة، بمعنى استخدام الوسائلية في النضال العالمي من اجل حقوق الانسان للوصول إلى الخلاصات القومية، امكانية تقدم للقوة العالمية الوحيدة التي ما زالت موجودة، اعني الولايات المتحدة. بالمقابل اغلب حكومات المجموعة الاوروبية تمارس سياسة حقوق الانسان بهدف هو غالباً التعهد بالتمسك بحرفية القانون العالمي للعلاقات العالمية، الذي يعدل دلالات السياسة العالمية للسلطة للذهاب في الاتجاه الكوسموبوليتي والاتجاه «السياسة داخلية عالمية».

احياناً في الوقت الراهن، تستفيد الدول الغربية المتوجهة نحو الكوسموبوليتية من كل اسباب النجاح، ولديهم المجال الحر للاستفادة من افضل حصة في هذا المنبع الجديد للسلطة وهو حقوق الانسان: تقدم المصطلحات العزيزة على المجتمع المدني العالمي، لجماعة الدول الغربية التي تعمل على مستوى شامل،

البنية الايديولوجية الضرورية للحملات الاقتصادية والعسكرية العالمية. هذا الهجين الجديد يجمع الغيرية الانسانية ومنطق الامبريالية للسلطة الذي يظهر بصورة خاصة من «التدخلات الانسانية» التي سمحت بقدوم «انسية عسكرية» ثنائية للغاية (ما يتضمن التسلح واعادة التوجه بحسب نتائج القوى المسلحة القومية- والعابرة للدول المكلفة بهذه المهمة والمجهزة للقيام بها بشكل جيد).

تأسيس الامم المتحدة وتبنيها لشرعة حقوق الانسان، وايضاً التهديد بالعقوبات في حالة الحروب الاستباقية والجرائم ضد الإنسانية أظهرت كلها بعد الصدمة التاريخية لاوشفتز Auschwitz وكلمة السر «عدم تكرار ذلك». هناك ايضاً الوعي لمعيار شامل نص على حصانة الحقوق الخاصة لكل فرد لم يتكون إلا بشكل ما بعدي، أي بعد حصول تجربة الانتهاك الاكثر وحشية، والذي لا يمكن تصوره، لهذه الحقوق. سياسة حقوق الانسان التي كانت انطلاقتها بعد الحرب العالمية الثانية والتي ارادياً اظهرت حقوق الافراد (وليس فقط حماية الاقليات) تجيب اذاً على الفشل الذي لا يقاس للقانون الدولي المركز على الدول القومية، حيث البراءة والشرعية تبددتا في كوارث القرن العشرين. وقد انبثق من عواقب هذه الكوارث ما سمته حنة ارندت الجديد، البداية الممكنة للعمل السياسي. «اذا كان معنى السياسة هو الحرية، فهذا يعني انه في هذا الفضاء - وليس باي فضاء اخر- لنا فعلاً الحق بانتظار معجزات. ليس لأننا سنكون ميالين لتصديق

هذه المعجزات لكن لأن الناس بالقدر الذي يستطيعون ان يعملوا به يكونون قادرين على تحقيق غير المحتمل وغير المنظور ويعملون على تحقيقه دون توقف، سواء عرفوا بذلك ام لا» (35-1993).

الجديد الذي تسرب هكذا في العالم يمكن وصفه بحق بالثورة الصامتة، الآن يدفع هذا المنطق لغاية معناه، نلحظ بانه اذا كان نظام حقوق الانسان يؤكد افضليته على حق الشعوب المنتفعة منه هم انفسهم، فهذا يقلب النظام السياسي العالمي: ما يسمى «شؤون داخلية» للدول تصبح شأن الكل. وان ما فشل ليونيد بريجنيف Leonid Breschnew على رأس الاتحاد السوفياتي وحلف قرصوفيا من تحقيقه، نعني به «تقليص» سيادة الدول للمجموعة الشيوعية واذاً، انفتاحهم المبدئي لتدخل الاتحاد السوفياتي، اصبح ممكناً من خلال استباق النظام الكوسموبوليتي لحقوق الانسان على المستوى العالمي. بالنسبة للدول الممارسة للرعب ازاء رعاياها، هكذا نظام يشرعن اذاً التدخلات ايضاً، في المحصلة، الوقاية منذ ذلك الحين حيث انتهاكات قاسية محتملة للحقوق العالمية بدأت ترتسم.

افق حقوق الانسان الكوسموبوليتية يمكن ان يوصل بعض الدول إلى خسارة الاعتراف العالمي بسيادتها ضمن نطاق حيث الوعي السيء النسبي بحقوق الانسان يظهر غالباً الوجه السيء للوعي بما يتعلق بالهوية القومية، يبرز دائماً هكذا موقف في

المفهوم الذي تصنعه الدول عن نفسها وعن الآخرين. لكن هذا يعني بأن الكل في النهاية لديهم امكانية، وحتى واجب التدخل في كل لحظة وفي كل مكان في شؤون الآخرين. والحال انه ليس لدى الكل هذه الامكانية، لكن فقط الذين في متناول ايديهم وسائل اقتصادية وعسكرية ملائمة. وينتج عن ذلك بان القدرة الدولية لتعريف ما الذي يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان يتعلق جوهرياً بالمقدرة الاقتصادية - العسكرية للدول.

لا تكتفي عالمية الحقوق الفردية لكل انسان بازالة الحدود بين الدول: فهي تسمح ايضاً بجمعها وخلطها للوصول إلى نهايات استراتيجية. وبسبب ذلك تفتح السياسة الشاملة لحقوق الانسان المجال السياسي حيث الصراعات بين الدول من اجل السلطة وفي داخلها هي دائمة، حيث يتدخل الاغنياء الطيبون في شؤون الفقراء الخبيثين. بهذه الطريقة، في فضاء سلطة، حقوق الانسان، قواعد السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ازيلت لتنظيم قواعد جديدة على طراز و- وللسياسة الخارجية للداخل والسياسة الداخلية للخارج. في الوقت الراهن، يمكن ملاحظة ذلك فيما يتعلق بالمآزم التي لم تتم تسويتها بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب أو مشاحنات لا تنتهي على مكان وتعريف حقوق الانسان في الثقافات الاسيوية والاسلامية. يظهر هذا على الاقل على المشاهد السياسية الداخلية المتنوعة، مثلاً في اوروبا، لكن ايضاً في الولايات المتحدة، حيث الالتباس، الذي حصل بين المسائل المتعلقة بحقوق الانسان وتلك المتعلقة بالاقتصاد

العالمي، والذي اصبح موضوعاً دائماً للخلافات. خصوصاً ان نظام حقوق الانسان يقدم للمجموعات المضطهدة، طبقات، اثنيات اقليات، الخ بفضل دعم المنظمات غير الحكومية الداخلية والخارجية، امكانية إسماع صوتهم في الفضاء العام العالمي.

اخيراً، ثمة مظهر (وليس الاقل) لمرور النظام العالمي المؤسس على الدول القومية إلى نظام كوسموبوليتي، هو انقلاب الاولية بين القانون العالمي وحقوق الانسان الذي يستمد النتائج من التحول العملي الذي خضعت له السلطات القومية تحت تأثير الارهاب. المبدأ الساري المفعول في الحداثة الاولى، مبني على نظام الدول- الامم، وبموجبه **يتفوق القانون العالمي على حقوق الانسان** ويحل محله من خلال مبدأ الكوسموبوليتية الخاصة بالحداثة الثانية: **تتفوق حقوق الانسان على القانون العالمي**، بما معناه انه في حالة نزاع ما، يتمسك كل فرد بالحق الذي يتملكه بصفته مواطن العالم دون مراعاة للسيادة الوطنية المصادق عليها من قبل القانون الدولي.

بدأت النتائج الثورية لهذا التطور تكشف عن نفسها اليوم. التمايزات التي كانت إلى الآن اساً لنظام النسق العالمي، التعارض بين سياسة داخلية وسياسة خارجية، بين حرب وسلام «تفتت» لأن نظام حقوق الانسان، بتجاسره على القانون الدولي، توجه من الناحية الأخرى للشعب - للدول مباشرة إلى الاشخاص، وطلب مجتمع كوسموبوليتي ملزم قانوناً للافراد.

في حين ان ذلك المجتمع هو غالباً ليس دائماً بالتأكيد، ولا ايضاً في اية ظروف) بمنافسة ومأزم مع المجتمعات العديدة لمواطن الامم السيادية. ظهر التأثير اسرع على المدى البعيد

- هناك حيث، في المجال القومي والعالمي، الاعتراف والاحترام لحقوق الانسان كلها مكفولة عبر اليات مراقبة وتفتيش ملائمة (مثلاً عن يد خبراء مستقلين أو الجمعيات غير الحكومية)، للحاجات بتجاسرها على سلطة بعض الدول،

- في نطاق حيث توصل المناضلون لحقوق الانسان ان ينتظموا في الداخل كما في الخارج من خلال شبكات متعددة الجنسيات، الحقيقة ان شبكات اللاعبين القابلة للتحريك قد شكلوا بتجمعهم مجموعات محلية وخارجية وسعت قاعدة سلطتهم بفضل صلاتهم بالفضاءات الاعلامية العامة خارجي-داخلي، مؤسسات الدولة كذلك لاعبي الاقتصاد العالمي، ما سمح هكذا بهدم وتعديل البنى الداخلية للهيمنة.

- فوق ذلك، يتم الحصول على هذه النتيجة بمقدار ما الحكام والاراء العامة للدول المعنية منضمة كلامياً على الاقل إلى «الحداثة» وإلى «الديموقراطية» وحيث يرافق عدم - تطبيق حقوق الانسان بعقوبات اقتصادية. وهذه حالة قدوة توجت بالنجاح: العقوبات الاقتصادية الجماعية المتخذة ضد افريقيا الجنوبية بهدف وضع حد للتمييز العنصري. وضع هذا النموذج من العقوبات بمبادرة من هيئة الامم المتحدة 1962/ وما بين 1970 و1990

واكثر من دزينة من البلدان انضووا تحت حماية الامم المتحدة. يجب مع ذلك ذكر نقطة مهمة: لم يكن احدٌ في العالم مستعداً للدفاع عن نظام التمييز العنصري، وهذا ما سمح لهذه المعارضة ان تتحول إلى تحالف للدول، للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الكبيرة.

- خاصة، جمع سياسة حقوق الانسان مع اللجوء إلى تدخلات عسكرية، أو التهديد باللجوء اليها (رابطة تحققت بشكل مذهل سنة 1999، منذ حرب كوسوفو، تحت القيادة العسكرية لحلف شمال الاطلسي) وفتح فصل جديد من سياسة القوة، هو السياسة التدخلية لحقوق الانسان، التي انتهت بكشف التناقضات الكامنة «للانسية العسكرية».

- في الوقت الراهن الدفاع عن حقوق الانسان على ارض غريبة من خلال رسائل مدنية حصرياً، أو في والحالات الحدية، العسكرية، قد حصلت ضمن سياق «شبه-مأسسة للقانون الكوسموبوليتي» (هابرماس 2000: 60). إنها قبل كل شيء المنظمات غير الحكومية (بالتشارك مع الدول المفتوحة) التي تساهم بدور جوهري في الملاحظة النسقية وكتابة التقارير حول انتهاك حقوق الانسان في رحم بعض الدول، تقارير يمكنها لاحقاً ان تعطي مكاناً لعقوبات وعمل منظمة العفو الدولية ليس محدداً بتنظيم ممتع بمواصفات عالية لشبكات المراقبة الدائمة للتعديات على حقوق الانسان، المزروعة في كل مكان في العالم بما فيها

الدول الغربية. لقد طور هذا التنظيم غير الحكومي ايضاً مهارة قصوى تسمح باستقرار سير الحياة الفردية المميزة للارهاب الممارس في بعض الدول. وتنشره في وسائل الاعلام ليستنكر الرأي العام هذه الممارسات. هكذا تخلق منظمة العفو الدولية وتدعم الوعي الشامل بحقوق الانسان والوعي الأخلاقي العالمي. على كل حال لا يجب ان يضللنا هذا عن حقيقة ان منظمة العفو الدولية تنظم بطريقة مثالية ومستمرة تدخلات انسانية بوسائل غير عسكرية في دول اجنبية.

يمكن تسجيل سلسلة من التماثلات بين شرعة حقوق الانسان والنظام الليبرالي الجديد. الاثنان يعملان على طريقة نبؤة التحقق الذاتي في حدود مساهمة كل منهما في قدوم نظام جديد للسلطة وللشرعية. فهما يحاولان جعل المجتمعات والدول متقبلة، سواء بالنسبة لتدفق رؤوس الاموال ولدورات الانتاج - والاستهلاك من ناحية، أو للاعتراف بحقوق الانسان من الناحية الاخرى. بديهياً ان يتمكن هذين النظامين من اقامة علاقة فيما بينهما وقد اقترح في الاصل جعل احترام حقوق الانسان محكاً يؤخذ في الحسبان في قرارات الاحاطة بالمواضيع. ما يعني ان الاعتراف بحقوق الانسان ينفذ تحت سوط الاقتصاد العالمي.

بهذه الطريقة جرَّت السياسة الجديدة للقوة الغربية المرتكزة على العولمة الاخلاقية والاقتصادية، تقويض مأسسة حقوق السيادة للحداثة القومية، والتي بدت موضوعة تحت سلطة

«المسؤولية الشاملة». هذا بالضبط لأن المطالبة العالمية بحقوق الانسان قد تم ادراكها كشيء شرعي جداُ، وبأن التدخلات التي تصاحبها (كما في كوسوفو) تمر وكأنها متجردة، للجهل غالباً بأنها تتآلف بابداع مع اهداف السياسة الامبريالية التي عفى عنها الزمن. ما يعني بالمقابل بأن حقوق الانسان هي حصان طروادة للكوسموبوليتية المغلوطة، بمعنى جعل حقوق الانسان وسائلية لغايات سلطوية.

هذا الهجين المؤلف من نكران الذات الانسانية ومنطق السلطة الامبريالية قد تهيأ من خلال التطورات التي يمكن تعينها بدورة العولمة: العولمة الاقتصادية، الثقافية والاخلاقية التي اتحدت تأثيراتها لتسريع زوال مؤسسات الدولة الأمة، زوال يمكن أن يوصل بدوره إلى مآسٍ إنسانية قاسية والى حروب، كما كانت الحالة في سنة 1990 في الصومال، في افريقيا الغربية، في يوغسلافيا، في المانيا كما في عدة انحاء من الاتحاد السوفياتي القديم. ايضاً اذا كان ضعف السلطة المركزية الغربية لا يمكن ان يعزى لنظام حقوق الانسان، فهذا واضح اكثر فاكثر بان ذلك قد فاقم شعور خفي للسلطة ولشرعنة الدولة، الذي يمكن ان ينفجر علانية يتضمن هذا الاقرار بالفشل بان التسويات القومية بين المجموعات الاتنية التي تضيع من ثباتها والمآزم التي ما زالت كامنة ستنتهي بان تنفجر تحت شكل حرب اهلية. لكن بما ان هذا يتم «تحت نظر الرأي العام العالمي» بمعنى في الافق الادراكي «للمسؤولية الشاملة»، فإن انفجارات العنف والفوضى تصاحب

بامكانية «تدخلات انسانية» متزايدة. هكذا، تجر ضرورات السوق العالمي «المبادئ الجيدة» للمجتمع المدني الشامل، في دورة العولمة، سلسلة كاملة من «التأثيرات الثانوية غير المقصودة» لتشكل تهديداً شاملاً في الوقت نفسه مدني، وعسكري، انساني والذي يتضمن كل الصراعات التي يطرحها هذا التهديد من جميع الوجوه. فبالقدر الذي يحظى فيه انبياء السوق العالمي وداوودبي Davids حقوق الانسان بالنجاح بعملهم على المستوى الشامل (ما يتضمن زعزعة البنى الوطنية والقومية) بقدر ما يثقل، التهديد «بتدخلات انسانية» منجزة من قبل الغرب، تهديد تتذرع به الكوسموبوليتية، على فئات تزداد اكثر فاكثر من شعوب العالم. وتنفجر في الوقت نفسه تناقضات هذه «الانسية العسكرية» جهاراً، والتي بتنشيطها للعقيدة، القروسطية للحروب «المشروعة»، تضيع كل مصداقية للفكرة الكانطية عن الجماعة المسالمة، دون ان تكون صديقة، لكل شعوب الارض دون استثناء، بامكانها عقد صلات فاعلة بعضها مع البعض الآخر (كانط، ميتافيزيقا الاخلاق، «نظرية القانون» §62). في النسق العالمي للدول الضعيفة كالذي تمجده السياسة النيوليبرالية وتضعه في مكانه، لم يعد شيئاً يشكل حاجزاً للاستخدام التعسفي والامبريالي للمهمة الكوسموبوليتية.

يتم كل ذلك في غياب جذري للتزامن التاريخي، بطريقة تجعل الرابط بين اخلاقية شاملة، سلطة اقتصادية وسلطة عسكرية يخلق خط الانقسام الثقافي: من ناحية، ابطال النظام العالمي

الكوسموبوليتي الجديد، يعني دول الغرب الصرف والصلب، ومن الناحية الاخرى، «الجموع الاخرى» التي لا يمكنها ارضاء هذه المحكات. هذه الدول المبعدة من النظام الكوسموبوليتي، ككتلة دول الشرق أو ما يسمى العالم «الثالث» أو «الرابع» الذين ورثوا القومية الاوروبية، ويعوض عدد من الدول افتقادهم للاستقرار الداخلي بطرق من الهيمنة المتسلطة وسياسة العزل الاثني. فلديهم كل ما يؤهلهم للعب دور «ضحايا الظلم الشامل» للعصر الكوسموبوليتي، المقدرين المبعدين إلى القياس القديم للنظام النيوليبرالي كنظام لحقوق الانسان.

تناقضات هذه التدخلية ذات العلاقة بسياسة حقوق الانسان هي واضحة: من ناحية، هذه التدخلات لا يمكنها ان تكون الا انتقائية في عالم حيث حقوق الانسان هي منتهكة صراحة وبشكل دائم. في وجه تآكل سلطة الدولة، احتمال انفجار حروب مدنية، تتزايد باستمرار، ومداسة فيها تداس حقوق الانسان، بالارجل (لاستعمال التورية)، لكن في المقابل، تصبح هذه التدخلات اكثر فأكثر غير مرجحة. في هذا السياق، انتقائية التدخل لا تعمل الا على تدعيم الشكوك الكثيرة باتباع الوسائلية السياسية. من ناحية اخرى، تتورط الدول المجسدة «للوعي الجيد فيما يختص بحقوق الانسان» في تناقضات هؤلاء الذين لا يرون الا اخطاء الغير مركزين على الاضرار بحقوق الانسان المرتكبة على يد الاخرين، ينسون تلك التي تجعلهم هم انفسهم مذنبين. اما بالنسبة للجدل القائم حول تحديد ماذا تشمل حقوق الانسان، فهو يحمل في ذاته

صدى الجدل المسبق عن ازدواجية اخلاقية الغرب بالنسبة لهذا السؤال[31].

تتكدس في الوقت نفسه (بطريقة هنا ايضاً غير تماثلية إلى حد كبير بين مختلف اجزاء العالم) ظاهرة كلياً غير واقعية، متناقضة، حتى انها منحرفة بدلاً من حالات الوعي المثبتة على

---

(31) تقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (L'OCDE) امثلة جيدة عن بيانات ظاهرياً طموحة لكنها تفضي في الواقع إلى ممارسات متميزة. بالرغم من كل الاشارات الخارجية للحيادية التي تظهرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فان تأويلها وتطبيقها المادي هما غالباً حصريان، وحتى وبوضوح اكثر انها تعتمد المركزية الاوروبية. وهكذا فان شرعية تدخلات هذه المنظمة في الشؤون الداخلية لدول اوروبا الشرقية التي اثبتت وتم التأكيد عليها في اتفاقية جنيف في تموز 1991. لقد قيل فيها بأن «المشاكل المتعلقة بالاقليات القومية [. . .] هي اسئلة تستدعي صواباً انتباه كل الدول ولا تشكل اذاً شأناً داخلياً حصرياً لكل دولة».

لتحديد ما تحمله نتائج هذه الجمل، وايضاً تحفظات المعسكر الغربي لقبول هكذا شرط، ادخل تأويل مبهم للغاية لمصطلح «اقليات قومية». هذا الجزء من التقرير يحدد ان كل الاختلافات الاتنية، الثقافية، اللغوية أو الدينية لا تقود بالضرورة إلى خلق اقليات قومية «. بهذه الطريقة، عمل على تفريغ السؤال حول الاقليات من محتواه، في الدول الغربية، حيث صنفوا في فئة «الاقليات غير القومية»، حقوق الهنود في الولايات المتحدة، الاتراك في المانيا، العرب في فرنسا، مجموعات اسيوية واخرى كاريبية في بريطانية العظمى، وهكذا فقد شطبوا من جدول الاعمال اليومي للسياسة العالمية.

الدولة - الامة: **اصلاح الشؤون العسكرية في اتجار المجتمع المدني**. اعيد تعريف مهام الجيش وتلخصت في الحاضر بالصيغة التالية: متابعة المجتمع المدني الشامل من خلال وسائل عسكرية (انظر مثلاً، فون برودو von Bredow 2001). للرد على التحديات المطروحة من خلال التفاوت التاريخي الجذري. «يجب على القوى المسلحة للدول الغربية ان تكون تتغير كليا». تذهب هذه التحولات بعيداً وهي على درجة من العمق بحيث ولا اية قوة تسمح بالحديث عن نمط جديد كلياً. يرتسم امامنا ببطء: القوى المسلحة الجديدة (المرجع السابق).

- يتعلق الامر بقوى مسلحة كرست نفسها لخفض المآزم. ليست مهمتهم الدفاع عن الدولة ضد اعتداءات غربية. ولا غزو بلدان غريبة أو اجنبية، لكن اصلاح وحفظ النظام المدني الديموقراطي على ارض غريبة. تدافع هذه «القوى المسلحة المدنية» عن النظام الاساسي الليبرالي - الديموقراطي- الكوسموبوليتي على ارض الدول الاخرى، في وجه مقاتلين ينتهكون في اغلب الاحيان قصداً وبدون ذمة كل حقوق الانسان. تحدث ماكس فيبر عن «علم الاخلاق العقيدي» لهذه القوى المسلحة، التي يجب ان تكون مجهزة ومعدة للعب دور المحكمين العسكريين والعمل على احترام حقوق الانسان في الظروف الخاصة بكل الثقافات، الدول والانظمة القانونية الغريبة. لم تعد هذه القوى متمسكة بولاء وحيد، بل تشكل وحدات منظمة وعملانية على صعيد متعدد الجنسيات منصاعة لمدونة حقوق

الانسان. في المحصلة، يفقد المفهوم العسكري الاساسي «للنصر» (أو «للهزيمة») هالته من الرومنسية الاسطورية. ليس الهدف هو الانتصار واخضاع البلدان أو الدول الغريبة، بل اطفاء بؤر النزاعات المدنية والاتنية الملتهبة. هوذا دور الاطفائي العسكري الذي حل محل المنطق القديم للغزو.

- يشرح هذا الانصهار (وهو جديد في التاريخ) للمجتمع المدني وللشؤون العسكرية من خلال كثرة كلام جديرة باورويل Orwell حيث تختبئ لغة الحرب تحت اشكال من السلام الملائكي: «مهمة للسلام» «تدخل انساني»، «عمليات دعم السلام»، عمليات عسكرية غير الحرب. «لا تحارب القوى المسلحة لخفض النزاعات خصماً بهدف النصر، عملهم في حقل المعركة له بالعكس هدف احتواء العنف بين الفرقاء الاعداء. الدافع الاساسي لتدخلهم ليس تهديداً يرخي بثقله على بلدانهم، بل ذلك الذي يثقل على الشعوب المدنية لبلد اخر وعلى السلام العالمي. حماية الشعوب، حراسة عمليات المساعدة، وبداية اعادة بناء لبنى مستحقة، اصبحت الاهداف الاولية لهذا الالتزام» (von Bredow المرجع السابق).

- لا يمكن التوصل إلى هذا الهدف بالعمل بمعزل عن الاخرين، لكن فقط بطريقة غير مباشرة للشبكات والمؤازرات العسكرية- المدنية، المنضم اليها ليس فقط القوى المسلحة لدول اخرى بل ايضاً (وهذه هنا ميزة اساسية لتعدد الجنسيات التي

تتعالى فوق الحدود) منظمات انسانية غير حكومية اولاً، ممثلين عن الفرقاء المتنازعين، بالاضافة إلى مراقبين متحدرين من وسائل اعلامية قومية وعالمية. من جراء ذلك، تصبح القوى المسلحة، من وجهة نظر تركيبتها، اهدافها وتنظيمها، مختبرات مصغرة للتجريب الاجتماعي.

- النتيجة ان كل العالم الاخلاقي والسياسي للمحاربين يصبح فجأة مهجوراً. اذا كانت المواجهة تبدو كما في الميتولوجيا القومية، لا مفر منها بين الصديق والعدو، كما هو الحال في التجانس الثقافي للجنود، فهي عند العاملين المدنيين العسكريين تثبت العكس تماماً، بمعنى تضامن عابر للقومية لحقوق الانسان، تعدد الجنسيات والتعاون المركز مع منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني يهدف تحقيق «مهمة السلام».

لذلك تعتبر القوى المسلحة الجديدة، وبسبب اهدافها وطرق التزامها تباشير القوى المسلحة الكوسموبوليتية، هجناء جدد «للانسية العسكرية». ويصبحون إذا صح القول نوعاً جديداً من «جيش الخلاص» المعلمن بصورة نهائية.

3- سيطرة عابرة للقانونية

يعمل الاقتصاد العالمي بطريقة «عابرة للقانونية» مما يعني ان عمله ليس غير قانوني ولا غير شرعي. ويتم تأويج سلطته تحت شكل «اغتصاب ثوري» (بالمعنى الذي قصده ماكس ڤيبر) في

المجال الرمزي. يفهم بالسيطرة العابرة للقانونية الامكانية المستمرة، الممأسسة، بالتأثير على القرارات والاصلاحات للدولة ما وراء كل حدود الانظمة والاعمال القومية، بطريقة تتطابق اولوياتها مع تلك المتعلقة بتوسع سلطة السوق العالمي. الامر يتعلق اذاً بتنويع التعريف الفيبراني للسيطرة- بامكانية تشغيل دون اللجوء إلى الامر ولا إلى الطاعة، بل بصورة خاصة من خلال سياسة موجهة نحو «لا» (لا استثمار لا تدخل) بمعنى التحولات الذاتية لعالم الدول، الذي (في الحالات الشديدة، أو في حالات النجاح) اجتاف النظام النيوليبرالي للسوق العالمي وجعل منه البوصلة الداخلية لسياسة الدولة. لقد تم بلوغ هذه النقطة مذ اعتبرت السياسة والدول التكيف مع السوق العالمي كواجب سياسي تفرضه المصالح المشتركة وطبقوه على هذا الاساس.

وكان المؤرخ والفيلسوف دافيد هيوم David Hume قد شرح استغرابه للسهولة التي يفرض بها قلة من الافراد ارادتهم بشكل دائم على اكبر عدد من الافراد، وبالاتفاق معهم. لقد بنى ماكس فيبر نظريته عن السيطرة على سؤال لمعرفة على أي نوع من الاعتقاد بالشرعية يقود المسيطر عليه للاعتراف بطريقة ثابتة بسيطرة المسيطر. وباهتمامه باشكال السيطرة الثابتة، لم ينتبه جيداً للاشكال الوسيطة والهجينة للسيطرة غير الثابتة[32]. يتعلق الامر

---

(32) ميز ماكس فيبر ثلاث انماط في «عقيدة الشرعية» (والسيطرة الشرعية اذاً) =

في حالات السيطرة العابرة للقانونية بواحدة من هذه الهجن مجسدة لنموذج خاص من لا - لا: ما هو عابر للقانونية ليس لا قانوني، ولا غير شرعي، لكن ايضاً لا قانوني ولا شرعي. لا يترافق هذا النفي المزدوج احياناً بتحديد ايجابي، لأن «سلطة الاقتصاد العالمي» لا يمكنها ان تعتز ولا ان يكون **بتصرفها** أي اعتقاد شامل بشرعيتها.

يمكن التحدث بهذا المعنى عن سيطرة عابرة للقانونية كسيطرة «لا- قانوني». «لا - شرعية»، ما يحيل بذلك إلى الموقع الهجين (لا غير قانوني ولا قانوني، لا شرعي لا غير شرعي). واذا كان ما بعد السلطة يتمدد (دون ان ينتهك صورياً القوانين ودون موافقة البرلمانات والحكومات)، وهذا بفضل التكنولوجيا الجديدة للمعلومات التي تقدم امكانية تقصير الافاق الزمنية وتمحو المسافات. فهي تتجذر فيما يسميه دافيد هارفي David Harvey «الغاء الامكنة من خلال الزمن» (1990: 299). ولشرحها من خلال استعارة: **الدول لها جذور، المستثمرون لهم اجنحة.** هو عدم التماثل الجديد هذا بين شكل السلطة المتجذرة

= السيطرة «التقليدية» السيطرة «الكارسماتية» والسيطرة «القانونية». تعني القانونية سيطرة «مطابقة للنظم»، في هذه الحالة «يطاع النظام القانوني المحدد، الموضوعي، اللاشخصي، والحاكم المعين طبقاً لهذا النظام بموجب قانونية هذه القرارات» (124). بإمكان الشرعية اذاً، لكن ليس بالضرورة، ان تستند على القانونية.

وشكل السلطة المجنحة التي سمحت بالغزوات غير الحربية التي يقودها الاقتصاد العالمي. تتحد اذاً السيطرة العابرة للقانونية بسيطرة فوق القوانين، كتلك التي كانت وقفاً على ملوك واباطرة الحق الالهي. يتعلق الامر بالاحرى بتشكيلة خاصة من العناصر.

1- تعني كلمة عابر للقانونية بأن ما بعد- السلطة هو عابر للقوميات لأنه يدرس ويستثمر نسقياً كل المنافع التعاونية وبيئات مختلف الانظمة القانونية القومية لكي يوسع سلطة الاقتصاد العالمي.

2- تعني عابر للقانونية بان ما بعد - السلطة يؤسس للقانون. لا ترغب المجموعات الكبيرة بقانون الاقوى، لكن القوانين العالمية هي اما ضعيفة أو غير موجودة والقوانين القومية تتناقض. تعلن اذاً المجموعات الكبيرة قانونها الخاص اذ كان فيما يتعلق بانماط التكنولوجيا الموحدة أو بمعايير العمل أو ايضاً قانون العقود واجراءات المصالحة العالمية الخ... يبقى صحيحاً كما هو مكتوب في القانون الاساسي الالماني، ان «كل سلطة الدول مستمدة من الشعب». (البند 20 §2) بالمقابل لم يعد صحيحاً بأن السلطة ممسوكة عن يد الدولة. سلطة تأسيس القانون، خصوصاً سلطة التداول مع السلطة التشريعية، يعني تعريف أو تحديد من له الحق في اخذ القرارات المكرهة وفي أي مجالات. لم تعد هذه الكفاءة امتياز للسلطة التشريعية فقط، لسلطة الدولة. بالعكس يشاهد ظهور لأشكال من «السيادة المجزئة». مجزئة بين الدول

ولاعبي (او منظمات) الاقتصاد العالمي. هذا يعني انه في اطار الاقتصاد العالمي الخاص، يشاهد ظهور اشكال جديدة لتنظيم سلطة غير رسمية، موجودة فوق الدول السيدة دون ان تطمح هي نفسها بسيادة دولانية، لكن تملك جزئياً سلطة سن القانون.

3- تعيد ايضاً السلطة عابرة القانونية إلى السلطة شبه الدولاتية التشاور مع السلطة التشريعية، ما يستتبع نتيجة جوهرية: يجب على المؤسسات العابرة للقوميات، بما انها «شبه دول» ان تأخذ ايضاً القرارات شبه- السياسية. هذه الكفاءة تظهر بوضوح مثلاً في مجال الهندسة الوراثية. هل لنا الحق، وفي اية ظروف، في الشروع في تجارب من خلال مواد وراثية للحيوانات، وحتى الانسان؟ هذه اسئلة اساسية تماماً والتي تفسح المجال لنقاشات حامية في مختلف المجالات العامة القومية. احياناً تكون الحكومات والرأي العام القوميين هم غالباً متفرجين في الواقع في اخذ هذه القرارات. ويأخذ الفرقاء الاداريون للمجموعات الكبيرة في نهاية الامر قراراتهم **دون** موافقتهم، ويضعونها موضع التنفيذ على الفور. واذا حاولت مؤسسة قومية ان تحد من هامش مناورة مجموعة ما، ستذهب تلك لتستقر في مكان اخر. ما يحدث في النهاية ان السؤال لم يعد لمعرفة ما اذا كان شيئاً ما مسموحاً به، بل فقط اين سيحصل ذلك. في الحالات القصوى، الفاعلون في الاقتصاد العالمي هم منساقون لاخذ قرارات سياسية محض دون شرعية ديموقراطية.

4- ما -بعد سلطة عابرة للقانونية اخرى، تلك المتعلقة

بالابتكار، يعني اللجوء المنظم للشروط والامكانيات المؤسساتية والمعرفية **لانتاج الجدة**، ما يعني بالدرجة الاولى: تأكيد وتنمية سلطته على «العلوم كقوة انتاج وابتكار» اذا توصلت المجموعات الصناعية الكبيرة ان تستحوذ على هذا المنبع الاجتماعي للاستئثار فيما - يختص بالابتكارات التقنية و«بالحقيقة» لكان في حوزتها فعلاً بعض الاوراق الرابحة للفوز بلعبة بوكر السلطة في المجتمع العالمي. فهم بامكانهم خلق وإلغاء وظائف، تطوير منتجات جديدة وفتح اسواق، تجنب أو تقويض الترتيبات والمراقبات المتعلقة بالدولة، واقصاء منافسيهم، الخ...

5- تنشأ الحدود من واقع ان السيطرة العابرة للقانونية هي سيطرة عابرة للشرعية، في نطاق حيث هي **فاقدة** للاطار المهيكل الذي يشكل دولة عالمية، فاقدة ايضاً للمنابع الديموقراطية للشرعية، وانه بسبب ذلك، لا تتمتع باي معتقد شامل فيما يختص بشرعيتها. فمن اين يستمد لاعبو الاقتصاد العالمي شرعنة قراراتهم؟ ما هي طبيعة مهمتهم؟ لتبرير اعمالهم، يستعيد لاعبو الاقتصاد العالمي جوهرياً المعايير المنطقية التعقلية الاقتصادية، النجاح التجاري. تعتمد «مهمة» الاقتصاد العالمي على تصويت المساهمين الذي يتجلى من خلال الصعود والهبوط **لاسعار الصرف** في الاسواق المالية العالمية. يستند بعد اجراء التبديلات الضرورية، على رضى المستهلكين، الذين بشرائهم منتج ما يستخدمون ايضاً ودائماً حقهم بالتصويت، وبامكانهم بقرارهم لشراء المنتوج المنافس، التعبير بفعالية كبيرة عن خسارتهم الثقة

السياسية. تفترض مسبقاً هذه الشرعية الاقتصادية مع ذلك الحق الشرعي والعنف الشرعي للدولة-الامة. ولا تتغاضى عن ان تنشر ما بعد- السلطة الاقتصادية العالمية ضد الدول. تستمد ما بعد - اللعبة للسلطة مواضيعها، حراكيتها المأزمية، طرق سيرها ونتائجها غير المنظورة خصوصاً كون الحدود بين الدولة والاقتصاد، القدرة القانونية للتشاور مع السلطة التشريعية قد تزعزعت، وتم التفاوض حولها، تعدلت واعيد تحديدها لغايات استراتيجية. واذا تتبعنا جان بودن Jean Bodin لتحديد السيادة كقدرة، مبررة ومؤسسة بذاتها، لفرض قراراتها على الكل وبصورة خاصة ان تصدر وتبطل القوانين، يمكن القول اذاً انه على مستوى المجال المتعدد الجنسيات الشامل للعمل الاقتصادي، يطالب اللاعبون والمنظمات في الاقتصاد العالمي ويمارسون حصة من «شبه-السيادة» **لا دولاتية، فوق-دولاتية**، والمحددة بالاقتصاد. وهذا على صلة بالفراغ القانوني الذي يحيط بالعمل الشامل، فراغ ينساب من جهة بسبب عدم وجود الدولة العالمية، ومن جهة اخرى بسبب ان السيادة الدولاتية التي تؤسس القدرة التشريعية هي محددة أو محصورة بكل امة.

يعني هذا انه في السيادة الفعلية لمنظمات الاقتصاد العالمي، القدرة التشريعية هي في **الوقت نفسه مخصخصة وعابرة للدول.** احياناً، الامكانية المتعددة الدول للتداول مع المقدرة التشريعية، التي يحتفظ بها الاقتصاد، هي دائماً وفي الوقت نفسه قومية. «هذا يفسر بأن الاصلاحات في القانون يجب ان تكون

موضوع اهتمام ليس فقط في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بل ايضاً في دول الكتلة الاشتراكية سابقاً كذلك في بلدان افريقيا، اسيا واميركا اللاتينية، التي تعمل على اعادة صياغة لمعاييرها القانونية ولمؤسساتها تحت نظام صناديق النقد الدولية والبنك الدولي. لم تعد الدولة القومية تستفيد فعلاً من الاحتكار للمقدرة التشريعية. تتدخل سلسلة كاملة من اللاعبين الجدد (قانون مشترك صلب، لجان تحكيم خاصة مؤسسات ومنظمات غير حكومية دولية) لتصب في موقع حيث تنوع اشكال التعديل، تغير لمسارات ابتكار القانون، انتشار طرق التأويل كذلك تطبيق المعايير الموحدة كلها جمعية من الآن فصاعداً. اشباه- المشرعين غير الدولاتين هم اذاً بقدرٍ ما الناتج والمحرك لما له علاقة بتعدد الدول، دخلت الانظمة القانونية العابرة للدول على المشاهد القومية» (رانديريا Randeria 2001-25). حقوق الانسان، حقوق الملكية، قانون الشهادات والقانون البيئي في المجالات الاساسية التي فيها تختلط الحدود بين النصوص القومية والمتعددة الجنسيات، تنمحي وقوى خطوطها متجددة - لدرجة ان مناطق التأثير، المسؤوليات ومجالات الصلاحية العابرة للدول والقومية تصبح موضوعاً للمساومات على المسارح القومية بقدر ما هي على المسارح المتعددة الدول (غولستن/ كارلا/ كوهان/ سلوتر/ 2000 زرن Zurn / وولف/ wolf 2000). Slaughter Keohane/ Karla/ Golstein

في النتيجة، تنظيم السيطرة السياسية، الذي كان في الحداثة

الاولى محدداً حصرياً من خلال قواعد ومبادئ وطرق الدولة- الامة يجد نفسه في الحداثة الثانية قد تحول من الداخل وتعدد. «يحكم» («حكم استعملت هنا بمعنى حلَّ المشاكل بشكل ملموس) ايضاً واكثر فاكثر في العالم الخاص (كوتلر Cotler هوفلر Haufler/ بورتر Porter 1999) غراند Grande 2000، سلشت Schlichte/ ويلك Wilke 2000).

تتحول المؤسسات العابرة للدول بسبب ذلك إلى شبه -دول ناهضة من الاقتصاد الخاص، التي تأخذ من ناحية قرارات يجب أن تكون محترمة من قبل الكل، وتتحول من ناحية اخرى، دول مقررة خيالية، إلى منظمات افتراضية. المؤسسات على الطريقة القديمة كانت مدارة من خلال السوق والتراتبية، وكانت سلطاتها وقراراتها ثابتة ومحددة بالعوامل الاقتصادية، ما سمح لها بالاستغناء عن الاقرار الشرعي. بالمقابل، يجب على المؤسسات التي اصبحت شبه- دول ان تأخذ ايضاً قرارات سياسية، مع كونها وبوضوح متعلقة بالمفاوضات وبالثقة، ما يجعلها بالكامل تابعة لقرار الشرعنة.

كثرهم الذين يروا في المبادرات المضادة للعولمة نوعاً من حركة على طريقة روبين-هود Robin-Hood مع ان هذه المبادرات ليست منظمة ولا حتى مشرعنة ديموقراطياً. عندما تسأل مثلاً الشبيبة لاي من الوجوه السياسية لديهم الاحترام الاكبر. فهم يذكرون بالدرجة الاولى حركات من مثل (غرين بيس أو منظمة

العفو الدولية) يوجد اذاً **مفارقة بين السلطة والشرعية.** تتمتع المجموعات الصناعية الكبيرة والمنظمات الاقتصادية العابرة للدول بسلطة مهمة، لكنها ضعيفة الشرعية. الحركات الاجتماعية في المقابل ليس لديها الا سلطة محدودة، لكن شرعيتها قوية. بالاضافة إلى ذلك يسرع الايقاع المسنود اكثر دائماً في تكوين العلاقات الاقتصادية المتبادلة خسارة الشرعية لما بعد- السلطة للاقتصاد العالمي. يهدد «فخ اضفاء الشرعية» هذا سلطة الاقتصاد العالمي. ويمثل احتمال مهماً للتسييس يجعل النقص المزمن في اضفاء الشرعية على الاسواق العالمية غير ثابتة إلى أبعد حد، في حدود حيث المجموعات الصناعية الكبيرة هي نفسها ايضاً مأخوذة بعلاقات التبعية. وبالقدر الذي «تتحرر» من الناخبين أو من المؤسسات الدولاتية، بالقدر الذي تصبح فيه متعلقة بالمستهلكين وبثقتهم، بالاسواق وبالمنافسات. تصبح المصداقية رأس مال حاسم، لأن وجود الاسواق العالمية يفترض مسبقاً الثقة- تلك المتعلقة بالرأي العام كما تلك المتعلقة بالمستهلكين. يكفي ان يفقدوا هذه الثقة (وهو يحصل حالياً مع التزوير في ميزانيات بعض المجموعات الصناعية الكبيرة، المعالجة الوراثية في صناعة الطعام، لكن ايضاً مع خيبات الامل في تربية المواشي، الزراعة المعرضة للاخطار، الطاقة النووية، الخ...) لتجد أسواقاً بكاملها، مجموعات صناعية بأكملها، حتى الاقتصاد الاميركي واذاً الاقتصاد العالمي في مجمله، نفسها في وضع حرج. تظهر هشاشة ثقة المساهمين والمستهلكين هشاشة شرعية المجموعات

لبريق العمل. كما عقب اخيل تلك نقطة ضعفهم. هي تلك التي تأخذها كهدف الاعمال الرائعة للحركات الاجتماعية. لكن ايضاً الحكومة الليبرالية الجديدة نفسها هي مضغوطة ومجبرة للنضال ضد الخسارة المأساوية للثقة التي يعاني منها الاقتصاد بتدبيره للامر، ما يعني ببمارسته سياسة ضد- ليبرالية جديدة لجهة التعديل والمراقبة (مراقبة رمزية على الاقل).

على اية صلاحية للعمل تستند الحركات المناضلة (غرين بيس مثلاً) هي ايضاً تمنح نفسها سلطاتها، وتطالب بحصة من «السيادة غير الدولاتية» ببذل الجهد دون حساب للحصول على مسؤولية شاملة ازاء البيئة والتي تتجه بصورة خاصة عكس انانية الدول والاقتصاد العالمي. هم ايضاً لم يولوا من قبل اية وكالة انتخابية، وتنظيمهم الداخلي لا يحترم قواعد الديموقراطية التي يحاربون من اجلها على المستوى العالمي. يؤسسون شرعيتهم على استراتيجية الدفاع التي يستخدمونها لتلاقي الاخطار التي تتسبب بها الحضارة نفسها والتي تمجدها وسائل الاعلام (انظر الفصل السابع). هم يبررون مهمتهم من خلال التزامهم لصالح المشاكل الاساسية للانسانية: تدمير البيئة، الاخطار الناشئة عن الاقتصاد العالمي، انتهاك حقوق الانسان، الحقوق المدنية، النضال قد تفاقم الفقر في العالم وضد النقص الحاد في القواعد غير المكتوبة «لعدالة شاملة». لا تتعلق كل هذه المشاكل العالمية لا «بالشؤون الداخلية» للدول القومية ولا بالمجموعات العالمية. ما يفسر شرعية الانضمام والتدخل في كل مكان في العالم،

بانتهاك اذا لزم الامر القانون القومي بمساعدة وسائل الاعلام، لانذار الرأي العام العالمي ودفعه ليتصرف.

في الحقيقة لا يملك الرأي العام العالمي ازاء الدول الا امكانيات ضعيفة التأثير. في المقابل، هو يتمتع بتأثير قوي ازاء سلطة المجموعات الصناعية الكبيرة في حدود حيث «الرأي العام العالمي» يعني، بحسب المصطلحات الاقتصادية: يكتشف المستهلك السياسي سلطته. المستهلك هذا المارد النائم، يخرج من غفوته ويحول فعل الشراء إلى تصويت على الدور السياسي للمجموعات الصناعية الكبيرة على المستوى العالمي من اجل محاربتها بأسلحتهم الخاصة: المال ورفض الشراء.

بسبب ذلك، الحركات الاجتماعية هي دائماً مهمة -Tost hoc. تعمل باستباقها الدفاع عن القيم والمسؤوليات الشاملة، استباقية يمكنها من خلال المتابعة ان تفرض نفسها (مثلاً بتوصلها إلى مقاطعة عالمية من قبل المستهلكين) أو لا تكون لذلك. مهمتهم اذاً هي مهمة تنبؤية متحققة ذاتياً أو مرفوضة ذاتياً. هناك ايضاً يوجد المبدأ الذي بمقتضاه النجاح يجر نجاحاً اكثر في حين ان الفشل مضر بالمصداقية للدرجة القصوى.

تصبح بعض المجموعات، خصوصاً هؤلاء اصحاب الحركة المناهضة للعولمة، رسل حماية الانتاج الوطني مناضلون ضد تبادل العلاقات الاقتصادية العالمية، لكن التزامهم الخاص لا يجهل اطلاقاً الحدود. فالنضال ضد

العولمة هو نضال معولم منذ امد بعيد. كان يجب الانتظار لتشبيك الكرة الارضية واللجوء إلى مواقع المعلوماتية والاعلامية العالمية لتصبح الحركات الاجتماعية في امبراطورية الاقتصاد العالمي، قوة مواجهة سياسية يجب ان يحسب لها حساب. شركات دولية مقابل حركات اجتماعية: تلك هما الكتلتان الكبيرتان، المتواجهتان على المسرح العالمي للعالم السياسي الجديد.

من ضمن وسائل السلطة التي يمكن للشبكات استخدامها يظهر التوسل لمسؤولية شاملة لكن ايضاً مصداقية المعلومات. في عالم حيث يتم الكذب لا بالصدفة فقط، بل هو يحصل في المبدأ، الذي يقول الاشياء كما هي هو خطر. الدول والمجموعات الصناعية الكبيرة تقوم بصيانة العلاقات الاستراتيجية مع الحقيقة: يسكتون من بإمكانه الاضرار بها ويهجرون الذي يجب عليه الاستفادة منها. لاتمام هذه المهمة، فقد نظموا ترتيبات ضخمة ومكلفة. بالمقابل، تعتمد «سلطة الاقرار الشرعي» للحركات الاجتماعية على مصداقيتها على المدى البعيد في دورها «شواهد أحداث» التي تثبت جرم «فاعلي الاحداث» بمساعدة معلومات موثوقٍ بها. وعندما يكون ذلك ممكناً، تعمل الحركات الاجتماعية العالمية من خلال الاستباق التجريبي لاخلاقية ولاصلاح كوسموبوليتي، وهكذا تضع الافكار المحكوم عليها «باللاواقعية» موضع الاهتمام السياسي وتقيس مدى صلاحيتها المادية، كل ذلك مع كونها الناطقة بلسان المواطنين والحقوق المدنية.

4- النظام الليبرالي الجديد

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، اصبحت العولمة الليبرالية الجديد في السياسة العالمية قوة معيارية وسياسية مهمة، وحاسمة ايضاً. لا تتوقف الوعود، على مذبح السوق المقتدر، بكل الغنى الموجود في العالم لاولئك الذي ينضاعون لقوانين السوق العالمي. وبحسب هذه الرؤية التي في الواقع ليست اقل من ثورية، يتأكد الطموح السياسي والمعياري لليبرالية الجديدة في الوعد بتشكيل سياسة اقتصادية واقعية تسمح بإزالة التراتبية الشاملة للسلطة ولتقسيم العمل. ولا يتلخص «النظام الليبرالي الجديد» بسلسلة من المبادئ السياسية التي تؤدي إلى تفاؤل الانانية الافتصادية: عنده ايضاً نية تأسيس على المستوى العالمي سياسة جديدة لتوزيع عادل للثروات. لقد فرضت الليبرالية الجديدة نفسها كشبه - حزب عالمي حيث يمارس التأثير في وسط الاحزاب القومية والمشاهد السياسية الاكثر تنوعاً، مع ادعائها تمثيل والدفاع ليس عن المصالح الاقتصادية، بل القيم ذات النتاج الشامل. ويمكن ان تتخلص هذه الايتوبيا كالتالي: تحت سيطرة النظام الليبرالي الجديد، سيتمكن ملايين الناس ان يتحرروا من نير الفقر بفضل خلق مواقف رابح- رابح وليس بديناميات حيث يذهب كل الربح للذين يربحون. تقوى قدرة الاقناع بالنظام الليبرالي-الجديد تبعاً لنجاحه، وتخف مع فشله. وبالقدر الذي تنفجر فيه ازمات عالمية، وتظهر مخاطر كونية، أو تدرك على

الاقل، وان يقود ذلك إلى حركات رفض والى منازعات شاملة، تنمو فرص الاستيلاء عن السلطة لصالح الحركات الكوسموبوليتية المضادة.

كيف تواجه الرؤية القومية والرؤية الكوسموبوليتية المسار الانتصاري لليبرالية الجديدة؟ تحرض محدلة الليبرالية الجديدة مقاومات قومية وتناقضات، لكن بصفتها السياسية الشاملة لالغاء الحدود فهي تمهد السبيل (او من الممكن ان تمهد السبيل) من اجل قدوم العصر الكوسموبوليتي. لا يجب ان توصل التناقضات الليبرالية الجديدة بالضرورة إلى اعادة العالم إلى الوضع القومي: من الممكن ايضاً ان تفتح الطريق الكوسموبوليتية النقد الذاتي. باية اشارات يمكن ان نثق من اجل تحديد امتداد سلطة النظام الليبرالي الجديد، كيف يمكن معرفة ما هي حدوده وكيف اعيد إلى بساط البحث؟ ما هي المؤشرات التي تشهد انطلاق أو افول الليبرالية الجديدة في السياسة العالمية؟ يعزل النظام الليبرالي الجديد الخيارات والسلوكات التي لا تشجع، لكن العكس تعرقل وتمنع الروابط مع البنيات الشاملة (ومن ضمنها الاسواق والمؤسسات). لهذا السبب فقدت الاستراتيجيات القومية الاقتصادية (اعطاء صفة القومية للمصانع النووية، للتدابير القانونية لصالح الاقتصاد المحلي، قوانين عن الحصص الاجنبية لرأس المال «المسموح بها») كلها فعلاً فقدت حظوتها. حتى حيث يستمر في تطبيقها، لم يعد ممكناً القيام بذلك دون تبريرها. يمكن القول ان الحصرية القومية التي كانت بديهية في الماضي حل محلها ثنائية حماية

الانتاج الوطني والانفتاح على العالم.. كل المحاولات لتخفيف، أو حتى لقطع الصلات كلياً مع بقية العالم، من ضمنها تلك التي قامت بها دول ذات كثافة سكانية كبيرة للغاية من الاتحاد السوفياتي أو الصين، انتهت لتفضي إلى وضع معاكس. كان للرؤية الصينية فيما يختص «بالاقتصاد الاشتراكي للسوق» قبل كل شيء كهدف هو انفتاح الصين ودمجها بالشبكات والمؤسسات الشاملة. ليس الاقصاء بل الاحتواء في التدفقات العالمية (تدفق رؤوس الاموال، الاعلام والاتصالات، المعرفة، تدفق التكنولوجيا السياحية، وايضاً الهجرات، زيادة الأعمال الجرمية الخ) التي فرضت نفسها كسياحة مسيطرة على المستوى العالمي. نموذج دولة الاكتفاء الذاتي قام بخدمته العسكرية.

النظام الليبرالي الجديد هو الذي يحدد من هو المقصى ومن هو المضمَّن في الاقتصاء العالمي. تعتمد سلطته على فرضية التشهير الاقتصادي والاخلاقي بدول بأكملها وبسكانها. ليست الدول هي الوحيدة التي تشهر بدول اخرى. يحدث في ظروف النظام الليبرالي الجديد، ان لا - دول تشهر بدول وبسكانها، وبفضل وسيلة بسيطة جداً: لا يستثمرون فيها.

كون دول مقصية أو مهددة بالاقصاء يعني بالنسبة لهذه الدول ولمجتمعاتها شيئين اثنين: عظمة أو افول في السوق العالمي، ثناء أو لوم في الرأي العام العالمي. في الحالة الاولى هم مقصيون من دائرة الدول المعترف بها، ما يحرمهم بعد قليل

من قاعدتهم المادية، وعما قليل من كرامتهم. هذه السلطة غير الدولاتية للاعبين في الاقتصاد العالمي ليست بالضرورة تعمدية، ولشرحها بتعابير قانونية، نقول ليست عن سابق اصرار وترصد.

هناك عنصر اضافي، وليس الاقلي، يسمح بادراك النتاج والخاصية الضاغطة للنظام الليبرالي الجديد: معاييره مدركة بطريقة شاملة وتتضمن اذاً الدول القومية التي هي بمثابة «الاعضاء المحلية المنفذة». لقد اسس صندوق النقد الدولي نظام مراقبة يجب ان تحترم فيه معايير ادارة الموازنة «الجيدة» سواءً على المستوى القومي أو على المستوى المحلي. ينص النظام الليبرالي الجديد، ليتصدى لمقاومة الدول الخاصة، على قرارات تلزم كل البلدان بطريقة شاملة. يكون الادعاء هكذا بجدارة «سياسة مشتركة» صحيحة للعالم اجمع وقابلة للتطبيق عالمياً، والتي يجب ان تكون الاصلاحات السياسية بموجبها مفروضة من خلال الاهداف الاقتصادية- تضخم منخفض، ميزانية متوازنة، ازالة العوائق امام التجارة والرقابة على الصرف، حرية قصوى لرأس المال، تعديل ادنى لسوق العمل، تحويل دولة اجتماعية إلى ابسط معانيها فرض التكيف ودفع المواطنين إلى العمل. تلك هي اهداف اصلاح النظام الليبرالي الجديد. تسمح هذه الاهداف للسيطرة الاقتصادية ان تبقى «لا سياسية» بما ان التكيف مع الاقتصاد الدولي (وخاصة للاسواق المالية العالمية) قد اصبح البوصلة الداخلية للسياسات التي تحكم على المستوى القومي.

اصبحت اذاً «اشارات القرارات» المرسلة من خلال الاسواق الشاملة معيار «المنطقية التعقلية» للقرارات والاصلاحات السياسية، وهذا يشكل محك السيطرة المتنامية للبرالية الجديدة. تسمح سعة هذه الظاهرة فهم إلى اية درجة يختلط النظام الليبرالي الجديد من الآن فصاعداً مع المنفعة العامة.

تجرى العلوم السياسية التميز بين حزب وايديولوجيا تستطيع الاحزاب، كيانات تنظم اعداد الارادة السياسية، ان تتشكل من معسكرات متقابلة، وتتجابه مثلاً من خلال تشكلها بين حكم ومعارضة. الايديولوجيا في المقابل، كونها متعلقة ببرنامج سياسي، تمتد حالياً إلى ما وراء كل حدود الاحزاب والبلدان لتتوحد اكثر فاكثر وهو ما تثبته مثلاً، اطروحة «العصر الاشتراكي - الديموقراطي» (Dahrendorf). ولا تسيطر الليبرالية الجديدة فقط في الاجهزة المركزية للمجموعات الصناعية الكبيرة في مجال العمل العالمي وفي التنظيمات الاقتصادية العالمية كما في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لا يمارس تأثيرها ويهيمن ايضاً في وسط الاحزاب، البرلمانات والحكومات القومية. وليس أقل دلالة، لهذه الحالة من الواقع، هو انه في كل مكان من العالم، إلى حد ما بالنسبة للاسئلة الاساسية للسياسة الاقتصادية، التربوية، الاجتماعية والاستخدام قد زالت الخصومات بين الاحزاب. لقد تجردت الاحزاب الاكثر اختلافاً من جوهرها البرنامجي، كما تحجمت إلى حد ما، خلف اسماء ظاهرياً لم تتغير، إلى مرتبة الفروع البسيطة للايديولوجيا السياسية. تلك المتعلقة بالليبرالية الجديدة.

قبل كل شيء، يدمر البرنامج الاقتصادي العالمي من الداخل، الخصوصيات والحدود القومية، ويسرع الاصلاحات التي هدفها الانفتاح الاقليمي على العلاقات المتبادلة الشاملة.

ثانياً، من بين الاحزاب، على أي منها سيتم التطبيق الاول لبرنامج الشمولية دون اعتبار للاولويات السياسية القومية.

ثالثاً، الليبرالية الجديدة هي ايديولوجيا عابرة للقومية بمعنى أن الحاجات الشاملة للسوق هي مفروضة، بنفس القدر على الصعيد القومي- الداخلي كما على الصعيد العابر القومي، من خلال اللعبة الجماعية للاحزاب القومية. ظاهرة التوأم الاعداء، بمعنى «الاشتراكيون - الديموقراطيون» الليبراليون الجدد في المواجهة، توجد هذه الظاهرة اذاً في بريطانية العظمى، في الولايات المتحدة، في المانيا، في فرنسا، في اليابان، في كوريا الجنوبية، في الارجنتين، وفي البرازيل الخ .. الكل يناضل مع اجماع ممثل في مختلف البقع البيئوية وتحت مختلف وجهات نظر المجتمع العالمي، لفرض النظام الليبرالي الجديد في الفضاء القومي والعابر للقومية.

هكذا تكمن قدرة اغواء الليبرالية الجديدة في قوة دفع مزدوجة: من ناحية، الوعد بالثروة كمكافأة على الانفتاح على العالم، أو بدعم المؤسسات، التنظيمات، وبتأسيس اذاً مبدأ **النظام العابر للقومية** من اجل العصر الشامل في الوقت نفسه، تظهر السياسة تحت جو سلبي: لا تتمم السياسة في النهاية تحت

راية «التحديث المفروض من السوق العالمي» الا تصفيتها الخاصة، يمكن منذ ذلك الحين، الكلام عن فخ **للمفهوم الليبرالي الجديد للسياسة.**

ليس ما نشهده اذاً هو ولا في اية حالة «نهاية السياسة»، لكن بالتأكيد بداية السياسة الاقتصادية العالمية، يتحقق النظام الليبرالي الجديد تحت شكل السياسة الشاملة للاصلاحات (سكلير Sklair 2000) يناضل هذا النظام من اجل ان تصبح رؤية العالم دون حدود - حقيقة واقعة. لقد انتقد هذا المستقبل النيو ليبرالية بشدة. لقد تم على وجه الخصوص تقديم الحجة التالية: يوجد اسباب كافية للشك بقدرة النظام الليبرالي الجديد على التوالد الذاتي. ومن سيل المؤشرات والعوامل الاساسية للزعزعة (بيترس Pieterse 2000):

- زعزعة اقتصادية، مدعومة بالمجتمع العالمي للخطورة **الاقتصادية** - يشهد على ذلك سلسلة الازمات الاقتصادية التي هزت المناطق التي تنفتح على الاقتصاد العالمي.

- البطالة، الاستخدام المؤقت، المكننة والظواهر الجديدة المرتبطة «بازدياد» العاطلين عن العمل، في نفس هذا النظام من الافكار، يوجد انطباع مبرر بان هامش مناورة الدول قد تقلص لدرجة انه لم يعد قائماً الا بشكل حرج: اما تسديد افتقار متزايد من خلال بطالة مرتفعة (كما في أغلب البلدان الأوروبية) وقبول افتقار فاضح بدلاً من بطالة أقل ارتفاعاً كما في الولايات المتحدة.

- بسبب ذلك، يتفاقم الفقر اللامساواة داخل المجتمعات وفيما بينها. ما يخلق هناك ايضاً نزاعات، رفض، واخطار اجتماعية وسياسية متنوعة.

- تطول لائحة الكوارث البيئية والاخطار التقنية التي تهدد الكون: فتصل الكارثة المناخية اسرع مما كان منتظراً، وتبدو انها خطيرة اكثر مما كان متوقعاً (كما يشير خبراء المناخ في هيئة الامم المتحدة). تهديدات ضخمة تثقل على الارض: فيضانات وجفاف، حروب ونقص في منابع المياه الخ . . .

- تقل الضرائب المدفوعة عبر المجموعات الصناعية الكبيرة بقدر ما يصبح هؤلاء متنقلين، بالعكس، وبمنطق كلي، تصادف الحكومات المرتبطة بمنطقة محددة صعوبات اكثر فاكثر للتمسك بحقها في استيفاء الضرائب ازاء اللاعبين الاقتصاديين العابرين للدول.

- في المحصلة، تتزايد الصعوبات فيما يختص بتمويل المصلحة العامة على الصعيد القومي كما على الصعيد الشامل.

- تتفجر تناقضات في كل الاتجاهات ما بين الحرية والرأسمالية، الديموقراطية والسوق (بيك / ويليمز /Beck Williams 2000).

- امام هذه النبؤات المدحضة ذاتياً بمستقبل الوعود الليبرالية الجديدة، ليس للثالوث تخفيف المتوجبات، تحرير وخصخصة أي اقتراح لحل في الواقع، تناقض اساسي ينفجر في

وضح النهار: يجب ان يتوفر في حد ادنى من الضبط والتعديل لما فيه مصلحة الاقتصاد العالمي كما هو ايضاً في مصلحة الدول واحزابها السياسية، دون ضرائب لا بنى تحتية، لا تأهيل مهني نوعي، لا نظام صحي يمول. دون ضرائب، لا رأي عام يؤدي مهمته. وبدون رأي عام لا شرعية. بدون شرعية لا أمن. ولننهي ما نحن بصدده نقول بانه لا يوجد أي امكانية، بقدر ما هي على الصعيد القومي كما الشامل، لتسوية النزاعات بطريقة منظمة ومعدلة، بمعنى عبر وسائل معترف بها وليس بالقوة، لا يمكن ان يوجد أي اقتصاد عالمي، تحت أي شكل كان.

- على النظام الكوسموبوليتي ان يستخلص عبراً من النظام الليبرالي الجديد. يمكنه ان يتعلم منه انه اذا رغبت ان تكون الاصلاحات فعالة، يجب عليها ان تتوصل لتفرض على كل الارض، وكل هدف آخر سيكون غير كاف. لكن لتكون قادرة على فرض نفسها على صعيد شامل، يجب ان تكون الترتيبات مقبولة من الجميع، من جهتي خط التماس بين الشمال والجنوب. نظام من هذا النوع يجب ان يقترح جدول اعمال من اجل منظور شامل للتنمية، ويأخذ هكذا في الحسبان المصالح والمواقع الخاصة للدول الصغيرة، الدول الضعيفة التي تبقى على هامش الاقتصاد العالمي.

5- جدلية المسائل الشاملة والمسائل المحلية أو ازمة شرعية السياسة القومية

يوجد جدلية جديدة بين المسائل الشاملة والمسائل المحلية التي تنفذ من ثغرات السياسة القومية. ضمن حدود حيث يصاب الناس بطريقة مباشرة في معيشهم اليومي بمشاكل من هذا النوع. لكن حيث هذه الاخيرة لا تكون معالجة ابداً، أو بشكل غير كاف على الصعيد القومي «تتفاقم» ازمة الشرعنة للسياسة الدولاتية.

يجب ان تفهم «التغيرات الشاملة» (هيلد Held 1999) التي تحصل في هذا المجال كتغيير ثوري، بالمعنى المزدوج لتغيير الإبدال العلمي والسياسي- ما يفسر في الوقت نفسه ان هذا التشخيص مجادل فيه للغاية. من ناحية اخرى، تفهم العولمة غالباً كربط بالشبكة العالمية، بمعنى، كسيرورة متينة في خلق ومضاعفة الشروط التكنولوجية للشمولية. «اواليات الربط بالشبكة الكونية»، التي هي بعيدة عن ان تكون جديدة كما يعتقد بعض «العالميين» يؤكد بالمقابل مارتن شو Martin Shaw هي شروط ضرورية لكنها ليست كافية ولا في حال من الاحوال لتنتج تغييرات شاملة بالمعنى الكامل للتعبير. الشمولية هي سياق واعٍ، واذا لم تكن كذلك فهي لا شيء: الاساس فيها هو التطور العالمي للوعي المشترك للانْسانية وللشامل، وليس بمعنى قضية اخلاقية مجردة، أو ثقافية، بل بوعي متجذر بعمق في النضالات الاجتماعية، ومرتبط بسيرورات اجتماعية من مثل التقدم الديمقراطي والتي

اعتدنا ان نتفحصها على حدة. في هذا المعنى، يمكن ان تلاحظ فعلياً ثورة شاملة منتشرة، والتي تحدث في اوقات مختلفة في كل منطقة من العالم، والتي لم تنته بعد، اضافة إلى عدد من الاشارات لثورة -مضادة مناهضة «للعولمة» (شو M. Schaw 2000: 230).

في هذا السياق يمكن ان تحدد نظرية ما بعد- السلطة. لا تدعي هذه النظرية ان الوعي الشامل والموزع للشمولية يولد من بنيتها الخاصة. على العكس «يجب التوصل إلى تحليل الشمولية كمأزم لما بعد- السلطة بامكانه الدوران حول تعريف ماهية الشمولية. لا تخلق استراتيجيات رأس المال، تلك التي للدولة والحركات المناضلة، فقط منطقة من النزاعات حيث الحدود المبنية فيها من خلال السياسة القومية تصبح شيئاً فشيئاً غرضاً للمفاوضات. فهي تؤسس الشمولية، هناك ايضاً، على طريقة النبؤة المحققة ذاتياً وتجعل منها الاطار المرجعي.

يتبع ذلك ثلاث نتائج: اولاً من غير المعقول **الافتراض المسبق** للشمولية وكأنها «قدر الجماعة» الشامل. ثانياً يجب على العكس برهنة ان الشمولية (كما تتصورها نظرية ما بعد -السلطة) هي مصنع للنزاعات الشاملة، ومن هناك ايضاً، **مصنع للانعكاسية الشاملة**. ما يعني ثالثاً: ان ليس في نية نظرية ما بعد- السلطة تحديد الاتجاه، وبدرجة اقل النتيجة، للتطور الشامل، ولا تفترض ايضاً وجود سبب تاريخي عالمي للصفة الكوسموبوليتية.

على العكس، فهي تكشف نظرياً وتجريبياً، اجوبة مختلفة ومتناقضة لمواقف اشكالية شاملة، وتجعلها مقدمة للمشهد. ترد مع ذلك نظرية ما بعد- السلطة إلى الدينامية الخاصة للسياق الشامل للمفاوضات التي تنتج الحدود الدنيا لافق التوقع المعياري، الذي هو قوي جداً سياسياً بالنسبة للحكمية العابرة للدول: المشاكل الاساسية التي تقلق البشر هي مشاكل **عالمية**، ليس فقط بالمعنى من حيث، اصولها ونتائجها، التي لا يقتصر نشاطها على المخطط السياسي القومي، لكن ايضاً بقدر ما تثير على الفور، في ذلك المكان، أو تلك المدينة، **مسائل عالمية** (مثلاً، مسائل التغذية، البناء والاستثمار) وتكبر مواضيع الحياة اليومية والسياسية هذه بقدر انتصار السياسة الليبرالية الجديدة. في السنوات الاخيرة كانت قد تحررت قطاعات صناعية منظمة للغاية، والاتصالات السلكية واللاسلكية هي افضل مثل على ذلك، كذل الطاقة، التصنيع الزراعي، النقد. لقد ولدت المنافسة العالمية التي ظهرت اذاً نزاعات بين المراجع القومية للتطبيع. ومنذ ذلك الحين مع دوران المصالح، اصبحت المسألة شاملة. والحال ان هذا ليس الا البداية. اليوم، يمكن من الآن وفصاعداً مشاهدة ظهور منابع اخرى للنزاعات (حاملة لمعايير شاملة تختص بالبيئة، النقد، سوق العمل الخ ...) واذاً اتفاقات في مجالات العمل حيث الترتيبات هي ايضاً اكثر اهمية ويصعب الوصول اليها بسبب صفتها الفائقة الحساسية سياسياً.

هنا يظهر الوجه الاخر للسياسة الليبرالية- الجديدة: اول

موجة في الغاء المتوجبات المقيدة للنشاط الاقتصادي تفرض ضرورة الموجة الثانية حول اعادة التنظيم العابر للدول. وينتهي الامر هكذا باعادة تقييم لما كانت قد حقرته سنوات 1980. اعني الدولة والسياسة. يطالب الآن بالنقيض البحت والبسيط لهدم الليبرالية الجديدة، بمعنى دول قومية، من اجل ان تكون ترتيبات السوق العابرة للدول بامكانها ان تطبق في الداخل كما في الخارج. تبدو من الآن فصاعداً، الاختلافات بين دول الشمال، مثلاً بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، فيما يختص بموضوع المصالح والامن، غير قابلة للتوفيق فيما بينها. تنمو تلك الصعوبات ايضاً عندما تكون الخلفيات الثقافية ومداخيل البلاد المعنية والشروط المرتبطة بنظامها السياسي الخاص بها مختلفة جذرياً. في الوقت نفسه، صحيح انه بقدر ما يجب ان تكون هكذا اتفاقات مفاوض عليها، موجودة، مخترعة، بقدر ما تصبح فيه الشمولية مفجراً معيارياً للازمات، ليس فقط في السياسة والافتصاد، بل ايضاً في مجال الخبرة اليومية للناس. وهذا ما يصعب الآلية المشار إليها: فالمشاكل تتفرج كالبرق امام خبرات الناس وتقلب الأوليات ويصعب تنظيمها على المستوى القومي، أو هي تنظم بشكل غير كافٍ.

الاسئلة التي تطرح نفسها اذاً هي التالية: من يملك في نهاية الامر، السلطة والحق في اخذ القرارات التي تفرض وايجاد المؤسسات التي ستكون قادرة على ادارة التدفقات المالية العالمية؟ أي نوع من التوافق أو الاجماع هو ضروري ومن يجب

ان يشرك لمواجهة الكارثة المناخية الكونية بطريقة ملائمة؟ المكافحة ضد مرض السيدا (او غياب تداول الرأي في المكافحة) الذي تتعلق به حياة ملايين الناس، هل يمكن ان يكون على مسؤولية القطاع الخاص، وعلى قاعدة اللا مسؤولية؟ أي نمط من اللاعبين السياسيين أو المؤسسات السياسية يجب ان تكون مسؤولية بطريقة مثالية لتنظيم هذه المسائل، على أي مستوى ومن خلال اية مهمة؟ كيف ستأتلف الكفاءات الشاملة، العابرة للدول، القومية والمحلية بعضها مع البعض الاخر مع بقائها محددة بعضها بالنسبة للبعض الاخر؟ من يفرض اذاً المعايير والترتيبات للدول القومية دون اخذ رأيها، لكن باجبارها على احترام تلك المعايير؟ ما هي هذه المعايير والترتيبات، وبأية شرعية تثتبق؟ يتم التنبه اكثر فاكثر بضرورة ايجاد مؤسسات شاملة جديدة لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتدمير الشامل للبيئة، بمراقبة التسليح، النظام المالي، موجات الهجرة، الفقر، العدالة، احترام حقوق الانسان: يجب الاخذ في الاعتبار فيما يختص بكل تدبير، كل مؤسسة، بأن هذه المشاكل الكونية لها امتداد اقليمي، بمعنى قومي ومحلي. من يجب ان يراقب هؤلاء اللاعبين؟ امام من هم مسؤولون؟ في مواجهة الدول القومية فقط؟ واية برلمانات؟ امام أي رأي عام؟ ازاء الامم المتحدة؟ التنظيمات غير الحكومية؟

لنأخذ هذا المثل: الاعلان الصادر عن الامم المتحدة والذي بموجبه ستحصل الكارثة المناخية بشكل اسرع وستكون اخطر مما توقعناه إلى الان. تقضي ردة الفعل الدولية الممكنة برمي

هذا التكهن من جديد بدافع ان تكهنات نذير الشؤم هيئة الامم المتحدة تثقل ربما اكثر فأكثر بقدر ما يزداد الضغط الشعبي لمناهضيها. الم يكن موجوداً في الماضي الاثير الضاغط في القرون الوسطى؟ لكن هذا الهروب دون منفذ. «ما ورد في تقرير الامم المتحدة هو واضح تماماً، وقد تمت برهنته من خلال اكثر من مئة دولة». بحسب ما يقوله روبرت واطسن Robert Watson رئيس مجموعة الخبراء في مجال تطور المناخ في هيئة الامم المتحدة. وما أن يعلن عن فياضانات وجفاف (نكتفي بهاتين النتيجتين) حتى تجران ورائهما مظاهر تعاضد غير منتظرة وغير مرئية.

بتأكيدنا ان مستقبل الانسان مهدد، استناداً إلى اسس علمية اكيدة، لا يكون التوجه فقط إلى مجموع الحكومات وادارات المؤسسات الصناعية المعنية، بل إلى كل سكان الارض. كلهم، مدعوون لتعبير فوري، وجذري للسلوك. المسائل العالمية هي حكم اخلاقية من وجهة نظر كوسموبوليتية مخبأة تحت ستار علمي. يُتنافس ويُتجابه برطانة علمية في موضوع ثقب طبقة الاوزون، الكارثة المناخية، جنون البقر. لكن الرسالة واضحة: علينا نحن ان نتصرف! «نحن» هذه شيطانية: بمعنى من «نحن»؟ الدول؟ المنظمات الدولية؟ اوروبا، الولايات المتحدة، العالم الثالث؟ صناعة السيارات؟ العلماء؟ المستهلكون؟ وسائل الاعلام؟ ما هو اساس المشكل: هل يتعلق الامر بمسائل قانونية؟ بمسائل المرور؟ بإتمام الاتوستراد؟ بالاستراتيجيات

التنافسية لصانعي آنية التحفيز في الاسواق الاوروبية؟ المسائل المرتبطة بالزراعة الآسيوية؟ الحروب المحتملة؟ من النقص في منابع مياه الشرب في بعض مناطق افريقيا واميركا اللاتينية؟ هل سيبتلع البحر البلاد المنخفضة وبنغلادش؟ أو للامر علاقة بالكفاءة الفندقية في منطقة بافاريا؟ المسألة اذاً هي: قليلٌ من كل هذا في الوقت نفسه وهذا يفسر بان ولا انسان يمكنه ان يقول بيقين ما هو فعلياً اساس المسألة أو المشكل. على كل حال ليس دون اثارة ردود فعل شديدة عند اعضاء المصانع المجاورة، الدول المجاورة، الانظمة المجاورة أو عند العالم الثالث .

«النحن» التي يستحيل إلى هذه الدرجة تحديدها ليست فقط غير قادرة على اقل عمل، هي غير موجودة ايضاً، مسائل عالمية من مثل قرب وقوع كارثة مناخية تلفت الانتباه إلى هذه المسألة. لا يوجد لا اتفاقات شاملة، ولا مؤسسات شاملة تجعل أي عمل كان ممكناً. لذلك يوجد وعي اكثر فاكثر بتصرف معجل، لكن دائماً لا يوجد اقل فرصة للقيام بذلك.

في اوروبا فحسب تريد السياسة فعلياً ان تأخذ بجدية المسائل العابرة للدول كما التغيير المناخي، التخلي عن الطاقة النووية، الترتيبات القانونية فيما يختص بالوراثة الانسانية، لكن ايضاً الهجرة، حقوق الانسان، الخ ... ترى نفسها في مواجهة مسائل معقدة. كل هذه المسائل هي احداث الساعة وحامية في الوقت نفسه في السياسة الداخلية، وغير قابلة للحل على نفس

مستوى هذه السياسة الداخلية. فهي تطالب بان تقوم السياسة بقفزة إلى الامام. بمعنى ان تترك الاكتفاء الذاتي القومي لخلق سيادة كوسموبوليتية قادرة على حل المشاكل القومية. انه لمن السهل احياناً تجييش الشعوب القومية لمقاومة هذا المنظور. لم يبق اقل من انه لم يحصل هذا الانفتاح العابر للدول من قبل السياسة القومية، ستهتز الثقة بقدرة التصرف لهذه السياسة القومية ولوقت طويل.

6- فخ القومية

في العصر العولمي، وجدت الدول نفسها واقعة في «فخ القومية» فإذا تمسكت بمسلمة السيادة للسياسة القومية، تزداد المنافسة بين الدول شدة لجذب الاستثمارات، ويصبح التحديد - الذاتي لقومية الدولة عائقاً للابتكار ولبسط السياسة العابرة للدول.

واذا لخصت المحاجة التي سبقت، يمكن ان يتكشف من خلالها تناقضاً اساسياً للمفهوم الليبرالي الجديد للسياسة وللدولة. فمن جهة، تظهر تلك الدولة تحت شكل الدولة المقصرة، حيث يجب ان ترجع المهام والاكتفاء الذاتي إلى اعتماد وتطبيق معايير الاقتصاد العالمي. يجب ان تكون الدولة «المتوافقة مع السوق العالمي» بالامكان تبديلها بسهولة وقابلة للتبادل بالكامل، كما يجب ان تكون بمنافسة مع اكبر عدد ممكن من الدول من الطبيعة نفسها، وان تعمل لنقول هكذا، على ادماج السوق العالمي الليبرالي الجديد في مؤسساتها. مع ذلك فمن الجهة الاخرى،

الغاء متوجبات السوق وخصخصة الخدمات العامة **لا يمكنها** ان تتمم من خلال دولة ضعيفة. على العكس، فهذا يتطلب بالضرورة دولة قوية، لأن المواقف القانونية الملائمة للاقتصاد العالمي يجب ان تكون مكفولة عبر الدول ومفروضة **ضد** مقاومات المجتمع. كما هو ايضاً ضروري تحديث مؤسسات الرقابة والمكافحة، بمعنى تدعيم مثلاً الرقابة على الحدود وان تكون حاضرة لمواجهة الارهاب (سلاح الضعفاء) كما يجب على الدولة خاصة ان تكون قادرة على افهام بشكل واضح انه لا يمكن ولا في اية حالة ان تكون حراكية رأس المال على قدم المساواة مع الحراكية المماثلة في العمل.

من هنا التناقض الثاني: تسير العولمة على قدم المساواة مع ابراز وتدعيم الحدود، مع ازدياد الرقابة على الحدود. ولا تعمل مع ذلك هذه الحدود الجديدة كما الحدود القديمة. فهي تشبه جبنة الغروبير، لانها مليئة بالثقوب على شكل منظم ومشوبة بالقصور ما يُسمح لها في الوقت نفسه تأمين مرور المعلومات، رأس المال والناس (بمعنى السياح) (انظر ما سبق، الفصل الأول المقطع الرابع). ليس من الممكن مطلقاً اذاً نزع السلطة السياسية والاستقلال الذاتي للحكومات. على العكس، يجب ان تعطى الدول الوسائل التي تساعدها على اقناع شعوبها بقواعد السلطة العابرة للدول. على الدول ايضاً ان تضع التشريعات الملائمة في مكانها بالنسبة للقرارات التي كانت تتخذ غالباً بطريقة منخفضة الديموقراطية للغاية، والتي كان من نتائجها زعزعة السلطة

السياسية القومية واعادة وضع حق التصرف بين ايدي الاقتصاد العالمي. يجب اذاً من اجل بلوغ هدف اعادة الهيكلية الليبرالية الجديدة في العالم أن تخفض إلى الحد الادنى وأن ترفع إلى الحد الأقصى فعلياً وفي الوقت نفسه سلطة الدول.

في كل الاحتمالات يجب ان يبقى هذا التناقض كامناً في حالة المواقف رابح- رابح، حيث **يستفيد** الفريقان (الدول واللاعبون في الاقتصاد العالمي) من هذا التوزيع الجديد للسلطة. في المقابل بإمكان هذا التناقض ان يتحول إلى منبع للنزاعات في الحالات المأزمية. على ان ردات فعل مهمة خاصة بحماية الانتاج الوطني بامكانها- لمواجهة تهديدات ما بعد- القومية للارهاب أو لمنظور الانحسار الاقتصادي العالمي - ليس فقط زعزعة العلاقات بين دول ومنظمات اقتصادية دولية جذريًّا، بل ايضاً ان تضع في دائرة الخطر التشارك بين الدول الرئيسة في الاقتصاد العالمي. وماذا سيحصل اذا اذكت حركات مناضلة واستثمرت الاحقاد المضادة- للعولمة، وهددت بعنف بتحميل المسؤولية للمعاونين، والمحليين من المجموعات الصناعية العالمية الكبرى التي ستتواجد في مرماهم؟ نحو من ستتجه الادارة لطلب الحماية الفعالة؟ هل ستعد «شرطتها الداخلية» الخاصة المسلحة؟ ام انها ببساطة لن تكترث وتتخلى عن استثماراتها؟

لماذا على الدول مكابدة مشقة كبيرة في تناقضات السياسة الليبرالية -الجديدة هذه من اجل تنشيط السياسة الديموقراطية؟

المؤسسات الاقتصادية المحركة، العاملة من خلال شبكات عبر العالم، لديها القدرة في ان تستخدم هكذا دولة ضد تلك اخرى. وتعمل هنالك ايضاً على اضعافها. امتداد سلطاتها العابرة للقانونية «مكلل بالنجاح» بقدر اكبر كلما سيطرت وجهة النظر القومية على افكار واعمال الناس والحكومات. تعاضد القومية (المنهجية) الممارسة يومياً، السياسة، وايضاً العلوم وتدعم اذاً السلطة العابرة للدول للمجموعات الصناعية الكبيرة. تتوصل بتأجيجها للخصومات القومية، الانانيات والمنافسات، إلى تقسيم عالم الدول، وتمنعها من اكتشاف قدرتها المذهلة في التعاون بين الدول، ومن ان تتطور وان تعطيها الاشكال المؤسساتية. ما يسمح مقابل ذلك للاعبين في الاقتصاد العالمي (على مبدأ «فرق تسد») باستخدام مختلف الدول القومية في وجه بعضها البعض. **وهكذا يشكل التحديد القومي للسياسة ارباكها الاكبر.**

في لعبة القط والفأر هذه، التي تجعل من الاقتصاد العالمي مقابلاً للدول القومية، لا يوجد في الواقع الا جواب واحد ممكن: على الدول تقليد المؤسسات «المقتلعة»، وان تبسط نشاطاتها الدولاتية على ما وراء الحدود القومية. يمكن استعارة الطرق القديمة للمنطق الامبريالي -العسكري، أو اخذ شكل التعاون بين الدولاتي (الفيدرالية). المبدأ الاساسي وتلك الجمعيات هو الفكرة المتشاركة بان النظام الملائم للاتفاقات الدولية الضاغطة بامكانه تجنب تشابكات المزايدة وبيع المنتوجات للسوق الخارجي والتي هي مضرة للجميع. تخدم اذاً

استراتيجيات التعاون العابرة للدول هدفان اثنان: تنمي المنافسة بين لاعبي الاقتصاد العالمي، وتخفض المنافسة بين الدول.

لدراسة أي تأشير يمكن ان يكون لاستراتيجيات الدولة على استراتيجيات رأس المال، من المناسب للموضوع ادخال التمييز بين السلطة الكامنة والسلطة الفعلية. حيث السلطة الفعلية للدول مشلولة بسبب موقف الارباك الذي وضعت نفسها فيه (ذلك المتعلق بالليبرالية الجديدة وبالقومية). في المقابل، تولد السلطة الدولاتية **الكامنة** من مجموع الاستراتيجيات التي تقدم للدول وللحكومات في اللحظة التي يتم التوصل فيها إلى التغلب على الارباك المزدوج، والذي بسببه يظهر وجود بالقوة لسلطة ووجهة جديدتين وعابرتين للدول. واذا تم التوصل إلى تطوير مفاهيم جديدة، للالتزام بطرق جديدة للكف عن محو مكان الدولة والسياسة، سيتم التمكن من ايجاد اجوبة سياسية للجغرافيا الجديدة للاقتصاد الشامل.

لكن ماذا يعني إلغاء مكان الدولة؟ عندما تفاوض الحكومات حول اتفاقات قانونية دولية وتلتزم بالخضوع لها وعندما تجتمع لتشكل (كما في الاتحاد الاوروبي) أجهزة تنفيذ جديدة عابرة للدول، للتعاون، تتصرف كل واحدة من الحكومات في مجال عابر للدول، لان الالتزامات التي اتخذت لها بالنسبة لكل الفرقاء قوة الالتزام. هكذا يشاهد ظهور هيئات لها بالنسبة لكل الفرقاء قوة الالتزام. هكذا يشاهد ظهور هيئات عابرة للدول

للتعاون بين دول، مجالات من «السيادة التعاونية» والتي هي قادرة على مواجهة المشاكل العالمية كتلك المطروحة من خلال المجموعات الصناعية في مجال العمل العالمي، بخلقها اطر جديدة للعمل (زرن Zurn والتر Walter دراهر Dreher بيسهايم Beisheim 2000) لكن هناك ثمن لهذه الاستراتيجية.

يسمح، الثمن الذي يجب دفعه من اجل السيطرة على هوامش جديدة للعمل والسيادة بالحكم، أي بادارة الدولة، بمعنى أنه من أجل توسيع السيادة وهامش المناورة السياسية، هو بمثابة «نزع ذاتي فعال للطابع القومي» بمعنى الانكماش في الاستقلال القومي. اذاً تسقط الدول في سياق العولمة الاقتصادية في **فخ القومية**. واذا قلصت اهتمامها فقط في امكانية السيادة للسياسة القومية، فهي أمام هاتين الظاهرتين: التنافس بين الدول لجذب رؤوس الاموال وخطر تشكيل احتكارات على السوق العالمي، الذي يجرد بدوره الدول من سلطاتها. في المقابل اذا ارادت التوصل للسيطرة على تنافساتها عن طريق التشارك، بمعنى فرض ضغوط على نفسها لتدعيم موقفها في مواجهة الاقتصاد العالمي، يجب عليها القيام بتنازلات فيما يختص استقلالها الذاتي القومي. وتصبح الصفة المبرمجة للدولة والمحددة قومياً، حاجزاً امام الابتكار والنشر العابر للدول وللسياسي وللدولتية في عصر العولمة الاقتصادية.

يرد هذا التناقض إلى التجربة المركزية لمجموعة المشاهد

الكوسموبوليتية: العناصر التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في صيغة النموذج القومي (استقلال الدولة، الحزم الذاتي القومي، اتمام المهام المركزية للسياسة كما في الازدهار، القانون، الامن) تستقل بذاتها مع اعادة امتزاجها بطريقة مختلفة. يتوجب على الحكومات ان تتنازل عن استقلالها القومي، وان تشبك الايدي بالتبادل من خلال اتفاقيات تعاون لتتمكن من التعجيل في اتمام المهام القومية، الاساسية، ولتفتتح امكانيات عمل على الصعيد الدولي، لكن ايضاً على الصعيد القومي- الداخلي في مواجهة المعارضة والرأي العام.

7- دولة الرقابة، الدولة - الحصن العابرة للقومية:

سيجد هؤلاء الذين يتساءلون أي شكل يمكن ان تأخذه المقاومة ضد صفة تعدد الدول للمؤسسات القومية الرئيسية، منفعة كبيرة في دراسة الهجمات الارهابية في 11 ايلول 2001 ضد مركز التجارة العالمي في منهاتن والبنتاغون في واشنطن، كذلك ردات الفعل التي اثارتها. الا ان هذه الهجمات لم توصل إلى انفتاح كوسموبوليتي بل إلى بناء متعدد الدول والى تدعيم للدول - الحصون. انه لأساسي فهم هذه النقطة: فالاكتشاف الذي ربما تمكنت السلطة الدولاتية من اضعافه من خلال التعاون المتعدد - الدول هو مزدوج سياسياً. فهي قد تستخدمه اما لتبني الدول- المعاقل، المؤسسة على المراقبة، اما لتبني الدول الكوسموبوليتية. لكن في كلتا الحالتين، فان تخفيض الحكم

الذاتي القومي وزيادة السيادة القومية ليسا متنافران؛ على العكس، فبامكانهما أن يتدعمان ويتسارعان بالتبادل. منطق اللعبة المتعادل، والذي كان صحيحاً بالنسبة للامبراطوريات، القوى الكبرى، الاستعمار الامبريالية الاقتصادية- الثقافية، الدول القومية المستقلة والحلفاء العسكريين، تفقد هنا قدرتها التفسيرية. في المنظور الكوسموبوليتي - بفضل اللعبة الرابحة للسيادة «الاوروبية» ما بعد القومية - يجب ان يكون خلق السيادة الهادفة مفكراً به ومنظماً كتوسيع تعاوني لهوامش المناورة القومية، على غرار السيادة الأوروبية ما بعد القومية.

11 ايلول هو رمز لحدث لا يمكن تخيله، والذي يبقى دائماً ايضاً لا يمكن تخيله ولمدة طويلة بعد حدوثه، لانه ولمرة اضافية لا نملك بعد مفاهيم ملائمة لفهمه. على ماذا شهدنا نحن؟ على «جريمة»؟ على اندلاع «حرب»؟ على معركة؟ مهما يكن من امر، فقد كان الهجوم الاخطر الذي تعرضت له الولايات المتحدة خلال تاريخها. انبثق من العدم - دون اعلان الحرب. لا علاقة له بالاعمال العدوانية المرتكبة عن يد دولة اخرى. لم يتمكن هذا الهجوم من تهيئة أي درع مضاد للصواريخ. ولا من مشاهدته عن كثب، حتى تعبير «ارهاب» لا علاقة له بالموضوع، لأن الهدف لم يكن الاستقلال الوطني لمجموعة ما. لم يكن منفذو هذه الهجمات يناضلون من اجل عالم افضل، اكثر عدالة. لقد كانوا يرغبون محو، دون قيد أو شرط، رموز سلطة العالم الغربي عن الخريطة. كما لا علاقة ايضاً للاستشهاد بالجنون القاتل للارهابيين، لأن

تحويل اربع طائرات إلى صواريخ انتحار بهكذا دقة، نظراً لكونهم مسلحين اولاً واخيراً بمطاو، لا يمكن ان يكون عمل مجانين. ولا يتعلق الامر «بقاتلين جبناء»، كما قال الرئيس بوش، على العكس: لديهم شجاعة البشر البربرية التي تجعل من أشخاصهم ومن حياتهم الخاصة سلاحاً دقيقاً بقوة تدميرية ضخمة. لا ينهض كل ذلك اذاً لا من الحرب ولا من السلام، ولا من الجريمة، ولا الرعب، ولا من القتل ولا من الثورة. نحن على صلة بنوع من التنظيمات غير الحكومية المنظمة من خلال شبكة من العنف العابر للدول. هي تنظم وتنفذ معارضة عسكرية خارج- دولاتية (خاصة) على قوة عظمى هي الولايات المتحدة. سلاحها الاساسي هو قدرتها على التصرف دون ادنى عائق اخلاقي. والحياة الخاصة لافرادها لا تساوي اكثر من حياة الاخرين. نحن في هذا المعنى اذاً في مواجهة عدمية مطلقة (اذا حكم عليها بحسب المعايير المحورية الغربية) وبشكل اكثر دقة في مواجهة تشكيله من العدمية والتعصب الديني المتفلت من اية محاولة للفهم من قبل الغرب. في الواقع بالنسبة للمراقب الغربي، الذوبان المباشر للمناهضة المتعصبة للحداثة، وللعولمة، وللفكر والعمل الحديثين، الشاملين، لا يمكن تصوره مطلقاً.

كان النظر العسكري لغاية الحاضر مصوباً على ما يماثله، بمعنى على منظمات عسكرية قومية وامكانات عرقلتها، في المقابل، الآن التهديدات العابرة للدول لممثلي ولشبكات ما تحت -الدولاتية هي التي تتحدى عالم الدول بمجمله. وهكذا

نشهد في المجال العسكري ما كان قد حصل في الماضي في المجال الثقافي: **موت المسافة**، وحتى نهاية الاحتكار الدولاتي للعنف في حضارة حيث كل، في نهاية الامر، يمكنه ان يتحول إلى صاروخ بين الايدي العنيدة للمتعصبين. لقد استغل الارهابيون باتقان قابلية العطب في الحضارة الغربية.

هكذا فقدت فكرة السعادة براءتها: يشارك كل كائن رغماً عنه في يانصيب التعاسة الموجود في كل مكان، حيث «كان محظوظاً» تعني بانه بالنسبة لهذه المرة ايضاً، قد خرج منها سالماً. عند كل جار ربما يختبئ قاتل. ولا علامة مشاركة تسمح بالتعرف عليه (لباس موحد، باسبور، تأهيل، لغة، دين).

الحداثة التي نحن المجربون فيها مزروعة ومطوقة بالتهديدات الشاملة من كل نوع، ونحن إلى حد ما اذاً قد تعودنا عليها. هذا بالضبط كون هذه الاخطار اخرجت في مجتمع المخاطرة العالمي لذلك اصبحنا غير مبالين وعديمي الاحساس بهذه الاخطار. نعيش هكذا معرضين للمخاطر البيئية التي انتجتها الانسانية كما المخاطر الاقتصادية الشاملة، على الاقل ما دام انها لا تعنينا مباشرة. يجب احياناً القيام بتمييز واضح بين هذه المظاهر المنبثقة من مجتمع المخاطرة العالمي (اخطار بيئية واقتصادية) والتهديدات الارهابية الجديدة التي يتم الوعي بها. اذا كانت الاولى يجب ان تفهم كنتائج ثانوية غير مقصودة لاعمال عمدية، ففيما يختص بالنشاطات الارهابية الجديدة فهي تظهر ككوارث

مثارة اختيارياً. هؤلاء الذين يحولون اشياء أو اغراض مدنية إلى اسلحة تدميرية ضخمة لا يرتدون زياً موحداً: لا يمكن رؤيتهم. فالعصر حيث الطيارات لا تستخدم الا لنقل المسافرين قد انقرض نهائياً. لقد طبعت صور البرجين المضروبين مباشرة في منهاتن بطائرات مدنية في الوعي الجماعي ابهام قاتل بامكانه ان يكون ملازماً، لكل غرض. فقد ترك الرعب الذي اوحته هذه الصور صداه في غياب كامل للدفاع والذي معه «ضربت» ببرودة الولايات المتحدة القوة النووية التي لا تقهر. والامثولة الموجهة في الشوارع للشبيبة المتمردة في البلدان الاسلامية هي التالية: لقد عرضت مجموعة صغيرة من الرجال امام عيون العالم اجمع وبواسطة وسائل بدائية، امكانية النيل من الشيطان الاكبر: القوة العظمى التي لا تقهر اميركا. لقد حل مبدأ العنف القصدي اذاً محل مبدأ الحادث والصدفة الذي كان قد تأسس عليه لغاية اليوم مفهومنا عن المخاطرة.

في نفس الحركة، مع ادراك التهديد الارهابي الشامل، ازيح مبدأ الثقة المنشطة عن يد مبدأ الحذر المنشط. ذاك الذي يقول، القانون الذي بمقتضاه تخلي ادراكات الاخطار المسافة الضرورية لامكانيات جديدة للسلطة ثبت هنا ايضاً. غير ان الرئيس جورج بوش لم **يلتقط لحظة القرار التاريخي** ليتجرأ ويخطو الخطوة ويبني نسقاً كوسموبوليتيًّا للدول. على العكس لقد استخدم القوة السياسية للتهديدات الارهابية المدركة ليبدأ ببناء دول عابرة للقوميات ومؤسسة على الرقابة، حيث للامن والسلاح فيها

الحصة الكبرى، على حساب الحرية والديموقراطية. للاقتناع بذلك، يكفي النظر للطريقة التي تعامل بها البيروقراطية الاميركية الارهـابـيـيـن. روى راجـيـف شـانـد راسـكـران Rajiv Chandrasekaran لجريدة الهيرالد ترابيون العالمية في الحادي عشر من اذار 2002 بأن الاشخاص المشكوك بهم في الارهاب العابر للدول، الذين تم التثبت من هوياتهم وأوقفوا في البلدان الاجنبية على يد المخابرات السرية والعسكر الاميركان، قد رحلوا برعاية الولايات المتحدة إلى بلدان ثالثة حيث الرقابة الديموقراطية المرعية الاجراء في الولايات المتحدة غير موجودة، وحيث يمكن اخضاعهم لبعض الطرق الاستجوابية المتضمنة تعذيب وتهديد عائلاتهم. منذ 11 ايلول، لم يتوقف اللجوء إلى هذا النوع من النقل، كما يقول دبلوماسي اميركي. وهذا ما يسمح لنا، استعمال طرق لا يمكننا شرعاً استخدامها على الارض الاميركية من اجل انتزاع معلومات من «الارهابيين» كما يظهر هذا المثل الذي هو متطرف من دون شك، يسمح التعاون العابر للعالم للدول ان تعي امكانات التصرف ازاء المفترض انهم ارهابيين، هذه الامكانات المعتبرة لا شرعية في سيرورة الدول الديموقراطية وستسمح اذاً بحصول الملاحقات. «حتى لو كانت اجهزة المخابرات المحلية مشاركة، يقول الدبلوماسيون، من الافضل ان يعامل المشبوهين بسرية لأن ذلك يجنب المفاوضات الطويلة امام المحاكم ويقلص للحد الادنى الاعلان الذي يوعي المشبوهين الآخرين». «باستجواب ومحاكمة الاشخاص المشكوك بهم في الارهاب،

في بلدان ثالثة، خاصة في البلدان الاسلامية مثل مصر والاردن، من السهل اكثر ابطال الرقابات السياسية والمتاعب في بلدان المنشأ، يقول ايضاً الدبلوماسيون في المقابل، لو نقل أي مشبوه إلى الولايات المتحدة، يجب توقع احتجاجات من قبل بعض السلطات الحكومية التي ترتاب بأي اعلان يمكن ان يقام لأي فعل، وخصوصاً لردات فعل من جانب المجموعات الاصولية الاسلامية».

ان من الخطأ كلياً، كما يظهر هذا المثل، الانطلاق من مبدأ ان السيادة الدولاتية والعولمة هما بالضرورة متنافرتان. بالعكس، فالحقيقة ان الدولة المهتمة بالانفتاح والتملك لامكانيات في العمل جديدة في المجال الشامل يجب عليها بالضرورة ان تتعاون مع دول اخرى. التقليل من الاستقلال الذاتي القومي بامكانه ان ينمي قدرة الدول على التصرف وعلى المناورة. لا نجد الا من وجهة النظر القومية ان العولمة الاقتصادية، البيئية والعسكرية هي مرادف للشلل السياسي. بتركنا للمنظور القومي من اجل المنظور الكوسموبوليتي، تستطيع انظمة المفاوضات، في سياق المعايير الشاملة والاتفاقات الشاملة، ان تعمل بالكامل في اتجاه طاقة العمل (القومي) (ملينر Mlinar 1997).

لاخراج افكارنا وافعالنا من فخ القومية، من المهم ادخال تمييز اساسي بين **السيادة والحكم الذاتي**. تعتمد القومية (المنهجية) على معادلة السيادة والحكم الذاتي. من وجهة النظر

هذه، التبعية الاقتصادية، التنوع الثقافي، التعاون العسكري، القانوني والتكنولوجي بين الدول التي بهذا القدر من العناصر لن يفوتها ان تقود إلى فقدان الحكم الذاتي، واذاً فقدان السيادة، لكن اذا كانت السيادة ستحاكم بمقياس سلطة الانجاز السياسي، بمعنى اذا كان التساؤل في اية حدود تتوصل دولة ما إلى تحسين مستوى حياة الشعب والاقتراب من الحل المحتمل للمشاكل الملحة من مثل البطالة، المكافحة ضد الاجرام، حماية البيئة، الحماية الاجتماعية والامن العسكري، ارتفاع التبادلات والتعاون، بمعنى فقدان الحكم الذاتي يؤدي إلى ربح السيادة الحقيقية: تنمو القدرة السياسية للحكومات على ادارة الاحداث مع ازدياد الرفاهية الاجتماعية التي اصبحت ممكنة من خلال اتفاقات بين دول، مع قدراتها التكنولوجية والاقتصادية العالمية. باختصار السيادة لن تقل بالتقاسم والتجمع على العكس: ستضاعف القسمة سيادة كل بلد.

يظهر هذا التشارك مدفوع ثمنه من عدة وجوه. فهو ينمي مثلاً الامان والاستقرار يحد من القلق والنزاعات، يخفض المصاريف العسكرية ويزيد من قوة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي. لهذا السبب تقتضي «المصلحة الوطنية» السير في اتجاه التخلي عن القومية، التشارك في السيادات بهدف حل المشاكل القومية.

من وجهة نظر النظام الكوسموبوليتي، فهم هذه النقطة هو اساسي: **الخسارة الشكلية للحكم الذاتي والربح الفعلي للسيادة**

بامكانهما السير متلازمين. تتضمن العولمة هذين المظهرين: زيادة السيادة لبعض الفاعلين التي تعود مثلاً كون هؤلاء يصبحون قادرين على التصرف في ما وراء المسافات ويستخرجون كذلك هوامش جديدة للمناورة، بينما مقابل ذلك فيما يختص بهذا التطور تخسر بلاد باكملها حكمها الذاتي. تنمو السيادة الفعلية للفاعلين (مشتركين ام فرادى) بمقدار ما ينقص استقلالهم الذاتي. بتعابير اخرى: تؤدي العولمة السياسية إلى الانتقال من الاستقلال الذاتي المبني على الاقصاء القومي إلى السيادة المبنية على التضمين العابر للدول. ليس الوجود البسيط لشبكة التداخلات المتعلقة بعدة دول هو المحدد ولا واقع كونه مكثفاً اكثر فأكثر، بل الطريقة التي بها يرى ويحكم عليه وينظم. يدرك التعاون وشبكات الدول، من وجهة النظر القومية كاضرار شاق، كلعبة بحامل متعادل بين المستوى القومي والمستوى العالمي: هل نقوض كثيراً من الكفاءات؟ هل لهم الحق بفعل ذلك؟ هل لنا الحق بفعل ذلك؟ بقدر ما لهم اكثر، لنا اقل. والعكس في المنظور الكوسموبوليتي، حيث تدرك التفاعلات كلعبة بحاصل ايجابي: لنا بقدر ما لهم.

ستبدأ السياسة الجديدة منذ اللحظة التي سنجتاز فيها «جدار قوميتنا». الانطلاقة الجديدة للسياسة في المجال القومي، الاخذة في الاعتبار الخطورة اليومية للمشاكل العالمية، لن تكون ممكنة الا اذا تخلصنا من محدودية النظر القومية. الدول العابرة للعالم هي **افضل** الدول القومية، لانها تنخرط في اللعبة ذات الحاصل الايجابي لمجال ولاطار العمل العابر للدول لحل افضل للمشاكل

العالمية. ولا يجب ان يقود ذلك إلى بناء الدول- الحصون على طريقة اورويل، ومن الممكن ان يؤدي ذلك ايضاً إلى تجارب فيما يختص بالقومية و«بالتمدد الكوسموبوليتي» حيث التقاليد ستكون منفتحة على الصفات الكوسموبوليتية، ومن هناك ايضاً محمية ومغتنية.

8- الدولة الكوسموبوليتية

«الدولة الكوسموبوليتية» هي جواب سياسي على العولمة. وهي مؤسسة على مبدأ اللامبالاة القومية للدولة وتسمح بالمساكنة لهويات قومية بفضل التسامح الدستوري.

المحاجة التي سبقت أدت إلى السؤال التالي: كيف يوسع مفهوم الدولة نظرية الدولة لادراك العولمة الداخلية للقومي وتحدي وتعددية الدول لسياقات الحياة، والعمل والسياسة؟ نفس السؤال يمكن ان يطرح تحت شكل اخر: من سيمنع الهولوكوست القادم؟ جوابي التجريبي هو التالي: من الممكن ان **تكون الدولة الكوسموبوليتية. تلك المؤسسة على مبدأ اللامبالاة القومية للدولة.** كما وضعت معاهدة السلام وستفالي Westephalie نهاية للحروب الاهلية للدين في القرن السادس عشر بفضل فصل الدين عن الدولة، ومن الممكن - تلك هي اطروحتي- ان يكون فصل الدولة والامة قادراً على الرد على الحروب (الاهلية العالمية) من طبيعة قومية والتي عرفها القرن العشرين. وايضاً مع الدولة ذات الطابع الديني فقط يصبح بالامكان ممارسة مختلف الديانات، يجب ان

تضمن الدولة الكوسموبوليتية المساكنة للهويات القومية بفضل **مبدأ التسامح الدستوري**. كما في بداية العصر الحديث، مع اعطاء مكان محدد للاهوت المسيحي، يجب اليوم اعادة تحديد مجال واطار العمل السياسي بصد اللاهوت والغائية القومية. لقد كان هذا المنظور قد الغي كلياً نحو النصف الثاني من القرن السادس عشر لصالح الرؤية اللاهوتية، وكان مرادفاً ايضاً لنهاية العالم، هو اليوم لا يمكن التفكير به مطلقاً بالنسبة «للاهوتيي القومية» لانه انفصل عن النموذج الاساسي للعمل السياسي، والطابع التخطيطي المبسط للتعارض عدو- صديق. مع ذلك، من الممكن ان نجد في كتابات جان بودان Jean Bodin ويوهان التيوسيوس Johnan Althusius الذين خلصا السيادة الدولاتية من نفوذ الدين لفتحها على السياسة وعلى التاريخ، سبب الهجوم بعنف على مقدمتي القياس للتجانس القومي، التي بدأ التاريخ بتكذيبها، لإعادة تأسيس هذه **السيادة الكوسموبوليتية** نظرياً وتطويرها سياسياً بقصد التنوع الحقيقي[33].

لكن ماذا تعني كلمة «كوسموبوليتية» هذه الصفة الشديدة القدم والتي فجأة زينت بهالة جديدة، منذ ان جمعت مع

---

(33) ارسى بودان الأساسات لنظرية دولاتية كما يبرهن دانيال اليعازار Daniel J.Elazar (1998-2001) في حين ان التيوسيوس قد اقترح تقريباً في نفس العصر، نظرية ليست اقل نسقية من الفيدرالية، التي تستاهل بحق ان يعاد اكتشافها من جديد وتكيفها مع العصر الشامل لما بعد- القومية.

الموصوف المقتدر «دولة»؟ هي تتميز من ناحية بالدستورية باشارتها للنظام العابر للدول والدستوري محضاً بمعنى قانوني أو مؤسس على قانون دستوري، والذي يبقى غير مستقر في ذاته هناك حيث لا يدرك، أو بمقدار ما لا يدرك من خلال وعي مناسب، **من خلال هوية، ثقافة ودولاتية عابرة للدول.** ما للدولة الكوسموبوليتية من الكوسموبوليتية، هو ما يعني ان ايجاد نظام عابر للدول يتعلق بجماعة كوسموبوليتية بشكل رسمي، حيث يطبع التأثير بطريقة نهائية لسياسة اعضائها الدول. ولاتمام ذلك، من الضروري احياناً تخطي المتخيل لوطن قومي متجانس بمساحة معينة، ومحددة مقابل هؤلاء الذين يملكون ثقافة مختلفة، بفضل المتخيل **لاوطان مزدوجة**: المظهران هما ممكنان وضروريان: ولا يمكن ان يوجد الاعداد الدولاتي الكوسموبوليتي دون اختلاط الاجناس المتجذر في القومي.

يوجد في «القومي» ما يسمى «بتقرير المصير». المسألة الكوسموبوليتية بالمقابل هي التالية: تقرير مصير - **ضد من**؟ كيف دمجوا ضحايا تقرير المصير به؟ كيف تتم مقاربة النتائج لكل ذلك بالنسبة لهؤلاء الذين يأتون من ثقافة مختلفة، ويعيشون على نفس التربة؟ كيف تتحول «الحرية المتوحشة» للجماعات السيادية (كانط Kant) إلى حرية كوسموبوليتية، حيث صوت الآخر يكون فيها حاضراً في رحم خاصتنا؟

في عصر العولمة الثقافية، بمعنى التعددية الاتنية والقومية،

كل ذلك غير ممكن الا في دولة ما بعد- القومية المتعددة القومية، تدار من خلال مبادئ اللامبالاة القومية والتسامح القومي، كل ذلك غير ممكن الا في الدولة التي تستمد شرعيتها من تقاليد القوميات المنفتحة على تعدد الجنسيات ومنقحة في ذهنها. كل ذلك ليس اذاً ممكناً الا بفضل السيادة الكوسموبوليتية التي

- تأخذ بالاعتبار التسارع السريع للتبادلات العالمية؛

- تجرب وتطور السيادة التعاونية للدول من اجل حل المسائل الشاملة والقومية؛

- تحل السلام في تنوع وفي منافسات الاتنيات والامم مع تأمين حمايتها .

تعني «الكوسموبوليتية» اذاً ان يُعترف في الوقت نفسه بالمساواة والاختلاف وبأن يشعر الانسان بمسؤوليته ازاء الارض بمجملها. يجب ان تكون مشاكل هؤلاء الذين لديهم ثقافة مختلفة، حاضرة في وسط الجماعة السياسية، وأن تكون مفهومة وممثلة على الصعيد الثقافي كما على الصعيد السياسي.

هؤلاء الذين يفكرون بتعابير قومية ولن يروا فيها الا طوباوية لا واقعية بالكامل، ومع ذلك، هي حينذاك حقيقة لعدة اعتبارات. فعلى طريق الدولة الكوسموبوليتية يلتزم بلد ما في كل مرة وضع الديموقراطية وحقوق الانسان فوق الاوتوقراطية والقومية، في كل مرة يناضل بالنسبة لمفاعيل القرارات لهؤلاء الذين لديهم ثقافة مختلفة على ان تستذكر وتؤخذ بعين الاعتبار في سياق القرار

نفسه، ومن اجل ان تكون حقوق الاقليات والاكثريات، والحقوق العالمية والحقوق الخصوصية معاد تصويبها ومتوافقة مع بعضها البعض. مماثلة الحق الدولي مقابل الارجحية الجديدة لحقوق الانسان (مع كل التطورات والتعقيدات الناتجة عنها) تذهب ايضاً في هذا الاتجاه.

حتى ولو ان الاحداث تكذبها، لا يمكن التفكير باوروبا في هذا الصدد الا كمجتمع دول عابرة للعالم، كوسموبوليتية، من نوع جديد، حيث القوة السياسية تأتي من واقع انها تقر وتضيق التنوع في الامم الاوروبية، ومن ضمنها من عندهم قصر نظر ومحدودية. يجب ان تتجرأ المعاهدة الاوروبية على طرح مشروع دستوري كوسموبوليتي لتكرار، ما كان قد نصح به فرانكلين Benjamin Franklin سنة 1787، النجاح الاميركي في ظروف تاريخية مختلفة جذرياً. «ارسل لكم الدستور الفيدرالي الجديد لهذه الدول، كان قد كتب إلى اصدقائه في اوروبا، العالم، الدبلوماسي ورجل الدولة الاميركي بينامين فرانكلين في ذلك الوقت حيث كان طاعناً في السن. وبادرت خلال اربعة اشهر على العمل على هذه الاتفاقية التي انتجت هذا الدستور. فإذا ما ادت، ولا ارى ما يمنعكم من ذلك، في اوروبا، إلى تحقيق مشروع الملك الطيب هنري الرابع، إلى جمع في اتحاد فيدرالي وجمهورية كبيرة، كل دولكم وامبرطورياتكم المختلفة، بواسطة اتفاق مماثل لاتفاقنا، لاننا نحن ايضاً، كان قد توجب علينا التوفيق بين مصالح عدة متنافرة». في اذار 2002، أي بعد مضي ماية وخمسون سنة، وضعت اتفاقية

اوروبية قيد العمل في بروكسل. بين الاتحاد الاوروبي سنة 2002 والولايات المتحدة سنة 1787، عبثاً حاولت المواقع الاصلية ان تكون جداً مختلفة، نفس السؤال الذي يطرح نفسه في الاساس: كيف بامكان مجموعة تحوي عدة دول ان تنظم لتوفق بين قدرة العمل الداخلي والخارجي القصوى مع التفويض الاكبر الممكن؟ صحيح انه على اوروبا ان تذهب بصراحة اليوم إلى ابعد من ذلك. عليها اعادة تعيين الحدود بين الخصوصي والعمومي، المواطنة القومية والكوسموبوليتية، وتحديد مخطط جديد بالنسبة لذلك الذي كان سائداً في نموذج الدولة القومية في الحداثة الاولى، الفكرة التي بموجبها تستطيع الدول الذاتية أو الخصوصية ان تكون معتبرة ببساطة كدولة عالمية اساساً طبيعيًّا يسمح بحل كل التناقضات الخاصة بالوجود الانساني كانت قد رفضت عبر التاريخ. وايضاً الموقف المتفائل القائم على التفكير بأن الناس لا يمكنهم في النهاية ان يكونوا بشراً أو ايضاً ان يصبحوا مواطني العالم، الا بشرط الانتماء إلى دول قومية خاصة، لم يعد ممكناً حمايته والمدافعة عنه. الامل في ان نكون يوماً ما قادرين للوصول إلى العالمي أو الشامل وضمانته في الخصوصي، بمعنى التصرف بحسب القوانين العالمية بالرغم من الخصوصيات التي ننغمس دائماً فيها- هذا الامل الذي عبر عنه كانط Emmanuel Kant يجب اعادة التفكير به برمته بعد العنف والبربرية التي عرفناها في القرن العشرين. يجب ان يصحح بطريقة تعطى فيها الافضلية من الآن فصاعداً إلى المواطنة الكوسموبوليتية المؤسسة للهوية وليس ابداً للخصوصية القومية.

يثير اليوم مشروع اعطاء دستور كوسموبوليتي لاوروبا اعتراضات تذكر تماماً بتلك التي اضطرت المعاهدة الاميركية التصدي لها سنة 1778 في فيلادلفيا: المناقشات العنيفة التي حصلت حتى الساعة الأخيرة لمعرفة ما اذا كان الاتحاد بحاجة وتحت ضغط ثلاث عشره دولة اميركية إلى ادوات مركزية شرعية تنفيذية وقضائية قوية. وايضاً لم تقر مشروع الدستور الا بالجهد. هؤلاء الذين كانوا يدافعون من اجل حكومة مركزية قوية قد وجدوا انفسهم ملامين كونهم «على مسافة بعيدة عن الشعب». الجنوب حذر من الشمال. والصغار يرتابون الكبار. الكل كانوا يدافعون عن سيادتهم لكن في النهاية يتم التوصل لتحقيق **الربح** للسيادية هذه المتمثلة بالمخطط الفيدرالي. وايضاً من خلال الفهم لهذا الربح للسيادة سيكون ممكناً تنشيط أو سيشجع الاستعجال لاوروبا الكوسموبوليتية: انه كسب السيادة الحقيقية، كسب أو ربح امكانيات التصرف ضمن سياق معولم هو ما سيحملها على خسارة الاستقلال - الذاتي الصوري.

تلك هي اوروبا التي باستطاعتها ان تكون أو تصبح واقعية بالكامل: اوروبا المدركة كفيدرالية كوسموبوليتية للدول، قادرة ان تسيطر على العولمة الاقتصادية من خلال التعاون واحترام غيرية الاخرين (بمعنى تشارك الامم الاوروبية) مساواتها أو مجدها بطريقة بيروقراطية.

يتمايز مفهوم الدولة الكوسموبوليتية ونظريتها بثلاث

مواضيع: بالاوهام الخطيرة المرتبطة بالدولة -الامة غير المعتمدة الا على نفسها، بفكرة الليبرالية الجديدة للدولة الاقتصادية، بحدها الادنى واللاغية للمتوجبات المقيدة للنشاط الاقتصادي، اضافة إلى المحاولات غير الواقعية المتمثلة بدولة عالمية موحدة.

يستمد مفهوم الدولة الكوسموبوليتية نتائج انظمة الرعب من اليمين كما اليسار التي احتواها التاريخ في القرن العشرين كذلك العنف المطلق العنان الذي ميَّز الاستعمار والامبريالية. لقد وضح بودان Bodin نظرية السيادة الدولاتية كسلطة قادرة على فرض النظام في اضطرابات عالم ما بعد- الديني. لم يكن في امكانه ان يعلم ما نعلمه نحن اليوم: بان المضاد للفوضى التي كان يخشاها كثيراً - السيادة الدولاتية - قد فاقم واتقن للحد الاقصى الظلم، الكره والنفي للانسانية من خلال العنف[34].

---

(34) نظرية الدولة الكوسموبوليتية (النظام الكوسموبوليتي)، المتوجهة صوب المستقبل، هي بحاجة لان تكون واضحة على الصعيد التاريخي: سيتوجب عليها اذاً ان تكون محددة ومؤسسة في مختلف خصوصياتها التاريخية. ولتحقيق ذلك، سيكون من المفيد تصور «دراسة تاريخية مقارنة للامبرطوريات» (بالتماثل مع الدراسة المقارنة للقومية) واستخدام الابحاث المطابقة، ان كان على السلم الاوروبي أو العابر للعالمي. ما هي الاختلافات، بل ايضاً النقاط المشتركة بين اجداد النظام الكوسموبوليتي؟ بعد كل ذلك، حلم «العالم الموحد» قد مضى زمانه بطريقة مذهلة، وبصراحة هو اكثر قدماً من الرومنسية القومية. فهو يعود إلى كل الامبرطوريات العالمية، =

= تلك التي لحمورابي للاسكندر، لجوستيان ولهارون الرشيد لجنكزخان وشارل الخامس، لنابليون وللامبراطورية البريطانية، الذين اعتبروا كلهم كحاملي للحضارة اوممن كانوا مطالبين بها وملوحين بهذه الراية للخروج بحملة صليبية ضد اولئك الذين كانوا يملكون «ثقافة مختلفة»، ضد «المتخلفين»، البرابرة أو «المتوحشين». كلهم دون استثناء، كانوا يطالبون بما يطالب به رسل النظام الكوسموبوليتي بدورهم اليوم: واقع التحدث بلغة ذات مدى عالمي، كتلك المتعلقة بحقوق الانسان مثلاً، وتجسيد من هناك ايضاً «ثقافة راقية»، دون حدود، في حين ان اغلبية الشعوب التي كانت خاضعة لهم، أو التي كانوا قد سيطروا عليها، كانت تعيش في افاق ثقافية اكثر محدودية ولم تكن الا جزئياً قد تأثرت بهذه الطموحات وبهذه التقاليد النبيلة. هل يستطيع النظام الكوسموبوليتي او، بشكل ادق، كيف بامكانه ان يتجنب هذه الفترة للامبريالية الثقافية؟ هل تستطيع الدولة الكوسمونبوليتية ان تتقرب فعلاً من الناس المختلفين إلى هذا الحد في اللغات، التواريخ، الاديان، الاصول والمستقبل، دون الوقوع مع ذلك من جديد في الامبريالية؟ هل تستطيع كل ثقافة عابرة للدول وبالاحرى لكل ثقافة عالمية ان تنتشر خارج حماية قوة مهيمنة؟ اليس النظام الكوسموبوليتي في نهاية الامر طريقة مستترة لتحديد الامركة والهيمنة الاميركية؟

فضلاً عن ذلك، بامكان هكذا دراسة مقارنة ان تظهر، في تاريخ العالم، بأن المعيار ليس الهيمنة الاتنية- القومية، بل العكس **تعدد - الاتنيات.** لقد جمعت كل الحضارات في كل الازمان في وسط الكيانات السياسية التراتبية والاتنيات الكثيرة، رجالاً قادمين من الجذور الاكثر تنوعاً. «كنت احلل في فصلي الاخير، حالة ليست مألوفة كثيراً عن الوحدة الاتنية القومية، النموذج البربري التي ابداً لم تتحقق بالكامل في اوروبا الغربية، بل التي لم يكن مؤيدوها والمتحمسون لها أقل، بالتحديد في العصر حيث كانت تبني امم اوروبا الغربية امبراطورات =

يتحقق مفهوم الدولة الكوسموبوليتية بشكل ملموس في **النضال من اجل اوروبا** سياسية مثلاً والتي هي اكثر من تجمع لدول قومية تتجابه في فترات منظمة. يحتم الرهان اذاً تجاوز القومية الاتنية والدولة القومية، ليس بالقضاء على وجودهما، بل بالعمل على حمايته بخلق الشروط المؤسساتية للتعايش المسالم والمنفتح على التنوع الثقافي.

للقيام بذلك يجب البدء من جديد بتنمية اخلاقية اوروبية - قارية للديموقراطية، لدولة القانون والحرية السياسية من اجل ارساء العصر العابر- للدول (دافيد هلد David Held) ولشرح ذلك من خلال صورة: على اوروبا صنع «الحلم الاميركي» خاصتها، حيث المبدأ هو: بإمكانك أن تصبح آخراً، لست محدداً بأصلك، بوضعك الاجتماعي بلون جلدك، بأمتك، ديانتك أو جنسك!

= على وسع العالم، وكانوا يتخالطون فيها مع اناس من اعراق وأصول مختلفة للغاية، وكانوا يتداخلون بعضهم بالبعض الآخر، في نسب غير معروفة إلى الان. لقد كانت متعارضة، التراتبية الدقيقة في كل البلدان المتأثرة بالتوسع الاوروبي، جذرياً مع مثال الوحدة القومية الذي كان مدافعاً عنه تماماً من قبل أحزاب اوروبا الملتزمة بنشاط بالمغامرة الامبريالية. هكذا تناقض لا يمكنه ان يكون إلا غير ثابت لأن الشروط الخاصة التي كانت اسساً لمثال الوحدة الوطنية، اصبحت، جزئياً، واقعاً [. . .]. وبدأت تختفي شيئاً فشيئاً، في حين ان العوامل التي كانت تشجع هذا الخليط للاتنيات بدأت تكتسب اهمية اكثر فأكثر» (وليم ماك نيل William H. Mc Neill 1986 : 59).

اوروبا كوسموبوليتية، اوروبا الاختلافات القومية- ماذا يعني ذلك-، اذاً تأملنا بريطانية العظمى مثلاً؟ من وجهة - نظري انه اذا كان الشك بالوحدة الاوروبية لسكان الجزر البريطانية قابلاً للانتقاد، فليس بسبب انهم بقوا متمسكين بحضارتهم القومية، بل لانهم رفضوا استيعاب بأن اوروبا كوسموبوليتية قادرة على حمايتها. بعيداً عن تهديدها - اوروبا التي لن تعمل على دمج الاسهام الحضاري لبريطانية العظمى لن تكون جديرة بهذا الاسم. الحدث التاريخي الاهم في القرن العشرين هو الانتصار على الرعب النازي. لم يكن ممكناً تخيله لو لم يكن البريطانيون بهذه الجرأة وهذا التصميم للدفاع عن اوروبا عن القيم الاوروبية ضد السعار الفاشي النمط للالمان. يتعلق الامر هنا بصنيع رائع للتاريخ الانكليزي، لمثل عن الكوسموبوليتي البريطاني الذي يجدر بنا الحفاظ عليه كحدث مؤسس لاوروبا الحديثة وليس بتجاهله. بالطريقة ذاتها سيكون مرحباً به اكتشاف فرنسا الكوسموبوليتية. ايطاليا، بولونيا، اسبانيا، اليونان الكوسموبوليتية الخ... وتقييمهم وكسبهم من اجل اوروبا كوسموبوليتية.

9- لا مركزية الدول الكوسموبوليتية

بإمكان هندسة الاتحاد الكوسموبوليتي للدول ان ترشدها ايضاً في المناطق الأخرى من العالم إلى الطريق البعيد عن الاخطاء التناوبية، خصوصاً في الماطق التي اختبرت الازمات الاتنية والقومية المزمنة.

يمكن ايجاد مثل تاريخي مفتاحي عن منحى الدولة الكوسموبوليتي في الجهود المبذولة لاعطاء الاتحاد الاوروبي شكلاً سياسيا يتخطى التناوب المبتذل الذي يميز وجهة النظر القومية، (انصار الفيدرالية في مواجهة محبذي تدخل الدولة). لكن اليست فكرة الدولة الكوسموبوليتية قابلة للانتقال إلى مناطق اخرى من العالم؟ وتصبح تلك الامكانية قابلة للنظر عندما تقارن الهندسة السياسية للدولة التعاونية العالمية مع تلك التي للفيدرالية القومية: تتوقع الواحدة والاخرى نظام اصلاح للسلطة دقيق ومتوازن للغاية، حيث الفضاءات الوظيفية للسيادة فيه، من مثل القانون، التربية، لكن ايضاً حرية الثقافة والقدرات المحلية كلها منظمة بطريقة لا مركزية، داخل الدولة القومية في حالة الفيدرالية، بين مختلف كيانات دولتيه أو شبه دولتيه في حالة التنظيم العابر للدول. في هذا المعنى، يمكن ايضاً ادراك اشكال توسطية أو هجينة للهندسة في وسط فيدرالية الدول العابرة للقومية أو الكوسموبوليتية، التي ستتخطى، في تقدمها من خلال مراحل صغيرة أو كبيرة، الوحدة غير القابلة للذوبان ظاهرياً للامة وللدولة بفضل لعبة الحاصل الايجابي للمنحى العابر للدول، دون ان تترك يستقر مع ذلك شغوراً في الحكم.

في كل مكان من العالم حيث لم يزل موجوداً إلى الآن بديل وحيد **اما** تقرير المصير القومي، واذاً الدولتي، **واما** الخضوع للاجهزة القومية للسلطة والذي ينتج عنه سيطرة الاغلبية، نرى الآن بروز خيار جديد **للفيدرالية الكوسموبوليتية للدول**. وهو الذي

يسمح، مثلاً في قطاعات أو مناطق عايشت نزاعات اتنية وقومية مزمنة، مثل النزاع العربي- الاسرائيلي، الذي ما من احد يعلم كيفية الخروج من الغوص فيه لهذا الحد، أو ايضاً في مواجهة التهديد بالضم، كما هي الحالة في هونغ كونغ اوتايوان من قبل الصين، باقتراح «طريق ثالث» ما بين الدولة المبنية حصرياً على الامة والالحاق لدول صغرى بدول اكبر منها.

لا يتعلق الامر هنا بداية الا **بإمكانية محض نظرية**، لانه في الظروف الواقعية للحياة المسيطر عليها من خلال العنف، تنقلات السكان، الرعب، الحرب، الكره والمطالبات الاقليمية البحتة، يبدو كل ذلك غير واقعي بالكامل. ومع هذا، في عصر العولمة، لا يمكن اخراج التفكير، الا باتباع الفكرة الموجهة للتعايش الكوسموبوليتي للدول، من المآزق التي هي فيها وفتح طرق جديدة للعمل والتفاوض.

بإمكان الفكرة ذات المنحى الكوسموبوليتي للدول القومية ان تشمل استراتيجية احلال سلام من نوع جديد للنزاعات المزمنة للقومية ولمواقف التبعية ازاء الامبراطوريات ضمن حدود تسمح بالتوصل إلى شيئين اثنين: من جهة، تعوض الخسارة في الحكم الذاتي القومي بفضل تمدد السيادة التي تتشارك فيها الحكومات والدول المجتمعة، ما يخلق منافذ للازدهار والاطار القضائي الضروري للتواجد معاً المطالبات، التأكيدات، والتقاليد الثقافية المتناقضة. في الواقع، يدرك هذا التوسع الكوسموبوليتي الجديد

للسلطة الدولتية، الجواب على العولمة، بخلق وبدعم التبادلات الاقتصادية والقضائية ما يجعل منه ايضاً استراتيجية وقائية: المنحى الكوسموبوليتي هو الترياق للاصولية (سواء اكانت من النوع الاثني، الديني أو القومي) التي تزدهر كما هو معروف في الفقر وفي البلدان النامية، كما في الحصرية القومية. نقطة اخرى لا يمكن اهمالها: يضع المنحى الكوسموبوليتي حداً لمحاولات أو لرغبات النخب السياسية المحلية باستعمال هذه النزاعات كوسائل بهدف الاستئثار بالسلطة.

10- عدم تماثل السلطة بين الاخطار المالية والاخطار الحضارية

هل فكرة الدولة الكوسموبوليتية هي بحث نظري محض، أو من الممكن ان يكون لها معنى تاريخي حقيقي؟ لنفترض ان الامر لا يتعلق فقط بمسار ارادوي: ما هي القوى والحركات السياسية التي تدفع في هذا الاتجاه، وما هي تلك التي تذهب في الاتجاه المعاكس؟ بالامكان الرد على هذا السؤال، بمساعدة **نظرية اللاتماثل الشامل** للسلطة السياسية للاخطار المالية والاخطار الحضارية العالمية: تتسبب الاخطار المالية بتدني قيمة الملكية الفردية والحقوق الفردية في التملك، ما يسمح بتفردها وتأميمها، فهي تزود الحركات باعادة اعطاء الطابع الاتني والقومي لامكانيات السلطة، وتزيد معارضي المنحى الكوسموبوليتي حججاً لتعزيز رأيهم. على العكس، فالاخطار الحضارية تنبه

وتدعم الوعي بوجود معايير شاملة، تؤسس لفضاء عام، تقطع هكذا مع البديهيات القومية للتفكير والعمل، وتقدم للحلفاء الكوسموبوليتيين، الذين يشاركون المنظمات غير الحكومية، الدول والمجموعات الصناعية الكبيرة، امكانات عمل وسلطة من نوع جديد.

حدث آخر يظهر بأن الاخطار المالية التي على الاقل في الحد الذي لا تبلغ فيه عتبة الانفجار الاكيد، هي أخطار صعبة التحديد، تطلق «تشرنوبل الاقتصاد العالمي» تدعم حركات اعادة القومية: تفكك الدول القومية اللامساواة الاجتماعية العالمية، بإظهارها بالتأكيد ليس كعدم مساواة عالمية، بل قومية.

يمكن ملاحظة العكس بما يختص بالمخاطر الحضارية العالمية: المجتمع العالمي للمخاطرة هو مجتمع **ثوري** بالقوة، يتفتت فيه ضيق وجهة النظر القومية في كوارث واقعية أو محتملة.

الصلة غريبة، بين العولمة والتفرد: تفاقم الازمات المالية التي تضرب الاقتصاد العالمي، كذلك نتائجها الاجتماعية والسياسية، اقصاء الافراد وتفريد الاقصاء. فبقدر ما تدرك المجتمعات واللامساواة القومية زوال حدودها، تخلق القومية المنهجية **صورة مغلوطة عن الواقع**: تبقى الاسباب العميقة للازمات المالية العالمية خارج الافق، ويتضاعف التفرد القومي اللامساواة العالمية. ويتم الوصول إلى سلسلة متناقضة من الاخطار التي تتخفى هي نفسها: اللامساواة الداخلية التي، كما

يظهر سيسكيا ساسن Saskia Sassen لا تفعل الا اقامة الحدود بين الوسط والمناطق البعيدة عنه، شمال وجنوب، وتتقارب (لتضخيم الطابع) مع المنحى البرازيلي للولايات المتحدة أو لاوروبا، تنسب للسياق القومي. في المقابل، اللامساواة الخارجية، التي تقوض احتمالياً أو فعلياً الحدود القومية، لم تؤخذ حتىً في الحسبان جانب القومية المنهجية.

السؤال الشائك **للخاسرين**، اصحاب المصالح الخاصة على الصعيد القومي، من العولمة الاقتصادية يمكن ان يستخدم بدون ادنى شك ككاشف من اجل تقييم علاقات السلطة الواقعية إلى حد ما، داخل الدول وفيما بينها في تأسيس نظام كوسموبوليتي. يستخلص الاطار النظري المعروض هنا منذ البداية فرضيتين اثنين للرد على هذا السؤال[35].

- من ناحية يمكن لفت النظر إلى فريق وموقف الخاسرين القوميين من العولمة بما يميزهما جذرياً عن **رأس المال المتحرك**، الذي يغزو الفضاء العابر للدول، يعني، جمودية رأس المال والعمل، وايضاً نشاطات (سياسية) كذلك ايضاً انماط حياة، اكوان حياة بشكل عام، يعني من خلال التعلق بالارض، مهما كانت الطريقة التي يبرر فيها ذلك؛

---

(35) أدين (لكريزي Kriesi 2001) بمردود التحليل الذي يقتضي موضعة الخاسرين من العولمة الاقتصادية في سياق قومي؛ انظر أيضاً غراند/ كريزي (2002).

- من ناحية اخرى تعيد، مجموعة المشاهد هذه الحاصلة عن الجمود الاقليمي في بعض القطاعات الناشطة أو قطاعات الانتاج (لكن ايضاً في بعض اشكال السيطرة السياسية وبعض انماط الحياة) قطع **الغاء الحدود** الذي يميز اكثر فأكثر رأس المال، العمل، السياسة والثقافة. في هذه المنطقة، عند تقاطع الحجود واختفاء الحدود، يتشكل خزان الخاسرين من العولمة، ومن هنا ستسعى الحركات والاحزاب، المطلعة على الانغلاق القومي إلى التفويض الكامل للناخبين.

- تحمي الحدود القومية من المنافسة. وزوال الحدود (اطلاق حرية الاسواق، الخ) يزيد من شدة المنافسة، والتي هي منافسة من نمط خاص بما انها تعمل على مقابلة اشخاص متساويين على الصعيد المهني وغرباء على الصعيد القومي. بالنسبة لاصحاب العمل أو المهنة، للحدود القومية اهمية اساسية: فهي تخفض وتحصر المنافسة داخل مجالاتهم التأهيلية. ليس المكانيكي في منافسة مع مستشاري الضرائب بل مع كل المكانيكيين الآخرين- وبقدر ما تكون هذه المنافسة اكثر قساوة بقدر ما تكون في مجالاتهم اكثر دقة. تحدد اذاً الميادين التنافسية أو الميادين التي لا تتنافس فيها بالطريقة التي تتشكل و«تتقسم» بها المهن. من هذا المنحى تشبه الحدود القومية الحدود بين المهن. فالميكانيكي الالماني ليس بمنافسة مع الميكانيكي التركي، الفرنسي، البولوني، الروسي الخ ... لكن فقط مع كل الميكانيكيين الالمان. تخلق ظواهر زوال الحدود الآن داخل

اسواق العمل الخاصة ببعض المهن ضغطاً تنافسياً يشارك فيه رعايا الامم الاخرى. تظهر مخططات اللامساواة الناتجة عن ذلك، افتراضيا الخصائص التالية:

- انها قطاعية، بمعنى انها تؤثر ببعض قطاعات الانتاج والخدمات اكثر من غيرهم.

- النتيجة لهذا التخطيط للتوزيع القطاعي هو انه في القطاع الخاسر، تأثير كل من العمل ورأس المال بنفس القدر: تتجاوز مواقف الخاسرين من العولمة التعارضات القديمة اين رأس المال والعمل وتحدث تفسخات عرضية في البنية الاجتماعية التي هي منوطة بدلالات الجمودية الاقليمية وبالضغط التنافسي الشامل.

يجب احصاء بالاخص إلى جانب عدد هؤلاء الخاسرين من العولمة كل اعضاء النخب السياسية والبيروقراطية الذين يرون قواعد وجودهم (البيروقراطيات، المنظمات القومية وما بعد القومية) تطرح على بساط البحث من قبل المنظمات ما فوق - القومية (اوروبا، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، وهيئة الامم المتحدة، الخ . . . وايضاً من خلال التهديد برحيل الشركات الدولية وفروعها.

لا تتطابق اذاً الحراكية أو الجمودية القطاعية مع الحراكية الاجتماعية. يوجد في داخل المجالات الاقتصادية القومية، قطاعات مفتوحة نسبياً على السوق، واخرى محمية نسبياً، ترتبط المداخيل والموقع الاجتماعي فيها بشكل واسع بصيانة الحدود

القومية والمجالات المحمية القومية. تتناسب هذه الحجة مع الدول التي توازي الدول الراعية الغنية، لان زوال الحدود والمنافسة العالمية توازي الوقوع فيها من الاعلى المرتفع، في حين ان الدول الفقيرة ليس عليها ان تخشى هذه المنافسة التي تضعها في المقابل خارج السوق العالمي. يسهل تحديد المعارضين للحل الكوسموبوليتي، وبحسب كل مظهر هم مقتدرون. لكن في هذه الظروف من يمكن اعتباره مؤيداً أو مناصراً لهكذا تحول كوسموبوليتي؟

يقود هذا التشخيص لبعض الاسئلة: هل يمكن للكوسموبوليتية ان تصبح صنيعة الرأسمالية الشاملة؟ أو بالعكس يمكن القول بأن الرأسمالية العالمية المتصلبة تتلف الظروف والمنابع للتنوع الثقافي وللحرية السياسية؟ هل من المعقول فقط ان رأس المال سيرتقي خلال العولمة إلى مصاف ممثل التجديد الكوسموبوليتي للديموقراطية؟ هل من الممكن ان يتحول الاساس السياسي لقرارات الاستثمار إلى آلية للسلطة، بهدف فرض تبني القواعد الشاملة للرأسمالية الجامحة، ومن جهة اخرى حيث الدول، القومية للالتزام بانفتاح كوسموبوليتي؟ هل من المعقول ان ينتقل حق الاضراب من الحركة العمالية إلى حركة المقاولين، وان يتحول إلى سياسة كوسموبوليتية للاستثمار، التي لم يعد لها فقط اهداف اعلانية، لكن تسمح بإعادة التعبير، اليد في اليد مع الدول التعاونية الضابطة، عن الحقوق الاساسية، الديموقراطية والعدالة. الا يعني ذلك ولمرة اضافية، ايقاظ امال كاذبة، وتضليل للوعي؟

معروف جيداً، خصوصاً في العلوم الاجتماعية، بانه لا شيء اخطر من صياغة التنبؤ. مع ذلك، اذا وضع مكان الصدارة نمو سلطة الشركات الدولية ومنظمات الاقتصاد العالمي، وفي نفس البادرة مسألة تشريعاتهم، أو خسارتهم للتشريع، يمكن (على سبيل التجربة) استخلاص نبؤتان من هذا التشخيص، واحدة على المدى القريب والاخرى البعيد.

من الممكن ان تنتصر، على المدى القريب، القوى الحامية للانتاج الوطني، التي تتجمع في التغاير الاكبر للقوميين، لمناهضي الرأسمالية، مناصري البيئة، مدافعي الديموقراطية القومية والسلطة الدولتية، كذلك المعادين للاجانب والاصوليين الدينيين. على المدى البعيد، من الممكن مع ذلك ان نشهد تأليف تكتل متناقض بين المفترضين «خاسرين» من الانفتاح على الاقتصاد العالمي (نقابات، مناصري البيئة، ديموقراطيين) والرابحين (المجموعات الصناعية الكبيرة، الاسواق المالية، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي الخ...). من الممكن ان يوصل هذا التكتل إلى تجدد كوسموبوليتي للديموقراطية، على افتراض ان الفريقين يعترفان بأن النظام الكوسموبوليتي سيكون الاكثر قدرة على خدمة مصالحهما. اذاً وكلاء العمل، مناصرو البيئة، المدافعون عن الديموقراطية سيلتحقون بالنظام القانوني وبالمؤسسات الكوسموبوليتية، وسينطبق هذا ايضاً على المنشآت في مجال العمل العالمي، لأنه في نهاية المطاف لا تستطيع ان تقوم بعملها بفعالية الا ضمن اطار عام من تنظيم ضماناتهم، لهم

وللآخرين، ضمان من النوع الاقتصادي، القانوني، السياسي، والاجتماعي. فقط الاتساع الكوسموبوليتي للدولة، للسياسة وللديموقراطية (مهما كان من ناحية اخرى شكله المؤسساتي والتقسيم العالمي للعمل الذي يعتمده) بامكانه ان يضمن لمدى طويل افاق ارباح المنشآت. حقاً يتعلق الامر هنا بتطور سيلاقي نكسات وانهيارات لكن كما علمنا ايمانويل كانط، الوسيلة الوحيدة لجعله ممكناً هو التصرف **كما لو** كان ممكناً.

السؤال الاساسي هنا ليس معرفة اذا ما كان النظام الكوسموبوليتي بإمكانه ان يؤسس وان يفرض نفسه، بل كيف يمكن ان يفرض، وخاصة كيف يمكنه اكتساب شرعية ديمقراطية، يعني موافقة الناس: كيف، وضمن اية حدود يمكنه ان يحدد شكل الوعي، الارادة، الجماعة الذين بامكانهم نقل ابتكار النظام الكوسموبوليتي؟ في القرن الواحد والعشرين، لا يتوقف السلام على الاقتصاد، الدول أو المنظمات السياسية فوق - الدولتية؛ بل ينتج عن ارتقاء الوعي الكوسيموبوليتي بين الناس.

11- المسائل المتعلقة بالمخاطر: مسائل السلطة

في المقابل، وكما أشرنا سابقاً، مجتمع المخاطرة العالمي هو بالقوة مجتمع شبه ثوري. ولسبرغور هذا المنظور، من الضروري تغيير مركز الاهتمام: لا تنبع السياسة من القرارات الداعمة للتكنولوجيا، بل من النتائج غير المنظورة لهذه القرارات. وبصورة خاصة الاستحالة المعروفة للتنبؤ بهذه النتائج التي تثير،

في الرأي العام العالمي المتحسس بالمخاطرة، مسألة السلطة. ترى، الاساسات التقريرية للثورة التكنولوجية الحالية، نفسها فاقدة للشرعية بسبب الازمات المتعلقة بالمخاطر، حركات الاحتجاج ومقاطعة المستهلكين المخرجة بطريقة تصدم الرأي العام، وتشغل ازمة ثقة بالاقتصاد العالمي.

تتماشى عولمة المخاطرة مع الهشاشة الشاملة للاسواق. فبقدر ما تكون الاسواق العالمية ضعيفة البنية، لا يمكن التنبؤ بها، بقدر ما يكون مهدداً رأس المال المستثمر والمساهمون غير مستقرين، وتطرح نفسها اكثر مسألة السلطة بالنسبة لكل الاطراف المعنية في المسار، يعني تلك الخاصة «بتقارير الاعتماد». في سياق عدم الامان الشامل العائد للنتائج، والذي يقرر، وعلى قاعدة اية معايير محددة من قبل القانون فيما يختص بالمسؤولية والادلة، بما يجب اعتباره «كمخاطرة» أو من يجب اعتباره «كمسبب» لهذه المخاطرة والذي عليه اذا اقتضى الحال، ان يدفع الثمن؟ كيف يمكن الخروج من نظام اللامسؤولية المنظمة وتغيير توزيع اعباء الاثباتات بطريقة تكون فيه المجموعات الصناعية الكبيرة مرغمة هي ايضاً بالاعتراف وتحمل مسؤولياتها في مواجهة اللا امان الشامل، الذي تلقي به إلى الآن على كاهل المستهلكين والبيئة؟ في الاساس «مشاكل القبول» المتواجدة مثلاً في الاطعمة المعدلة وراثياً لا تقف عند خبراء السلامة التقنية والمردودية، ولا الاخلاقية، فهي تطرح مسألة السلطة وشرعية العصر الشامل.

في الحضارة التقنية، مارس الزعم الدولتي، البيرو قراطي

والقانوني رقابة ضمنية فيما يختص بالنتائج والاخطار المرتبطة بالتكنوجيات الجديدة، وقد كانت دائماً هكذا[36]. مثلاً عندما ائتلفت الابحاث عن الذكاء الاصطناعي مع تصنيع انظمة تقنية شديدة الصغر، خلق هذا عالم من المكنات المنمنمة قادرة على بناء مكنات اخرى، واذاً اشكال اخرى من الحياة. وهكذا يتم التوصل إلى خلق عالم الانظمة الحية الاصطناعية المصنعة بواسطة الكومبيوتر (كلارك Clark 1996). توصل اذاً رؤية انتاج صناعي سليم اقتصادياً وذو فعالية تامة إلى حقيقة ملموسة. لها سمة خاصة لتراقب بنفس الحركة الامراض المرتبطة بالحضارة، الفيروسات والمخاطر الأخرى.

مع ذلك، لا تعمل رؤية هذه الانظمة التكنولوجية المنفتحة في نهاية المطاف، والتي تضبط نفسها بنفسها بإتقان تام، الا على اعادة تجديد ثنائية الحضارة التقنية: من ناحية، تعد بضمان اكثر اتقاناً ومن ناحية اخرى، تفتح للمخاطرة ابعاداً غير متوقعة - خصوصاً اذا اخذت بالحسبان الطبيعة الجديدة للتعقيد وامكانية الحدوث. من انظمة مغلقة يتم المرور هنا إلى انظمة مفتوحة قادرة على بناء نفسها بنفسها. وتتحضر هذه الانظمة مع ذلك من القدرة على التكيف مع الظروف الخارجية التي تتطور بطريقة معقدة، متقلبة ومتعددة الابعاد، مع سرعة تجعل أي تدخل انساني لا فائدة منه.

---

(36) لقد صاغها ماكس ڤيبر وتالكوت بيرسونز بطريقة مثالية في نظرياتهم عن المجتمع.

تعريف مجتمع المخاطرة العالمي اذاً هو التالي: القدرة والمميزات المفترض بها ان تحدد بدقة الصفة الجديدة لِلامان وهي في الوقت نفسه السبب **في عدم قابليتها للمراقبة** المطلقة. فالبقدر الذي يكون فيه استباق النتائج مدمجاً في الانظمة التقنية، بالقدر الذي يكون واضحاً بأننا نفقد حتماً الرقابة. لم تعمل كل المحاولات المبذولة لتقليل أو الغاء المخاطر بواسطة التقنية الا على مضاعفة اللامان الذي نجرف العالم فيه.

كانت الحداثة الاولى تعتمد على التبسيط: كان بالامكان بناء اغراض وعوالم تقنية دون نتائج غير متوقعة، كما كان باستطاعة هذه الاغراض ان تستبدل القديمة، أو الاغراض الرديئة. كل ما كانت الحوارات اقل، كل ما كان استنفار العلم والتكنولوجيا اكثر، لأن «الحل الوحيد والافضل» الاوج الاقتصادي كان في متناوِل اليد، كهدف قابل للتحقيق.

في الحداثة الثانية، نحن في اطار لعبة مختلفة جذرياً، لأنه مهما فعلنا **ننتظر نتائج غير متوقعة.** الا ان انتظار غير المتوقع لغير صفة الاغراض التقنية، تعديلات دنيا بسيطة بالشكل، كما يجدها كل قارئ كل يوم في جريدته، عندما يضيف العلم والتكنولوجيا عدم يقينها لعدم اليقين العام بدلاً من تخفيضه، نصل بذلك إلى نتيجة قليل هم القادرون على الامساك بها: لا يبسط العلم والتكنولوجيا النقاشات حول العوالم التقنية التي تظهر. فبدلاً من اطفاء الحرائق السياسية، يصبون الزيت على المناقشات الاخلاقية والبيئية والسياسية.

للدلالة على ذلك، بالامكان تذكر ازمة جنون البقر التي على كل حال يمكن استخدامها نوعاً ما كنموذج لكل المخاطر المرتبطة بالتغذية بشكل عام. بالرغم من كل الجهود المبذولة لتبلغ الابحاث غايتها، كل ما نعلمه، هو اننا لا نعلم كيف يحصل الانتقال للعدوى، ولا المدة المحتملة لاحتضان المرض ولا اذا يجب توقع موت 500 أو 5000 في اوروبا وحدها في السنوات القادمة. واذا كان مرض جنون البقر قد احدث صدمة كهذه في اوروبا، فهو جزئياً بسبب الوعود بالامال المقطوعة من قبل العلوم والسياسة والصناعة قد بنيت على رمال متحركة لخطأ مكتشف في المعارف. يمثل اذاً المجتمع العالمي للخاطرة بالنسبة للحضارة عصراً لا تؤثر القرارات فيه على حياة الاجيال الحاضرة، بل ايضاً المستقبلية، حيث ان هذه القرارات قد اتخذت على قاعدة هذا الخطأ المكتشف في المعارف.

اكثر ايضاً من الاخطار التي يمكن احتسابها، دخلت حالات عدم اليقين المتفلتة من التكميم لعبة الاحكام والاراء المقولبة الثقافية والتي تلعب دوراً حاسماً منذ الوقت الذي يتعلق الامر بتحديد ما هو قدرك «كخطورة» وما هو ليس كذلك. مثلاً فيروس السيدا المعتبر دائماً في افريقيا كمصيبة متكتمة للامبريالية الغربية عندما يكون وجوده ليس منفياً دون قيد أو شرط (ما يحول دون ايقاف انتشاره الكاسح). بالمقابل، اذا وضعنا في مكان الصدارة انتظار غير المتوقع، نكتشف بان مقولة المخاطرة تمثل **مبدأ الرأي العام.** في بداية القرن العشرين كان الفيلسوف البرغماتي

جون ديوي قد ضرب بعرض الحائط حينذاك قلق التقنيين والحضارة التقنية ليكتشف بحق في الخطورة **مبدأ الامل**[37]. «يتحرك مذهب التفسير الاقتصادي، كما يقدم غالباً، التغيير الذي باستطاعة المعني انتاجه، جانباً. فهو يهمل الوسيط الجديد الذي يؤمن الاتصال بين الصناعة ونتائجها الاخيرة. لقد اعمي بوهم ان الاقتصاد الطبيعي قد تم تدميره: ذلك الذي يعتمد على عدم الاخذ بالحسبان بالاختلاف المستقرأ لادراك النتائج الواقعية أو المحتملة، والتي تصبح شعبية، على مستوى الفعل. فهو يفكر بعبارات الاشياء الماضية وينسى ما يمكن ان يحدث، يفكر بعبارات الاسباب وليس النتائج» (ديوي 1996: 134 وما يلي).

تنشأ الحدود ليس من التوافق الذي يرفق القرارات، بل من الشقاق الذي يلف نتائجهم غير المنظورة، من الناحية الأخرى تنشأ كل الحدود بين الامم، خطاباً خاصًا بالرأي العام العالمي، إلى جانب افق قيمي ومغياري عالمي، كذلك المطالبة بعمل وسط شبكة. بحسب ديوي، للمناقشات ذات السعة العالمية المستثارة من النتائج، النزاعات الشاملة المختصة بالمخاطر اذاً **دوراً في الاعلام والتربية.** تعهد الصناعة الكبيرة بالنتائج العالمية إلى فريق خارجي. الجماعات المحلية المنغلقة الماخوذة بدوامة العولمة

---

(37) كان قد اضاف هذه المقدمة: ليس القرار هو المصدر، لب السياسة، بل هو النقاش حول النتائج التي تثير وتنبه الجهاز العصبي للمعايير الثقافية والمؤسساتية، وتخلق هكذا الرأي العام والسياسة.

الكونية، التي تعمل على تفسخهم وتعيد خلق شبكة جديدة من حولهم في الشمولية المدركة للمخاطرة. والنتائج على المدى البعيد والتي تتخطى كل الحدود وانتظار غير المتوقع يتسبب كل ذلك في تشكيل جماعات عابرة للدول تتحد عبر المخاطرة، الآراء العامة المناقشة للمخاطر، ما يمكن ان يوصل إلى سياق سياسي من التجريب لحلول ومعايير كوسموبوليتية جديدة.

وما يأخذ من وجهة نظر الصناعة والدول اتجاهات سيناريو كارثي، بمعنى ان الحركات الاجتماعية تتحرر في الواقع من اطار القانون القومي لتباشر ملاحقات على صلة بالنتائج على المدى البعيد وبالمسؤولية الاجتماعية للمجموعات الصناعية الكبيرة، تصبح مختبراً حضارياً للمؤسسات المستقبلية ومتكيفة مع المستقبل. يمكن اذاً للمخاطر العالمية ان تمتلك وجهاً مخفياً مصنوعاً من افاق قيمية، شبكات لحركات شاملة والتي، مع تجذرها في الثقافات والنزاعات المحلية، تصيغ وتستخدم منظورات بديلة لاستمرار الحياة وللحكم الديموقراطي المستقل بذاته.

في هذا المعنى، يمكن ان تفهم المخاطر كوسائل اعلام سلبية، نسبة إلى وسائل الاعلام الايجابية والتي هي المال، الحقيقة والسلطة. في حين ان هذه الاخيرة تؤسس لسياقات عمل عالمية، ما وراء كل الحدود الملازمة للانظمة، تقيم وسيلة الاعلام السلبية التي هي الخطورة اتصالاً الزاميًّا بين اولئك الذين لا يرغبون الاتصال فيما بينهم. كما تلزم بالواجبات والنفقات اولئك الذين

يرفضون الاضطلاع بها (والذين غالباً ما تكون القوانين إلى جانبهم). بتعابير اخرى، تكسر المخاطر المرجعية الذاتية للانظمة الفرعية (نيكلاس لومان Niklas Luhman) في الاقتصاد، العلوم، السياسة والمعاش اليومي، وتقلب الاولويات المشار اليها في جداول الاعمال ومخططات العمل، تؤسس سياقات عمل مشتركة بين افرقاء يجهلون بعضهم بعضاً أو يتعارضون.

ليست غرابة السلطة-المضادة للخطورة المتناقشة علناً، سوى مجال آخر لذعر عالمي، والتي تكمن في قدرتها، في لمحة بصر اعلامية، على اسقاط المظاهر الخداعة لعدم المسؤولية المنظمة وتجبر الجهلة على التشارك، لهي اشارة إلى الانعكاسية السياسية للمخاطرة. توصل اذاً الاراء العامة المناقشة للمخاطر لتشكيل موقف شبه ثوري، صورة مقلوبة للنظام الاجتماعي المقدم كواقع.

واذا كان البحث لارجاع هذه الانعكاسية السياسية من خلال استعارة، فهي صورة اناء العسل الذي يخطر في البال: فالكل يمد الاصابع في اناء العسل للوعود التقنية التي لا تصدق للحصول على حصته، ثم يحاول التخلص من العسل المتبقي، بمعنى المخاطر المتبقية، بتنشيف اياديهم بملابسهم، وبملامستهم لكل الاشياء، كل الاشخاص الممكنة، ما يجعل كل الناس يجدون أنفسهم وقد صاروا أسرى شرك كثيف اكثر فأكثر من المخاطر الدبقة. منطق الرجاء هذا المنحرف والعذب مثل العسل (اذا ما

قدر بالمعايير المرعية الاجراء) الذي هو ميزة التواصل في المخاطر، هو الذي يجعل ديناميته متفجرة سياسياً. وليس بإمكان الخبراء التقنيين للمناعة والسياسة في مواجهتها إلا رفع مصلوبهم وطلب الرقائين للنجدة.

لم يتحول العالم بالضرورة إلى مكان خطر. الفقدان المنظم للثقة هو الذي يجعل المستهلكين يرون «المخاطر» من كل مكان. سيطرة اقل للثقة ووجود اكبر للمخاطر. فكلما كان هناك وعي اكبر بالمخاطر، كلما ازداد اكثر عدم الاستقرار في الاسواق العالمية. وكل ما كانت الاسواق العالمية غير مستقرة، كل ما تنامت اثار الخشية المرتدة بالنسبة للجميع - ومن ضمنهم المجموعات الصناعية الكبيرة والحكومات.

تظهر المخاطر التقنية غير المتوقعة اذاً كمرض معدٍ، مثل «الفيروسات الاجتماعية» التي تتحول إلى مخاطر اقتصادية وسياسية وتنتقم للنتائج المجمدة للقرارات الاجتماعية باستبدادها داخل المجتمع. تقع المجموعات الصناعية الكبيرة، التي ترمي على مجموعات اخرى عدم توقعية النتائج، في الحلقة المفرغة للاسواق العالمية التي لا يمكن التنبؤ بها وللاستثمارات الفاحشة التي تخسر قيمتها في ليلة واحدة. فقدان الثقة الذي يؤثر بالزخم نفسه على المجموعات الصناعية الكبيرة وعلى الحكومات والعائد إلى طريقتهم في معالجة المخاطر التي ينتجوها ثم افراغها عن طريق توصيفها «بالمخاطر المتبقية»، لا يمكن تعويضها من خلال

المساعي المنفردة لبعض المجموعات الصناعية الكبيرة. وينتهي الامر إلى موقف حيث يجب على المجموعات القوية نفسها استنفار مواردها الاخيرة لتصمد امام شبكات الاعضاء النشيطين. ولفهم درجة الصعوبة، بالنسبة حتى لمجموعات قوية النجاح في حركات المعارضة، يكفي تذكر الطريقة المتواترة التي يتم بها استغلال فقدان الثقة هذا سياسياً. في العام 2000 تفاوضت مؤسسات كبيرة، وقعت اتفاقاً مع الامين العام للامم المتحدة، تلتزم بموجبه احترام بعض المعايير البيئية، وكان بامكانها بالمقابل استخدام علامة رمزية زرقاء (لوغو) للامم المتحدة. لقد تم مباشرة انتقاد هذا الاتفاق من قبل الحركات الاجتماعية، التي قضت بانه غير ملائم بسبب غياب اواليات المراقبة المستقلة. فقد اتهم الاعضاء الفاعلون الصناعيين باستخدام هذا اللوغو «لتزريق» صورتهم - كون هذا blue-washing هو قراءة مختلفة green-washing، تعبير متخيل للامساك بالاخطاء المرتكبة من المجموعات الصناعية الكبيرة من وراء شركاتهم «الخضراء» للاتصال.

على كل حال، علمتنا الضجة التي اثارتها قضية (برنت العوامة السارية Brent Spar) من البحر والرغبة في التخلص منها من قبل المملكة المتحدة) شيئاً ما: انه منذ اللحظة التي تفقد فيها مجموعة ما شرعيتها ويحكم عليها بعقاب باسم المجتمع لا شيئ ينفع ولا انسان يستطيع تخليصها من المأزق، ولا حتى دعم الحكومات ووسائلها القانونية والبوليسية. لأن شركة (شل Schell) كان الحكم البريطاني بجانبها، بما فيه قواته الامنية، لكن ناقلة

النفط اضطرت في النهاية التخلي عن القضية بعد السعة التي اتخذتها مقاطعة محطات خدماتها.

احد الاخطاء الكبيرة المرتكبة من قبل المؤسسات والمنتشرة ايضاً في عالم السياسة والعلوم، هو الاعتقاد بان النزاعات المرتبطة بالمخاطر بالامكان ارجاعها إلى مسألة وحيدة وفريدة: الاحتجاج ضد استثمار قاعدة نفطية، ضد الاطعمة المعدلة وراثياً ضد عمالة الاطفال، الاغتصاب الفاضح لحق العمل وللمعايير البيئية. ويمكن فك رموز الرسالة المختبئة وراء هذه الاتهامات وببساطة شديدة كما يلي: تجهل حركات الاحتجاج الواقع الخارجي، فهي مهووسة بفكرة واحدة وعلى درجة كبيرة من السذاجة السياسية، في حين ان مديري الشركات الدولية أو الحكومات لديهم الموقف بكامله حاضر في الذهن وبامكانهم الموازنة بين التكاليف البيئية من ناحية والنمو الاقتصادي أو خلق فرص العمل والتنافسية الدولية من ناحية اخرى، ما يسمح لهم بصياغة احكام («عقلانية»).

اهداف الاحتجاجات والمحتجين معلنة كونها غير واقعية، طوباوية، مكفوفة عن الواقع الاقتصادي وصماء بالنسبة لمتطلبات الممارسة الحديثة للسلطة. يرتاب بحركات الاحتجاج، التي تولد مثلاً كجواب أو رد على الظاهرة الجديدة لاستصدار شهادة للاجسام المنتجة من خلال هندسة وراثية أو استنبات انواع معدلة وراثياً، ان تعتمد كمبدأ: «التنصل من النتائج السيئة»: بمعنى انها

تستفيد من الرفاهية التي تؤمنها الحياة الحديثة والنمو الاقتصادي، لكنها غير مستعدة لتقبل المخاطر التي ترافق ذلك بالضرورة.

بيد انه بتركيز الحركات الاحتجاجية في كل مرة على مسألة «واحدة ووحيدة» يجعلون منها رمزاً لنضالهم من اجل ان يتحمل المتسببون نتائج افعالهم، والاعتراف **بمسؤولية شاملة** تنتج عن ذلك. وكما علمتنا المناقشات التي اثارتها قضية Brent spar، أو قضية «الاغذية المعدلة وراثياً» في بريطانية العظمى، يولي الرأي العام اهمية اقل بكثير لمعرفة علمية غير قابلة للشك كما يزعمون من المطالبة بمسؤولية عالمية.

ليست الاخطار اغراضاً واشياءً، لكنها انبناءات اجتماعية، تلعب فيها المعرفة التقنية، لكن ايضاً، القيم والرموز الثقافية دوراً عظيماً. لفك رموز نزاعات السلطة المتخفية وراء النزاعات المرتبطة بالاخطار من الضروري طرح السؤال حول «تقارير الاعتماد». استخدم هذا المفهوم «لتقارير الاعتماد» بالتماثل مع ذلك المتعلق «بتقارير الانتاج» المحدد من قبل كارل ماركس. فهو يرجع للمدخل ولطبيعة الموارد الضرورية لتحديد (وافراغ) الاخطار بطريقة الزامية من اجل المجتمع.

تنصب سلسلة من الاسئلة التركيبة المخبأة للسلطة الملتزمة بتعيين المخاطرة: من عليه برهنة ماذا؟ على عاتق من يقع حمل الاثبات في موقف محدد؟ ما الذي يمكن اعتباره كبرهنة سببية و«كاثبات»، في ظروف عدم اليقين المعرفي؟ ما هي معايير

المسؤولية؟ من المسؤول؟ من عليه تحمل النفقات؟ وبلغت النظر للاساسات المعرفية للسلطة المرتبطة بتقارير الاعتماد، تحصر بدقة اكثر العلاقات التي توجد بين المخاطرة والسلطة، لكن بالامكان ايضاً استخراج بعض المبادئ لفهم كيف يمكن لتعديل تقارير الاعتماد (التغيير مثلاً في توزيع عبء الاثباتات، أو في قواعد المسؤولية المتعلقة بالمنتوجات) ان تؤثر على الدينامية السياسية للنزاعات المرتبطة بالاخطار. ليس بامكان تعديلات تقارير السلطة والاعتماد ان تزيد فقط من فرص حركات الاحتجاج، بإمكانها أيضاً ان تقود المؤسسات الشاملة لتحمل المسؤولية للنتائج غير المعروفة التي تنتجها.

12- مجموعات مشاهد اوروبية وخارج-اوروبية

بإمكان نظرية الحداثة الثانية أن تعمل مع ذلك على خلق سوء فهم حقيقي ضمن حدود حيث يبدو انها تعمل من ناحية، على ادخال تحقيب اشكالي، تطوري جديد، تضمن عند زوال عصر بشكل فجائي ترك المكان لغيره، وانه في وقت معين تختفي كل الروابط القديمة إلى الأبد في حين ان اخرى، جديدة بالمطلق، تنبثق مباشرة لتحل محلها.

يتصل سوء الفهم التطوري هذا من ناحية اخرى، بسؤ فهم اخر يستمد النتائج المضمرة من الأول: تخص مجموعة مشاهد الحداثة الثانية بالطريقة نفسها كل القارات، كل المناطق، كل الثقافات مع كل تواريخها المتباعدة.

في حالة كما في اخرى، ليس يقيناً ما نود قوله. فإذا كان من معنى للتمييز المقترح، فهو ليس الا باعتباره كأداة كشفية، قادرة على طرح مسألة المقولات الجديدة والاطر النظرية الجديدة المقدمة للعلوم الاجتماعية لادراك التغيير، مع السماح لتلك العلوم باقامة تمييز نسقي بين مجموعات مشاهد مختلفة، متعارضة، لكن متراكبة بعضها مع البعض الآخر بطريقة مفارقة عن الحداثة الثانية.

حتى المقولات القديمة من مثل «عالم غربي» «فريق اشتراكي» «عالم ثالث» اصبحت مفاهيم شحيحة. وهذا يعني في بادئ الامر بان افق الشمولية، بمعنى تجربة الحضارة التي وضعت نفسها بنفسها في خطر، كذلك بالنسبة للمحدودية الكونية التي حلت بمحل التعايش الجمعي للشعوب وللدول من اجل خلق فضاء للعمل التواصلي المغلق على نفسه، واحدثت مدلولات كونية ذات قيمة، اصبح نقطة انطلاق مشتركة للجميع. لقد عمل التاريخ احياناً داخل هذا الافق الشامل على اظهار مواقف مختلفة للغاية، وان التحديات المطروحة بسبب الشمولية تدفع لتتباعد عن بعضها البعض دائماً. حتى اذا كانت حياة انسان من اصل افريقي من جنوب الصحراء تندمج في مجموعة مشاهد جديدة كوسموبوليتية، من الممكن ان تؤدي به ربما لاعتبار دعائم وجوده مهددة ايضاً اكثر من قبل، واذا ما تبقى بالنسبة له بعض الخيارات الوضعية الاضافية، فان احتمال ان ينتهي ما تبقى من حياته في اوتيل الريتز قد تضاءل كثيراً.

الموقف الافريقي- هذا تحليل المنظور الكوسموبوليتي - الذي هو لا الممهد ولا الخارج بالنسبة للحداثة. على العكس فهو منسوج بالنزاعات الاوروبية، الاسيوية، الجنوب والشمالي الاميركي المتعلق بالحداثة: ارباك الحداثة (راندريا Randeria). يجب البدء من افريقيا عندما يكون التحدث عن مجموعة مشاهد اوروبية للحداثة الثانية. في الواقع، المصير التاريخي لافريقيا، الدمار الناتج عن الاستعمار والامبريالية هو (كما تعلمنا نظريات ما بعد- الاستعمار) الوجه الخفي، المكبوت، لتاريخ الدول الامم الاوروبية في الحداثة الاولى. منذ ذلك الحين الذي اعتبر المصير الافريقي من ناحية، كجزء مندمج لولادة الحداثة الأولى (حتى اذا، إلى الآن، هذا الواقع هو مجمد في الصورة الاستكفائية التي تضعها اوروبا بنفسها والسريعة النسيان لتاريخها) وتأخذ مجموعة المشاهد السياسية للحداثة الثانية اتجاهاً آخراً كلياً بالنسبة لافريقيا: ذاك الذي للحداثة الثانية الذي لم يكن مسبوقاً بالاولى، لان المؤسسات الاوروبية المؤسسة لمجموعة المشاهد القومية، (الدول، القانون، العلوم، الديموقراطية الدولة الاجتماعية المؤمنة للعمل بدوام كامل، الوحدة القومية) ليسوا موجودين الا كحلم لحداثة افريقية **دون** امبريالية اوروبية، حلم يتلاشى من ذاته. مع ذلك، ليس هناك ادنى شك انه في موقع ما بعد- السلطة حيث يهيمن الاقتصاد العالمي، يجب ايضاً ان تجد وتفرض افريقيا صوتها.

«حتى اذا كانت الهيمنة الاستعمارية قد عطلت سيرورة

تكون الدول في افريقيا، فالتجمعات الافريقية بالطبيعة، هي دائماً متعددة القوميات. وما زالت موجودة إلى اليوم، الامم ما قبل الاستمارية الاستعمارية والتي ما تركت اثار هويتها في هذا النظام المتعدد الدول، بالرغم من كونها غالباً ما تشرذمت وتوزعت على دول عديدة. لكن لا يشكل هذا الواقع حاجزاً لاعادة تكوين سياق اجتماعي، على العكس: ازمة الدولة القومية الغربية تجعل من الممكن قيام سيرورة بامكانها ان تكون حاسمة بالنسبة للوضع الافريقي، اعني فصل الدولة (التي تبقى الهوية المفروضة من قبل القوى الاستعمارية) والامم الافريقية المتعددة والمبعثرة على الارض، حيث التنوع ما زال حاضراً في الذاكرة للناس. من الممكن من خلال إعادة إعطاء هذه الأمم مكانها المناسب، ان يوضع نهاية للازمة الوجودية وللنزاعات التي على صلة بالهوية والمنتشرة في افريقيا، ويحول في المستقبل من ان تسخر السياسة من الانتماءات القومية بنكرانها...» (تشيمب Tshiyembe 2000: 14).

بالعكس، عرفت مجموعة المشاهد الاوروبية بين بداية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تغيرات هامة لقد كان العالم في فجر القرن العشرين مسيطراً عليه من قبل امم اوروبا، حيث كانت تتحضر للحرب. اليوم الوضع مختلف تماماً، فأوروبا لم تعد محور العالم، واحتمالية الحرب بين الدول الرئيسية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي اصبحت في حدها الادنى للغاية، حتى ولو كانت غير مستبعدة بالكامل. فالاوروبيون مسالمون،

ميسورون، وقلقون من المواد السامة الموجودة في طعامهم. ثقافة الحرب بين الامم (لم يفوت كارل شميت ان يقوم بهذه الملاحظة اللاذعة) قد انحلت في روح التجارة، وذهب ذلك ابعد من وهم «السلم الازلي» الذي كان ايمانويل كانت قد حلم به، والذي يبدو ممكن التحقيق على الاقل بالنسبة للفضاء الاوروبي.

يجب ربما حتى القول بان فظاعة الحرب العالمية الثانية التي لا يمكن تصورها قد انفجرت في القارة الاوروبية، وبصورة خاصة الهلع المثار من خلال الهولوكوست، كل ذلك لم يكن كافياً ليكسر الكبرياء الملازم للقومية الاوروبية، وخلافاً للنزاع العربي- الاسرائيلي الذي يغوصون في تقعيداته الدينية والاقليمية، فقد عملوا على انفتاح اوروبا على تجديد الكوسموبوليتية ومن خلال الكوسموبوليتية. يتعلق الامر في النهاية، في حالة مجموعة المشاهد الاوروبية بتجربة تاريخية، تلك التي «للدولة العابرة للدول» «للدولة الكوسموبوليتية» المدركة كجواب على العولمة.

تختلف في ذلك بجلاء مجموعة المشاهد الاسيوية. حيث يكون النكران بالكامل أفضل من أن يشاهد فيها ارض حرة مقارنة بالتي لاوروبا بعد الحرب، وحيث رأس المال العالمي والليبرالية الجديدة يتفتحان في المجال الاقتصادي كما السياسي. خلافاً لما تتوقعه نظريات الحداثة، هو بالتحديد، النجاح الاقتصادي الواسع «لنمور» آسيا الذي بالعديد من الطرق قد اعطى نفساً اضافياً للميراث وللتقاليد الثقافية، واعادها إلى ذوق العصر، بعيداً عن

استقراء نافذة من فضاء ثقافي لحركات ديموقراطية بإيحاء غربي. يجب أن تفهم التمزقات التاريخية والتي مسرحها هذه المنطقة كانبعاث مباشر لقصتها الخاصة: فأدارت ظهرها دولة ما بعد الاستعمار لتنخرط في تركيب جديد للحداثة الاسيوية، يؤلف بين الهويات والمؤسسات العابرة للدول، عائلية واتنية مع متطلبات الرأسمالية العالمية (اونغ Ong 1999).

تأثرت كل المناطق على وجه مختلف بالمشاكل المتعاقبة للحداثة، ويجب ان تدرك اللامساواة المناطقية في مواجهة هذه المسألة في صلتها المركبة بالشمولية المشتركة **للاوضاع الاشكالية.** يؤثر، الانهيار المالي للاسواق العالمية أو التبديل في المعطيات المناخية، بالتأكيد على كل منطقة بطريقة مختلفة للغاية، لكن ذلك لا يغير في شيء من كون أي كان، من حيث المبدأ، بامكانه ان يكون متأثراً - وبان جهود شاملة هي ضرورية للتمكن من هذه المسائل. ويقتضي تأويل هذه الظاهرة القول بان مبدأ «الشمولية» (البرو Albrow 1996) الذي يعني بان الوعي اكثر فأكثر بالروابط الشاملة بين الظواهر، ينتقل إلى الاهتمام الاول. وعلى سبيل المثال، المشاكل البيئية التي هي على نطاق الكون بإمكانها أن تحث سكان العالم (مع الاجيال الحاضرة والمستقبلية) على ادراك انفسهم «كجماعة مصير». في هذا المسار المآزم ليست قليلة، مثلاً عندما يتعلق الامر بمعرفة اذا ما كان يحق شرعاً للدول المصنعة ان تتطلب من بلدان في طور النمو ان تحمي بعض الموارد المهمة للارض مثل الغابات الاستوائية، في حين،

هم انفسهم في المقابل، يكافؤن انفسهم بحصة الاسد من الموارد الفعاله. مع ذلك، لهذه المآزم نفسها، عملاً متفاعلاً: فهي تظهر بأنه يجب ايجاد حلول شاملة، وان هذه الحلول لا يمكنها ان تكون ثمرة الحرب، بل فقط المفاوضات. بدون المؤسسات والترتيبات العالمية، بمعنى دون حد ادنى من التقارب، من المحال ان تنهض هكذا حلول. تخلق النتائج على المدى البعيد، على كل الكرة الأرضية مع توقعات ما هو غير متوقع، وتوطد من هناك ايضاً الآراء العامة المتعددة الدول المركزة على هذه النتائج، ما يؤدي إلى تسيس لا ارادي لمجتمع الخطورة العالمي.

ذلك ليس على كل حال الا نتيجة ممكنة لمواقف التهديدات المعولمة. كما يمكن ادراك ان الصراعات المطروحة من خلال التهديدات الشاملة يوصل بعضها إلى ان يستخلص منها نتائج متعارضة جذرياً أو يقال بأنه لا يجب ان يكون الهدف حداثة شاملة ملائمة، بل العكس «حداثات اخرى» محسنة. ليس الرجال السياسيين من مثل مهاتير في ماليزيا أو لي كيوان في سنغافورة دعاة رفض للحداثة دون قيد أو شرط، على العكس، فهم يرغبون على الارجح تشجيع طرق الانتاج الحديثة، وسائل الاعلام والعلوم. ولا يمنعهم ذلك من اللعب على فكرة اللجوء الانتقائي **لرزمة** الحداثة الغربية. من المهم التحقق بأن السمات المميزة لهذه الحداثات المتعاقبة تتعلق بالمشاكل المرتبطة بنتائج الحداثة الغربية، ما يجعل التحديث الغربي، مع كل اخطائه **مقولة المرجع** الذي لا يمكن الاستغناء عنه الذي على النقيض يعمل على ابراز

من جديد افكار التطور الخاصة بهذه البلدان (هولزر Holzer 1999: فصل 4).

دور المشاكل المرتبطة بالنتائج اذا هو بالكامل مزدوج. من ناحية، تشكل السير الاساسي لنقل حركة الشمولية، من الاخرى، تكون باعثاً ومبرراً لتعيين حداثات اخرى بالنسبة للحداثة الغربية. يوجد هنا نتيجة ضرورية لموقف تاريخي حيث يختلط عدم الامان للحداثة الكوسموبوليتية الثانية ويتوحد مع المواقف الاولية، المختلفة حسب كل منطقة، عن الحداثة الاولى التي بجزء منها متقدمة، وجزء مامول، وجزء ايضاً قد تم الاستغناء عنه. هذا الشقاق بالضبط بالنسبة لنتائج الحداثة التي لا تُعد هو ما عمل من الجهة الأخرى على انبثاق كل الحدود بين الامم في «**التداخل الجديد لمصير الجماعات**» (هيلد held 2000: 400) خطاب مميز للرأي العام العالمي، يلتقي مع المطالبة بعمل مشترك.

13- واقعية كوسموبوليتية

المقصد الاساسي لهذا الكتاب ليس انشاء مثالية، أو حتى رومانسية كوسموبوليتية بل تأسيس واقع كوسموبوليتي يعطي كامل ساحته للمبدأ الذي يقضي بان العمل السياسي وعلم السياسة يصبحان كفيفان دون جهاز تصوري وتحليلي كوسموبوليتي.

نعاين ايضاً ظهور نظرية معيارية لكوسموبوليتية النقد الذاتي، **متخيل خال في التعصب القومي**، لكن القصد من هذا العمل هو بالافضلية من صنف تجريبي وتحليلي: وهو قائم اولاً

على اظهار ان الرؤية القومية تصبح سقيمة، وثانياً ان الرؤية الكوسموبوليتية وحدها هي القادرة فعلاً على تحمل **تجربة الاحداث** وتسهل القدرة على التصرف. وتتم برهنة ذلك في فضاء العمل السياسي كما في علم السياسة (انظر الجدول اللاحق) تعاقب الحياة اولئك الذين يبقون اسيري الرؤية القومية.

جدول رقم 4: الفروقات بين مظهر واقعي ومظهر قيمي

	رؤية قومية	رؤية كوسموبوليتية
مظهر واقعي: نظرية وبحث تجريبي وتحليلي	اطار مرجعي للدولة القومية سببية داخلية: مواقف ومسائل قومية: ملغى عن يد الاحداث: علم خيالي للقومية، تشاؤم ثقافي وحلقة مفرغة للتأكيد الذاتي.	اطار مرجعي لتعدد القوميات، ارتباطات متبادلة وسببيات اجمالية: تداخل الازمات واللامساواة القومية والعالمية: مثبت من خلال الاحداث: واقعية كوسموبوليتية[38] نقد للرؤية القومية نظرية ما بعد - السلطة الكوسموبوليتية.
مظهر قيمي: نظرية وطوباوية معيارية وسياسية	قومية معيارية: نظرية الدولة الامة والديموقراطية القومية: واقعية سياسة القوة	كوسموبوليتية النقد الذاتي مبادئ، امكانيات، اخطار ومشاكل الشرعنة للنظام الكوسموبوليتي[39]

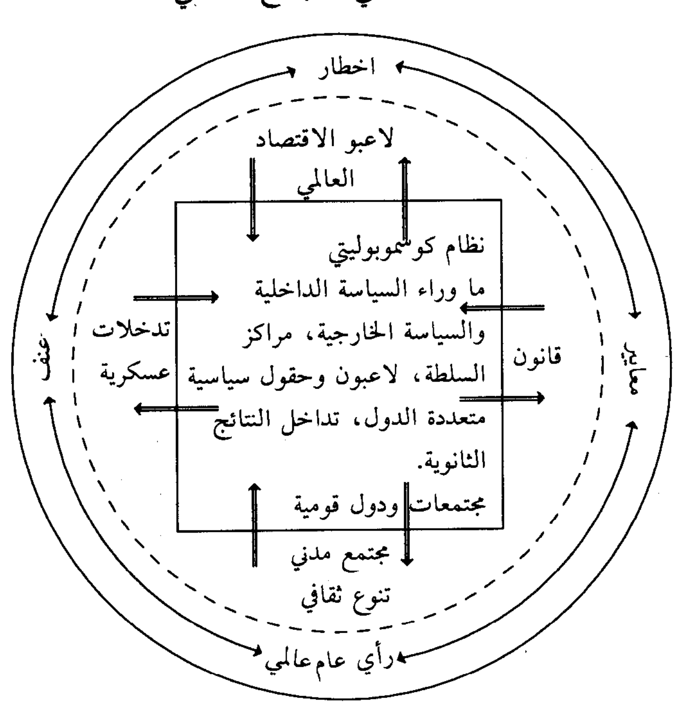
(38) انظر في هذا الموضوع الفصول 1 و7

(39) انظر في هذا الموضوع الفصل I، 1II,، 8II, وبصورة خاصة الفصل 8.

منذ ذلك الحين حيث ارتبكت الرؤية القومية في التشاؤم الثقافي ومن هناك ايضاً في الحلقة المفرغة للتأكيد الذاتي، خلقت بديهيات القومية مسائل عالمية والتي، باعتقاد معارف بدائية بعلم القومية، لا يمكن ان تكون متجاوزة ولا حتى مدركة كما هي. الرؤية الكوسموبوليتية ليست بالنسبة لها لا متفائلة، ولا متشائمة: هي ارتيابية وذاتية النقد، والعالم الذي يرسم جانبياً في افقه ليس كاسحاً من خلال بعض التشاؤم الثقافي ولا مجملاً بالايمان بالتقدم. لا تخدع احداً بطموحها اننا سنذهب نحو عالم حيث كل الناس ظرفاء وجميلون، العكس تماماً: حيث تهددنا **هوي** وتجذبنا قمم ايضاً، وفي اغلب الاحيان ليس بالامر البسيط ابداً القول اذا ما كان يرتسم جانبياً في الافق هو غالباً الواحد أو غالباً الاخر، أو الاثنان في الوقت نفسه. باختصار: الخاصية الاولى للرؤية الكوسموبوليتية هي ان تكون **أخرى**. ما هي اذاً بنية الرؤية الكوسموبوليتية؟ ما هي اجهزتها التصورية والتحليلية، احداثياتها، الحدود التي تبنيها، افاق انتظارها، قيمها، عيوبها، الصراعات والتناقضات التي اندمجت بها؟

جدول رقم 5

واقعية كوسموبوليتية: بنية الرؤية الكوسموبوليتية
أو السياسة في المجتمع العالمي



فضاء سياسي متعدد الدول

لتضخيم الصورة: حتى على القومي الاثني، الذي بقدر ما هي محاربته للنخب الثقافية والمالية الكوسموبوليتية التي اسستها الدولة القومية على حقوق المواطن، عليه أن يصنع وجهة نظره الكوسموبوليتية ليتمكن من تأكيد ذاته في عالم جامح، بمعنى ان يرسل ويدرك فرصه في العمل في اطار وفضاء تعدد الدول. لا ان

يجد نفسه في «وضع محشور» لأن سياسة الفصل والعزل الاتنية تناقض التبعيات الاقتصادية العالمية، المد العابر للدول للاعلام والثقافة، الازمات والاخطار العالمية، كذلك امكانات التدخل للاعبي، السياسة العالمية. معنى القول انه حتى الموعودون بالحلم (او الكابوس) الاتنوي عليهم ان يكونوا واقعيون كوسموبوليتيون.

جدول رقم 6

تبدلات العالم الجامح:

تغيير الاجهزة التصورية والتحليلية للعمل السياسي

	وجهة نظر قومية	وجهة نظر كوسموبوليتية
مخطط تشكيل المفاهيم (احداثيات / اطار مرجع)	سياسة داخل الحدود: نظام سياسي مدرك في اطار مرجع للدولة القومية، وجهة نظر مركزة على الدولة: القومية/العابرة للقوميات	سياسة الحدود تداخل ارضي للنتائج الثانوية، وجهة نظر، مخطط سياسي ومشاهد سياسية عابرة للدول. غير مركزة على الدولة، غير مركزة على النظام.
معايير وانظمة التعديل	نظام الدولة القومية: نسق ومثال موروثان من سلام ويستفالي westphalie انسانية منظمة في دول-امم سيادية متمتعة بارض لها حصرية التصرف فيها دون الغير: واقعية سياسة القوة.	نظام كوسموبوليتي: ما بعد-اللعبة المفتوحة تاريخياً للسياسة الداخلية العالمية، تدويل الدول القومية، مآزم مرتبطة بتعديل الاقتصاد العالمي وبالنضال من اجل حقوق الانسان وايضاً بما يختص بالتجديد العابر للدولة للديموقراطية.

	وجهة نظر قومية	وجهة نظر كوسموبوليتية
لاعبون واستراتيجيات	دولة قومية، حكومة، احزاب منظمات عالمية، دبلوماسية عالمية مواقع صورية في النظام السياسي.	تحريك وتنظيم المصالح المشتركة في ما وراء الحدود، الاهمية المتزايدة للمراكز الجديد للسلطة الاعلى- الادنى وما بين الدولتية، مأسسة الشبكات الممتدة للسياسة داخل الدولتية بما فيها اللاعبين والاستراتيجيات الاقتصاد العالمي للمجتمع المدني.
شرعنة	اشكال الهيمنة القانونية، سياسة قومية مشرعنة عبر الطرق الديموقراطية، فوضوية الدول القومية.	اشكال الهيمنة العابرة للقانون غير المشرعنة من خلال الطرق الديموقراطية (المباشرة) نسق مجزء للسلطة والسلطة المضادة.
ثقافة	مثال التجانس القومي؛ اندماج ايجابي	تنوع ثقافي: ضمن اية حدود تتداخل على الصعيد المحلي ثقافات ومجتمعات مفترضة بانها متباعدة، تتعايش وتدخل في نزاع، اندماج حرج لتقاليد مختلفة جداً.
ميدان عسكري	تجسيد العدو في الدول: اما الحرب اما السلم.	لا تجسيد للعدو داخل الدول: ارهاب عابر للدول تدخلات انسانية: الحرب والسلم يتمازجان، واقعية سياسة القوة، لكن ايضاً واقعية كوسموبوليتية

تدرك هذه الواقعية الكوسموبوليتية بطريقة غير مباشرة من خلال الأبعاد والاشكاليات التالية (انظر الجدول في الأعلى)

(1) على أي صعيد اشكل واختار المفاهيم؟ ليس على الصعيد القومي/ العالمي، بل على الصعيد العابر للدول، الذي يأخذ بالحسبان التفاعلات بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، المجتمع المدني، التنظيمات فوق وطنية، وطبعاً الدول القومية. الحدود، حيث يفرض نفسه البنيان ايضاً في الفضاء العابر للدول (مثلاً بين «السياسة الخارجية والداخلية» و«السياسة الداخلية» و«السياسة الداخلية الخارجية» ليست تلك التي تظهرها الكتب المصورة: يجب ان تكون دائماً متفاوض عليها من جديد وشرعية، في ظروف متغيرة، مع احترام المبادئ السياسية والاستراتيجية المختلفة بحسب كل موضوع وكذلك الاخذ بالحسبان التفاعلات العابرة للدول.

(2) ما هي «السياسة» في السياق المتعدد الدول؟ **سياسة الحدود الجمعية** - ضمن سياق خطوط حدودية متحركة ذات معان متعددة. تنشأ هذه الضرورة لبناء حدود عابرة للدول من المسائل الجديدة للحكم (نزاعات الحدود، نزاعات حول المسؤولية)، وتتأتى من تداخل تأسيس مزدوج: من ناحية، تتراكب قواعد اللعبة القومية القديمة مع القواعد الجديدة التي ما زالت غير واضحة بعد للنظام الكوسموبوليتي، من ناحية اخرى، تنتج سياسة الحدود العابرة للدول من تداخل النتائج الثانوية الحاصلة من

خلال تدفقات رؤوس الاموال، والفيض الثقافي، والحركات الترحيلية، الاخطار، الاعمال الارهابية، الاصولية الدينية، الحركات المناهضة للعولمة، الازمات البيئية والاقتصادية. تشير اذاً السياسة العابرة للدول إلى مستوى من سياسة داخل- خارج، بين - وتحت - دولتي منظم، إلى حد ما صوري، والذي يعكس كل الظاهرات الاخرى: علاقات السلطة، ازمات واستراتيجيات الاقتصاد العالمي، المواقف القومية وردات فعل بعض البلدان أو بعض مجموعات من البلدان، تدخلات الرأي العام العالمي، المجتمع المدني والتدخلات العسكرية، تهديدات تثقل على المحيط الخ . . .السياسة العابرة للدول هي مستعرضة نسبة إلى سياسة القومية. فهي **تحوي** اذاً السياسة القومية، وصحيح ايضاً ان السياسة القومية تصبح المكان حيث تنفذ السياسات العابرة للدول. اما بالنسبة للعلاقات التي توحدها، فالمبدأ هو التالي:

السياسة القومية كفيفة دون وجهة النظر الكوسموبوليتية. والسياسة الكوسموبوليتية فارغة دون السياسة القومية. ويتبع ذلك انه بامكان السياسة الكوسموبوليتية وبحسب ان تكون متكيفة ومحددةبدقة بسبب مختلف مستويات («الشاملة / المحلية») للسياسة العالمية الداخلية، وبسبب مختلف مجموعات المشاهد التاريخية والجيوسياسية (جدول 5): بسبب المستوى الشامل، القومي، المحلي لكن ايضاً بسبب مختلف مناطق العالم (آسيا، اوروبا، افريقيا، اميركا الشمالية).

يمكن القول بصورة عامة، ان السياسة العابرة للدول في

مؤسساتها وبناها التحتية، هي سياسة في طور النمو، بمعنى انها تتميز بنقص في بنياتها القضائية، وبناها التحتية، بطرقها في الديموقراطية والتشريع، وايضاً بمؤسسات وسيطة للسياسة الداخلية العالمية (مثلاً في الاجتهاد بالتمثيل البرلماني والسياسي من خلال لعبة الاحزاب، أو ايضاً بالتوازن بين كتل السلطة المتشكلة في مناطق العالم).سمة اخرى مميزة: عدم مساواة وتنوع اللاعبين: هكذا كل اعضاء المجتمع المدني العابر للدول ليسوا مدنيين، ولا حتى ممثلين لاي فئة اخرى. كذلك اللاعبون هم مختلفون بشكل اساسي اذا اخذنا بالاعتبار مواقفهم ازاء الموارد، السلطة، المنفذ للاعلام ولمراكز القرار. فالسياسة العابرة للدول هي اذاً **سياسة وجود ممارسات سياسية مختلفة لعدة فئات في نفس الوقت**، نقصد: تعددية قادرة على ادارة التناقضات، غالباً لا شكلية وتحت -سياسة، مندمجة بعلاقات متبادلة متعددة، لكن فعالة، بما انها مشاركة بممارسة السلطة في سياقات قومية مختلفة.

(3) ماذا يعني تعبير «تداخل النتائج الثانوية»؟ نظرية ما بعد-السلطة للاعبي الاقتصاد غامضة. هي تريد القول: (أ) يتحول الاقتصاد من جهته إلى سياسة. يصبح التصرف الاقتصادي تصرفاً سياسيًّا. **ليس** هذا ما نود قوله. الفكرة غالباً هي التالية: (ب) يبقى التصرف السياسي العالمي حسب مفهومه الخاص تصرفاً اقتصاديًّا، اذاً ليس سياسي. ينتج عن ذلك احياناً ظواهر تداخل بين النتائج الثانوية، التي بدورها تزيل الحدود، التمايزات

الاساسية ومؤسسات الحداثة الاولى، والتي هي متفاوض عليها في شروط السياسة على الصعيد العابر للدول كما ما بعد- السياسة التي تعدل قواعد اللعبة[40]. لنأخذ على سبيل المثال محكمة منظمة التجارة العالمية. بصفة ماذا يجتمع القضاة؟ فهم يمثلون انظمة تقاليد قضائية متنوعة للحد الاقصى. لكن بالرغم من كونهم مختلفون هم ينصفون ويقيمون العدل في اطار وعلى قاعدة السياسة العابرة للدول.

لا اتكلم عن اقتصاد عالمي يبني في السياسة، بل عن السياسة العابرة للدول والناتجة عن ظواهر التداخل بين النتائج الثانوية. تلك الظواهر هي التي تغذي الحراكية وتنظيم المصالح المشتركة في ما وراء الحدود، وتأخذ ايضاً في الحسبان المراكز الجديدة للسلطة فوق، ومن تحت الدول القومية وبشكل مواز لها.

(4) ماذا يحصل بالدول القومية؟ بعيداً من ان تصفى، يعاد فهمها من جديد وتفقد بعض معانيها القديمة لتكتسب معاني اخرى جديدة، في الفضاء العابر للدول. ولا يخضع «نظام» تداخل السياسات العابرة للدول لا لقواعد القانون الدولي الكلاسيكي، ولا لتلك المتعلقة بالمجتمع الكوسموبوليتي، ولا يتبع لا حدود الاراضي القومية، ولا قواعد السيادة القومية، فهو منطقي اذاً ان تكون الاشكال، والصيغ والميادين التي تتطلبها السياسة والهندسة

(40) بتوسيع الاطار، أي بترك المجال المحدود للسياسة، نجد هنا الفكرة الأساسية «للحداثة الانعكاسية» (Beck/ Bonß/ Lau 2000).

العابرة للدول فيما يختص بالأمن، على قاعدة الحكم الذاتي الدولتي المحدود، ليست بعد متطورة. واقع ان الاعداء ليسوا بالضرورة دولاً يفتح المجالات القومية لاشكال جديدة مرنة من التحالفات («التحالفات المناهضة للارهاب»، التي تقلل من قيمة اشكال التحالف «الصلبة» كما هو في حلف شمال الاطلسي)، ومن ناحية اخرى تدخلات عسكرية طويلة الامد، بمعنى «لحروب جديدة» (كالدور Kaldor 2000) دون اعلان الحرب ودون وضع حد لهذه التدخلات بواسطة المفاوضات واتفاقيات السلام.

اذاً مفهوم الواقعية السياسية له ثلاث معاني: يكون اولاً مرجعاً لواقعية مؤسسة على علم الواقعية، الواعية -المعنى الثاني - **علاقات قوة في ممارسة السياسة،** ما يعني-ثالثاً **واقعية فيما يختص بسياسة الحدود،** وعدم الغاء الحدود، بل تعددية الحدود المدركة مثل ما بعد- سياسة السلطة. لم يعد ممكناً معالجة السيطرة على نضالات السلطة ضمن - بين- وخارج - دولتيه في اطار المرجع الذي يقابل القومي بالدولي- فقد افشلت الاحداث النظرية السياسية للواقعية القومية. ولا يعني هذا بان هذه الاخيرة قد استبدلت بمثالية كوسموبوليتية، بل تماماً بواقعية كوسموبوليتية. نفهم من هناك ايضاً بان ما بعد- سياسة السلطة هذه، التي طيرت الحدود إلى شظايا، ومحتها وخطت اخرى جديدة، مؤقتة، يجب ان يفكر بها وان تحلل كسياسة اقتصادية عالمية جديدة - وهو ما تعالجه الفصول القادمة.

الفصل الرابع

السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة: استراتيجيات رأس المال

«اللعبة ما زالت مفتوحة» هذه هي الرسالة المعلنة، والحق يقال، يجب اخذ التعبير هنا بالمعنى الجذري: لا يمكن الاستمرار في لعب اللعبة القديمة، ومن ثم فان اللعبة الجديدة غير ممكنة طالما ان قواعدها لم تناقش بعد. ومن بعد، فانه من غير الواضح حتى الآن ما اذ كان بالامكان استبدال الاطار القديم بإطار جديد، ولا نعرف إلى أي مدى يمكن، أو يجب التأكيد على عرضية ما هو سياسي وتبريره عبر نظام قانوني كوسموبوليتي شامل وتكون له استمراريته[41].

---

(41) استعنت في هذا الفصل بالمراجع التالية.

Amin 1998, Altvater/ Mahnkopf 1996; Boyer/ Drache 1996; Dunning 1993, 1997: Bronschier 2002, Dunkley 1999; Drucker 1997; Easterly 2001; Eichengreen 2000; Featherstone 2000; Frieden 2000; Frieden/ Lake 2000; Gill 1995; Goldstein/ Kahler/ Keohane/ Slaughter 2000; Gilpin 1987, 2001; Goodman/ Pauly 2000: Greider 1997; Cerny 1998; Cooter/ Ulen 1999; Gunther/ Randeria 2002; Hutchinson 1966; IMF 2000; Jessop 1999 a, b, 2000a, b; Jones 2000; Koch 1995; Korten 1995; Krasner 2000; Krueger 1998; Kurgman/ Venables 1995; Krugman 2000; Krug- = man/ Obstfeld 2000; Kindleberger 2000; Lane/ Ersson 2002;

ان مقولة المكان الاستراتيجي المحلَّلَة في هذا الفصل وفي الفصول التالية تحملنا إلى منطق اللعبة الاستراتيجي الذي يتفتح ويبني ذاته وسط الترابطات الدينامية لمناظير العمل الثلاثة، منظور الاقتصاد العالمي، الدول، والمجتمع المدني العالمي. وسط هذه السيرورة تبني البنية المتبادلة لفاعليها نفسها (او لا تبني) من خلال المواجهة مع ما بعد لعبة السلطة التي تعدل قواعد اللعبة. الا ان هذا التصور لا يعني **ابداً** السير التجريبي للعبة.

يتحدد فضاء، أو مكان الاستراتيجية، مفهوم الاستراتيجية في هذا السياق بالنفي... ليس بنية، ولا خلاء، بل علاقة متبادلة ومتناقضة لما بعد- استراتيجيات السلطة، على ان تفهم باعتبارها مفهوم سلطة لا جوهر لها. هذا النفي، ليس هذا ... وليس ذلك ... يعني ايضاً وجوب فهم هذه الاستراتيجيات باعتبارها شبه - مؤسسات (لا وجود ولا حكم لا لنظام قديم يقوم على دولة عالمية أو على نظام مواطنية عالمي، وهذا يعني: لا وجود الا «لاستراتيجيات» تعتبر بمثابة الشكل الذي يتحول من خلاله احتمال السياسة إلى فعل، والذي يندرج ضمن مجموعات مختلفة من الفاعلين: احتمال رأسمال، ومجتمع مدني عالمي ودول[42].

= Lake 2000; Ohmae 1990; Randeria 1999c, 2001; Sassen 1991; Sen 1999; Stalker 2000; Stein 1995; Stiglitz 1999, 2002; Smart 1995; Streeck 1998a, b; Stubbs/ Underhill 2000; Teivainen 2000; Waldlington 1999.

(42) ثمة اشياء تحكمية دون شك تجعلنا نتوقف عند هذه المجموعة من الفاعلين: من المفهوم ايضاً ان نعمد إلى توسيع هذه الدائرة بالاضافة اليها على سبيل =

ان عبارة «استراتيجية» هي طريقة اخرى للاشارة إلى غياب الدولة القومية، معطوفاً على كوسموبوليتية بدأت تتكون: انها المحاولة الرامية لارساء نظام ضبط عالمي. بعبارة اخرى: اذا اردنا ان نصنف هذه النظرية لامكننا القول ان الامر يتعلق بنظرية في الفعل توسع تحليلاً سياسياً في العلاقات العالمية للسلطة، أو بالاسهام التدشيني لواقعية ولماكفيالية كوسموبوليتية تقوم على نظرية في السلطة[43].

1- السياسة العالمية للاقتصاد العالمي

لا تتمتع مجموعات الفاعلين بالخطوط نفسها حتى تجعل من ذاتها الفاعلين السياسيين في ما بعد - اللعبة. ان ما تتميز به

= المثال، الكنيسة الكاثوليكية من جهة، والجريمة المنظمة (المانيا) من جهة اخرى. لا بد من القول ان الكنسية الكاثوليكية من حيث اصولها قد شكلت باستمرار جزءاً من «اللاعبين الكليين» والآن ايضاً، وفيما يخص نقد النظام النيوليبرالي العالمي، فهي تتبع بطريقة ما خطى الاممية الشيوعية. ومهما يكن من امر فإن البابا «ومجمعه العابر للقومية» هم الاممية الوحيدة المستقلة، التي تدخل في نزاع حين يتعلق الامر «بعبادة السوق» بوصفه نظاماً اجتماعياً عالمياً (بيك/ ويلمز Beck/ willms 2000، 273 وما يلي).

(43) اذا كنت اتحدث عن مساهمة تدشينية، فلأنه في الفصول اللاحقة يتم التطرق مطولاً للاستراتيجية العسكرية بوصفها مكوناً للواقعية الكوسموبوليتية. بالمقابل سيصار للتطرق للاقتصاد السياسي العالمي بتوسع، ما يعوض عن النقص السياسي- الاقتصادي في الواقعية اسيرة لنظرة القومية.

قدراتهم الاستراتيجية من عدم التناسق، هذا التناسق الذي يشجع رأس المال بخاصة، انما يستند إلى منطق موقعها على رقعة السلطة والى الطريقة التي تمارس فيها هذه القدرات الاستراتيجية السلطة. وفي الوقت نفسه يسمح عدم التناسق هذا بتقديم جواب دقيق جداً حول معرفة ما اذا كان الفاعلون، افراداً أو جماعات، يختبئون وراء هذه الكلمة التي هي بمثابة اسم جنس، والتي هي «الرأسمال». وحتى يشكل الفاعلون المنبثقون من المجتمع المدني العالمي جزءاً من اللاعبين وحتى يمارسون بصفتهم هذه السلطة فعليهم البدء بالتكون سياسياً كذوات قادرة على الفعل لها اهدافها السياسية المحددة، وذلك عبر سيرورة عامة وسياسية تندرج في المجال العام. لا ينطبق هذا الوضع على رأس المال. فلا حاجة لرأس المال مثلاً ان يؤسس احزاباً سياسية، وان يخضع لانتخابات ديموقراطية ليلعب دور ما بعد- السلطة الاقتصادية تجاه الدول. ان سلطة «اللا» لا تفترض مسبقاً أي هدف سياسي، كما انها لا تحتاج على الاطلاق لأي تبرير سياسي. فهي تندرج بذلك في الخط المستقيم الذي يكونه الفاعلون عن انفسهم والذي ينبثق عن معايير الفعل الاقتصادي. الا ان ذلك لا يقلل من شأن ما - بعد السلطة السياسية لدى الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بل على العكس: ان ذلك يعززها. كيف لنا ان نفهم هذه الظاهرة؟

باتباع مبدأ النتيجة الثانوية تتحول السلطة الاقتصادية إلى ما بعد سلطة سياسية: يقلب الفاعلون في الاقتصاد العالمي النظام العالمي من خلال تطبيقهم **لمبدأ السياسة بوصفها نتيجة ثانوية** -

Holzer Sorensen 2001-16). ترفع هذه اللعبة السياسية مع النتائج الثانوية الفعل الاقتصادي لما بعد سلطة الرأسمال إلى الحد الاقصى. ولذلك اسباب ثلاثة على الاقل.

اولاً، بممارسة سياسة النتائج الثانوية هذه نتخلص من الضغوطات المرتبطة الانتظام في وحدات سياسية فاعلة وشرعنتها بوصفها كذلك، دون ان يقود ذلك بالضرورة لخسارة السلطة السياسية. بامكان من لا يكون فاعلاً (سياسياً) ان يفعل (سياسياً)، وبامكانه ايضاً ابراز فاعلية كبرى باللجوء إلى السلطة التي تنتج افعالاً (او تهدد بانتاجها). ان سياسة النتائج الثانوية هي ايضاً شكل من اشكال **السياسة التي يصنعها احد.** هنا هذا «اللا احد» هو من يصنع السياسة وبدقة كبيرة وباهداف دقيقة ايضاً.

ثانياً، حتى تكون السياسة العالمية نتيجة ثانوية ترتبت على القرارات الاقتصادية، فهي تتساهل مع التنافر الكبير بين الفاعلين. لا يمكن ان يفترض بالضرورة مبدأ ان المصارف أو المنشآت المتوسطة، أو حتى نعبر عن ذلك بطريقة اكثر عبثية، الاسواق المالية وتدفق الرساميل العالمية، هي التي تحرك «استراتيجية» ما، أو «سياسة» ما. بل بالعكس: ان ما بعد- السلطة السياسية الخاصة برأس المال هي نتيجة الاثر الذي ينجم عن افعال منجزة من فاعلين هم خليط من قرارات واسواق وتدفق رساميل ومنظمات ما فوق قومية، الخ .. وكل واحد منها يتخذ قراره في زاويته تبعاً للمعايير والمصالح الاقتصادية التي تعنيهم.

ثالثاً، ولهذا السبب فان الاستراتيجيات السياسية العالمية لرأس المال التي تعتبر نتائج ثانوية لا تستقصي اطلاقاً، بل تشمل حتى امكانية ان تكون يوماً ما ضحية «عروضات عدوة»، أو ضحية مخاطر مالية عالمية غير متوقعة، متطلبات متناقضةبين حملة الاسهم، أو حتى في المستقبل ربما، ضحية سلطة منظمة من جانب المستهلكين. وبهذا المعنى، يمكن لمن نسميهم «الفاعلون» للعولمة الاقتصادية ان يعتبروا انفسهم «ضحايا» وان يفقدوا جذورهم وان يصابوا بالخوف من عنف التغيير. حتى ما بعد- لعبة السلطة **الداخلية** في الاقتصاد العالمي ليست لعبة حيث الكل يربح، بل هي لعبة بين خاسرين فعليين وفاعلين محتملين. وكل الذين يخرجون اليوم منتصرين من معارك عروضات الشراء العامة ربما كانوا «غرقى» الغد. وحتى في الاماكن العالية حيث يحقق الاقتصاد انتصارات نجد نكبات جديدة تحل باستمرار واخباراً سوداء واجواء ازمات: في مكان ما من العالم ثمة اشياء سيئة تحدث. في اقتصاد عدم الامان يمكن لقادة المؤسسات الكبرى بلوغ هدفهم الاقصى (الحفاظ على حضورهم على كل اسواق العالم) يمكن بلوغه على حساب القلاقل الدائمة. ومع ذلك فإن سلطة النتائج الثانوية وهي السمة التي تخص الفاعلين في الاقتصاد العالمي ستجد نفسها لا قد انحسرت، بل ارتفعت إلى حدها الاقصى.

«اضافة إلى تجاوز الحدود السياسية، فان بامكان المفاعيل الثانوية ان تحدث «فيضاناً» ايضاً (M.Collon)، في مقاربتها للحدود المؤسساتية. هذا ما يحدث حين لا تستخدم الملكية لتكون

مؤشراً لامكانيات استخدام رأس المال، بل مؤشراً للسلطة السياسية. ان ما يهمنا هنا ليس الشكل الاكثر وضوحاً الذي بامكان هذه الظاهرة ان تأخذه، ما يعني: حين نلجأ قصدياً إلى الملكية بهدف الوصول إلى غايات ذات طابع سياسي. يصار إلى معالجة ذلك بلغة كل يوم قانونياً ايضاً باستخدام مصطلح خاص- مصطلح الفساد- حيث يصار إلى الاهتمام ايضاً بحيث يبقى اجتياز الحدود هذا امراً استثنائياً. ويبقى الاهم ان يصار إلى الاهتمام بالحالة حيث اللجوء إلى الملكية يعبر عنه بسياسة تكون **بمثابة نتيجة ثانوية**، طالما انه في هذه الحالة تظل الاجراءات الاحتياطية الذي تتخذ ضد الفساد تظل دون اثر يذكر. وفي الوقت الذي يعمل فيه الفساد باستمرار باستخدام اداة العقوبات الايجابية (يدفع لاحدهم لقاء القيام بشيء محدد) يأتي تحريك الموارد الاقتصادية بهدف التأثير على جماعة صناعية، من خلال التهديد على سبيل المثال بسحب منتج صناعي، أي ما يوازي العمل بفرض عقوبات سلبية. وفي هذه الحالة نجد انفسنا ازاء **سياسة - تحتية.**

وبالتحديد يبدو ان استخدام هذه الوظيفة الاخيرة، وظيفة الملكية هو الذي بات يكتسب اهمية متزايدة (Holzer /sorensen 2001, 16).

التبرير الذاتي لرأس المال

اضفاء الشرعية الذاتية على رأس المال

الا ان العولمة الاقتصادية لا تخلق فقط احداثاً اقتصادية لها نتائج ثانوية على السياسة العالمية وعلى مسار العالم وحسب. بل هي تسمح للفعل الاقتصادي ايضا ان يرتقب مصادر جديدة تضفي عليه الشرعية. بإمكان استراتيجيات «رأس المال» آنئذ ان ترفع سلطتها في السياسة العالمية إلى الحد الاقصى، وذلك تبعاً لنجاحها في نسج علاقات بين رأس المال والدولة. في «منطق رأس المال» لا يتعلق الامر اذاً بتأجيج المنافسة بين الدول ضد المستثمرين، ولا تخفيف عدوانية المضاربة في السوق العالمي عن طريق شبكات التعاون؟ بل يجب اساساً ايجاد مصادر جديدة لإضفاء التشريع. يمكن بلوغ هذا الهدف عبر استراتيجيتين اساسيتين، وان متناقضتين بشكل ما:

- من خلال **اعادة لبرلة الدولة**، أي من خلال تحول اقتصادي ذاتي للسياسة بمعنى الاستعمار الذاتي؟

- من خلال رفع يد الدولة عن القانون، وبما يتعلق مباشرة به: رفع يد الدولة عن الهيمنة، سيتيح انتاج قواعد جديدة ومصادر قواعد جديدة إلى جانب ادوات شرعية تتيح انجاز العقود وتؤمن تسوية الازمات.

- تعتبر هذه الاستراتيجية المزدوجة استراتيجية اساسية: حيث تسير خسارة السلطة متساوقة مع ربحها: وزيادة سلطة

الرأسمال مع ضعف سلطة الدولة، وفقدان الدولة لشرعيتها مع اضفاء الشرعية الذاتية على الرأسمال.

- ان اضفاء الشرعية الذاتية على سلطة رأس المال بواسطة. القانون يمكن التدليل عليها كلياً من خلال مثل التحكيم الدولي. «ان هيئات التحكيم هي محاكم خاصة، تؤسس بعقد، وتتدخل بالتحديد حيث يتعلق الامر بتسوية خلافات تتعلق بتنفيذ العقود. يمكن لهذه ان تكون عقوداً ابرمت بين المؤسسات أو بين المؤسسات والدول. كما ان تركيب المحكمة يخضع بدوره لتحديدات العقد (...). وبالامكان ايضاً ان تكون اجراءات التحكيم محددة بموجب القانون (كما هو الحال في المانيا (المادة 1025 من اصول المحاكمات المدنية الالمانية) الا ان هذا التنظيم لا ينص على القانون القابل للتطبيق. ان امكانية الاقرار بحرية بالقانون النافذ تشكل احد الميزات التي توضح ان شكل الاجراء قد تم اختياره حين تكون الاجزاء متأتية من دول مختلفة ما يثير اذاً مشكلة الركون إلى تشريعات مختلفة. ثمة ميزات اخرى: ليصار إلى بت الخلافات بشكل اسرع مما لو كانت مرفوعة امام محاكم وطنية، والقضاة هم اكثر اطلاعاً على احداث المشاكل المثارة. وبالنظر إلى الاهمية المتنامية التي تتخذها الاجراءات التحكيمية الدولية، فاننا نجد انفسنا امام فرضية معاينتنا هنا لظهور قانون عابر للقوميات يتشكل باستقلالية عن التشريعات القومية أو فوق القومية، أو لنقل من الادنى، اذا ما استخدمنا اللغة القضائية في فحص الضمير. يمكن لهذا القانون التجاري العابر للقومية (lex

mercatoria) ان يأخذ شكل مثال (براديفم) تعابر القانون إلى ما يتجاوز الدولة القومية» Gunther/ Randeria 2001، 38.

حول هذا الموضوع تحدث غينتر تويبنر Gunther Teubner 1977 عن «القانون الشامل خارج نطاق الدولة»: «تقييم الشركات متعددة الجنسية فيما بينها عقوداً لا تستقيم مع أي من التشريعات الوطنية ولا مع الاجراءات الاساسية في القوانين القومية أو الوطنية. وهي تتوافق فيما بينها لجعل عقودها مرتبطة بهيئة تحكيم مستقلة عن القوانين الوطنية، وعلى هذه الهيئة بدورها ان تطبق قواعد قانون التجارة العابرة للقومية» (نقلاً عن Gunther / Randeria a2000- 2001). بالنسبة لتويبنر لا يتعلق الامر هنا بمصدر شرعي مبرر على المستوى الوطني، بل بمصدر قانون **مستقل** عن كل تشريع سياسي.

اننا نشهد اذاً تكون شكل **سيادة قضائية** لرأس المال تتحرر من اسس التشريع الخارجي ومصادره التابعة للدولة. ان هذا التأسيس -الذاتي «للعقود من خلال ممارسة التحكيم يجعلنا امام مفارقة واضحة:

ان تعابر القانون سيتحول إلى تفكيك للقانون في بعده الوطني أو القومي. من وجهة نظر قومية، فان ذلك هو بالتحديد هو ما يجعل العالم مقلوباً: ان من ليس له حق بالوجود، لا يوجد ابداً. وهكذا نكون على جانب من هو معني في ما بعد اللعبة. (من هو في اللعبة في ما بعد اللعبة): رفع يد الدولة عن الشرعية وعن

خلق قانون مستقل عابر للقومية، تقوم وظيفته على الاتاحة للرأسمال ان يشرعن نفسه.

السؤال الذي يطرح هو التالي: إلى أي مدى تسهم منظمات الامم المتحدة التي تضم المنظمات المالية والتجارية العابرة الكبرى (منظمة النقد الدولية، البنك الدولي منظمة التجارة العالمية الخ...) في التحضير لقيام نظام جديد للشرعية وللسلطة؟ إلى أي مدى يصار إلى جعل الدول والمجتمعات القومية مجرد ادوات بسيطة في خدمة تدفق الرساميل ودورات الانتاج والاستهلاك؟ ان الازدهار المتنامي في الاطر القضائية وفي الانظمة ما فوق - القومية، والتنظيمات التي تسوي الازمات والشركات التي تفرض القانون، ومنظمة التجارة العالمية والتنظيمات المالية ما فوق -القومية، كل هذه خلقت بنية معقدة متساوية الحدين ومتعددة الحدود ايضاً من مساحات قضائية وهيئات تفرض القانون داخل الاراضي القومية وفيما بينها ايضاً: هذا ما يشكل المتغير القضائي في سياسة تعددية الحدود.

وفي الواقع ان تعابر وتعدد الفاعلين، ومجالات امكانية التطبيق وصلاحية التشريع التعددي والمسيطر، هي من الامور المثقلة بالنتائج على **تصور القانون بوصفه قانوناً**، ذلك انها تطرح مسألة المشروعية: فمن اين يستمد «الحق» و«القانون» سمتهما المتعارضة، وقوة مشروعيتهما، طالما انه لا يتم التفكير بهما في افق السيادة القومية؟ وبالفعل، ما الذي يشرع «الحق» اذا انعدم

وجود سلطة دولة ديموقراطية؟ «ما هي الوسائل القهرية» التي يمكن ان يستند اليها الحق من خارج - الدولة الذي يستخدم في تبرير الاقتصاد العالمي ذاتياً؟ وإلى أي مدى يمكن لنا ايضاً ان نعتبر ان هذه «القوانين - الاتفاقيات» في الاقتصاد العالمي (اتفاقيات ثنائية، أو متعددة الاطراف، أو ايضاً بروتوكولات لها، أو اعطي لها بشكل ما قوة القانون) إلى أي مدى تعتبر هذه «قانوناً» اذا ما اعطينا لهذه الكلمة المعنى الذي نحتت فيه، واستخدمت وتأسست من خلال القومية المنهجية؟

ان مضاعفة مصادر شرعنة القانون هل هي بمثابة نكوص اذا ما حسبناها على خانة دولة القانون ذات التركيب الديموقراطي؟ أو هل يتعلق الامر بالعكس بشكل جيني بشبه وضع دولتي رأسمالي في فضاء تعابري يتجاهل سيادة الدولة؟

وبما ان «سلطة الاقتصاد الخاص» (اقله حتى الآن) لا تقوم على القوة ولا تجد بتصرفها الوسائل القهرية الخاصة بالدولة، فان ثمة سؤال يطرح: ما الذي يخلق بعد الالزام وعلى ماذا يقوم؟ فبين الاقناع والقهر اللذين يسيران جنباً إلى جنب مع الاجماع ثمة سلسلة تتفتح وتقدم اجابات جزئية متعددة. هذا الوضع شبه - الدولتي (والعبارة اشارة واضحة إلى غياب وضع الدولة التعابري) يعني ان على القوانين وعلى الاعراف ان تملك وان تطور نوعاً من «القهر - الذاتي»، نوعاً من القوة يسمح لها ان تفرض نفسها وان تقنع نفسها بنفسها. وهذا لا يكتب له النجاح الا حيث تتناسب نبؤة

التحقق الذاتي للتشريع مع الطموح الذي يتجاوز الانانية الاقتصادية، والمصلحة الخاصة للفاعلين في الاقتصاد العالمي. بعبارات اخرى، اذا لم يكن لقوة الممانعة في اضفاء الشرعية الذاتية القانونية على الافعال الاقتصادية العالمية ان تستند إلى سبل الدولة القهرية، فإن هذه القوة ستسعى للتعويض عبر قوة الاقناع. واذا دفعنا بهذا الرأي إلى حد اقصى نجد ان: الانفكاك الذاتي عن الاقتصاد والتسيس الذاتي له، والقبول بمسؤولية تجاه الرأي العام العالمي للمستهلكين، قد اصبح مكوناً اساسياً في نجاح الفعل الاقتصادي. اختصاراً اقترح من حيث المبدأ ان تكون الميزات الاساسية للنظام الليبرالي الجديدة متمثلة فيما يلي:

- يستند هذا النظام في مصادره إلى معايير التنظيم الذاتي القانوني لرأس المال، الذي يتيح له اقامة انظمة شرعية مستقلة تماماً وان يأسس الاليات التي تتوافق مع تسوية الازمات: بذلك تتحد الدولة ورأس المال في دولة - رأسمال واحدة، وفيها تتحول «الكيانات المستقلة» التي تتشكل منها الدولة وبنفسها إلى مواضيع وذوات ذات نظام عالمي يقوم على رفع مصلحة الرأس مال إلى حد اقصى.

- يجهد هذا النظام لاقامة سلطة عابرة للقومية ممأسسة فوق الدول، تقوم غايته مبرر وجوده على تحفيز التحول الذاتي الليبرالي الجديد للدول وصولاً إلى تسهيل تراكم رأس المال على صعيد عالمي، وعلى ابراز لعبة سياسية تكون نتيجة ثانوية لافشال القوى

الاجتماعية المنحرفة والمعاندة داخل حلبات الدول السياسية وخارجها، سواء كان ذلك عبر الخطاب، أو في الواقع، من اجل ادخال هيمنة استدلالية لنظام ليبرالي جديد.

- تستند احوال الشرعنة الذاتية اذاً إلى عامل «**التداخل الشامل**» الذي يربط الشرعنة الذاتية مع الحق الشامل، اللاتمايز مع الفروقات الثقافية والى تصور انتشار اقتصادي سلمي. ان رأس المال الذي يبرر نفسه بنفسه هو كناية عن اداة اندماج شاملة، انه فم مفتوح لا يشبع، فهو يدعو الارض بكاملها لتدخل بسلام إلى مملكته «اعطني فقراؤكم، وجياعكم وجماهيركم المستعبدة . . .» (Hardt / Negri 2002: 210).

- ثمة نوع من مجتمع اداء عالمي قيد التشكل، وفيه تتحدد التفاوتات الشاملة بين البلدان والدول والمناطق تبعاً «لمبدأ الاداء»، ويمكن قياسها بأدوات اقتصادية - وتبعاً للمبدأ القائل بان كل فرد هو صانع سعادته الخاصة (او تعاسته الخاصة). وبهذه الطريقة، تجد الدول (المناطق الفقيرة نفسها، وكذلك الغنية وقد نسبت إلى نفسها موقعاً في تراتبية المجتمع العالمي، وذلك من خلال فجوة الصورة التي تعطيها عنها أو التي يعكسها الاخرون عنها. وبالتحديد فان المناطق الصاعدة، مثل آسيا والصين ربما في المستقبل هي البرهان على ذلك: ولا مجال للدول المقصاة من المجتمع العالمي (في نهاية الامر) سوى ان تكون مسؤولة بنفسها عن هذا الاقصاء.

استراتيجيات رأس المال بجولة أفق سريعة

اذا اعتبرنا الامور من زاوية الاقتصاد العالمي، فإننا سنجد انفسنا امام صورة سياسة دولة تبدو «مثالية».. وهي تتسم بالصفات التالية.

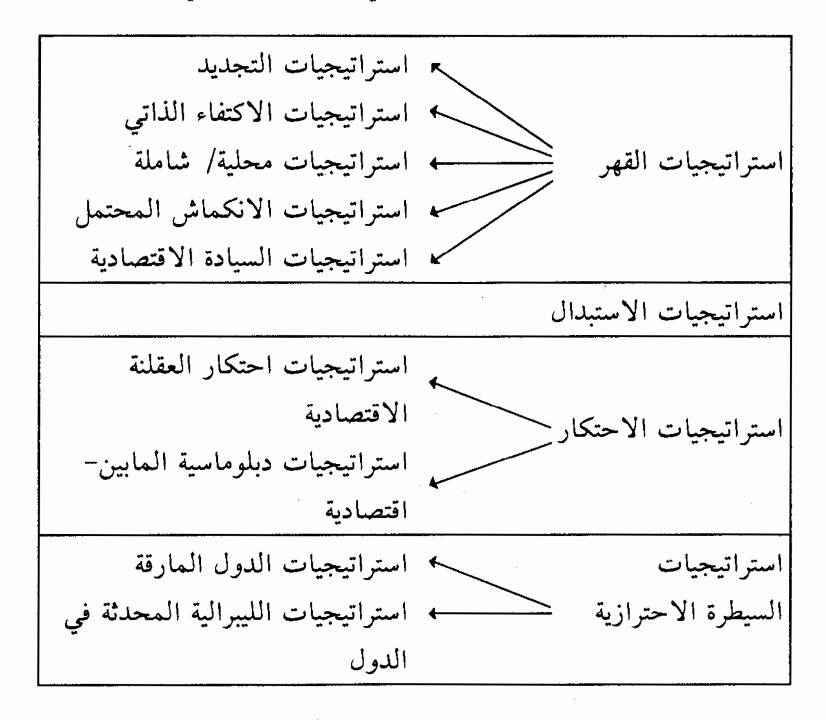
(1) - يجب ان تتمتع الدولة بخاصية الاستبدال بسهولة وان تكون قابلة للتبادل كلياً: استراتيجية الاكتفاء الذاتي.

(2) ان تكون على تنافس مع العدد الاقصى من الدول ومن النمط نفسه: استراتيجية الاستبدال.

(3) يجب ان تكون قد ادخلت نظام السوق العالمي الليبرالي الجديد: الاستراتيجيات التي تقيم الاحتكار الاقتصادي في عقلانية الاقتصاد العالمي، انها استراتيجيات الاحتكار اذاً.

(4) يجب ان تتخلى عن الانتصارات العسكرية وان تستخدم وسائل الشرعنة حيث تثبت أو تشرع سياسياً (ديموقراطياً) الاستقلالية التقريرية وقوة اكراه فاعلي الاقتصاد العالمي: استراتيجيات السيطرة الاحترازية.

جدول رقم 7
استراتيجيات رأس المال في الاقتصاد العالمي



تجد هذه «الصورة المثالية المرتجاة» لدولة متطابقة مع السوق العالمي ما يوازيها في كون الفاعلين التابعين للدولة (وحتى داخل المنظمات غير الحكومية) قد تم اقصاؤهم من المساهمة في بعض الخيارات، في حين انه قد تم **وضعهم مباشرة** امام بدائل تقريرية اخرى. ما يعني ان ما بعد - السلطة قد حددت فضاء الخيارات التي يمكن الاختيار بينها داخل البدائل السياسية التي ما زالت تقدم ايضاً.

هكذا تقصي السلطة المضادة، هكذا تقصي ما بعد- سلطة الاقتصاد **استراتيجيات القومية الاقتصادية والانعزالية الاقتصادية** - أو في كل الحالات، كل دولة تمارسها فهي كمن يمارس الانتحار الذاتي. وبالمقابل، ان ذلك يعني أنه للخروج بالكاد من المنافسة التي تسيطر على السوق العالمية، فانه لا خيار امام الحركات القومية الداعية إلى اعادة الاتنيات الا اللجوء إلى الترابط المفارق للقومية السياسية مع النظام الليبرالي الجديد في الاسواق المتعولمة، كما دلت على ذلك تجربة كل من هيدر Haider في النمسا وبرلسكوني في ايطاليا. ان انهيار الكتلة السوفياتية وجمهورية المانيا الديموقراطية، وانفتاح كوريا الشمالية الغارقة حتى الآن في اكتفائها الذاتي، كل ذلك يشكل بداية عصر بات تحت سيطرة السوق العالمي[44].

من جهة اخرى تتمظهر سلطة اقصاء الاقتصاد العالمي هذه ايضاً في طبيعة البدائل التي ينحصر العمل السياسي فيها. وحتى نصل بتحليلنا إلى الحد الاقصى: علينا ان نكون إلى جانب العولمة المتسارعة - تبعاً للمبدأ: اذا لم تكن قادراً على محاربة العولمة، فاجعلها فاعلة حتى تستفيد من المنظورات التي تفتحها-

---

(44) حين لا يشكل الاقصاء - الذاتي خياراً يكون بتصرف الدول، فان معظمها ليس له الا ان يلعب دور «الدولة المتزلقة» التي تلهث مع رجالها ونسائها خلف الدول الغنية أو خلف «الجنة الضريبية» التي تستخدم سلطة الدولة لتجعل تدفق الرساميل بمعزل عن الدول الأخرى.

أو لتكن **مقاومة** العولمة. وهكذا حاولت حفنة من بلدان الجنوب ان تشجع المؤسسات الدولتية، من خلال معارضة الالزام الذي جعلها بالتحديد خاضعة لكل مجموعات القواعد الليبرالية الجديدة. يستفيد البنك الدولي وكذلك المستثمرون الغربيون الذين يقدمون الاموال من الادوات التي تساعدهم في الانتصار على مثل هذه المقاومات ثم ان النافذين في هذه «الدول المقاومة» للنظام الليبرالي الجديد قد انكفأوا الواحد منهم بعد الآخر وقد دخلوا الصف دون ان تمنحهم «الجماعة الدولية» الحد الادنى من الاعفاء من الديون.

يمكن ان نحاول اخيراً التخلص من هذه الامكانية القائمة على الاختيار بين التكيف والمقاومة وذلك بالقبول بالالتزام بطريق **تهميش الجمهور العريض**، بل ربما باعلان ذلك نوعاً من البطولة. علماً ان هذا التمجيد للاقصاء ولتهميش مناطق بكاملها في العالم انما يحمل بوضوح خاتم ما بعد- سلطة الاقتصاد العالمي. وفي اطار هذا النظام من الافكار، نجد على سبيل المثال فانتو شيرو - Fanto Chero يزعم انه لا يجب الحكم بالضرورة سلباً على موقع افريقيا الهامشي. «بالعكس قد يكون ذلك مناسبة لاعادة تحديد الاولويات الافريقية بمعزل عن التكامل الشامل. ولتعزيز الاستقلالية، والاقليمية الجديدة والاعتراف بابعاد الاقتصاد غير الشكلية، وتحديداً من اجل بناء مجتمع مدني اقليمي» (Chero 2000:37 .) كما انه يستشهد إلى جانب ذلك بكلود اكي Claude Ake «يمكن لهذا التهميش الذي غالباً ما يكون موضع ذم ان يكون

بالتحديد ما تحتاجه افريقيا الآن. وبكل تأكيد سيسهم ذلك بالتشجيع على تطوير برنامج تطور اهلي يتوافق مع امال السكان، الذين يمنحونه ولهذا السبب تأييدهم. وفي هذه المرحلة المتقدمة كما نعلم، نجد ان افريقيا هذه التي تعيش على هامش العالم المنغمسة في العديد من التناقضات لم تتوصل بعد إلى تقديم برنامج تطور خاص بها» (Ake 1996-123).

الا ان هذا الموقف القائم على اعتبار الاقصاء مرقاة للظهور، وهذا التفخيم المستمر للتطور الذاتي، و«لخيال تخلص من الاستعمار» هي امور تتسم اكثر من سواها بخاتم سلطة الاقتصاد العالمي. واذا مارحنا مع هذه الفكرة إلى حدها الاقصى فاننا قد نصل إلى استنتاج مفاده ان هامش مناورة الدول قد تدنى إلى حد لم يبق لها الا امكانية التكيف، سواء كان ذلك عن طريق التكهن بالحدث أو عن طريق محاولة اللحاق به. ولكن ذلك يجعل المرء يتجاهل روابط التبعية المتبادلة التي توحد بين الاقتصاد والدولة إلى جانب الامكانيات المتاحة للدول اكتساب نوع ما بعد- السلطة على الاقتصاد العالمي.

اما في الواقع فإن اجهزة سلطة الدولة والاقتصاد فغالباً ما كانت متداخلة فيما بينها. فالعولمة لا تفترض اذاً مسبقاً بعض الشروط التي تضعها سياسة الدولة فقط، مثل تحرير الاسواق مثلاً. بل ان السياسة تزداد اهمية كما تكتسب مضموناً اكبر كلما كانت تشكل جواباً على توسع سلطة السوق، أي من حيث ما تكون ايضاً سياسة قادرة على **تنظيم** العولمة.

تتجاهل النظرية غالباً هذه الاجابات الممكنة التي باستطاعة الدول تقديمها على تحديات الاقتصاد العالمي: بالنسبة لتصور «الدولة التنافسية» يعتبر التنافس عامة التنافس الذي يقوم بين الدول التي تحاول الحصول على اقصى ما يمكن من عائدات السوق العالمي، وهي ليست المنافسة التي توحد الدول ضد الفاعلين في الاقتصاد العالمي من اجل كسب امكانيات فعل جديدة على مستوى السياسة العالمية. فاذا صح ان الدول في استقرارها القومي قد ارتبطت بالفعل بحقل امكانيات يقوم على امكانية (او ما يعتقد انه امكانية) التكيف أو المقاومة، فانه يصح ايضاً وهذا ما يعتبر جديراً بالاعتبار، ان بامكان اتحاد الدول التي تعيد اكتشاف السلطة السياسية التعاونية وتطويرها ان تكتسب على الاقتصاد العالمي وظائف جديدة وخيارات جديدة لتؤثر على سير الاشياء.

حين يشار إلى «الدولة التنافسية» فإننا نتوجه بفكرنا إلى الصورة الامثل من وجهة نظر الاقتصاد العالمي، إلى **الدولة النيوليبرالية.** ان ما يصار إلى استعجال اقراره ليس الا «دولة السوق»، والتي ليست في نهاية الامر الا امتداداً آداتياً للسوق العالمي، متابعة سياسة السوق العالمي بوسائل اخرى تابعة للدولة.

بذلك يصار إلى تجاهل تمييز اساسي: بالنسبة للدول، تعتبر ضرورة التكيف لمواجهة المنافسة المباشرة في السوق العالمي ضرورة تربط خطأً بغياب البديل، أو الامكانية. ان امكانية نقل

سياسة الدولة إلى مستوى العولمة، أو إلى مستوى التعابر القومي هي امكانية **مستقصاة من التحليل**. لذلك لا تسمح هذه المنظورات النظرية اسيرة النظرة القومية من مقاربة ما بعد- لعبة السلطة الا من زاوية واحدة، وهي غلبة الفاعلين في الاقتصاد العالمي، وهي غلبة لا يقدر لها ان تستمر على الارجح. وبالمقابل فإن ضرورة اعادة تعريف «الدولة» و«السياسة» في عصر العولمة تظل ضرورة لم تستنفذ بعد.

يستمر النقاش منذ عدة عقود حول السياسة، وعلى خلفية فكرة عدم امكانية قابلية المجتمع للتغير. عند الخروج من الحداثة الاولى، بدت السياسة محددة بطريقة سلبية فريدة: فقد غلب عليها سيطرة «اوامر اقصاء» (اوفي offe)، ما يعني ان الهدف بعد الآن هو تنظيم الاخطاء الوظيفية و«الازمات والمخاطر التي تتهدد النظام». ان السياسة - وهذا ما يصارُ غالباً لترداده- لا تحب الاصلاحات، ولا هم لها في مضاعفة هامش المناورة أو بلوغ الاهداف العينية، بل تهتم فقط بحل المسائل التقنية. انها «متورطة فيما هو اداري».

مع ذلك، تعتبر هذه صورة مخاتلة، سيما اذا ما افترضنا صلاحية المنظور الذي يعرض فيما بعد. حتى السياسة النيوليبرالية هي نقيض سياسة الامر الواقع. فهي تدفع النظام كي يتطور تبعاً لنموذج «**الانفكاك الذاتي عن الدولة**» وعلى «السياسة الكبرى» ان تكون جاهزة لتجد طرقاً تسمح لها ان تعمد لاعادة توزيع جديد

للسلطة داخل المجتمع (بين المستوى الشامل، المستوى القومي، والمستوى الاقليمي على سبيل المثال) والدفاع عنه.

بل ان خصوم النيوليبرالية ايضاً يرون في نهاية الامر في السياسة عملاً يوازي «مفهوم هرقل». الا تتوفر السياسة على بعض «الاشياء الصغيرة» التي عليها تنظيمها، مثل الانفتاح والتحول العابر للقوميات في الديموقراطية القومية، خلق التحالفات من اجل اقامة التعاون بين الدول؟ لا يتعلق الامر واقعاً، الا بمخاطر تقنية وبيئية تضغط على الكرة الارضية، ومن جهة اخرى بالضيق الناجم عن حق الاسواق المالية الصاخبة الخ .. واذا ما تتبعنا الجدال السياسي الحالي فاننا سنواجه هذا الانفصام دون انقطاع: يصار إلى اعلان الاسف على نهاية السياسة ولكن بشكل هو على الجهات المتقابلة لنهاية ما: عند افق سياسة كبرى يعتقد بانها سياسة عالمية، والتي لهذا السبب تطيح لا بالاطار المؤسساتي وحسب، ولكن بالاطار المفهومي للفكر وللعمل السياسي ايضاً.

2- استراتيجيات رأس المال: من الاكتفاء الذاتي إلى الهيمنة الاحترازية

(أ)- استراتيجيات الاكتفاء الذاتي

اذ تطرقنا لا إلى بعض النقلات الملعوبة بشكل معزول، بل إلى منطق العمل الذي يعدل في القواعد لوقعنا على الامر التالي: تهدف استراتيجيات رأس المال إلى التقليل من استقلال الدول، أو

لعالم الدول في مجمله، واما لدفع الدول إلى طريق التحول الذاتي النيوليبرالي و/أو إلى التزود بمصادر خاصة لشرعنة المعايير وتسوية الصراعات. الامر الذي يجعل استراتيجيات الاكتفاء الذاتي بحل من الحلف المعقود في الحداثة الاولى بين السوق، الدولة القومية والديموقراطية، ويجعلها خاضعة لمبدأ يقول: لا حاجة لنا للسياسة، أو لسياسة نيوليبرالية اذاً. لا حاجة لنا للدولة، فالسوق يتكفل بكل شيء. اما بالنسبة لثقافة الحرية فموقفنا عرضة للتغير: الحرية السياسية ليست شيئاً بالنسبة لنا، وحدها حرية التواصل هي التي تعنينا، والفارق بين الاثنين يمكن التعبير عنه بشكل مسرحي كالاختيار بين عشرة أو خمسة عشر نوعاً من الزبدة أو البيتزا.

ان «الاكتفاء الذاتي» لا يعني بكل بساطة الاستقلالية، بل هي استقلالية **راديكالية**، تنفي صفة الدولة التي لا بد منها أو التي لا بديل لها كما تنفي السياسة، أو هي صفة تقلل من ذلك بكل الاحوال، وتعطي نفسها هدف الشرعنة الذاتية لعقلنة السوق ولسيطرة السوق.

هكذا تطرح استراتيجيات الاكتفاء الذاتي الشرعنة الذاتية لسيطرة الاقتصاد العالمي بوصفها شرعنة ممكنة ومرغوبة. ولاجل تحقيقها لا بد من طرح امور ثلاثة توصل إلى هذا الهدف.

- دمج رأس المال مع **القانون**
- دمج رأس المال مع **الدولة**
- دمج **العقلنة** الاقتصادية مع **الهوية** الشخصية.

وبهذا المعنى يندمج الاكتفاء الذاتي مع التجريب العالمي لليبرالية القانون الجديدة، والدولة والمجتمع تبعاً لاحكام الاقتصاد الكلاسيكي، وهو تجريب يعدل في قواعد اللعبة. اذ يركز لهجة «الانفتاح الاقتصادي» على تحرر الناشطين والمؤسسات الاقتصادية التي عليها ان تكسر اغلالها القومية، والاجتماعية والدولتية. بعبارة اخرى: تعدل استراتيجيات رأس المال ايضاً **مفهوم** الرأسمالية، و**مفهوم** الدولة.

وكما الحال غالباً، فان هذا التطور بحد ذاته هو تطور مزدوج، بحيث ان ما يظهر هنا هو مصدر تاريخي لمشروعية الاستراتيجيات الرأسمالية، وهي مشروعية لم يصر إلى الآن لتقديم صياغة مطابقة لها، لا من الزاوية القومية للسياسة، أو الرأي العام أو العلم السياسي، ولا من حيث التصور الاقتصادي الذي يوفره رأس المال لنفسه. واذا ما حاولنا الاجابة على السؤال الاحمق المتعلق بمعرفة من سيكون الاقدر على تمدين الجنون الدموي في الحقبة القومية أو جعله اكثر انسانية، فان ثمة فاعل لا بد من اقصائه كلياً، وهو الدولة القومية. حتى لو تجاوزنا ذلك فمن يتبقى لنا؟ اذ لا نستطيع ان نسأل عن العمل الجبار الذي يقوم به الفاعلون في المجتمع المدني العالمي، أو حين لا نفكر بالمثقفين، ولا بالرأي العام ولا بالمهاجرين، ولا بالذين حرموا من كل حق ومن كل كرامة ومن كل اندماج في المجتمع، حينها لن يبقى لنا أي فاعل قادر على تحقيق هذا التحرر التاريخي بشكل جيد، وهذا الخروج من العامل القومي من الدولة حاملة هذا

اللقب والتي يعتبر هو نفسه مسؤولاً عنها. واذا ما تساءلنا - وبدافع من التجربة التاريخية - كيف يمكن رغم كل شيء تحقيق سيطرة كوسموبوليتية على كل الانانيات واشكال العنف القومية، فان الجواب الممكن الوحيد المتبقي ليس الا صورة السياسة العالمية بوصفها نتيجة ثانوية. يمكن لمهاجمة الاقتصاد العالمي لدول العالم ان تكون في اطار سياسة الاثار الثانوية غير المرغوب بها **الاعلان عن ولادة نظام كوسموبوليتي.** على الانسانية اذا جاز القول ان تتعثر وان تسقط في هذه الحالة الثقيلة من الصراعات، ولكنها حالة سعيدة ايضاً. ستتيح الرأسمالية العالمية «المتنورة» الناشئة بوصفها نتيجة ثانوية للمجتمعات والدول وللاحزاب السياسية المواجهة لسلطة الرفض العلمية ولوقف الاستثمار، سيتيح ذلك كله لها ان تتخلى شيئاً فشيئاً عن ضيق النظرة القومية. يجب ان تكون «المسيرة» بالمعنى العسكري في دوائر السيادة القومية ممكنة هنا، والدوائر هذه نفسها يجب بالضرورة (رغم كل مقاومتها) ان تتلهف لاستقبالها، بحيث ان الانفكاك القومي من الفكر ومن العمل قد حصل بشكل انفكاك قومي - ذاتي، أي باعتباره استجابة مستعجلة للاقتصاد. وكما انه لا يمكن اصطياد الذباب بالخل، بل بالعسل، فانه بالفرص الجديدة المتاحة في السوق العالمي يمكننا ربما وعلى المدى الطويل، جذب الثقافات والبلدان والدول التي تأخذ منحى قومياً. مهما يكن من امر فان استراتيجيات رأس المال تتميز موضوعياً بعدم التوافق مع كل نوع من انواع التدخل، القادرة على احياء روح التجارة في الدول

الميالة للحرب كما **يمكنه** ان يجذب هذه الدول إلى الطريق المزروع باشواك التحول السياسي الذاتي الذي بموجبه تصبح دولاً متعاونة بشكل عابر للقومية: ان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للسلطة المناهضة للاعمال الحربية وهذا ما يتميز به السوق العالمي، **يمكنه** ان يسهم بتجدد كوسموبوليتي للسياسة، والدولة والديموقراطية، مع الافتراض انه لا يستخدم من اجل القضاء عليها.

ان العصر الذي شهد بعض الاشكال المرعبة من الانحسار والتراجع، العصر الذي ادرك ان هذا الانحسار كان نتيجة ثانوية من نتائج نجاحه، والذي يتصور الآن في كل فجاجته، هو عصر لا يمكنه ان يؤمن بمسيرة تقدم تنسب إلى سلطة «مصاحبة للنتيجة الثانوية»، بل بمسيرة عرجاء تسير باتجاه حداثة كوسموبوليتية. اذا كان لهذه الامكانية، التي تقول بقدرة استراتيجيات رأس المال على احداث نتائج ثانوية تحررية، من وجود فذلك **لأن** علاقة السلطة بين الدول والفاعلين في السوق العالمي هي علاقة غير متوازية، ما يعني انها موجودة شرط ان يكون تأثير السلطة الاقتصادية على الفكر وعلى العمل القومي اقوى من التأثير المعاكس، ولانها يمكن ان تنقطع بمجرد اختفاء هذا الشرط.

ان **خيار-الخروج** لا يمكنه سوى ان يقيم منافسة بين الدول: وهو يؤمن للاقتصاد العالمي ايضاً **سلطة اقصاء**. وكل من لا يلبون جملة التدابير المعيارية لسياسة الاصلاحات النيوليبرالية،

بإمكانهم الفزع ان يروا انفسهم وقد قطعوا شرايين حياة الاستثمارات وتدفقات الرساميل العالمية.

خلافاً لذلك، فان الاقتصاد العالمي يتضمن ايضاً استراتيجيات اغتصاب (ثورات تقنية، مساعدات من جانب الدولة للابحاث، كفاءات قضائية الخ . . .) تؤول، اذا ما نجحت إلى **تسسيس ذاتي** للاقتصاد العالمي. وهذا التسسيس هو الذي يحمله التبعية على مستوى عابر للقومية، وبالتالي في الفضاء وفي الاطار القومي للمهمات والوظائف شبه الدولتية من وجهة نظر «العقلانية الرأسمالية» دون أن تجد تبريراً لها. وهكذا تؤدي استراتيجيات الاكتفاء الذاتي إلى **تخصيصات الدولة.** ولا يتعلق الامر مع ذلك هنا باكتفاء ذاتي اقتصادي، بل باكتفاء ذاتي مقابل **السياسة العالمية**، والتي تتعلق في الوقت نفسه بالسياسة - **التحتية.**
في حين ان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في الاقتصاد العالمي هو اكتفاء وجهة الداخل ان صح القول، وهدفه منطقياً عقلنة اكبر عدد ممكن من مجالات العمل، اذ يهدف الاكتفاء السياسي الذاتي ارساء الشروط الضرورية لاقتصاد عالمي يكون متحرراً قدر الامكان من الدول. وبشكل اكثر تحديداً، يهدف الاكتفاء الذاتي ارساء اقتصاد عالمي يكون رقابة الدولة فيه، أو الدول فيما بينها رقابة في الحد الادنى، ويكون انتشار سلطة الاقتصاد العالمي في الحد الاقصى. للوصول إلى هذا الهدف المتمثل بسياسة داخلية عالمية ذات تركيبة اقتصادية لا بد من تفعيل استراتيجيات الاكتفاء الذاتي التالية:

اولاً، امتلاك الفضاء العابر للقومية، : **استراتيجيات الاغتصاب،**

ثانياً، الرقابة على «قوة التحديد»- مصادر الخيار «- للعلم والتقنية، أي على «التفوق التكنولوجي»: استراتيجيات التجديد»

ثالثاً، الاستقلالية تجاه رقابة الدول قد بلغ حداً اقصى بسبب الترابط بين الاختصاص والعولمة، بحيث تتمركز المنشآت العابرة للقومية حول عدد من الانشطة أو الفعاليات (المهن الاساسية) بحيث تقوم باستثمارها على نطاق واسع في العالم كله: **استراتيجيات الانفكاك عن القومية، واستراتيجيات** globalisation (الجمع بين المحلي والعمومي) .

رابعاً، خلافاً لسلطة الدول التي تنمو من خلال ضم اراضي غريبة، فإن الفاعلين في الاقتصاد العالمي ينمون سلطتهم مع احتفاظهم بامكانية ترك الاراضي القومية: استراتيجيات الانكماش المحتمل.

خامساً، بقدر ما تظل سلطة الدولة منظمة على المستوى القومي أو على المستوى الاقليمي باحسن الاحوال (مثل الاتحاد الاوروبي) يكتشف الفاعلون في الاقتصاد العالمي ويجربون الحق في فرض القانون، كما انهم وفي المجال القومي يتخذون وباستقلالية تامة القرارات التي سيتوجب على الجميع خارج المجال القومي أو الوطني الالتزام بها (من الاتفاقيات بين المجموعات الصناعية إلى الرقابة المالية وحتى إلى حماية الجو): **استراتيجيات الهيمنة الاقتصادية.**

ان المنافسة الاستراتيجية بين المنشآت الخاصة والاسواق الاخذ بالتوسع من جهة والدولة من جهة اخرى ليست بالظاهرة الجديدة ابداً. فهي منافسة ترقى إلى القرون الوسطى، إلى الحقبة التي كانت فيها البيوت الملكية الاوروبية تستأجر مغامري الرأسمالية لاستكشاف بلاد غريبة واستثمارها مع مواردها. فالتعاون الصراعي بين الدولة والاقتصاد، حيث يسعى كل منهما للاستفادة بالحد الاقصى من ما يمكن تحصيله من منفعة ومن ربح كان اذاً ابتكاراً اجتماعياً مبكراً، حيث يمكن تعقب اثاره على مدى القرون، وحيث لا تشكل العولمة الحرفية في عصرنا الحاضر الا الشكل الاكثر جدة للتعبير عنه.

يمكن مقارنة العلاقة بالاقتصاد في مواجهة الدولة بالعلاقة «بالسوق ضد اويكوس» (oikos) (ماكس فيبر 1972-793 Max Weber) أي مع تحرير سوق المدن في اوروبا في القرن الثالث عشر. في الحالة الاولى كما في الثانية، حيث يتحرر سوق المدينة من وصاية الامارات، أو من حيث يتحرر السوق العالمي من وصاية الدولة القومية، نجد ان **الانسان الاقتصادي** قد تحول بطريقة لا ارادية إلى **انسان سياسي**. فلا التعارض «السوق ضد الاقتصاد العالمي» أو «السوق ضد اويكوس» يجب ان يعتبر «معركة» اقتصادية بين الهيئات السياسية والفاعلين في السوق. في ما يخص المدن في العصور الوسطى، يشير ماكس فيبر إلى

ازدواجية المصالح والى تقاطعها، وهو واقع يمكن اسقاطه ايضاً على حالة الاقتصاد العالمي «المتحرر» من النموذج المحلي للدولة القومية. والمثال المؤشر على هجرة السلطة هذه، والتي كانت فيما سبق بيد الحكومات والدول، قبل ان تنتقل إلى ايدي مديري الوكالات الصناعية الكبرى (وهي هجره دون معارضة كبرى وبسرية نسبية)، هو مثال صناعة الاتصالات عن بعد، التي تخلصت من سيطرة الدولة عليها والتي استطاعت السيطرة على السوق العالمي (علماً ان حملة الاسهم قد اصطدموا احياناً ببعض انعدام الثقة).

حين كان «استعمار الدولة» للمجتمع قد بلغ حده الاقصى، طالبت الدول بحق المراقبة على المعلومات، اما بشكل علني عبر الرقابة، أو عبر احتكار وسائل الاعلام (البريد، الهاتف، والرحلات). هذه الطريقة التي تميزت بها الدول بالرقابة على ما يمكن ان يدور في خلد المواطنين واذهانهم، والتي كان يقلل من دورها بوصفها انها نوع من «السيطرة على المعلومة» وجدت نفسها ومنذ قرابة عقدين من السنين بمواجهة سيرورة تحلل جذرية. والسبب (من وجهة نظر الدولة) لا بد من البحث عنه في التآزر «الهدام» بين عدة عوامل، مثل التطور التقني، الطلب، وكذلك سياسات فك الانتظام التي تتبعها الحكومات، فالولايات المتحدة قد افتتحت السباق قبل ان تسارع الدول الأخرى اكثر فاكثر لمتابعتها. ان عدم امتلاك الدول لاحتكار المعلومة، قد تم البدء به واستكماله من جانب الدول بالذات وبقيادة الولايات المتحدة،

استناداً منها إلى التعليمات القاضية بالتحرر الاقتصادي ولتشجيع الاقتصاد الخاص. الا ان الجرف الذي نتج عن ذلك قد اطاح بالخيارات الموضوعة بتصرف الحكومات القومية، في حين ان ما تمتلكه الشركات الكبرى في مجال الهاتف قد تضاعف بشكل قفزات متتالية.

اذا ما توصلت هذه المؤسسات إلى فرض الاحتكارات، أو شبه الاحتكارات، فهي قد بلغت حداً يمكنها من املاء شروطها على الدول التي تعتبر الوصول إلى الشبكه الشاملة حيوياً جداً، بل هو كالهواء الذي نتنفس. بل انه بوسع هذه المؤسسات ان تمارس ايضاً تأثيراً حاسماً على مضمون المعلومات، بحيث انه مع الوقت لن يستبعد ان تستبدل رقابة الدولة بغسل الدماغ الذي يؤسس الاقتصاد الخاص له عن طريق الاعلان وصناعة اللهو السطحية.

ان «استراتيجيات الاكتفاء الذاتي»، والتي بفضلها استطاعت المدن الاسواق في القرون الوسطى ان تتخلص من رقابة الامراء ومن نفوذهم قد تمثلت قبل أي شيء اخر باندماج بارع بين الابتعاد المكاني والجاذبية الاقتصادية. الامر الذي يشبه ما يعرف بسياسة العصا والجزرة: فقد وضع سادة المدن والاقتصاد انفسهم خارج مدى عصا الامير، مع مدهم الجزرة له، مع يعني السماح له بحصته من استقلاليتهم الاقتصادية الجديدة. فيما بعد فرض هؤلاء قانونهم الخاص (كما يفعل الاقتصاد العالمي الآن) كما قاموا بفرض رقابتهم الخاصة العسكرية

والمسلحة، الامر الذي لا نجد له إلى الآن مثيلاً في «حركة تحرر» الاقتصاد العالمي ازاء عالم الدولة. لا حاجة للاقتصاد العالمي لرقعة ارض خاصة. صحيح ان على هذا الاقتصاد ان يتمكن من الاعتماد، في حال دعت الضرورة لذلك، على تدخل قوى الدولة للدفاع عن مصالحه وعن المساهمين فيها بوجه المعتدين الخارجيين. الا ان الصحيح ايضاً هو ان مكان شركاته قد تكون وتتطور بكل هدوء في قلب السلطة القومية أو الوطنية، ومباشرة إلى جانب الحكومات والشرطة والجيش، دون ان تعرض استقلاليتها للخطر ولا امكانية ان تبعد نفسها عن هذا الوسط القومي، ذلك ان اساس اكتفائها الذاتي هو اساس لا رابط له بالارض، هو بالتالي اساس لا يبالي بالجوار المباشر «للاسياد القوميين - أو الوطنيين».

بل على العكس كلياً، ان اقامة علاقات جوار مع «امراء الامة» المنتخبين سيتيح للشركات الكبرى الاحتفاظ بامكانية اللعب على المصداقية الاقتصادية للرأي العام والحكومات القومية التي اخذت بالليبرالية المحدثة، وان تندمج مع كورس القومية الاقتصادي والعلمي - «حيث يهيئ العلم البيولوجي التقني الالماني نفسه ليكون المنافس للاميركيين» - حتى تستفيد فيما بعد من المساعدات القومية الوافرة التي لن تتأخر بالتدفق والتي ستستخدم في دعم عدم قدرتها الحفاظ على رقعة ارضية. ان ما لم ترد السياسة ولا الرأي العام المحدودي التصور على فهمه هو ان: كل دولار وكل ين وكل اورو يوظف على سبيل المثال في دعم

الثورة البيو-تكنولوجية، انما يسهم في رفع السمة القومية عن الاقتصاد المهني، ما يحدو بنا إلى القول ان المكلفين يمولون بانفسهم خسارتهم الشخصية للسلطة.

والوضع هذا هو اياه في كافة ارجاء العالم، ففي كل مكان تطالعنا المفارقة نفسها: تنطوي العولمة (لا سيما عولمة الشركات الكبرى) على عدم تقدير اهمية القومية، وعلى كون الشركات الكبرى المتحركة هي ملك حملة اسهم مبهمين ينتشرون في كل ارجاء العالم. الا ان هؤلاء الاشخاص من سياسيين ومديري شركات متعددة القومية الذين يطبقون وينشرون مبادئ هذه العولمة هو من يحمل لواء المصلحة القومية ما ان يتعلق الامر بدعم شركات تتحرك منذ زمن طويل في الفضاء العابر للقومية.

اننا نواجه في الواقع مفارقة مزدوجة: كون الدول تدعم عمالقة الاقتصاد لا يعتبر تناقضاً صارخاً مع الهوية النيوليبرالية للحكومات التي اخذت بالعولمة، أو هوية رؤساء ومديري الشركات. يصار إلى استخدام الارتكاس القومي حتى حيث يعتبر الدعم المقدم للشركات الكبرى أو للقطاعات القومية منذ زمن طويل نوعاً من الوهم. ان السياسة الصناعية القومية التي تجد بتصرفها حزمة كبرى من الادوات (مساعدات للابحاث، تقديم قروض لأماد طويلة، تقديمات مالية، عقود حكومية هادفة، الخ ...) هي «سياسة شبحية» ان صح القول: فالذراع المبتورة منذ مدة طويلة، ذراع «المصالح الاقتصادية القومية» تستمر في الغرف

في محفظة الضرائب لتدعم، ولتغذي توسع سلطة الاقتصاد القومي، وتالياً الاكتفاء الذاتي عند الفاعلين في الاقتصاد العالمي.

«تشكل حالة (شركة) سيمنز وبكل بساطة حالة نموذجية، كيف ان المليارات التي تصرف باسم سياسة الدولة الصناعية، والتي هي حصيلة الضرائب، كيف تسهم في قطاعات بأكملها من تخليص الشركات من الاطار الاقتصادي القومي. ان استراتيجية عمل سيمنز، شأن أي مجموعة اقتصادية أو شركة اخرى، يجب ان تهدف باستمرار إلى التخفيف من الروابط والالزامات بين الشركة وبين بلد المنشأ، وان تجنبها التطلعات القومية. ان المليارات التي تلقتها سيمنز من الدولة الالمانية خلال الخمسين سنة الاخيرة، لاسيما المليارات التي انفقتها الشركة من اجل تطوير الطاقة النووية قد افادتها في التحرر من المانيا» [. . .].

ينطبق الامر نفسه الآن على كل الدول الاوروبية التي تحولت سنة بعد سنة إلى دول صناعية بدرجة أو بأخرى. فانكلترا، ام الثورة الصناعية الاولى قد صارت على رأس هذه الحركة منذ قرابة عشرين سنة. ومن اجل بعض السيارات أو بعض المراكب التي ما زالت تصنع فيها عليها ان تتطلع إلى رأسمال اجنبي والى خبرة اجنبية. حالياً تكسب هذه الدولة التي كانت ذات يوم دولة صناعية الاموال من الصناعة النقدية، من استثمار سلاسل الفنادق العالمية والعقارات والبترول من بحر الشمال. في حين ان الديك الغالي (نسبة لبلاد الغال) بإمكانه ان

يزدهي من عائدية مرآبه الصناعي المربح، علماً ان هذه الصناعات هي في الجزء الاكبر منها بيد رأس المال الاجنبي. ان حرب عروض الشراء العامة التي عاشتها البنوك الفرنسية قد اظهرت ما يمكن ان يعينه هذا الموقف، والذي نجد مثيلاً له في المانيا، حيث انتهى الامر بـ«مانسمان Mannesmann» بفقدانها لاستقلاليتها وقدرتها على تقرير مصيرها الخاص للسبب البسيط وهو ان اصحاب الرأسمال الاجانب قد قرروا عكس ذلك .

ففي الحالة الاولى كما في الثانية، حين تحاول الدولة التدخل، فإن ذلك لن يكون ناجحاً ولا يعد الامر اكثر من البرهان على الضعف على القيام باية سياسة صناعية» (Koch 2000).

لم تعد السياسة الصناعية الوطنية وحدها التي صارت ذات مظهر شبحي: ينطبق الامر نفسه على مفاهيم ثقيلة وحساسة من مثل «القومية الاقتصادية» و«الحركة الاستعمارية الجديدة» و«الامبريالية». في العديد من البلدان الواقعة على الاطراف، تعتبر العولمة شكلاً جديداً من «الامبريالية» الغربية أو الاميركية. ولكن من هو «الامبريالي» اذا ما انتقلت الارباح الهائلة غداً التي تحققها شركة تعمل من فنزويلا إلى مستثمرين يقيمون في اليابان، أو جنوب افريقيا والبرازيل، أو ربما ايضاً وفي مستقبل قريب الصين؟

حالة «افتراضية» اخرى: مجموعة شركات عابرة للقومية «تقيم» اسمياً في دولة لشتنشتاين، أو في ماليزيا، ويتم تداول

وتجديد اسهمها باستمرار في اكثر من عشرة بلدان، ويصار إلى طرحها في بورصات بومباي، سدني، باريس وهونغ كونغ، فمن يكون حينئذ ذلك «النيو- امبريالي»؟ ماذا يحدث حين يكون المستثمرين الممأسسين قد تحولوا بدورهم إلى عابري قوميات؟ حين يكون المديرين قد تحدروا من كل المناطق ومن كل الثقافات المنتشرة فوق الكرة الارضية؟ فأي بلد واية امة ستكون حينئذ بمثابة «المعتدي الرأسمالي»؟

بعبارات اخرى: في الاقتصاد الذي لا قومية له ولا ارض له يقيم عليها، لا يعود لصورة الامم الصديقة أو العدوة من وظيفة، وهذا لا يعني ايضاً ان هذه النماذج الثابتة لم تعد قيد الاستعمال.

ان السيرورة التي يتحرر بها توسع السوق الخاص بالاقتصاد العالمي من منطق السيطرة الذي تقول به النماذج القومية الثابتة هي سيرورة طويلة بشكل خاص. وهي سيرورة تخضع ايضاً للعديد من المقاومات من اللامتماثل إلى المتماثل، أي في مضاربة الاقتصادي القومي والاقتصاد العابر للقومية. مع ذلك فإن ثمة تطورين يتدخلان هنا: مع عولمة الاقتصاد القومي والشركات الكبرى يفقد الارتباط بهذه الامة أو تلك من دلالته، هذا من جهة. ومن جهة اخرى تصبح الشركات الكبرى اقل ارتباطاً بهذا العنصر الاول الذي يقوم على استغلال الارض (مواد اولية، وموارد طبيعية)، طالما تقدم منتوجات صناعية وخدمات تكنولوجية عالية.

كما ان الجاذبية التي يخلقها توسع سلطة الاقتصاد العالمي قد عدلت ايضاً من صورة المنشآت العابرة للقومية. ففي العديد من البلدان ما زالت هذه تعتبر كما لو كانت سبب الفقر والعجز القوميين. الا ان الاراء ما زالت متباينة حول هذه النقطة، وما يمكن ان يكون غالب الاحيان موضع ذم يكون في الوقت نفسه موضوعاً يشتهيه الجميع. ان تغير الادوار الذي يحول العدو العام الامبريالي إلى محسن يظهر بشكل واضح كلياً حيث تبرز استثمارات الرساميل مضاربة حادة، وحيث تتنامى تبعية البلدان ازاء هذه الاستثمارات. اما الامر اللافت في هذا الموقف هو ان اتساع الرقعة الارضية (والقوة العسكرية ايضاً) لا يلعب في الظاهر دوراً كبيراً في هذه المضاربة الحامية. حتى البلدان ذات المساحة الارضية الصغيرة، مثل هونغ كونغ وماليزيا وكوريا الجنوبية والتي كانت مجرد اقزام اقتصادية قد تحولت إلى عمالقة باستدخالها الدينامية الرأسمالية. ظاهرياً، ان النقطة الحاسمة هنا هي التوصل **لجذب** الرساميل الغربية وتثبيتها بطريقة قابلة للاستمرار.

اذا اخذنا التوازيات والاختلافات بين اقتصاد المدن في القرن الوسيط والاقتصاد العالمي مع بداية هذا القرن الواحد والعشرين بعين الاعتبار، يظل سؤال على جانب كبير من الاهمية. ادت جهود المدن لتحقيق استقلاليتها إلى اثارة حذر الامراء والملوك، الامر الذي ادى إلى انحلال المدن وانحسارها. هل ستتمكن يوماً من الحديث عن «الفاصل الزمني القصير للاقتصاد العالمي» مع بداية القرن الواحد والعشرين الذي يبرر انتقال الدول

القومية إلى دول كوسموبوليتية وهو ما يسمح لهذه ان تمسك زمام الاقتصاد العالمي؟.

استراتيجيات التجديد

مما لا شك فيه ان سلطة الاقتصاد العالمي ليست سلطة نزعت من ارضها وحسب، بل هي لا تتوانى عن الافلات من ميول رقابة سلطة الدولة المرتبطة بالارض. وهي تنجح إلى ذلك بتأمين استخدام «اجنحتها» **باللجوء المنظم إلى شروط وإلى الامكانيات الممأسسة لإنتاج ما هو جديد**، أي باللجوء بشكل اساسي إلى **العلم بوصفه قوة منتجة وقدرة على التجديد.**

ما هي الصفات الاساسية لما بعد سلطة الفاعلين في الاقتصاد العالمي؟ عن هذا السؤال قدمنا إلى الآن سلسلة من الاجابات، الا انه علينا ان لا نتجاهل الاجابة التي تلي: ان دمج عولمة الرأسمال وعولمة العلم والتقنية هي التي تجعل «خيار القفزة» ممكناً في مجال الاقتصاد العالمي ازاء عالم الدول،

صحيح ان التجديد التكنولوجي قد كان دائماً بالنسبة لرأسمال استراتيجية تجارية واستراتيجية سلطة. الا ان اهميته الحالية تقوم من جهة إلى الطبيعية غير المسبوقة للامكانيات التكنولوجية الموجودة (كما هو الحال على سبيل المثال في تقنيات علم الوراثة، الانسانية بشكل خاص، وفي نانو-تكنولوجيا إلخ ...). كما تقدم من ناحية اخرى عبر الطريقة التي يتيح

فيها خيار الخروج استخداماً عابراً للقومية وللمشروعية للعلم وللتقنية وعبر الطريقة التي يمكن من خلالها الغاء مسائل النتائج والشرعنة التي تنتج عنها على الدول.

لو اخذنا على سبيل المثال اساليب الانشطار النووي والاسلحة الذرية التي تقوم على هذه التقنية بعين الاعتبار، أو الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو حتى النقاش الدائر في كل مكان حول النتائج الاخلاقية «وما بعد انسانية» لهندسة علم الوراثة، لبدا واضحاً لكل الناس انه منذ النصف الثاني للقرن العشرين ان الامكانيات التي توفرها امكانيات العلوم للفعل الانساني قد اكتسبت صفة «انتربولوجية». ومع بداية هذا القرن الواحد والعشرين، تميز النقاش حول التقنية، كما يخترق المجالات التخصصية والاراء العامة التي يتطرق اليها، باجماع واسع: ان الحداثة هي الآن وستكون في المستقبل اكثر فأكثر عالماً مكوناً **من الناحية التقنية.**

هذا يعني ان انتصار الحداثة قد ترافق مع حركة مزدوجة: ان اختفاء الامان وشروط الوجود التقليدية يتماشى مع تكثيف وتكامل عالمي للنظام التقني الذي يتقدم باطراد ومع ظهور شروط حياة جديدة. حتى لو كنا لا نعلم الشيء الكثير عن «النظام الكوسموبوليتي» المحتمل ان يوجد مستقبلاً فبإمكاننا منذ الآن التأشير إلى ميزيتين اثنتين: سيرتكز **على السوق العالمي وعلى طبيعته التكنولوجية.** يفلت هذان المظهران عن رقابة الدولة

ويرتبطان بدائرة السلطة الخاصة بالفاعلين في الاقتصاد العالمي وبالعلم.

ثم ان بناء عوالم تكنولوجية سيؤدي إلى قيام منظور «عالم ما بعد - انساني»، حيث ستصبح القيم الانسانية قيماً نسبية، كما انها ستستبدل «بكائنات Cyborg» الكائنات الاصطناعية الاشد قدرة التي لا تكتفي باداء مهمات وبالتدخل دونما ارتباط بالبشر، بل هي تعجل ايضاً في الدفع قدماً لمتابعة هذا التطور باتجاه حضارة ما بعد- انسانية.

اياً كانت النظرة اليها، تظل هذه التطورات شديدة الغموض وتحتمل اكثر من دلالة. بامكانها ان تستمر في تقويض سلطة الدول، بل بامكانها ان تمنحها سلطة جديدة، كأن تجهزها على سبيل المثال بانظمة رقابة الكترونية في الزوايا الصغيرة من هذه العوالم المكونة تقنياً (حيث لا تشكل العيون الالكترونية التي تجرب الآن في بعض النقاط الحساسة من المدن الا علامات اولية ضعيفة جداً. ويفترض ايضاً ان هذه العوالم المتكونة تقنياً ستحمل تصوراً جذرياً جديداً للديموقراطية الشاملة والمباشرة في آن واحد، ما سيعطي حركات السلطة-المضادة والمجتمع المدني على حد سواء حظوظاً جديدة للتطور. اننا نجد انفسنا اذاً ازاء ظهور فضاء خيارات تحدده التكنولوجيا، وهو فضاء متعدد الدلالات الا ان تنوعها قد تحدد في الوقت نفسه تعسفياً بفعل اشغال الاقتصاد العالمي لهذا الفضاء. وحتى يكون المرء واقعياً، فلا يمكن ان

ينتظر ان تتوافق مصالح الاقتصاد العالمي مع الاستفادة من حقوق المواطنين «الثقافية» (فاتيرستون Featherstone 2000) ولا ان يكون الوجه الآخر للتجديد التقني، ونعني بذلك الاخطار غير المرتقبة قد اخذت على محمل الجد واستوجبت تبني تنظيمات عالمية، بل ربما ايضاً تحديث المحرمات. وبالعكس فانه لا مجال الا للقيام بخطوة واحدة حتى نفترض ان عجزنا عن تصوره لن يكون الا بالفكر، ونتائج المدنية «ما بعد الانسانية» لن تستخدم حجة لعدم القيام بأي شيء، ولا تبرر عدم الفعل، اذ ان فوضى التطور التكنولوجي يقوم وينهار مع بلاغة عدم الانتظام النيوليبرالية: اترك قوى السوق تفعل فعلها، فهي ستجد حلاً لكل ذلك؟

طرح على بيل جوي Bill Joy، وهو احد اكبر الخبراء في المعلوماتية، كما يعتبر ايضاً احد اكبر المحذرين من اخطارها السؤال التالي: هل تعتقد فعلاً انه يمكن ان نجد في هذا العالم المشتت، المهووس بالربح، ونعني به عالمنا، هل تعتقد ان نجد فيه ارادة جمعية خلف الفعل، وحتى، هل تجد فيه علماً تاريخياً يمكن ان يَضع حدوداً لنفسه؟ وكان الجواب: «اذا لم نتوصل جميعاً لاتفاق فيما بيننا، فان الخطر الذي يرقبنا هو ان نزول بوضوح وببساطة عن هذا العالم». لا يمكننا ابداً ان نتهم فرداً، أو رجل سياسة أو حكومة أو ايا كان انه يملك المزيد من السلطة. «ان العلم بالتقنية يعطي السلطة للخيال، وبالتالي لكل كائن انساني من كان. لا بد اذاً من اعادة التوازن بين الفرد والجمعي من خلال

احياء آلية جمعية. ولا نجد طريقة اخرى غير هذه نستطيع استدراك الخطر الذي يتهدد الفرد. هكذا نعيش في عالم متمدن، ما يعني اننا نرفض شيئاً ما لنحصل بالمقابل على شيء آخر. يتيح لنا ترقب بعض الامان وان يحمل الينا بعض الحسنات. لكن قد يحصل ان لا يتمكن المجتمع من حمايتنا من الافراد الاخرين اذ ان التكنولوجيا الجديدة قد باتت قوية جداً، وكما ان التوافق المؤسس الموروث من القرن الثامن عشر قد فقد صلاحيته. اعلم جيداً ان القول هذا قول يتسم بالجسارة. ولكن الآن، لا بد للعلم ان يخلق الاسس لعقد اجتماعي جديد».

«لقد صارت بعض المجالات، كتلك في عالم تكنولوجيا النانو على درجة كبيرة من الخطورة، بحيث انه يجب علينا عدم المساس بها ابداً. وقد بات السؤال يتعلق بما العمل [. . .]. وحتى نكون واقعيين، فانا لا ارى كيف يمكن منع كل الانشطة الاقتصادية في هذه المجالات النقدية. لكن علينا ان نحدد الوصول إلى المعارف التي استطعنا استقصاءها منها. والاتفاق الامثل سيكون ايجاد مختبرات آمنة تكون تحت رقابة دولية» (جوي joy 2000، 53).

وكما اشار مايك فايترستون Mike Featherstone فانه من الاهمية بمكان دون شك ان لا نتطرق إلى المستقبل فقط من زاوية الخيار الجذري بين الكابوس أو الخلاص. كما لا بد من تجاوز الرغبة في خلق تعارض بين المجتمع والتقنية، المجتمع والطبيعة،

أو جعل الواحدة منها أو الثانية تستعمر الاخرى. فمنذ وقت طويل اظهرت العديد من الاعمال في حقل الاجتماع ان التقنيات وبوصفها كذلك قد نقلت رموزاً ثقافية وقد كونت «فاعلين» (لا تور Latour 2001)، أي أشباه ذوات. وبذلك نجد التقنيات تستوجب معايير ثقافية وعلاقات سلطة. المثال الاكثر اناقة نجده في الانترنت، الذي يعتبر اختراعاً اميركياً، والذي تجسد هندسته الاجتماعية التكنولوجية قيماً نابعة من الثقافة الاميركية (امكانية الوصول متاحة للجميع الخ..). ثمة مشروع فرنسي من النمط نفسه، وقد تم التخلي عنه، كان يرى خلافاً لذلك نوعاً من التراتبية الداخلية إلى جانب العديد من الامكانيات التي تحد من الوصول إلى الشبكة.

مما لا شك فيه، وهذا لافت فعلاً، ان التاريخ هو الذي يقرر ما سيصبح سياسياً وما لا يصبح كذلك. لمزيد من الدقة لا بد من طرح السؤال التالي: من يعطي الشرعية للتطور التكنولوجي، ومن يشرعن النتائج؟ ما يعني انه من الاهمية بمكان اقامة تمييز بين «شرعنة القرارات» و«لا -شرعنة النتائج». بالتقاء الاثنين معاً تظهر التناقضات والحدود في استراتيجيات السلطة، الاستراتيجيات التي يطورها الاقتصاد العالمي والعلم العالمي ايضاً.

لنتفحص اولاً شرعنة القرارات. كما نجد في الصور المبسطة عن الديموقراطية، فان هذه تقوم في حلبات الرأي العام والسياسة، وبشكل خاص في البرلمان وداخل الحكومة. ولكن

خيار- الخروج للاقتصاد العالمي يلعب دوراً حاسماً في هذه السيرورة؟ ففي كل بلد بالامكان جعل الرأي العام يلعب دوراً ضد البرلمان، بحيث نصل في نهاية الامر إلى وضع يجد الواحد منهما كما الاخر نفسه مكرها القبول بما تم اقتراحه.

مع ذلك اذا ما ميزنا في التطور التقني شرعنة «ما يخص الدولة» عن شرعنة ما هو «دون علاقة بالدولة»، فإننا سنلاحظ دون شك بفعل ما لخيار - الخروج عند الفاعلين في الاقتصاد العالمي من أثر، ان الدول لن تنفك تجد سلطة شرعنتها آخذة في الانحدار. بشكل عام بامكان المجموعات الصناعية الكبرى ان تتجنب المعايير والشروط التي تفرضها كل دولة، وذلك باللجوء إلى دول اخرى اقل تشدداً في هذه المادة (مثال ذلك، القانون الالماني حول حماية الجنين). يؤدي ذلك إلى موقف مضاربة مبالغ بها بين الدول، لا على الصعيد الاقتصادي وحسب، بل على الصعيد الاخلاقي ايضاً (استلشاق اخلاقي) واخيراً إلى ظهور بلدان تتمتع بسمعة اخلاقية متدنية. يكفي هذا التهديد بمجرد، التكهن به داخل المجتمع لحرمان الرأي العام من دوره.

هذا ما يفسر ان النقاشات التي تدور في مجالات الرأي العام القومية حول الاخلاق (اذا كان لهذه المجالات من وجود) قد كانت تحت وقع لا واقع فريد من نوعه. كما اننا لا نعرف على التحديد إلى أي مدى، ولا اذا ما كانت امكانيات القرار الذي يناقش علناً ماثلة ايضاً في الفضاء العام القومي أو ما اذا قد غادرته

منذ زمن طويل. الا ان «الدولة القومية التصورية» جملة الموافقات التي تقدمها كل دولة - لا يمكن الحصول عليها أو انتزاعها الا بوصفها شرعنة Post hoc.

كما ان قوة الربط الجمعية للقرارات العابرة للقومية، وهذا ما يجب ان يتضح مرة اخرى هنا، لا تستند إلى «الشرعنة العابرة» التي تتيحها تجديدات الاقتصاد العالمي.

وفي نهاية الامر، فإن الخيارات المتاحة في اطار الفعل القومي يمكن ان تتقلص إلى طريقتين في الشرعنة، وهذا ما يحصل في النهاية: فاما ان نشير إلى الايمان بالتقدم والى تجديد هذا الايمان به، واما ان نتخلى عن حجة «العولمة العجولة» التي تنتصر على كل الوساوس تبعاً للمبدأ التالي: طالما ان العولمة تمنع الدول ان تكون فارساً وحيداً، فنحن مجبرون - وللاسف، ومن اجل مصلحتنا الاقتصادية القيام بكل شيء من اجل التعجيل باستخدام التكنولوجيات التي لا تخلو من المخاطر.

لذلك علينا العودة إلى سياسة الدولة لشرعنة القرارات التي تلزم الكرة الارضية بكاملها، وهي قرارات لا يمكن ان يكون لها أي تأثير، أو تكون ذات تأثير ضئيل، مع الاخذ بعين الاعتبار سرعة التحديث التي تسير باتجاه السوق العالمي. وبدل محاولة ابطاء جموح ايقاع تطور التقنيات الجديدة بما تنطوي عليه من مخاطر، وبدل تشجيع الوعي بالاخطار التي تمثل والمشاكل التي تثير، وبدل التشجيع على نطاق واسع البحث عن بدائل تكنولوجية

ومنح المجتمع امكانية الانكباب بنشاط على قرارات سياسية ترتبط بالتكنولوجيا، يصار إلى التضحية بالمعالجة السياسية للاخطار والمخاطر التي ترتبط بالتقنيات الجديدة على مذبح الحالة التنافسية الدولية وعلى مذبح خلق وظائف مأمولة. وبذلك ايضاً تتكيف سياسة الدولة مع اوليات السوق النيوليبرالي، فلا تضغط على المكابح، بل على دواسة الوقود للتعجيل باستخدام الخيارات التقنية ذات المخاطر الكثيرة. وهذا ما يجعل هذه السياسة تعود على ذاتها، وبأقصى حد حين تكشف اضواء الرأي العام النتائج والاخطار غير المرئية وحين تخلق القلاقل الاقتصادية والسياسية.

استراتيجيات الحالة المحلية - الشاملة Globalisation

تجعلنا الشروط التي يفرضها الاقتصاد الاخذ طريق العولمة نصل - ولسخرية التاريخ- إلى عودة مفارقة للاقتصاد الموجه إلى مراكز السلطة والقرار عند الشركات العالمية الكبرى. ومن المبالغة القول ان الاقتصاد الموجه قد مات في الكتلة الشيوعية وهو يشهد قيامة جديدة في وسط اقتصاد السوق العالمي، متخذاً شكل الشركات ذات الشعاع العالمي وذات التنظيم المركزي، والتي تطور شبكة على مدى الكرة الارضية مكونة من مركز، ونقاط ارتكاز وفروع ومشاركات وتحالفات. يصار إلى تنظيم هذه الشبكة بطريقة تراتبية إلى حد ما، ترتبط بالسلطة من المركز وصولاً إلى ادق شرايين الانتاج المحلية عبر تقنيات المعلومة وبنى تعطي

الاوامر بشكل شديد الاتقان. فاكبر هذه الشركات، ومنها دايمرلر-بنز وفال- مارتز Wal-Marts وسوني تنتج وتطلق كل سنة بضائع تبلغ قيمتها الاجمالية 50، و100، و150 ملياراً من الدولارات، أي ما يفوق الانتاج الوطني الخام لدولة قومية ذات حجم وسط مثل الدانمرك.

سمحت موجة دمج (الشركات) الجارية الآن لمن هو على رأس هذه الشركات العالمية ان يبتعد عن المجال الاساسي: حالياً لا سيطرة في سوق النفط العالمي. وفي سوق المعادن أو المنتجات الزراعية الا لحفنة من الشركات، في حين مئات الشركات والمنشآت تتقاسم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. يحدد هذا العدد الصغير من الشركات المعايير السائدة في مجتمع الاقتصاد العالمي ويقرر ما هو جيد وما هو خاطئ ما هو صح وما هو غلط، ويشير إلى ما يعتبر «جرعة زائدة»، أو «جرعة ناقصة» عند «جماعة الدول» الجديدة هذه - بل ان هذه الشركات هي التي تقرر بناء «**الاقتصاد العالمي الموجه**».

نعاين في هذه السيرورة نموذجاً مميزاً من تنظيم المنشآت، وهو تنظيم يوصف بالجمع بين «المحلي والشامل» في سياسة المنشأة. لا يتعلق الامر بجمع الحد الاقصى من النشاطات في مؤسسة واحدة سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الدولي، من خلال الربط على سبيل المثال بين صناعة السيارات مع فرع التأمينات والشركات التي تؤمن التكنولوجيا العالمية. تعتبر آخر

النظريات في الادارة، ان الهدف هو جعل بعض الكفاءات المفتاحية اساس اختصاص عالمي، واذا امكن ايضاً جعلها احتكاراً، أي المتاجرة بهذه الكفاءات (او هذه المنتجات، أو هذه الخدمات) وتقديمها إلى اربع زوايا الارض. قد يقدر لهذا الاتفاق، أو لهذا التهجين بين العولمة والاختصاص ان ينمي استقلالية الشركات الكبرى ازاء العروضات الوطنية، أو القومية، مع جعلها تتحاشى ان تتحول إلى عملاق جامد.

يتيح هذا الجمع بين المحلي والشامل، وهو شكل من اشكال التنظيم الاستراتيجي، يتيح ايضاً ان يرفع إلى الحد الاقصى من هوامش الارباح، مع تقليل سعر كل منتج أو خدمة إلى حد ادنى. ان الاهمية الاستراتيجية لهذا الجمع بين المحلي والشامل انما تكمن في ميزاتها ذات الابعاد المتعددة: فالجمع هذا يتيح لاشياء كثيرة ان تكون ممكنة في آن واحد: تستطيع الشركة الكبرى ان تكون لاعباً في كل ما يدور على الكرة الارضية، وان تعزز بالتالي سلطتها تجاه الدول القومية. وبامكانها في الوقت نفسه ايضاً ان تقلص تكاليف الانتاج باستثمارها لكل اساليب العولمة العابرة للقومية، وان تنمي بالتالي هامش الربح الشامل. ثم ان الاستراتيجية العالمية هذه المتعلقة بالمنشأة والتي تنعش وسائل القيادة فيها الشبكات العالمية ستصطدم سريعاً بالحدود وبالتناقضات الداخلية، لا لأن هذه الاستراتيجية التراتبية في العولمة هي استراتيجية مكلفة جداً، بل لانها تهمل الاستقلالية الذاتية الجديدة ايضاً، أي الدلالة الثقافية والسياسية الجديدة

المرتبطة بالمكان. وهذا ما يفسر آخر صرخة تسود اوساط الاستراتيجي في الشركات الكبرى، والتي تختبئ احياناً تحت تسميات غريبة من مثل، متعددة القومية، «متعددة المحلية» أو «المنشأة المحلية - العالمية» أو تحديداً الاخذ بمقولة الجمع بين «المحلي والعالمي أو الشامل». يقدم هذا المبدأ بالنسبة إلى المديرين الاقليميين على معالجة الحد الاقصى من المهمات في ارضها وعلى معرفة السوق والمضاربة المحلية، مع اخذ الموارد التي تقدمها الشركة وشبكتها الكوكبية بعين الاعتبار. قد يعني ذلك على سبيل المثال انه قد يكون من الفائدة بمكان مالياً انتاج بعض السلع بكميات كبيرة وفي مكان واحد على سطح الكرة الارضية. الا ان استراتيجيات المحلي - العولمي هذه ستفتح امام المنشآت حقل تجربة كوسموبوليتي الطابع، ما يساعدها على النطاق العالمي استخلاص الدروس من التجارب المحلية. ففي المثال الذي نستقيه من حالة النجاح التجاري في الهند نجد ان هذا النجاح يجب أن يحمل بكل ما فيه من امكانيات إلى البرازيل أو إلى نيويورك. عدا ذلك يقوم مديرو التكتلات الكبرى برصد أدنى المعارف المتعلقة بالعقلنة التي تفيدهم في اختصاصهم، فيتجسسون على الجامعات ومعاهد البحث وعلى من يقوم بمنافستهم من أجل تخزين معرفة بالحد الأقصى ولتطبيق كل جديد حتى قبل أن يصار إلى اعتماده، (تكريسه بالعماد إن صح القول).

ثم إن استراتيجيات المنشأة الجديدة هذه قد باتت بدورها ممكنة أيضاً بفضل تقنيات المعلومة الجديدة. فلا تتيح هذه التقنيات

التنسيق الدائم وحسب (بواسطة المحاضرات المنقولة بالفيديو، والرسائل الالكترونية وغير ذلك) بل هي تقدم علاوة على ذلك وفي حال دعت الضرورة إمكانية تحديد المنتج الذي يحظى أكثر من غيره بحظوظ أكبر من نسبة المبيعات، وفي أية أسواق وفي أي مكان على سطح الكرة، وما هي الشروط الخارجية، والداخلية التي ينسب إليها هذا النجاح. وبالامكان ايضاً وضع وسيلة اضافية لمتابعة هذا التحليل من خلال تتبع نقطة انطلاق السلعة من أصغر حلقة في سلسلة الانتاج حتى الموزعين المستقلين من حيث المبدأ، بهدف اخراج امكانيات عقلنة اضافية. تتيح هذه الوسيلة بدورها حل التناقضات، المتعلقة بالانتاج أو الحد منها على الاقل، والتي تقوم على التنسيق والمراقبة بطريقة لا مركزية، أي محلية ومركزية في آن واحد، ما يعني بطريقة شاملة.

استراتيجيات Exit -Macht (الانكماش المحتمل)

كانت سلطة المدينة–السوق سلطة محدودة جداً. استند وجود السوق بشكل عام إلى الاحتكار والى الحماية التي يؤمنها العاهل أو الامير، «الذي كانت له مصلحة بالعرض العام الذي يقوم على اعمال يدوية ومنتوجات تنتج في الخارج، وفي الاسواق البعيدة، وله ايضاً الحقوق الجمركية وحق المواكبة وحقوق الحماية الاخرى، وضرائب السوق والاثاوات التي يحصلها، والذي كان بامكانه ان يأمل ايضاً جني الارباح من اقامة الحرفيين والتجار في المدن الاسواق، وكذلك من زيادة العائدات المالية المترتبة عن تجديد

السوق وتطويره» (ماكس فيبر: 728). من هنا كان التلاقي الكامل بين مصالح الامير السياسية والمصالح الاقتصادية عند المدن الساعية للاستقلال الذاتي: «فتطور الاقتصاد كان مربحاً بالنسبة لكليهما، فهو يخدم استقلالية الاقتصاد المدني ويخدم تنامي سلطة الامير. الا انه كان لهذا الاتفاق الضمني حدوده ايضاً ذلك ان العنصر الحاسم فعلاً قد تمثل في الاستحالة الدائمة بالنسبة للمدن لتؤسس سلطتها ولاستخدام مصالحها بوسائل عسكرية وسياسية تتشابه مع ما كان يتمتع به الامراء». اما بالنسبة لحالة التنافس القائمة بين الدولة القومية والاقتصاد العالمي من اجل السيطرة فالموقف مختلف كلياً. ان هيمنة الاقتصاد هي هيمنة بطبيعتها **لا** - عسكرية كلياً. ولكن مما تتكون السيطرة التي طالما قلل الفاعلون في الاقتصاد العالمي منها؟ كيف، وباية وسائل يتمكنون من تجاوز الدولة القومية؟ كيف تصبح الدولة مخصخصة؟ أي نوع من «السلطة» ومن «الهيمنة» هو هذا النوع الذي تبرزه؟ للاجابة على هذه الاسئلة، لا بد من ايضاح التمايز بين سلطة دولة وسلطة الاقتصاد العابر للقومية انطلاقاً من التمييز بين السلطة على ارض، والسلطة التي لا تقوم على ارض معينة، تكتسب سلطة الدولة سيطرتها وتثبتها من خلال الرقابة التي تمارسها على ارض معينة وبما عليها من شعب ومن موارد. اما سلطة الاقتصاد العالمي فهي تتطور بالمقابل انطلاقاً من معطى معاكس، وللعلم، من واقع كونه **غير مرتبط بأي مكان**، ما يتيح له دفع نمط السيطرة الخارجية عن الارض إلى حد اقصى، وهذا ما لا تقدر عليه سلطة الدولة التي تقوم على ارض محدودة.

مع تطور وسائل الاتصال عن بعد، تحررت طرق النقل من الارض. فلم تعد الحدود القومية (بالضرورة) أو الحدود التي تؤمن المنافذ، بل ان مفهوم المكان قد خضع لثورة فعلية. فالمهم لم يعد محصوراً بممارسة الهيمنة على الارض، بل باكتساب منفذ إلى الشبكة. والتجارة التي تدور في اطار الشبكة الالكترونية ليست اطلاقاً، بصفتها هذه مصدر سلطة، بل هي تكتسب هذه الصفة حين تواجه سلطة الدولة على ارض سلطة، بل هي تكتسب هذه الصفة حين تواجه سلطة الدولة على ارض معينة، وسلطة العمل، وحين تتحد مع مصادر سلطة الرأس مال.

تقضي التجارة الالكترونية على المسافات، وتسمح بظهور شكل جديد من الحركية التي لا تعرف أي طريق مخطوط، ولا اية جاذبية، والتي تقترب من مفهوم الحضور الدائم.

يرتبط مفهوم الهيمنة التقليدي (اي المفهوم المطبق في الدولة القومية) بشكل وثيق مع فكرة الارض. وكما هو الحال في العلاقات الاجتماعية بشكل عام، فان مفهوم الهيمنة (كما هو ماثل في الصياغة المعروفة التي قدمها ماكس فيبر) يفترض تقارباً مكانياً وطبيعياً. وكما اوضح تيموتي لوك Timothy Luke فان تمثلات الفعل التقليدية تعبر عن نفسها غالباً بواسطة مجازات جسدية: فالازمات تنتظم «جبهة ضد جبهة» والنقاشات هي «مشادات» والعدالة تستجيب لمبدأ «العين بالعين، والسن بالسن». وان يكون المرء متكافلاً يعني «وضع اليد باليد»،

والجماعة تكون جماعة محققة عبر علاقات «من وجه لوجه»، و«الاصدقاء يسيرون متخاصرين»، والتقدم يسير قدماً «خطوة خطوة» والهيمنة بدورها تستند في نهاية المطاف إلى استخدام طبيعي للعنف، فهي تنظم نفسها «بسيطرة جماعية» وتفترض «انتماء» و«ارادة سيطرة» و«وسائل عقابية» و«انقياداً»، الخ . . . أي انها تستخدم تصوراً ارضياً لما هو اجتماعي حيث المكان الوهمي يحفز اختفاءه. ان مفهوم المكان الذي يبرز هنا ينفي التجذر بالمكان بما له من معطى - مسبق، ومن محمول- مسبق، وهذا لا يعني اطلاقاً انه قد بات بالامكان الآن، التواصل أو الانتاج، خارج كل رباط مع أي مكان، بل يعني انه بالامكان بناء علاقات اجتماعية بطريقة تتعدد فيها الامكنة، وبالتالي دون مراعاة للحدود. ان الحركية المباشرة التي تقضي على المسافات، وغير مرتبطة بمكان، تفترض ايضاً تواصلاً كل لحظة بلحظتها، أي التماس الكهربائي الزمني المباشر بين كل الامكنة على الكرة الارضية. ما ادى إلى ظهور هذا الزمن الرقمي الذي نعيش فيه، ولمكان اجتماعي حيث بات ممكناً وواقعياً بناء علاقات وتأثيرات لا تدين في نجاحها إلى المقاومات الطبيعية المرتبطة بالمسافات الجغرافية، ان الفارق، بين هنا وهناك، قد فقد من اهميته التكوينية التي اكتسبها من بناء علاقات اجتماعية. يصح ذلك في علاقات الهيمنة، وبشكل خاص عند الذين كونوا انفسهم في اطارالعلاقات بين الدولة القومية والاقتصاد العالمي.

تعود سلطة الاقتصاد بشكل اساسي إلى كونه، في الوقت

الذي يستفيد فيه من استثماراته (المحمية بالحرية التي تقدمها المؤسسات) فهو يغذي هذه الموارد الحيوية في السياسة القومية وفي المجتمع التي تتمثل بالوظائف وبالضرائب أو هو ينفيها. ان ضعف سلطة الدولة يعود إلى ما يجعل منها قوة: أي إلى ارتباطها بالارض. فطالما تمارس الدول فعلها بطريقة قومية، أي بطريقة سيادية، بوصفها دولاً على اراض معزولة، فهي لا تجد بدائل قوية لاقتراحها على الخصومات التي تفرقها منذ ان يتعلق الامر بتأمين الحد الاقصى من الضرائب ومن الوظائف.

تكمن النقطة الاساسية فيما يلي: في الوقت الذي تنمو فيه سلطة الدول (انسجاماً مع الحساب القومي) من خلال الاستيلاء على اراض غريبة، اما سلطة الفاعلين في الاقتصاد العالمي فهي بدورها تتضاعف بعشرات المرات حين يعمد هؤلاء الفاعلون لاتخاذ موقف «**بترك** الارض التي تعتبر خاصتهم» ولا يمكن الوصول لهذا الموقف الا بقدر ما تصبح المنشآت العابرة للقومية ذات احجام **اكبر من الارض**. ان سلطة الدول لا يمكن اذاً ان تكسر أو ان تهدم أو تمحى بوسائل تستخدمها الدولة، أي بالتهديد وبالسيطرة العسكرية، بل بوسائل خارجية لا علاقة لها بالارض، وبانعدام جاذبية التجارة العابرة للقومية وبالعمل في الفضاء الرقمي. ان هذا التصور «الذي لا ارتباط له بمحل» للسيطرة، هو تصور يقلب المنطق التقليدي لتحليل السلطة وللعنف وللهيمنة.

ان سلطة الاقتصاد وغير المرتبطة بارض، لا تستند إلى اية مشروعية **خاصة بها**.. تحديداً، حيث يتدخل الفاعلون في

الاقتصاد العالمي في سياقات قومية، يظل الاقتصاد خاضعاً لشرعنة **مستعارة**، لشرعنة مستخدمة وبالتحديد لشرعنة ضمنية هي شرعنة القرارات التي تتخذها الهيئات السياسية الديموقراطية.

تنطوي عبارة «لا-سيطرة متعمدة، أو لا-استثمار متعمد» على الجواب على السؤال حول معرفة من أين يستمد الاقتصاد غير المرتبط بأرض معينة القوة التي تسمح له ان يفرض نفسه، في حين وبالمقارنة نجد ان الاصلاحات المقترحة من جانب السياسة الديموقراطية تسقط بسهولة وبوضوح في سباقها لتجاوز الفيتوات التي عليها ان تتجاوزها. تسمح السمة السلبية المترتبة عن عدم التدخل بالالمام باشياء متعددة في وقت واحد: سياسة اللا-سياسة التي تقوم على عدم القيام بشيء، لا القيام بشيء يستوجب أو يمكن ان يشرعن سياسياً. وفي الوقت نفسه نحن امام امحاء كامل للحدود التي **تفصل الممارسة الفعلية للسلطة** عن التهديد بممارسة سلطة بطريقة **ممكنة**، طالما ان التهديد والتنفيذ يتحدان في اللاعمل. وبالتلويح بالتهديد بعدم القيام باي شيء، يصار إلى الزام الاخرين بالفعل. واخيراً ان القرارات بالاستثمار التي لا رابط لها بالارض لا تواجه اية عقبة تحول دون التنفيذ، ذلك انها تفرض على المجموعة قوتها الزجرية بالشكل الاكثر فاعلية، أي بوصفها **تنفيذاً لسياسة الحدث الذي لا بد منه.**

نصل اذاً إلى وضع تخضع فيه الدول اكثر فاكثر لرقابة خارجية تمارسها النخب المالية، وهو وضع يصعب تقييده مكانياً

في عالم الشبكات الالكترونية. ان مصلحة هذه الدول لبلد ما، وهي مصلحة لا يمكن تبريرها من حيث مصدرها القومي، قد تخبو بالسرعة نفسها التي انكشفت فيها.

هنا يطفو إلى السطح التغير الذي اصاب المثال (براديغم) الحاسم، تحول مثال نمط الانتاج القومي إلى نمط الانتاج العابر للقومية (او الذي تحول في الداخل إلى نمط عولمي) فالسوق العالمي ليس شيئاً يمكن اعتباره «الخارج - هناك»: بل هو يتحول ان صح القول نحو داخل مراكز الانتاج وتنظيم العمل. اننا ننتقل من انتاج موجه ومنظم بفضل سوق محلية أو وطنية (قومية) إلى انتاج موجه أو منظم بفضل سوق عالمية (او اقله بفضل عدة اسواق قومية). الامر الحاسم هنا لا يتمثل بتحول بعض المنشآت إلى شركات تجارية عابرة للقومية، بل بتعابر الاسواق وانماط الانتاج. ان العولمة **الداخلية** للانتاج وتوجهها إلى اسواق عالمية ذات ابعاد عليا، قد حول العديد من المنشآت القومية أو المحلية إلى ما يمكن ان نسميه «بالشركات الكبرى العابرة للقومية». في ظل هذه الشروط، لا يبقى لنا الا القليل من الاشياء ذات العلاقة بالاساس القائم على الرقعة الجغرافية (الارض) وبالتالي للاساس القومي الذي تقوم عليه السلطة الاقتصادية.

يمكن تصوير هذا الشكل الجديد من العولمة الداخلية للانتاج (داخل الدول القومية وفيما بينها) بمثل العمل عن بعد من خلال نوبات عمل وكل واحدة منها لثمان ساعات. ما يعني توزيع

العمل عبر شبكات معلوماتية تقع كل واحدة منها في منشأة تختلف من حيث التوقيت عن الاخرى. في مثل هذه الاحوال ما ان ينهي الفريق الموجود في موقع اوروبي عمله، يحيل ما انجزه من عمل إلى فريق اميركي يتابعه قبل ان يحيل هذا بدوره ما تم انجازه إلى فريق اخر يتابعه في آسيا. وحين يعود الاوروبيون إلى العمل، يكون «مشروعهم» قد تقدم في عمله بما يوازي يومي عمل منظمين بشكل تعابري، دون ان تكون لهم حاجة باعتماد نوبات العمل الثلاث بثمان ساعات لكل واحدة في مكان واحد. ومن الواضح ان هذا النمط في توزيع العمل، الداخلي بالنسبة للمنشأة والعابر للقومية في الوقت نفسه، لا يتناسب مع كل انواع المنتجات، وهو يطرح المزيد من مشاكل التنسيق. بامكاننا على الاقل التأكيد منذ الآن ان المنشآت من هذا النوع، والتي «لا تنام» ابداً هي منشآت تسمح بعقلنة العمل الذي لا يمكن ان يحمل كل اشكال الانتاج، انه عمل التنسيق المرتبط بموقع يعتبر خاصاً بالحداثة الاولى، حداثة المجتمع الصناعي.

لو سلمنا جدلاً بتوفر حرية التجارة وبتوفر الشروط الضامنة لمضاربة مشروعة، فإن البلدان الاقل تقدماً ستكون امامها فرصة لاختصار الطريق والتمكن من التعويض عن التأخر في النمو. يشهد على ذلك ما قام به «غور» جنوب شرق اسيا، والبلدان الأخرى ايضاً لا سيما في اميركا الاتينية والصين، اذ سجلت هذه البلدان معدل نمو سنوي يوازي الناتج الداخلي الخام. وقد ارتفع هذا المعدل بالنسبة لمجمل البلدان في طور النمو من 4,5% في

الفترة بين 1977-1986 إلى 5,5% في الفترة الواقعة بين 1987-1996. وفي حالة اسيا من 6,7% إلى 7,7%. وطالما انه يمكن تفسير هذه الارقام بازدهار هذه البلدان التي انفتحت على التجارة العالمية وباستيراد الرساميل والاندماج في «العوامل الشاملة» (جريفي Gereffi 1989)، فإن ذلك يظهر بوضوح ان مستوى الحياة الذي يواجه الركود أو النكوص، ليس نتيجة زيادة التداخلات الاقتصادية العالمية، بل يدل ذلك على اندماج غير كاف مع السوق العالمي (بريس Pries 1997: 7). «ان الوضع الاقتصادي المأساوي لبعض بلدان افريقيا، ولبعض الازمات المالية في جنوب شرق اسيا ايضاً يذكرنا بأهمية الجهاز المؤسساتي المترابط كشرط لازم للتطور القادر على التعزز» (فيزنتال Wiesenthal 1999: 512 جريفي Gereffi 92-104 بريس Pries 1997).

علينا ان نسجل هنا ايضاً ان التعابر القومي للمنتجات ليس نتيجة قرار سياسي ارادته الشركات الكبرى، بل هو التزام فرض عليها من خلال مضاربات السوق العالمي. فاذا ما ارادت زيادة ارقام عملها، فعلى الشركات الكبرى ان تنمي الحصة التي تأخذها في السوق العالمي، ما يفرض ليس تحرير المبادلات في البضائع وحسب، بل تبادل الرساميل ايضاً، أي امكانية الاستثمار والانتاج واقراض الاموال حيث تكون الشروط اكثر تناسباً. في المضاربة المجموعة التي تجعل الشركات فرقاء متنافسة، تحظى منها بالافضلية تلك التي تكون اقل تعرضاً للرقابة والاقل تأثراً بحركية

مداخلات الدول. فالهدف الاول ليس اذاً حرمان الدول من سلطتها، بل ان الزامات المضاربة في السوق العالمي هي التي تسرع تحرر الاقتصاد، ما يؤدي اذاً إلى تجذير التضارب بين مصالح الرأسمال ومصالح القومية.

لا مجال اطلاقاً لايجاد تطابق بين الفضائين، السياسي (اي فضاء الدول القومية) والاقتصادي (اي فضاء الفاعلين في الاقتصاد العالمي). وهذه هي بالتحديد السيرورة التي يتحرر بموجبها الاقتصاد العالمي من «القومية الاقتصادية» (رايش Reich)، وهي التي تؤدي بالضرورة إلى انحسار سلطة الدول القومية، والى جعل الفاعلين في الاقتصاد العالمي ينسبون السلطة كلياً إلى انفسهم.

استراتيجيات السيادة الاقتصادية

إنسجاماً مع علم اخلاق العلوم السياسية نجد انفصالاً واضحاً بين المهام التي تقع على عاتق الاقتصاد (الخاص). الدولة هي **الوحيدة** التي تمتلك وسائل عنفية عسكرية- سياسية، ووحدها القادرة على فرض نظام اساسه القانون، والحكومة هي الوحيدة، التي يحق لها توجيه السياسة الخارجية، السياسة الداخلية والسياسة التربوية الخ ... ان على استراتيجيات الاكتفاء الذاتي ان تتخلص من هذا الكل المؤلف من رباطات تكبل الدولة، وان تعمد لخصخصتها بهدف دمجها مع الاقتصاد العالمي. ان مثل **هذه الاستراتيجيات القائمة على خصخصة الدولة** والتي تنقل المهام

المولجة بالدولة إلى «ادارة» الاقتصاد العالمي، والتي تطرح اذاً «قضية السياسة الخارجية» و«قضية السياسة الداخلية» و«السياسة التكنولوجية» و«السياسة القضائية» وقضية سياسة الديموقراطية لهي استراتيجيات تصطدم بالمبادئ الاساسية التي تعتبر من بديهات العلوم السياسية.

يمكن تطهير خصخصة المهام التي تقع على عاتق الدولة بالمقارنة التالية: بالنسبة للشيوعيين، كان لا بد من الاستيلاء على الدولة واقامة «ديكتاتورية البروليتاريا». اما استراتيجيات الخصخصة فهي تتبع هدفاً معاكساً: ان الاقتصاد العالمي يقوم بانتحال المهام التي تقع على عاتق الدولة، وهذا ما يتيح له لا التحرر فقط من الدولة بل ان يتحول ايضاً وبسرعة إلى نوع «من ديكتاتورية دولة عالمية خاصة».

لا يتعلق الامر، في الاصل بالرهان على الاستيلاء على الدولة بل الاستيلاء على «الفضاء العابر للقومية». ان ذلك ليس من الشأن الذي يتعلق بالسلطة التابعة للدولة، بل ان غيابها هو ما يؤمن للفاعلين في الاقتصاد العالمي وباسم الحق الاول القدرة على فرض القانون. اما الجانب الآخر لسلطة رأس المال فهي غياب الدولة العالمية، وهذا يتضمن ايضاً غياب احتكار مركزي للجوء إلى القوة وغياب الاحتكار المركزي للقانون. ان الدولة القومية ذات الدستور الديموقراطي هي التي اتاحت هذا التقدم الحضاري القائم على اخماد العنف السياسي والسلطة بواسطة

القانون. يشكل ذلك حدثاً تاريخياً، الا انه صار موضع تساؤل من جانب الاقتصاد من حيث تملكه للفضاء العابر للقومية. وفي حين يكون «فضاء الامكنة» القومي بشكل كامل تحت سلطة الدولة، «فإن فضاء التدفقات» العابرة للقومية لا يكتفي بتجاهل الدول: بل هو غير مقبول إلى حد ما بالنسبة للدول القائمة على الاراضي. وبذلك تخلص الاقتصاد العالمي من «المكان - المساحة» الواقع تحت رقابة الدولة، ليدخل في فوضى المكان.

يبرر الفاعلون في الاقتصاد العالمي عملهم بموجب مبدأ «Jus prima jus» أي بالحق الذي يكتسبه اول الشاغلين لفرض قانون على الفراغ القانوني في الفضاء العابر للقومية. ولكن بما ان حق فرض القانون هو من امتياز **الدولة** ومن حقها فإن الفاعلين في الاقتصاد العالمي يمزجون صفات ناجمة عن فضائين أو مكانيين متناقضيين، فضاء العمل العام، وفضاء العمل الخاص: ان طريقة عملهم تجمع العناصر التي كانت متنابذة حتى الآن. الاقتصاد والدولة، العلم الاقتصادي والسياسي انهم يتحولون إلى «شبه - دول» خاصة عابرة للقومية **مجردين** من الشرعنة الديموقراطية والسياسية (راجع الامثلة الواردة في غينتر/ راندريا 2002 Gunther /Randeria). ان شكل الشرعنة الذي نحاول التعبير عنه هنا يمكن وصفه بـ«استبدادية الفاعلية». يتعلق الامر بشكل ادنى من الشرعنة الذاتية التي لا تستند إلى الوعي بالعقل في كل انسان (كما تقول بذلك شرعة حقوق الانسان)، بل إلى عقلية خبراء «روابط الاغنياء» وتقريرهم الذاتي في الاقتصاد العالمي. يمكن

تقريب استبدادية الفاعلية هذه وبشكل خطر من فاعلية الانظمة الاستبدادية (مثل الصين) التي تستمد شرعنتها من النمو الاقتصادي مع انتهاكها للحقوق الديموقراطية الاساسية.

وبهذه الطريقة تتقاطع وسط هذه الهندسة القائمة بين المعايير ومؤسسات الرأسمالية العابرة للقومية، الفاعلية مع السلطة، ما يسمح بفرض القوة المعيارية الدولة العابرة للقومية الخاصة، بوصفها قوة تنظيم السياسة العالمية الفوضوية. «ان التوضيحات التي تستند إلى الفاعلية تقضي بتبرير السلطة الخاصة بفعل تخفيفها لا كلاف الافعال العابرة، قياساً بشكل خاص على الاسواق المفردة التي لا مدى لها، حيث لا وجود لسلطة عابرة للقومية من هذا النمط، بل وقياساً ايضاً على السلطة العامة النابعة من الدول ومن المؤسسات المتبادلة بين الدول. هكذا يمكن لخلق سلطة خاصة، كما هو الامر في حالة الاسواق المفردة، ان تتيح للمنشآت ان تتكيف بشكل افضل مع الترابطات الاستراتيجية من خلال الالزامات أو من خلال تعزيز النشاطات المترابطة مع قوانين السلوك، المعترف بها، والتي تتيح انبثاق تنسيق تكون له قوة الالزام. يمكن للسلطة الخاصة ان تحرك المنشآت لتضغط بشكل مشترك على السلطات العامة من اجل الحصول على الاصلاحات المرجوة، وهو ضغط لا يمكن ان تمارسه المنشآت المعزولة. يمكن للسلطة الخاصة ان تحدد قواعد السلوك، وان تتحقق من تطبيقها وان تفرض ذلك ايضاً، فاسحة المجال بذلك امام نمو ثقة المستهلكين في القطاعات التي تعنيهم. هذه الميزات

التي تنفرد بها السلطة الخاصة يمكن ان تفرض نفسها بطريقتيين مختلفتين: فأما ان تعترف بها المنشآت كل واحدة من جهتها، واما انها تمنح المنشآت التي تعترف بها ميزات تنافسية على الأخرى (غوتلر/هوسفلار/ بورتر 1999: 352 /Cutler (Haufler/Porter.

لا تتطابق هذه الايضاحات الخاصة بالفاعلية باية حال مع ايضاحات السلطة. وحتى تكون سلطة السوق الموروثة من الماضي مضمونة في المستقبل ايضاً، بامكان المنشآت والفاعلين في الاقتصاد العالمي ان يتحدوا من اجل تشكيل شركات من حكومات تعاونية وعابرة للقومية - **روابط العصر العولمي**، اذ صح القول - بهدف تعزيز سلطتها في الفضاء العابر للقوميات بهدف اعادة انتاجه. لتراكم السلطة هذا **وجهه المظلم** على الاقل: اذا قدر للسلطة الخاصة ان تضعف السلطة الشرعة عامة أو ان تحل محلها، فذلك ليس لانها اشد فاعلية من هذه الاخيرة، بل لانها تقدم للفاعلين الاقتصاديين الاقوياء وسيلة لشرعنة مصالحهم الخاصة **دون** ان يكون لهم أي اهتمام بتحمل تبعات افعالهم، **دون** تحمل المسؤولية امام الرأي العام، **ودون** أي توافق ديموقراطي وايضاً **دون** سبق الحواجز الذي يفرض نفسه على السلطة النابعة عن دولة الحق والدول الدستورية السلطة التي عليها منذ ذلك الحين السعي للحصول على شرعنتها.

نجد انفسنا هنا ازاء «**سيادة اقتصادية**» بطور التكون والتي

يجب ان تفهم بوصفها صنواً موازياً لسيادة الدولة، أي بوصفها شكل تنظيم جديد غير عام، له قوة خاصة تفرض القانون الذي يفرض نفسه على الدول السيدة، دون ان يكون لهذه القوة ما للدولة من سيادة. تكتسب **هذه الحكمية الفوق القومية الخاصة بالاقتصاد** والتي تعتبر ترابطاً سياسياً لا سابقة له، جوهرياً من «تدفق الشرعنة» الذي يتكون بدوره من مصادر سلطته الخاصة به. من المبرر اذاً الكلام على «سيادة اقتصادية» حيث اننا نجد هنا ان الاسس العابرة للقومية- شبه الدولتية، الخاصة بالسياسة العالمية في قبضة الاقتصاد الخاص قد تطورت وتحددت تبعاً لقواعد العقلية الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه تمارس هذه المؤسسات التي طورت قانوناً خارج - الدولة، فعلها داخل النظم والمحاكم القومية أو الوطنية، وفيما بين هذه الاخيرة، ما يعني انها تتخذ قرارات تبدو متناقضة داخل الاطار القومي ومن اجله. تتكون هيئات الانتظام هذه من اجهزة قانونية ومن اتحادات قضاة طوروا نمطاً جديداً من «المحاكم الخاصة»- اجهزة التحكيم العابرة للقومية، المكلفة بالمآزم المتعلقة بالاقتصاد العالمي- حتى تسنى لها التوصل إلى مجموعة نوعية من «القوانين الخاصة» تعرف باسم «قانون السوق» lex mercatoria.

من الاهمية بمكان ان نفهم ما يلي: لم تقم ما بعد- السلطة بفصل مكان السلطة الارضية ومكان السلطة التي اوجدتها الحركية العابرة للقومية: بل هي تقوم ايضاً بدمجها بطريقة من الطرق. ان

افضل طريقة لفهم مكان السلطة العابرة للقومية هي تمثله بوصفه مكاناً افتراضياً، واحدى ميزاته تقوم على فتح خيارات وامكانيات استرتيجية في المكان القومي. ولهذه الاسباب يكتسب التمييز الذي اشرنا اليه سابقاً بين العالمية والتعابر القومي قيمة اساسية. اذ يشير إلى كون نظام الدول العالمي، والى كون الحدود بين الدول عاملاً حاسماً، في حين انه في مكان الخيارات العابرة للقومية، تعتبر الحدود القومية حدوداً زائلة، مزعزعة، مختلطة وغير موجودة. يجعل التعابر القومي من الطريقة التي تتداول فيها السياسة مع انزياح الحدود موضوع دراسة، كدراسة تعدديات الحدود، والاتهام بتبادل المسؤوليات في مكان لا حدود فيه. في حين انه في النظام الدولي، تتميز دائرة ازمات السلطة القومية بوضوح عن ازمات السلطة الدولية، وفي مجال ما بعد- ازمة السلطة تتداخل المشاهد وامكانيات العمل القومي والعابرة للقومية دون انقطاع. لا فائدة من الرغبة التعبير ببعض الجمل عن كل التمازج والاختلاط، وهذا التداخل بين اماكن استراتيجيات السلطة. الا انه علينا ان نسجل ما لدائرة السلطة العابرة للقومية من تأثير على **العديد** من فضاءات السلطة القومية أو المرتبطة بارض معينة، وبل على الكل في نهاية المطاف. اننا هنا ازاء الشرط المسبق لاقامة نظام ليبرالي جديد يتسم بصلاحية شاملة تمتد على امتداد الكرة الارضية[45].

---

(45) لا يجب هنا اطلاقاً الانطلاق من فكرة تعتبر ان هذا التحول العابر للقومية =

ازاء هذا المتغير الممكن الجديد في التطور، استعاد نموذج عدو أصلي جديد ظهوره: ان «خونة البلد» الجدد قد صاروا من الآن وصاعداً يتكونون من المنشآت متعددة الجنسية. فهذه

= سيكون الفجوة التي تتيح فرض نوع من العولمة أو الامركة على الفضاءات القومية للدخول اليها من الابواب المفتوحة غير الخاضعة للدولة وللاقتصاد العالمي التي يمهد المشرعون الجدد لها. مما لا شك فيه ان المبادئ الاساسية في النظرية السياسية والقانونية الليبرالية «التي تقول بالتطابق بين الارض والدولة والقانون» قد ضاعت (رانداريا Randeria 2000). الا اننا لا نعاين بحال من الاحوال، وليس ضرورياً ان نعين ايضاً ظهور «ثقافة قانونية» شاملة عالمية (كما يفترض غالباً في الفكر المؤسسي-الجديد عند ماير Meyer وسواه). بل بالعكس، نحن هنا ازاء تعددية ذات طبيعة قانونية، تتعايش داخل كل كيان سياسي، لا حيث تكون هذه الظاهرة منتظرة منذ وقت طويل فقط، أي في السياقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، بل وفي قلب الدول الاوروبية التي تعرف بقوتها وفي الولات المتحدة (غينتر راندارياRanderia/ Gunther 2002). ان السيطرة المستمرة للانظمة القانونية ولانظمة الحكم فوق القومية، والمنظمات الدولية لتسوية الصراعات والمؤسسات التي تفرض القانون وحتى التدخلات المباشرة، التي لا تقل اهمية، لمنظمة التجارة العالمية، أو المنظمات «الاستشارية الأخرى»، كل هذه قد اوجدت بنية معقدة مزدوجة أو متعددة الجوانب والفضاءات القانونية والهيئات التي تشرع وتفرض العدالة، والتي تتراوح فيها الكفاءات والحدود بطرق متعددة داخل الاراضي القومية وفيما بينها ايضاً (راندايا 2001).

المنشآت وكما يقال، تحصر العالم في مجاسها. ثمة تحالف سياسي لا تجانس فيه يتكون من مناوئي العولمة يجمع ما بين اقصى اليمين واقصى اليسار جامعاً وسط حالة من اللاتجانس الكاملة مجموعات ومبارات تبدأ من الحركات النسوية والحركات المتعولمة من انصار البيئة، إلى الجمعيات الحمائية من اليسار إلى اليمين، مروراً من الخاسرين من العولمة وحكومات الدول الواقعة على الاطراف، والتيارات ذات الاتجاه القومي الجديد، الخ . . . والتي يجمعها جميعاً الاستياء نفسه من العولمة. في هذا الوقت تتوزع الاسئلة الكبرى على كل صفحات الجرائد اليومية: الم تحدد الشركات الكبرى منذ زمن طويل ومن خلال تطورها الذي لا يقاوم ما هي السلع التي يمكن ان تنتج على هذه الارض ومن الذي يستطيع انجاز ذلك؟ ما هي التقنيات المتطورة وما هي التقنيات الأخرى التي تم التخلص منها؟ ما هي السموم التي يمكن أن تلوث السلسلة الغذائية والبيئة؟ من له بالارث الانساني؟ ما يجب ان يعلم في المدارس والجامعات؟ ما هي الفروع العلمية المحبذة، وما هي الفروع التي يجب اهمالها؟ ما هي طرق التطور التي يجب اعتمادها في ما يعرف بالعالم الثالث؟ بعبارات اخرى: ان السؤال المتعلق بطريقة الحياة الم يترك منذ زمن طويل حلبة الرأي العام والسياسة؟ الا تؤخذ القرارات خلافاً لذلك في الامكنة غير المتاحة امام السياسة، المغلقة على الرأي العام، والتي صارت المكان «الطبيعي» المتاح للعمل وللفاعلين في الاقتصاد العالمي؟

مهما كان تبرير هذا السؤال فهو يظل جانبياً بالمقارنة مع نقطة اساسية كلياً: ولأن الدولة القومية بالتحديد تظل مرتبطة بارض معينة، فاننا نشهد ظهور اشباه- الدول الاقتصادية العالمية، التي تدرك، وتنظم بطريقة خاصة الوظائف والنظم الضرورية ان على الصعيد العابر للقومية أو القومي في فضاء الاقتصاد العالمي- وهذا امر لا يتغير طالما ظل كذلك. واذا كنت قد اشرت إلى خصخصة الدولة، فانا لا احيل فقط إلى السياسة التي تقضي في الاطار القومي على الحواجز التجارية والعوائق امام الاستثمارات، بل ايضاً إلى هذه الفرصة التاريخية التي تظل للمرة الاولى، والتي ادركتها الشركات الكبرى واتحاداتها، والتي تقوم على تطوير بنى شرعية من نظام قادر على تنظيم الاسواق الكبرى الفوق قومية والقادرة ايضاً على الانتشار وعلى التطبيق على السوق العالمي.

ان ما نشهده هنا، وبالمعنى الكلاسيكي للاكتفاء الذاتي، هو كناية عن ادارة الاقتصاد وما يفترض انه القرارات الاقتصادية المعولمة للادارة، وللمشاكل التي تترتب عنها، يتعلق الامر بالاشكال التي اتخذها اقتصاد «يفكر بنفسه» بمعنى ما، الذي يعيد تنظيم اسسه ذات العلاقة بالدولة وبالسياسة، وتنظيم محيطه المؤسساتي والمشاكل المترتبة عنه تحت قبة الاقتصاد الخاص وتبعاً لقواعد العقلنة الاقتصادية[46].

---

(46) لمزيد من التفاصيل راجع: ديزلاي وبريانت. ج. غاث Dezalay, 1996 Bryant G. Gath

تبرز هذه السيرورة اتجاهاً عاماً: ان الاقتصاد الذي يأخذ طريق العولمة يفرض خلق مؤسسات - اطارية ويوجد مسائل متتالية توجب وجود تنظيم جدي شامل - من النضال ضد اتحاد الشركات إلى رقابة الاسواق المالية مروراً بحماية العمل والجو. لا يمكن السيطرة على هذه الشروط وعلى نتائج العمل هذه وعلى القرارات الاقتصادية العالمية الا بتبني انظمة مناسبة على الصعيد العالمي. هنا فقط تبرز حدود اشكال التنظيم التقليدية واشكال شرعنة السياسة القومية التي كانت ترتبط بارض معينة. يتورط العديد من الفاعلين غير المرتبطين بالدولة في الفراغ الذي قام بهذا الشكل، ويودعونه سياسته القائمة على (اللا) - السياسة والتي تحدد الاسس الجديدة. يتعلق الامر من جهة بالتنظيمات غير الحكومية التي تقف تحديداً بوجه الفاعلين في الاقتصاد العالمي وبوجه مناصريه الاقوياء. فخلف التعليمة التي ينطوي عليها «التنظيم الذاتي» تجد منطقة الظل التي تمتد بين السياسة والاقتصاد نفسها تقيم مظهر السياسة الخادع: باتجاه الخارج، تظل الحكومات غالب الاحيان الهيئة المسؤولة، اما في الواقع فان ذلك لن يكون بسبب التقدم الحاصل في مجال المعلومة وكفاءتها، فإن تكنو قراطية الشركات الكبرى التي تحضر القرارات وتقدمها، وبذلك فهي تتبع سياسة خصخصة الدولة. هكذا تتدخل الشركات الكبرى وخبراؤها في تنظيم السوق المالي العالمية اكثر مما تتدخل في التحديد المقصود للمعايير الخاصة بحماية البيئة. فهي ترسل ممثليها إلى لجان الخبراء الوطنية والعالمية، سواء تعلق

الامر بتوقيع معاهدات لحماية طبقة الاوزون، أو باتفاقات استثمارية أو بقواعد المنظمة العالمية للتجارة. وسط لعبة القوة هذه يستفيد الفاعلون في الاقتصاد العالمي، وكذلك تجمعاتهم من التجربة التي راكموها على مر العقود الاخيرة ومن مواردهم الواسعة، وهذا ما يعطيهم كسب السبق على المناضلين في غرينبيس وعلى النقابيين المنتشرين على الارض الذين يحاولون بمرارة تحصيل الحد الادنى من التأثير. يساعدهم في ذلك ايضاً ما يمكن ان نسميه **بالنزاهة الاقتصادية في** السياسة (نزاهة السياسيين): وبتأثير السيطرة النيو ليبرالية تتصرف غالبية السياسيين وفي مختلف البلدان بموجب قناعاتهم الشخصية باتجاه ما يتجاوز القومية - مستندين بذلك إلى التعليمة القديمة التي جعلها الاقتصاد العالمي تعليمة قاصرة غير صالحة: «ان ما يصلح للاقتصاد يصلح ايضاً بالنسبة للتوظيف، فهو صالح بالتالي للبلاد».

مع الدولة الخاصة هذه، ذات الصفة الجنينية والفوق قومية، المنظمة ذاتياً من خلال الفاعلين في الاقتصاد العالمي، انسجاماً مع نموذج الايديولوجية النيوليبرالية، والسياسة الحكومية القائمة على الاستقلالية، الاخذة باستمرار بالتوسع داخل المجال القومي وخارجه تدخل، لاول مرة (شبه) دولة لا تقوم على ارض معينة، والتي تؤثر قوتها من الخارج على الدولة القائمة والمستمرة على ارض معينة، الا ان هذه القوة تتوجه ايضاً خارج حدودها لتخلق لنفسها مكاناً (او حيزاً) سياسياً جديداً. انها دولة **لا** سياسية

كلياً، دولة لا رأي عام فيها، بل انها دولة **دون** مجتمع، موقعها على «اللا - مكان»، تمارس لا - سياسة، وبموجب ذلك فهي دولة تحد من سلطة المجتمعات القومية من خلال تقطيعها من الداخل.

لاستراتيجيات خصخصة الدولة حدودها ايضاً، كأي استرتيجية اخرى. فالشركات الكبرى العابرة للقومية لا تمتلك على سبيل المثال اية امكانية للجوء إلى العنف، ولا يتوفر لها ايضاً أي احتكار مشروع للقوة، التي تظل واحدة من خصائص الدولة. كما ان هذه الشركات ليست بوارد التشريع الديموقراطي وبوسائلها الخاصة لقراراتها التي لها اصداؤها في صلب السياسة العالمية. وبالتالي ونتيجة لغياب الشرعنة التي تتميز بها، فان استراتيجيات الاكتفاء الذاتي المتطورة من خلال الاقتصاد العالمي ازاء سياسة الدولة تجعلها شديدة الحساسية تجاه تذبذبات قوى السوق وانهياراتها. تكتسب الفاعلية الكبرى التي يمكن للفاعلين في الاقتصاد العالمي اختبارها ازاء الدول القومية، سواء كان ذلك باتجاه الداخل أو الخارج حين تتخذ الاستراتيجيات قرارات تجعلها ملزمة، تكتسب هذه الفاعلية في غياب الرأي العام. وهذا يعني ان لسلطة الامر الواقع الذي يستند اليه الاقتصاد العالمي وجهها الاخر الماثل في عدم قدرتها تبرير نفسها امام رأي عام مكون من مستهلكين حذرين. ما يوصل إلى عوز مزمن في الشرعنة، يمكن ان يكون صارخاً جداً في موقفين اثنين- أو من خلال استراتيجيتين مضادتين اثنتين: الغياب الكامل للشرعنة التي

تميز عمل الفاعلين الاقتصاديين العالميين الذي يمكنه من جهة اولى ان يكون تعبيراً عن الوعي بالمخاطر (ارهابية، تقنية، ومناخية) مما يروج له في وسائل الاعلام من خلال الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات، أو من خلال حركات مستهلكين عالمية توصل إلى انهيار مؤلم لمنتشآت اسواقهم العالمية. وهذه هي بطريقة عامة جداً نقطة انطلاق الحركات الاجتماعية التي تضع في صلب سياستها ما تقوم الدول، وكذلك الاقتصاد العالمي بإهماله أو بإسقاطه: انه السؤال الذي يتعلق بمعرفية كيف نريد ان نعيش؟ ان حقل الاخلاق والقيم هذا، الذي تخلت عنه سياسة الدول والاقتصاد العالمي، هو حقل تمت استعادته من جانب «المقاولين الاخلاقيين» الجدد، الذين انطلقوا من الحركات الاجتماعية والذين يزعمون تقديم اجابة على حاجة الناس الصارمة بتجذير حياتهم في جماعات مميزة وحاملة لمعاني كاملة.

من جهة اخرى تترافق انطلاقة الاقتصاد العالمي مع نتيجة اساسية: الاطار القومي قد تفكك، وهذا **دون** ارتقاب اطار شامل أو تماسك عالمي قادرين باي شكل من الاشكال على توجيه العمل. وبالفعل، **نجد ان الازمات والصراعات** الاجتماعية والسياسية قد نمت في ظل العولمة الاقتصادية. يمكن لهذا التطور ان يبلغ حداً تهدد فيه الانفجارات الاجتماعية بالحصول، أو انها قد حصلت فعلاً على صعيد العالم كله أو في مناطق منه- وهذا ما قدر لنا ان نعاينه اثناء ازمة جنوب- شرق اسيا اعدام 1998-1999، والتي هددت بالانتقال إلى روسيا والى اميركا اللاتينية

والتي ارخت بقسوتها منذ وقت طويل على الحياة اليومية في المناطق الافريقية الصحراوية. وبالوصول إلى هذه النقطة الحاسمة تجلت طبيعة hybris الاقتصادي الذي يحكم العولمة سراً ويزعم ادارة العولمة الاقتصادية بوسائل اقتصادية **فقط**.

وبالمقابل فان ذلك يعني، وللمفارقة، ان قوة الدولة يمكن ان يعاد تنشيطها بفضل الازمة الاقتصادية. ونحن نفهم بهذه المناسبة ما اذا كان ذلك قد تم فعلاً، وانه كان علينا، بل كان بامكاننا ان نتفهمه منذ زمن طويل: ان الاقتصاد العالمي، شأن السوق بشكل عام ليس بحاجة للسياسة وللدولة من اجل خلق اطار انتظام ضروري بالنسبة له ايضاً: بل ان مصدر الازمات المتوطنة، أو المستمرة والذي هو الاقتصاد العالمي نفسه يتطلب، وحتى يتسنى له ان ينظم بطرق مشروعة الاختلالات والتباينات التي اوجدها، القوة المشرعنة لسياسة تعتمد التجديد العابر للقومية والمنظم ديموقراطياً.

في الجهود التي يبذلونها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي تجاه الدولة والسياسة، لا يتمتع الفاعلون في الاقتصاد العالمي بحرية التصرف، ولسببين مبدأيين هما: اولاً لأن الفاعلين في الاقتصاد العالمي تعوزهم القدرة على شرعنة اعمالهم بطريقة ديموقراطية - سياسية. ثم اننا لا نترقب أي تطور يمكن ان يوحي بادنى امكانية للوصول إلى اكتفاء كالذي بالشكل المطروح بل على العكس: ان امتصاص الاقتصاد العالمي للمهام الملقاة على عاتق الدولة،

تجعل فعل الاقتصاد الشامل وتنظيمه دون الاستناد إلى رقعة ارضية مكبلين ببعد سياسي، دون ان يصار مع ذلك إلى تبريره بطريقة من الطرق، ناهيك عن امكانية التبرير بحد ذاتها. والحال، فان ذلك يعني ان المكان الذي تعوزه الشرعنة السيطرة العابرة للمشروعية سيشهد قيام بنى اجتماعية ومؤسسات شبه سياسية يمكن ان تنهار كما لو كانت قصور كرتون، بمجرد ان تخضع لنفخة المساءلة التي يطلقها الرأي العام.

اما السبب الثاني فهو ان استراتيجيات الاكتفاء الذاتي قد تحددت بعلة محض اقتصادية: وبالفعل، لا تعتبر هذه الاستراتيجيات قابلة للاستمرار بالنسبة للفاعلين في الاقتصاد العالمي الا حين لا يكون الاستثمار المادي، المؤقت والمؤسساتي والحاصل عبر «التنظيم الذاتي» ادنى من الاكلاف التي يتوجب على الاقتصاد العالمي دفعها ليصار إلى تحقيقه من جانب الدول. من وجهة نظر النيوليبرالية الطوباوية، والتي تقول بانه على المشاكل الناجمة عن توسع الاقتصاد العالمي ان تنظم نفسها ذاتياً على المدى الطويل (أو حين نكون قد متنا جميعاً على ما اورده كينز Keynes): قد ينتابنا شعور بانه بالامكان احتساب هذه الاكلاف وتقليصها بوجود شبه - دولة رأسمالية خاصة وفوق -قومية. قد لا يكون هذا التفاؤل الخطر الا ذكرى حين لا يعود الامر يتعلق الا «بالتعويض» على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي ايضاً، عن انهيار المناطق كلها في العالم. ترى هنا بوضوح، ومنذ البداية، ان الاقتصاد العالمي قد

قام بعملية جمع، دون احتساب الازمة، على ان نفهم من ذلك ان حساباته تستند إلى تخارج الاكلاف التي يحملها إلى المهام الواقعة على عاتق الدولة والتي هي في خدمة «الصالح العام» والتي تتضمن بشكل خاص المصالحات الموقتة التي يقدر لها ان تعوض عن المشاكل الاجتماعية والبيئية الناجمة عن قرارات استثمار الاقتصاد العالمي.

(أ) استراتيجيات الاستبدال

حتى لو كانت امكانياتها محدودة في نهاية المطاف، فان استراتيجيات الاكتفاء الذاتي قد وضعت اطار الدولة في حدها الادنى موضع التجربة، وهو الاطار الذي يشكل في الوقت نفسه اطار الحد الاقصى في الاقتصاد العالمي: لماذا لا نجد دولاً-خادعة وديموقراطيات -خادعة تكون مهمتها الاساسية استخدام كل الوسائل المتاحة للديموقراطية البرلمانية، الشرطة، وسائل الاعلام القوية والخ... لتتمكن من تبرير الاوليات والقرارات المتخذة تبريراً سياسياً، (والتي تتخذ على وجه السرعة)، من جانب الاقتصاد العالمي أو من اجل فرضها وجعلها كاسرة للمقاومات الاجتماعية التي تحدث في السياق الوطني أو القومي؟ ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، لا يقدر لهذه المحاولات الا الفشل، وذلك بسبب تبعيتها الاساسية للاقتصاد العالمي تجاه الدولة والسياسية. وكذلك تظل هذه التبعية تجاه الالزامات والتدخلات والمعايير التي تفرضها الدول والمصاريف المسبقة

التي ترافقها، تظل على الدوام عامل معارضة «للتحرر الذي، تنجزه الدولة» من الاقتصاد العالمي ولا يمكن تجاوزه. ولهذا السبب سيحاول الفاعلون في الاقتصاد العالمي دفع هذا الحد المفروض على سلطة رقابتهم الخاصة، حتى يتسنى لهم بطريقة اخرى تأمين استقلاليتهم تجاه الاكراهات التي تفرضها الدولة.

ان على انصار العولمة الاقتصادية بذل الجهد حتى تكون الدول والبيئات التي توجدها والمخصصات العينية التي تقدمها متشابهة، أي قابلة للتبادل فيما بينها- وهذا ما يوصل إلى نتيجة مزدوجة: تتعزز المضاربة بين الدول من اجل الحصول على استثمارات اجنبية، كما ان بامكان المستثمرين الاختيار بطريقة افضل بين التقديمات المشابهة للدول.

بعبارات اخرى، احدى وسائل تنمية السلطة البنيوية وتأمينها في الاقتصاد العالمي انما تتمثل في جعل نوع من المعيار الوحيد يتحكم في تطور عالم الدول. فاذا ما تم التوصل إلى تطبيق انظمة متشابهة أو متماثلة في كل انحاء العالم، سواء كانت انظمة نقل أو انظمة قضائية أو تربوية أو دينية أو سياسية، فان ذلك يضاعف في وقت واحد المنافسة بين الدول وبعدد البدائل التي تتاح امام الاقتصاد العالمي. في الحالة المعاكسة، أي اذا ما تمكن عدد قليل من الدول لتكون حقول استثمار، واذا ما قدمت هذه الدول للمستثمرين في الاقتصاد العالمي بيئات وشروطاً جد غير متساوية، فإن ذلك سيؤدي إلى انهيار في موقع السوق وموقع سلطة الشركات الكبرى والى انهيار المنافسة بين الشركات ايضاً.

بهذا المعنى، تهدف **استراتيجيات الاستبدال** إلى اخضاع الدول، بالطريقة نفسها كما البيض البراغي، الاستهلاك والقانون إلى معيار عالمي وحيد، ما يحسن إلى الحد الاقصى «طواعيتها» على الاستثمار. يتعلق الامر اذاً وبقدر الامكان، باستبعاد العروض «النخبوية» التي تقدمها الدول- سواء اتخذ ذلك شكل الكفاءات التي يصعب الاستغناء عنها (الاختصاصيين في حقول التقنية- الرفيعة، والمحللين الرمزيين)، أو شكل «استراتيجيات الاوراق المالية». كما يتعلق الامر هنا بالشروط، التي يصعب تطبيقها، في ظل الظروف التاريخية الشديدة الاختلاف وبسبب اختلاف مراحل تطور الدول. الا ان الفائدة التي يمكن تمثلها امكانية الاستبدال هذه للدول بالنظر إلى اولويات القرارات العالمية بالاستثمار، انما تستدعي اولاً التخلص من كل الاجراءات التي تحد، أو تعيق الحركة الحرة للاستثمارات والرساميل ولتدفق الاموال: لا بد اولاً من اعطاء الافضلية للتخلي نهائياً عن كل انواع السياسة الحمائية. فاللافت للنظر في الحساب الاستراتيجي المثالي لدى الفاعلين في الاقتصاد العالمي، هو ان رفع قابلية المجتمعات -المستوعبات القومية هو امر قابل للتفسير **عالمياً**، وهو ما يتناسب بالتالي بشكل متبادل بالنسبة للجميع. نجد انفسنا هنا اذاً ازاء معارضة صريحة لمبدأ الحمائية اللامساواتي والتراتبي على النطاق العالمي والذي يتبع الشعار القديم: ان ماهو مسموح به للسيد مازال العبد محروماً منه. على الدول الضعيفة ان تهدم العوائق امام حقوق العالم

الاقتصادية، في حين ان الدول القوية اقتصادية تقيم الحواجز الحمائية وتحافظ عليها تجاه «الهجمات الخارجية» من جانب الدول الضعيفة- هذا ما تقوم به على سبيل المثال الولايات المتحدة التي رفضت وما زالت ترفض ايضاً الاعتراف بعالمية اتفاقيات السوق العابر للقوميات وترفض تطبيقها ايضاً. ان الغاية الاساسية من استراتيجيات الاستبدال هو الاحتفاظ بواحدية شكل الشروط الاساسية. وبهذا المعنى ينتج انتشار المبادئ الاساسية للديموقراطية البرلمانية وعلى النطاق العالمي نوعاً من امكانية الاحتساب السياسي التي تتناسب كلياً مع اصطفاف الدول تبعاً لنموذج الامتثال للاستثمار بالحد الاقصى. ان المطالبة باحترام حقوق الانسان والديموقراطية هي مطالبة تذهب باتجاه سياسة تحول الدول إلى جنات بالنسبة للمستثمرين: انها اذاً وبالمعنى المادي الدنيوي «مطالبة جديرة بالتصديق من الناحية الاقتصادية».

من ناحية أخرى لا يعني اطلاقاً ان تكون القابلية على الاستبدال موازية **على كل الصعد** للمماثلة، ذلك ان الاختلاف وفائدته لتحقيق حد اقصى من الارباح هما مصدراً اساسياً للامكانيات. ان الموقف الذي تدرب فيه كل الدول وتقترح حصرياً الاختصاصيين في التقنية الرفيعة، هو موقف سينقلب رأساً إلى كابوس بالنسبة إلى المستثمرين، اذ سيحرم هؤلاء من كل امكانية في استخدام البون الشاسع في التأهيل والاختلافات الاتنية، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة، وكل ذلك بهدف تقليص المصاريف. وبالمقابل (وللاسباب عينها) فان الاجراءات الهادفة

لتحديد امكانيات التبادل عبر تقسيم العمل في السوق العالمي، بإدخال تراتبية قريبة ان صح القول من «نظام طبقي عالمي» ان هذه الاجراءات ستكون متطابقة كلياً مع السوق.

اذا بدأنا مطابقة ذلك مع التراتبية بين رأس المال والعمل، فسيتبين لنا بوضوح استمرار اللامساواة الصارخة! ففي الوقت الذي انتظمت فيه عولمة الرأس مال وسط معيار عالمي، وحيث ان كل انتهاك لهذا المبدأ سيؤدي إلى عقوبات في كل ارجاء العالم، فإن الاسواق قد تحولت إلى كل شيء، ما عدا ان تكون عالمية، ما ان يعتزم العامل المنفتح على الحركية تجاوز الحدود، حتى يصبح «مهاجراً» أو «طالب لجوء» أو «لاجئاً اقتصادياً»، في احد «مراكز الاستقبال» حيث تنتظره شرطة حدود شديدة التسلح. لا تثير هذه المشكلة الا مقاومات شديدة السرية.

نشهد مع ذلك، انه بالنسبة للحركية في العمل، ان الحمائية القومية ستصطدم- وتبعاً لمنطق اقتصادي صرف وسليم- بمقاومة الفاعلين في الاقتصاد العالمي. ان المطالبة والعمل بسياسة **المساواة فيما يخص الحركية** بين العمل والرأسمال - حتى لو كان عليهما ترقب مصادفة معارضة جمهور الزبائن العالمي، سيكونان قادرين على الاعتماد على مساندة الفاعلين الاقوياء في السوق العالمي. شرط ان يفصح هؤلاء عن مصالحهم على صعيد العقلانية الاقتصادية.

من جهة أخرى، وكما سبق القول يقدم تقسيم العمل العالمي وكما يرتسم في اقتصاد المعلومة، أي في استراتيجية

امكانية الاستبدال **المحدودة**، يقدم ميزات على درجة كبيرة من الاهمية للفاعلين الاقتصاديين العالميين. اذا قمنا بالتأسيس على رسيمة تقسيم العمل العالمي كما طورها مانويل كاستلس Manuel Castells في مجال اقتصاد المعلومة، فسيكون بامكان المستثمرين استخدام مختلف الاقسام التالية التابعة لسوق العمل. (كاسيلس Castells 1997: 268)

اللافت في الامر هنا، هو ان هذا التوزيع العالمي للعمل لا يستجيب ابداً لمنطق يتميز به تطور تكنولوجيا المعلومة فقط. بل بالعكس، يفترض هذا التوزيع عدم المساواة العالمية، وخلفية الدول (او مجموعة الدول) الاقليمية ومسارها التاريخي الثقافي، ويفترض ايضاً اعادة انتاجه. ومهما يكن التفسير السوسيولوجي الذي يمكن اقتراحه لفهم هذا التوزيع للعمل، فان ثمة واقعة تتمثل بكون رسيمة قابلية الاستبدال المحدودة هذه، تقدم للمستثمرين في الاقتصاد العالمي امكانيات افضل للاستثمار بقدر ما يتيح هذا الاقتصاد من جهة ان تقوم الدول بعضها ضد البعض الآخر، وبقدر ما يمكن ترجمة هذه الاستثمار لعدم المساواة وللفوارق في الايقاعات على نطاق عالمي من خلال تقليص الاكلاف، وتالياً من خلال رفع الارباح إلى حد اقصى. ولصياغة ذلك بعبارات اخرى نقول: ان المساواة ليست هي المسيطرة في عالم الدول بل اللامساواة، ولا سيما فيما يخص الضرائب، وتطبيق القانون والمعايير الخاصة بكرامة العمل والامان التقني والبيئي، وهي التي تحسن استراتيجيات الاستبدال في الاقتصاد العالمي إلى الحد الاقصى.

على سبيل المثال، اذا كنا نجد في كل البلدان معايير متشابهة فيما خص ضمان العمل وحماية البيئة، فذلك سيحرم الاقتصاد العالمي من الامكانية الاستراتيجية المتمثلة في جعل الدول، في هذا المجال، تقوم بالمضاربة فيما بينها. والى اعتماد سياسة اغراق السوق اجتماعياً وبيئياً. ومن غير الممكن ان نجعل هذه الدول تتصارع فيما بينها، وان نستبدل «بعضها» بالبعض الاخر، طالما ان هذه المماثلة **ليست حاصلة**، وطالما ان الدول غير قابلة للتبادل من جهة المعايير الاجتماعية والبيئية المعمول بها. ولهذا السبب تشكل الفوارق الاجتماعية مع ما هي عليه من تجذير مستمر، بين مناطق العالم وبين الثقافات المختلفة، بل **داخل** المجتمعات القومية، شرطاً اساسياً لاستراتيجيات التبادل في الاقتصاد العالمي. وانسجاماً مع هذا المنطق تمارس حكومات مختلف الدول الاستمرار في اعتماد استراتيجية سياسية تقوم على الحركية الهابطة، بهدف استجلاب الرساميل الاجنبية والحفاظ عليها. ذلك يعني انها تطبق بشكل نسقي سياسة تعتمد عدم انتظام الضرائب، بل الغاءها، وانظمة ضمان ومعايير واشكال نظام تعاقدية ونقابية في العمل، وذلك بهدف تقليص التنافسية في الدول المتطورة اجتماعياً والغنية، ومن خلق نوع من الاحتكار لشروط العمل القليلة الكلفة والبائسة بالتالي.

وفي الجانب المقابل من التراتبية العالمية، لكنه الجانب الذي يخضع لحساب متشابه، تؤمن الدول الغنية لنفسها موقعها الخاص على المسرح العالمي بانتهاجها **استراتيجية الجنة**

الضريبية. تهدف هذه الاستراتيجية الطفيلية اعتماد «السرية المصرفية» والحفاظ عليها، وتقليص الضرائب، واقتراح تسهيلات في منح القروض مع اثارتها الدائمة للشكوك، كل ذلك من اجل اجتذاب تدفقات الرساميل العالمية والاحتفاظ بها. لا يوفر ذلك كله تسهيلاً مباشراً يقدم على جعل الضرائب في حدها الادنى، بل يشكل ايضاً حسنة استراتيجية لا يمكن استبدالها بالنسبة للاقتصاد العالمي: فهذا ما يسمح بالفعل الاستفادة من عدم القابلية للاستبدال بين «واحات ضرائبية» و«صحارى ضرائبية» (الدول التي تفرض ضرائب عالية)، وذلك بفضل امكانية استبدال، أي جعل، الاولى مقابل الثانية. على سياسة الدولة الهادفة بهذا المعنى لمحو الفوارق بهدف ايجاد نوع من المماثلة ان تواجه اذاً المعارضة الحامية التي يقابلها بها الفاعلون في الاقتصاد العالمي. بعبارات اخرى **اننا نجد تحالفاً سرياً اذا جاز القول، تحالفاً فاسداً**، بين المستغلين (بالكسر، بتعبير كلاسيكي) وبين المستغلين (بالفتح) بين البلدان التي تخفض فيها الاجور والرأسماليين الذين يستفيدون منها، بل اننا نملك ما يجعلنا نراهن ان هذا التحالف يناقض كل مقاومة عنيدة لكل سياسة كوسموبوليتية ترغب في فرض شروط حياة جديرة بكل انسان على سطح الارض.

مما لا شك فيه، ان كلتا الاستراتيجيتين- استراتيجية الحركية النازلة، شأن الاستراتيجية الطفيلية، استراتيجية الجنات الضرائبية - تنطويان على مخاطر كبيرة. فالدول التي تقلل من

قيمتها بنفسها بامل البقاء حية على السوق العالمي، تعاني من مشكلة كون هذه الاستراتيجية غير مناسبة الا بشرط ان يظل عدد الدول التي تعاني من هذا الموقف محدوداً جداً. وما ان يصبح عدد هذه الدول كبيراً، فهي تصبح عرضة امام خطر ان ترى الحركية النازلة التي تمارسها بطريقة موجهة، ومحدودة بالتالي، وقد تحولت إلى سياسة «السقوط الحر». وبقدر ما نجد بلداناً تنخفض فيها اجور اليد العاملة وتجد نفسها ملزمة على التخلي عن مثلها الانسانوية حفاظاً منها على استمرارية بقائها في السوق العالمي، بقدر ما تمارس سباقاً بطريقة المناقصة، والربح الذي تحتفظ به هذه الدول مما تتمتع به من مزايا نسبية سيتحول ضدها. وبالمقابل، فإن السياسة التي تسمح بهروب الرساميل أو التي تغطي هذا الهروب فهي سياسة يمكن ان تفضح بسهولة من جانب الرأي العام العالمي الذي يفضح سمتها الطفيلية، لاسيما حين تكون الحدود الفاصلة بين الشرعية والعمل الاجرامي حدوداً غامضة أو مرفوعة بشكل مقصود. فلا شيء يسمح مع ذلك بالتكهن بالطريقة التي يمكن فيها عبر التنسيق الاقتصادي القضاء على هذه الجنات الضريبية التي تشكل خطراً على الدول الغنية، على ان يدخل هذا التنسيق اداة متكاملة من المعايير المتعلقة بشكل خاص، بالنظام الضريبي وبالضمان الاجتماعي وبحماية البيئة. مهما يكن من امر، فإن المحاولات الجادة القائمة على التنسيق والتعاون بين الدول ستجد نفسها بالضرورة في مواجهة الميزة المزدوجة التي يتميز بها اولئك الذين يرفضون التعاون معاً: اولاً،

سيكون بإمكانهم ان يوفروا على انفسهم الاكلاف المترتبة على المشاركة في مفاوضات صعبة، وثانياً الاستفادة من الظرف بجعلهم اقتصادهم بمعزل عن النظم التي يحتمل تبنيها. ان الموقف الذي يمكن مقارنته مع تطور سياسة اجتماعية وطنية، يمكن ان تكون ايذاناً بقيام دولة - رعاية شاملة، يظل موقفاً لا يمكن التفكير به طالما ان الدول التي تنتهك القواعد لا تخضع لأي عقاب فعال (فيزنتال Wiesenthal 1999 : 521).

في اطار الاقتصاد العالمي الاخذ بالتوسع، تتخذ استراتيجية الاستبدال اشكالاً شديدة التناقض. يشكل **التعامل مع الاختلافات** مثلاً كاملاً على ما نقول. وحتى يتسنى لنا مرة اخرى ابراز هذا البعد التناقضي، يمكننا استعادة مثل الخشية من ان يكون التطور الثقافي المتطابق مع آليات الاقتصاد العالمي مرادفاً مع ثقافة ماكدونالد (McDonaldisierung). فالسوق العالمي يفرض من جهة خلق وابراز **اماكن مختلفة** - اقله في الظاهر - على ان تتمكن هذه من اثبات نفسها في المضاربة بين الاماكن المتاحة (مدن، مناطق أو امم). بالامكان ادراك الامر بسهولة. المهم من هذه الزاوية هو ان نتمكن من ابراز التاريخ الخاص بالمكان، وان نوفر مناخاً فريداً، والحفاظ بالتنوع الثقافي (في العالم) والاحتفاء بذلك، وان يترك المجال امام حرية الخيال والتخيل في المسرح، واللهو والرقص والاثارة وعدم جعلها تنتظم في المعايير العالمية الموحدة. هكذا تصبح الغيرية العلامة المميزة التي تزيد في القدرة على الجذب الخاصة بالرساميل المتحركة. ولكن بقدر ما تأخذ

مضاربة الامكنة بالازدياد قوة بهدف اسر الرساميل المترحلة، بقدر ما تصبح هذه الامكنة نفسها ملزمة لتسوية اختلافاتها لتوجد مكاناً لنوع من المشابهة الروتينية والقابلة للتكرار. حيث ينتهي الامر بهذه المشابهة بجعل كل الاماكن متماثلة مع المثال السلبي للـ «لا-مكان»، ما يتيح - كما هو الحال في المطارات، والفنادق العالمية، والطرق السريعة والمراكز التجارية - لانصار العولمة المعولمين الاقتداء والتعامل تبعاً لمنطق عالمي يعفيهم من مشقة التعرف على الامكنة. كما ان العالم وامكانيات الشراء هي نفسها في اربع زوايا المعمورة. سواء اردنا ام لم نرد، فبالإمكان أن نشتري في كل المدن الكبرى السلع ذات الماركات الكبرى، من الكوكاكولا إلى بونتون، وهي يروج لها بالشعارات الاعلانية نفسها، سواء كانت موجهة إلى سكان الاسكيمو، أو إلى الافارقة أو حتى إلى سكان منطقة بافاريا (في المانيا).

هكذا توصل استراتيجية الاستبدال إلى مفارقة مفادها، انه بقدر ما تتقلص اهمية الحدود الطبيعية، بقدر ما يظهر الفاعلون في الاقتصاد العالمي حساسية اقوى تجاه خصوصية الامكنة، وعلى الاماكن والدول تالياً ان تطور كنوزاً من الخيال حتى تتمكن من الحفاظ على خصوصيتها الثقافية ومع ذلك، ومع نهاية هذه السيرورة ستكون السياسة، كما سيكون الطاقم السياسي المحلي اعجز من ان يعرفوا ما يجعل مكاناً اشد جاذبية للرساميل المتحركة. هكذا نصل اذاً إلى سياسة متشظية، التي بدورها تحفز وتجذر تشظي الامكنة، والفوارق، والقطعيات والتخلفات.

يعني ذلك، وعلى نطاق واسع، ان سيرورات التطبيع العالمي، ووضع قواعد التأهيل المهني، وسيرورات تطبيع القانون ونماذج السياسة الديموقراطية، ناهيك عن احترام حقوق الانسان والبيئة، ان ذلك كله يسير كلياً في اتجاه سياسة الاستبدال العالمية التي يقودها الرأسمال الشامل، هذا من جهة. اما من جهة ثانية، فان خيبة الامل التي تسببها الجنات الضرائبية، أو بظهور انظمة تعتمد اجوراً متدنية، لهو امر يتناقض بشكل صارخ مع استراتيجيات الاستبدال هذه نفسها، حيث ان عدم القابلية على التبادل بين الدول هي ما يسمح بالتحديد للفاعلين في الاقتصاد العالمي بجعل هذه الدول في مواجهة بعضها بعضاً.

(ب) استراتيجيات الاحتكار

في الوقت الذي يستفيد فيه الفاعلون في الاقتصاد العالمي من المضاربة بين الدول، فان عليهم مع ذلك السهر على تحاشي المضاربة مع الفاعلين الاخرين في الاقتصاد العالمي. ما يعني، انه وحتى تتمكن كل واحدة من الشركات الكبرى على مضاعفة سلطتها ان تتوصل لاحتكار بعض قطاعات السوق العالمي وبعض عروضات السلع في هذه الاسواق. **ان رفع المضاربة بين الدول إلى الحد الاقصى يترافق مع تدني المضاربة بين اقتصاد وآخر إلى الحد الادنى.**

ومن تحصيل الحاصل القول ان امكانية الاحتكار المباشرة

لا يتمتع بها الا الفاعلون في الاقتصاد العالمي الذين بلغوا قامة عالية في مهامهم - سواءً لجهة المساحة المالية التي يغطونها أو لناحية حضورهم في الاسواق. ان الوصول إلى الاحتكار في السوق العالمية يعني ان كل الفاعلين الاقتصاديين الاخرين، بل ومجموعة الدول التي تكون بحاجة للتكنولوجيا أو للمهارات الخاصة هم جميعاً تحت رحمة قرارات هذه الشركات الضخمة، أو انهم لا يستطيعون الاستغناء عن السلعة دون التعرض جراء ذلك لتبعات متعددة. وللوصول إلى هذه الوضعية المسيطرة على السوق العالمي، فبامكان الشركة الكبرى اخذ المبادرة بمراقبة منافسيها، أو حتى التخلص منهم (الامر الذي يبرز اهمية اختلاف المصالح بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي انفسهم) أو أيضاً القيام بعقد الاتفاقات فيما بينهم. من هنا ضرورة قيام نوع «من الدبلوماسية الاقتصادية - السياسية العالمية» بين الشركات الكبرى العاملة على نطاق واسع. بالامكان الاشارة على الاقل إلى خمس نقاط اولية تسهم في تكوين احتكارات عالمية.

- الاحتكارات التكنولوجية، وهذه تستلزم رساميل مرتفعة جداً، لا تكون الا بمتناول العمالقة في السوق العالمي، وفي غالب الاحيان ايضاً في ظل شرط ملح وهو الحصول على مبالغ وافرة من جانب الدول الغنية.

- الرقابة المالية **على الاسواق المالية العالمية والبعيدة،**

- احتكار الوصول إلى **الموارد الطبيعية**

- احتكار **وسائل الاعلام والتواصل**، واخيراً

- احتكار **سلاح التدمير الشامل** (والاحتكارات العالمية هذه ليست حكراً فقط على الفاعلين في الاقتصاد العالمي الخاص وحسب، بل تشارك الدول فيها ايضاً).

واللافت للنظر، ان نلاحظ ايضاً وجود دول تشارك في هذه الاحتكارات العالمية وتستفيد منها. يستنتج من ذلك ان مثل هذه التشكيلات الاحتكارية الطابع تنتج وتعزز تراتبيات الفوارق والامكانيات الوجودية على صعيد العالم اجمع. فهي تجبر البلدان على الخضوع لها اكثر فاكثر، والا بدونها ستكون في ادنى سلم التراتبية العالمية. وبهذه الطريقة يصار وعلى نطاق عالمي لخلق «علاقات التعهدات الثانوية» واشكال «الوكالات» على اختلافها. تقوي تشكيلات الاحتكار استقطابات واسعة بين الاغنياء، وبين من لا يملكون شيئاً وتبرزها على صعيد واسع جداً.

تبعاً للتقديرات الاكثر حداثة والصادرة عن CNUCED تقرير (منظمة الامم المتحدة للتجارة والتطور).

يوجد الآن ما يقارب 60000 شركة عاملة على نطاق عالمي، مع 500000 فرع لها موزعة في العالم كله. والشركات هذه هي التي تنجز الجزء الاكبر من العمليات العالمية. فهي تحقق غالبية الاستثمارات الدولية، وهي تملك حصة الاسد في التحويلات التكنولوجية. ان ما نسبته $\frac{2}{3}$ من المبادلات التجارية الدولية هو من نصيب شركات عابرة للقومية، في حين ان ثلث

المبادلات التجارية يجري داخل المنشأة نفسها، مع انها قادرة على اجتياز الحدود القومية والقارية.

يوصلنا هذا العدد الكبير من الشركات المتعددة الجنسية إلى خطأ مفاده، انه ومنذ زمن طويل ثمة نخبة من الشركات الكبيرة قد انفصلت عن معظم الفرق. وتبعاً لتقرير منظمة الامم المتحدة للتجارة والتطور فان المئة من اكبر الشركات العالمية (ما عدا البيوتات المالية) قد باعت وحدها سلعاً بما يقدر بـ2,1 بليون من الدولارات في كافة ارجاء العالم، وقد استخدمت 6 مليون شخصاً في الخارج- ولا تتعلق هذه الارقام الا بالنشاطات التي تجري خارج بلاد المنشأ. 90% من هذه الشركات العملاقة تأتي من بلدان صناعية غربية، هذا لم يمنع الشركات في فنزويلا أو في كوريا الجنوبية التي قفزت لتكون بين المئة شركة الاولى.

ادت الاحتكارات في السوق العالمي لقلب البنيان السياسي العالمي للسلطة: فالدول تخسر على العموم من سلطتها. وهذا ما يجعل العلاقات بين الدولة والاقتصاد قد تم استبدالها بعلاقة بين الاقتصاد والاقتصاد: حتى الدول حين تحاول استغلال مهامها الوطنية بشكل جيد، فهي قد باتت بعد الآن اقل تبعية لدول اخرى من تبعيتها إلى هيئات الاقتصاد العالمي. بالنسبة للعديد من الدول، تعتبر الشركات العابرة للقومية المفتاح السحري (الذي لا بد منه) للولوج إلى السوق العالمي. فمنذ ان تتمكن مؤسسة ما من امتلاك (أ) الرقابة التكنولوجية (ب) والوصول مصادر الرأسمال

العالمية (ت) والوصول إلى اسواق الولايات المتحدة الكبيرة. واوروبا واليابان فإن الدول (كالتي على الاطراف على سبيل المثال) لن تستطيع الاستغناء عن وساطة هذه المؤسسات الشركات. فاذا كانت الثروة بالنسبة للدول (كما بالنسبة للشركات الكبرى) لا يمكن ان تحصل الا بالسيطرة على اجزاء من السوق العالمي - ما يعني ان الاسواق الوطنية أو القومية ليست مورداً كافياً للارباح التي تؤمن البقاء والاستمرار -فإن **الدبلوماسية بين الدول والمؤسسات**، الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية تتحول إلى شرط اساسي لنجاح السياسة الداخلية ولنجاح الحكومة في الانتخابات.

لنعبر عن ذلك بشكل مختلف: ان استراتيجيات الاحتكار هي استراتيجيات تقليص المضاربة. يمكن لهذا التقليص للمضاربة ان يطال هدفين اثنين: اولاً، العلاقة بين الدولة والاقتصاد. ان اقصاء المضاربة يعود للبرهنة بشكل علني ان الاقتصاد والاقتصاد وحده هو القادر على تأمين انتاج «عقلاني من الناحية الاقتصادية» أي الانتاج الفعال، الذي يتمحور حول تقليص الكلفة، وحول النوعية وحول كونه بمتناول الزبون - وهذا ما لا تستطيع الدولة القيام به على وجه التحديد. فيتعلق الامر هنا بازاحة الدولة عن وظيفتها كمنظم مضارب للقيم قيد الاستخدام للتقديمات الخاصة بالخدمات، هذا هو هدف استراتيجيات واحتكار **العقلانية الاقتصادية** التي يضعها الاقتصاد العالمي موضع الفعل. من ناحية اخرى، وكما سبق القول، بالامكان الاشارة إلى استراتيجيات

الاحتكار في مجال العلاقة بين اقتصاد وآخر، توصل هذه الاستراتيجيات المتعلقة **بالدبلوماسية البين- اقتصادية** بطريقة متميزة إلى ظواهر يمكن الاشارة اليها بشكل لافت باعتبارها «عروضاً عدوانية» (OPA) أو التي تنطوي على اتفاقيات تعاون.

استراتيجيات احتكار العقلية الاقتصادية

يشهد العالم الثنائي القطبية، حيث يتقابل الشرق مع الغرب، مضاربة بين شكلين من العقلية الاقتصادية. الشكل الرأسمالي الذي يقوم على الاقتصاد الخاص في الغرب والشكل الاشتراكي الذي يقوم على الاقتصاد العام، في الشرق. ولم يتمكن الفاعلون في الاقتصاد الخاص من فرض الاحتكار العالمي للعقلية الاقتصادية الا بعد انهيار الكتلة السوفياتية. ولم تطل النتائج التي ترتبت على ذلك، والتي ما زالت تترتب، على البلدان التي كانت فقط تابعة للاتحاد السوفياتي. بل هي نتائج انسحبت ايضاً على قلب المراكز الغربية الغربية، حيث تحتم على العناصر الخاصة بالاقتصاد العام الخضوع لضغط امتد فيما بعد ليطال الكرة الارضية بأكملها: «فاستراتيجية خصخصة» المنشآت العامة- من التكتلات الصناعية في اوروبا الوسطى والشرقية إلى خطوط سكة الحديد، إلى قطاع الاتصالات والبريد في الولايات المتحدة وفي اوروبا، ولكن اللائحة لا تتوقف هنا، تبشر وتبرهن على نجاح احتكار منظم للعقلية الاقتصادية من جانب الفاعلين في الاقتصاد (العالمي). وبقدر ما يتمكن الاقتصاد العالمي من ابعاد الدولة عن

وظيفتها كمضارب اقتصادي عقلاني، يصبح بالامكان اختلاس اجزاء اكثر فاكثر اهمية من الخدمات التي تقع على عاتق الدولة ليجعلها تحت سيطرة الاقتصاد الخاص. بل ان الحكومات قد وصلت إلى حد البيع بأبخس الاثمان للفضيات وللاماكن الشهيرة ولعناصر على علاقة بالارث التاريخي الوطني لتتمكن من سد ثقوب ميزانياتها. وفيما يتجاوز هذه الظاهرة نجد ان راية الخصخصة تحلق ايضاً فوق كل الجهود المبذولة لخلق شروط تتناسب **مع احتكارات اقتصادية جديدة.**

بعبارات اخرى: يشجع النقد الجذري للاقتصاد العام شأن كل خطاب يقوم على انتقاد الدولة ويحبذ عملية احتكار العقلية الاقتصادية الاقتصادية من جانب الاقتصاد العالمي. يشكل هذا النقد خلفية تتيح- وبشكل مفارق- قيام احتكارات توصل إلى سوء استخدام، بل إلى اخطار كتلك التي تشكل على سبيل المثال جزءاً من الحياة اليومية على طرق السكة الحديدية البريطانية المخصخصة ضمن فوضى كاملة، والتي لا تعرف الا اصلاحات لا نهاية لها، والتأخيرات المنظمة وتردي الخدمات والاصطدامات الكارثية. ومع شيء من التشديد نقول ان تردي الخدمات التي هي تحت رعاية احتكارات الدولة قد تم استبدالها بالادارة السيئة المولجة إلى القطاع الخاص. فاذا ما امتدت هذه الظاهرة إلى مجالات حساسة، مثل قطاع التكنولوجية ذات الخطورة العالمية (الصناعات الذرية) فان الموقف يمكن ان يصبح وبسرعة شديد الانفجار على المستوى السياسي.

بقدر ما تخسر الدول بطريقة أو بأخرى من سلطتها تجاه الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بقدر ما تأخذ المفاوضات بين المنشآت اهمية تزداد شيئاً فشيئاً، إلى ان نتخطى أهمية الدبلوماسية بين الشركات الكبرى الدبلوماسية بين الدولة وبين الشركات الكبرى (سترانج Strange 2000: 64). بل يمكن ان تتواجد هذه الدبلوماسية الداخلية في الاقتصاد العالمي داخل القطاع الواحد ايضاً (صناعة الطيران على سبيل المثال) أو بين قطاعات مختلفة (بين صناعة المعلوماتية وبناء المركبات الفضائية). ان اهداف هذه الدبلوماسية العالمية واضحة جداً. وهي تتجلى بشكل خاص من خلال حمى الاندماجات التي اجتاحت العمالقة في الاقتصاد: الامر يقتضي بناء احتكارات عالمية بموجب اتفاقات والحفاظ عليه، إلى جانب اشكال التعاون والاندماج بهدف وضع موقف بنيوي مسيطر بمعزل عن المضاربة سواء في العلاقات ما بين الاقتصادية أو في العلاقات مع الدول. «ابتلاع الآخر حتى لا تتعرض للابتلاع»: يبدو ان هذه الحكمة قد حمست على السعي إلى العملقة في السوق العالمي، في حين ان المبدأ المعاكس يبدو بدوره محقاً بشكل كامل «من يبتلع سيبتلع بدوره» - هذا ما يحدث في تجاذب لعب «بوكر» السوق العالمي حين تبتلع سمكة كبيرة من سمكة اخرى اكبر منها. ولهذا المعنى يستحسن اعادة صياغة واعادة تطوير «العلاقة الدولية العامة» لنجعل منها «نظرية علاقة

اعمال عابرة للقومية». بإمكاننا اذاً القاء ضوء جديد على مؤتمر فيينا للاقتصاد العالمي وطرح السؤال التالي: ما هي المآزم والتناقضات التي تلعب دورها هنا وما هي الامكانيات الموجودة لتحاشي «الحروب الاقتصادية» أو للتمهيد لها؟

(ج) استراتيجيات السيطرة الاحترازية

حتى لو كانت كل استراتيجيات الاقتصاد العالمي التي ذكرنا إلى الآن والتي تطرقنا اليها قد أوضحت أو طورت بطريقة مقنعة ما تتمتع به سلطة الفاعلين في الاقتصاد العالمي من قدرة، فانها كلها قد باتت **محكومة بالفشل**. والفشل هذا يمكن تفسيره بكون الجهود التي بذلت من جانب الاقتصاد العالمي لكسر سلطة الدولة أو التخفيف منها قد اصطدمت بحدٍ مطلق: ان الاقتصاد العالمي لا يمكن ان يكون موجوداً دون الدولة، دون السياسة. بإمكاننا القول اذاً ومع التشديد ان فشل استراتيجيات رأس المال انما يعود إلى المصالح الاكثر عمقاً في رأس المال بالذات. ان الاقتصاد العالمي، وهو بالتحديد، بحاجة إلى يد «عابرة» للدولة، ليد تكون قوية على نطاق السياسة العالمية، قادرة ان تفرض عليه نطاقاً واطاراً، والا في غياب ذلك فان القبول بالفاعلين العابرين للقومية سيكون عرضة للاهتزاز وكذلك سلطتهم.

بإمكاننا صياغة ذلك بطريقة جدلية: لنفترض ان الجهود التي تبذل في الاستراتيجيات المشار اليها حول سلطة رأس المال قد أتت ثمارها، فان هذا النجاح المطلق للاقتصاد العالمي

سيحمل في الوقت نفسه نقاط خسارته. ان الاقتصاد ليس منتخباً من جانب السكان ولكن (ومتابعة منا للجدل) هذا الاقتصاد يكمل بشكل حسن ويمارس اخيراً وحده سلطته دون شرعنة ديموقراطية. ومنذ اللحظة التي يحول فيها الاقتصاد الدولة إلى شبح، وحيث يقضي على السياسة الديموقراطية المنظمة بواسطة الدولة، فهو يزعزع أسسه الخاصة ويثير ردات فعل لا يمكن التكهن بها. ففي كل ارجاء العالم يقيم الخاسرون من العلولمة المتاريس، فما الذي سيحصل حينئذ؟ الازمات الاقتصادية العالمية ستندلع، فما الذي سيحصل حينئذ؟ شأن العقائد الدينية، لا بد اذاً من تبرير مبادئ الاقتصاد العالمي والقبول بها توافقياً - وما الذي سيحصل حينئذ؟

وبعبارات أخرى: ان النجاحات التي حققتها استراتيجيات سيطرة الاقتصاد العالمي هي التي تسمح بالتحديد بالوعي بان السياسة والدولة، ولمصلحة الاقتصاد الخاصة هما امران لا مناص منهما ولا مجال لاستبدالهما. لا مناص منهما، لان الاقتصاد العالمي الثوري، الذي يهز كل البنى وكل البديهيات الاجتماعية والسياسية باتباعه لمصالحه الخاصة، يصبح شديد التبعية للشرعنة التي يعرضها للخطر ايضاً. ولا مجال لاستبدالهما، ذلك ان كل استراتيجيات الاكتفاء الذاتي والسير باتجاه الاحتكار في مجال الاقتصاد العالمي ستنتهي بالفشل الناجم عن كون السياسة وحدها التي تدار في اطار الدولة، والمنظمة على اسس ديموقراطية، يمكنها ان تتخذ قرارات ملزمة بشكل جماعي

ومشروعة في الآن نفسه ان بالنسبة لبنية المجتمعات أو بالنسبة لمستقبلها. فاذا صح فعلاً ان الدولة والسوق، السياسة والاقتصاد يأخذون بالتطور في عوالم مختلفة، وان هذا الاختلاف **لا** يمكن تجاوزه أو محوه، في حين ان على الاقتصاد العالمي الذي يحاول متابعة وبلوغ اهدافه ان يقدم اجابة على السؤال الاساسي التالي: كيف يمكن الاعتراف من جهة بالصفة المستقلة ذاتياً والتي لا بد منها للدولة وللسياسة، والزامهما بتحقيق هذه الاهداف، وتحريكها أو جعلها في خدمة هذه الاهداف من جهة اخرى؟

كيف يمكن تحقيق هذا العمل الغني الذي يقوم على تنظيم سياسة الدولة بحيث تكون في آن واحد، متناسبة مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومستقلة ايضاً؟ كيف يمكن اذاً جعل السياسة والدولة تتبعان نمو سلطة الاقتصاد العالمي بوسائل مستقلة؟ بالاجابة على هذه الاسئلة يصار إلى ادراك استراتيجيات **السيطرة الاحترازية** فهي تنقل مشكلة السيطرة بين رأس المال والعمل إلى العلاقة بين رأس المال والدولة. والموقف الجديد هذا لا يقل خطورة ووعورة، اذ ان الاوان قد آن ليحمل الاسد السوط ليطوع المدرب.

بالامكان التمييز بين نوعين من استراتيجيات السيطرة الاحترازية: اولاً استراتيجية الدول المارقة، والتي يمكن ايضاً ان نطلق عليها اسم استراتيجية (Springfield) مسلسل هزلي لا ترابط فيه). فهي تبنى على اقامة تراتبية امتياز بين الدول «مجتمع الاداء

العالمي» الذي يستلهم نموذج المدن الاميركية الصغيرة الواقعة في الوسط الغربي، والذي يقيم دول العالم تبعاً لمعايير الليبرالية بهدف تصنيفها «دولاً صديقة» محبة للحرية، و«بلداناً مارقة» تمثل تهديداً للسلام على الارض. ثانياً، استراتيجية الليبرالية الجديدة للدولة التي تقوم على تنظيم سياسة الدولة المستقلة تبعاً لمبدأ الطاعة السريعة لليبرالية الجديدة.

استراتيجية الدول المارقة

اذا حاولنا ان نعرف كيف يمكن للتنسيق البينسقي للاقتصاد العالمي والدولة ان ينجح، علماً ان لكل منهما منطقه الخاص والمتعذر تبسيطه للآخر، فإننا نقع اولاً على جواب تم تطويره في الاطار الوطني القوي، والذي يمكن الآن اسقاطه على اطار المجتمع العالمي. فالحس الاجتماعي الاولي يؤكد ان المعايير، أي الصلاحية الفعلية للقيم، لا تستند فقط إلى الاعتراف الذاتي المستدخل للقيمة ولصفتها الاخلاقية: ان القيم تستند اكثر فاكثر إلى السلطة التي اوجدتها، وللسبب البسيط التالي، وهو انه من اجل فرض المعايير فلا بد من توفير عقوبات ايجابية وسلبية. وبعد، فإننا نقع ضرورة على انماط مختلفة من الاجابات على السؤال المتعلق بمعرفة السبب الذي بموجبه يجعل الناس من بعض القيم أو من بعض المعايير الخط الداخلي المسير لأفعالهم. ان اللافت في هذه النظرية هو ما يلي: اياً كانت الشروطات التي يمكن تقديمها في هذا المجال فإننا لا نستطيع ايجاد تفسير لوجود

نظام معايير وامتياز تراتبي دون اللجوء إلى بنى هيمنة سبق لها ان وجدت، اذ ان اللجوء إلى الهيمنة يفسر امرين اثنين: الاختيار بين نظم قيمية بديلة من جهة، ومن ثم هذا اللجوء يستجيب إلى المسألة التي تتعلق بمعرفة من يضطلع ببعض الوسائل «ليمارس» هذه القيم، أي ليجعلها مستدخلة لديه عن طريق تبني العقوبات السلبية والايجابية.

تستفيد استراتيجيات الهيمنة الاحترازية التي يطبقها الاقتصاد العالمي بالتحديد من هذه الافكار. وما نطلق عليه بشكل اعتيادي وبشيء من الخفة اسم «الجماعة العالمية» يجب اعادة التفكر به بوصفه نظاماً شاملاً لتراتبية اساسها القانون والذي يظهر اقله ميزتين اساسيتين: انه يستند اولاً، إلى مبدأ قيمي له صلاحيته الشاملة، وفي هذه الحالة إلى معايير الاداء الاقتصادي العالمي ذات الصبغة النيوليبرالية. ان الطريق الملوكي لبلوغ النجاح الاقتصادي العالمي هو طريق معبد بالمعايير التي تجد صياغة لها في العلم الاقتصادي، الذي يدمج استقراراً مالياً كبيراً، وارتفاعاً معقولاً بالاجور ونسبة ضيئلة من الاضرابات مع دولة بحدها الادنى، يقوم دورها على خلق اطار عام لتنظيم المضاربة والمجتمع تاركة مجالاً واسعاً لمسؤولية المواطنين والمستثمرين الفردية. تترافق قيم الحرية الاقتصادية هذه مع قيم الحرية السياسية، أي مع انتشار المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والديموقراطية في كافة أرجاء الارض. يشكل الترابط بين هذين المظهرين، واستحالة الفصل بين هذه القيم الليبرالية، الاقتصادية

والسياسية، «لب القيم»، الذي يوصل بتطبيقه على المستوى العالمي والمكون من سائل اقتصادية وعسكرية مناسبة، إلى اقامة تراتبية امتياز بين المجتمع العالمي: في طرفه الاعلى نجد «الدول **الطيبة**» (overdogs) الغربية، وفي الطرف الادنى نجد «الدول السيئة» (global Underdogs) أو حتى نستعيد عبارة مستقاة من السياسية الخارجية الاميركية «الدول المارقة».

ثانياً، ثمة شروط متعددة ضرورية من اجل فرض تراتبية الامتياز العالمية هذه. وكما سبق القول، لا بد ان تكون القدرة على فرض عقوبات موازية متوفرة. وهذا يعني ان الامتثال على الزامات الاقتصاد العالمي يجب ان يقابل بالمكافأة، في حين ان الاختلافات يجب ان تقابل بالعقوبة. يمكن بلوغ هذه الالية عبر تدخل، أو عدم تدخل مستثمرين عالميين، أو عبر سياسة FMI والبنك الدولي الخ . . . وكذلك عبر سياسة «الانسانية العسكرية» التي تهدد بفاعلية بإعطاء اهمية اكبر للانتهاك المنظم لحقوق الانسان من استقلالية الشعوب المنضوية في القانون الدولي وباللجوء باسم «الجماعة الدولية» للقوة العسكرية في حالة «التطهير العرقي» أو الابادة الجماعية.

تستخدم هذه المعايير ذات البعد القيمي الوضعية أو المؤسساتية، التي تصنع الوجه المثالي للاقتصاد العالمي، تستخدم في كشف السلوكات المناسبة، وبالتالي في توجيه تدفقات الرساميل. حتى حيث لا مجال لتدفقات الرساميل هذه فان

سيطرة الخطاب النيوليبرالي الذي سبق ان اظهرنا كيف يستقي قوته في الغاء الحدود بين الواقع والممكن، تتيح ادراك ما لم يحدث بعد، وتحث على العمل بطريقة تتناسب مع النظريات الاقتصادية. بعبارات اخرى: ان التناظر الذي يقام على المستوى العالمي بين القيم الاساسية والنظرية الاقتصادية، بين الحياة والاداء، هو تناظر يحصل بالعقوبة الفعلية أو المنتظرة لعدم الامتثال مع الاقتصاد العالمي، وهي عقوبة تستند إلى قدرة فرض العقوبة التي يقوم الفاعلون في الاقتصاد العالمي وتنظيماته باللجوء اليها.

تترافق المشروعية العالمية لهذه الالزامات ذات البعد القيمي النيوليبرالية وتتعزز بالعديد من التجهيزات وطرق العمل. ما يعني في نهاية الامر هو انه حتى الازمات التي تنفجر بفعل اقصاء الدول المارقة ليس لها كما كان يعتقد اول الامر من اثر ضار على انصهار قيم الاقتصاد العالمي، بل على العكس: لقد اسهمت بتعزيزه. شرط ان يصار في كل الحالات على التفاهم بشكل جمعي، وبسبب هذه الازمات حول القيم الاقتصادية الاساسية والليبرالية التي تنطوي عليها. وكذلك فان الفوارق الجذرية الموجودة بين البلدان على نطاق الامتياز لا توصل بالضرورة إلى التشكيك بانصهار الجماعة العالمية: بل بالعكس، انها تعزز امكانيات العقوبة، اذ بالامكان معارضة طالبي النزول بنماذج صعود. وبالتالي يصبح من اللازم اجراء سرد «لمهمات البلد» والتشجيع عليها وتمجيدها، كما جرى على سبيل المثال بالنسبة «لنمور» شرق آسيا.

ان الدول التي تعرف «بالدول النمور» ليست نقيض الدول المارقة وحسب. بل هي توفر بالنسبة للدول الواقعة على الاطراف ذات الوضعية العديمة القيمة «توجهاً لطبقات متوسطة» ديناميكية، بحيث انها تمارس تأثيراً قوياً، بالاتجاهيين الاعلى والاسفل، على النظام العالمي لقيم الاقتصاد: نحو الاسفل، اذ تبرهن انه «بالامكان بلوغها» ما يعني انها لا تلوم الا نفسها في حالة الفشل، وانها الوحيدة المسؤولة عن وضعيتها كخاسرة. ونحو الاعلى، حيث تروج للقول الذي يحدث صدمة: ان السقوط يتهدد كل الذين لا يأخذون بمعايير اداء الاقتصاد العالمي، بطريقة أو باخرى على الحركيات ان توضح وان يصار للبرهنة عليها حتى يتاح للقيم الاقتصادية ان تفرض نفسها في كل بلدان الكرة الارضية. وبالمقابل فان ذلك ينطوي على امرين اثنين: اولاً، القبول بنظام (امتياز) عالمي ثابت، وفيه نجد رابحين وخاسرين ازليين بين دول العالم ومناطقه، وذلك دونما أي ارتباط بادائهم. وثانياً، ان ذلك يعني ايضاً ان ينسب لكل بلد وضعيته من الامتياز على الصعيد العالمي، دون أي ارتباط بالسياسة المعتمدة في كل دولة، اما نسبة للموقف التاريخي والثقافي منذ البداية (عنف استعماري، امبريالية) أو بالتحديد نسبة لموقع احتكار الفاعلين في الاقتصاد العالمي- بمعزل عن سياسة اللبرلة الجديدة الضاغطة.

توصلنا استراتيجية السيطرة الاحترازية، التي سميتها هنا «استراتيجية الدول المارقة» إلى مفارقة غربية: من جهة اولى، ان المفاهيم من مثل «السوق العالمي» و«المجتمع العالمي» تبدو

معقدة جداً، حتى ان كلمة «التعقيد» قد تبدو كلمة شديدة التبسيط. ومن جهة اخرى، ان المجتمع العالمي المندمج مع السوق العالمي ليس اقل تشابهاً مع مدينة springfield/ مينوسيتا. هناك، العالم شديد التنظيم. ففي مدينة شبرنغ فيلد يوجد الاخيار والاشرار الذين يستحيل الجمع بينهم، والاخيار يظهرون طيبتهم ويؤكدون عليها من خلال تململهم من خبث الاشرار ومن خلال التمايز عنهم كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، بحيث يمكن في نهاية الامر الوصول إلى اتفاق ضمني بين الاخيار والاشرار.

ما يسمح بإقرار نظام معايير يتقاسمها الجميع. وبقدر ما يصبح مثل هذا التعريف الذاتي (وإن لم يكن الا بشكل ايديولوجيا) موضع التنفيذ، سيكون بالفعل ممكناً، ودون تدخل الفاعلين في الاقتصاد العالمي (ولنقل ذلك صراحة)، «بترك المجال» في الدول لسياسة احترازية تتماثل مع متطلبات الاقتصاد العالمي، والمستقلة في نفس الآن، ان تتطور.

استراتيجيات الليبرالية الجديدة للدولة

تحاول هذه الاستراتيجيات محو الفارق النوعي، والتناقضات الملازمة للدولة وللسوق العالمي من خلال اعادة قولبة الدولة لجعلها دولة في خدمة **السوق العالمي**. ما يعني ان الدولة هي بمثابة امتداد اداتي للسوق العالمي، أو كما لو كانت متابعة لسياسة السوق العالمي بوسائل سياسة منسوبة للدولة. وهذا ما يتطلع اليه بالتحديد البرنامج السياسي، لا الاقتصادي لليبرالية الجديدة.

ينطوي ذلك بالدرجة الاولى على اعتراف متناقض بالميزة التي لا بد منها والتي لا يمكن استبدالها في الحكومات، والدول وفي السياسة: الحكومات من حيث وظيفتها المزدوجة كارض اصل أو منشأ وارض استقبال، تلعب **دوراً تقريرياً يزداد اكثر فاكثر اهمية** في تحقيق اهداف الاقتصاد العالمي. ولهذا السبب فقط تصبح الضرورة ماسة من اجل ترجمة الارتوذكسية النيوليبرالية إلى سياسة اصلاحات نيوليبرالية، سياسة الدولة النيوليبرالية. وبهذه الطريقة فقط يمكن للدولة، التي هي إلى الآن المروض والخصم، ان تتحول إلى شريك في الاقتصاد العالمي.

منذ سبعينات (القرن الماضي) ونحن نعاين نتيجة ذلك تطور نظرية تتعلق بموضعة السياسة والمجتمع، وهي سياسة تنقل العقيدة النيوليبرالية إلى نظرية «الدولة الاقتصادية» مع ما يتناسب معها من نموذج «المجتمع الاقتصادي» (ثقافة استثمارية). تبعاً لهذه النظرية، يعتبر الفاعلون السياسيون- في الدولة أو في المدن- بمثابة **الفاعلين على التراكم**، وبرعاية تعاليم النيوليبرالية يصار إلى تطويع مفهوم السياسة وجعله يقتصر على وضعيته الجديدة كفرع محلي ومؤسسة ثانوية في سياسة الاقتصاد العالمي. وفي ظل هذه الرعاية نفسها يصبح بالامكان بعد الآن تهجئة تعلم المبادئ الاولية للسياسة الخارجية والداخلية (علماً ان هذا الفارق قد بات بعد الآن باطلاً)، ولسياسة التوظيف والتأهيل والسياسة الاجتماعية، الخ. فاذا ما قدر لارباب الاقتصاد العالمي التقدم بلائحة هدايا يرغبون الحصول عليها بمناسبة اعياد الميلاد، فان

نظرية الدولة المضاربة المتأقلمة مع الاقتصاد العالمي ستكون ضمن لائحة الهدايا المرغوب بها.

يمكن لنظرية السياسة والدولة هذه التي تستند إلى روحية الطاعة الملحة لليبرالية الجديدة ان تستند كلياً إلى تطورات فعلية يمكن مراقبتها: لمصلحة الدولة، تحتل مسألة معرفة كيفية الوصول إلى السوق العالمي أو المشاركة فيه اهمية تزداد باستمرار. شيئاً فشيئاً تم استبدال الدبلوماسية المزدوجة التي اعتمدتها الدول بدبلوماسية متعددة الجوانب حيث يلعب الفاعلون في السوق العالمي دوراً رئيساً في تحقيق اهداف الدولة. يتمظهر هذا التطور بظهور مستوى جديد من حلبات سياسية متمايزة يتمثل بالمؤسسات من مثل منظمة التجارة العالمية، وO C D E أو دول مجموعة الثمانية. هنا، وليس على الحلبات الرأي العام أو المنظمات القومية، يصار للتفاوض ولصياغة وتحقيق ما هو اساسي من قواعد ما بعد لعبة سلطة السياسنة العالمية، التي تعدل لاحقاً في السياسة القومية وفي المجتمع ايضاً. يكفي للاقتناع بذلك ان نلاحظ ان المجالات التقليدية في السياسة الداخلية القومية- كالتربية،و النقل، والطاقة والامن الداخلي، كما في السياسات المالية- هي مجالات تفهم ويعاد تعريفها من ضمن مبادئ المضاربة الدولية في السوق العالمي.

منذ نهاية سبعينات القرن الماضي شهدنا ظهور توافق ليبرالي جديد بين الدول وبين المنظمات التي كان لقراراتها

ولسياستها وزناً قوياً على توجهات الاقتصاد العالمي (الحكومة الاميركية، دول مجموعة الثمانية، F M I، O C D E، البنك الدولي الخ . . .) يبدو هذا التوافق ضرورياً، بل مرجواً، حتى يمكن اعادة اصلاح المؤسسات التابعة للدولة بموجب مبادئ «الحرية المزدوجة» أي بموجب مبادئ الحرية **السياسية** (الديموقراطية، حقوق الانسان) والحرية الاقتصادية العالمية. بالامكان هنا ان نتفهم المبادئ الاساسية لسياسة «الطريق الثالث»، وسيتيح هذا البرنامج السياسي حينئذ ضمان تحول المبادئ السياسية والمواقف الوطنية أو القومية نحو التماثل مع السوق العالمي. هكذا تصبح سياسة الطريق الثالث، التي تطمح ان تكون التعريف «الحديث الاساسي للمصلحة المشتركة» في عصر العولمة، **تصبح سياسة سيطرة احترازية يمارسها الفاعلون في الاقتصاد العالمي**. وفي نهاية الامر تصبح معايير عقلنة الاقتصاد العابر للقومية - لا سيما معايير الاسواق المالية العالمية - النقطة المفصلية، بل المعيار الوحيد لعقلنة سياسة تبحث عن خلاصها في الاندماج مع الاقتصاد العالمي. هكذا فان ما يثار في النقاش منذ وقت طويل حول نهاية الايديولوجيات، أو حتى نهاية السياسة مؤخراً، قد دخل فعلاً مجال النقاش. ان الطريقة التي تدرك بها وتمارس عبرها السياسة المشروعة تجاه السوق العالمي هنا، تجعل من الاثنين معاً، نهاية الايديولوجيات ونهاية السياسة السمة الاساسية التي تتميز بها.

مع ذلك، وخلافاً للصورة الواقعية - الاخلاقية التي تكونها هذه الاستراتيجية عن نفسها، فهي استراتيجية تتأسس على خطأ له وزنه. ان الضرورة التي تحتاجها الدول للتأقلم مع المضاربة في السوق العالمي هي ضرورة تفسر خطأ كما لو كانت **غياب البديل** لسياسة تتجاوز «القوانين المفترضة في السوق العالمي» حتى تستعجل تطبيقها. نحن هنا اذاً ازاء **سوء تفاهم اقتصادي ذاتي** تقترفه السياسة، ذلك ان السياسة والدولة يصار للتفكير بهما حصرياً تحت مظلة السوق العالمي، ما يتوازى في نهاية الامر بالنسبة للنظرية السياسية وللسياسة مع التحديد الذاتي والانتهاء ذاتياً وعلى الانضواء ذاتياً (ممارسة الاخصاء الذاتي) في اثر التماثل الكامل مع السوق العالمي.

يستند هذا النقد مع ذلك إلى معنى يحتمل دلالتين اثنتين. فهو نقد يمكن ان يساء فهمه اذا ما تم التطرق اليه من موقع الواقعية الخاصة بالعلم السياسي. تعتبر هذه الواقعية من حيث المبدأ الدولة، والدولة القومية بشكل خاص، لا يمكن **ابداً** ان تختصر بالسياسة الاقتصادية، بل على العكس، فبوضعها المدافعة عن احتكار العنف، فهي تتابع باستمرار اهدافاً ومصالح ذات بعد جيوسياسي وعسكري. ولذلك لا بد من الوصول إلى المعادلة التالية وهي الدولة = الدولة النيوليبرالية = الدولة الاقتصادية التي قد توازي «الاخصاء». تصبح السياسة هنا «محرومة من جوهرها» بحيث ان هذه المسالمة المبذولة، والمبررة هذه المرة من خلال الاقتصاد العالمي، ستحرمها - وكما حصل ذلك مراراً على مر

التاريخ - من كل امكانية تدخل عسكري لاحق. الا ان هذه النظرية المحافظة بخصوص الدولة والسياسة لا جواب عندها تقدمه ازاء تحديات السوق العالمي: لذلك ستكتفى غالب الاحيان بتقبيح الاسئلة والنتائج المرتبطة بالعولمة الاقتصادية من خلال الاشارة إلى عدم كفاياتها التجريبية ومن خلال وسمها «بالخطابية» و«بالايديولوجية». كما انها تمتنع اضافة إلى ذلك (وبذلك تتوافق مع استراتيجية اللبرلة الجديدة للدولة) عن التساؤل عن امكانيات محتملة لعولمة موازية أو لتعابر قومي يطال الدولة والسياسة.

هنا ايضاً يصبح تفاضل السلطة بين السياسة المرتبطة بارض معينة والاقتصاد العالمي الذي لا يقوم على رقعة معينة يصبح تفاضلاً ابتلعته النظرية. فإمكانية، بل وضرورة اعادة خلق السياسة في عصر العولمة هما امران تم اقصاؤهما بطريقة جازمة، بل قطعية. ان تعاقبية السياسة والسياسي في ظل الشروط المفروضة من جانب السوق العالمي ستظل تعاقبية مجهولة، طالما تظل في الصراع الذي يجعلها بوجه النظرية المحافظة في دولة الواقع القومية، أي اسيرة محاولة فتح نظرية الدولة والسياسة على الواقع السياسي الجديد، الذي هو واقع السوق العالمي. ان تعريف المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالسوق العالمي وتوزيعها، وكذلك الامور التي لا وزن لها والشاملة - والتي تقع على عاتق السياسة في عصر لبرلة السوق- ان هذه كلها لا يشار اليها على الاطلاق. انها ضحايا تفاؤل لا يتأسس ابداً على التفكير أو على تخيل كوارث محتملة، بل على الشعار الفاتر: ان ما لا اعرفه لا يثيرني ابداً.

وفي نهاية الامر، وطالما ان التفكر يظل من ضمن عادات النظرة القومية التي توصل إلى تجاهل المعارضة التاريخية الواضحة في ايامنا: الاقتصاد الشامل ضد السياسة القومية، وقد تركزت هذه السياسة بصورة نهائية، اما السياسة العابرة للقومية، وان بشكل المفهوم السياسي على سبيل المثال، للدولة وللامة المفتوحة والمتجددة بالمقاربة الكوسموبوليتية فهي سياسة لم تتم الاشارة إليها. مع ذلك فإنه ليس ثمة الا خطوة يجب القيام بها (وثمة اصوات ترتفع منذ الآن لوضع حجج في هذا الاتجاه) من اجل اعادة التفكر بمفومنا عن الديموقراطية، حيث كان شكلها الاول الشكل المعروف في الدولة المدنية والذي يبدو الآن انه قد بات في شكله القومي من خلال الديموقراطية البرلمانية المنتظمة في الدول، ومن اجل اعادة بعثة واطلاقه في التركيبة **ما بعد** القومية، العابرة للقومية (هيلد held 2000: 91 وما يلي).

ومن ثم، فإن **الافتراض** ان الطريق الوحيد المتاح امام التأقلم، لا امام اعادة سبك جديدة يعني الحرمان من كل استراتيجيات السلطة الخاصة بالدولة، فهذا هو الجواب الوحيد الممكن على الاقتصاد الشامل، والجواب الوحيد القادر على توسيع حقل السياسة. لذلك لا بد لنظريات الدولة البديلة ان تنطلق من وجهات النظر التالية:

- عليها ان ترفض البديل الخاطئ بين استراتيجيات عدم الانتظام النيوليبرالية من جهة والاستراتيجيات التدخلية والاحترازية القومية أو القومية - الجديدة من جهة اخرى.

- عليها ان تحرك الموارد السياسية الخاصة بالضبط السياسي للصراعات وللاسواق .

- بذلك ستستطيع أن تعيد إلى صلب النقاش ما اقترفته سياسة التأقلم الارادية مع الليبرالية الجديدة من خلال تجاهلها، نعني بذلك كل التباينات والصراعات التي ترتبت عن الاضرار المستمر بالطبيعة وبالبيئة والتي بات الرأي العام الآن يعيها بشكل كامل، هذا إلى جانب الاسئلة المتفجرة سياسياً والمتعلقة بالعمل بدوام كامل لكنه **مؤقت** (هذا اذا كان للعمل بدوام كامل من وجود)، وهي اسئلة باتت جد ملحة بالنسبة للطبقات الوسطى التي تتودد اليها الاحزاب عادة؛

- لا بد اذاً، بدل القاء خطابات جميلة وبدل الخضوع بذلك لاملاء الاقتصاد الشامل المعياري، من اكتشاف الوضع الكارثي بوصفه قوة مولدة للسياسة، واستخدامه، أي اكتشاف واستخدام كل الأساليب المسرحية الخاصة بالصراع وبالمخاطرة.

وحده ادخال ضوابط عالمية جديدة على السوق كفيل بقلب الدفة واجبار الاقتصاد على الاعتراف بغلبة السياسة التي اعيد التأكيد عليها. ان ادخال اجراءات جديدة تتعلق بحقوق وبمسؤوليات كل واحد في مجمل النظام السياسي العالمي (وهي اجراءات تأتي لتكمل الاتفاقات الجماعية والاجراءات المتخذة الاجتماعية المتعلقة بالدولة) يمكن ان يخلق عقداً جديداً

بين السلطة الاقتصادية من جهة والسلطة السياسية والديموقراطية من جهة اخرى.

وهذا هو الهدف الذي يجب ان يتبع من جانب سياسة اصلاحات المؤسسات العابرة للقومية التي تنسق الاقتصاد العالمي في هذا الوقت. فالمنظمات، من مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي والبنك الدولي ودول مجموعة الثمانية لا يمكن ارجاعها جميعاً إلى قاسم مشترك، طالما ان كلاً منها تمارس سياسة خاصة بها مع ذلك فان الاستراتيجية السائدة فيها هي استراتيجية الهيمنة الاحترازية الخاصة بالاقتصاد العالمي. ولا بد شيئاً فشيئاً من استبدال ذلك بمشاريع اصلاح بديلة تموه على الانهزامية الاقتصادية من خلال تقديم مشروع كوسموبوليتي فاعل.

ان افضل ما يمكن فعله من اجل ذلك هو التطرق بشكل مختلف للاخطار غير المنتظرة وغير القابلة للضبط في الاقتصاد العالمي. الفكرة الاساسية في ذلك هي التالية: ان السياسة لا تتوقف بمجرد ان يأخذ الرأي العام علماً بهذه المخاطر، بل العكس هو الصحيح، انها تبدأ من هنا. ومع شيء من التشديد يمكن القول ان اعادة احياء السياسة يمكن ان تمر بشكل ما بتحويل لمصادر الخطر هذه إلى مصادر للتجديد السياسي شرط - واقول ذلك مع التشديد - التوصل إلى ازاحة العوائق القومية والى تحويل مجمل الاخطار إلى تجدد في السياسة يكون **عابراً** للقومية.

من هذه الزاوية لا بد من التفكير بهيئات جديدة عابرة للقومية تكون قادرة على التوافق على موضوع المواقف الخاصة بالضيق الاقتصادي، وبدينامية رساميل الاسواق القومية، وافضليات الاستثمار العام وبنى الانفاق العام، والتي تستطيع اذاً التفاوض حول مقترحات البناء والتنظيم.

- ثم انه لا يجب وضع مثل هذا التجديد السياسي العابر للقومية، ومثل هذا التطور في الديموقراطية العابر للقومية موضع التطبيق في كل مكان وفي الوقت نفسه على الكرة الارضية. كما لا يجب ان يفهم ابداً باعتباره مواجهة، أو تجديداً للطموحات الامبريالية تجاه هذه الغالبية من البلدان أو الدول التي ما زالت تعيش إلى اليوم بشعور انها مستغلة (بالفتح) وبانها تابعة «للمراكز». يمكن لهذا التجديد - الذاتي في الحداثة الثانية ان ينطلق في بعض المناطق التي تعتبر بمثابة مفتاح أو بعض القطاعات المفتاحية، وان يجعل لنفسه هدفاً على ارساء مزيد من الشفافية والمسؤولية في مراكز قرار الاقتصاد العالمي. وبقدر ما يتعلق الامر هنا- وكما رأينا - بمجتمعات عالمية مصغرة، فانه لا بد ايضاً من التفاوض على هذه التجارب، واخذ نتائجها والسير بها بمعزل عن التمييز القديم، الذي استعمل بشكل خاطئ والذي يجعل المركز نقيض الاطراف.

الفصل الخامس

استراتيجيات الدولة:
بين العودة إلى القومية وتعددية الدول

نقترح في هذا الفصل ان نطرح السؤال التالي: كيف العمل بطريقة يصبح معها التغيير الذاتي الكوسموبوليتي لسياسة الدولة ممكناً؟[47]. لا يتعلق الامر اذاً بمراقبة أو وصف الطريقة التي تم

(47) لجأت في هذا الفصل إلى الاعمال التالي: بلان / ابوت Palan / Abbott 1999، بلان 2000، برنور Bernauer 1998، 2000 ب، بوش/ شيلر / زنتون Busch/Schiller/ Szanton 1994، برو Barro 1996، برونشيه Bronschier 2002، دويرا Duara 1999، الوين Ellwein 1992، الكنز Elkins 1995، ايغنر 1997، اسَّر 1999، فوت 1996، جنسل Genschel 2000، غراند 1999، 2001 a، b؛ Grande/ Risse 2001؛ Held 2000؛ كنل/ منجرز /Heritier/Knill/ Mingers 1994، هيرولد/ تواتيه/ روبرتس Herold/Tuathai/Roberts 1998، هولتون Holton 1998، جونسون/ تاجيل / كازنستن Katzenslein 1985، كيوهان Keohane 1989، كوهلر / كوك Kohler/koch 1998، ليدي Laidi 1998، لورد 1990Luard مارتن شومان Martin /Schumann 1996، مسينر Messner 1998، نولك Nolke 2000، بورتر Porter 1997، رنيك Reinecke 1997، =

من خلالها التأسف على ما يسمى الضغوطات الشاملة للسوق العالمي، أو في الوقت نفسه احترامها أو استعمالها كاداة لوضع المعارضة الداخلية خارج اللعبة. الرهان في الغالب هو لاعادة اعطاء الدفع لشرعية الخلق الذاتي لبناء هيكلية وممارسة سلطة ذات نموذج ديمقراطي وجمهوري، السؤال اذاً هو التالي: كيف يمكن للظروف التي تؤطر العمل الدولتي ان تكون معدلة بطريقة تكون قادرة فيها على التصدي للمشاكل العالمية بطريقة «شاملة/ محلية»؟ أي شكل من الشرعنة الديموقراطية كان بالامكان الكشف عنه وبالامكان خلقه، ليكون متجانساً مع العولمة الاقتصادية وتعددية قوميات الحركات الاجتماعية وحقول التجربة؟ هذا **السؤال** البسيط، الذي يستطلع نهضة سياسة العصر الشامل، يعود طرحه بشكل خاطئ لاربع حركات من التسرب:

= رنيك/ برونير/ وايت Reinecke/Brenner/Witte 2000، ريس/ روب/ سيكينك Risse/Ropp/Sikkink 1999، ريس/ كابن Risse/Kappen 1995، يونغ Young 1999، شولز/ اربرونغ Schulze / Ursprung 1999، سوتر Suter 1999،ويس Weiß 1998، وولف Wolf 2000، يونغر Yongs 1999، يوشيكا Yoshika 2000، روبنسون Robinson 1996، روزينو Rosenau 1980، روزينو / كامبيل Rosene au/ Gzampiel 1992، روجي Ruggie 1998، روينغروك Ruigrok/Tuldert 1995، سكوت Scott 2000، شيرم Schirm 1999، شليش ويلك Schlichte/ Wilke 2000.

(1) يقود النقد المبرر «لاعتبار مركزية الدولة» إلى الوهم **الكبير للخاصية المسالمة الجديدة خارج السياسة للعالم الذي يشاهد حل قيد الاقتصاد والثقافة**. يجب هنا تذكر شيئ ما: هو ان لجم المجتمع المدني للرأسمالية العالية الخطورة **ليس خياراً ممكناً**، بل رؤية ساذجة وخطرة للأشياء. وأيضاً طموح «السيادة الامبريالية» الذي يميز الاقتصاد العالمي ليس بامكانه ان يكون ملجوماً ديموقراطياً لا من خلال المنظمات العالمية غير الحكومية الجديدة، ولا من خلال «الصيغ السحرية» الجديدة لتنظيم المسؤولية وتشريع الاستقلال الذاتي للاقتصاد العالمي. لكن هذا لن يكون ممكناً طالما انه لم يتم النجاح لتخطي الارتوذكسية القومية للدولة وللعمل السياسي، بمعنى انه اذا لم يتم البدء من جديد بتطوير واقعية ونظرية الدولة- وطالما ان هذه الشروط لم تتحقق، يصبح من غير المفيد حتى التفكير فيها .

(2) **الاقتصاد السياسي العالمي الجديد**: هنا تأخذ المحاجة استدلالاً يعتبر أن الاقتصاد يمثل جدار الصوت الذي لا يمكن ان يكون متجاوزاً بالسياسة، التي كانت وتبقى خادمة الاقتصاد. بالتفكير هكذا، يتم المرور بالقرب من الخاصية السياسية لما بعد- لعبة السلطة: يتفلت الاقتصاد العالمي، بالتأكيد من اطار الدولة القومية والاقتصاد القومي، وهو من يفتح اللعبة بغزو فضاء السلطة العابرة للدول، وبفرض فتح الحدود الخ ... لكن من الخطأ بالكامل التفكير هكذا وكأنه تحديد، بمعنى أن تصبح الدولة مستعمرة لسلطة الاقتصاد العالمي. يتورط ممثلو الاقتصاد

السياسي الجديد في مفارقة مدهشة: تحديداً تصبح انتقادات الماركسية الجديدة للرأسمالية الشاملة انبياء رغماً عنهم لليبرالية الجديدة للدولة («دولة منافسة» «دولة السوق» الخ. . .) هم ايضاً يلاحظون ويحللون تغيراً ذاتياً للدولة، لكن حصرياً بمعنى التكيف العفوي للسياسة الدولتية على قاعدة الليبرالية الجديدة التي ترغب ان يحكم السوق العالمي. وتنكر هكذا مسألة استراتيجيات التعابر القومي للدول حتى قبل طرحها. يوجد حتى في هذا المنظور النظري والتحليلي، نجد نوعاً من ما بعد- اللعبة، لكن في نهاية الامر، نتيجته مقررة منذ البداية: يكسب رأس المال وتخسر الدولة والسياسة. يجب على العكس التشديد على ان نتيجة ما بعد- لعبة السلطة لم تزل مفتوحة. وضوح الاحداث في تناقض مطرد -وتحتاج لان تكون مشروحة. تنبعث من جديد اسئلة قديمة ويجب التفتيش عن اطر مراجع جديدة ليقدم لها اجوبة سياسية ويقترح لها تحليل علمي.

(3) **حكم بدون حكومة**: تفرض العولمة البحث عن رواية جديدة لاعطاء صفة الديموقراطية للسياسة العالمية. اما بالنسبة لمفهوم «الحكمية الشاملة» المنتشر جداً فقد احيط بهالة من غياب الشرعية، مع طيب يذكر بنظام مراقبة **دون** مشروعية ديموقراطية. ويتم الوصول هكذا إلى بديل خاطئ: فاما ان يدافع عن الدولة القومية، واما يترافع من اجل حكمية دون حكم. في هذه الاثناء لم يكن السؤال الاساسي قد تمت حتى مواجهته: كيف بامكان الدولة ان تصبح صانعة تغييرها الخاص لتنتقل من

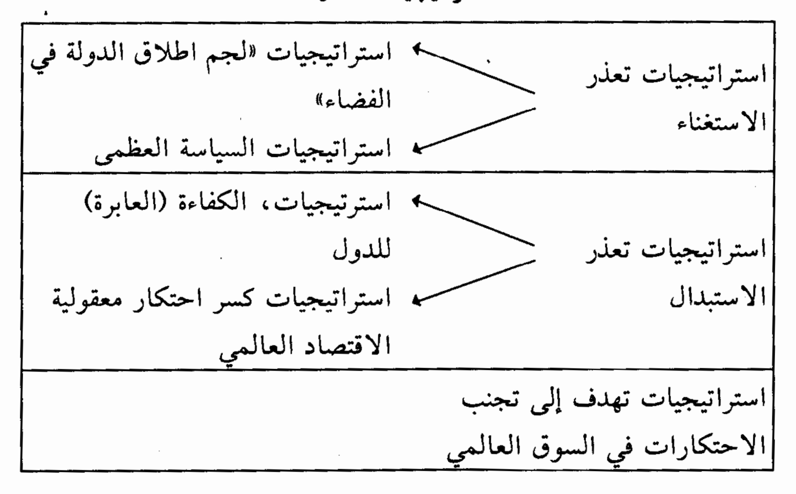
الدولة القومية إلى الدولة الكوسموبوليتية - أو كيف بالامكان مدها بالوسائل؟

(4) **ارتباك ذاتي للعمل السياسي**: انه لأساسي القيام بتمييز بين وجهة النظر القومية ووجهة النظر الكوسموبوليتية. ولا يتعلق الامر هنا بوقوع أو خلاص الدولة القومية (بمعنى معرفة اذا ما كانت تتقهقر ام تتقدم، بصورة خاصة في اية ميادين سياسية). يتعلق الامر بفتح منظور جديد على مجمل حقل السلطة. ضعف النقاش حول العولمة الذي خبرناه إلى الآن كونه يبقى حبيس تمييزات قديمة خاصة بالقومية المنهجية أو بسبب ذلك تصبح كل التفسيرات المقترحة من قبل المنتقصين من قدرها كما المدافعين عنها غير كافية. ليس الا تغيير المنظور، بإمكانه ان يفتح أعيننا على مجموعة مشاهد جديدة للسلطة، اهداف جديدة للتصويب، الامكانات الجديدة المقدمة من خلال الحكمية الشاملة التي تجري بطريقة غير مباشرة عبر الشبكات المعقدة، والتي تمنع وجهة النظر القومية من الرؤية. لا تتعلق قدرة الدولة على التصرف فقط، ربما ليس حتى بشكل اساسي بضرورات العولمة الاقتصادية، هي تتعلق بشكل اكثر بالطريقة التي تحدد الدول بها نفسها بنفسها في ما بعد- لعبة السلطة. لقد فتحت العولمة نهائياً اللعبة السياسية الكبيرة التي تلعب ايضاً، وتلعب بالتحديد حول تعديل اسس السياسة والدولة، حيث اصبحت فيها مسألة متابعة نمو دولنة العصر الكوسموبوليتي مفتاح توزيع السلطة. بذلك أيضاً يصبح التحديد الذاتي لمقدرة الدولة على التصرف متغيراً استراتيجياً في ما بعد- لعبة السلطة.

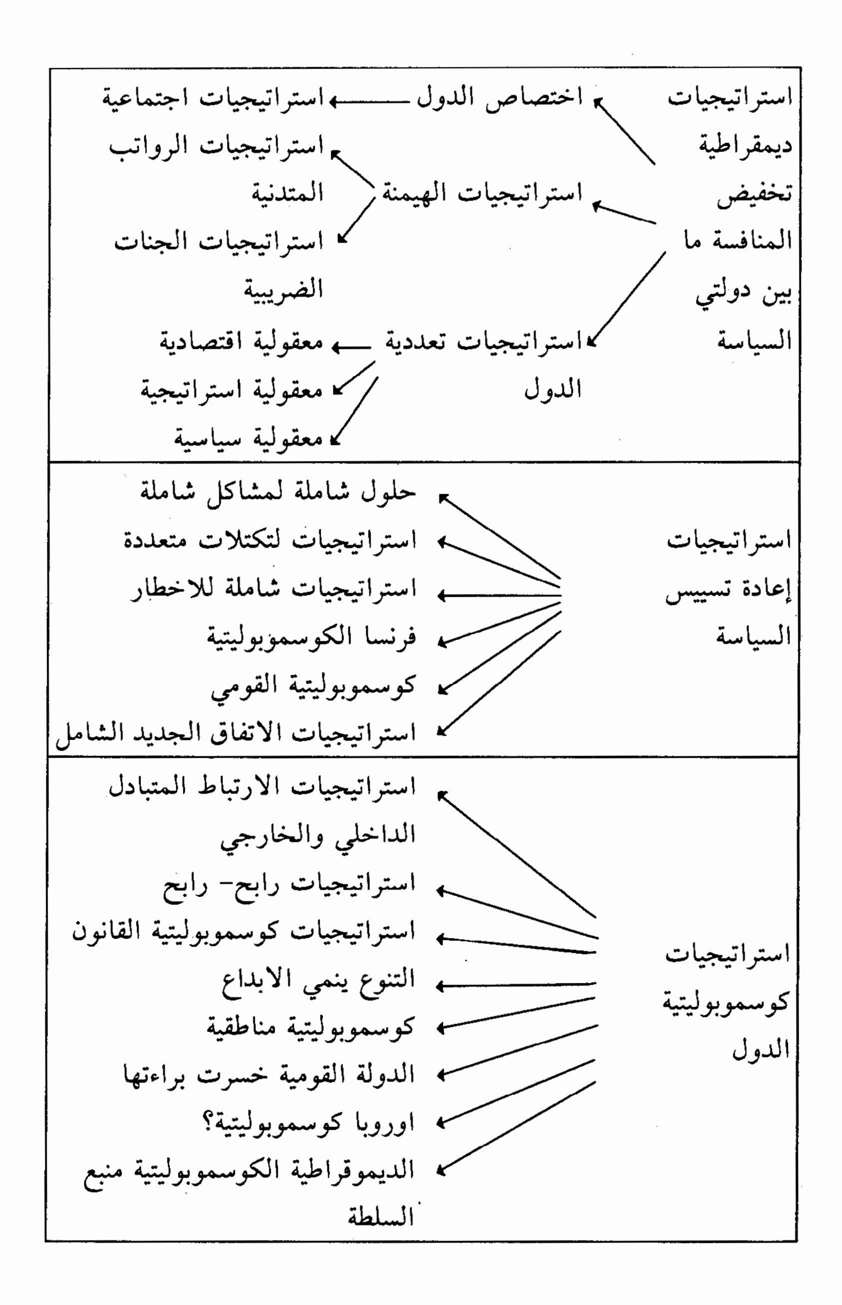
هناك حيث - يحاول رأس المال ان ينصهر مع القانون كيما يستولي على موارد جديدة لاضفاء شرعية ذاتية، على الدولة ان تطمح لان تنصهر مع المجتمع المدني الشامل لتكسب قدرة على التصرف العابر للدول وكذلك المصادر الجديدة للشرعية الشاملة للسلطة. كما على استراتيجيات الدولة اذاً ان تكون مميزة بحسب انحيازها إلى الافضلية القومية للسياسة دون مناقشتها، أو بحسب تلطيفها للارتباك الذاتي والخضوع الذاتي للدولة على اولية الاقتصاد والتحرر منه، بمعنى ان تطمح إلى اعادة تحديد كوسموبوليتي للدولة واعادة تسييس للسياسة.

جدول رقم 8:

استراتيجيات الدولة



استراتيجيات تعذر الاستغناء	استراتيجيات «لجم اطلاق الدولة في الفضاء» استراتيجيات السياسة العظمى
استراتيجيات تعذر الاستبدال	استرتيجيات، الكفاءة (العابرة) للدول استراتيجيات كسر احتكار معقولية الاقتصاد العالمي
استراتيجيات تهدف إلى تجنب الاحتكارات في السوق العالمي	



استراتيجيات ديمقراطية تخفيض المنافسة ما بين دولتي السياسة
اختصاص الدول
استراتيجيات اجتماعية
استراتيجيات الهيمنة
استراتيجيات الرواتب المتدنية
استراتيجيات الجنات الضريبية
استراتيجيات تعددية الدول
معقولية اقتصادية
معقولية استراتيجية
معقولية سياسية
استراتيجيات إعادة تسييس السياسة
حلول شاملة لمشاكل شاملة
استراتيجيات لتكتلات متعددة
استراتيجيات شاملة للاخطار
فرنسا الكوسموبوليتية
كوسموبوليتية القومي
استراتيجيات الاتفاق الجديد الشامل
استراتيجيات كوسموبوليتية الدول
استراتيجيات الارتباط المتبادل الداخلي والخارجي
استراتيجيات رابح- رابح
استراتيجيات كوسموبوليتية القانون
التنوع ينمي الابداع
كوسموبوليتية مناطقية
الدولة القومية خسرت براءتها
اوروبا كوسموبوليتية؟
الديموقراطية الكوسموبوليتية منبع السلطة

يجب ان تحرر اذاً الاستراتيجيات الجديدة للدولة من **البديل المغلوط** الذي يفرض الخيار بين الليبرالية الجديدة والصفة القومية الجديدة للدولة. يتعلق الامر بالمقابل بتطوير استراتيجيات اعادة التسيس لسياسة الدولة، التي تستمد قوتها من مشروع عولمة **اخرى**، حداثة **اخرى**. تجسد الدول القومية الحالة الجليدية للعمل السياسي. لكن من الممكن تجاوز هذه المرحلة من خلال الاستراتيجيات الانعكاسية الهادفة إلى اعادة اعطاء الحيوية، وتحديد مهام العمل السياسي. تستفيد الدول بلا مراء من فضاء السلطة الذي يسمح لها باعادة تجديد ذاتها. ستتوصل هذه الدول إلى اللجوء اليه واستثماره شرط ان يكون التعادل بين الدولة والدولة القومية قد تم تجاوزه، وان الدول قد خرقت مفاهيم السيادة والاستقلال الذاتي لاكتشاف، ووضع موضع التجربة، وتطوير السلطة السياسية **لتعددية الدول وتعددية السيادة التعاونية.**

وكما رأينا، لقد فُهمت استراتيجيات رأس المال كسياسة للنتائج الثانوية الطامحة للعودة للاشكال الخاصة المتخذة من خلال السياسة خلال التاريخ، ولتحديد قدر الامكان الاعمال الاساسية للدول، ولمنع الاحتكارات الدولتية ولضمان الحد الاقصى من الكفاءات للفاعلين في الاقتصاد العالمي فيما يختص بالرقابة. «الافضل» هنا ان تكون الدولة مما يستغنى عنها بسهولة، تستبدل بناء للطلب، وان تجد نفسها في وضع المنافسة مع الحد الاقصى من الدول المشابهة وان تؤمن بطريقة «الحكم الذاتي» وفي الوقت نفسه متلائمة مع السوق العالمي لمهام اختصرت إلى

ابسط تعابيرها، ومحصت بكثرة وظائف خاصة بالقرار، بالرقابة والتشريع.

بالنتيجة يجب على الدول البحث لتجنب المواقف.

- التي تسمح بالتخلي عن هذه الدولة أو تلك، وعن السياسة الدولتية في مجملها، أو باستبدالها: **استراتيجيات لا يستغنى عنها ولا بديل لها**،

- التي تسلمها **دون بديل** للاحتكارات الشاملة، استراتيجيات **تهدف إلى تجنب الاحتكارات في السوق العالمي**.

- التي ترفع إلى اقصى درجة التبادلية والمنافسة بين الدول: استراتيجيات التعاون أو استراتيجيات **تخفيض التنافس بين الدولتين** .

- التي تثبت التعادل بين الدولة والدولة القومية: استراتيجيات تعددية الدول واعادة تسييس السياسة،

- التي تحول دون تطور العمل السياسي من الجهة الأخرى لفخ القومية: **استراتيجيات كوسموبوليتية الدول.**

1- استراتيجيات تعذر الاستغناء

تحدد استراتيجيات تعذر الاستغناء بهدف اعادة تأكيد اولية السياسة في عصر العولمة، ليس بتحويل الدولة والسياسة لامتداد اداتي للاقتصاد العالمي، بل بالضبط عن طريق القيام بعكس ذلك، بمعنى اعادة تنشيط الفرق بين السياسة والاقتصاد، واعادة

تأكيد احتكار الدولة والسياسة على القرارات التي تلتزم فريق عمل، على الشرعية الديموقراطية وعلى تمثل القانون. يتضمن هذا نفض الغبار وتحديث «وسائل التعذيب» التي بامكان الدول استخدامها حيال الاقتصاد العالمي، بتحريرها من قشور القومية التي لا فائدة منها. يجب البرهنة للاقتصاد العالمي، لكن ايضاً للرأي العام العالمي، بان كل التركيز للسلطة بين ايدي الاقتصاد كل التكوينات الاحتكارية الشاملة لن تستطيع ابداً ان تستبدل ولا حتى ان تقتلع موافقة المواطنين.

الموقف الذي يتحكم بكل النشاطات الاقتصادية العالمية، اعني السلام والاتفاق المبدئي للمواطنين لا يمكن شراؤه. على العكس، فالانتاج واعادة اعادة إنتاج والقبول يستدعي **محيطاً مستقلاً بذاته للسياسة الثقافية للديموقراطية وللدولة**، وانه لا يمكن ان يخضع ولا بأية حالة لمنطق اقتصادي- على الاقل ما لا يرغب الاقتصاد العالمي حفر قبره بيده. بالنتيجة، تحاول الاستراتيجيات المتعذر الاستغناء عنها ان تناضل في وجه السياسة الليبرالية الجديدة الانهزامية باعادة احياء الثقة في المبدأ وتجربة نفس المبدأ التالي: **دون سياسة لا شيء ممكن.** هكذا هو هدف استراتيجيات اعادة الاحتكار للعمل السياسي. تلك التي تجرب بالاضافة إلى ذلك ان تبرهن بانه بالرغم من تطور سلطة رأس المال اثناء العولمة، العنصر الوحيد المقرر فعلياً في ازالة الطابع السياسي عن السياسة هو النفي الذاتي **والاستسلام الذاتي** للسياسة وليس مثلاً سلطة رأس المال. بتعابير اخرى، نهاية السياسة لا

يمكن ان تكون الا من فعل السياسة، وليس رأس المال أو أي شيء آخر.

صحيح انه يوجد في الواقع عالم من الفرق بين تأكيد اولية السياسة على الاقتصاد طريق العولمة وبين تحقيقها. ولا يجب الاكتفاء اذاً بان يعلن، وبكميات كبيرة من فن التأليف المسرحي الاعلامي، الاستقلال وعودة السياسة، بل اعادة تحديد العمل السياسي ازاء الاقتصاد العالمي، واعادة تخطيط حدودها واحتكارها من جديد. ذلك هو هدف استراتيجيات تعذر الاستغناء والتي تُظهر:

(أ) بأن كل المحاولات المبذولة من قبل لاعبي الاقتصاد العالمي للوصول إلى اكتفاء ذاتي اقصى ازاء الدولة والسياسة هي وهمية بالكامل، ولماذا هي وهمية،

(ب) وبالعكس اذاً، تسمح سياسة دولتيه مستقلة، وخاضعة لمنطقها الخاص، وليست خاضعة لاي اولية للاقتصاد، بالوصول إلى قيادة جيدة للمهام وإتمام اعمالٍ بدونها لا يمكن لاقتصاد عالمي «مستكفي» الا ان يفشل.

وحتى لا نأخذ الا مثلاً واحداً نقول: تطرح اليوم كثيراً مسألة عدم وجود حدود من اجل اسواق رؤوس الاموال وتدفقات البضائع. هذا يعني ان الحدود الدولتية لم تفقد حصافتها الا نظرياً. في الواقع هي استمرت في الوجود- على كل حال هي توجد من اجل الناس، لكن ايضاً من اجل التبادلات الاقتصادية.

واقع ان تكون الحدود مفتوحة تقضي بان تأخذ الدول باستمرار قراراً **بعدم -التدخل**. يجب ان تقبل الدولة غياب الحدود، تؤسس له وتكفله. غياب الحدود هو استراتيجية من ضمن استراتيجيات اخرى في سيرورة الرأسمالية الشاملة. لقد اعادته فجأة إلى الاذهان، الهجمات الارهابية في 11 ايلول، مثلاً انه بالامكان سريعاً جداً وضع نهاية للغياب الظاهري للحدود وانشاء رقابات جديدة (صالحة ايضاً لمرور المنافع ورؤوس الاموال) لقد برهنت بأن الوعي بالخطر هو بحق من يقدم شرعية اعادة بناء الحدود. لقد تم في نفس الوقت ادراك (مثلاً في البحث عن الانصار والموارد المالية للارهاب) بأن تخطيط الحدود والمراقبات على الحدود ليست مهام قومية، بل عابرة للقوميات، وبأن هذه المهام لم يعد بإمكانها ان تنفذ من خلال دول تتصرف بمفردها.

اذا كان صحيحاً انه بالقبول من طرف واحد اولية الاقتصاد العالمي وان السياسة تعيد نفسها، يصبح ممكناً اذاً اعادة تجديد واحتكار السلطة من جديد من خلال حركة مزدوجة: من ناحية يجب ان تتحرر السياسة من مفارقة التصفية الذاتية الليبرالية الجديدة، الربح من جديد واعادة الاستيلاء على هوامش القرار وسلطته بالانفتاح على تكتلات متعددة. من ناحية اخرى. تستطيع سياسة اقتصادية حديثة ان تكون تلك التي تعطي من جديد بعض النفوذ للمعارف البدائية الاكثر بدائية للسياسة نسبة إلى الاقتصاد العالمي، الذي يعلم ان الثروة تجر المطالب فيما يختص بالحقوق والعدالة وتعهد بالمسؤولية للمقتدرين. تتسبب السياسة المعاكسة

التي تنمو باتجاه تصلب اللامساواة الاجتماعية والغاء الحقوق، بنزاعات دائمة: هي تذهب بالاضافة إلى ذلك مباشرة في صمت غياب الموافقة، والتي هي على وعي تام به. والتخلي ايضاً عن صحة المعتقد الليبرالي الجديد، وواقع انفتاح السياسة على المحبطين، الضعفاء، الخاسرين من العولمة يمثل اعادة تجديد للسياسة وللدولة ليس فقط على مستوى المضمون، بل ايضاً على صعيد **استراتيجيتهم في السلطة**. بتعابير اخرى، اعادة احتكار السلطة لا يمكن ان يتم الا بشرط اعادة **تجديد مضمونها**.

قد يجوز في عصر العولمة أن يعتبر عرض الاهداف المحسومة كشيء مرغوب فيه، وايضاً ضروري حقاً من وجهة نظر اخلاقية وسياسية. يعني هذا، ان التبصر الذي يأتي حقاً من وجهة نظر اخلاقية وسياسية. يعني هذا، ان التبصر الذي يأتي ليكمل هذه الافكار، والذي هو ربما حاسم اكثر منها، هو التالي: **تجديد المضمون هو الطريق الملكي للتوصل إلى تجديد سلطة السياسة.** يوجد اذاً مثالية لا تكتفي بان تكون خيالية، بل هي ايضاً **استراتيجية على صعيد السلطة**. بالرغم من كونها بالكامل وصولية كلبية، من الضروري، وتلك هي قضيتنا، الارتداد إلى المثالية لتكرس نفسها لوسائل متابعة الاستراتيجيات السياسية الهادفة إلى تحسين السلطة إلى الحد الاقصى. اعادة اكتشاف السلطة واعادة اكتشاف الطوباوية هما وجهان لعملة واحدة. لا يتعلق الامر اذاً في اطار استراتيجيات السلطة الدولتية، بادئ ذي بدء بطوباوية خيالية، بل **بطوباوية استراتيجية**، أو بالعكس ايضاً، لا يتعلق

الامر بانتقاد الطوباوية الليبرالية الجديدة من وجهة نظر اخلاقية أو سياسية، بل من وجهة نظر استراتيجية: المنع السياسي للطوباوية، الذي سارعت السياسة للمجاهرة به، يربط السياسة ببواكير السياسة الاقليمية والقومية. وهكذا يثبت البتر الذاتي القومي للخيال السياسي خسارته الخاصة للسلطة مقابل نشر السلطة الشاملة للاعبين في الاقتصاد العالمي.

ليست المسألة مسألة معرفة ما اذا كان لدى النقابات، الكنائس، المنظمات غير الحكومية أو أي شيء آخر، الارادة والقدرة على مواجهة الرأسمالية التربينية (العنقية) الحالية مع **ضرورات** العدالة الاجتماعية. هذه الضرورات التي من الممكن ان توجد أو من الممكن ان لا توجد. لكن حتى لو لم تكن هذه العدالة موجودة، ليس اكثر من الرأسمالية التربينية هذه التي تدوس بالارجل كل التمثلات الممكنة للعدالة الاجتماعية، يجب اختراع الاثنين من اجل اعادة كسب وتحديد البعد السياسي بالضبط للسياسة. وكل ما كانت السياسة دون قيمة أو اهمية، كل ما وضعت نفسها اكثر في خدمة تكيفها الذاتي مع قوانين السوق العالمي المزعومة، وكل ما تصبح غير قادرة اكثر وتنتهي بحفر قبرها الخاص بيديها. على العكس، كل ما عزمت السياسة على تقييم قدرتها على ادارة الاحداث، كل ما بثت فيها الخيال، الحماس، العظمة، والمصداقية، وكل ما تحررت من المهمة الليبرالية الجديدة التي عملت هي نفسها على تثبيتها، وكل ما اصبحت قوية لأنها تعمل على اعادة تنشيط واحتكار منطقها الخاص واستقلاليتها

ازاء استراتيجيات الاستكفاء للاقتصاد العالمي. تقتضي مهمة السياسة اذاً ان **تجعل من مشكلتها مصدر حلها** وهذا كما سبق وقلنا، لاسباب مثالية اكثر منها استراتيجية تجديد ذاتي.

لنفحص إلى أي حد يمكن للاستراتيجيات الدولتية ان تعرقل استراتيجيات رأس المال، من الملائم ادخال تمييز بين السلطة **المحتملة** والسلطة **الفعلية.** تنتج السلطة المحتملة للدولة من مجموعة الاستراتيجيات التي تقدم نفسها للدولة وللسياسة من اللحظة التي تتخطى ارتباكها الذاتي المزدوج- ذلك الذي لليبرالية الجديدة وذلك الذي للقومية- عند ما تكتشف الدولة المفكوكة الارتباط بالارض والمفكوكة الارتباط بالقومية امكانات جديدة، عابرة للدول، للسلطة ولادارة الاحداث.

من ناحية اخرى، تعيد الاستراتيجيات الدولتية **الفعلية** ازاء الاقتصاد العالمي سلطة الدول في المفاوضات والتنظيم إلى الغياب (النسبي) القومي للامكانيات. تقفل الدول على نفسها، وتمنع عن نفسها الوصول واللجوء إلى مروحة الخيارات - استراتيجيات ملء الارتباط بارض معينة، استراتيجيات ملء الارتباط بقوميات معينة واستراتيجيات التجديد الذاتي لمضامينها. منذ الوقت الذي لم يعد يتسامح الا مع خطاب واحد، تساؤل تجريبي واحد، يعني الاقتصار على الاستراتيجيات الفعلية لسلطة الدول نجبر انفسنا ونجبر تلقائياً الآخرين عدم التحدث الا بردات فعل داخلية مقابل الضغوطات الشاملة المفروضة من خلال رأس

المال. الاستراتيجيات للدولتية «الفعلية» هي اذاً بحد ذاتها استراتيجيات الدولة القومية، التي تنتج عن الرقابة الممارسة على ارض معينة. ويشمل هذا بالقدر ذاته اسواق العمل، شروط الاعداد التي تتضمنها وكذلك انظمة الضمان الاجتماعي، لكن يقصى هذا بالمقابل تعددية الدول واستراتيجيات التعاون.

اذا ارتدى التمييز بين الاستراتيجيات الدولتية **الكامنة** «الملجومة» واستراتيجيات الدولة القومية **نافذة المفعول**، هذه الاهمية، فذلك لأن مساهمته مزدوجة: فهو يحقق من ناحية، تحرر الدولة والسياسة، اللتان تتشبهان بخصومها في الاقتصاد العالمي وتتحرران من «قصور نظرهما» القومي والاقليمي. وتلفت النظر من ناحية اخرى، وفي نفس الوقت إلى ما يمنع الفاعلون السياسيون، الحكام والاحزاب السياسية، من التقاط هذه الفرص ومن العمل على تجسيدها: القبلية المغلوطة التي تقضي بأن الامة والدولة هما كل لا يتجزأ، مثل كل من السياسة والارض، النشاط السياسي والسيادة القومية.

استراتيجيات «فك الدولة الارتباط بالمكان»

لا يمكن الاجابة عن التفاوت الموجود بين الحيز للدولة، المحدد بطريقة اقليمية، والحيز للسوق العالمي المحدد بطريقة مفكوكة الارتباط بارض معينة وعابرة للدول الا بامتداد نشاطات الدولة إلى ما وراء الحدود الاقليمية. ينطوي ايجاد اجوبة سياسية على الاقتصاد الجغرافي الجديد الذي ظهر التوصل إلى تطوير

مفاهيم جديدة، سلوك طرق جديدة من اجل **فك الدولة والسياسة الارتباط بالمكان.** بهذه الطريقة فقط سيتمكن «مصير» السياسة الدولتية - الذي يمر من فاعل نشط، إلى اداة سلبية للعولمة- من العودة إلى انطلاقة جديدة للسياسة. هذه الاحتماية المتاحة من خلال تعددية الدول، مفهومة كتعاون بين دولتي.

عندما تفاوض الحكومات اتفاقيات تتعلق بالقانون الدولي أو عندما تتجمع لتؤلف - كما في حالة الاتحاد الاوروبي- سلطات تنفيذية جديدة عابرة للدول، كل حكومة تتصرف ضمن «حيز عابر للدول» والواجبات المدغمة كائنة ملزمة للجميع. ونشهد هكذا ظهور اشكال «عابرة للدول، من التعاون بين دول» من مجالات «السيادة التعاونية» والتي في مقدورها بالكامل ان تقاوم المجموعات الكبيرة للاقتصاد الخاص في مجال النشاط العالمي وان تضع شروطها العامة الجديدة.

الا ان الثمن المتوجب دفعه مقابل الربح للسلطة المتعلقة بالدولة العابرة للدول يسدد إلى آخر قرش في عملة الاستقلال الذاتي القومي. ما يعني بأن التعابر القومي للسلطة الدولتية، وعدم الربط بالمكان للسياسة يتلازم مع فك الارتباط الذاتي بقومية معينة بشكل تدريجي للدولة «ولسيادتها» التي هي موضوع جدال إلى حد كبير. لا يتعلق الامر، كما يؤسف له غالباً، بفقدان السيادة، لكن بفقدان أو خسارة السيادة القومية، الذي يمكن ان يعوض بسهولة وبشكل كبير من خلال نمو السيادة التعاونية العابرة للدول. هذا

المنفذ الخارج عن القومي، يتم الدخول من خلاله إلى اللا وجود الظاهر لتعدد الدول، والذي يتمثله الكثير من الامم والكثير من المسؤولين السياسيين كشيء لا يعقل، ومؤلم على كل حال، يخضع لمنطق المسائل والترتيبات التي يواجهنا معها العصر الشامل في كل مكان. وهكذا، تقريباً في كل ميادين السياسة (القانون، الاجرام، الاعداد، التقدم التكنولوجي بل ايضاً في الوقاية من الاخطار التي لا تعد، وايضاً السياسة البيئية)، المبادرات الفردية للدول محكومة بعدم الفاعلية. وحدها الحلول العابرة للدول، والتي شرطها فك الارتباط بارض معينة للسياسة وللدولة من خلال خلق ارتباطات التعاون وانظمة متعددة الدول، تعطي امكانية التوصل إلى حلول لتسوية المشاكل الاساسية لعصرنا. من الضروري في النهاية الفهم انه بالتنكر لبعض امتيازات السيادة، ليس هناك خسارة ولا بأي حال من الكفاءة لأجل حل المسائل القومية. بالضد، العكس هو الصحيح: وحده التعابر القومي لنشاطات الدولة والحكومة يفتح طريق الحل للمسائل **القومية** الكبيرة.

يوجد هنا نقطة حاسمة من اجل فهم الحداثة الثانية للدولة وللسياسة: **لا يمكن الوصول لاحياء قومية السياسة الا بفك الارتباط مع قومية معينة.** يوجد علاقة جوهرية بين خسائر السيادة القومية وارباح السيادة العابرة للدول، بمعنى بسط السيادة القومية المستردة بطريقة غير مباشرة من التعاون (اذا كان يفهم من ذلك، وبشكل اساسي حل «المسائل القومية» للسياسة التي تحاول حل المشاكل).

صحيح ان هكذا تزايدات قومية لهوامش المناورة تستتبع مسألة على جانب من الاهمية: فهي تتفلت من الشرعية الديموقراطية المباشرة - على الاقل بالقدر الذي تتطابق فيه مساحات الديمقراطية البرلمانية مع حدود الدول القومية، ولا تترافق سياسة تعددية الدول مع ديمقراطية تعددية الدول. في هذا الخصوص، تتخيل السياسة القومية نفسها قادرة على التخلص من طبيعتها الخاصة و«السيادة القومية» التي هي موجودة بتناقض اكثر فأكثر، حتى على رؤية نفسها تقدم زيادة من السلطة القومية التي بالاضافة إلى ذلك، تخلص من المعارضة البرلمانية والرأي العام القومي.

لصياغتها بطريقة ماكيافيلية: يتيح المستوى العابر للدول ان تربح السياسة القومية على صعيدين: فهي تتجاوز الحدود القومية وتربح بالفاعلية القومية، لانها تملك امكانية ابطال الرقابات الديمقراطية. تفتح تعددية الدول اذاً امكانية جديدة للسياسة القومية: بطريقة غير مباشرة من خلال اوروبا، منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي، يمكن وضع معارضتها الخاصة خارج اللعبة، بمعنى انه بفضل الطرق غير المباشرة العابرة للدول بالامكان تبني قرارات قومية ملزمة للجماعة. وهكذا، فان الحكومات التي تتعلم ان تتحدث اللغة العابرة للقوميات بامكانها مثلا تصغير هوامش المناورة للحكومات التي تعقبها. ويمكن ان يوصل هذا إلى توترات مع ارادة الناخبين عندما يتم تغيير هذه الارادة. التكتل احمر-اخضر، مثلاً، ولنا تجربة في هذا المجال في جمهورية المانيا

الفيدرالية عندما حاولت إقرار قانون في السياسة الداخلية يمنع اعادة تصنيع المواد النووية. لقد تنبهت سريعاً اذاً بانها كانت مغلولة اليدين تقريباً في واقع الاتفاقات البيحكومية (متعلق بعدة حكومات) الممررة من خلال الحكومة السابقة مع الحكومات الفرنسية والبريطانية، المشجعة للنووي. كانت حكومة الائتلاف المسيحي الليبرالي قد قامت بالتفتيش عن دعائم خارجية لتستطيع ان تحمي بشكل افضل برنامجاً سياسياً متنازع عليه في المانيا في مواجهة المقاومات والتي لم يفوتها ان تحميه» (وولف 1999: 18).

استراتيجيات السياسة العظمى

لتأكيد واعادة تأسيس ما لا يستغنى عنه للدولة ازاء الاقتصاد العالمي الذي يستعمر العمل السياسي، يجب كسر هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد واستبداله بخطاب عن مضامين السياسة العظمى. وكما قلت: اتكلم عن **الاستراتيجيات**، التي من المهم مع ذلك عدم خلطها ابداً مع تحققها الملموس. التنازل عن استراتيجيات السياسة العظمى هذه بدافع انه في اللحظة التاريخية الحالية يبدو استخدامها طوباوياً ما يعني التنكر احترازياً لاستراتيجية مركزية للسلطة والتي بامكانها ان تستغني عنها. اذا تكلمنا في هذا السياق عن مضامين سياسية، فذلك في اطار الحساب الاستراتيجي. كون هذا ليس ممكناً الا بشرط ان تكون المضامين، بما هي عليه، مقنعة وقادرة على تحميس وتحريك المواطنين بامكانها ان تشكل جزءاً من الحساب الاستراتيجي. وتجدر الاشارة إلى ان الشمولية

الليبرالية الجديدة لا تملك فعلياً هذه القدرة على تحميس الجماهير. يتعلق الامر هنا بايديولوجيا النخبة التكنوقراطية وليس بايديولوجيا قابلة لتحميس الجماهير ودفعهم للعمل. يبشر المتحمسون النيو ليبراليون الجدد بالكلام الطيب: تخلص من الدهون اظهر نفسك بعمر اقل، كن مرناً، واذا كنت بالاضافة إلى ذلك تتواصل من خلال الانترنت، فالمستقبل اذاً لك. لكن كل ذلك لا يؤدي إلى خلق شعور جديد بالانتماء ولا تكامل جديد ولا هوية جديدة. العكس تماماً: تقوض الايديولوجيا الليبرالية للسوق العالمي التقاليد الموجودة والثقافات الديموقراطية بتجذيرها اللامساواة الاجتماعية وبتهديدها مبادئ الحرية السياسية، العدالة والرعاية الاجتماعية.

لعرقلة الخطاب الليبرالي الجديد، والذي يحظى بنجاح باهر في كل مكان من الكرة الارضية، يجب تشغيل وبرهنة عدم امكانية الاستغناء عن السياسة. ذلك هو بالدرجة الاولى هدف استراتيجيات نزع الشرعية عن اعمال الاقتصاد العالمي، يلي ذلك استراتيجيات **النزاعات والازمات**، واخيراً المتعلق **باستراتجيات الايتوبيا** الذين يجعلون من النهضة متعددة الدول للسياسة برنامج سياسة الانعكاسية الذاتية.

تقتضي واحدة من وسائل اخراج واستعمال تعذر الاستغناء عن السياسة باعادة تحديد والتمسك **باحتكار الشرعية** الدولتية والديمقراطية بمواجهتها بالاقتصاد العالمي. فالاقتصاد بحاجة

لاطار سياسي متعدد الدول يستطيع من داخله ان يكون فاعلاً: واذا تعذر يضعف اذاً تقبل سلطة الفاعلين في الاقتصاد العالمي. يجب اذاً لنقول هكذا، تطوير بعد هيمنة عابرة للقانون سياسة عابرة للقانون. حيث ان كل سلطة محكومة بما تحظى به من قبول، فحصر السلطة بين ايدي الاقتصاد العالمي **غير ثابت** من وجهة نظر **الشرعية**. بالامكان الذهاب ابعد من ذلك في القول بان عدم الثبات هذا ينمو بنفس الوتيرة للسلطة نفسها ولوعي الرأي العام بذلك. هكذا يجب تأويل ازمة الثقة التي تضرب الاقتصاد العالمي والتي يتم الحديث عنها كثيراً في الوقت الراهن.

بالامكان صياغة الاعتراض التالي: ليس الاقتصاد من اختيار السكان ولا هو متوقف على موافقتهم. جهود الاقتصاد العالمي ليجعل من نفسه مستكفياً ازاء السياسة والمجتمع تمثل احدى نقاط ضعفه. فالاقتصاد الفاعل على الصعيد العابر للدول، يتغذى تحديداً من شرعية **سياسية زائفة**، فهو يستمد ماهيته من **الضخ المتواصل للشرعية الدولتية** الممنوحة ضمناً، والتي من الممكن ايضاً ان تسحب منه. السياسة والدولة مثلاً هما مجبرتان على تحمل وتبرير المسائل الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية التي تتسبب بها تدفقات رؤوس الاموال وقرارات الاستثمار الخاصة- انهيار البلدان والمناطق باكملها في العالم، البطالة وتدمير البيئة. تجد الحكومات نفسها اذاً مجبرة على استباق سلبية قرارات الاستثمار الخاصة وتبريرها، دون امكانية فرض تأثير مباشر على هذه القرارات.

على كل حال، رأس المال الفاعل والباسط لسلطته في مساحة خارج الشرعنة العابرة للقانون هو ايضاً باعتبار انه سريع التأثير للغاية بما يختص بالشرعنة.

بإمكان احتجاجات المستهلكين ان تسقط، ضمن نطاق حيث تقام الخطط على المستوى الشامل، لكن مع هوامش مربحة ومخفضة للغاية على كل منتج، في هذا المجال المجرد في كل شرعنة، كما اللآليء في غابة في عز الصيف، وتتسبب في انهيار الصروح الشاملة للسوق. من جراء ذلك لا فائدة بتاتاً من تبديد من قبل ادارات المجموعات الصناعية الكبرى بطرف كم الاحتجاجات المناهضة للعولمة بوصفها ردات فعل ناتجة عن «معادين للشمولية»، من «مجموعات ضاغطة» غير تمثيلية غير شرعية، والتي في الواقع لا ترغب الا بشيء واحد: منع النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه فقراء الارض.

من الممكن ان تستفيد فعلياً هكذا مجموعات معترضة بقليل من السلطة السياسية الاقتصادية بالمعنى التقليدي للعبارة. لكنهم يتوصلون بأعجوبة لتجسيد «الضمير العالمي» وتعبئته ضد «المجموعات الصناعية الكبرى القوية جدًّا» كما تلاحظ وتدان في اربع انحاء الكرة الارضية. من ناحية اخرى، قوة هذه الحركات الاحتجاجية العابرة للدول. والتي تعمل هي ايضاً من الآن فصاعداً على مستوى فك الارتباط بارض معينة، هي على قدر أو مستوى من الهشاشة، بعبارات المشروعية، الاسس التي

عليها يستفد حصر السلطة في ايدي الاقتصاد العالمي. حتى المجموعات الصناعية العالمية الكبرى، بالرغم، لا بل بسبب تأويج قدرتها الاقتصادية، لا تتمكن من الصمود في حالة النزاع الا بشرط ان تأتي سلطة خارجية لمساعدتها على صعيد المشروعية وتدافع عن موقعها في السلطة بما يختص بالسوق باللجوء إلى وسائل عنيفة خاصة بالدول. في حالة النزاع العام، تنقلب التبعية: تنفجر عدم قدرة المجموعات الصناعية الكبرى في اضفاء صفة الشرعية على نفسها علينا، كذلك تعذر الاستغناء عن السياسة الدولتية، التي تستفيد من احتكار الشرعية. بالنسبة لسلطة الاقتصاد العالمي «موقع الازمة» هو اذاً ذلك الذي للنزاع العابر للدول. تخفض النزاعات المحتملة والموجودة قدرة الاقتصاد العالمي وتزيد تلك التي للحكومات. انه لجوهري ان تفهم هذه المسألة ضمن حدود حيث تصبح قدرة السياسة في مواجهة النزاعات العابرة للدول منبعاً اساسياً لتجددها الذاتي.

يظهر السؤال الذي هو قديم اصلاً عن «السلطة المتعددة الدول» تحت شكل جديد: واذا حصل ان استراتيجيات الاكتفاء الذاتي للمجموعات الصناعية العالمية الكبرى والتي كانت خاضعة فعلاً للمنطق الماركسي القديم، والذي بمقتضاه تعرض نجاحاتها اساسات شرعيتها الخاصة للخطر؟ كيف ستتمكن المجموعات الصناعية العالمية الكبرى ان تحكم في عالم حيث يتوجه العشرات والآلاف من المحتجين إلى سياتل، دافوس وإلى واشنطن ليعبروا عن الخوف الذي توحيه لهم العولمة، في عالم حيث تصطدم

النتائج الاجتماعية والسياسية لتقدم المجموعات الصناعية الكبرى اكثر فاكثر، وفي كل البلدان، بالمقاومة العمومية التي تحشد الجماعات والتجمعات من كل الاحجام، ومن كل الالوان السياسية؟

المقاومة التي تضغط من خلالها المنظمات غير الحكومية، الحركات الاجتماعية وحركات المستهلكين الاكثر تنوعاً لم تكن ابداً بهذه القوة: فهي التي افشلت «الاتفاء المتعدد الفرقاء حول استثمار» المساعدة المقترحة من قبل منظمة التعاون والتطور الاقتصادي والمؤاتية جداً للمتعهدين، وهي التي عملت في اوروبا على تراجع (في الوقت الحاضر) المؤسسات القوية في الهندسة الوراثية. وايضاً في الولايات المتحدة، مهد الثقة العمياء بالنسبة للتقدم، مجموعات القطاع الوراثي هي من الآن فصاعداً في موقف دفاعي، اصوات مؤثرة تتعالى ويزداد عددها اكثر فاكثر للتذكير بان تقنيات المعلومات، والتكنولوجيا الاحيائية ولا تقدم فقط امكانيات، بل ايضاً اخطاراً لا يمكن السيطرة عليها. حتى منظمة التجارة العالمية التي هي كالمشلولة منذ فتن سياتل. تدل كل هذه الاشارات إلى فقدان الشرعية، التي بامكان النخبة المعولمة مسحها بطرف كم، كما كان قد فعل حكام جمهورية المانيا الديموقراطية (الشرقية سابقاً)، من الممكن، ان يصحوا ذات يوم، كما حكام جمهورية المانيا الديموقراطية، وسط دمار صروحهم للسلطة، والتي يدعى انها قائمة على الاستكفاء لكن تصبح زائلة اكثر فاكثر بقدر عدم اثارتها رضى السكان.

على السياسة الدولتية، القلقة بشأن اعادة انتشارها في المجال العابر للدول والتصدي للاقتصاد العالمي، ان تعمل على كسر التكتل الذي تتحد فيه الدولة القومية والاقتصاد. عليها ان تتعلم التغلب على المآزم، وتتسلى بالمآزم، وتتحالف مع **المنظمات غير الحكومية وحركات المستهلكين لتعمل على المدى القريب على وجه منظم**. وحتى تكون السياسة رابحة، يكفي ان تفتح نقشاً حول شرعية الاقتصاد العالمي وان تجعلها بمنأى عنها. تثبت ازمات الشرعنة عدم امكانية الاستغناء عن السياسة. واذا تم قلب معادلة القوى بطريقة ان لا تكون السياسة من الآن فصاعداً في موقف المتهمة مقابل الليبرالية الجديدة العالمية لكن بالعكس، بان ينظر جيداً إلى العجز المستمر للشرعية، ما يجعل السلطة لا تكف عن النمو، عندئذ ستتمكن السياسة المعاد احياؤها ايضاً من كسر هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد واستبداله بخطاب سياسي متجدد ذاتياً.

مواجهة الاقتصاد العالمي، يعني هذا: تطلب المسؤولية، الاسنادية، الشفافية. مواجهة الرأي العام ومجموعة الناخبين: تحويل المواعد الكاذبة، الكلام الفارغ وتصريحات بالمقصد، مبادئ العدالة والقانون المفروضة سابقاً من قبل الامم المتحدة (حقوق الانسان، معايير العمل التي تحترم كرامة الفرد، حماية البيئة) إلى مبادرات مادية لادوات تنفيذية وتشريعية، على الصعيد القومي والعالمي. ليس ممكناً على كل حال الا بشرط ان تتخذ الاحزاب والحكومات منعطفاً موازياً لمئة وثمانين درجة : تتبنى

شعار «التخلي عن الطوباوية، يعني التخلي عن السلطة». عدم الاهلية الثابتة على الطوباوية ليست فقط مرضاً في الفكر الانساني، هي ايضاً شك على بياض معطى للسياسة لتنكر ذاتها. لا بد من إثارة الحماس لجني الموافقة والسلطة. في النتيجة، اعادة اكتشاف السياسة العظمى هو الطريق الملكي لخروج السياسة القومية خارج حالة الوصاية- والعجز - والتي هي نفسها المسؤولة في الحداثة الثانية.

بالعكس، فالسياسة التي تجدد القومي بدلاً من تجاوزه ستشاهد هوة تنفتح على بعد بين اهدافها السياسية وحاجتها للقيادة من ناحية، وعدم قدرتها المتنامية على التصرف من ناحية اخرى: في حين ان الاقتصاديات الموصولة بالشبكة العالمية بامكانها التصرف في اوساط زمنية متزامنة ومستمرة والسياسة التي تحد نفسها بالقومي تقع في فخ لعبة ذات نتيجة سلبية: يجب ان تعوض الدول القومية الالتزامات التي تقوم بها، مثلاً، تخفيف المتوجبات المقيدة للنشاط الاقتصادي الاضافية للسوق القومي، باثمان اجتماعية وسياسية تهدد، على المدى البعيد، تماسك المجتمعات. سياسة يتحدد برنامجها بكلمة «اقتصد، اقتصد، اقتصد، !» وتضعف الموافقة التي اعطيت لها من قبل المنتخبين، وتضع نفسها بنفسها اذاً في خطر.

لا تتوافق سياسة تخفيف المتوجبات المقيدة للنشاط الاقتصادي وسياسة المحافظة على السلطة على المدى البعيد. من

يستطيع ان يثبت جيداً فشله الخاص؟ تهيء استراتيجية تحديث الليبرالية للسياسة دمار السلطة السياسية. ولا يبدو ان النخب الليبرالية الجديدة المعولمة قد فهمت بعد بأن العالم قد اصبح ديمقراطياً، ما يفسر استفحال المواجهة بين رأس المال والسلطة على صعيد سياسة السلطة. لخص رئيس الوزراء الاسباني الاسبق فيليب كونزالس الموقف بجملة: «نحن (الديمقراطيون الاجتماعيون) تقريباً في كل مكان في الحكم في اوروبا، لكن لسنا في السلطة».

تُشهد من ناحية اخرى، لتكديس التحديات الموجهة للعمل وللمتخيل السياسي، تحديات لا يمكن مقارنتها - مع ذلك - الا مع بداية التصنيع منذماية وخمسين سنة. حيث كان يتعلق الامر «ببناء» الدول، البرلمانات، الحكومات، البنى القومية، والانظمة التربوية، البنى التحتية للنقل، الخ... الملائمة: يتعلق الامر اليوم باصلاحات تعلن على درجة من السعة مثيرة للاعجاب. في الواقع المقصود هو اعادة تحديد المكتسبات الديموقراطية والاجتماعية للدول القومية في العصر العابر للدول ووضعها موضع التطبيق. لذلك تدرك المؤسسات الرئيسية للديموقراطية البرلمانية بالنسبة للدولة القومية، كما الدولة الاجتماعية، وعلى هذه المؤسسات ان تنفتح نحو عبور القوميات، وفي نفس البادرة، يجب حل مسألة الثبات الجديدة للعمل بالنسبة للافراد، والتي يجب ان يخطط لها واذا يمكن تحملها - دون الحديث عن المسائل، والتي هي موضوع الساعة، الدمار السريع للبيئة، ولا

عن الاخطار التي لم تحسب بعد والمتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة التي تلاقي تطوراً براقاً.

كل هذه المسائل لها ايضاً على الاقل بعداً شاملاً، ما يجعل صراع السياسة القومية في هذه البداية للقرن الواحد والعشرين تطرح نفسها بهذه العبارات: من ناحية، امكانيات التأثير في مجرى الاحداث يتضاءل بسبب الشلل الذاتي القومي وحصر سلطة الاقتصاد العالمي، من ناحية اخرى، تتكدس التحديات السياسية بنسب لا تخطر ببال.

حول هذا الصراع بالتحديد تتركز الاستراتيجية القومية للسلطة التي تطرح نفسها بنفسها كمجددة لمضامينها. لا يجب ان ينتظر الحكام السياسيون والحكومات بان يوفر لهم اخرون (ارادة المواطنين، الرأي العام، الاقتصاد العالمي، وسائل الاعلام، المنظمات غير الحكومية الخ..) الاغلبيات ويضعون المسائل الكبرى على طاولة المفاوضات. بامكانهم، ويجب عليهم وضع هذه الموضوعات الكبرى في قلب تجديد المضامين التي تشكها وتؤسس لسلطتهم. غير ان ذلك لن يكون قابلاً للتحقيق الا بتخطي حدود الدول ألقومية، ما يعني شرط التخلي بخطوات صغيرة، أو بقفزات كبيرة، عن الضيق القومي، وكسر هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد، وتشجيع وكسب الرأي العام عن طريق تجديد سياسي كوسموبوليتي[48].

(48) انظر ايضاً في هذا الموضوع الفصل عن «استراتيجيات اعادة التسيس».

2- استراتيجيات تعذر الاستبدال

كما في استرتيجيات تعذر الاستغناء، تندرج استراتيجيات تعذر الاستبدال في اطار العلاقة دولة - اقتصاد (وليس في علاقة دولة - دولة أو علاقة اقتصاد-اقتصاد). هناك حيث تجدد استراتيجيات تعذر الاستغناء احتكار السياسة ازاء الاقتصاد العالمي (و نتيجة لذلك هم النقيض الصحيح لاستراتيجيات الاستكفاء للاقتصاد العالمي)، تعرقل استراتيجيات تعذر الاستبدال من ناحية استراتيجيات الاحتكار التكنولوجي والتنظيمي للمجموعات الصناعية الكبرى: **استراتيجيات الكفاءة العابرة للدول.** من الناحية الأخرى، هذه الاستراتيجيات موجهة ضد احتكار المنطقية التعقلية من خلال الاقتصاد العالمي. هي تهدف في هذه الحالة الاخيرة اذاً إلى الحد من هجرة المهام الدولتية من المجال العام نحو المجال الخاص، وحتى إلى قلب هذه الحركة: استراتيجيات كسر احتكار منطقية تعقلية الاقتصاد العالمي.

استراتيجيات عابرة للقوميات خاصة بالكفاءة

لجذب رؤوس الاموال الاجنبية، يجب خلق البيئة القانونية والاساس الاقتصادي الذي يقدم منافع بحسب مصطلحات الاكلاف، وليس فقط بالنسبة للدول الأخرى، على هذه الظروف التي يجب تأسيسها، ان تسمح ايضاً للدول ان تظهر اللياقة الملائمة والكفاءات التنظيمية والقانونية المطلوبة لأجل القدرة

على التفاوض من الند للند مع المجموعات الصناعية الكبرى، ومن اجل القدرة على التوصل مثلاً لفرض عقود في وجه المصالح الخاصة بالمجموعات الصناعية الكبرى، المدافع عنها من قبل افواج من الخبراء المكلفين، ولمراقبة تطبيقها. منذ ذلك الحين حيث لم تعد الدول تستفيد لا من المواطنين المتخصصين، ولا من القوانين، ولا المؤسسات، ولا الخبراء المختصين بالضرائب المخترقين بممارسات المجموعات الصناعية العالمية، ترى هذه الدول قدراتها على التفاوض تتناقص، هذه القدرة التي هي على كل حال دائماً في مواجهة كل الخبرة القضائية والتكنولوجية لدى المجموعات الكبرى، التي اثبتت كفاءتها بشحذها لاسلحتها على الصعيد العابر للقوميات.

في هذا الوقع، تهدف استراتيجيات تعذر الاستغناء عند الدول لخلق اطار قانوني اكثر تشدداً في البلاد المستقبلة. التوصل مثلاً إلى اقتطاع فعلي للضرائب المحفوظة يفترض سلفاً وجود المؤسسات الملائمة للرقابة، الخبراء القانونيين المجهزين جيداً، الكفوئين فيما يختص بالادارة وعلم الادارة، والمتالفين مع لعبة ما بعد- السلطة العابرة للقوميات ولا يقرون سريعاً بخسارتهم. من الممكن اعطاء الدول هذه الامكانية ازاء المجموعات العالمية، لكن بشرط ان تراهن كل دولة على التعاون، ويتم التوصل اذاً إلى تأسيس شروط انتاج متشابهة في كل البلدان المستقبلة والى خلق «تكتلات للمصالح» بين البلدان المضيفة، ما يساعد على تبادل الخبرات في هذا الميدان من ناحية، وعلى الحد من ناحية اخرى

من امكانية تلاعب المجموعات الصناعية الكبيرة بالدول ضد بعضها البعض.

على العكس، تزداد قدرة الدول الصناعية الكبرى على التفاوض عندما:

(أ) يكون التعقد التكنولوجي لنظام الاستثمار المتوقع اكثر اهمية، أو يزداد بسرعة اكثر من الكفاءات الادارية أو التقنية العابرة للقوميات ومن قدرة الدول المستقبلة على دمج الجديد؛ و/أو

(ب) عندما يكون الحجم المتوقع للمؤسسة يتخطى القدرة الشاملة للادارة وللرقابة التقنية والقانونية الموجودة في بلد ما.

هاتان الحالتان للمظهر تلتقيان احياناً، وفي بعض المشاريع الخاصة، في دول الوسط، لكن خاصة في البلدان التي جرت العادة على تسميتها بالعالم الثالث.

استراتيجيات فك احتكار المعقولية الاقتصادية

الانتصار العالمي لمعقولية السوق تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفياتي. باقامة وداع التاريخ، لم تترك هذه الكتلة العسكرية المكان فقط لنظام متعدد الاقطاب، بل ايضاً إلى **احتكار عالمي للفاعلية والمعقولية الاقتصادية**. مع افلاس الاقتصادات الشيوعية المبرمجة، والمبادئ التي كانت ترتكز عليها، شهدنا ايضاً التآكل لتقسيم العمل وللمعقولية التي كانت في اساس الفكرة الغربية

للدول الاجتماعية وللدولة - الراعية. كانت الدولة قد احتفظت هنا ايضاً بما يشبه الاحتكار للمقولية الاقتصادية والتي انسحبت على النشاطات الاقتصادية حيث كان له الثقل الحصري- الجيش، الشرطة، العدالة، لكن ايضاً بعض قطاعات الخدمات والصناعة - والتي كانت متعلقة اذاً بالدولة التي كانت تديرها.

من دون ادنى شك اصبحت النشاطات (الاقتصادية) الدولتية قابلة للاستبدال في حدود حيث يتوصل الاقتصاد العالمي في المدى المتوسط أو البعيد ان ينتشر وان يطبق احتكار المعقولية على **كل** النشاطات المنبثقة من الاقتصاد، ويعيد تنظيم اكثر فاكثر القضايا الدولتية والعامة بحسب مبادئ تأويج الربح.

تسير هذه السيرورة من الآن فصاعداً في كل مكان على الارض سيراً حسناً. احد الاسئلة الاكثر حسماً بالنسبة لمستقبل المواجهة بين السياسة والاقتصاد هو التالي: إلى اين يذهب بخصخصة المهام الدولتية؟ هل بالامكان خصخصة كامل المدارس والجامعات أو الضروري منها؟ اذا كان نعم لماذا، واذا كان لا، لماذا؟ هل سينسحب نفس الشيء على المحاكم والبرلمانات؟ هل يجدر النظر بعدم خصخصة الا قانون التجارة العالمية، لكن ليس قانون التجارة القومية؟ وماذا بشأن الشرطة والجيش؟ وبتعابير اخرى: في ظروف هيمنة الخطاب الليبرالي- الجديد، بالامكان تماماً توقع تطورات ستكون فيها الاحتكارات الدولتية التي تظهر مصلحة اقتصادية، محطمة لتقود إلى المعقولية

الاقتصادية الخاصة. ربما يجب ترك فقط الضباط والموظفين الكبار تحت وصاية الدولة، في حين ان المواقع الادنى للجيوش والادارة بالامكان ان يعهد بها إلى معقولية المؤسسات الخاصة التي ستوجههم بطريقة اكثر فاعلية «بحسب مبادئ الاقتصاد الخاص». هنا بالتحديد تتدخل الاستراتيجيات الدولتية لاعادة التنظيم ونزع الخصخصة. هدفهم كسر الاحتكار الفعال لعلم الادارة الذي يمسك من الآن فصاعداً بالاقتصاد العالمي، واسترجاع مجمل المهام الدولتية التي كانت قد تحولت إلى الاقتصاد (العالمي) الخاص. في الواقع، بدأت تظهر للعيان المشاكل التي نتجت عن هذه المهام، مع تقدم الخصخصة، والتي هي كارثية احياناً وتشكل هذه المشاكل زاوية هجومية جيدة لعدم امكانية الاستبدال بالنسبة للاستراتيجيات الدولتية التي تقترح معالجتها.

في بريطانيا العظمى، حيث موجة التحرير كانت بصورة خاصة ملقنة باكراً، وحيث بالامكان اذاً الاحساس بها مع حدة قصوى للمشاكل التي سببتها، تلك التي ليست شعورية بما يكفي للتحدث عن «المعقولية العليا» للمؤسسات الخاصة والتي لا تثير في افضل الحالات الا ضحكات الاستهزاء. ولمن هو مجبر على استعمال سكك الحديد البريطانية. عليه ان يبدأ بفتح ممرٍّ لنفسه في غابة وجداول توقيت لا يمكن اختراقها من قبل أي غريب. كل خطر هو مستثمر من قبل هذه أو تلك الشركة لسكك الحديد الخاصة، ومسألة التنسيق لم تكن قد حلت في ذلك الوقت، كما

يجب الاخذ بعين الاعتبار خاصة التأخيرات المزمنة والسفريات الملغاة، لهو شيء عادي كلياً في ذلك البلد - ولا نرى ابداً في نهاية التصليحات من هم من المفترض ان يعتذروا عن هذه الاعطال- كما يحصل عادة ايضاً في الطقس الرديء. في بريطانيا العظمى حيث كل واحد يعلم بانه نادراً ما تمطر، بإمكان «هواطل غير متوقعة» ان تشل حركة النقل في سكك الحديد لمناطق بأكملها. لكن الاكثر خطورة هو عدد الحوادث. حتى الكوارث الحقيقية ليست استثنائية وقد اظهرت التحقيقات التي اجريت بعد فوات الاوان اشكالات دراماتيكية فيما يختص بالسلامة. النتيجة: رئيس الوزراء توني بلير الذي طالما لوح براية الخصخصة، كان مضطراً لتسجيل خسارات ضخمة لاصوات الناخبين- والتي تعزى بجزء كبير منها إلى هذه المشاكل. اما بالنسبة للمدائح على شرف تفوق الاقتصاد الخاص فيما يتعلق بالمعقولية من قبل مستخدمي سكك الحديد فعليهم من الآن فصاعِداً ان يظهروا بمظهر التحدي. على انه، مع خصخصة شركة سكك الحديد، عملت المانيا على انقاص كل ما يضفي عليها حلة بريطانية.

لهذا الموقف اسباب نظامية بالكامل. تدخل المعقولية الاقتصادية مثلاً في نزاع مع مبادئ السلامة، ولا ينتج هذا التصادم فقط في المواقف القصوى - كما في مسائل السلامة التقنية للمراكز النووية أو في المعايير التي تحكم انشاء انظمة سكك الحديد والهندسة التقنية لامنها - بل ايضاً في مناطق الظل، هناك حيث التقنيون المتمرسون المستخدمون في مراكز ثابتة قد استبدلوا

بعمال متخصصين مستخدمين بوقت جزئي أو مع عقود مؤقتة. يتساءل الملاحظون النقاد اذا كان الاستثمار الخاص، الموجه نحو الربح للشبكة الحديدية (مثلاً) لا يكون ممكناً فقط شرط ان تكون البنية التحتية والصيانة ممولة من الخارج، بمعنى من قبل الدولة، ضمن نطاق حيث هذا النموذج للتوظيف يكون متناقضاً مع حسابات الاقتصاد الخاص المتمحور على الربح.

كان لهذه الفرضية ان تكون مثبتة بالكامل من خلال الاحداث. فقد فاقمت في الواقع خصخصة الخدمات العامة في ميادين كثيرة اسعارها وعدم فعاليتها. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يساوي التأمين ضد المرض ضعفه في اوروبا مع كونه ذو نوعية مزمنة في رداءتها. دون التحدث ايضاً عن الشوائب الاخرى، حلت الخصخصة مكان المؤسسات العامة، التي كانت على الاقل هدف المراقبة الديموقراطية من خلال البيروقراطيات الخاصة القليلة الشفافية وباشتغال لا يمكن التنبؤ به.

علاوة على ذلك، للخصخصة سيئة اكبر: على عكس ما تقوله الاسطورة، فهي لم تستبدل الفوضى والاسراف العام بفعالية الاقتصاد الخاص: فقد استبدلت احتكارات عامة باحتكارات خاصة. والحال ان كل ذلك يشجع الفوضى وانفلات الاسعار. ولا يصح ذلك فقط في دول العالم الثالث، لكن ايضاً في الاقطاب الاقتصادية للغرب.

نتيجة لذلك، يصبح الأمر الاساسي، اسقاط الغشاوة

وادخال استراتيجيات نزع الخصخصة واعادة التنظيم. واذا كان الليبراليون الجدد قد وضعوا الاصبع على «تناقضات الخصخصة». ازدياد عدد الحوادث والكوارث، خاصة في قطاع سكك الحديد، ليس اشارة إلى عجز دائم بالنسبة للامان، حيث احد هذه الاسباب، اذا لم يكن الوحيد، هو البحث من جانب التخفيض في عدد العاملين الكفوئيين والحريات، المعمول بها مع معايير السلامة؟ اليس من رابط بين الفعالية والاسنادية، المردودية والمسؤولية، نوعية الخدمة والديموقراطية؟ السنا بحاجة اذاً إلى مفهوم اخر «للمعقولية الاقتصادية» و«للفعالية الاقتصادية»، التي تشكل الجانب الجميل لمعايير الشفافية كما لتلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاسنادية العامة؟ وللانتهاء: باسم الخصخصة، وتحت ستارها، الا ترمي الجهود الواسعة المبذولة، في الواقع إلى انشاء احتكارات جديدة، والتي تصب بدورها في الفوضى تحت دلالة الاقتصاد الخاص؟

بالامكان ايجاد معطيات عديدة اخرى قادرة على تبرير **سياسة اعادة تنظيم** متعددة القوميات. خلال السنوات الاخيرة، جرى خصخصة معامل مؤمنة التنظيم بشدة، المثل الاكبر هو قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، لكن بالامكان ايضاً ذكر قطاعات اخرى مثل الطاقة، التصنيع الزراعي، والمالي. لقد استثارت المنافسة العالمية التي نتجت عن ذلك نزاعات بين السلطات القومية للتطبيع. واصبح المشكل منذ ذلك الحين، ومع حرية مرور البضائع، شاملاً. لكن ذلك لم يكن الا البداية. وقد

لاحت مصادر اخرى للنزاعات في ذلك الحين (المعايير الشاملة التي على علاقة بالبيئة، سوق العمل، الخ ..) واتفاقات اذاً في ميادين العمل حيث التعديلات هي اكثر اهمية بعد واكثر صعوبة لانها ظهرت سريعة العطب للغاية على الصعيد السياسي.

هناك ايضاً تم ادراك الوجه الاخر للميدالية الليبرالية الجديدة، التي يمكنها ان تصبح غرض التجديد السياسي: لقد فرضت الموجة الاولى من الغاء المتوجبات القومية موجة ثانية من اعادة التنظيم العابر للقوميات. لقد اوصلت هذه السيرورة إلى اعادة تقييم ما كانت سنوات 1980 قد افقدته قيمته: الدولة والسياسة. ما هو مطلوب في الحاضر، هو المقابل الدقيق لتفكيك الليبرالية الجديدة، اعني الدول التعاونية القوية لكي يفرض في الداخل كما في الخارج، تنظيمات للاسواق عابرة للقوميات.

3- استراتيجيات تهدف إلى تجنب الاحتكارات في السوق العالمي

لتصليب موقعها في السلطة، على الدول ان تتوصل إلى تكثيف المنافسة بين اللاعبين في الاقتصاد العالمي، مع التخفيف من المنافسة بين الدول. والهدف الاول هو تلك **الاستراتيجيات الهادفة إلى تجنب الاحتكارات في السوق العالمي، في حين ان استراتيجيات تقليص المنافسة ما بين دولتيه مركزة** على الثاني.

طبيعة وقوة المنافسة بين المؤسسات المتعددة - أو العابرة

للقوميات فيما يختص بامكانات الاستثمار هما اذاً عنصرين محددين لسلطة التفاوض التي تستفيد منها الدول التي تقدم هذه الامكانيات. فمنذ ان تستلم مجموعات صناعية كبرى احتكار عرض محدد وخاص لدولة، لم يعد هناك من منافسة كافية بين المستثمرين، ما يضعف بشكل كبير موقع هذه الدولة. وعلى العكس، فكلما كانت المجموعات الصناعية الكبرى عديدة في حالة تنافس لمصلحة دولة بجانبية جذابة وكل ما كانت هذه المجموعات مختلفة في «الاصول القومية» متنوعة، كل ما كانت الدولة المستقبلة المعنية تتمتع بسلطة اهم.

بالامكان اذاً القول لاطلاق هوامش قومية عابرة للقوميات للمناورة: لنترك المجموعات الكبرى المتعددة الجنسيات تتفتح ما امكن! في وجهة النظر هذه بإمكان الدول تطوير استراتيجيات تصعيد للمنافسة بين اللاعبين في الاقتصاد العالمي في اتجاهين اثنين: نحو الداخل ونحو الخارج. تشدد الاستراتيجيات المتجه نحو الداخل على جاذبية أو (اغراء) البلد المعين، وهي تؤكد خصوصيتها بالنسبة للمستثمرين وتحاول خلق لعبة بنتيجة ايجابية التي تسمح لهم الانتقادات والتناقضات الداخلية، القومية، من خلال ازدياد الامكانيات والمساهمة المعطى من مختلف المجموعات. ضمن هذا المنطق، على المنافسة بين المجموعات الصناعية الكبرى ان تزداد هناك حيث تقترح الدول لصاحب اكبر عرض مثلاً موارد لا يمكن الاستغناء عنها (بترول) يد عاملة رخيصة أو ايضاً اختصاصيين من الطراز الرفيع نادرين

لكن لا يمكن الاستغناء عنهم، وايضاً مؤسسات وساطة (تصدير) والتي تسمح للمستثمرين تموين الاسواق الداخلية والخارجية.

عندما تكون هكذا اوراق رابحة، هكذا فوائد بنيوية غير كافية أو لم تنجح بالكامل، تتقلص المنافسة بين المستثمرين وتزداد احتمالية رؤية سلطة الدولة المعنية تتقلص لدرجة ان لا تكون اكثر من علاقة احتكارية مع مستثمر غريب.

الامكانيات الداخلية لتصرف كل دولة هي محدودة جداً وتعود دائماً في العمق إلى موقف حيث الحكومات يبدلون المثال الدولتي الليبرالي الجديد «لسياستهم في الاصلاحات»: تنقلب احياناً علاقات السلطة لمصلحة الدول اعتباراً من الوقت حيث امكانيات **خارجية**، للتصرف **عابرة للقوميات** من الممكن ان تكون قابلة للنظر. على انه مهم بصورة خاصة بالنسبة لبلدان ودول العالم الثالث الانتقال من التبعية الاحتكارية إلى موقع حيث بامكانهم الاختيار بين مستثمرين كثر غرباء حاضرين للالتزام، لان هذه الامكانية، هذه القدرة على الخيار هي الوسيلة الوحيدة لهذه الدول للخروج من التبعيات التقليدية، من نمط ما بعد الاستعماري والامبريالي. ازاء بلد غربي مسيطر لاكتساب ولتأكيد استقلالهم النسبي، نحو الداخل كما نحو الخارج، بالتنويع والاكثار من علاقاتهم التجارية.

في السنوات 1950-1960 تقلصت المنافسة بين المستثمرين إلى الحد الاقصى، لا بل انعدمت: تنحو سلطة

دول العالم الثالث مقابل التكتلات الدولتية والاقتصادية للغرب نحو الصفر. في حين تدرك بلدان ودول ما بعد الاستثمار التي تناضل من اجل استقلالها والحصول على امكانية التطور كما في «الامبريالية» وتحارب بهذه الصفة كما تتضمن دائماً ايضاً بعداً استراتيجياً على مسرح السلطة العالمية. حتى نكاد نقول بأن «مجموعة المشاهد الامبريالية» كانت تظهر المشاهد التالية، التي سبق وقلنا بانه في السنوات 1950، كانت امراً مألوفاً:

(أ) المنافسة القصوى ما بين الدول، لأن جهوزية الموارد البديلة للمواد الاولية وتوفر اليد العاملة بسعر رخيص كانت قد قللت من اهمية سلطة التفاوض عند كل دولة،

(ب) السوق العالمي المهيمن عليه من قبل المجموعات الصناعية الاميركية الكبرى، هو الذي جعل الهيمنة القومية والعسكرية تترافق باحتكارات في السوق العالمي. هذان المظهران كانا قد ثبتا موقف التبعية شبه اليائسة للدول التي كانت ومنذ ذلك الحين، تطور هذا الموقف على الصعيدين. المثل على ذلك الصناعة النفطية العالمية، لان البلدان التي في متناول يدها موارد نفطية نجحت في اقامة منافسة دائمة بين الشركات الدولية لتزيد نسبياً حصتها في انتاج النفط. ايضاً، مجموعات صناعية «يابانية» كبرى بدأت بتطوير نشاطاتها في اميركا اللاتينية، مقدمة هكذا البديل للمؤسسات «الاميركية» كما ظهرت في افريقيا المجموعات «الاميركية» و«الالمانية» اكثر فأكثر كبديل للمؤسسات «الفرنسية».

صحيح ان التجمعات القديمة الامبريالية هنا قد فقدت، في حين ان مجموعة تجمعات امبريالية جديدة قد ظهرت. هكذا، وبصورة خاصةفي قطاعات مغرية كما في مصانع النسيج، تتميز التكنولوجيات الجديدة (تكنولوجيا الاعلام والاتصالات، التكنولوجيا الاحيائية والوراثية، الانسالية والذكاء الاصطناعي) والخدمات، بموقف للدول من خلال تشكيلات احتكارية جديدة وبوجود دول ذات امتياز. تستلزم هذه التكنولوجيات الضخمة التي تغير وجه العالم من كل النواحي. استثمارات ضخمة ولا يمكنها ان تتحقق الا بمساعدة دول غنية، تساعد هذه الأخيرة مالياً على الاخص في تطوير هذه التكنولوجيات من خلال استثمارات من نمط عسكري. على كل حال، النقاش الذي اثاره في المانيا برنامج «البطاقات الخضر» المخصصة لجذب المختصين في المعلوماتية الهنود والاختصاصيين في التكنولوجيا ممن هم في الطليعة في هذا المجال، يثبت انه خلال عشرات السنين الماضية اخترقت التكنولوجيات الجديدة هي ايضاً «اقتصاديات العالم الثالث» بنجاح يمكنه جيداً وضع البلدان المسماة «متقدمة جداً» في مواقف من التبعية غير مسبوقة.

موقف السلطة للدول والبلدان التي تناضل من اجل منفذ إلى السوق العالمي ومن اجل «امكانات الارتقاء» التي تؤمن من خلاله، هي في جزء كبير منها تبعاً لامكاناتهم في تنشيط قدراتهم الكامنة، مادياً واستخدامها في وجه اللاعبين أو الفاعلين في الاقتصاد العالمي (Tarzi تارزي 2000). من أجل تقيم تفعيل

هذه الإمكانيات التي تمسك بها الدول، يمكن على وجه الخصوص التساؤل فيما اذا كانت حكوماتها قادرة على تحمل النزاع، أو اذا كانت مستعدة للاضطلاع به واذا كانوا يتصرفون في هذا الاتجاه.

المستثمرون الغرباء هم العوامل المحفزة لكل انواع النقاشات والمواجهات في السياسة الداخلية. يستحثون نزاعات هي اما مكتومة أو اما باستطاعتها ان تصبح عنصراً اساسياً للمفاوضات مع المستثمرين ومع الدول التي تدعمهم وتحميهم. وكل ما تم التوصل إلى كسر الكوكبة الامبريالية (بمعنى تقليص المنافسة بين الدول وتحسين العرض للكفاءات الادارية في علاقاتهم مع المجموعات الصناعية الكبرى العابرة للقوميات)، كل ما زادت البلاد المستقبلة حظوظها بدمج الدينامية المأزمية لبلدهم الخاص في المفاوضات، واستخلصوا المنافع من ذلك. نتيجة لذلك، عندما تزداد تعبئة الطلاب، العمال، المؤسسات والمشاريع المحلية، القومية، موظفي المؤسسات القومية من اجل تحسين الشروط داخل الاسواق القومية، لكن ايضاً لتطوير امكانات الترقي المتاحة من خلال النظام التربوي، التوسع في حقوق المواطنين، تحسين شبكات النقل، الخ. . . ويزيد هذا بالقدر ذاته مستوى النزاع الذي يمكن ان تكابده الدولة في وجه المستثمرين الغرباء وشروطهم.

هناك عنصر اساسي يتعلق بصورة خاصة بالدول الضعيفة،

هو معرفة اذا ما كانت حكوماتها - على اساس الموقع المحسن بنيوياً من خلال الثقافات وعلاقات تجارية عالمية متنوعة- تستطيع الارتكاز على النزاعات الاجتماعية الواقعية أو الكامنة لزيادة السعر المدفوع من اجل ارضاء المستثمرين، واذا توصلت اذاً هذه الحكومة رويداً رويداً إلى العبور من موقع الغرض السلبي إلى المشارك الفعال في العولمة، والتوقف عن كونها خاسرة في العولمة لتدخل إلى زمرة الرابحين.

الحكم في تخفيض السلطة الدولتية للحد الادنى، والتي تشكل هي ايضاً جزءاً من العقيدة والمسلمات الايديولوجية لزيادة سلطة عالم الاقتصاد، يذهب في الاتجاه نفسه. فالبلدان والمناطق التي هي في طور النمو هي بالتحديد من يدفع ضريبة الدول **القومية**، هؤلاء كونهم بالنسبة لأنفسهم في مقدورهم ان يظهروا قادرين نسبياً امام سلطة هيمنة الاستراتيجيات الاحتكارية الغربية. لذلك في المناطق حيث يوجد دول ضعيفة، ينتهي الخطاب النقدي ليتشابه مع ايعاز مصاغ بتعابير اكثر مدحاً، باستسلام دون قيد أو شرط امام احتكارات منظمة للسوق العالمي.

بالعكس، حقيقي تستطيع المجموعات الصناعية الكبرى ان تضع بشكل جيد سلطتها التي هي ظاهرياً اقتصادية بحتة في خدمة دمقرطة الداخل. لماذا لا يكون ممكناً، مثلاً في قلب المجموعات العابرة للقوميات تحديد معايير نسبية موجودة للبيئة السياسية والاخلاقية وجعلها ملزمة، حتى يحض العنف الهادئ للاقتصاد من هناك ايضاً على احترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية؟

من الشرعية بمكان أن يصار لطرح هذا السؤال، ولا يكون هذا لأن الشركات الدولية نفسها تتجمع لتطور استراتيجيات تعاون محددة الاهداف بعد تصغير أو كسر قدرة التفاوض للدولة. ومن اجل تقليل على الاخص الاخطار السياسية لتوظيفاتهم تشكل وتبني المجموعات الصناعية **الكبرى تحالفات عابرة للقوميات**، تلك التي تعكس على الدول المستقبلة كل الاثمان المحتملة والعائدة إلى عدم الاستقرار السياسي، وتحصل اذاً على التغطية لنفسها من شروط مشروع الاستثمار عندما تفرضها دون قيد أو شرط. تتحرك غالباً هذه التعاونيات الاقتصادية، هذه التحالفات الدولية، ودائماً لمصلحتها. السلطة الاقتصادية، المالية والدبلوماسية للدول حيث تسرع إلى رفع الراية منذ اللحظة التي يتعلق فيها الامر بالحصول على دعم لمشاريعها. التجربة التي قامت بها حكومات العالم الثالث مثلاً مع الصناعة الصيدلانية، (الدوائية) وصناعة السيارات اظهرت جيداً باي طريقة تخفض هكذا شبكة تحالفات مقررة من قبل المجموعات الصناعية، الكبرى سلطة دول الاستقبال، ويمكنها ايضاً الذهاب لحد الغائها.

حقيقة ان المجموعات الصناعية الكبرى، تمارس، بفضل تعدد امكانياتها على التصرف، تأثيرها ايضاً على الفاعلين السياسيين العابرين للقوميات مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الخ... لتحسين موقعها في وجه دول الاستقبال، وليس فقط كل حالة على حدة، بل بطريقة بنيوية، من خلال فرض التوجهات التي تدعمها والتابعة للمنطق نفسه. والتي لديها

الامكانية اكثر فاكثر لان المصالح التجارية للمؤسسات المتعددة القوميات تتفق من الجانبية الليبرالية الجديدة جيداً اكثر مع المصالح والسياسة لهذه المنظمات الدولية، في حين لا يوجد هذا «الولاء» السياسي دون جهد، هذا التطابق للمصالح مع تلك التي للسلطة التنفيذية الاقتصادية العالمية، عند الحكومات القومية والمؤسسات غير العالمية.

هذا ما يفسر الاهمية الاساسية لسياسة المنشآت العالمية وادارتها للازمات في تطور مواقع السلطة في السوق العالمي للدول الضعيفة: من ناحية سيكون بمقدورها بالكامل محاربة التشكلات الاحتكارية للمجموعات الصناعية الكبرى العابرة للقوميات، وان تضع لها نهاية من خلال مداخلات وتعديلات موجهة جيداً. من ناحية اخرى، يثار السؤال التالي، من واقع تخليها عن هذا النموذج السياسي: المنظمات متعددة القوميات لتنظيم الاقتصاد العالمي، مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الدول الصناعية الثمانية، الخ . . . هل تستخدم **لحماية الاحتكارات** وتعمل بحيث ان احتكارات الاقلية الخاصة القومية المهيمنة تراقب السوق العالمي؟ الكلام الفارغ للسوق الحر ليس اذاً الا مسخرة تهدف لدعم، بحكم الواقع، سياسة حمائية للانتاج الوطني فاسدة، اعني «حماية الانتاج الوطني للاحتكارات» متجهة نحو الفاعلين في الاقتصاد العالمي؟

4- استراتيجيات تقليص المنافسة الما بين دولتية

مسألة المنافسة بين الدول قد تم تناولها بطرق مختلفة. لقد نتجت هذه المنافسة وتمت صيانتها من واقع انه لا وجود لدولة «مستكفية ذاتياً». وبأن تنظيم المصالح الاقتصادية لدولة ما مهما كانت ليس محصوراً ابداً بالسوق القومي، على العكس، تصبح كل الدول نوعاً ما منافسة في السوق العالمي، للسبب نفسه لقواعد السوق المتفق عليها.

يعود وجوب اتخاذ هذا الموقف إلى الفوارق المتعددة. سيتوقف حجم السوق (الضخم في بلدان مثل الولايات المتحدة، الصين أو روسيا) مثلاً على موقع البلد في السوق العالمي. يجب التساؤل ايضاً إلى اي درجة يحدد تأثير الفاعلين في الاقتصاد العالمي قيمة المؤسسات «قومية» مختلفة، واي من هاتين القوتين تشكل مقاومة للاخرى. هل الدول القومية اقتصادياً هي تلك التي تتبع **سياسة اخلاقية اقتصادية مزدوجة للسوق**، قائمة على فرض مبادئ التبادل الحر على كل البلدان الاخرى، في حين انها هي نفسها تمارس سياسة حماية الانتاج الوطني من خلال سد اسواقها الداخلية في وجه التدخلات الغريبة؟

توجد هذه الممارسات فعلياً بالتحديد عند الامم الاقتصادية الكبيرة التي تطبق من هناك ايضاً تراتبية غير عادلة فيما يختص بسياسة حماية الانتاج الوطني. وهي تنقد بقسوة اقل ميل لحماية الانتاج الوطني من الممكن ان يظهر في الدول الأخرى، لكن

بالنسبة لها نفسها، فهي تعتبر انانية حماية الانتاج الوطني كالشيء الاكثر طبيعية في العالم.

على الصعيد الشامل، طول الحدود هو الذي يفصل رأس مال العمل وهذه السكيزوفرانية هي الاكثر مأسسة وبشكل واضح. في حين ان رؤوس الاموال والقابضين على رؤوس الاموال يتمتعون بحراكية عالمية. ويمنع اتفاق دولي لحماية الانتاجات الوطنية العمال من الاستفادة من نفس الحق، ويعتبر ذلك مثل الشيء الاكثر «طبيعية» لما يمكن ان يكون. اليوم هذا امر بديهي بالنسبة لكل الناس بان كل الحدود مفتوحة لرأس المال وللقابضين عليه، في حين انه بالنسبة للعمال الذين يريدون اعطاء قيمة لرأس ما لهم في العمل والاعداد في بلاد اخرى، أو يجربون فيها «حظهم في الاستثمار». هم بالاجمال معتبرون «كطالبي لجوء» «ولاجئين اقتصاديين»، مجرميين من قبل الشرطة وممنوعين من خلال وسائل بوليسية أو عسكرية من تقييم رأس المال الانساني هذا فيما وراء الحدود. لقد ازدادت هذه الانفصامية من واقع انه منذ يحتاج بلد عمالاً مزودين بعض الصفات، يعطى لهم «green cards» أو يتوجب تجربة سابقة في الخارج للسماح بالدخول لمواقع عالية في التراتبية.

فعلياً يمكن ملاحظة هذا الاتناظر الجوهري بين رأس المال والعمل. لا احد يتكلم عن «لاجئي رأس المال». ولا قانون يجبر على تجميع المستثمرين في مراكز التوقيف في المطارات

واستجوابهم لمعرفة دوافع حضورهم. السفارات ووزارات الشؤون الخارجية كلها غير متمسكة كثيراً باقامة معايير تسمح بتقرير أي عدد من اللاجئيين «الشرعيين» لرأس المال بالامكان استقبالهم، ولا لقدومهم من أي بلد. فهل حصل إلى الآن ابسط نقاش حول اندماج الشركات الدولية الكبرى مع الثقافة القومية والمحلية؟ ربما هنا أو هناك. من المذهل ان نتحقق من انتظار العالم الذهني الذي نعيش فيه على المستوى الشامل: نتحدث عن العولمة ونفكر **فقط** بعولمة رأس المال، في حين ان عولمة العمل هي فعل جرمي وان على الناس ان يستولوا على هذا الحق (او اللاعدالة هذه) وان يستسلموا إلى الاتجار بالناس بطريقة عديمة الذمة وغير شرعية. هذا النموذج الجديد للاتجار بالرقيق اصبح اليوم واحداً من القطاعات الاخذة في التوسع في الاقتصاد العالمي.

عندما يُكتشف مرة اضافية، ثمانية وخمسون تعيساً مختنقين في شاحنة مبردة، ويسخط الرأي العام لذلك. في احسن الاحوال، ستطلب محاسبة اولئك الذين يبحثون منفعة من هذا التمييز العنصري بين الهجرة والحراكية، يطلب الحساب منهم وحدهم فقط: ابداً لن يكون مطلوباً من هؤلاء الذين يسهرون على صيانة اللاتماثل بين حراكية العمل وحراكية رأس المال.

يدرك هنا ايضاً بانه لو تمّ تطبيق المطالبة بالغاء الحدود بالتساوي على العمل، كان هذا **سيغير وجه العالم فعلياً ولن يكون باستطاعته ابداً ان يتنظم بدول قومية**. خاصة هذا الفصام الشامل

لاقتصاد السوق الحر، المنشأ حصريا من اجل فريق رأس المال، هو من يسمح للمقدمات والمظاهر الخداعة الاقليمية للسياسة وللمجتمع ذات المظهر القومي بالبقاء.

واذا انشأ السوق العالمي بهذه الطريقة منافسة بين الدول بكيفية انتقائية بالكامل، محدودة لن يكون اقل اهمية تمييز هذه **المنافسة** بين **الدول في السوق العالمي** عن **المزاحمة** القومية للدول. ترتكز هذه الاخيرة على تهديد قومي وشرطها الاساسي هو تأمين استقلال ذاتي قومي بالدرجة القصوى بالنسبة للدول الاخرى. تتساعد الدول المنافسة أو العدوة بالتبادل بتهديد بعضها البعض عسكرياً. في المقابل، اذا ارادت الدول المنافسة في السوق العالمي ان تتساند تبادلياً، يجب ان تحد من المنافسة التي تعمل على مواجهتها بين بعضها البعض بفضل اتفاقات وتعاون. هذا ما تتيحه بالتحديد استراتيجيات تقليص المنافسة بين الدولتية وتعمل على تحقيقه. يمكن بلوغ هذا الهدف لتقليص المنافسة ما بين دولتية بثلاث طرق:

(1) بفضل استراتيجيات التخصص؛

(2) بفضل استراتيجيات الهيمنة، بإمكان الفاعلين الدولتيين اللجوء إلى هذه الاستراتيجيات في الاطار القومي، في ظروف فعلياً مختلفة للغاية يجب تمييزها:

(3) استراتيجيات تعددية القوميات، التي لا تستطيع الدول استخدامها الا اذا توصلت إلى تعويض الاثمان التي تسبب بها

النقص لما هو في غاية القداسة «السيادة القومية» من خلال تأويج المنافع المرتبطة بالتعاون.

استراتيجيات التخصص الدولتية

سيكون في وسع التشابه مع محيط المهن خدمتنا هنا في تطوير مفهوم «التخصص» المدرك مثل استراتيجية تقليص المنافسة التي تواجه الدول في السوق العالمي. واذا كانت «المهن» تفهم كمعارف تأهيلية، «كأدوات نوعية لليد العاملة المدركة كسلعة» مكتسبة في نظام الاعداد المهني ومفاوض عليها في سوق العمل، فاكتساب مهنة خاصة يعني بالنسبة لمن «يملكها» بأنه سيكون عليه مواجهة موقف من المنافسة المختصرة والموجهة. فالممرضات لسن في مواجهة مع مستشاري الضرائب، بل فقط مع كل الممرضات الاخريات. وهذه المنافسة هي اكثر حدة بتدخلها في ميدان محدود، محمي من خلال «وضع حدود للكفاءات».

طبعاً هذا الموقف الخاص بالمهن لا يمكن نقله كما هو للروابط التي تجمع الدول في السوق العالمي. لكن في هذه الحالة ايضاً، تستطيع الدول فعلاً تطوير «اشكال خارجية لادوات نوعية» في السوق العالمي، والتي ليست عملية فقط على الصعيد التقني، بل ايضاً مترسخة في الثقافة السياسية والتي يجب ان تحلل من حيث ما هي عليه. تزداد المنافسة بين الدولة المزودة باشكال متشابهة أو مماثلة، في حين تتقلص المنافسة بين الدول التي تظهر اشكالاً مختلفة في التخصص.

يمكن تمييز طريقتين لتصنيف هذه الاستراتيجيات الدولتية للتخصص. بداية يمكن القيام بهذا التخصص بالانطلاق في وجهة نظر **اقتصادية - تقنية** بحصر المعنى. ويتم الوصول إلى مخططات مميزة في تقسيم قومي للعمل فيما يختص «بالاقتصاد الجديد الشامل». حسب اتجاه مانويل كاستيلز تقوم هذه المقاربة على التمييز بين منتجي **المنتوجات والخدمات «رفيعة القيمة»** المرتبطة بالمعالجة الجديدة للمعلومات والمعرفة، **ومنتجي العمل الشاق** المستخدمين لليد العاملة القليلة الكفاءة، والمجموعات التي تحول المواد الاولية بوضع مؤقت وبطريقة تنظيم مرنة الخ. لهذه الاشكال في التخصص بالتأكيد حسنة استباق التمييزات المستقبلية[49]، لكن عندهم ايضاً سيئة القيام بها انطلاقاً من مفهوم تكنوقراطي نوعاً ما لهذه الاشكال- بمعنى انهم يمرون بمحاذاة الخاصية السياسية- الاستراتيجية لتقسيم العمل الشامل من ناحية، ومن ناحية اخرى يفوتهم التنوية بان تقسيم العمل بين الدول لا يمكنه ابداً ان يفهم فقط تحت المظهر التقني الوظيفي، لكن يجب ادراكه دوماً من ضمن حركة جامعة، تدمج نسقياً

(49) انظر في هذا الموضوع مختلف كتابات مانويل كاستيلز Manuell Castells. لقد عمل روبرت رايش Robert Reich على التمييز المتوازي بين «محللي الرموز» بمعنى المهن التي تستخدم انعكاسياً تكنولوجيا المعلومات «والحشود الجديدة لعمال تكنولوجيا المعلومات» التي تقدم وتنفذ عملاً قليل الكفاءة والذي بالإمكان استبداله.

المظاهر التقنية، الاقتصادية والوظيفية يالتقاليد والخيالات الثقافية والسياسية.

من خلال تبني وجهة النظر هذه، بالامكان تمييز اربع «ادوات نوعية» دولتية بمعنى اربع استراتيجيات للتخصص:

(أ) الاستراتيجية الاجتماعية - الديموقراطية للدولة الراعية.

(ب) استراتيجية سقوط الدول ذات الرواتب المتدنية،

(ت) الاستراتيجية الداخلية للجنات الضريبية،

(ث) اضافة إلى الاستراتيجية الانكلو سكسونية لنزع التسيس الليبرالي الجديد، ولالغاء سيطرة الدولة[50] .

هدف استراتيجيات التخصص للدول هو استخدام وفبركة خصوصيات ونقاط قوة اقتصادية ثقافية وسياسية («ادوات نوعية»)، تذهب اذاً بخلاف سياسة التبديل دون قيد أو شرط للنظام الليبرالي الجديد الذي ينصاع للمبدأ الاحادي الجانب للأمركة: سيظفر من يقلد الولايات المتحدة في السوق العالمي. وتقابل هذه العقيدة بالحجة التالية: اذا كل الدول تصبح «خبازة» سينهار العالم، وذلك على الاقل لسببين، من ناحية، لأن كل العالم سينهدم تحت ثقل الخبز والكاتو - بتعابير اخرى: تُحتقر قوانين التخصص، التي تكافئ الاختلافات والتنوعات. من ناحية

---

(50) استمد هذه النموذجية في الاستراتيجيات الدولتية، كذلك مجموعة البراهين التي تلي من بلان/ابووت Palan /Abbott (1999).

اخرى، لان ذلك يزيد التبادلية واذاً المنافسة بين الدول، بدلاً من تقليصها أو توجيهها. وهو ما نتيجته التقليل من سلطة الدول وتأويج سلطة الاقتصاد العالمي، وترسيخ اذاً المواجهة الجديدة لرأس المال والسياسة من خلال اولية رأس المال.

على العكس، فإن استراتيجيات التخصص القائمة على ان تتحول اذاً إلى اداة نوعية في السوق العالمي، هدفها ليس فقط استئصال المنافسة، ولا تكثيفها إلى حد تعميم التبادلية، بل **توجيهها**. المنافسة تتكثف بين نموذجين من الحداثة الدولتية المتشابهة («ادوات نوعية») في حين انه تنقص بين الدول التي لديها اشكال مختلفة وتتبع نماذج متباينة من الحداثة.

اذاً تقابل نظرية السوق العالمي دون حدود، نظرية **الاسواق العالمية الجزئية**. تلك التي تطرح كمبدأ بانه لا يوجد طريق واحد ملكي في الرأسمالية الشاملة، بل طرق عديدة، بمعنى حداثات تناوبية، تأتلف فيها تحديات السوق العالمي مع المفاهيم الثقافية، البنى المؤسساتية وفاعلين مسيطرين، كذلك مع مشاريع سياسية («كيف نريد نحن ان نعيش؟»).

تكون احياناً، كل الاستراتيجيات الحالية للدول الهادفة لان تتخصص تحت شكل ادوات نوعية هي مهددة من قبل التآكل الليبرالي الجديد. بتعابير اخرى، السؤال هو معرفة ضمن أي حدود بامكان، هذه الاجوبة التي هي متمثلة كلها ومستولى عليها خلال الحداثة الاولى القومية، ان تكون منقولة إلى الحداثة

الثانية، المتعددة الدول، أو اذا يجب على كل هذه الاستراتيجيات، التي تحمل بصمة المقاربة القومية والاقليمية، ان تكون مراجعة ومقومة ومعاد اختراعها تحت اشكال اخرى عند الاقتضاء. التمييز في هذا الخصوص الذي كان قد ادخل فيما سبق بين سلطة فعلية (محددة حسب النموذج القومي) والسلطة الكامنة (العابرة للقوميات) للدول والتي هي ايضاً اساسية في سياق استراتيجيات التخصص: سيكون من الخطأ تشبيه ضرورة التكيفَ على المنافسة في سوق العمل العالمي بالنسبة للدول وغياب فترات متعاقبة لسياسة مطابقة للسوق العالمي، والتي تكتفي بالانصياع لقوانينه. في الواقع، يُنسى هنا البديل الاستراتيجي والتابع لسياسة تعددية الدول والذي يمكن الوصول اليه من خلال انتفاء الخير بالنسبة للدولة. لا يجب اذاً ولا باي حالة خلط التغيير والاصلاح مع تفكيك وزوال الدولة.

(أ) استراتيجيات التوافق الاجتماعي - الديموقراطي

من جراء هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد، وجدت الاستراتيجيية الاجتماعية - الديموقراطية للدول الراعية نفسها في موقع الدفاع في هذه السنوات الاخيرة. اجمالاً ليس الادعاء أو الزعم فقط بالنسبة للمعايير الخاطئة للرأسمالية الحامجة للطاعة الانكلوسكسونية الليبرالية الجديدة. ما هو اكثر حسماً، هو ان استراتيجيات التوافق الاجتماعي- الديمقراطي لم تر (حيث يوجد بالطبع قراءات مختلفة وطرق مختلفة للتطور كما اشار لذلك

اسبينغ اندرسن Esping -Andersen 1990) كممثلة لمجموعة انتقائية في السوق العالمي مع بعض استراتيجيات الانتاج والابتكار لبيئات تجارية، كذلك مع مفاهيم المساواة والتضامن الخاصة لثقافة سياسية معينة. لقد اشار كل من كازانستي (1985) وبلان / ابووت (1999) إلى ان هذه الميزة القاطعة - «السر الاضافي»، لنقل هكذا - لهذه الاستراتيجيات «للدولة الراعية» **«هي دمج انتقائي داخل الاقتصاد العالمي - فيما يتعلق باقتصاد مزدوج»(103)** .تعبير «ازدواجية الاقتصاد» هو مع ذلك تورية، اذا ما اخذت بالاعتبار حالة الواقع التالي: ترتكز الاستراتيجية الاجتماعية الديمقراطية للتخصص في السوق العالمي على اخلاقية **مزدوجة منظمة رسمياً للسوق الحر** .لقد الفت بين انفتاح على السوق العالمي، راديكالي نسبياً (جذري اكثر مما هو في كثير من البلدان الاخرى) وسياسة خاصة بحماية الانتاج الوطني من التراجع في قطاعات اخرى كثيرة. يسمح هذا التناقض الممأسس بالوصول إلى اهداف كثيرة، على الصعيد الداخلي كما على الصعيد الخارجي (انظر بلان/ ابووت 1999):

- على الصعيد الخارجي، بامكان دول التوافق ودول الرعاية الاجتماعية - الديمقراطية ان تقدم نفسها كرؤس جسر لتحرير السوق العالمي، ما يسمح لها بتأويج الفرص لقطاعاتها المصدرة.

- على الصعيد الداخلي، بمقدورها وضع مؤسساتها، اسواقها واسواقهم في العمل القومي في منأى عن التأثيرات

«السيئة» للمنافسة على السوق العالمي بفضل ترتيب أو صيانة الحواجز القومية.

- اجمالاً، هذه الازدواجية في الاخلاق مبررة على مستوى قومي، من خلال اعتبارات استراتيجية من النوع المتعلق بالامن كذلك من خلال حماية الجماعة والثقافة - هذا هو «الطريق الالماني». يظهر هنا المعنى الاستراتيجي للجماعوية في السياق الاوروبي. ويحصل انه اذا ما تم الانتباه والعناية بالقيم الجماعية التقليدية، يكون في فكرة ضمنية للاستحصال رغم كل شيء على امكانية القيام ببعض الاشياء الصعبة للدفاع بصراحة وعلناً، بتلطيف ابعادها الجماعوية، مثلاً ابعاد الغرباء وتخليد التراتبيات القديمة (بين الرجال والنساء).

- لقد سمحت الازدواجية الاخلاقية، المنظمة رسمياً، للدول - الراعية الاجتماعية - الديمقراطية مع ذلك **بتحقيق تفرد خاص للدولة -الراعية**، والذي اصبح ممكناً من خلال الدخل والحماية الاجتماعية. هذه «الفردية المنظمة رسمياً» لم توصل فقط، كما يشار غالباً، إلى انهيار التراتبيات التقليدية وتوزيع المهام في قلب العائلة، وفيما يختص بالجنسانية، في الزواج. كذلك في العالم الترابطي، في مجموعات الناخبين التقليدية للاحزاب السياسية، ما رفع في كل مكان مسألة معرفة كيفية العمل على ادخال وصيانة روح الفردية في «المسائل الجمعية العويصة» للاحزاب، النقابات، الكنائس. هذا ما انتج ايضاً وعياً وهويةً

جديدة، تخطيا الحدود والضيق القومي الاتحادي واغنيا الهويات المهنية والمحلية ببعد انفتاحي على العالم. هذا الاستعداد يعرف عن نفسه ليس فقط كضحية، بل ايضاً كلاعب أو فاعل في العولمة، وهو حاسم بالنسبة للامكانيات المستقبلية للتخصص والايجابية في السوق العالمي .

– هذا يعني، ان الاوساط الاجتماعية الاجتماعية – الديمقراطية المؤسسة على افتراضات اساسية مسبقة هي المتهمة في الوقت الحالي. من ناحية تعتمد هذه الاوساط على **هوية متشابهة (نسبياً)**، والتي تصبح اشكالية مع العولمة الثقافية والاتنية. من ناحية اخرى، هي تحب ان تُدرك من وجهة نظر **التضامن القائل بالمساواة (نسبياً)**. لغاية الآن حمت هذه الثقافة السياسية الدول الاجتماعية – الديمقراطية لاوروبا من الطاعون الاجتماعي الجديد الذي يجتاح إن حصرياً على الاقل بنسب اكثر مأساوية في الدول الانكلوسكسونية، والذي يتجلى من خلال عوارض من مثل الاجرامية، الفقر، الطرد، المخدرات وافول الحياة العامة.

– على كل حال، يجب ان يتم التذكير جيداً، تمثل ثقافة الدولة- الراعية، مع سياستها في التضامن القائل بالمساواة، الجواب على كوارث القرن العشرين، بمعنى على الفاشية القاتلة كما على شيوعية الدولة وتأميماتها الجبرية. لقد اشار بولاني Polanyi خصوصاً في مؤلفه **التغيير الكبير** (1945) بإمكان الانفتاح الاقتصادي ويجب عليه ان يتآلف مع رؤية سياسة الدولتية

قادرة على منع سقوط الانسانية في الفاشية. بنقل ذلك إلى الموقف لهذه البداية للقرن الواحد والعشرين، يعني ذلك باننا بحاجة إلى اتفاق جديد لاعادة توازن سلطة السياسة والاقتصاد واجبار رأس المال الدولي قبول القواعد الجديدة للالتزام الثقافي والسياسي وكذلك للدول العابرة للقوميات المعاد تنشيطها من خلال التعاون. واذا فشلت هذه المحاولة، فهو النكوص اذاً المحدث، الفاشي الجديد، المتربص بنا، التجريد من الصفة الانسانية. لكن من هذا بالتحديد خرجت الثقافات المثمرة «للفردية التضامنية» من جحر الدول - الراعية، والتي بإمكانها ان تحمينا.

- نشهد في الوقت نفسه على ظهور الشروط الضرورية حتى تتمكن المسائل المرتبطة بالتضامن الديمقراطي ان تكون مؤسسة ومعبر عنها من جديد بالتكيف مع مجموعة المشاهد والعصر العابر للقوميات. يثبت هذا بالدرجة الاولى بالنسبة للمجال الاوروبي. صحيح انه يشاهد مع ذلك في الوقت الحالي ارتسام جانبي لمواقع حماية الانتاج الوطني القومي، تلك التي تمسك من ناحية بالتوافق القومي وبواقع انه ليس في مقدوره ان يتطور وان يصان الا ضمن ظروف حيث الداخل والخارج كانا قد تمايزا بوضوح على الصعيد الداخلي، كان يجب اقامة وضمانة تجانس «النظراء» حيث التضامن الاجتماعي فيما بينهم كان يجب ان يكون مماسساً. لم يكن هذا ممكناً على الاقل الابفضل تحديد قوي وواضح ازاء «الغرباء». كانت هاتان الحركتان تفترضان مسبقاً تجانساً كبيراً للسكان ولهويتهم الاتنية، يسمح بتهميش الاختلافات

والتعارضات اللغوية، الاتنية والدينية. يعتمد النجاح في السوق العالمي في الوقت نفسه على اغلاق قومي، والذي وصفه هابرماس من خلال كلامه عن المانيا وعن «قومية المارك». ومن وجهة نظر اكثر عمومية، بالامكان تحديد الاغلاق بتعبير «قومية الازدهار». في عصر العولمة يصبح هذان الشرطان الاساسيان للدولة القومية الاجتماعية الديمقراطية (التجانس الثقافي وقومية الازدهار) عوائق هامة امام العولمة الثقافية الاجتماعية والسياسية. فهي تمنع هذه المجتمعات التي تمارس الاخلاقية المزدوجة للسوق من:

- الوعي، من ضمن حركة من النقد الذاتي، بدورهم كرابحين انتقائيين من العولمة، حيث خدع الازدهار مشروطة بالضبط من خلال **اقصاء الاخرين**.

- فهي تعمل على تضخيم التكاليف القومية والانانية في الوعي العام فيما يختص بتعددية الدول. لم نتصدى لغاية الآن للرؤية المنحطة التي تلاحق اوروبا مع الطيف الليبرالي الجديد ومواجهته بالبديل، الذي هو في متناول اليد، للتجديد العابر للقوميات للديمقراطية، للعدالة وللحماية الاجتماعية كذلك للفكر والعمل البيئوي في ما **وراء** الحق الحصري القومي.

لا يمكن ان تتم تعددية الدول الا بشرط الانفتاح الكوسموبوليتي للمجتمع. في هذا السياق من المهم الاعتراف بأن الانفتاح على السوق العالمي يمكن ان يسلك ايضاً طرقاً

مختلفة. مع اضفاء صفة الليبرالية الجديدة (المخففة في وجهة النظر الاجتماعية - الديمقراطية) للاقتصاد وللعمل، الذي هو اجتماعي مثل ذلك الذي كشف عنه رئيس الوزراء الفرنسي القديم ليونيل جوسبان. رغبة بثورة جديدة، كما عنونت اذاً صحفية المانية Die Zeit «الزمان». تجنبت الحكومات الفرنسية الاصلاحات البنيوية المؤلمة وانغمست في لذة السياسة الاجتماعية[51]». لذلك يقال من الداخل، مع اعادة تفعيل تقليدها عن «حرية، مساواة، اخوة». انفتح المجتمع الفرنسي لتحديات العصر الشامل.

يترابط هذا الانفتاح بصورة خاصة حول مشروعين للاصلاح واللذان هما لاول وهلة اقل تمحوراً على سوق العمل منه على بعض العناصر المنقولة من خلال مفهوم تقليدي غالباً عن «الامة»، اعني اللامساواة والقيود «الطبيعية» المتناقضة مع مبادئ الحرية والمساواة للمواطنين. يستخدم تجديد الزخم الثوري للسياسة الاجتماعية لفتح مجال تجريبي «لسياسات الحياة» (غيدنز Giddens). مع اجماع تقريباً كامل «تبنى نواب اليمين كما اليسار بعد مناقشات مكثفة، قانونيين بنوايا تستحق الثناء وبنتائج لا يمكن التنبؤ بها: ذاك المتعلق بالعقد التضامني وذاك المتعلق بالتكافؤ. الاول يخلق شكلاً جديداً من الاتحاد المشروع، وغير

---

(51) انظر مقال جاكلين اينار Jacqueline Henard الذي صدر في صحيفة «الزمان» Zeit العدد 26 في 21 حزيران 2000 ص 10.

متوجه فقط إلى مثليي الجنسية. الثاني لهو هدف تمرير نسبة من النساء في الحياة السياسية من مستوى منخفض جداً حيث تقع فيما يعادل نسبة النساء في المجتمع، يعني على النصف. وقد دخل الميثاق المدني للتضامن، والذي سمي باختصار اكثر «عقد» (Pacs)، موضع التطبيق في كانون الاول 1999. وخلق وضعاً قانونياً لجماعات الحياة تجمع راشدان غير متزوجان ودون أي عقد تضامني مع شخص ثالث. ويستطيع منذ توقيع الاتفاقية الشركاء المطالبة ببدل سكن وغيره ايضاً من التقديمات الاجتماعية التي كانت إلى ذلك الحين حكراً على الرجل والمرأة المتزوجين (زوجان). وفي غضون ثلاث سنوات من الوحدة المثبتة، بامكانهما تعبئة تصريح وحيد عن المداخيل. واذا توفي احد الموقعين يجب على الشريك الذي ما زال على قيد الحياة دفع ضريبة مخفضة على المواريث - حتى لو بقيت دائماً اعلى من تلك المتوجبة في حالة الشركاء المتزوجين»...

«القانون الثاني، الذي فحواه رمزي إلى حد كبير ونتائجه غير اكيدة ايضاً، ليس هدفه تنظيم الحياة الخاصة، بل الحياة العامة. منذ 6 حزيران 2000، فرض القانون المتعلق بالتكافؤ على الاحزاب تقديم عدد متساوٍ من النساء والرجال على لوائحهم. في الانتخابات، التصويت المباشر، في التشريعات مثلاً، كما تم ترتيب آلية عقوبات مالية، اذا، على المستوى القومي، لم تبلغ الكوتا للمرشحات النساء 50%. مرة اضافية كان التصويت نموذج للاصلاح السياسي: وحدها النائبة المحافظة كريستين بوتن، التي

كانت قد قاتلت بمفردها سابقاً فيما يختص بقانون العقد التضامني ضد الجميع، فقد صوتت ضد هذا القانون» (نفس المرجع). ما هو مدهش في ذلك، ليس فقط انه قد تم بنجاح تمرير هكذا اصلاحات للمجتمع بمضمون متنازع عليه للحد الاقصى، وانه بفضل استراتيجية الاصلاح السياسي الذي ازال كل المعارضين، الذي يمكن الافتراض بانهم كانوا كثر. يجب الاشارة ايضاً بان هذه الاصلاحات قد سمحت بتخليص قيم الحرية والتضامن، التي هي قيم موروثة من الحداثة (الفرنسية)، في قيودها الذاتية- في الحالة الراهنة، استيعاب الجنساية الطبيعية «والاتحاد الزوجي» إلى الجنسية الغيرية إلى الزواج المبرم حسب الاصول. اما بالنسبة للاصلاح الثاني، فهو يتصدى سياسياً للتناقض الذي يستمر بين، من ناحية، المساواة في الحقوق التي تتمتع بها النساء فيما يختص بالاعداد وعلى الصعيد المهني، التي هي انتصار للحركات النسائية، ومن ناحية اخرى، اقصاء السياسة والحياة العامة حيث هن مازلن من ضحاياها في كل دول قارة اوروبا تقريباً.

لا يمكن الا ان ندهش من الطريقة التي تلعب بها استراتيجية التسيس هذه مع **التناقضات بين معاودة التقليد والتحرر خارج التقاليد.** هذا ما يمكن تسميته، بتأكيد الميزة، معاودة التقليد، توسل التقاليد القومية للحرية وللمساواة قد استخدمت للتخلي عن بنى اجتماعية متمردة والتي تشكل عائقاً للتحرر من هذا التقليد. **استراتيجية اللعبة مع التقليد والتقليد المضاد** هي استراتيجية تسييس مهمة إلى حد كبير، لانها مدخلة في السياق القومي، لكنها في

الوقت نفسه تتسبب بتراجع للتقليد في نفس هذا السياق، الذي يعمل على انفتاحها من هناك على البعد العابر للقوميات.

لا تفعل السياسة هنا مع ذلك الا التصديق على بعض الاشياءالتي عمل السكان بأغلبيتهم من الآن فصاعداً على دمجها في هويتهم. في حين انه في سنة 1981، مثلاً، ان الفرنسيين الذين استطلعت اراءهم كانوا بنسبة 49% ما زالوا يعتقدون ان المثلية الجنسية لم تكن «ولا بأية حالة من الاحوال مبررة» وهؤلاء لم تتخط نسبتهم 23% سنة 1999. لن يتم طبعاً التخلص من تحفظات التصرف: هل سيقود التكافؤ حقاً للمساواة بالنسبة للنساء في السياسة، ام هناك خدعة في المعروض، الذي لن يكون في الواقع الا كوتا هدامة؟ التعريف الجديد للمواطن، الذي عليه من الآن فصاعداً ان ينحني للانثوي، وهل بامكانه الامتداد إلى الاقليات الاتنية؟ وهل حصص (كوتا) النساء على اللوائح الانتخابية ستكمل بحصص للسود فيما يتعلق بالتلفزيون؟ تظهر كل هذه الاسئلة بانه بامكانها ان تكون جيداً الفرص لتلك السياسة، التي تلجأ من خلال تغييرات ظاهرياً بسيطة في ميدان السياسة الاجتماعية، تعيد تسييس المجتمع، وتفتح هكذا من الداخل المجال الاجتماعي والسياسي للتجديدات العابرة للقوميات.

(ب) استراتيجيات البلدان المنخفضة الرواتب

بعض الدول (ليس فقط، تلك التي تسمى خصوصاً العالم الثالث) تحاول اعطاء نفسها سعة يتطلبها سوق السوق العالمي،

لجذب واستبقاء رؤوس الاموال الاجنبية باعلان طابع «**تكاليف مخفضة، رقابات مخفضة**». هذا يعني انها تلطف أو تلغي قوانينها في حماية العمل، في البيئة أو لجهة تحصيل الضرائب من قبل الدولة. يمكن لهذه الاستراتيجية ان تطبق على الدوام، أو (في الغالب) بطريقة محدودة في الزمان و/ أو المكان. ويتم التوصل هكذا إلى خلق مناطق للتصدير، أو اراض محصورة للتصدير حيث لا يطبق القانون والتي تدار من خلال قواعد الاعفاء، التي تقتضي مثلاً بان القوانين لا تطبق داخل هذه المناطق لكنها تبقى معمولاً بها جيداً بطبيعة الحال خارجها. يصبح هذا الجانب من التخصص ملموساً اذاً خاصة من خلال تنظيم متناقض لانه يتنبأ اساساً بعدم صحة الترتيبات.

للتعبير عن ذلك من خلال مقارنة نقول: في استراتيجية الدولة- الراعية، يصف المريض لنفسه الجرعة الادنى من الشراب الليبرالي الجديد المرير. في استراتيجية الهبوط، تجرع الدولة في المقابل «جرعة مفرطة» تضع نفسها من خلالها، بنفسها في خطر. من المهم التأكيد مع ذلك على واقع ان تقدير الجرعة ليس نتيجة قرار حر لكل دولة/ مريض. على العكس، فهي في قسم كبير منها مرتبطة بظروف تاريخية لانطلاقة وطرق التطور، كما لموقع الدولة فيما اذا كان في الوسط ام بعيداً عن الوسط. ولا مجال لادنى شك على هذا الصعيد بان الجرعة الاقل للشراب النيوليبرالي الموصوف للدولة- الراعية يفترض مسبقاً ازدهاراً يُسعى من خلال هذه الوسيلة للحفاظ عليه وتنميته. بالعكس، تُملى استراتيجية الهبوط على الدول التي تمارسها من خلال البؤس،

تقوم على محاولة جعل منها سوقاً. ليس صدفة اذا وجد ايضاً، في البلدان التي تكفل عدم الحق لرؤوس اموال اجنبية، هكذا نجد رجالاً يدفعون شقيقاتهم إلى البغاء لسياح غربيين. في **الحالتين**، البؤس هو الذي يملي هذه الشروط.

مع ذلك هو صحيح ان اليد العاملة المنخفضة الاجر وظروف العمل غير الانسانية كلها بعيدة كل البعد عن كونها ابتكارات تنسب لهذه الدول، ولا ايضاً طرق الانتاج المسبب للمصائب على الصعيد البيئي. شيء آخر احياناً اكبر من التنسيق بين مختلف المظاهر لنجعل منها صورة جانبية لتخصصية دولتية. نشهد في هذه الحالة على المستوى العالمي، ظهور **سوق جزئي للعمل العالمي المتخصص في العمل والانتاج غير الخاضع للنظام، وهذا يؤدي إلى** شكل من «**التكدح للدول**» و«**البغاء للدول**».

يمكن التكلم عن استراتيجية «الهبوط» لسببين: من ناحية، تحول الهبوط في نظام العلاقات البيدولتية إلى وضعية في التخصص، مادة نوعية، بفضلها تتوق هذه الدول الانفتاح على رؤوس الاموال الاجنبية في السوق العالمي.

من الناحية الاخرى، يمكن ان تؤدي هذه الاستراتيجية إلى هكذا تكثيف للمنافسة بين الدول التي تطبقها وهذا يفسح المجال لسباق المزايدة التي مصدرها لم يعد فقط الهبوط، بل فعلاً الاقصاء.

هذا يعني بأن هذا التخصص في الهبوط هو تهديده الخاص

لنفسه: فهو يؤسس الوجود الاقتصادي على فجوة في النظام البيدولتي. بتعابير اخرى: كل ما تفعله استراتيجية الهبوط هو تأجيج المنافسة بين الدول، فهي تذهب جذرياً ايضاً بخلاف مصالح الامم الغنية التي ترى وجودها الاقتصادي والثقافي وقيمها السياسية موضع تساؤل من خلال خلق مجالات لاستثمارات رؤوس الاموال خارج القانون. في الفرضية حيث تصبح الحكومات هي ايضاً «لاعبات بالجملة» ستصبح هذه النزاعات بين اغنياء وفقراء اكثر قساوة على مستوى الكرة الارضية. لنشر معايير العدالة الاجتماعية، الكرامة في العمل، استخدام الموارد الطبيعية، يجب البدء بالحصول على توافق دولي. ولن يكون ممكناً لاحقاً الا بهذا الشرط تحديد عقوبات فعلية لمعارضة هؤلاء الذين يخالفون القواعد. لا احد يستطيع القول، اليوم اذا كان ذلك ممكناً في الاطار العابر للقوميات، ولا كيف يمكن التوصل إلى ذلك. مهما يكن في امر، فالطريق التي تؤدي إلى الدولة- الراعية، حيث هذا التوافق كان موجوداً سابقاً على مستوى الامة، لا يمكنه ان ينقل على المستوى العابر للدول دون قيد أو شرط.

(ج) استراتيجيات الجنات الضريبية

يحاول عدد من الدول غزو وتأكيد وصولها للسوق العالمي بتحولها هي بالذات إلى «جنات ضريبية» للمستثمرين الاجانب. يكفي مقارنة هذه الاستراتيجية مع تلك التي سبقتها للتأكد انه بامكان الثغرات التنظيمية في العلاقات الدولية ان تتسبب ليس فقط

بنمو لاستراتيجية الهبوط، بل ايضاً الترقي في تبني صورة جانبية دولتية في السوق العالمي. حتى تكون اكثر دقة: تبذل جهود كبيرة لتحويل الهبوط إلى ارتقاء. بالنتيجة، دول عديدة استخدمت السرية المصرفية لتقدم ملجأ للرابحين في العولمة، كيما تصبح هي نفسها رابحة في العولمة. في الوقت الراهن، يفوق عدد هذه الدول الاربعين عبر العالم ممن لجأ إلى هذه الوسيلة لتؤمن لنفسها وجوداً طفيلياً في السوق العالمي.

الاسئلة، التي تطرح هنا شبيهة بتلك التي اثارتها الاستراتيجية السابقة: ماذا سيحل بهذه الدول المنظمة لجنات ضريبية عندما يرغب اتحاد الدول خلق بنية جديدة عابرة للدول، فيما يتعلق بالاسواق المالية - وماذا إذا نفذت ذلك؟ «ضريبة توبن Tobin» مثلاً، المقرر استيفاءها على التحركات الدولية لرؤوس الاموال، لا يمكن ان تؤسس هكذا الا بشرط الوصول إلى الجنات الضريبية وكافة شروطها ملغاة. وايضاً نقل معايير الازدهار والعدالة إلى المستوى العابر للدول لا يمكن ان يصل إلى مبتغاه الا اذا الغيت هذه المجالات غير القانونية والهادفة إلى تأويج المنفعة والمحمية من خلال القدرة الدولتية. يتطلب هذا اذاً اتفاق الدول- الخاسرة، بمعنى الجنات الضريبية، حيث الرهان شديد بانها لن تقر بدمارها الذاتي. لن يبقى من جراء ذلك امكانية اخرى الا طرح ومعالجة مباشرة، وبطريقة سياسية، العوائق البنوية من هذا النوع، من خلال فتح وجهات نظر جديدة لهذه الدول في مجال التطور من نمط اقتصادي عالمي لا احتكار فيه.

للبقاء بداية في الاطار القومي: تستطيع الدول ليس فقط تقليص المنافسة التي تؤدي إلى تعارضها بفضل استراتيجيات التخصص، لكن ايضاً بفضل استراتيجيات الهيمنة. بتعابير اخرى، وما يسمح لها باقامة تعاون هو السبب التالي الذي من ناحية، تنهض هذه الهيمنة من اطار قومي، لكن من ناحية اخرى، تعمل على تطيير هذا الاطار القومي إلى شظايا بفرضها على الدول «تعاوناً دولياً» يتلاءم مع المشروع القومي. تكفي غربلة المناقشات الدولية لهذا المنظور ليُلحظ فيه كل انواع الاشياء الغريبة. يوجد من ناحية، «الهجاس المهيمن» يتدارك معه الباحثون السياسيون النيوليبراليون كل الاخطار التي تهدد العالم اذا وصلت الهيمنة الاميركية إلى الانهيار. فالمبدأ الاساسي في هكذا قصد، لكنه لم توضع صياغته اجمالاً، هو ان الفوضوية المزدوجة للدول القومية وللرأسماليات الشاملة لا يمكن صيانتها الا بشرط وجود بنية مهيمنة. من ناحية اخرى، ترتفع اصوات، قادمة على الاخص من بلدان «العالم الثالث»، مفعمة بالغضب، بالنقد وفقدان الامل، تأسف لاستمرار الامبريالية بوسائل اكثر تهذيباً والتي هي العولمة. ولتحليل الموقف بطريقة ملائمة، من الضروري اذاً الامساك بأكثر دقة ممكنة باستراتيجية تقليص المنافسة من خلال الهيمنة.

من الملائم للوهلة الاولى، اقامة تمييز بين استراتيجيات الهيمنة **الشاملة** واستراتيجيات الهيمنة **الاقليمية**. هذه الاستراتيجيات

ليست متعارضة، لكن تبنى من خلال اواليات مختلفة للسلطة، لكل واحدة منها تناقضاتها الخاصة. إلى الان، مرشح واحد بامكانه ان يطمح إلى الهيمنة الشاملة: الولايات المتحدة. عرفت في السنوات الاخيرة، الادب المتخصص بالنسبة للعلوم السياسية وللاقتصاد السياسي في هذا الخصوص تطوراً جديراً بالانتباه. فالنظريات المركزة على الدولة لم تعد تنشغل بنهضة أو افول القوى الكبرى ولا بمعرفة اذا ما كانت الهيمنة الاميركية في حالة تراجع بالنسبة للقوى الصاعدة لاسيا للشرق أو لاوروبا. على العكس، يصادف المرء غالباً اكثر فاكثر الرأي الذي بمقتضاه تدخل الولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة، في مرحلة متجددة من الهيمنة، وحتى معلنة، وذلك على الصعيد الاقتصادي، كما السياسي. والاشارات الطليعية لدعم هذا الطرح هي التالية: تسيطر، في الانحاء الاربع من الكرة الارضية، الليبرالية الجديدة، رأس الهجوم الايديولوجي للامركة، كسيد غير منازع على كل النقاشات المتعلقة بالاصلاحات التي ستنفذ. لقد استبدلت الهيمنة الاميركية المباشرة من الآن فصاعداً بأمركة متعددة الفرقاء. تضع فيها مؤسسات مزعومة مثلاً بانها عابرة للدول مثل المنظمة العالمية للتجارة، والدول الصناعية مجموعة الثمانية، البنك الدولي، الخ .. استقلالها الذاتي في خدمة تجسيد الطموح المهيمن الاميركي، على المستوى العابر للدول. يستخدم اخيراً، الحكم الاميركي دوره بشكل وقح جداً «سيد للعالم». ولم تتصرف بتأن في فرض مصالحها التجارية القومية، حتى ولو لوحت بتهديد مباشر بحروب تجارية مع الدول والقارات الاخرى. سلسلة

كاملة من المراقبين يعتقدون بالقدرة على التأكيد بان الموقع هذا للقدرة المهيمنة للولايات المتحدة هو ما جعلها تستفيد من نمو اقتصادي قوي بشكل لا يصدق وثابت على حقبة طويلة كذلك.

بالاضافة إلى ذلك، هناك مسألة تبدو لي اساسية مع انه لم يعط لها في هذه المناقشات الاهمية التي تستحقها: الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تحرز احتكارات الرؤية الشاملة - حيث اخصامها المحتملين، اوروبا واسيا، ليست في متناولهم. هذه الرؤية هي تلك التي للحرية المزدوجة والتي بمقتضاها لا يوجد ليس فقط أي تناقض بين حرية سياسية وحرية السوق، بل اكثر حيث الاثنتان تشكلان وحدة غير قابلة للانفصال. هذه الرؤية الاميركية هي حاملة لنظرية اخرى: فمن خلال فرض الرأسمالية والديموقراطية، على العالم اجمع، نقوم باكثر من احلال السلام في العالم: بخلق مجتمع عالمي محترم للكرامة الانسانية، ستصبح فيه، المساواة في الحقوق والعدالة العالمية الناتجة عن ذلك، يوطوبيا واقعية بالكامل. على الاخص بفضل هذا **الاحتكار المدعي الرؤى** يتعزز الموقع المهيمن للولايات المتحدة. من هناك كل المضامين الأخرى التي تؤلف هذه الهيمنة وحتى بداية القرن الواحد والعشرين (اقتصاد داخلي قوي وخلاق، موقع مسيطر في السوق العالمي، القوة العسكرية، شبكة الاحلاف انحسارات الارباح، الخ ...). وقبل كل شيء السياسة العظمى التي لها طموح كوسموبوليتي تسمح للولايات المتحدة ان تحتل موقع المهيمن.

لا يجب مع ذلك عدم تقدير هذه المسائل حق قدرها والاتمان الناتجة عن هذه الاستراتيجية الشاملة للهيمنة: تتطلب اقامة وصيانة الهيمنة تعبئة دائمة للسكان ليس فقط داخل البلد **نفسه**، لكن ايضاً في الدول الحليفة - ويتم ذلك في ظروف يفرض من خلال اقتصاد عالمي. يميل نحو البلبلة والفوضى ويتهرب اكثر فاكثر من ضعف ارادة الرقابة كافة الصادرة عن الدول. ليس فقط هو مكلف للحد الاقصى ان تكون جاهزاً ومستعداً للتدخل سياسياً وعسكرياً في شؤون بلدان اخرى، بل اكثر من ذلك، لان هذا يخلق ارادة ثابتة ان تكون دائماً وفي كل مكان حاضراً، ان يكون لك وفي كل مكان صوت في شأن ما، وذلك يفوق قدرات أي حكم، مهما كان. من هذا الواقع، بامكان رؤية لرقابة تسليطية ودائمة، تصور غالباً من قبل هؤلاء الذي ينتقدون هذا الموقف، ان تتحول، لنقل هكذا، إلى كابوس بالنسبة لاولئك الذين يحاولون تجسيد هذا الادعاء المعتد إلى عصر حيث العَرَض والتعقد يسودان كالأسياد. في الحقيقة، بالامكان الذهاب حتى لطرح السؤال التالي: إلى أي حد يمكن لدولة ان تحول فعلياً موقعها المسيطر إلى نمو للسلطة في السوق العالمي؟ الم يُشهد بالاحرى على ظاهرة معاكسة ما يعني ان الاثمان المرتبطة بالهيمنة تصبح عاجلاً ام آجلاً عوائق تنافسية ثقيلة في السوق العالمي؟ الا يمكن عند الضرورة، انطلاقاً من هناك، تطوير استراتيجيات ماكرة، حتى مكتمة، قائمة على ارهاق الدول الأخرى بتكاليف الهيمنة لاقصائهم لاحقاً من سباق المنافسة في السوق العالمي؟

هل تكون استراتيجية الهيمنة اذاً حتى بالعكس، استراتيجية اقصاء المنافسة المفروضة من قبل الدول التي هي في موقع المنافسة؟

اذا لم تعد تدرك الهيمنة بحسب المخططات التقليدية، بمعنى كاستراتيجية امبريالية مزودة بقاعدة عسكرية، سؤال يطرح نفسه: ماذا ستشبه هيمنة تسود السوق العالمي هدفها الاساسي هو تقليص المنافسة في السوق العالمي؟ الاقتصاد العالمي نفسه لن يكون قادراً في هذا المجال الا بشروط معينة لان ذلك سيتضمن بالنسبة له تحقيق اكتفائه الذاتي السياسي وخلق نوع من الدولة العالمية للاقتصاد الخاص. وتتحول ديكتاتورية البروليتاريا اذاً، بحكم الاهداف المحددة، إلى ديكتاتورية علم الادارة على المستوى الشامل، على اساس استدخاله كلياً للقدرة الدولتية .

هذه الفكرة غامضة تماماً. المسألة تطرح من جديد لمعرفة ماذا يمكن ان تشبه استرتيجية هيمنة قادرة على الاستمرار في السوق العالمي، أو كيف يمكن ادراكها. في هذا المعنى، يجب التساؤل اذا ما كان جوهر استراتيجية الهيمنة، المنقول إلى السوق العالمي، بإمكانه ان يحلَّ في نوع من «سياسة السياسة» التي تحين من جديد (تجعلها راهنة) قواعد ما بعد- اللعبة لسلطة السياسة العالمية. ولشرحها ببساطة اكثر: تعمل الهيمنة مثل «**قوة متعددة اللاعبين**» (بالان / آبووت 1999). هدف الاستراتيجية الملائمة **هو الربط بين عناصر السلطة، ومضاعفة السلطة.**

لفهم اية عناصر تدخل في اللعبة هنا، يكفي الانكباب على

الهيمنة الاقليمية لالمانيا في قلب الاتحاد الاوروبي. بداية المانيا هي القوة الاقتصادية الاولى مع تعداد سكاني يزيد عن 80 مليون مقيم، مع اقتصاد تصديري واقتصاد داخلي متطور جداً. تحالفها في الوقت نفسه مع فرنسا لكن ايضاً امكانياتها الجديدة بالتوسع نحو دول اوروبا الوسطى الشرقية كذلك نحو روسيا يجعلها متمتعة بدور خاص كوسيط، سواء فيما يختص بمسائل الاندماج مع الاقتصاد العالمي كما في المسائل المرتبطة بالتمثل والحضور السياسي في قلب الاتحاد الاوروبي. واذا اضيف إلى ذلك المكانة المهمة لالمانيا الحاصلة عليه من موقعها كحليف اوروبي للولايات المتحدة، ينتج عن ذلك تعدد عناصر السلطة القادرة تماماً ان تؤسس لموقع مهيمن. وتضعها هذه الحالة ايضاً بشكل واضح على ان الصورة والحكم الموجه إلى الهيمنة يتقلب كثيراً، وليس تبعاً فقط للموقع الذي يُشغل على مسرح السياسة. السبب لهذا الادراك المتغير لظاهرة مماثلة لنفسها هو في الغالب التفتيش في الطريقة التي يتم بها تفحصها، اعني: يُستمر في ادراك الهيمنة من وجهة نظر حساب السلطة القومية (تلك التي للواقعية السياسية) أو تُواجه من منظور كوسموبوليتي. في هذه الحالة، بامكان السلطة والتي هي الهيمنة، (دون مثالية كاذبة) ان يكون مقتنع كشرط مسبق بانفتاح للسياسة القومية عابر للدول. (من الممكن مقابل ذلك ان لا يرى المنظور الواقعي الجديد من النظرية السياسية الا طريقة اكثر دقة لملاحقة المصالح القومية تحت الراية العابرة للدول، «وكشف» هذا الموقف تحت هذا الشعار، لكن هذه مسألة اخرى).

استراتيجيات التعابر القومي

إلى جانب استراتيجيات التخصص في السوق العالمي واستراتيجيات الهيمنة، يمكن كشف وتمييز استراتيجيات تعاون بين حكومات ودول، حيث الهدف هو الغاء المزاحمات القومية والمنافسة بين الدول ازاء اللاعبين في الاقتصاد العالمي، سواء اكان ذلك من خلال اتفاقات، تأسيس انظمة أو من خلال كل نسق اخر للتنظيم ذو مسوغ قانوني. الاستراتيجيات العابرة للقومية (بمعنى المحدودة ببعض المناطق أو جامعة لعدة دول) للتعاون هي استراتيجيات دولتية تمثل عدة مستويات، عدة وجوه واعمال متعددة. وما يميزها عن ما سبقها من الاستراتيجيات المذكورة، هي كونها تسمح بتخطي هامش المناورة القومية للدول وتدخل لعبة متعددة الدول للسلطة ازاء اللاعبين في الاقتصاد العالمي.

فمن خلال حراكيتها وطريقة عملها في شبكة على المستوى العالمي، تستعمل المؤسسات الاقتصادية، وهي القادرة على ذلك، الدول في وجه بعضها البعض، وتعمل على اضعافها. فالأكثر سهولة بالنسبة لها تركيز سيطرتها المزيلة للاقليمية، العابرة للقانونية، عندما يكون الناس والحكومات مسيطر عليهم من خلال **وجهة نظر قومية** في طريقة تفكيرِها وتصرفاتها. وبتأجيج المزاحمات القومية، الانانيات والمنافسات، يتم تقسيم عالم الدول، ما لا يسمح لها باكتشاف وتطوير القدرة الظاهرية للتعاون الدولتي. وهذا ما لا يسمح اذاً للاقتصاد العالمي باستخدام الدول

القومية في وجه بعضها البعض، على مبدأ «فرق تسد». وتجمد هكذا مجموعة المشاهد للدول القومية والسوق العالمي، المشلولة تاريخياً التجديد المتعدد الدول للسياسة وخنق الاقتصاد العالمي.

الطريقة الوحيدة لتخرج الدول من لعبة القط والفأر هذه بين الاقتصاد العالمي والدول القومية هي في الواقع الامتداد بالمؤسسات «فاقدة الرسوخ» وبسط نشاطاتها الدولتية إلى ما وراء الحدود القومية. ويمكن لذلك ان يتحقق برعاية القومي، ويحمل اذاً اسم «فتح، غزو» أو «هيمنة» أو من الممكن ان يأخذ هذا شكل تعاون بيدولتي، الا ان ذلك يتطلب انحلالاً تدريجياً ومنظماً للوحدة المزعوم انها «طبيعية» للدولة والامة.

اساس التحالفات بين الدول هو الفكرة المتشاركة بان هكذا اتفاقات، هكذا انظمة دولية قهرية تساهم في تجنب ظواهر المزايدة أو المناقصة بين الدول، المضرة لكل منهم. تخدم استراتيجيات التعاون المتعددة الدول اذاً هدفين اثنين: زيارة المنافسة بين اللاعبين في الاقتصاد العالمي، وتقليص المنافسة بين مختلف الدول.

لكن لهذه الاستراتيجية ثمنها: فتح هوامش جديدة للمناورة، مجالات جديدة بالقوة من اجل ممارسة الحكم، ما يعني توسيع للسيادة، يجب ان تدفع من الغاء النزعة القومية- الذاتية الفاعلة، من تقييد الحكم الذاتي القومي.

وجدت الدول نفسها اذاً في سياق العولمة الاقتصادية واقعة بطريقة ما في فخ فك الارتباط بالقومية: فإذا بقيت هذه الدول امينة لمسلمة سيادة السياسة القومية، تحض التكثيف للمنافسة بين الدول ازاء الاستثمارات وتزيد من خطر تشكيل احتكارات في السوق العالمي، الذي يحرم في المقابل اللاعبين الدولتيين من سلطتهم. واذا عملت هذه الدول، في المقابل على تقليص المنافسة التي تقاومها بابرام تحالفات ترتبط هي نفسها من خلالها والعكس بالعكس لكي تدعم موقفها امام الاقتصاد العالمي، يجب عليها اذاً ان تحد من سيادتها القومية.

تسمح هذه المفارقة الامساك بظاهرة مركزية لمجموعة الكوكبة ما بعد القومية: العناصر التي في صيغة النموذج القومي، كانت تشكل كلاً (استقلال الدولة، تقرير المصير القومي، اتمام الاعمال الاساسية للسياسة مثل الازدهار، القانون، الامن) تستقل ذاتياً من خلال اعادة الامتزاج بطريقة جديدة. على الحكومات ان تتخلى عن استقلالها الدولتي، وان تغل الايدي نوعاً ما بالتبادل من خلال اتفاقات تعاون لتعمل على تقدم انجاز المهام القومية الاساسية وتفتح امكانات جديدة للعمل ليس فقط على الصعيد الدولي، بل ايضاً على الصعيد القومي الداخلي، تجاه المعارضة والرأي العام.

تستلزم استراتيجيات التعابر القومي سياسة جديدة للحدود. من ناحية، تلطف استراتيجيات التعاون الصلة بالارض للعمل

الدولتي، بقدر ما تصبح حدود الدول المتعاونة قابلة للنفاذ. وتكون من ناحية اخرى هذه الاقليمية غير ملغاة بل موسعة. فحدودها هي الآن تلك التي للفيدرالية الاقليمية للدول. فالاتحاد الاوروبي واتفاق التجارة الحرة لاميركا الشمالية هما اكبر أمثلة، لكن يمكن ايضاً استحضار تجمعات للتعاون بحجم اصغر مثل تلك التي ابرمتها الصين هونغ كونغ، والتي تظهر بعض الخصائص غير الرسمية «لتعددية الدول». الامثلة المذكورة هي جمعيات اقليمية لدول مرتبطة باتفاقات معقدة ومفروضة قانونياً ومجهزة بمؤسسات ملائمة، والتي تلغي بفضلها حدود حقل عملها لتبني منه تعددية دول جديدة. التجربة الخفية هي التالية: لقد تحولت كبرمجة القومية، الخاصية المحدودة للدولة، في عصر العولمة الاقتصادية، إلى عائق للابتكار العابر للدول والانتشار العمل السياسي والدولاتي.

ها نحن قد توصلنا إلى نقطة تحول في محاجتنا. ففي الاستراتيجيات الدولتية السابقة، كان مكان انطلاق البداية هذه للقرن الواحد والعشرين محددة: من ناحية، اقتصاد يتحول ويثور بمروره من القومي إلى الشامل، من ناحية اخرى، سياسة اقليمية حبيسة قوميتها المسبقة. وقد ظهر شيء ما جديد مع استراتيجيات تعددية الدول. الدول التي تتعاون تتصرف وتحكم بترابط من خلال شبكات اتفاقات مشتركة بما هو خاص بالدول، بفضل حكمة تعتبر بمقتضاها خسارة سلطة التأثير التي يخضع لها مختلف الدول لا يمكن تعويضها الا من خلال ارتباط كل ما هو مشترك ومتعلق بالدول.

بتعابير اخرى: **تبدأ السياسة هناك حيث يتم تجاوز «حائط قوميتها»**. وايضاً، لا يمكن اعادة تنشيط السياسة في المجال القومي الا بالتخلي عن محدودية القومي. الدول العابرة للقوميات هي دول معاد تنشيطها، ومحسنة من خلال المنفذ العابر للقومية، والتي لم تعد فقط دولاً قومية مع بقائها بالرغم من كل شيء دولاً قومية. فهي على طريق «القومية الكوسموبوليتية»، حيث التقاليد القومية فيها منفتحة، مغتنية واكثر حيوية من خلال الكوسموبوليتية.

بقدر ما يتم استيعاب الدول الاقليمية، الدول الاقليمية للدول القومية، وتدرك هذه الاخيرة كممسكة باحتكار التصرف بما يختص بالسياسة الدولية، لا تطرح مطلقاً مسألة الحكم الذاتي **العابر للدول، التوسع العابر للدول** لسيادة السياسة القومية. الاستقلال الذاتي السياسي مستوعب من جانب **السيادة القومية** ويتعلق فقط بدائرة العلاقات بين الدول. يحدد هذا الطيف القومي الطريقة التي ترى من خلالها العلاقات الدولية للتعاون. فالتعاون بين الامم لا يمكن التفكير به وتطويره الا كتعاون «**دولي**» وليس «**عابراً للدول**».

بامكان التعاون الدولي ان يعطي وجهة ما، لكن يتعلق الامر اذاً بوجهة استراتيجية تدعم الموقع القومي ازاء المنافس (في السوق العالمي). الفكر والعمل اذاً في النموذج القومي لا يقصيان ابداً التعاون **المسبق**. غير انه كلما عرقل أو أعاق هذا التعاون السيادة القومية، كلما كانت فرصتها اقل في ان ترى النور. كلما

ارتبطت الدول القومية ببعضها من خلال منفذ استراتيجيات ومؤسسات التعاون، كلما كان الاحتمال اقل لهكذا استراتيجيات وهكذ بنى للتعاون ان تتطابق مع الصواب القومي. ولا يتم اكتشاف المبدأ الذي هو في صميم التحليل هنا، الا بتبني وجهة النظر الكوسموبوليتية: ليس الا بتحرر السياسة نفسها من القيود على الصعيد القومي، ستتمكن السياسة من التعرف على التجديد العابر للدول والقومي ايضاً. الاتحاد الاوروبي هو مثل تاريخي اساسي بامكانه ان يوضح ما سبق. تتعاون في هذه الحالة ايضاً، دول صغيرة مع دول كبيرة، دول قوية مع دول اقل قوة. وتراودنا الرغبة نتيجة لذلك بتطبيق نظرية الاستعمار التي بموجبها لا يمكن التغلب على التحديدات المفروضة بالجغرافيا والسكان الا بالتكديس القومي للسكان والاراضي الاجنبية. والحال ان ذلك ليس ملائماً بالضبط للمرحلة الثانية من الاندماج الاوروبي، الموسوم بالسوق الاوروبي الواحد. ولاول مرة في التاريخ يتم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من التعاون داخل مجموع عابر للقوميات لدول تخلت عن حدودها القومية لتتبنى تلك التي للمنطقة التي تكونها. حيث كان الهدف خلق بيئة استطاعت الدول المتعاونة ان تجدد داخلها وتطور جماعياً سلطتها الاقتصادية والسياسية.

بالامكان اذاً ملاحظةشيء اولي: فعالية استراتيجية التعاون فيما يتعلق بتقليص المنافسة هي اساساً تبعاً **لحجم** الحيز والسوق المكون من خلال الدول المتعاونة. يمكن الذهاب حتى لغاية

القول بأن استراتيجية التعاون مساوية في نهاية الامر لاستراتيجية المرقاة. فكلما كان السوق المكون مهماً، بمعنى كل ما كانت الدول المتعاونة عديدة وقوية، ستكون سلطة مجموعة الدول، اكثر اهمية، كذلك الشبكة العابرة للقوميات للسيادة وللتعاون التي تكونت ايضاً ازاء السوق العالمي.

هذا يعني، ان مفهوم تعددية الدول بامكانه ان يتخذ عدة معان وعدة قيم. بامكانه ان يتجسد ليس فقط تحت شروط مكانية (حجم)، بل ايضاً تحت شروط تعاقدية (اتفاق خاص بالدولة، نظام دولي، تحالفات الدول المتعاونة)، ما يعني ان هكذا اشكال دولتية، هكذا اتفاقات بين الدول بامكانها ان تكون مدركة لترد على اولويات السوق العالمي أو لتتغلب على المنافسات القومية. وتظهر هذه المسألة الاخيرة بوضوح عند مقارنة الهندسة السياسية لتعددية الدول مع تلك التي للفيدرالية (القومية): كلتا الاثنتين تتكهنان وتحددان نظام سلطة متوازنة بطريقة دقيقة للغاية - في حالة الفيدرالية داخل دولة، وفي حالة تعددية الدول، بين مختلف الدول. وحيث يظهر الاثنان بدورهما، مميزات فرعية مختلفة، يمكن تخيل اشكال وسيطة اوهجينة (هندسة فيدرالية عابرة للدول)، قادرة ان تتخطى، من خلال تقدمها باشواط صغيرة ام كبيرة، الوحدة غير القابلة للانحلال ظاهرياً للامة وللدولة بفضل تعدديات فيدرالية للدول (حسب نموذج الاتحاد الاوروبي). ودون ان يجر ذلك إلى فراغ مؤسساتي للدولة ولا للسلطة.

في كل مكان حيث لا يوجد في الحاضر الا الخيار بين اما تقرير المصير القومي وتالياً الدولتي، واما الاندماج (الخضوع) لاجهزة دولتية قومية، مسيطر عليها اذاً من قبل الاغلبية، كما نشهد من الآن فصاعداً ظهور خيارات جديدة متاحة من خلال الفيدرالية العابرة للقوميات. وتسمح تلك الخيارات في الحالة المثلى بالتفلت من الطموحات القومية بالهيمنة لتحصل نوعاً ما على العصفور وخيطه، بمعنى الاستفادة من حسنات التوسع المتعدد الدول للسيادة دون تحمل السيئات المرتبطة بالاندماج أو بخضوع احدى الامم المزعومة للاخرى. هناك حيث يوجد بصورة خاصة نزاعات بين جنسيات أو بين جيران، وايضاً عندما يكون هناك تهديد بالالحاق (كما في حالة تايوان أو هونغ كونغ بالنسبة للصين، أو الجبل الاسود بالنسبة لصربيا). بامكان نموذج فيدرالية الدول العابرة للقوميات ان يقدم منفذاً لسياسة البديل الخاطئ، بقدر ما يمثل شكلاً جديداً من **استراتيجية احلال السلام للنزاعات المزمنة حول الجنسيات والتبعيات ازاء الامبرطوريات**. يجمع في الحقيقة هذا النموذج ازالة التشنج في المسألة القومية، التوسع التعاوني للسياسة والسيادة، والانفتاح على السوق العالمي.

تسمح تعددية الدول في الوقت نفسه عدم التقيد باي ارض وتشابك التكوينات الدولتية وكذلك انتماءات وهويات، التي تتوقف عن ان تكون مانعة بعضها للبعض الآخر، على غرار تراتبيات السيادة في القرون الوسطى. فقد استبدل متخيل الجنسية الحصرية بذلك الذي **للجنسيات المتضمنة**. الصين العابرة

للقوميات، مثلاً، بامكانها اعادة خلق روابط مع «صينيي الخارج». بمعنى مع الشتات الصيني فيما وراء كل القارات والثقافات القومية الجزئية، لكن ذلك لا يحصل بحسب النموذج القومي، بل في «سيادة جديدة عابرة للقوميات» والتي تترجم من خلال مواطنة مرنة متعددة الدول (المنظمات غير الحكومية).

لا تسمح تعددية الدول خلق مجموعة اعمال اقتصادية وسياسية فقط، بل ايضاً نماذج وجودية وعلى علاقة بالهويات مع سعة ثقافية وسياسية من اجل ثقافات العالم والسياسة، العالمية التي تتشابك وتتراكب من خلال الاشخاص والاماكن الوسطية. ولا تكتفي تعددية الدول تبعاً لذلك بالبرهنة على الخاصية الغامضة للرؤية الكابوسية للعالم المبنية على استباق قومي، حيث لا يستطيع فيه الما وراء القومي ان يكون الا العدم الصرف، فراغ السلطة، الفوضى والحرب الشاملة: فهي تقلب هذا الكابوس إلى عكسه. وعلى الصعيد الاكثر عمومية، تعددية الدول وعدم الارتباط بارض محددة لعالم الدول يتضمن ويسمح بتوسع مبدأ نظام يتميز بطريقة معاكسة، بمعنى ان بامكانه في الوقت نفسه ان يفاقم ويفتت النزاعات الناتجة عن حجب النتائج الثانوية، هويات سياسية وكفاءات.

لكن ما الذي يدفع مجموعات من السكان، والنخب، للتورط في هذا الطريق، لتجريب وتبني استراتيجيات تعاون عابرة للدول؟ منذ ان تم اذن تحليل وفهم تعددية الوظائف وتعددية

المنطقيات لتعقلية للتعاون المختص بالدولة. بالامكان اعادة السؤال: كيف يكون ممكناً ان توسع سلطة السياسة والدولة، المتوفر عند ما تربط الامم من جانب إلى اخر باستراتيجيات التعاون، لا يكون في الوقائع المطبقة من خلال السياسة؟ يمكن لهذا التعاون المضاعف للسلطة ان ينتشر تبعاً لابعاد ثلاثة (غير متطابقة فقط ظاهرياً لأنها متكاملة في الواقع: (أ) المعقولية الاقتصادية، (ب) المقولية الاستراتيجية و(ج) المعقولية السياسية.

(أ) معقولية اقتصادية

يمكن بدايةً لمعقولية التعاون المختصة بالدولة ان تُشرح بالكامل في اطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. تلك التي تشجع على خلق اسواق بحجم اكثر اهمية، انطلاقاً من مبدأ ان هذه الأخيرة تقدم للصناعة وللخدمات امكانات جديدة للتطور، والتي مقابل ذلك تعمل على تحسين شروط العمل للدول الاعضاء، وهو ما يجذب الاستثمار. بكلام آخر، احدى الطرق الاكثر رواجاً لتبرير خلق اسواق اكبر هو افتراض انه، من خلال هذا المنفذ بالامكان الوصول إلى تطوير للاقتصاد القومي «بين الدول الاعضاء» وهو ما لا يمكن التفكير به اذا ما بقيت منفردة. بالامكان التوصل هكذا إلى تكثيف للتجارة الداخلية كما الخارجية، بين القطاعات والبلدان الواقعة في داخل أو خارج الحيز الاقتصادي الاجرائي. في الوقت نفسه، يوجد زيادة في حجم الحيز الاقتصادي الكلي بالقياس إلى قدرة تمويل الابتكار

العلمي والتقني، وتكثيفه، وبالنتيجة، جعله عامل سلطة على الصعيد الداخلي كما الخارجي. سنة 1950 كان جاكوب فينر Jacob Viner قد صاغ مسلمة تبدو اليوم ايضاً في مظهر العقيدة التي لا تدحض فيما يختص بالنظرية الدولية للتجارة والاقتصاد السياسي بتأكيدها على ان **حجم السوق ودمجه يخلقان أو يشجعان في الوقت نفسه النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي**[52].

لا يمكن الاستناد احياناً على هذه المعقولية لشرح عمل اقتصادي ناجح الا اذا كانت «معقولية» العمل السياسي مستوعبة خطأ (كما هو مشوق القيام بذلك في الافاق النظرية المختلفة مثل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والاقتصاد السياسي الماركسي)، في المعقولية الاقتصادية، أو اذا كانت السياسة مدركة كمتابعة للاقتصاد من خلال وسائل اخرى. في الواقع التلميح من جراء ذلك إلى ان استراتيجية التعاون تطابق الحساب الاقتصادي لا يمكنه ابداً الرد على السؤال حول معرفة لماذا يصبح هذا الحساب اساساً للقرارات السياسية، للدوافع والاهداف السياسية. الاصح بالاحرى لكي تفرض الحكمة الاقتصادية نفسها بنفسها ان تواجه المعارضات والاحتجاجات المهمة في المجال القومي- احتجاجات ونزاعات يعمل الفكر الاقتصادي على ازالتها بلمح البصر بنعتها ظلماً انها مخالفة للعقل». تبقى لغزاً في هذا

---

(52) انظر في هذا الموضوع وما يتبع، فينر Viner 1950، بالان /ابووت Palan/ Abbott 1999: 61؛ Frieden/ Lake 2000.

الخصوص، اذا كانت الاسباب التي تدفع الحكام السياسيين، الاحزاب والحكومات هي الاستيلاء سياسياً على الحساب الاقتصادي، على العكس، بامكان البلاغة السياسية للمعقولية الاقتصادية تقديم، بكل تأكيد، استراتيجية ومظهر سياسي مستقل بذاته لعقلنة مسبقة للاستراتيجية لامتداد العمل العابر للقوميات. يرتكز الخطاب، المنتشر حتى في الرأي العام عن اولوية الاقتصاد، على السياسة، على مفهوم بسيط للسياسة الموجهة من خلال مصالح اقتصادية قوية. كما برهن عن ذلك ادغار غراند Edgar Grande (1995) من خلال مثل عن امكانيات ان يحكم شخص ما في نظام الوساطة الاوروبي، مجموع الدول التي تتعاون والتي كانت لها صلة بوفرة دول اخرى ومصالح اخرى، ما يسمح في النهاية للحكومات على تشغيل اعضاء جماعات الضغط بعضهم ضد البعض الآخر: هذا العالم المعقد، ذو المستويات والغايات المتنوعة، **يدعم سلطة** الدول ازاء مجموعات الضغط، وايضاً اذاً إزاء الاقتصاد. تجعل سياقات القرار، المرتبطة بعضها بالبعض الآخر، التوزيعات المعقدة للكفاءات الصورية وغير الصورية، تجعل الموقف صعباً على السيطرة يسبب هبات من التأثير خارجية؛ «والجزء الرئيسي» الذي بالامكان التودد اليه واقناعه بالذهاب في اتجاه المصالح المحمية لم يعد موجوداً من الآن فصاعداً. يتحدث ادغار غراند عن عجز غير معقول، والذي يعني في نظريته بأنه من جهة، تفقد الدول في الاستقلال الذاتي في النظام الاوروبي ذو المستويات العديدة، لكن من جهة أخرى،

تستطيع توقع اعتبارات ربح استقلال ذاتي، في حدود حيث تتضامن بحق مواقفها في وجه المتلقين الكثر والمجموعات المختلفة المهتمة بالقرارات السياسية. يظهر هنا ايضاً بوضوح ان النوع الذاتي للقومية الموجهة للسياسة، بمعنى التخلي عن المسلمة القومية، لا يشير مطلقاً - عكس ما يزعم غالباً - إلى نهاية السياسة، بل بامكانه ان يدرك ويمارس كاستراتيجية **تحقيق الحكم الذاتي ذاتياً للسياسة.**

(ب) معقولية استراتيجية

تطرح المعقولية الكلاسيكية الجديدة معادلة بين التعاون الاقليمي والنمو الاقتصادي بين الدول. بالمقابل، تطور المعقولية الاستراتيجية، وجهة النظر التي بموجبها يؤيد ويدعم تجمع الدول المتحدة في التعاون موقعها في السوق العالمي ما يسمح بشيئين اثنين: اولاً، تقليص المنافسة بين الدول، وثانياً تطور السلطة السياسية ازاء اللاعبين في الاقتصاد العالمي. يسمح اذاً هذا الامتداد للسلطة الدولتية من خلال التعاون للدول العابرة للقوميات ليس فقط بفرض نفسها كخصوم في وجه الاقتصاد العالمي، بل في تأطيره ضمن بيئة سياسية. بخلاف الحساب الكلاسيكي الجديد يرتكز الحساب الاستراتيجي للتعاون بالافضلية على طموحات سياسية، فهو يراهن على الاستقلال الذاتي (الجزئي) للسياسة وللدولة مقابل الاقتصاد.

بناء على ذلك، السيادة في هذا المنظور لم تلغ فعلياً عن يد

التعاون الخاص بالدولة، بل توسعت وتأسست من جديد. ويتأكد هذا عندما لا تعتبر استراتيجيات التعاون العابرة للدول كاستراتيجيات تدعم موقع الدول الاعضاء التي تشارك فيه في وجه السوق العالمي أو الامم المنافسة (هذا ما تفرضه واقعية علم السياسة). على العكس، اظهرت استراتيجيات التعاون بفضل المواربة والاحتياز من قبل المجال العابر للدول، هوامش جديدة للمناورة لصالح **السياسة** الداخلية للحكومات ايضاً. وكما اشار كلاوس بتر-وولف Klaus-Dieter Wolf (1999)؛ ان الحكومات التي تراهن على التعاون تجني من ذلك حسنات مباشرة لنزاعات عديدة في الوقت نفسه. «في الحقيقة، بفضل تشارك وسائل كل دولة فيما يختص بحل المشاكل، يمكن ان يساعد تدويل الممارسة الحكومية في تجسيد الارادة العامة للتنظيم بفعالية، المسموح بها من خلال المجتمع، لكن بمقدار ما تشكل امكانية الترابط الذاتي المعاكس، بامكانها ايضاً ان تستخدم لتأكيد أو لاستعادة هوامش من الحكم الذاتي ازاء مطامح المجتمع المدني للمشاركة في القرارات. ومع الوسيلة التي تبتكرها الحكومات لاخضاع سلطة السوق، تتحرر هي ايضاً من تأثير السكان الذين فوضوها. ويتم الوصول إلى تراجع إلى الوراء للديمقراطية بسبب ترابط الحكومات ذاتياً»(61).

في هذا المعنى، يخرج التعاون العابر للقوميات- الذي يأتي ليضاف لتدعيم موقع كل دولة في السوق العالمي - هوامش عمل في المجال القومي، والتي تسمح بتناول مع فعالية اكبر «مسائل المستقبل هذه» التي هي البطالة، النمو الاقتصادي

الهابط، الجرمية، الهجرات وكذلك الامن العسكري. ويمكن من من خلال مثل تعددية الدول للقوى المسلحة يمكن الامساك بشكل افضل بالتناقض الذي يظهر هنا.

من ناحية، يحول تدويل انتاج الاسلحة- لاسباب من بينها تخفيض الاسعار ليس أقلها ايضاً البحث عن الفعالية والتعزيز- إلى استراتيجية عقلنة جوهرية. في قلب اوروبا اصبح التعاون العابر للقوميات، التطور المشترك والانتاج المشترك ترتيبات اساسية لتخفيف انفجار الاسعار المرتبطة بصناعة الاسلحة اذا ادخل «احلال السلام التعاوني» هذا لانتاج المعدات الحربية بالكامل ايضاً في منطق تجاري، هو في تناقض ظاهر مع اولوية الامن القومي، يبدو واضحاً، في السياسة العسكرية العابرة للقوميات، بانه على الصعيد السياسي ايضاً من غير الممكن ضمان الامن القومي الا في مجال التعاون العابر للقوميات. لا يسمح الاتحاد الاوروبي بطرح هذه المسألة بشكل واضح، لأنه كما يعلم كل واحد، ليس في متناوله (لحين صدور ترتيب جديد) قوة عسكرية خاصة به. لقد تخطت في المقابل، منظمة حلف شمال الاطلسي مسلمة السيادة القومية بما يختص بالدفاع من ناحية، وجاوبت من ناحية اخرى، على المسائل المرتبطة بالامن القومي باشكال من التنظيم عابرة للقوميات. تتمة لهذا التطور وعلى غرار الشركات الدولية الكبرى، اصبحت منظمة حلف شمال الاطلسي على مستوى فرقائها وادارتها عالماً صغيراً متعدد الاتنيات، فيها ناس من اصول ولغات مختلفة للغاية. لقد قاموا في الوقت نفسه

بنزع القومية وجعلها عابرة للدول بالنسبة للمسائل المرتبطة بالأمن القومي. واضعين من هناك ايضاً صفة القومية من جديد على نمط التجمع. يظهر هذا بشكل واضح ان التخطيط النظري المنتشر والذي بموجبه يجب ان يدرك التعاون كنفي للبعد القومي يمر كلياً بجانب تعقد الاحداث، بمعنى لا يدخل في صلب هذا التعقد. فالمجال العابر للقوميات يمكنه بل عليه ان يكون مدركاً بطريقة اكثر دقة وطبعاً كحقل معركة افتراضية حيث تلعب معارك قومية ومحلية بتفاوتات مكانية وزمانية. تسمح تعددية الدول اذاً للاعبين القوميين انقاص «مخزون السلطة» من الدولة القومية والمجتمع القومي من الداخل والخارج. يزيل التعاون العابر للقوميات الحدود القديمة ويسمح بانشاء تخطيطات حدودية جديدة حتى في قلب البنى المحلية والقومية للسلطة، وكذلك فيما بين هذه البنى. لشرح ذلك بتعابير اخرى: يجب ان تدرك تعددية الدول كاستراتيجية تسمح بالثورة من داخل مجال السلطة القومية. بامكان التحالفات، الخارجية، العابرة للقوميات ان تكون مصهورة للقيام بتوزيع جديد للسلطة القومية.

بالامكان الوقوف على الرغبة الموجودة في السياسة والحكام السياسيين لتخطي اسوار اولوية القومية تحديداً عندما يتم فهم ذلك. تنجم دقة هذه الاستراتيجية خصوصاً عن واقع كون التعاون العابر للدول يسمح باستمرار التلويح بالراية القومية للسياسة، حتى ولو كان هناك تناقض مع الاحداث التي تصحبها بهذه الطريقة، يصبح بالامكان توفيق ما يبدو ظاهرياً غير قابل

للتوفيق: وفق بنى الخاسرين في العولمة من خلال شعارات وطنية، وبالتالي التفتيش عن هوامش جديدة للمناورة السياسية العابرة للقوميات بفضل بيانات الايمان الليبرالية الجديدة. لهذه الاستراتيجية المتناقضة التي تميز «الرأسمالية على طريقة «هايدر Haider» أو على طريقة «برلسكوني Berlusconi» حدودها. هذا لا يعني مع ذلك بأنها لا تغير بطريقة ثابتة المشهد السياسي وليس في اوروبا فقط.

(ج) معقولية سياسية

يتميز خصوصاً تعدد وظيفية الاستراتيجية العابرة للدول بواقع انه يسمح بتنسيق متناقض لرفض الاستقلال الذاتي للدولة والتوسع في نفس هذا الاستقلال الذاتي. في اطار المجال العابر للقوميات، تختبر السياسة، **تستثمر، تدعم مصلحة السياسة من اجل السياسة.** هذه المصالحة الخاصة للسياسة، في الحساب الاقتصادي كما في المعقولية الاستراتيجية، قائمة على بسط ودعم هوامشها للمناورة وامكاناتها في العمل، قد تم ادراكها بشكل سياسي أو انها لم تعط حق قدرها. «من مصلحة الدولة في وجودها الخاص» تلك هي محاجة كلاوس اوف Claus Off، يفهم من ذلك بانها المصلحة القائمة على ايجاد صيانة نسق من وسائل التنظيم للحياة الاجتماعية تكون خالية من التناقضات وقابلة لتكون ثابتة. ويتقلص مضمون النشاط الدولتي لمتابعة هذه المصلحة للدولة (كون الدولة مجموعة اشكال وطرق

للتنظيم كان سابقاً ودائماً حاضرة) لوجودها الخاص، ولخلوها الخاص من التناقضات و«قدرتها على الصمود» (1975: 13). يرى اوف (Offe) هنا ايضاً «الحفاظ على ما هو مكتسب بمثابة مصلحة «اعلائية» للدولة وللسياسة بالنسبة لوجودهما الخاص بل ومن الممكن ايضاً، من منظور دينامي، اعادة تأويل ذلك كتغيير ذاتي للسياسة وللدولة بهدف توسيع هوامشهما في التصرف. بالامكان ان يظهر ايضاً ما هو اكثر تناقضاً من ذلك، يتسبب المجتمع العالمي بحق من تشكيل نقاط انطلاق كثيرة وشروط قابلة لاعادة تأسيس سياسة واسعة النطاق. لا تغطي على كل حال الفاظ «سياسة» و«دولة» اذاً (كما يعتقد عموماً في نموذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، في النظرية الماركسية أو الواقعية المتعلقة بعلم السياسة) مفاهيم سياسة دولة تحولت إلى معاني اقتصادية أو قومية والتي تخلط احياناً السياسة مع النظرية الاقتصادية، أو تعتبر احياناً فوضى الدول القومية كما اللاتطرف للتاريخ العالمي. على العكس، لقد انتشرت السياسة من التعقيد والعرضية المجتمع العالمي كمصلحة خاصة من السياسة إلى السياسة والتي يجب ان تدرك بطريقة ثنائية بالكامل. وللذهاب بخلاف التفاؤل الذي هو قبل اوانه والذي يريد القول بانه هناك حيث يوجد خطى، ينمو ايضاً ما ينفذ، ومن الضروري حفظ الشيء التالي: هذا النموذج في تحقيق الحكم الذاتي ذاتياً للسياسة في دغل متعدد الدول للمؤسسات يرتكز ايضاً وبصورة خاصة على واقع ان هذا التطور الجديد للدولة بامكانه ان يترافق

ويتغذى من تراجع للديموقراطية واعادة النزعة القومية في السياسة والمجتمع.

يعني هذا «الفك لنقطة الارتكاز المكاني» للسياسة اذا ان الامكنة الخاصة بالسياسة للدول القومية - البرلمان والرأي العام - قد فقدت مركزيتها. لقد اصبحت نوعاً ما «مجموع مصالح» بين اخرى، والتي يجب - على غرار رأس المال الفاعل على الصعيد العابر للدول - ان تتخذ كأداة لاستكشاف المجالات السياسية الجديدة للسلطة وجعلها وفقاً للواقع. وكما يشير ميخائيل زورن Michael Zurn (1998 أ). يفتح الاتخاذ البيحكومي للقرارات، للدول قدرات جديدة ملموسة لحل المشاكل. لكن ترتكز تلك القدرات على واقع ان المساهمة الديموقراطية في القرارات والرقابة، لا تتبع نفس التطور، حتى لو تناقضاً، هو بالتحديد هذا الدفع التكنوقراطي للسلطة الذي، مقابل التشخيص العام للحاجة للاصلاحات ولعدم قدرة الدول الديموقراطية من ان تصلح نفسها، بامكانه المساهمة في شرعيتها. واذا تم التوصل للاحتفاظ بالمظاهر الديموقراطية، بمعنى يجعل البرلمانات القومية تقبل الالتزامات المؤسسة في المجال العابر للدول، تحصل اذاً على نتيجة مزدوجة: احترام اشكال القواعد القديمة للعبة الديموقراطية وحشد ارادة الناخبين من خلال اصلاحات مؤثرة.

حقيقة ان تبقى اميناً على البديهية الديمقراطية، للدول القومية، التي تؤكد انه ليس الا في الدول القومية، مع كل ما

تفرضه مسبقاً وكل ما تتسبب به من نتائج تكون الديمقراطية ممكنة، فذلك يدعم اثر التراجع للديمقراطية الخاص بالسياسة المتجددة من خلال منفذ التعابر القومي. ولا تتوقف هذه الظاهرة الا عندما يتم تخطي المفهوم الاقليمي للديمقراطية واستبداله بمفهوم تنزع عنه صفة الاقليمية. في هذا المفهوم ليست حصرياً الاماكن المركزية للدول القومية هي التي تضمن الديمقراطية، بل سلسلة من الادوات المختلفة والاضافية للرقابة الديمقرطية (مثل طرق الاقتراع شبه القومية والعابرة للدول). واذا كانت استرتيجيات التعاون تكتفي على الصعيد الداخلي بخسارة كبيرة من الديموقراطية ازاء الخارج. تقدم نفسها كتكتل لدول غنية ما يفاقم موقع ما جرت العادة وعلى تسميته بالعالم الثالث والرابع. وهكذا يمكن لتشكيل تكتلات لدول داخل مجالات جغرافية محددة، ومحصورة ازاء الخارج ان تساهم في طرد «الدول المخفقة»، التي لاسباب مهما تكن ليس بمقدورها ان تطور استراتيجية متماسكة لترد المنافسة في السوق العالمي.

يكون اذاً من السذاجة القصوى افتراض ان التجديد الكوسموبوليتي للسياسة يساهم أو يوصل حتى إلى ظاهرة عابرة للقوميات للحضارة والدمقرطة. فالحقيقة انه لخطأ واضح الاعتقاد بان القوى المطلقة من خلال السياسة في المجال العابر للقوميات تنمو كلها لتذهب في نفس الاتجاه. عدد كبير من الاحزاب وعدد كبير من الفاعلين هم في صميم تكويناتهم مناهضين لليبرالية. مناهضين للديموقراطية أو انصاف ديمقراطيين، واعادة صفة

الاثنية للدولة ليست الاقل من بين اهدافهم. يمكن لنشاطاتهم ان يكون لها اثر ذاتي التدمير. والمتأتي مثلاً من واقع انها تضعف أو تغرق الاحتكار الدولتي للعنف، وتميع حدود الجريمة المنظمة، وتخلط التحديد الممسوك اكثر فاكثر بين العنف الجريمي والعنف الاجتماعي. ليس الامتداد الديمقراطي للسياسة العابرة للقوميات الا هدفاً واحداً بين اهداف اخرى، عديدة تتنافس. (أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب). فهو يحاول السيطرة على القوة الانتاجية، أو سلطة تجعلها مطابقة للواقع والتي تنمو مع التعاون، بطريقة ان تنجح في الفضاء العابر للدول بتبني اللامعقولية الشاملة، وفي اعلى درجات الخطر، الاقتصاد بفضل مشروع كوسموبوليتي.

5- استراتيجيات اعادة تسيس السياسة

لقد حاولنا لغاية الآن البرهنة كيف يقلب الاقتصاد على طريق العولمة انظمة التوجه الاجتماعي والسياسي للحداثة القومية الاولى، وكيف ان الاستراتيجيات الدولية التي تبدأ بتملك اولي قومي لترتفع فوقه على الصعيد العابر للقوميات، بإمكانها ان تصمد امام هذا «التحرر» من رأس المال. «يجب ان يستخلص من ذلك ما يلي: بمجرد أن تضع نظرية ما نصب عينيها مقابلة حالة العالم هذه بواقعية، وتصويب امكانات التطور شبه المعقولة، يجب ان تكون سياسة بمعنى مزدوج: يجب ان تبرهن من ناحية بماذا يكون النضال، من اجل السلطة، بين رأس المال

الشامل والسياسة القومية امتحان القوى بالنسبة للسلطة، احياناً عليها من الناحية الأخرى، ان تستخرج منظورات واقعية من اجل التنشيط الذاتي المادي للسياسة، الذي يتخلى عن ضيقها القومي ليكتشف ويشكل مجالها للعمل العابر للقوميات. الفكرة التي تستخدم كصلة وصل بين الاثنين هي التالية: **التجديد الواقعي، التجديد الكوسموبوليتي للسياسة هو منبع اساسي للسلطة. بعبارة اخرى: التنازل عن اليوطوبيا، هو تنازل عن السلطة.** فقط القدرة عن التحميس تستثير الموافقة والسلطة. يُستخدم اعادة اكتشاف الاهداف الكبرى، للسياسة العظمى في الوقت نفسه لاعادة تنشيطها على صعيد المضمون ومدها بالسلطة، يشكل هذان المظهران استراتيجية **اعادة تسييس السياسة.**

يجب ان يكون المشروع السياسي الذي بامكانه مواجهة رأس المال العابر للقوميات واستراتيجية خصخصة الدولة، هو نفسه عابراً للقوميات: هذا هو مشروع العولمة الأخرى، الحداثة الأخرى، مشروع محمول من خلال رؤية تتضمن الكرة الارضية بأكملها، حداثة «المصلحة الكوسموبوليتية». في متناول ايدي الدول بالكامل استراتيجيات قادرة على تعديل اتجاه وخاصية العولمة الاقتصادية نفسها. هذا على كل حال لا ينطبق على كل الدول القومية. لا تستطيع السياسة الا تحت شكل تعاون الدول العابرة للقوميات، اعادة اكتساب وتطوير قوتها التنبؤية، سلطتها لتحديد نظام شامل.

حلول شاملة للمسائل الشاملة

لقد اصبحت اليوم بعض اهداف السياسة الكوسموبوليتية شعارات بلاغية لبعض دوائر السياسة القومية والعابرة للقوميات. هكذا يصر رؤوساء السلطة الحاكمة في الدول الصناعية الثمان وحكومات الوسط اليساري بانتظام في تصاريح معتمدة في كل احتفالية، على كبح وتوفيق محرك- الرأسمالية الحالية مع مبادئ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. هذه العدالة الاجتماعية التي يدور البحث حولها هنا لم تعد تسجل في الاطار العائلي للدولة القومية، بل في منظور جديد، عابر للقوميات، وحتى انه شامل، حيث تبقى الحدود احياناً ضبابية للغاية. النتيجة: لا يوجد إلى الان، تقريباً أي طرح واقعي لتحويل هذه البلاغة «السياسة العدالة الشاملة» إلى مبادرات قانونية والى هندسة مؤسساتية للعمل السياسي العابر للقوميات في المجال الدولي والقومي. معظم هذا النوع من اشهار الايمان دون اساس في الوقت الراهن، تسير بشكل متواز مع تحفظات كبيرة منذ اللحظة التي يتعلق الامر فيها بوضعها موضع التطبيق. مثال ذلك: التقرير المقدم للامم المتحدة حول الاعمال وحقوق الانسان، الذي صدر في بداية سنة 2000. يظهر هذا التقرير تسع مبادئ اساسية تعرف وتحدد معايير الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بالعمل، حقوق الانسان ومعايير بيئية، التي كانت اصلاً موضوع اتفاقات في ملفات دولية حررت تحت ادارة الامم المتحدة. لكن الامم المتحدة لم تتضور جوعاً. كل ما بإمكان كوفي انان Kofi Annan السكرتير العام للامم

المتحدة فعله، يتلخص من نهاية الامر على حض عالم الاقتصاد على تطبيق ارادي لهذه المعايير وهذه الاتفاقات، من رؤوسائها الخاصين. البعض من هذه المجموعات الكبيرة العابرة للقوميات «من الاخلاقية الجيدة» (بمعنى خاصة ادق خبراء السوق الاقتصادي)، مثل شل Shell وBp ب ب، افصحوا عن نيتهم في توقيع هذه الاقرارات، لكن اغلبية الفاعلين في الاقتصاد العالمي ستكون جد مسرورة لتجاهل هذه المستندات.

صحيح انه بالامكان من الآن فصاعداً ملاحظة هنا ايضاً على مستوى شامل، حساسية متنامية لمواطنين ومستهلكين (وحركات اجتماعية يحتشدون فيها) يعبرون بوضوح عن حقوقهم ويجعلوها بمهارة ذات قيمة على الصعيد السياسي. في الوقت نفسه لقد عملوا من اجل ان تكون النخب المقررة للسياسة والاقتصاد مجبرة ان تأخذ في حساباتها في عملها ليكون في مصلحة احترام هذه الحقوق للمواطنين وللمستهلكين. اذا كان صحيحاً ان السلطة هي ممارسة اكثر فاكثر في القطاع الشامل للاقتصاد الخاص، بالامكان اذاً ان يؤمل بأنه بمقدار ما يمارس الرأي العام كما السياسة القومية والعابرة للقوميات ضغطاً اشد اكثر فاكثر، تحمل هذه النخبة الاقتصادية مساهمتها لتضعها في مشروع كوسموبوليتي يشتمل تحضير وأنسنة الاسواق المالية. لكن اذا لم يحصل هذا، بامكان تعددية الدول للسياسة الحكومية فبركة مشروعها المشجع للفيدرالية انطلاقاً من هذا العجز، من خلال تدشين افكار تكون منارة للحداثة الاولى- رعاية وعدالة اجتماعية

- في العصر العابر للدول، وباعلان اهداف جدلية السياسة الشاملة والمحلية من اجل مهام واقعية. الشعار الذي يلي هذه السياسة هو التالي: يجب على الرأسمالية الدولية ان تقبل وتطبق سريعاً القواعد الجديدة للالتزام السياسي.

استراتيجيات التكتلات المتعددة

يعتمد الامين العام للامم المتحدة اكثر فاكثر على تكتلات متعددة: بفضل مشاركات مع منظمات غير حكومية، مع المجتمع المدني، مع المؤسسات والجامعات، هو يحاول ان يعطي من جديد للسياسة العالمية للامم المتحدة شيئاً من الاستقلالية. يرى كوفي انان في هذه الاشكال الجديدة من التعاون. من ناحية، امكانية إلى الآن مهمة تسمح بالتغلب على المشاكل الشاملة من مثل الفقر، تدهور البيئة والزيادة العالمية للسكان، ويأمل من ناحية اخرى، القدرة على التغلب على الجمود الداخلي للامم المتحدة. «عمل هذا المسعى على توليد دينامية جديدة، نموذج جديد من طاقة الابداع السياسي التي لم نعرفها حتى ذلك الحين» على سبيل المثال، لقد ذكر اتفاقاً تم مع خمس مؤسسات دوائية يأذن ببيع الادوية المضادة للسيدا للبلدان المجاورة المتأثرة خاصة بهذه النكبة بسعر مخفض 90%. وقد فاوض فوق ذلك، مع الشركات الدولية لحملها على توقيع وتطبيق «اتفاقية الرهان الشامل». ذلك الذي يجمع معايير تتعلق بالعدالة الاجتماعية ومعايير تختص بالعمل، مثل خطر العمل الاجباري، والاشكال

الشائنة من عمالة الاطفال. يطرح كوفي انان علناً قضية المسؤولية السياسة للمؤسسات الخاصة من عصر العولمة، يتوجه إليها على اعتبارها كما «اللاعبين السياسيين الشاملين»، ويحاول هكذا جرها إلى لعب دور في حقل السلطة الخاص بها. ويتضمن هذا المسعى واقع انه اذا كانت المجموعات الكبرى تتمتع بامكانيات التأثير على السياسة العابرة للعالم. ليس هذا فقط بفضل سياستها الاستثمارية العالمية: فهي بامكانها ايضاً من ناحيتها، ان تجعل من نفسها المحامي لسياسة شاملة امام الحكومات والدول، المتشبثة في انانيتها القومية.

فتح انان هكذا لعبة سياسية جديدة متعددة الدول ومتعددة الابعاد، فقدت فيها الدول احتكار السلطة لتأخذ مكاناً بين كل الشركاء، الذين بامكانهم ان يكونوا ايضاً منافسين، مع حيازتهم احياناً موقعاً استراتيجياً مهماً جداً. يؤدي هذا المسعى إلى تشكيل تكتلات عديدة، وينطلق من حقل قوة من الممكن حتى ان تصاغ فيه مثلاً تحالفات بين منظمات غير حكومية ومجموعات صناعية كبرى عابرة للكون حول مسائل في العمل السياسي لجهة حقوق الانسان أو الحماية من العمل، وهذا ضد الحكومات المنغمسة في الماقبلية القومية. وعندما يسأل اذا ما كان التصرف هكذا لا يقوض حتى اساسات الامم المتحدة، المولودة من تحالفات دول وحكومات، يعود كوفي انان إلى شرعة الامم المتحدة حيث يُشير النص بأنها كتبت باسم جميع الناس، ويوضح بانه على كل حال لا تستطيع الحكومات بمفردها ان تتمم تعهدات تأسيس الامم

المتحدة، ولتوصل إلى ذلك، هناك غالباً حاجة لتكتلات عابرة للكون ومتعددة الابعاد. ما يعني بان شرعة الامم المتحدة قد تحررت من قصر نظرها الدولتي لتنفتح على امتداد وتجديد كوسموبوليتي.

استراتيجيات شاملة للمخاطر

إلى جانب الاقتصاد الشامل والاخطار التي لا تحصى وما تمثله بالنسبة للعالم تشكل الاخطار البيئية الشاملة وهي على الاخص مع التطورات الشاملة للتكنولوجيا من الآن فصاعداً موضوع اشهار الايمان بشكل صافٍ فيما يختص بالسياسة الشاملة. لقد احتفلت الارض باكملها خلال صيف سنة 2000 ببرمجة معلومات عن الجينوم genome (البشري). اعلن الرئيس الاميركي بيل كلينتون Bill Clinton في ما يشبه التحليق الغنائي بانه اصبح الآن في متناول الايدي «ورقة رابحة» هي دون شك الاكثر اهمية، الاكثر روعة التي رفعت بتاريخ البشرية والتي هي دون ادنى شك اهم من (اعلان) اميركا. رجال العلم انفسهم، وكذلك مناصريهم السياسيين احتفلوا بانتصار روحية الاكتشاف والتوصل الآن لفك شيفرة الاحرف التي تكون لغة الارث الوراثي للانسان- دون امكانية بعد على كل حال لقراءة أو للتحدث بهذه اللغة. لقد تم تمجيد هذه اللحظة التاريخية في مؤتمر صحافي تمّ نقله في الوقت نفسه إلى الانحاء الاربع للكرة الارضية، لتدوين عمل عظيم قد يمتد مئات الاف السنين في تاريخ الانسانية.

مرة اضافية وضعت المشاريع الكبرى التي هي من الآن فصاعداً، في متناول اليد، بفضل هذا التقدم التكنولوجي: اطالة مدة الحياة التي ستبلغ من المتوسط مئة وخمسون سنة (؟!) شفاء امراض الزهايمر Alzheimer البركنسون Parkinson السكري والسرطان. حياة افضل، كما قيل، تتحضر لكل مواطني العالم، وليس فقط للمحظوظين. لذلك، حض الرئيس الاميركي، على انه يجب ان تعمل السياسة، بحيث ان تستخدم هذه المعلومات من اجل تقدم الطب، وليس باساءة استخدامها من اجل تطوير الاسلحة أو جعل الانسان خالق نفسه، شبيه الله. في كل هذه التصريحات النبيلة، لازمة واحدة هي نفسها تتكرر دون توقف: لا يمكن بلوغ هذه الاهداف من قبل كائن من كان يقوم بدور الفارس بمفرده، بل فقط من قبل سياسة كبيرة، سياسة شاملة. توجه كلينتون بنداء إلى العالم بضرورة مواجهة مشتركة للمسائل الاجتماعية والقانونية والاتنية بالرغم من البنى السياسية والعادات المختلفة. حر كل واحد ان - يحقر أو يصفق لهذا الاندفاع «للسذاجة الاميركية»، ان يحكم عليها بانها رائعة أو مضحكة. ولاخذ الامور ببساطة اكثر، احتمالان فقط بالامكان التطلع اليهما: اذا عرفت هذه التكنولوجيا تطوراً «دون حدود»، هذا بمعنى مزدوج، يعني بتجاهل حدود الدول القومية بمقدار حدود الاخلاق. أو التوصل واقعياً لفرض ترتيبات شاملة في معالجة هذه الجنة المهددة التي هي الوراثة الانسانية، وهذا ليس بالامكان تحقيقه الا تحت عنوان مهمة شاملة للسياسة الشاملة. لا يوجد الا

هذه الطريقة، التي هي لا تلك المتعلقة بالسياسة الحماسية للمدافعين عن التقنية، ولا تلك المتعلقة بالجفاء القومي، سيكون ممكناً الاشارة بوضوح للحدود التي لا يستغنى عنها بين البحث حول الامراض الخطيرة وضبط المواد الفعالة من ناحية، ومن الأخرى المراقبات الوراثية ذات النوعية، المنجزة على الكائنات الانسانية المولودة أو التي ستولد. وايضاً لا يمكن منع تحويل الاجنة الانسانية أي مواد للبحث الا بطريقة شاملة، ومع النوايا الاكثر اخلاقية للعالم. اخيراً لا يمكن الا بهذه الطريقة، ان تبقى فعلاً ممنوعة على المستوى العالمي، التدخلات الجراحية في الذرية الجرثومية، التي اتفق حالياً القول بانه لا يجب تجريبها. لكن ستبدو ان هذا كما قلنا سابقاً في نفس المنطق: لا يمكن للكوارث الاخلاقية التي يمكن التنبؤ بها ان تكون ممنوعة الا من خلال سياسة شاملة مجهزة بسلطة ضرورية عابرة للعالم.

اضفاء صفة الكوسموبوليتية على القومي

الثورة الداخلية الصامتة التي عرفها المجتمع الفرنسي تسمح بان يستشف منها اليوم نموذجاً كحضارة تجمع بطريقة خلاقة عناصر ظاهرياً متناقضة - كوسموبوليتية وقومية -. والنتيجة هي ان المجتمع الفرنسي يستحدث من جديد ان صح القول في سياق الشمولية. مثال ذلك: المثقفون الذين، على هذا الحال، كانوا يناضلون منذ ثلاثين سنة، من باريس إلى لارزاك، ضد الدولة، الجيش ومجتمع الاستهلاك اصبحوا فلاحين اصيلين. ليس فقط

قيادة الجرار الزراعي لا تطرح أي مشكل بالنسبة لهم لكن هم قادرون ايضاً على اعداد حشود ضد العولمة، سواء في سياتل Seattle أو في دافوس Davos والاستفادة من وسائل الاعلام. الدعوى ضد هذا البطل القومي الجديد الذي هو جوزية بوفيه Jose Bove المحكوم كونه دمر للوصول إلى هذه الغايات من التحدي موجه لرمز الشمولية (ماكدونالدز محلي)، بافساحه المجال في مدينة صغيرة ميللو Millau لاحتفال شعبي حقيقي، غنى خلاله أكثر من 50 000 شخص، ورقصوا واكلوا شرحات خبز بالروكفورد Roquefort حتى ساعة متأخرة من الليل -كانت جبنة الروكفورد رمزاً حتى في كيانها ووجودها من خلال التوحيد الشامل.

عندما يكون الدفاع عن فن العيش، عن فن المذاق الخاص ببلد معين لم يعد يمارس من خلال جماعات الضغط، بل من خلال تكتلات سياسية ماكرة عابرة للدول، من جانب لاخر لاحداث عامة مليء بروح المرح، هذا ما يعجب سكان البلد، مهما كان فريقهم السياسي، من اقصى اليسار إلى اقصى اليمين - حتى لو تضمن ذلك بالضرورة مخالفات للقانون. يتم التوصل هنا لتحقيق عدة اشياء: من ناحية، البعد القومي مخفف من خلال تلوين اقليمي، ومن ناحية اخرى، فهو يجتمع إلى الكوسموبوليتية التي تعطيه السعة والجوانح. النتيجة: صرخة حرب ضد «توحيد العولمة» مشجعة للفيدرالية إلى حد كبير إلى ان اصبحت إن صح القول مشكوك فيها. بهذه الطريقة تستطيع فرنسا «شاملة - محلية»

ان تمنح نفسها بكل فخر دور رئيسة تشريف كوسموبوليتية، التي توزع ادوار المقاومة العالمية لتخفف المتوجبات المقيدة للنشاط الاقتصادي الجامح، ارتفعت الجبنة إلى مصاف الموضوع (الفاعل؟) إلى فعل المقاومة كوسموبوليتية، وفي نفس حركة ما بعد استعمارية، لم يعد يحلف كل التنوع الكوسموبوليتي للعالم الا بالثالوث اللوني ازرق - ابيض - احمر.

بتعابير اخرى، بعيداً عن الدخول في تناقض، يأتلف البعد الكوسموبوليتي والبعد القومي على العكس في ماهية سياسية - كيميائية مهددة بالانفجار، خليط ابداعي لمعلومات ايديولوجية، تسمح للمعارض النسقي المعروف والحاضر دائماً للقول لا عند المفاوضات السياسية كما فرنسا، بالخروج من الزاوية حيث يتجمع المشاكسون الثقافيون للارض ليقدموا انفسهم لجيرانهم المشدوهين وللمراقبين في العالم كله كأمة مهتدية إلى الكوسموبوليتية.

استراتيجيات مثال جديد شامل

«طبعاً، الكوسموبوليتية هي فكرة نبيلة، يشرح افيشي مارغالي Avishai Margalit تتجه إلى ما هو جيد فينا. لكن هل الفكرة هي جيدة بحد ذاتها؟ في الحقيقة، الانسانية ليست مجتمع، الافراد الذين يشكلون هذه الجماعة التي نسميها «انسانية» ليسوا متحدين من خلال تفاعلات نظامية كافية ليكونوا مجتمعاً مجهزاً بمؤسسات شبيهة لتلك التي لدولة. يوجد طبعاً علاقات دولية مهمة، علاقات عابرة للدول في حالة توسع،

وتنظيمات ديمقراطية، مع ذلك، لا يوجد حقائق وتنظيمات عابرة للكون. السؤال الذي يطرح هو التالي: هل سيكون علينا تحويل المجتمع إلى مجتمع مزود بمؤسسات شاملة متطورة بالكامل؟ هل علينا سلوك طريق المجتمع العالمي؟» مارغالي 2000: 80).

بالامكان الرد على ذلك (كما فعل كانط): لا يتوجب على الكوسموبوليتية ان تفكر بالمجتمع العالمي كمجتمع موسع، ولا بالدولة العالمية كدولة قومية موسعة، ليس هناك الهدف الذي تتبعه ويمكن شرحه من خلال صورة: تعني الكوسموبوليتية بان النسق البطليموسي لعالم الدول القومية ينفتح على الثورة الكوبرنيكية، على ان التمييز بين القومي والدولي، بين الوسط أو المركز والبعيد عن الوسط، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، الاقتصاد والدولة يفقد كل ذلك قيمته في الجهات الاربع ويعاد تعريفه مع فجر الحداثة الثانية، مع تفصيل تلك التميزات مثل شامل محلي، كوني- خاص، أو في حالة الفشل، عدم امكانية اقامة تلك التمييزات ينتج عن ذلك ان المشروع الكوسموبوليتي- يحتاج إلى هندسة عابرة للدول لعمل سياسي مبني بالضرورة على رؤية شاملة لاتفاق جديد. تتضمن تلك الرؤية محاكم عابرة للدول لديها امكانية اتخاذ عقوبات، احزاب جديدة عابرة للدول. احزاب لمواطني العالم. التي تطرح في قلب الاراء العامة وفي معتركات السياسة، في ما وراء حدود الدول القومية، ما معناه بطريقة عابرة للكون، مواضيع كوسموبوليتية ومعالجتها ضمن السياقات القومية. يمكن اذاً ان يكون من الملائم فعلياً الكلام عن «مجموعة دولية»

أو عن «رأي عام عالمي»- وستسمح هذه الطريقة في مواجهة هذه الامور ربما الدفاع ايضاً بفعالية عن الحقوق المدنية وحقوق الانسان على الصعيد العابر للكون، بمعنى في نفس الوقت شامل وداخل المعتركات السياسية للدول القومية.

على هذه المؤسسات الكوسموبوليتية ان تستمد ماهيتها السياسية من **الحقوق المدنية الجديدة، المرنة والعابرة للكون.** تتجذر هذه الكوسموبوليتية المادية في الاماكن وتقاليدها، ولا يجب ان تخلط مع الكوسموبوليتية القديمة النخبوية ذات الطبيعة البورجوازية والامبريالية التي كانت قد رفعت المعيار الاوروبي إلى معيار عالمي. وبالعكس، فهي سترتكز على مبدأ على قيمة، هي **التنوع بالمعنى الراديكالي للتعبير**، بمعنى الاعتراف بغيرية الآخر.

لكن ماذا يعني هذا بالنسبة لاعطاء صفة الكوسموبوليتية للدولة؟

6- استراتيجيات اضفاء صفة الكوسموبوليتية على الدولة

الدول الكوسموبوليتية- هذا هو معنى حججنا المختلفة - هي تلك التي تولد من الانصهار مع المجتمع المدني الشامل. يعني هذا ان العالمية الخاصة للامة (للامم) وتلك التي للتجانس القومي قد استبدلتا بالسؤال لمعرفة كيف تكون السياسة - واتخاذ القرارات السياسية المعترف بها شرعاً بطريقة ديمقراطية - ممكناً

في ظروف التنوع الثقافي. كيف نجعل بناء وممارسة السلطة - المضادة الكوسموبوليتية، المنظمة تحت شكل دولتي، ممكناً وقوفها امام السلطة الممهدة للنظام الليبرالي الجديد؟ كيف بالإمكان جعل برنامجاً كوسموبوليتياً للحكم في عصر العولمة، قادراً على كسر الهيمنة المزدوجة التي لها صفة الليبرالية الجديدة. وكسر هذه الصفة للدول وتحضيرها، مع واقعية وقوة، لكسب نزعة جمهورية ديمقراطية في هذه البداية للقرن الواحد والعشرين؟

استراتيجيات التشابكات السياسية الداخلية والخارجية

استدخلت الدولة الكوسموبوليتية في مؤسساتها وجهة النظر الكوسموبوليتية، ما يعني انها تخلت عن هاجس وجهة النظر القومية لتقدم نفسها كمنفذ لمجال عمل منفتح من خلال ازالة حدود الاقتصاد والثقافة، كذلك من خلال نزع الصفة القومية عن السياسة والقانون. بشكل ملموس يعني ذلك ان القدرة الكوسموبوليتية لعمل الدولة ممسوك ومستثمر على صعيد التصور الفكري كما «السياسي» بمعزل عن تمثلات «السيادة» و«الاستقلال الذاتي» للدولة الذي ما زال سارياً إلى اليوم [. . .]. سيتوجب على التحليل ان يرتكز اذاً ليس على «السيادة» أو على «الاستقلال الذاتي» للدولة، بل على قدراتها في العمل بالمعنى الاوسع للتعبير (حالة قدرة)» (غراند / ريس Grande/Risse 2000: 253). ما يعني على قدرة الدول على تقديم مساهمتها لحل المسائل الشاملة. لتكرار ذلك ايضاً بتعابير اكثر واقعية: قدرة

التصرف التي تكتسبها الدولة من المنفذ الكوسموبوليتي تعمل على مد امكانات تدخلها إلى الداخل والخارج بفضل طريقة عمل وحكم من خلال شبكات عابرة للكون تتضمن دولاً اخرى، بل ايضاً منظمات غير دولية، مؤسسات فوق وطنية ومجموعات كبيرة عابرة للدول. تستخدم اذاً الدولة الكوسموبوليتية، دون ان تترك نفسها تعلق بوساوس السيادة، التعاون غير المتكافئ لحكومات اخرى، لمنظمات غير حكومية ولمجموعات صناعية كبرى في الاقتصاد العالمي من اجل حل مسائل «قومية» ما يعني من أجل حل مسائل عابرة للكون والتي يعتبر حلها مستعجلاً احياناً في المجال القومي.

في المحصلة، ليس بامكان قدرة عمل الدولة الكوسموبوليتية ان تستنبط من قدرات مؤسساتية لحكومات قومية، كون هذا مساوياً لخطأ في التفكير القومي. التعليم الجامعي، رهينة القومية المنهجية المركز على «المؤسسات السياسية» لم يعد صحيحاً منذ ان طرد من مجاله مشاركة الفاعلين العابرين للدول في ممارسة حكومية في المجال السياسي القومي، منذ أصبح غير قادر على اللجوء إلى مفاهيم ملائمة لفك رموز العمل الحكومي، «القومي» كميدان عمل، محطة تصنيف، مساعدة مجانية أو معارضة لفاعلين عابرين للكون. لم تنكشف قدرة عمل الدول القومية نفسها، من وجهة النظر الكوسموبوليتية، للتحليل الا منذ ان فرض على كل عمل حكومي في الشبكات العالمية، ان يندمج بطريقة فعالة وخلاقة ما دامت تريد النجاح.

لتلخيص هذا الموقف بصياغة شبه رياضية، نقول تصبح قدرة عمل الدولة الكوسموبوليتية اذاً مجموع قدرات عمل التنظيمات الحكومية والبيروقراطيات القومية اضافة إلى قدرات التعاون لشبكات سياسية عابرة للدول مستخدمة بطريقة موجهة. تضم هذه الاخيرة المنظمات غير الحكومية، المنظمات فوق المجموعات الصناعية الكبرى العابرة للدول الخ ... هذا المجموع، وليس وحدها الموارد القومية، هو ما يشكل مجمل قدرات العمل التي بامكان الدول المندمجة بطريقة كوسموبوليتية الاستفادة منها لترد على التحديات القومية الدولية (انظر كازنتشاين Katzenstein 1978 غراند/ هوسلر Grande/ Hausler 1994، وايس Weis 1998). اذاً هي بصورة خاصة موارد «غريبة» تلك التي توفرها الدولة الكوسموبوليتية وتستخدمها من اجل تطوير اجوبة قابلة للتصديق على المسائل التي هي «خاصتها» وعلى تلك التي هي «غريبة» عنها، سواء كانت بسعة قومية، عابرة للكون أو شاملة. احدى نتائج هذه الاطروحة هو انه لا يجب ان يخلط تقلص القدرة الدولتية على التصرف وتوجيه الاحداث في الدول - الراعية الحديثة، بسبب «تشابك السياسات» شاريف (Scharpf) وانسقة المفاوضات العامة - الخاصة، مع اعطاء صفة الكوسموبوليتية للعمل الدولتي. واذا اوصل التشابك **الداخلي** للسياسات، في النسق المهيمن من خلال وجهة النظر القومية، إلى خسارة الاستقلال الذاتي للدولة، لا شيء يدعو للقول بأن ذلك هو صحيح ايضاً بالنسبة لاخذ الدولة الصفة الكوسموبوليتية. على

العكس، لانه بمقدار ما تنجح الحكومات الكوسموبوليتية من كسب المصداقية من خلال شبكات عمل عابرة للدول، يكون هناك احتمال قدرة توسع مجال عملها نحو الداخل كما نحو الخارج. بامكان هذا ان يقودنا إلى صياغة فرضية عدم التناظر بين تشابك السياسات نحو الداخل ونحو الخارج: في حين انه على الصعيد الداخلي، تغوص القدرة على اعطاء شكل للعمل الدولتي في شبكات التعاون، وتنشر وتفعل المشاركة الخلاقة في شبكات سياسية خارجية (في بعض الظروف) قدرة الدول على التصرف. مرة اضافية، يُشاهد هنا بانه يجب اقامة «تمييز جذري» بين خسارة السيادة والاستقلال الذاتي و«خسارة القدرة على توجيه الاحداث، على التصرف أو حتى تسوية المسائل». «بالامكان الاعتقاد بالكامل ان ايام الدولة القومية المبنية تراتبياً، هي معدودة، في حين على العكس ان تنظيم الهيمنة السياسية تحت شكل شبكات، تلغى داخلها الدول القومية، تستخرج امكانيات جديدة للعمل في اقتصاد وثقافة معولمتين» (غراند / ريس 2000: 253) (انظر الكنز Elkins 1995 البرو Albrow 1998 بيك Beck 1998 أ زورن Zurn 1998 غراند 1999).

في هذا المعني، يجب ان تخصص الدراسة المستقبلية للمؤسسات السياسية ما بعد - قومية وكوسموبوليتية، مكاناً هاماً لتشابك الكوسموبوليتي الداخلي والخارجي، خصوصاً لامتداد الهوامش الدولتية الداخلية للمناورة بفضل اندماجها الاداتي في مواضيع وسياقات من العمل «خارجية» عابرة للدول. بالنسبة

للتاريخ الحالي للدولة القومية سبق ان تحدث كراسنر Krasner عن السيادة كما لو انها «نفاق منظم». لن يأخذ هذا الحكم كامل معناه الا مع الصفة الكوسموبوليتية للدولة.

طبعاً، لا تُفتح، بفضل هذا النموذج للدخول الذاتي في شبكة فعالة للسياسة الدولتية، العاب بحاصل ايجابي فقط حيث يربح كل الناس. التفكير بهذا الشكل مثالية خاطئة. خطوط جديدة للمآزم تخلق ايضاً، مأساوية علاقات استبعاد وبدائل فظة، على سيل المثال، لا يمكن مع منظمة حلف شمال الاطلسي تجميع اسلحة المتمردين في مقدونيا اذا اشتركنا في هذه العملية، وفي الوقت نفسه، ارادة تقرير بسلطان مطلق في السياق القومي. القرار الذي يصدر من خلاله مرسوم اعلان حالة الطوارئ، وهو معيار كلاسيكي للسيادة القومية، يضيع في مناورات عابرة للدول. من الصعب القول على أي مستوى يضيع هذا القرار نهائياً. هناك شيء اكيد على كل حال: ليست البلدان المعنية هي التي تـأخذ هذا القرار، ولا ايضاً حكومة تلعب بمفردها دور الفارس: يتخذ القرار «في مكان ما» بين اثنين بشكل شبه ديمقراطي. لا يبقى على الاقل بعد اتخاذه من قبل «منظمة حلف شمال الاطلسي» الا ان يطور فرض اجماع لن تستطيع البرلمانات والحكومات تقريباً التخلص منه.

هذه السياسة خارجية - داخلية أو حسب الحالات داخلية - خارجية، التي لها الدور الفعال في الشبكات، تنزع التراتبية عن السياسية الدولتية وتجعلها اكثر سلاسة، بقدر ما تجدد القدرة على

العمل العابرة للدولتي بالنسبة للاعبين الدولتيين في داخل كما في خارج الحدود القومية. حسنة اخرى لهذا النموذج من العمل السياسي: فهو مغمور بتوافق، وبفعل ذلك، بإمكانه ايجاد مصداقية من جديد في وجه المنتقضين من بقدرة بقدر توصله إلى حل، من خلال سياسة الخطوة خطوة. أو حتى منعه لظهور مشاكل عالمية صغيرة ام كبيرة والتي يشعر الناس من خلال معاشهم اليومي بضرورة ملحة لمعالجتها. بإمكان الدولة الكوسموبوليتية ايضاً ان تنظم بشكل وقائي المشاكل التي تعتبر منابعها الوحيدة الاورتوذكسية القومية للحدود، التجانس والسيادة: مشاكل التهرب الضريبي، الهجرة، الامن العسكري، الاخطار التقنية، المخاطر البيئية، الخ ... كل واحد مجبر على تأمين جيشه الخاص، وتحمل اخطائه الخاصة. ويعتبر انتاج وصيانة التجانس والسيادة القومية مكلفاً للغاية لذلك يمكن القول بأن جعل الدولة كوسموبوليتية، يخفف هذا أو حتى يتعالى فوق المسلمة القومية، هذه الصفة الكوسموبوليتية منبع لا ينضب للمشاكل والاكلاف وهي ربما مقياس العقلنة الاكثر اهمية التي من الممكن تخيلها من اجل المصلحة العامة لكل الدول. لن تخاف الدول التي تشجع العدالة الاجتماعية التهافت على الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي وبامكان تلك التي تقوم بمكافحة ضارية للمشاكل البيئية توفير تكاليف العناية الطبية. بإمكان تلك الدول ايضاً التي ستضع موضع التنفيذ نظاماً شاملاً للمخاطر التكنولوجية تجنب ان تستفيق بطريقة جازمة متأخرة جدًّا ولا تستطيع الا محاولة اللحاق

بقطار التطور التكنولوجي. تلك التي تفرض على العلم ان يتعرف مبكراً على نتائجه الخاصة لن يكون عليها ان تدفع ثمن هذه النتائج عندما توهن عزيمتنا. في هذا المعنى، كل المشاكل لديها تقريباً جانب مكشوف. هو ما يسمح باخذها إلى الشمولية - ولا يمكن معالجتها بصورة صحيحة الا في اطار اتفاقات مؤسسات شاملة مع خلفية لرأي عام وانعكاسية سياسية شاملين.

تجد السياسة القومية نفسها مأخوذة إلى فخ نزع -الشرعية: من ناحية، حجمها القومي يجعل منها مشاركة في انتاج واعادة انتاج هذا النمط من المشاكل العالمية، لكن من الناحية الأخرى، نفس هذا الحجم القومي يجعلها قليلة القدرة على المساهمة في حل فعال لهذه المشاكل. بالتحديد من هذا الفخ تستطيع الدول الخروج بفضل تحولها الذاتي الكوسموبوليتي: بامكان صفة الكوسموبوليتية ان تساهم في تحقيق وتجنب المشاكل (العالمية) المتولدة من الانغلاق القومي وليس بالامكان معالجتها بسبب هذا الانغلاق القومي نفسه.

في هذا السياق، تصبح المسائل النوعية غير قابلة للانفصال عن تكوين الجماعات السياسية العابرة للدول: عندما يكون للقرارات القومية نتائج عابرة للدول أو شاملة، كما يحصل ذلك في حالة الطاقة النووية، الكارثة المناخية الخ ... فالواجبات اذاً التي علينا ازاء الاخرين لا يمكنها ان تقتصر فقط على ما علينا من واجبات تجاه ابناء بلدنا. في هذه الظروف، ليس تجمع المواطنين

والغرباء هو فقط واجب نوعي للديمقراطيات لجعله مشاركة مشترعين لجماعة سياسية موسعة- هو ايضاً مصلحتهم الخاصة القومية. هكذا يصبح ممكناً أو ربما يكون ممكناً على قاعدة تحديدات الاخطار المتقاسمة، في ما وراء الحدود، خلق جماعات المخاطر تكون فيها حقوق مقاسمة مواطني العالم ممأسسة. وسيتمكن مثل العواقب اليومية للكارثة المناخية توضيح ذلك، كل ما اصيبت الانسانية بكوارث جوية لم يعد ممكناً اعتبارها «طبيعية» بل كثمرة للتأثير الانساني، والتي تعزى، مع قوة صور وشروحات اعلامية، إلى قرارات متعلقة بالحضارة- «تصرفات سيئة»، - كل ما كان الضغط الممارس كبيراً على مختلف الدول التي تطبق على الصعيد القومي والشامل، الاتفاقات السابقة في نطاق مصلحتها الوطنية. كل كارثة -سواء تعلق الامر بالمطر هنا أو بالشمس هناك- تثير التساؤل التالي: ماذا يعلمنا المطر، ماذا يعلمنا القيظ، الخ . . .؟ ويتحول هكذا إلى تكرار ممل وطويل لفشل السياسة، أو إلى منبع تجديد للسياسة العابرة للدول.

استراتيجيات رابح - رابح

ما سبق وقيل لا يحسب فقط بالنسبة للمخاطر الكبرى «الطبيعية» والتكنولوجية، بل ايضاً بالنسبة للمخاطر الاقتصادية. يظهر جيداً التاريخ الحالي للازمات الاقتصادية الشاملة، ما المقصود: سنة 1982 اوقفت البرازيل الارجنتين والمكسيك، كذلك بلدان اخرى في طور النمو تسديد ديونها الخارجية. وبعد

عقد من الزمن ازداد دين البلدان النامية مرة اخرى إلى اكثر من الضعف. في 1989 انفجرت «المنطقة المضاربة الاقتصادية» للاقتصاد الياباني التضخيمي. في 1997 تنفجر الازمة الاسيوية، جارة قطاعات بكاملها من السكان إلى الفقر وانهار الاقتصاد الارجنتيني سنة 2001، ولم يكن خوف البلدان المجاورة بمفردها، مع اقتصاد اميركي في ازمة ونمو اقتصادي ينمو باتجاه الصفر في اوروبا، في انتشار «جرثومة الكارثة» في كل اميركا اللاتينية. وكاجراء وقائي في وجه هذه التهديدات اللازمة وهذه الكوارث المالية، يجب بناء ودعم الدول الكوسموبوليتية - حتى ولو كانت تعابير «حكومة» و«دولة» هي تعابير لا يجب التلفظ بها امام مناصري الليبرالية الجديدة لاقتصاد بدون حدود.

شيء اساسي ان يفهم هنا الامر التالي: على الحكومات القومية ان تكون بمثابة اطفائيين عالميين لتعمل على اطفاء الحرائق التي لا حدود لها والتي تثيرها الازمات والتدميرات الاقتصادية الشاملة. لكن لا احد يقدر كم تكلف اجمالاً المؤسسات المغامرة للرأسمالية الشاملة ما يشبه الملهى للعب القمار، والتي لا تعرف أي حدود، «المكلف الشامل» الصوري. في المقابل، تستطيع الدول والحكومات الكوسموبوليتية التصرف وقائياً ضد هذا الانحراف، ليس فقط بتقليل الدمار العام والخاص لرأس المال، بل ايضاً محاولة ارجاع هذه السلبية المهتزة من خلال الازمات إلى نقيضها.

لا تكتفي الاسواق والتدفقات المالية الشاملة بان تهدد سلامة المناطق والثقافات كافة على الكرة الارضية. هي تفرض ايضاً على المستثمرين انفسهم مخاطر كثيرة. تفسر هذه المخاطر الخوف الذي يعتري الحكومات القومية من عواقب الحراكية الشاملة، غير مؤمنة التنظيم، لرأس المال وللمجموعات الصناعية الكبرى، التي تفعل فعلها- ولهذا التبصر اهمية مركزية - في انساق قواعد اللعب ذات الحاصل **السلبي**، التي للاستراتيجيات **رابح- خاسر** أو الاستراتيجيات **خاسر- خاسر** فيها حصة كبيرة. تحاول المجموعات الصناعية الكبرى والمنظمات المالية فوق- القومية ان تستعمل الدول بعضها ضد البعض الآخر، مع افراغها على هذه الدول نفسها الاخطار المرتبطة بقراراتها في مجال الاستثمار. وحتى تستفيد الدول الكوسموبوليتية من قدرة فعلية على التصرف، يجب على الدول التوصل إلى تحويل، بالارتكاز على نظريات تناوبية، هذه اللعب ذات الحاصل السلبي إلى لعب ذات حاصل **ايجابي**، ما يعني إلى استراتيجيات **رابح- رابح**- من خلال ربط وتوزيع سيادتها تحت شكل اتفاقات شاملة.

بتعابير اخرى: تجبر وجهة النظر القومية على قبول وتجميل لعب خاسر - خاسر لسياسة عدم تدخل التي تسيطر على السوق العالمي- في حين تستعلم وجهة النظر الكوسموبوليتية، وتبحث عن بدائل تسمح لها احضار هذه الألعاب ذات الحاصل السلبي السائدة في السياسة العالمية، نحو قواعد لعبة رابح- رابح، ما معناه ايجاد (اختراع) وخلق تعقيدات ومؤسسات جديدة حيث

بامكان كل المشاركين - الدول المجموعات الصناعية الكبرى والطبيعية - الخروج رابحين (كما كانت مثلاً الحالة مع مأسسة معايير بيئية في الاتحاد الاوروبي).

تعمم العولمة على السكين دور الضحية. تدمر شمولية السوق معايير حماية عمل وحقوق مشاركة العمال في اتخاذ القرار تلغي التعديلات المتعلقة بالبيئة أو يتم التحايل عليها، الموارد الطبيعية مستغلة، الخ ... تصبح حتى المجموعات المقتدرة ضحايا محتملة لاعادة تنظيم البنى، رقابات عدائية أو مخاطر مالية شاملة. تستطيع الدول باعطاء نفسها سلطة كوسموبوليتية النجاح في حل رابع المستحيلات: تستخدم استراتيجية معكوسة تسيطر على طاقة التدمير - الذاتي للرأسمالية المحررة في قيودها القومية، وتفتح للسياسة من هناك ايضاً، الشرعية الكوسموبوليتية.

استراتيجيات اضفاء الصفة الكوسموبوليتية على القانون

الدولة الكوسموبوليتية هي الجواب على نقد ميتافيزيقا القومية: وهذه ترتكز على واقع ان سيادة السلطة تسمو على سيادة القانون. كما في هذا القول التالي: Mephisto: «من كانت القوة بجانبه، يكون القانون بجانبه ايضاً»، تجمع السيادة القومية القانون مع واقعية ممارسة العنف. تصبح الامة منبع القانون، أو اسوأ ايضاً: منتدبة للجماعة القومية. في حين ان الطموح العالمي كان قد تم الاستغناء عنه. تستطيع الدولة الكوسموبوليتية بالنسبة لها ان تكون محددة كنظام سلطة تمارس الدولة فيه سيادة قضائية موزعة

بهدف حماية الحقوق الكوسموبوليتية والديمقراطية في وسط الشعب المعني. تحتم الحقوق القانونية في تقرير المصير انفتاحاً على الآخرين وعلى حقوقهم الخاصة بتقرير المصير، في داخل كما في خارج السياق القومي. بتعابير اخرى يفرض التناهي الدولتي مأسسة الحوار الدولي، عابر الدولتية، في الداخل كما في الخارج.

كان قد سبق لبودان Bodin ان دافع في هذا المعنى من اجل سيادة متقاسمة. كان مفهومه عن السيادة يتنبأ بان سيادة الدولة تجمع في النهاية كل سلطة الامر، وتكون هي بدورها مرتبطة ومقيدة من خلال نظام قضائي، واذا جاز القول كوني، يخضع له الكل. لكن في تفكيره لم يعد يوجد مرجع قادر على تقييم هذا الطموح القضائي الكوني امام احتكار العنف الممسوك من قبل الملك. في النهاية لا يبق اذاً في ميتافيزيقية القانون الطبيعي الا نداء إلى الملك، يطلب منه احترام المعايير الكونية للقانون الطبيعي بالرغم من استقلاله الذاتي فعلياً بما يختص بالسلطة. ذلك هو من يعطي النظام الكوسموبوليتي حق المشروعية: الحكم الذاتي القضائي للدولة خاضع لنظام حقوق الانسان. لهذا السبب يضع الموقف القضائي الكوسموبوليتي من جديد موضع التساؤل استقلال الدول الكوسموبوليتية الذي وضع نصب عينه بلوغه. «واقع ان تكون مباشرة عضواً في تجمع مواطني العالم يعني ايضاً حماية مواطني الدول ضد تعسف حكومتهم الخاصة. كما اظهرت ذلك سابقاً حالة بينوشي Pinochet، النتيجة الاكثر اهمية التي

لقانون صحيح من الجانب الاخر لسيادة الدول هي المسؤولية الشخصية للحكام عن الجرائم المرتكبة في اطار الاعمال التي يمارسونها في الدولة أو في الجيش» (هابرماس Habermas 2000: 52). كما ان اضفاء الصفة الكوسموبوليتية على القانون يتضمن ايضاً ان تحمل الدول دعمها لمعايير، لاشكال قضائية ومنظمات تكفل الديمقراطية، حقوق الانسان، الحريات المدنية كذلك التنوع الثقافي في الداخل كما في الخارج.

وبشيء من الواقعية، ستضع كوسموبوليتية القانون الدول المختلفة امام تحديات من طبيعة متنوعة جداً. يمكن لنا ان نفترض بأن الدول التي تركيبتها تسلطية بالاحرى، ستتمكن من توقيع الاتفاقات المتعلقة بحقوق الانسان براحة بال اكثر لأنه سيكون بامكانها السيطرة بيد من حديد على النتائج التي ستنتج عن ذلك بالنسبة لها على الصعيد الداخلي. بالعكس، الدول التي تتمتع مسبقاً بنظام مدروس للحقوق ومحاكم مستقلة بذاتها يشق عليها كثيراً ضبط هذه النتائج. بامكان ذلك ان يوصلنا إلى صياغة مفارقة لطور الانتقال من الدولة القومية إلى الدولة الكوسموبوليتية: هناك حيث تستجب الدول باقل ما يمكن إلى متطلبات القانون الكوسموبوليتي ستتوفر الفرص الاكثر لمصادفة اشكال غير حقيقية، وسائلية ورمزية بما يختص بكوسموبوليتية القانون. (بالامكان في هذا المعنى تفسير الاتحاد الافريقي، المؤسس في المرحلة الاولى فقط على الورق، انظر في هذا الخصوص الصفحات التي تلي لاحقاً)، في حين ان هناك، حيث تعمل

الدول من الآن فصاعداً في اتجاه اضفاء الصفة الكوسموبوليتية على داخل جهازها القضائي، يمكن انتظار ازدياد المقاومات ضد اضفاء الصفة الكوسموبوليتية الفعلية على القانون. ينتج عن ذلك، ان الوعود الكاذبة الكوسموبوليتية التي تنتشر بأقصى سرعة، لا يجب عليها ان تخدعنا بخيبات امل واضحة بان سياسة حقيقية كوسموبوليتية لن تعوزها المعرفة.

تشجع الدولة الابتكار لسماحها بالتنوع

في وجهة النظر القومية، تنتصب عوائق لا يمكن تخطيها من كل ناحية. وترتفع هكذا الشكوك فيما يختص بالقدرة السلمية القضائية العابرة للدول على فرض نفسها امام السيادة القومية. ويتم التساؤل مثلاً إلى أي مدى تفترض مسبقاً قوننة منطقية للعلاقات الدولية مسالك عابرة للدول لتسوية النزاعات، إلى أي حد سيكون ممكناً التصرف بطريقة مصنفة قانونياً بالنسبة لانتهاكات حقوق الانسان المقترفة من قبل الدول دون ان تحوز دولة عالمية أو حكومة عالمية على احتكار العنف، إلى أي مدى مجلس الامن لمنظمة الامم المتحدة هو اداة مهيأة للتوصل إلى ذلك. أو إلى أي حد ايضاً يجب عليه ان يكون مكملاً بمؤسسات اضافية، مثل محكمة دولية تجعل الاحكام ملزمة أو مثل نوع من الجمعية العمومية ممثلة لمواطني العالم. يفترض من اجل تطوير المؤسسات في نهاية المطاف دائماً، على مستوى فوق - دولتي الاستقلال الذاتي للدولة القومية، ولا تؤخذ حتى بالاعتبار امكانية

اضفاء صفة الكوسموبوليتية على الدولة. تمنع في هذا المعنى، صفة كوسموبوليتية الدولة مستوى الدولة «الشاملة المحلية» المندمجة في شبكة تواصل والتي تستمد شرعيتها من واقع انها تجعل التنوع ممكناً. كانت محاجتنا تذهب في هذا الاتجاه. إضفاء صفة الكوسموبوليتية على الدولة هو الاعتراف الدستوري بغيرية الاخرين. ولا تستطيع الدولة ان تضطلع بهذا العمل من النظام الا اذا كانت على مسافات مع تماهيها بالامة المتجانسة. أيضاً على الدولة الكوسموبوليتية ان تكون متسامحة ازاء الديانات الاخرى، بأن تضمن لها الشروط المشابهة، كما عليها ان تسمح بالمشاركة باشكال ثقافية وسياسية لمختلف الامم ومختلف الهويات الاتنية على الارض التي تخصها. يمكن حتى الوصول للقول بأن ما يؤسس هوية وشرعية الدولة، هو على وجه الدقة هذا العمل الكوسموبوليتي الذي يمدن الاختلافات، التعارضات، العداوات الاتنية والقومية. ولا يتعلق الامر بالنسبة للدولة بخلق أو صيانة حديقة للهو، مخصية سياسياً، حول موضوع الاختلافات الثقافية، بل بأن تسمح بالتنوع الثقافي على اعتبار انه سياسي. الدولة الكوسموبوليتية في هذا المعنى هي دولة تربوية. فهي تعمل ان يكون التنوع فيها في نفس الوقت **فاقداً** لذاتيته، مكتشف ومعاش لمصدر للابداعية. على غرار الطقوس الاولى للمسيحية، فقد هذبت التثبيت على الاتنية الخاصة بوجهة النظر القومية لسمها الذاتي، وحثت على الرغبة في التنوع. لذلك بالامكان التوصل بهذه الطريقة إلى تحويل، من خلال التنسيق بين فن، اعياد،

مهرجانات، ازدهار، ثقافة، استهلاك، ديمقراطية كوسموبوليتية الخ؟ المساكنة الكوسموبوليتة لمختلف الاتنيات/ الامم، مع خصوماتها السياسية التي لا يمكن تجنبها، إلى موقف ايجابي ممكن ادراكه والعيش فيه.

الكوسموبوليتية موجودة فعلياً في مختبرها الحضاري: هي العالم الصغير للوطن العالمي الام. «الوطن العالمي الام»، كما كان يشرحه سابقاً ارنولد توينبي Arnold Toynbee هو انعكاس على مستوى مصغر للعالم الواسع، تضم اسواره كل الطبقات، كل اللغات، (توييني 1958: 243). كانت العواصم دائماً مهد القومية، بامكان الاوطان الام أو ستتمكن فيما يختص بها ان تتحول إلى مهود للكوسموبوليتية. في رحمها يتقرر قدرة اندماج التنوع الثقافي والتنوع السياسي في انفتاح ورأي عام كوسموبوليتي، متجذران في الوقت نفسه على المستوى المحلي وقادران على الانطلاق.

اضفاء الصفة الكوسموبوليتية الاقليمية

من حيث انها استراتيجية معزولة استعلمت من قبل بعض الدول، الكوسموبوليتية قليلاً ما تكون واعدة، فهي تستلزم على العكس بان تستأسر مختلف الدول القومية، التي لكل منها خلفيتها التاريخية، بتوافقها على تحديد جماعة المخاطر، بالفاعلين الدولتيين المشتركين في ما بعد- اللعبة الكبيرة للسياسة العالمية. لا يمكن للتحديد الذاتي للدولة الكوسموبوليتية الا ان يكون

جماعياً، وان يأخذ شكل تحالفات اقليمية للدول، ويتضمن من الواجهة الواقعية انبناءات جديدة عابرة لحدود الدول واقصاءات جديدة. لقد كان الاتحاد الاوروبي السابق التاريخي الاكبر في هذا الخصوص. لكن تظهر هذه الحالة ايضاً ان بعض الظروف التاريخية تشجع هذا النمط من التجمعات - الصدمات الناتجة عن الحربين العالميين وعن الهولوكوست، لكن ايضاً «الاعجوبة الاقتصادية» التي عرفناها بعد الحرب العالمية الثانية كذلك بعض المثاليات الديمقراطية المتضمنة للمسؤولية والاهلية للسلطة. حتى في اوروبا، هذه التعاونية العابرة لقوميات الدول لا سابقة لها من نوعها هي ايضاً مزعزعة للغاية ومختلفة وحركات استعادة القومي (في ايطاليا في النمسا) تأتي لتسيء معاملتها بشكل دائم. الا يعني هذا ان اضفاء الصفة الكوسموبوليتية هو فرصة للتطور، اذا افترض انها بحد ذاتها صالحة فقط، من اجل عالم تنظيم التطور والتعاون الاقتصادي والدول - الراعية الديمقراطية المتطورة؟ ها نحن فيها من جديد: الكائن الاوروبي هو الذي سيقود العالم إلى الشفاء! ما هي المنظورات التي بامكانها ان تكون متممة بالنسبة للدول التي لا تشكل جزءاً من تنظيم التطور والتعاون الاقتصادي، ما يعني بالنسبة لغالبية دول العالم وسكان العالم؟ الا يستلزم اضفاء صفة الكوسموبوليتية على الدول، دون قيد وشرط، الدولة- هذا الافتراض الغربي اليس هو ملائماً احياناً لشرائح واسعة من المجتمع العالمي؟ واذا كان الموقف فعلياً كذلك، الا يجب ان نكون صراحة اكثر تشاؤماً فيما يختص بمنظورات الحكم العابر

للقوميات، لانه في مناطق عديدة من العالم المراجع الدولتية التي يتم التوجه اليها هي حتى غير موجودة. حينئذ تشكل هي على كل حال الشرط الالزامي لخلق تحالفات كوسموبوليتية للحكم العابر للقوميات؟ في نهاية المطاف، الا يعني هذا بالمقابل بان مناطق باكملها في العالم - المعتبرة بحسب القياس العالمي الجديد، القيمة المرجعية الجديدة المتعلقة باضفاء الصفة الكوسموبوليتية - تنحرف نحو الهامشية على الصعيد المعياري والسياسي؟

لا وجود هناك لاي قدر محتوم. يمكن ملاحظة ذلك في افريقيا، القارة التي جعلت منها وسائل الاعلام الغربية رمزاً للافول الحضاري: خلال صيف 2002، دعا زعماء الدولة والحكومة خلال قمة دوربن Durban للاتحاد الافريقي، مصمم على غرار نموذج الاتحاد الاوروبي. اعتمدت البلدان الاعضاء في تجمع الدول أن تطور لحسابها الخاص، القوة الانتاجية للتعاون بين الدول العابرة للقوميات، ما يعني الانتصار على الانانيات القومية لمصلحة الجميع للتغلب على المشاكل المستعصية للقارة - الحرب والجوع-، بطريقة الاستقلال الذاتي وعلى مسؤوليتهم الخاصة. «قامت افريقيا اليوم بخطوة عملاقة»: فمن خلال هذه الكلمات التي افتتح فيها رئيس جنوب افريقيا شابو مبكي Thabo Mbeki الاحتفال مكرماً ولادة الاتحاد الافريقي. «هذه لحظة امل لقارتنا ولشعبنا» كما قال امام تجمع يضم اكثر من اربعين رئيس دولة افريقية، مضيفاً بان الوقت قد حان بالنسبة لافريقيا لتسترجع «المكان الذي لها» في العالم وكان قد سبق الاحتفال الرسمي

اتفاق بين الدول الاعضاء على نظام عابر للقوميات، ما يعني على مواقع تضمن العمل الجيد للمنظمات الاكثر اهمية لتحالف الدول الافريقية هذا (مؤتمر رؤوساء الدول والحكومة، مجلس تنفيذي، جمعية الممثلين الدائمين، لجنة، مجلس السلام والامن) يجب ان تستتبع المفاوضات لوضعها مؤسسات اضافية في مكانها كتلك لبرلمان رابطة الشعوب الافريقية، قصر العدل أو ايجاد البنك المركزي الافريقي.

سيكون من السذاجة التفكير بأن هذا الدخول في العصر العابر للقوميات سيجر اليأ الحل للضيق الافريقي. على كل حال، هي فعلياً وسيلة لخلق الشروط التي لا يستغنى عنها للوصول إلى ذلك، في المدى المتوسط والبعيد، سيكون بالامكان استثمار القدرات الممنوحة من قبل الاستراتيجيات المتعلقة باضفاء الصفة الكوسموبوليتية لحل وتنظيم المشاكل. ستسمح هذه القدرات تحديث افريقيا الذي لن يتحدد ببلد واحد. وهذا ما يتنبأ به البرنامج الاقتصادي المعد من قبل منظمة التشارك الجديد لتطور افريقيا. ولاول مرة في التاريخ ستوجد قوة مسلحة افريقية ومجلس امن للانتصار على السوء المنسوب لافريقيا: النزاعات الدائمة والحروب. مع هذه النهاية يكون قد تم الوصول لغاية التخلي عن العقيدة رقم واحد للعصر القومي، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، المعتبر إلى ذلك الحين كمبدأ لا يمس، ليستبدل بمبدأ معكوس، ذلك المتعلق بالمسؤولية العابرة للقوميات فيما يختص بالسلام.

«باستطاعة حلم ميت ان يعترض مع شنجير هوف Chenjerai Hove، يكفي التفكير بالحرب بين اثيوبيا واريتريا اللتان تتنازعان على قطعة تعيسة من الأرض. المزيد من الموتى، المزيد من الدمار. فقط لمعرفة إلى من تعود ملكية هذه أو تلك الشجرة. من المستحيل في هذه الظروف ان نتخيل في المئة سنة القادمة قيام اتحاد افريقي فاعل بشكل صحيح» (2002). لا يجب ان تنسينا كل خيبة الامل العميقة التي يعبر عنها هذا الصوت، بانه ما زال تحت تأثير وجهة النظر القومية. هذا ما يدركه بوقاحة الحكام الافارقة الفاسدين كحالة من اضفاء صفة الكوسموبوليتية القصوى غير الرسمية التي بامكانها الاستفادة من اللعبة السياسية العابرة للقوميات للامم المتحدة، الاتحاد الاوروبي، الدول المانحة المستثمرين لتتحول إلى شرط مسبق لنشاطاتهم في الدعم والبناء. الاتحاد الافريقي اذا هو تشكيل مؤسسي عابر للقوميات للامال الافريقية. رهان الاستراتيجيات الدولتية ما بعد - والعابرة للقوميات هي الهندسة المؤسساتية **للمنظورات الكوسموبوليتية**، إن فيما يختص بالعمل السياسي كما بعلم السياسة. ليس باستطاعة حتى النقص في منظورات كوسموبوليتية للعمل بتبرير ولا باية حالة قومية منهجية خاطئة لافريقيا، اسيا، اميركا الجنوبية. ويسمح هذا باستنتاج مبدأين يمكن بحسب قياسهما وصف وحكم واضفاء صفة الكوسموبوليتية على الدولة.

من جهة، الكوسموبوليتية- خلافاً للعالمية - تعني في العلاقات التي تحافظ عليها الدول والمناطق في العالم،

الاعتراف بغيرية الاخرين، ما يعني على وجه الخصوص بأن تاريخ الآخرين والتورط الخاص لاوروبا في هذا التاريخ يجب الاعتراف بهما واعادة بنائهما. هذا التعبير للمنظور الكوسموبوليتي هو مطلوب وقد استخدم من قبل النظرية الانتقادية الجديدة كذلك في العلاقات التي تحافظ عليها الدول. بناء على ذلك يجب على الدول الاوروبية ان تفهم وان تعترف إلى أي مدى تاريخ افريقيا وواقعها الحالي هما جزء لا يتجزأ من تاريخ اوروبا وواقعها الحالي. إلى أي مدى اصبح الاستعمار والامبريالية الاوروبية، اللذان حولا شعوب افريقيا إلى استعباد على غرار الهولوكوست- معياراً يسوغ بأن اوروبا تعمل في سبيل اصلاحات، أو على الاقل تقدم مساعدات اقتصادية يقتضيها الامر.

من ناحية اخرى، الاعتراف بغيرية الاخر، هو التساؤل ايضاً إلى أي مدى تمثل بعض الاطر تجذراً تاريخياً، مواقع انطلاق ملائمة لاضفاء الصفة الكوسموبوليتية. هل نحن بمواجهة تقاليد، متباعدة ومع ذلك متناغمة، لكوسموبوليتية متجذرة ربما على المستوى المحلي؟

في وجهة النظر هذه، طور ساكاموتو يوشيكازو Sakamoto Yoshikazu منظورات من اجل اضفاء **صفة الكوسموبوليتية على دول اسيا الشرقية** (النقل هكذا بلغتي الخاصة). حسب يوشيكازو تؤدي العولمة هنا دوراً مزدوجاً: «بادئ ذي بدء من الضروري ادراك البعد التاريخي: في حين ان منطق السوق، يفرض نفسه،

يشجع تراجع الفساد المتجذر في الثقافات والانظمة التقليدية، تسبب نفس هذا المنطق للسوق بتدهور قاسٍ في وضع الرابط الاجتماعي وتجزئة المجتمع المدني الذي كان قد بدأ بالتكون. يصبح اذاً من الضروري اعادة بناء الثقافات التقليدية مع اظهار مواطن القوة والضعف بالنسبة لها، كي يصبح بالامكان التفكير هكذا بالطريقة التي يمكن ان توضح في مكانها أو لدعم نطاق شعبي، لغة مركزة على تعاون ودعم المواطنين» (2000: 110) البلدان التي دخلت في وقت متأخر في التصنيع ترى نفسها بمواجهة كل تناقضات الحداثة المتقدمة: عليها مواجهة الفارق الجذري بين (أ) شروط انطلاق «قبل حديثة» (ب) نماذج الحداثة الصناعية القومية الاولى مع الاخذ بالاعتبار (ج) انقلابات وتناقضات الحداثة الثانية المعولمة، كل هذه العناصر تتداخل اجهزتها وتتسارع بالتبادل.

التناقضات التي تميز بلدان اسيا الشرقية هي مثال جيد عن ذلك. في حين انها كانت قد نجحت، بقدر واسع النطاق في بناء اقتصادات قومية، فقد كانت بعد الحرب العالمية الثانية، مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي دون المرور بأي مسار وسيطي للاندماج الاقليمي مشابه لتطور الاتحاد الاوروبي. لقد كانت هذه الدول قد اخذت في مسارات العولمة حصرياً تقريباً من خلال وساطة الولايات المتحدة. التي كانت اسواقها الاساسية للتصدير كذلك من خلال نظام نقدي كان قد ربطها بالدولار. باختصار: عرفت هذه الدول تبادلاً ثنائياً غير متناظر مع الولايات المتحدة،

لكن دون أي تعددية للفرقاء لا افقياً ولا اقليمياً. لهذا السبب على بلدان اسيا الشرقية تحمل مهام كثيرة في الوقت نفسه: صون الاستقلال الذاتي المحدود لاقتصادياتها القومية، لكن ايضاً انشاء اطر اقليمية جديدة تسمح بتعاون متعدد الفرقاء. يجب عليها مع ذلك، التغلب ايضاً على تبعات العولمة الاقتصادية، من اجل تأمين التنظيم على وجه الخصوص لتدفقات رؤوس الاموال العالمية بهدف الدفاع ونشر الحقوق الديمقراطية والمطالب المشروعة للمواطنين.

«بناء على ذلك، يجب على بلدان اسيا الشرقية مواجهة التحدي التاريخي المشترك. عليها بداية تحديد موقعها الحالي، عليها اذاً اللعب على بعدين فيما يختص بالصعاب - «الماضي والحاضر» و«الدولة، الاقليم، والعالم». عندما تتفق بلدان كثيرة على تحديد موقعها بجعله تحدياً تاريخياً مشتركاً حيث الكل في مواجهته، يصبح من الممكن اذاً ومن الضروري تشكيل لاعبين أو فاعلين سياسيين مشتركين للوقوف في وجه هذه التحديات. يفوض هذا التحديد لمهمة تاريخية مشتركة الافتراض بأن اسس الاستجابة المشتركة موجودة ومتقاسمة.

«اولى هذه المهام هو السؤال لمعرفة كيفية خلق فاعلين في التعاون الاقليمي في اسيا الشرقية. لقد اظهرت بدقة الازمة النقدية والمالية في اسيا، ان المنطقة - تناقضاً مع الاوضاع المختلفة التي من الممكن ان تختبرها بلدان متنوعة - توجد في حالة ترابط

اقتصادي، وانه في المجال العملي- وبمعنى خاص - يوجد مسبقاً ما يسمى «بجماعة اقتصادية» بمعنى المصير المشترك. من جهة اخرى تمكنا في نفس الوقت من ادراك نقص صارخ: في الوضع الراهن، لا يوجد أي نظام سياسي مدروس بامكانه ان يستخدم كاطار للتعاون الاقليمي وقادر على التصرف باستباق الاحداث - ولم يتخذ احدٌ الاحتياطات اللازمة لمواجهة عواقب هذا النقص. من هنا السؤال التالي: كيف يمكن التوصل إلى خلق لاعب قادر على انشاء نظام للتعاون الاقليمي في اسيا الشرقية بإمكانه ان يجعل التنظيم العام للعولمة الجامحة في السوق الشامل ممكناً؟» (2000: 110).

يطبق يوشيكازو كل الاستراتيجيات الدولتية المتطورة في هذا الفصل كما يلي:

- الموقع التاريخي الذي يستخدم كنقطة انطلاق، يسحق فيه من ناحية توغل واندفاع الاقتصاد العالمي التكوينات التقليدية المتحجرة، مع الالزامية من ناحية اخرى بإعادة بناء وجهة نظر نقدية واعادة تنشيط تقاليد الرابط الاجتماعي.

- تجربة جماعة المخاطرة الاقتصادية، التي تسمح أو تفرض تحديد موقع في المجال الشامل للسلطة و

- استجابات اقليمية تذهب في اتجاه التنظيم، وتنبثق بالتحديد من التحليل لهده الازمة النقدية والمالية في اسيا الجنوبية - الشرقية (تكوين اساس نقدي اسيوي اقليمي للقدرة على التصرف سريعاً وبفعالية في الازمات واحتواء المضاربة النقدية،

الملاحظة والمراقبة النظامية للتوظيفات المضاربة على المدى القصير الخ . . .)

- استراتيجية اخرى تنتسب لوجهة النظر هذه، وهو ما يسميه يوشيكازو **«حالة مدنية»** والتي تتشابه مع مفهومي «للدولة الكوسموبوليتية» ما يعني ان يلتزم واقع التحالف الاقليمي للدول بتطبيق نظام حقوق الانسان، في الداخل كما في الخارج، وان يقبل كذلك التعاون الناتج مع المنظمات غير الحكومية، المجموعات الصناعية الكبرى والمنظمات فوق - القومية (114 تابع).

ندرك هنا ايضاً ان استراتيجيات التغيير الذاتي للدول ليس بامكانها ان توضع موضع التطبيق بشكل منعزل من قبل الدول السيادية، بل على العكس فهي ليست واقعية الا بشرط ان تكون استراتيجية تعاون اقليمية بيدولتية. إلى أي حد ستتمكن هذه المنظورات من اضفاء الصفة الكوسموبوليتية الاسيوية (او الافريقية، أو جنوب اميركية) ان تصبح فعلياً حقيقة؟ وبالاجابة على هذا السؤال سيكون ممكناً ايضاً معرفة إلى أي حد سيكون ممكناً استكشاف «كوسموبوليتيكيات» مختلفة في صورها التاريخية والاقليمية المختلفة، والعمل على تحقيقها في الحداثة الثانية.

القومية فقدت براءتها

الدول الامم هي «مسوخ هذيانية»- بهذه التعابير دفع ادغار موران Edgar Morin انتقاد العمل القومي ولامس صميم

المسألة. فهي تتجابه كما الديناصورات والزواحف المجنحة، في هيجان من الدم اكثر فاكثر غير معقول. ولا تعترف باي قانون اعلى من ارادتها البربرية. المعاهدات هي دائماً خرق من الورق يمزقه كل منتج جديد من القوى. هي غير قادرة على الحب وخالية من الضمير. ونحن الافراد، نحن الانسانية، تابعون كلياً للتهوسات الفاضية والظالمة لهؤلاء المسوخ الاعصاريين. مصير الارض بين ايديهم. فعلاً يأتي التهديد المطلق، من الدول الامم، الذي ينتقل على الافراد، بصفتهم كافراد (استلاب شمولي) وعلى الانسانية بصفتها الانسانية (انعدام كامل)» (نقلاً عن كولما Coulmas 1990: 477 تابع).

ضدية الحداثة كما وعيها، ليس ادعاءًا بسيطاً، أو ايديولوجية المأسوي. هي الوعي التاريخي بالحداثة القومية التي تطورت، دون شفقة أو اعتبار للتدمير الذاتي الذي كانت تخلفه، واحتمال الكوارث الاخلاقية، السياسية الاقتصادية والتكنولوجية كما في كتب الرعب للمختبر الواقعي الذي هو العالم. يشهد على ذلك ركام جثث القرن العشرين - تلك العائدة للحروب العالمية، الهزلوكوست، القنابل الذرية الملقاة على هيروشيما وناكازاكي، وتطول قائمة الشر ولا تنتهي. لا يوجد حد ادنى من الاسف على تلك الحداثة هناك. الذين يحنون للاورتوذكسية القومية التي وجدت رمزاً ذو اهمية شاملة في ذاكرة الهولوكوست العابرة للقوميات (ليفي سنايدر Levy/ Sznaider 2001) يتسترون على افلاسها الاخلاقي والسياسي.

مع انتصار القومية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المجموعة الخاصة قد رفعت إلى مصاف العالمية، والامة التي كنا ننتمي اليها متماثلة مع الانسانية بأكملها.

العديد من الاداب القديمة قد عمم الخاص ليجعل منه معيار التضامن السياسي، خالقاً من هناك ايضاً - وعلى نفس النمط، ما كان يبدو حاسماً- عالمية القومي، عالمية الخاص. في هذا الخصوص، الحركة التي تعلم اليوم هي، حسب المنظور المختار، ثورة كوسموبوليتية مضادة، أو طريقة للترفع عن الاكذوبة التي يتغذى من خلالها العصر القومي، •ويرغب بان تتمكن الحقوق الاساسية من ان تكون متقاسمة على الصعيد القومي، وتكون متفقة مع ميثلاتها القومية- اعضاء الجماعة القومية - ومرفوضة بالنسبة للافراد الآخرين.

تتمم الكوسموبوليتية بطريقة ما الحركة النسائية. طالب انصار الحركة النسائية وحصلوا على ان الحقوق الاساسية تكون معطاة إلى الخبراء غير الذكور من الانسانية وتنوي الكوسموبوليتية القيام بنفس الشيء بالنسبة للجزء غير القومي من الانسانية. بالامكان ايضاً تقديم الحجج التالية من هذا المعنى: وضع التطور النظري والسياسي للدولة الكوسموبوليتية نهاية للثورة القومية المضادة الازلية الدموية والصامتة ضد اصول الحداثة الكوسموبوليتية.

اوروبا كوسموبوليتية؟

تبقى السياسة القومية مركزة على منظورات محافظتها الذاتية، وتوسيع مجالها في السلطة عند الاقتضاء. في هذا الافق، لا يمكن ان يفكر بالرؤى الشاملة - اذا صح ان تكون - الا كرؤى امبريالية. هذا النقص للشمولية المتنبئة، للقدرة على وضع الذات نفسها في مجال التعاون الاجتماعي العالمي وعلى بناء سياسة على هاتين المقدمتين المنطقيتين، يميز ايضاً الوحدة السياسية الاولى العابرة للقوميات والوحيدة والتي ما زالت موجودة إلى الآن: اوروبا. كما وجدت وتطورت إلى الآن وكما يستمر في ادراكها، اوروبا هي هجين نصف - سوق ونصف بيروقراطية، لكن ولا بأية حالة كيان سياسي مزود بقوة تنبؤية، لا فيما يتعلق بشكل عالم الدول الاوروبية، ولا بالنسبة لموقع اوروبا مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم: هل يرغب الاوروبيون دمج روسيا أو يصغون «لاميركا ذات الطقس اللاتيني»؟ هل ترغب اوروبا التخلي عن تقاليدها الاستعمارية أو شبه الاستعمارية في علاقاتها مع افريقيا أو العالم العربي؟ كيف ستتصرف اوروبا ازاء المشاريع الجزئية للحداثة المتطورة من خلال ثقافات اخرى، على الاخص في آسيا؟ هل ستقلع عن المطالبة باحتكار الحداثة، ستنفتح امام تحديات الحداثات المتعددة، ومن ضمنها ذلك المتعلق بالنقد الذاتي المنتظر من الحداثة الاوروبية ومن المنتقصين من قدرها؟ هل اوروبا هي اكثر من مفهوم خرائطي بحدود غير واضحة، اكثر

من رؤية جشعة لا تهتم الا بمعرفة اذا ما كانت طواحين النمو الاقتصادي تدور بشكل جيد؟ أي منظور تطور اوروبا من اجل جموع فقراء الارض، المزدوجي الاعاقة بغيابهم عن السلطة وغيابهم عن حق التصويت في اللعبة العالمية للسلطة؟ كيف تتصرف اوروبا حيال الفئة العابرة للقوميات حاملة العصرنة، والتي تشعر بانها في بيتها ان كان في جاكارتا أو في موسكو كما في لندن، ساوبولو أو نيويورك، وحيال الجموع التي لا تحصى لاولئك الذين بالنسبة لهم العولمة الثقافية والاقتصادية هي قبل كل شيء مرادف لنزع الملكية؟ كيف تتصرف اوروبا، المجددة ربما على الصعيد السياسي، حيال الدول التي تتجه امالها السياسية- اذا وجدت - نحو مشاريع سياسية قومية، لكن تدفع بها خيبات الامل نحو النضالية الاتنية أو الدينية لان امالها كانت قد تلفت بسبب الفساد وبسبب امبريالية موجودة دائماً؟ يمكن اطالة هذه اللائحة بالف تساؤل آخر، قبل التصميم على فهم انه لغاية الآن، وحدها الذهنية الجشعة تنعش اوروبا، وينتج عنها تبعات جسيمة: **ليست** اوروبا فاعلاً كوسموبوليتياً. بشكل متناقض، تبئير التنمية الذاتية على النتائج المعيارية والسياسية الهندسة اتحاد وتأسيس «اوروبا» هو بالضبط الذي يضع هذا النقص بشكل واضح.

الكوسموبوليتية المضاعفة للسلطة

لنسترجع السؤال الذي كنا قد طرحناه في بداية هذا الكتاب: من هم المجدوون الكوسموبوليتييون في العمل

السياسي؟ ما من يد خفية تحول الدولة القومية إلى مجموعة مشاهد كوسموبوليتية. ما من يد خفية تحض الشعوب والحكومات ان تفوض استقلالها الذاتي إلى «السيادة الكوسموبوليتية» (هيلد Held) وان تجرب توازناً جديداً بين الاخلاقية الكوسموبوليتية والاخلاقية القومية، بين احترام اولئك الناهضين من ثقافة مختلفة والانانية القومية.

كنا قد أكدنا في المقدمة على ان الانفتاح على وجهة النظر الكوسموبوليتية واخلاقيتها الحوارية ليس مسألة في الاخلاق أو تقدم في التفكير. بل كسب للسلطة الاستراتيجية. رداً على السؤال المركزي لهذا الكتاب (هل من الممكن تجديد الجماعة السياسية بطريقة توقظ الاحترام والحشرية بالنسبة للغيرية الثقافية بحيث تبقى تأثيراتها مستمرة؟) يمكن الرد بنعم صريحة. بما تقوم اذاً - ولتلخيص النظرية الانتقادية الجديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية كما رسمنا إلى الآن مخططاً اولياً لها- السلطة التي هي في تصرف النظام الكوسموبوليتي ليفرض نفسه[53]؟ خمسة اجوبة تحضر هنا:

(1) يخسر من لا يفكر الا بمصطلحات قومية. اولئك فقط الذين تعلموا ان يروا العالم باعين كوسموبوليتيين بامكانهم من ناحية ان يجنبوا انفسهم الاثمان التي يجرها الانحطاط، ويكتشفوا من ناحية اخرى - يختبروا ويكتسبوا من اجل تصرفهم الخاص، -

---

(53) في هذا الخصوص، انظر ايضاً الفصل الأخير.

الامكانيات والفرص الجديدة لنمو سلطتهم . . . وهكذا بازديادها توقظ وتخفر الاحساس بالسلطة، الذي يولد عندما يتم تخطي الحواجز القومية، وربما الرغبة بالكوسموبوليتية.

(2) تعبر هنا القوة التفاعلية الجديدة للعمل السياسي الخارجة من قشرتها القومية والدولتية: لم تعد السيادة من الآن فصاعداً تظهر مباحة ومتطورة من خلال التجانس والانغلاق على الذات، بل من خلال اعادة التجمع والتنوع. نقطة حاسمة: يقدم هذا التوسع لمجال السلطة، إلى الكوسموبوليتيين الماهرين فرص حظ جديدة، ومصادر للسلطة في المجالات **السياسية القومية**، يتصرف الفاعلون الكوسموبوليتيون ببعض الاوراق الرابحة الاضافية مقارنة مع اولئك الذين ما زالوا قوميين بصراحة. بمقدور هذه اللعبة للعمل السياسي على مستويات مختلفة، الاخراج الحاذق لهذا المسرح المزدوج، حتى على اقامة التمييز بين سياسة فقط رمزية وسياسة رمزية بهدف تشجيع تبني المشاريع الكوسموبوليتية التي تضع «الاسود» المجربة للكوسموبوليتية في موضع التفوق امام «الثعالب» القومية .

(3) رفع شأن المسائل العالمية. يجب ان صح القول ابتكار تحديات كوسموبوليتية لخلق فرص لتجاوز كل الخصوم سياسياً، والاستيلاء من هناك ايضاً على المصدر النادر للموافقة الديموقراطية، تملكها والتمسك بها في اللعبة.

(4) يسمح تغيير المنظور الكوسموبوليتي باكتشاف المجال

العابر للقوميات للعمل والهيمنة. هذه الطريقة هي الوحيدة التي تؤدي إلى ايجاد اجوبة واقعية على المسائل العالمية التي يشعر الناس يومياً بضرورتها، وبناء كذلك ثقة جديدة لطاقة الدولة السياسية على الابداع.

(5) العمل كوسموبوليتياً، هو العمل في عالم حدوده قابلة للنفاذ - بامكاني التدخل في الشؤون الداخلية للاخر، لكن ليس هذا كل شيء: الاخر ايضاً بامكانه التدخل في شؤوني الخاصة الداخلية. في المقابل يتعلق هذا دون شك بالتراتبية الكوسموبوليتية للسلطة. لكن حتى اولئك الذين يريدون اتخاذ احتياطاتهم ضد الاجتياحات المتكررة للاخرين، عليهم للتوصل إلى ذلك، اتباع نمط حواري، مع الاحتفاظ بنظرة كوسموبوليتية على ما يمكن فعلياً القيام به. ما يعني بانه حتى الخاسرين هم بحاجة لوجهة النظر الكوسموبوليتية هذه للعبور خطوة خطوة من موقفهم كضحية إلى سيد اللعبة.

استراتيجية حقوق الانسان

علينا ان نضيف إلى هذه اللائحة من الفوائد الاستراتيجية التي تحملها الكوسموبوليتية، محاجة اساسية: **حقوق الانسان هي مصدر السلطة الكوسموبوليتية.** في نظرية ما وراء - السلطة المعروضة في هذا الكتاب، ترتسم نتيجة اساسية: تنتج قابلية عبور القوميات من ناحيتين - ما يعني ليس فقط من جهة رأس المال، بل ايضاً من جهة السلطة والسياسة في تحديداتهما الجديدة- **افلاس صارخ للشرعية.** تصبح الموافقة في كل مكان على الكرة

الارضية الوسيلة الاكثر ندرة، تلك التي اكثر ما نحتاجها ايضاً. نتيجة: الدول التي ترفع نظام حقوق الانسان إلى مصاف القاعدة البرنامجية والمؤسساتية لسياساتها تحصل على منفذ لوسائل جديدة كلياً للتشريع. كون الزواج المؤسساتي للدولة والمجتمع المدني، يعني الدولة الكوسموبوليتية - للمجتمع المدني- مدان من وجهة نظر اخلاقية أو على العكس مستحب. هناك شيء اكيد على كل حال: يرسي هذا التجمع العمل الدولتي على قاعدة جديدة للسلطة. لا يرغب المكيافيليون القوميون القدماء التذكير بذلك: **مصدر السلطة هو الاخلاق وليس القوة، وبدقة اكثر: للسلطة الشاملة في العصر الشامل.** الصحيح اليوم هو المبدأ التالي: **تملك الاخلاق إلى جانبك، اخلاقية حقوق الانسان، يوجد ايضاً حق استعمال القوة العسكرية على الصعيد الشامل.**

في الميتافيزيقيا القومية، سقط الطموح الشامل للقانون في النسيان. أو اسوأ ايضاً: كان قد اخضع للمعايير الخاصة لكل جماعة اتنية. على العكس، فقد فضلت مجموعة الكوكبة الكوسموبوليتية والدولة الكوسموبوليتية سيادة القانون عن سيادة القوة التي كانت خاضعة لها. ماذا يعني في هذا السياق، تعبير «كوسموبوليتي»؟ «في المراجعة الاولى، ترد الكوسموبوليتية إلى قيم الاساس التي تحدد المعايير وتضع الحدود، حيث ولا لاعب، سواء كان يمثل حكومة، دولة أو تجمع مدني، ليس له الحق في خرقها» (هيلد 2002 ب، 5).

- يحتم اقل مبدأ للدولة الكوسموبوليتية اذاً على اقتسام السيادة القانونية وربطها **بحد ادنى من مجموعة اخلاقية ذات صدقية كوسموبوليتية** - مجموعة مبادئ اخلاقية مؤسساتية خاضعة لحاجة ولرقابة عسكرية فوق - قومية. مهما كانت الطريقة التي بامكان هذه الاخلاقية الشاملة ان تؤسس عليها مثلاً، تصبح قاعدة لسلطة العمل الدولتي بطريقتين:

- لانه من ناحية، يصبح حاصل حقوق الانسان مؤشراً اساسياً وحتى معياراً بحسب ما تقتضيه الظروف، للاحتواء أو للاقصاء بالنسبة للاستثمارات الاجنبية. تمثل فقط الدول والبلدان التي عملت على اجتياف نظام حقوق الانسان على الصعيد المؤسساتي كما على الصعيد الايديولوجي - المصداقية الضرورية لجذب المستثمرين والتدفقات المالية حيث السيولة وسرعة التأثر في الحد الاقصى.

- من ناحية اخرى، الوعي الجيد لدول (الغرب) ازاء حقوق الانسان فتح لهم ابواب باقي العالم واعطاها امكانية التدخل في شؤون البلدان الاجنبية، التي لم يعد بالامكان من الآن فصاعداً اعتبارهما كشؤون داخلية. نظام حقوق الانسان هو الاساس الاخلاقي لحيز السلطة حيث بامكان سياسة داخلية عالمية ان تنتشر وتنظر بازدراء إلى الحدود. تلك التي تسمح (من خلال قلب المبدأ القديم العزيز على كلاوزفيتز Clausewitz) باللجوء في كل مكان إلى وسائل عسكرية موازية لمتابعة اخلاقية حقوق الانسان بطرق اخرى ومن الممكن ان تفرضها ايضاً.

الدولة القومية هي دولة غير منجزة، دولة تنكر بنيوياً مسؤوليتها الاخلاقية ازاء حقوق الاقليات والاجانب. يتحدث هيغل عن «الدولة القومية» الفكرة المركزية هنا هي ان الدولة تجسد المسؤولية الاخلاقية وتعمل على تقييمها وتتوسط مختلف الولاءات، المعتقدات، الهويات، المجموعات الدينية التي تؤلف المجتمع. وهذا بالضبط كل ما تنكره الدول القومية. فهي تمثل تهديداً للتنوع الداخلي، للولاءات المتعددة لكل ما هو سلسٌ ومرن يجري داخل حدودها. تجسد الدول القومية انكار التنوع. هي مرادفات للعنف حيال الاقليات والغرباء. تتحمل الدول، القومية الحرب لتعبير شرعي عن سيادتها الدولتية. تجسد الدول القومية التساهل فيما يختص بالعنف الذي هو في متناولها بكل استقلالية ذاتية ان كان على الصعيد الداخلي كما الخارجي. تنطلق الدول القومية من مبدأ انها الاشخاص الوحيدين في القانون الدولي، بمعزل عن الاخرين.

تذهب الكوسموبوليتية خلافاً لحق تقرير المصير القومي اذا تم ادراك ذلك كحق من الانغلاق عن باقي العالم. فهي تشير إلى ضرورة اشتراك السيادة الداخلية مع مسؤولية حيال الاخرين، الغرباء الموجودين في داخل كما في خارج الحدود القومية. ليس المقصود انكار حق تقرير المصير، ولا حتى الحكم عليه، على العكس: المقصود تحيره من قصر نظرة القومي والتنسيق بينه وبين انفتاح كوسموبوليتي يسمح له بمواجهة احتياجات العالم، واعادة تحديد التوازن بين الواجبات حيال مواطنين والواجبات حيال

مواطني العالم الاخرين. لذلك يجب ان يكون بالضرورة المبدأ الذي بمقتضاه كل انسان هو غاية في ذاتها متناقضاً مع خيانة هذا المبدأ عند حدود الامة: لماذا علينا ان نتحمل بعض الواجبات الاخلاقية ازاء بعض الاشخاص، لسبب وحيد هو ان الصدفة اعطتهم نفس الانتماء القومي الذي لنا نحن انفسنا؟ لماذا علينا ان نكون متجردين من أي واجب اخلاقي حيال الافراد الآخرين لسبب وحيد كونهم ولدوا وكبروا في الجهة الأخرى من سور حديقتنا القومية الصغيرة؟

ليست الواجبات الاخلاقية حيال الانسانية هي التي تزيلها الكوسموبوليتية، بل هي ايضاً الميزة الاساسية المشكوك فيها للوضع حيث الواجبات هي تامة في داخل الحدود المعينة وغير موجودة في الجهة الأخرى لهذه الحدود. تنسق الحقوق المدنية الكوسموبوليتية بين الانتماء إلى امة، إلى دولة، مع الاعتراف بالامم الأخرى، الدول الاخرى. تطالب بان يكون حق تقرير المصير الجماعي بجانبها، ولا تنكر في الوقت نفسه هذا الحق على الاخرين، الذين تعيش معهم، وتحرم هي نفسها من هذا الحق. ما يعني بانه هناك حيث توجد مختلف الثقافات، مختلف الانتماءات ومختلف الولاءات جنبنا إلى جنب وتتمازج في حيز محدود، الاعتراف للذات بحق تقرير المصير الثقافي يجب ان يتآلف مع الاعتراف بحق تقرير المصير الثقافي لاولئك التابعين لثقافة مختلفة. هذا الحق المتبادل في تقرير المصير والاعتراف الحواري به لا يمكنهما على كل حال ان يكونا مضمونين الا من

خلال دولة محتفظة بحالة من الحياد واللامبالاة ازاء كل حق في تقرير المصير. من اجل كل الولاءات، السؤال الجوهري، حجر المحك هو اذاً التالي: أي نمط من الغيرية تبني وتضع جانباً، وكيف تتصرف حيال هذه الثقافات الأخرى التي تتسبب بها هي نفسها؟ (انظر كونوللي Connolly 1993).

اذاً من خلال تشبيك وانصهار الشرعية والسلطة الاخلاقية، الاقتصادية والعسكرية، التي تتساند وتتداعم تكسب الدولة الكوسموبوليتية قدرات جديدة للعمل في الحيز العابر للقوميات، وتؤسس رفعتها على الطريقة القديمة، على الدولة القومية.يكفي هكذا ان تتصور على سبيل التجربة النظرية الحيز الواقعي للامكانيات، المفتوح من خلال الاعداد لنظام كوسموبوليتي، واجتيازه ورسم الخطوط الكبرى لتعرجاته، لتبدو للعيان كل مظاهر اللعبة ذات الحاصل الايجابي من هناك ايضاً: تتكامل وتتداعم الاخلاقية، الاقتصاد، القوى المسلحة لتلد السياسة العظمى للحدود وللضمير لدرجة انه بامكاننا ولمرة اضافية ان نكون متولى علينا بالذعر.

الفصل السادس

استراتيجيات حركات المجتمع المدني

اوصلت محاجتنا إلى اظهار ان استراتيجيات رأس المال واستراتيجيات الدولة هما التعبير عن **هيمنة ما وراء قانونية**. لقد حددنا هذه الاضافة لتصنيفية ماكس فيبر كشكل من الهيمنة **هي لا شرعية ولا لاشرعية**،- الجمع لهذين النفيين لا يعطي مع ذلك يقنية احادية المعنى. بتعبير آخر، يوجد هنا صلة- وهذه الميزة هي اساسية من اجل التطورات اللاحقة - بشكل وسيط، **هجين**، بين الهيمنة غير الشرعية والهيمنة الشرعية، حيث يؤثر أحد مظهريهما بصورة خاصة: **اللاتناظر بين اضفاء صفة الشرعية والهيمنة.** ما يعني انه يوجد من ناحية سلطة قوية واضفاء صفة شرعية هشة، ومن الأخرى سلطة هشة واضفاء صفة شرعية قوية[54].

---

(54) لقد استعنت في هذا الفصل بالاعمال التالية : الان/ادام/كارتر /Allan Adam /Carter 2000، الفيتر/برانغرابر/ هيك/ وولك 1999 Altvater/ Brunnengraber/Haake/ Walk انيير/غلاسيوس/كالدور Anheier/Glasius/Kaldor 2000 اندرسون 2000 Anderson، بللو/ بوللر/مالوترا Bello/Buller/Malhotra 2000 برنوور 2000 أ =

بعبارة اخرى: التأسيس والتدعيم للهيمنة في المجال العابر للقوميات- وهذا صحيح بالنسبة للاقتصاد العالمي كما هو صحيح بالنسبة للدول - يسيران على قدم المساواة مع انخفاض اضفاء صفة شرعية (ديمقراطية). هذه الخسارة لصفة الشرعية هي اساسية. من ناحية، التملص خارج طبقة الدول القومية يعني التملص ايضاً من الاشكال المؤسساتية للهيمنة الشرعية. يتعلق هذا على وجه الخصوص بلاعبي الاقتصاد العالمي لكن ايضاً باستراتيجيات الدول والحكومات. من ناحية اخرى، نشهد بشكل مواز على ارتفاع التطلبات والتحديات المطروحة من الهيمنة على صفة الشرعية. يمكن الذهاب لغاية صياغة الأشياء هكذا: كما يتم المرور من الحداثة الاولى إلى الحداثة الثانية خارج الحقل المدار من قبل الطبقات القديمة والمؤسسات الفارغة من جوهرها. عمل هذا التحويل في الحداثة على بروز متسعات لبنية للسلطات خالية من صفة الشرعية، تكتسب فيها فعالية العمل الاقتصادي، بل ايضاً

= Bernauer بولي/ توماس 1999، Boli/Thomas بهابا 1999، Bhabba براود / كافانا Broad / Cavanagh 2000 كاربتش 2001، Curbach، غراند من Grundmann 2001 غيدري / كنيدي/ زالد / مايير Guidry/ Kennedy/Zald/ Mayer 2000 جانيت 1999 Janett، كيك/ سيكنيك Keck/ Sikkink 1998، كرايسبرغ 1997 kriesberg سكولت/ سكنابل 2002، Scholte / Schnabel زرزينسكي/ توغوغ Szerszyniski/Toogood 2000 سميث 1997، Smith ستار Starr 2000.

السياسي على حساب اشكال تركيز السلطة غير المعترف بها شرعياً (لذلك لا يعني القول بانها غير شرعية). نزع صفة الشرعية اذاً هو النتيجة، الخط التطوري المركزي للمرور من الحداثة الاولى إلى الحداثة الثانية، وتتعلق بـ:

- هيمنة الاقتصاد العالمي العابرة للقانونية،

- هي تتضمن من ناحية خصخصة المهام الدولتية كما هجرة الاعمال الخاصة بالدولة نحو الاقتصاد العالمي،

- من ناحية اخرى، يوصل عبور القوميات للدول إلى اشكال واستراتيجيات بيدولتية من التعاون.

- كذلك إلى ظهور انظمة دولية: **حكمية دون نظام حكم.**

ذلك هو السياق الذي تستخدم فيه حركات الدفاع استراتيجيات ممحورة على وجهة النظر الشعبية القابلة لان تصبح مثمرة وقوية: نزع الصفة القومية، ازالة التأصل وعبور القوميات للاقتصاد وللدولة يسبب ويحرك زوال صفة شرعية عن الهيمنة، كما عن مأزق الديمقراطية من العصر الشامل: من ناحية، صفة الشرعية الديمقراطية مرتبطة بالدولة القومية بتركيبتها البرلمانية، من الاخرى، يفرض ما بعد- اللعبة لسلطة السياسة العالمية اعادة تحديد للهيمنة وللسياسة في المجال العابر للقوميات في الميدان الاقتصادي كما في الميدان السياسي. بقدر ما يتخلى اللاعبون الاساسيون في الاقتصاد العالمي عن الحيز القومي لإضفاء شرعية ديمقراطية، يؤثر تقدم نزع الديمقراطية على الهيمنة

ما يعني ان القرارات التي ترهن المجموعة قد اتخذت في النهاية وطبقت في المجال العابر للقوميات دون ان يكون المسؤول قد وافق عليها. وعلى النقيض من ذلك، لا يتوقف تقرير المصير ومشاركة الافراد مستقيمي الرأي والفاعلين عن رؤية اهميتهم تنمو في كل مكان على الارض. نشهد على ظاهرة مزدوجة لتراجع الديمقراطية وارتفاع المتطلبات حيال الديمقراطية حيث التناقض ظاهر اكثر فاكثر ولا يقوم الا بتدعيم وتسريع خسارة اضفاء شرعية على الهيمنة.

اقلاق واقامة الرأي العام لا يمكن ان يكونا لا عمل «الانانيين» الذين هم الدول، ولا الاقتصاد العالمي الذي ليس اقل انانية. تشكل الاستراتيجيات المركزة على الرأي العام العالمي الاحتكار المتعدد التكافؤ، لكن المحدود في الوقت نفسه في مصادره للسلطة، شبكات الفاعلين لحركات الدفاع عن البيئة، النساء، حقوق الانسان والمستهلكين.

على اية قواعد ترتكز السلطة- المضادة لحركات الدفاع للمجتمع المدني، امام رأس مال يستأثر بالسلطة ويبرر نفسه؟ المنظمات غير الحكومية - المتنافرة على هذا النحو قلما هي منظمة وكونها متناقضة إلى هذا الحد مع نفسها، تستفيد بالكامل من «سلاح» حاسم، شامل، مدني، في حدود حيث هي تستطيع التغلب باسلحتها الخاصة على المجموعات الصناعية الكبرى. يعمل المنطق البارد للاسواق المجردة على تدخل فاعلين كثر.

هؤلاء لا يقتصرون فقط على المالكين، بمعنى المساهمين، ولا على اسباب العمل، البنوك والمنظمات المالية فوق الوطنية. فاعل اخر وليس اقل اهمية هو **الزبون الشامل**، الذي يتمتع بسلطة اكثر فأكثر.

على غرار رأس المال، يستطيع اللجوء للسلطة الشاملة لقول «لا» في هذه الحالة من عدم -الشراء. بامكان المستهلك السياسي تماماً كما رأس المال، ان يستخدم سياسة «لا» هذه كنتيجة ثانوية محسوبة للعمل الاقتصادي، بطريقة غير مراقبة ودون كبير عناء بالنسبة له. باختصار «اضراب [امتناع] المستهلك» هو وسيلة لسلطة - مضادة دون اداة لسلطة- مضادة. على نطاق واسع جداً، معسكر رأس المال متروك لسلطة الزبون الشامل المسيس. بمعنى ما يعاقب المستهلك الدولة: كما يقوض رأس المال سلطة الدول ذات الصفة الاقليمية بفضل سياسة - لا - يقوض المستهلك السياسي سلطة رأس المال العابر للقوميات عندما يقرر عدم شراء مثل هذا المنتوج، بل بالأحرى مثل هذا الآخر.

تضعف على كل حال فعالية هذا السلاح بعدم الشراء عن يد صعوبة التنظيم بطريقة مستمرة لفعل عدم الشراء من قبل الافراد الذين هم ليسوا اعضاء في أي شيء على أي حال (اذ ان تلك هي حالة المستهلكين). يفترض هذا انساقاً اعلامية، عملاً على الرأي العام، سياسة من تأليف مسرحي اعلامي، اخباراً واقعية، الخ... اضافة إلى ان مقاومة المستهلكين، معاقبة اباطرة- ارباب العمل

الجدد وسياستهم الرأسمالية الطابع العالمية بفضل ورقة التصويت التي هي عدم الشراء، ينهار كل ذلك منذ اللحظة حيث الرأي العام، مستبدلاً بواسطة وسائل الاعلام، ينتقل إلى موضوع آخر.

على كل حال، ما يجعل هذا السلاح هشاً على هذا النحو بالضبط ما يمنحه القوة التي تتجاوز كل الحدود القومية والقارات: يستطيع غير -الاعضاء الذين بعد ان يتم تنظيمهم واعلامهم من خلال الشبكات، الضرب في كل مكان في العالم، ومخالفة ايضاً السلطة العابرة للقوميات للمجموعات الصناعية الكبرى.

كان بمقدور المنظمات غير الحكومية ايضاً ان تجادل الاباطرة الجدد للمجموعات العابرة للقوميات في شأن ثيابهم الجديدة، المصادر الجديدة لاضفاء صفة شرعية، يتسبب الاقتصاد بنتائج ثانوية شاملة تعرض اساسات وجود البشر للخطر، وبالتالي، شرعنة القرارات «المستقلة بذاتها» لرأس المال.

في هذا المعنى، حركات الدفاع للمجتمع المدني الشامل هم المحامون، المبدعون وقضاة القيم والمعايير الشاملة. فهم يختلقون ويشحذون الوعي اليومي المحلي والشامل في الوقت نفسه، وعي الناس بهذه القيم، باخراج وتأجيج السخط الشعبي، والغضب الذي يستولي على الرأي العام العالمي امام الاغتصابات الصارخة لهذه المعايير، فهي تمسك من اجل ذلك بحالات معزولة سواء كان الامر يتعلق بفضائح بيئية تظهر إلى العلن من

خلال ضبطها «بالجرم المشهود»، أو تواريخ حياة مؤلمة لضحايا التعذيب التي تخرج الضمير العالمي من سباته. فهي تذهل فاعلي هذه الاحداث باللجوء إلى وسائل الاعلام الحقيقي للمباشرة (في الامثل) باجراءات حكم امام الرأي العام العالمي الذي هم فيه متهمين، في حين يقوم الرأي العام العالمي (الذي يفهم منه: المستهلكون) في نفس الوقت بدور القاضي. يستطيع القضاة وعليهم اذاً تنفيذ احكامهم مباشرة مع كل التقلب اللامتناهي لعدم الشراء. تظهر على كل حال، هذه الحركات من المقاومة والاحتجاج مسألتين اخريتين تأتيان لتضافا إلى المسائل الأخرى المذكورة: من ناحية، لا وجود لاعداد معينين بوضوح، بامكان النزاعات التركيز عليهم. من ناحية اخرى، لا يوجد لغة وحيدة للنزاع، بل خلط شبه بابلي للغات متعددة للنزاع: تلك التي تتعلق بالبيئة، تلك التي لحقوق الانسان، تلك التي للحركة النسائية، تلك للدينية، تلك للقومية، تلك للنقابية، وتلك التي على علاقة بمعاداة الاجانب. بتعابير اخرى: لا يوجد لغة كوسموبوليتية للنزاع. هذه التعددية الجوهرية للسلطة - المضادة لحركات الدفاع هل هي سيئة ام حسنة استراتيجية؟ دون شك في الغالب حسنة. لان هذه الحالة تجعل الادواتية الخارجية، المركزية، اكثر صعوبة.

على ان سلطة الرأي العام لحركات الدفاع عندها الدواء الشافي، كونها تحرك وتخرج موارد الشرعنة في المجال العام، بمعنى انها **تولد الانتاج، التوزيع والاستخدام الاستراتيجي**

للاعلام. ليس على كل حال استخدام الاعلام بصفته المعهودة، بل صناعة الرأي العام العالمي الذي يتلقى هذه المعلومات والذي يشكل الاطار الخاص للسلطة والمنبع الخاص لسلطات حركات الدفاع. بتعبير اخر، هو التنسيق الاستراتيجي الموجه للاعلام والشرعنة، المكون لاستراتيجية الرأي العام العالمي، الذي يحدد موقع حركات الدفاع في مثلث السلطة حيث الرؤوس الأخرى هي استراتيجيات رأس المال واستراتيجيات الدول. بتعابير اخرى: «سلطة» منبع الشرعنة التي هي الاعلام لا تقاس بقياسه الخاص بل بالعكس بقياس **خسارة شرعنة الهيمنة العابرة للقانونية**، تلك التي للاقتصاد العالمي بصورة خاصة، بل والتي ايضاً للدول. لجأت استراتيجيات الرأي العام لحركات الدفاع اذاً إلى سياسة الحقن الاعلامية لتضخيم واخراج التناقض الصارخ بين تأويج الهيمنة العابرة للقانونية وفقدان مشروعيتها.

هذه المميزات «لسلطة» الحركات العابرة للقوميات، التي ليس في متناولها الا الاعلام والشرعنة، بامكانها ان تبدو سخيفة في نظر الوسائل الاقتصادية السياسية والعسكرية للفاعلين الشاملين الاخرين. وبالفعل: لا تمارس حركات الدفاع أي هيمنة عابرة للقانونية، فهي لا تقوم الا باستغلال تناقضاتها. لا تمارس حركات الدفاع أي سياسة امر واقع، فهي لا تستطيع ان تتخذ أي قرار يلزم الجماعة، لا في المجال القومي، ولا في المجال الشامل. فهي لا تتمتع لا بسلطة اقتصادية، ولا بسلطة سياسية. وايضاً: تبقى شرعنتها الخاصة مؤقتة. فهي لم تنتخب ولم

تسمى لهذا العمل. لكنها تشغل موقع المحامين المنصبين انفسهم، الذين يشاركون هم انفسهم دون توقف في صناعة الشرعنة لاعمالهم في مجال الاعلام من المنفذ نفسه لهذا الاعلام، وعليهم تأكيدها دائماً وضمانها في استجواب المجال العام المتصلب.

حاصل الضغط بين الترخيص الذاتي، نزع الشرعنة للفاعلين الدولتيين والفاعلين في الاقتصاد العالمي من ناحية، والشرعنة الذاتية لممارسة الدفاع هو بالضبط في اساس ميزة مناقضة جوهرياً لاستراتيجيات الرأي العام لحركات المجتمع المدني ولحدوده والتي هي من نتائجه. يسمح هذا بالمقابل اظهار ان سلطة الفاعلين في الرأي العام والاستراتيجيات المرتبطة بالرأي العام العالمي لا تأتي، أو على كل حال باكملها من هؤلاء الفاعلين والاستراتيجيات، بل اساساً في غياب الشرعنة التي هم اسراها، في هذه البداية للحداثة الثانية، القرارات الشاملة التي ترهن «الجماعي». نقترح في هذا المعنى:

(1) الرجوع إلى **اساس سلطة** حركات الدفاع: **رأس مال الشرعنة،** تمييز ثلاثة نماذج من الاستراتيجيات:

(2) استراتيجيات من التأليف المسرحي للمخاطرة،

(3) استراتيجيات الدمقرطة،

(4) استراتيجيات اضفاء الصفة الكوسموبوليتية التي تهدف إلى تأسيس رأي عام عابر للقوميات، وحتى شامل.

1- رأس مال الشرعنة وعدم قابليته للصرف

احدى المصادر الاساسية للسلطة التي هي بتصرف استراتيجيات الرأي العام لحركات الدفاع هي البحث في تنظيمها الذي يأخذ شكل شبكات للفاعلين عابرة للقوميات. فهم يشاركون هكذا في اللعبة الجديدة للسلطة العابرة للقوميات، وهم ماهرون في بعض هذه الاتجاهات. هم في مقدورهم من ناحية استخدام خصومهم في ما بعد- اللعبة للسلطة العابرة للقوميات، الدول والمجموعات الصناعية الكبرى، البعض ضد البعض الاخر، بتدبير ائتلافات خاصة من مصدر للسلطة ليس واحداً في هذا المجال من وجهة نظر السياسة الدولية الكلاسيكية: سلطتهم ليست سلطة الدولة، ولا تلك التي يعطيهم اياها موقعهم في السوق، بل **سلطة الشرعنة**. تزيد الحركات الشاملة مثلاً للمستهلكين والمقاطعين فرصهم بالحصول على سلطة في الظروف التالية:

- هشاشة الاسواق فيما يختص بالشرعنة: فالاسواق تحتم الثقة - تلك التي للرأي العام كما تلك التي للمستهلكين (فئتان شبه مستحيل فصلهما الواحدة عن الأخرى): فهما تتعلقان لذلك بالطريقة التي يتم فيها ادراكهما متعلقان اذاً بالشرعنة.

- بما ان هوامش منفعة المؤسسات لا ترتكز فقط على عولمة الانتاج بل ايضاً على عولمة الاستهلاك، بمعنى على الوجود المضمون والمراقب للمنافذ الشاملة، فهشاشة الشرعنة

هي كعب اخيل للمجموعات الصناعية الكبرى التي تسيطر على السوق العالمي وهي قوى عالمية.

- هذا صحيح بقدر ما الشرعنة لا يمكن ان تشتري.

لقد اقترح بيار بورديو Pierre Bourdieu اقامة تمييز بين رأس مال اقتصادي، رأس مال ثقافي ورأس مال اجتماعي. اطروحته المركزية هي ان رأس المال الاقتصادي بامكانه ان يتحول إلى رأس مال ثقافي أو اجتماعي (أو العكس بالعكس). حسب معلوماتي، يجهل بورديو مفهوم «رأس مال الشرعنة» الذي ادخله هنا بعلاقة مع ما بعد- اللعبة للسلطة والذي يجمع الدولة، رأس المال والحركات الاجتماعية. في حالة رأس مال الشرعنة هناك صلة بمبدأ متعارض مع ذلك الذي في نظرية بورديو: هو عدم- قابلية التحويل لرأس المال الاقتصادي إلى رأس مال الشرعنة، يبدو للوهلة الاولى ان الميزانية الخاصة بالاعلانات التي تخصصها المجموعات العالمية الكبرى لحضورها الاعلامي تناقض هذه الفكرة. لكن على افتراض، كما هي الحالة غالباً، بان اعلانات لصفحة كاملة على ورق مصقول للصحف، مثلاً، أو اعلانات قصيرة على التلفزيون تكفي لكسب ثقة الرأي العام والمستهلكين، قبل ان تفسد هذه الثقة من خلال نشر معلومات عن مخاطر جديدة («سم الاسبوع»)، المتعلق بالتصرفات الساذجة الخاصة بهذا القطاع، والتي فهمها المطلعون منذ زمن طويل. يحصل بان تنتج ايضاً الحملات الاعلانية تأثيرات سلبية على

المبدأ: القيام بالاعلانات، يعني وجود بعض الاشياء التي يجب اخفاؤها!

رأس مال الشرعنة هذا هو الذي يجعل الشبكات قادرة على ترويج استراتيجياً بعض المعلومات العملية، أو حتى فرض متطلبات جديدة وفئات جديدة من خلال التجاسر على منظمات وحكومات بصراحة اكثر قوة. في هذا الخصوص، لا تكتفي استراتيجيات وشبكات الدفاع بالتأثير على نتائج القرارات: هي تحول ايضاً المفاهيم والاطر الادراكية للمناقشات العامة. ينتج عن ذلك ان الشبكات ليست فقط «مقاولة اخلاقية» بل ايضاً «مقاولة طبقية» ما كان إلى اليوم غير قابل للتفكير، ينبثق شيئاً فشيئاً من بديهات الواقع (كما توضح ذلك تماماً المهنة البراقة للنقد البيئي، التي هي جزء من لا شيء). ليس نادراً على كل حال انه بالتوصل إلى فرض بعض المبادئ، تفرض من نفسها معايير فشلها. هكذا، رحبنا مثلاً «بمبدأ التحفظ» كما لو انه النجاح الاساسي لاجتماع ريو دوجانيرو سنة 1992. كما يشترط مبدأ 15 لاعلان الريو: «في حالة الخطر من الاضرار الجسيمة أو الغير قابلة للانعكاس، لا يجب ان يستخدم غياب اليقين العلمي المطلق حجة لتأخير تبني التدابير الفعلية الهادفة إلى تدارك تردي البيئة». لكن اذا طبق هذا المعيار في السياسات التي كانت قد استخدمت لاحقاً، في ميدان الاغذية مثلاً التي تحتوي اجساماً معدلة وراثياً، لا يمكن التثبت الا من الفشل الكامل تقريباً لحركات المجتمع المدني.

بتعبير آخر: يجب ان تفهم شبكات واستراتيجيات الدفاع العابرة للقوميات كحيز سياسي ذاتي - الابتكار يكتسب فيه فاعلون بمواقع متفرقة ويستخدمون «رأس مالهم من الشرعنة» المهدد دائماً في اللعبة التي تقابلهم مع فاعلين دولتيين واولئك الفاعلين في الاقتصاد العالمي.

مبدأ عدم السيادة: هذه السلطة للشبكات التي ليست مؤسسة الا على الشرعنة تنتج فضلاً عن ذلك من مبدأ متعارض مع ذلك الذي للسيادة (بين) قومي. ترتكز حركات الدفاع على مبدأ عدم - السيادة للدول (او للمجموعات الصناعية الكبرى) فيما يتعلق بالمسائل الاساسية التي تؤثر على الانسانية: تردي البيئة، مخاطر مرتبطة بالصناعة والاقتصاد العالمي، حقوق الانسان، حقوق مدنية، فقر على المستوى الشامل، الخ . . .الفرضية منذ البداية هي التالية: تسمية «الشؤون الداخلية» للدول الأخرى.

بتعابير اخرى: يفترض رأس مال الشرعنة، المكتسب بواسطة اعمال واقعية، لكن يلعب ايضاً ضد انانيات الامم والاقتصاد العالمي، فكرة المسؤولية الكوسموبوليتية التي تتجاوز الحدود وتقوضها.

بالامكان التفكير بان الدول تجمد التعاون مع شبكات المجتمع المدني لتضغط على الدول الأخرى في مجال حقوق الانسان وتردي البيئة. والحالة ليست ابداً هكذا، أو ليست فقط هكذا. من المفيد التأكد بأن حركات المجتمع المدني تتوصل إلى

ترتيب استراتيجيات تعاون مع الدول وبين الدول، بهدف الضغط على الدول الأخرى (وهم قادرون ايضاً على تشكيل تكتلات مع المجموعات العالمية الكبرى للضغط على فاعليات الدول الأخرى بالنسبة إلى شرعنتهم). وهكذا فالتدخل الوطني لجماعة بإمكانه ان يتجمد على المستوى القومي، مع انه كان قد تكلل بالنجاح منذ اللحظة التي تتوصل فيها هذه الجماعة إلى بناء تكتلات من الاعضاء العاملين للدول وللمجموعات الصناعية الكبرى التي تكسر المقاومة القومية. هذه القدرة على صهر تكتلات ومواجهات ما وراء حدود الدول والمجموعات الصناعية الكبرى هي اذاً عنصر حاسم من اجل اعطاء قوة وفعالية لاستراتيجية تعتمد حصرياً على مصدر الشرعنة، والتي تبقى دون كل ذلك عاجزة.

اخيراً، يتعلق رأس مال الشرعنة، وسلطة حركات المجتمع المدني بقدرتهما على ان يجعلا من **الصدقية** بما هي عليه عاملاً سياسياً. اعلام أو كشف بعض الاحداث لا يملك في ذاته شيئاً من العمل السياسي. على العكس: كل من يمارس سياسة مع الوقائع، بمعنى تضخيم الاحداث للوصول إلى بعض الاهداف السياسية، يتعرض إلى الشك كونه ليس الا مدافعاً عن المنفعة بين اخرين. هنا ايضاً، بالامكان برهنة المبدأ التالي: عندما تندد حركات المجتمع المدني ببعض الاحداث جهاراً، كما في انتهاك حقوق الانسان في بلد ما، الاخطار المرتبطة ببعض طرق الانتاج، المواد السامة الموجودة في التغذية، الخ ... لا تستمد سلطتها من عملها على هذه الاحداث، على العكس تؤسس هذه السلطة

على الطريقة التي تمر بها هذه الاحداث بشكل منظم من الصمت والنكران من قبل الحكام - حكام الدول كما حكام المجموعات الصناعية الكبرى. مع ذلك صحيح انه في عالم حيث القاعدة هي معالجة الاحداث بحسب الارادة المطلقة للفرد، يمثل الحدث البسيط انذاك بحد ذاته خطراً على الحكام.

هذا هو اذاً فن الدعاية الذي تحصده الهيمنة العابرة للقانونية التي تعطي كل ثقلها السياسي للكشف والاعلام عن الاحداث ومنحها هكذا سلطة. في عالم نكذب فيه من حيث المبدأ الخطر الذي يقول الاشياء كما هي. تسمح حالة مجتمع المخاطرة العالمي الطرح كفرضية بأن **السلطة تكذب**- وبأن الدول والمجموعات الصناعية الكبرى تحافظ على علاقات استراتيجية مع الحقيقة، بمعنى انها تخفي الاحداث التي تطرح لهم المشاكل وينشرون تلك التي ينتظرون منها منافع استراتيجية.

في هذا المعنى، تقدم المنظمات غير الحكومية **معلومات** موثوق بها اكثر، ان كان للدول أو للمنظمات والمجموعات العابرة للقوميات- معلومات تشكل خطراً على وضع بعض الدول أو بعض المجموعات الصناعية الكبرى. يرتكز بناء على ذلك رأس مال الشرعنة عندهم على **مصداقيتهم على المدى الطويل كمنتجين لاخبار موثوق بها.** يضعون هم انفسهم في خطر اذا استغلوا - كما معارضيهم- الاحداث بها. ويضعون هم انفسهم في خطر اذا استغلوا - كما معارضيهم الاحداث لفرض مصالحهم امام بعض

المجموعات الصناعية الكبرى أو بعض الدول أو اذا عملوا على تخصيص هذه الاحداث بما يتناسب مع تمويلهم الذاتي بواسطة هبات ومساهمات الاعضاء.

في النهاية، ما يجعل حركات المجتمع المدني شرعية، هو دورهم كمخبرين مستقلين الناتج عن نكران الاحداث يخربون رأس مالهم في الشرعنة. منذ ذلك الحين الذي تحولوا فيه إلى «رسل للاحداث» متخصصين، مقيمين في الرتابة، ملتزمين بالاحداث الاخلاقية، متمسكين بالاقناع بوجود تناغم مرسوم سلفاً بين المنفعة الخاصة والحقيقة.

يوجد هنا تناقض من الصعب ادارته بالنسبة لحركات الدفاع: من ناحية، هم مجبرون على ممارسة فن التمثيل المسرحي بالنسبة للمعلومات: من ناحية اخرى، يقودهم هذا إلى اثارة الشكوك حول جدية عملهم على الاحداث الذي هو اساس شرعيتهم. نتيجة لذلك، يعتبر الكشف والتمثل الاستراتيجي للاحداث للرأي العام الوطني والعابر للقوميات بمثابة صياغة توازن فعلية، تربط اسس الحركات نفسها بشبكات المجتمع المدني.

2- استراتيجيات مسرحة المخاطرة

بالعكس، كما قلنا، تبنى استراتيجيات الدفاع على عجز المصداقية التي تلاحظها الهيئات عند الدول والمجموعات

الصناعية الكبرى، وربما ايضاً على سياستهم الاعلامية. هي الهاوية الفاصلة للحقيقة الفعلية عن تمثلها الذاتي العام التي تعطي كل قوتها لاستراتيجية نزع الشرعنة الممارسة من قبل حركات الدفاع. يفسر هذا بانه في البلدان التي استدخلت الخطاب الليبرالي تحرز حملات هذه الحركات النصيب الاكثر من النجاح بنسب تسمح للحركات الاجتماعية سير وتدقيق هذا التباعد بين التطلب والممارسة.

ذلك هو بادئ ذي بدء هدف **استراتيجيات مسرحة المخاطرة**: «منهجية الدفاع» - حيث الانفتاح على التغيير بالاشارة إلى بعض الاحداث في الوعي العام- تجد، في كشف واظهار التباعد بين تصاريح الامن للمجموعات الصناعية الكبرى (و للحكومات) والاخطار المدركة، شكوك ومخاوف المستهلكين، وسيلة للعمل فعالة للغاية. في هذه الاثناء، وكما قلنا، تنتج السلطة-المضادة لحركات الدفاع بجزء كبير منها عن الصدى الذي تتركه في السوق هذه الاخطار التي تم انكارها ثم كشفت والتي تهدد المستهلك. باظهار الخاصية لتي لا يمكن مراقبتها للاخطار الشاملة، تخلق استراتيجيات الاخطار في نفس الوقت **عدم امكانية مراقبة الاسواق الشاملة**. وتعطي هكذا **دوراً** اقتصادياً لعجز الشرعنة بالنسبة للفاعلين في الاقتصاد العالمي، وتؤثر على هؤلاء من حيث انهم الاكثر قابلية للتأثر: بضمانتهم الشاملة لايجاد منافذ، والتي تتحكم بتحقيق مكاسبهم.

النزاع الذي عرفته الكرة الارضية حول الاخطار المرتبطة بالاطعمة المعدلة وراثياً - «غذاء فرانكنشتين» كما يسمونه من الآن فصاعداً في بريطانية العظمى - يعطي مثلاً من الدرجة الاولى للاسباب التي من اجلها، في ظروف من عدم اليقين الذي لا يمكن حسابه، حتى المنتجين المقتدرين لمجموعة الوراثة-الصناعية كانوا (مؤقتاً) مجبرين بالعودة إلى الوراء، في اوروبا اولاً ثم ايضاً في الولايات المتحدة: لا احد يعلم ماذا ستعطي هذه التكنولوجيا كنتائج لا المؤيدين ولا المعارضين. يجبر انتصار الهندسة الوراثية كل المعارضين على اتخاذ قرارات غير قابلة للبت، قادرة على ان يكون لها تأثير على استمرار النوع، لكن **دون** القدرة على بناء هذه القرارات على أي معرفة، لا يتعلق الامر اذاً بمخاطر (يمكن حسابها)، بل بعدم يقين (لا حصر له).

كنا على صلة بدينامية لا يؤدي فيها غالباً تكديس المعرفة العلمية إلى زيارة الامان، بل إلى استفحال عدم اليقين النظري وعدم الامان المعياري. هكذا، فتحت الثورة الاحيائية اكثر فاكثر هوامش العمل، التي تستدعي في نفس الوقت مجموعة مشاهد من قرار ومن خطورة من نوع جديد. حقاً، في كل مرة توسع معرفة تقنية حدود تدخلنا في الطبيعة الخارجية والداخلية للانساني، تنبثق مسائل غير محلولة، من النوع المعرفي والمعياري، لتصبح مداراً للبحث. في هذه الحالة كما في حالة الاطعمة المحلولة-جينياً والتي هي موضوع جدل، كما يمكن ابرازها بمساعدة دلالة ذرائعية. على السؤال «هل تستفيد مصانع قطاع الاغذية المحولة -

وراثياً من تأمين خاص (متوافق)؟». يمكن الاجابة مباشرة: لا. تقول المجموعات الصناعية الكبرى وخبراؤها: «ما من خطر». لكن لترد شركات التأمين الخاصة على هذا «صفر خطر» عليها رهن رأس مالها الخاص، لتقول: اكثر من خطر مستحيل التأمين (دون ان يكلف هذا باهظاً).!

غالباً ما يستخف بوعي المستهلكين بالاخطار من قبل المجموعات الصناعية الكبرى. احد الاسباب وليس اقلها دون ادنى شك، هو انه ليس في متناول المجموعات الصناعية الكبرى أي «ترياق» مقابل استراتيجيات الدفاع المركزة على الاخطار- اقله انها لا تمارس فعلياً (وليس في النية فقط) سياسة شفافية الاعلام - اذا لقيت استراتيجية المخاطرة هكذا نجاح، فهواذاً ايضاً وخاصة لانها تتطلب احتراماً لحق اساسي: الحق بالاعلام المطالب به من قبل المستهلكين الرزينين. الاسئلة التي يطرحها هؤلاء المستهلكون بالنسبة للاخطار تحتوى ايضاً على مطالبات بالمساهمة في الشؤون المرتبطة بالانتاج التقني والصناعي كذلك بالمنتوجات الاستهلاكية. هكذا توصلت حركات المجتمع المدني من خلال حالة الاطعمة المحولة وراثياً إلى اثارة السؤال التالي: من يحكم حياتنا؟

تمثل الاطعمة المحولة وراثياً سوقاً شاملاً، ويتعلق الناس في كل البلدان بما سيترتب عليها من نتائج غير معروفة إلى الآن على مساحة الكرة الارضية. تشرح شمولية الظاهرة من ناحية

اخرى لماذا تعتمد المجموعات الصناعية الكبرى من ناحية على قدراتها الشاملة في فرض قراراتها، وتجد نفسها واقعة في فخ استراتيجيات المخاطرة من ناحية اخرى. لا يمكن لأي بلد ان يتصرف بمفرده ليمنع الاطعمة والمنتوجات المحولة وراثياً دون ان يجد نفسه في تناقض مع نظام الاسواق المفتوحة على المستوى الكوني. منذ ذلك الوقت الذي تجتهد فيه حكومة ما لتأخير ادخال الاطعمة المعدلة وراثياً، تجد نفسها ليس فقط في مواجهة معارضة عمالقة التصنيع الزراعي المعد للاستهلاك، الذين يتوقون إلى فرض معايير قياسية موحدة على كل الارض- بقدر ما تخدمهم هذه المعايير- بل اكثر اذ تدخل هذه الحكومة في نزاع مع منظمة التجارة العالمية، الخ. . . على كل حال. هذا التكتل، المقتدر ظاهرياً والذي يتحد فيه المجموعات الصناعية الكبرى، منظمة التجارة العالمية والحكومات لفرض مصالحهم، يشكل في نفس الوقت الاطار الذي على اساسه يصبح بامكان المستهلكين الحذرين - على كل حال، في اوروبا، لكن من الآن فصاعداً في الولايات المتحدة ايضاً- ان يتحسسوا مشكلة الاخطار وعدم قابلية المراقبة التي يمررها النظام بصمت.

3- استراتيجيات نشر الديمقراطية

باستطاعة حركات المجتمع المدني ايضاً استكشاف واستغلال التناقض التالي، الذي يذهب في اتجاه التفاهم: من ناحية، ومنذ نهاية النزاع شرق- غرب، تأسست **كل** الدول على

معايير الديمقراطية: من ناحية اخرى، تمثل العولمة من وجهة النظر الاقتصادي كما السياسة، الأفول الصارخ للديمقراطية في اتخاذ القرار الذي يلزم المجموعة. في حين تعطي استراتيجيات الخطر دلالة للفارق الذي يتقعر بين ارادة وعدم امكانية ممارسة رقابة، وتوهم استراتيجيات نشر الديمقراطية التناقضات الواضحة التي توجد بين المجاهرة بالمبادئ الديمقراطية الكونية والتردي القاسي للديمقراطية.

انه لمدهش اكتشاف ان الاستراتيجيات من هذا النمط هي في الغالب مكونة هناك حيث **فشلت** محاولات تحشيد دعم مكثف. بتعبير اخر: تستولي استراتيجيات الدمقرطة على المعايير الاساسية والمعتقدات - مثلاً الدفاع عن حقوق الانسان- لتحولها إلى رغبة في العمل. اذاً هي الصعوبة - كما يقول المدافعون عن النظريات الكلاسيكية في السياسة: عدم احتمال وقوع أو عدم امكانية - ترجمة اتفاق عالم اكثر منه ملزم إلى مجموعة افعال هادفة التي تعطي كل الخصوصية لاستراتيجيات حركات الدفاع. وهذا غير ممكن الا بفضل بعض التنسيق للشروط، التكتلات واختيارات الاعمال.

يجب ان ترتكز استراتيجيات الدفاع تلك على معلومات تم الحصول عليها بطريقة موثوقة بها- لاحداث شائكة - التي عليها انجاح معموديتها بالنار - المتوقعة - من خلال النزاع الذي اشعله كشفها للرأي العام. لكن لا تكفي بمفردها المقولات والارقام.

إلى الارقام يجب ان تنضم الاصوات، الوجوه، قصص الحياة - المحكية علناً من قبل ناس مجروحة في حياتها. بناءً على ذلك، عديدة هي استراتيجيات التحريض على مفعول مرتكز على تآلف احداث وقصص حياة تستثير شفقة الناس في ما وراء الحدود.

هذه الشفقة المحولة بشكل رمزي لا يمكنها بالنسبة لها ان تكون «مفبركة» حسب معايير تفكير كوني. عليها ان تنسجم مع القناعات الاساسية المتعلقة بالكرامة الانسانية، التي تعيش في سياقات وثقافات مختلفة للغاية، على اساس تقاليد متنوعة. هكذا، فالناس الذين يعيشون على سطح الكرة الارضية هم بعيدون عن ان يولوا كلهم اهمية اساسية لحقوق الانسان، المفهومة كحقوق فردية (كلية) لا تتجزأ، وهذا لا يمنع في كل مكان وجود ايمان من هذا النمط فيما يتعلق بالكرامة الانسانية. وتبعاً لذلك، فإن انتهاكات حقوق، الانسان هي في الغالب متناقضة مع تمثلات الكرامة الانسانية السارية من جراء الظلم والتعذيب الدولتي ان يستثيروا الشفقة عند الناس المتحدرين من انساق ثقافية مختلفة، مهما كان المقصد الاول- رؤية حقوق الانسان محترمة، أو الكرامة الانسانية. اذاً ليس مهماً فقط للحصول على صدى عابر للقوميات اثبات حقيقة انتهاكات المعايير العامة، لكن ايضاً توضيح الارقام بواسطة مصائر الحيوات.

بتعابير خاصة بعلم الاجتماع (بصيغة كلبية): على حركات الدفاع ان تتعلم على يد فرق متسولي القرون الوسطى الاوروبية

خاصة، الذين كانوا قد امتلكوا ناصية فن تزيين اجسادهم بطريقة معينة لاستدرار شفقة الاثرياء من المسيحيين بالنقد الرنان المتمرد.

بالطريقة نفسها، المواربة من قبل بعض الدول هي غالباً الطريق الاقصر لكشف الانتهاكات الوطنية لحقوق الانسان ولحشد المقاومة السياسية ضدها. كما باستطاعة الاتصالات والترتيبات الدولية ان تضاعف بهذه الطريقة عدد الاصوات التي ربما تسمح بالتغلب على صمم وعمى السلطات أو الحكومات الوطنية - بدقة اكثر: التكاليف المتأتية من جراء تجاهل الانتهاكات للحرية، للديمقراطية وللكرامة الانسانية. بالامكان القول ايضاً بان حركات الدفاع تعمل في اتجاه إعادة تحديد «المصلحة الوطنية» كونها تتسبب في زيادة التكاليف الناتجة عن العمى فيما يختص بحقوق الانسان.

شرط كل هذا ليس فقط حركات الدفاع، لكن ايضاً الشركاء الدوليين الذي يوحدون معهم ويماثلون ويلتفون عن بصيرة حول مبدأ السيادة القومية. يمكن من هناك ايضاً ان تتحول شمولية القيم والشبكات التي يحفزها وينشطها الفاعلون في حركات الدفاع إلى نوع من النبوؤة المحققة ذاتياً.

4- استراتيجيات اكتساب الصفة الكوسموبوليتية.

لقد تم احياناً تفسير شبكات وحركات المجتمع المدني كما لو انها ادوات منفذة لثقافة قيمية شاملة، مماثلة في ذلك لمنظمات

مثل اللجنة الاولمبية الدولية أو الصليب الاحمر. لكن هذا حكم لا ينصف دورها لأن، عمل حركات المجتمع المدني في الواقع لا يقوم ابداً على تطبيق قيم شاملة موجودة مسبقاً. على العكس، فمن خلال المحاولة لوضع معايير وقواعد دولية موضع التنفيذ انساق وحملات سياسية واقعية، تعمل على اعادة شرحها، خلقها ودعمها في ذات الحركة الواحدة.

نظرية الثقافة العالمية، كما صيغت خصوصاً من قبل جون ماير John Meyer، جون بول John Bole جورج توماس Georges Thomas تفترض بأن المجتمع المدني يخلق بمقدار ما ينشر فاعلون مختلفون كلياً معايير شاملة على المستوى العالمي. ومن ضمن هؤلاء الفاعلين، يضع المؤلفون المذكورون في اعدادهم الحكومات الوطنية ايضاً الاتفاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مفاهيمهم للمنظمات غير الحكومية الكلاسيكية من خلال منع كيانات شبيهة بالمجموعات الصناعية الكبرى الناشطة على الصعيد العابر للقوميات. كل شيء يتوقف على نتائج (غير منظورة غالباً) عملهم: فهم يدعمون ويوطدون مسار المأسسة «الثقافية عالمية» مطابقة لمبادئ شمولية، فردية، عقلانية، وللحقوق الكوسموبوليتية. لا يوجد من وجهة النظر هذه أي تمييز سديد بين مختلف الفاعلين العابرين للقوميات وبين استراتيجتهم التي تدعم أو تتحدى هيمنة الدول القومية والمجموعات الصناعية الكبرى العابرة للقوميات.

يلزم مع ذلك التأكد من الامر التالي: لا يحتل فاعلون متنوعون جداً مراكز مختلفة جداً في بنية الهيمنة للمجتمع العالمي الذي سيتبلور شيئاً فشيئاً ويتمتع نتيجة ذلك بطاقات استراتيجية اساسية مختلفة. فهم يتبعون، اضافة لذلك اهدافاً وغايات مختلفة جداً. لذلك من الضروري اقامة تمييز بين مختلف فئات الفاعلين القوميين والعابرين للقوميات - لا يجب ان يكون «منطق» حركات الدفاع العابرة للقوميات مختلطاً مع الاهداف والغايات التي هي مثلاً لمؤسسات الامن التقني، للمنظمة العالمية للتجارة أو للمجموعات الصناعية الكبرى.

لقد مر منظرو الثقافة العالمية على هامش خصوصية حركات الدفاع. هؤلاء الذين جعلوا الافول السريع للشرعنة موضوعياً واداتياً هذه الشرعنة التي تؤثر على الهيمنة الممارسة من قبل الدول والاقتصاد العالمي، وساهموا نتيجة ذلك في خلق واعطاء شكل للنظام الكوسموبوليتي الذي هو في طور الظهور. في وجهة نظر استراتيجيات الدفاع وفي ميدانهم العملي، بطلت الحواجز والحدود القومية للدول والمجتمعات (واصبحت) نفيذه من اجل مسؤولية وسلطة كوسموبوليتية. ومع ذلك وفيما يتعلق بهذه الحركات واستراتيجياتها ايضاً، صحيح ان الاطار القومي قد انكشف لكنه لم يلغ.

يتوجه المشروع الكوسموبوليتي الذي تتكلم باسمه حركات الدفاع اليوم ايضاً **إلى الدول**. على هذه الدول - وليس مثلاً على الفاعلين العابرين للقوميات أو دولة عالمية مشبوهة- ان تصبح

متفتحة على القيم الكوسموبوليتية، في اسسها الاخلاقية والقانونية. الفرضية الاساسية هي التالية: لا يمكن ولابأية حالة فرض وضمان احترام حقوق الانسان بالتذرع بها بما هي عليه، لكن فقط من خلال تحالف كبير للدول (يمزج عند الاقتضاء المجموعات الصناعية الكبرى ايضاً الموجودة في مجال سيادة بعض الدول). الافراد المعزولون الذين يثورون ضد انتهاك حقوقهم الاساسية والمدنية يجب ان يكونوا مدعومين بطريقة عابرة للقوميات وللثقافات في مقاومتهم ضد الدولة التي يتتمون اليها. يمكن للمجتمع الكوسموبوليتي داخل الدولة ان يتنبه ويعمل على اخضاعها لضغط خارجي. لكن تظل الدولة هي الفاعلة وهي المسؤولة عن العمل السياسي. تلتمس حركات الدفاع تحديداً بسبب اهميتها كمبتكرة للقيم، المؤسسات والعمل السياسي، بان يتم تناول تناقضاتها وحدودها الباطنية بنظرة واقعية. لاعبو المجتمع المدني الشامل مأخوذون في معضلة مزدوجة: من ناحية، هم تابعون للدول من اجل التوصل لفرض اهدافهم، لكن من ناحية اخرى، هم اخصام اساسيون للدول وللمجموعات الصناعية الكبرى. من ناحية، شرط نجاحها هو انها تهدي الدول، لتقال هكذا، إلى قيم المجتمع المدني - حقوق الانسان، حماية البيئة، الخ... لكن من الناحية الاخرى، تجعلها نجاحاتها غير ضرورية (زائدة) والاحتضان التعاوني للدول وللمجموعات الصناعية الكبرى يخنقها - الاثنان في الوقت نفسه، كما هي الحالة غالباً.

يشرح هذا ان مسألة السيادة هي غرض المعاملات والاحكام المتناقضة كلياً من خلال مختلف اجزاء المجتمع المدني الشامل. بحسب كون الفاعلين متحدرين من الشمال أو من الجنوب. كقاعدة عامة، يعتبر ناشطو الشمال بان تآكل السيادة هو امر جيد، في حين ان ناشطي الجنوب يعتبرون ذلك كأمر سيء. تعكس هذه المفاهيم وهذه الاحكام المتناقضة مواقع تاريخية متعارضة: في حين يبني ناشطو ومنظرو الشمال احكامهم وافعالهم على نسق دولتي تدعم عبر التاريخ، ممثلو الشمال يواجهون غالباً مواقف يكون التعبير الوحيد «الديمقراطية» موضع تهكم، وحيث يبقى التعبير «الدولة» يوطوبيا غير واقعية: بقدر ما يصبح الحديث عن «المجتمع الكوسموبوليتي» واقعياً، بقدر ما يشتد النزاع فيما يختص ببناه، قيمه، مفاهيمه وما تعنيه لفرط بداهتها.

الفصل السابع

من يربح؟ الدولة والسياسة في الحداثة الثانية
مفاهيم واشكال قيد التحول

قمت في الفصول السابقة بتوسيع الحجة التالية: لم تلفظ السياسة انفاسها في عصر العولمة، بل هي تهجرت. تحت انظارنا وبمتناول ايدينا ثمة تطور في مفهوم السياسة واشكالها قيد الاكتمال، واذا كنا لا نستطيع حتى الآن ادراكه ودراسته فذلك لنقص المقولات والمقاربات التاريخية المناسبة- انه نقص يحاول هذا الكتاب استدراكه[55]. لقد باتت بنية امكانيات السياسي تتحرر من ثنائية القومي والدولي لتجد لها مكاناً في الفضاء «المحلي - الشامل» (global). لقد اصبحت السياسة سياسة داخلية عالمية تحرم السياسة القومية من حدودها ومن اسسها. ولا تكمن الجدة في كون استراتيجيات الرأسمال تمارس ضغطاً على الدول، أو انها

(55) استندت في هذا النص إلى المراجع التالية:

Appadurai 1999; Arendt 1958; Beck 2000b; Berger/ Dore 1996: Berkovitch 2000; Broad/ Cavanagh 2000; Castles 2000; Doyle 2000; Eriksen 1993; Giddens 1997; Held 2000; Hobbes 1966; Holmes 2000; Janett 1999; Miller/ Slater 2001; Munkler 2001; Patomaki 1932; Stichweh 2000; Weber 1988.

تضيق عليها الخناق- فهذا ما قام به الاقتصاد السياسي منذ البداية - بل في الطريقة التي تقوم بها بذلك، وفي الطريقة التي تستخدم فيها السلطة الاقتصادية، مع ما لها من تأثيرات على السياسة العالمية التهديد بخروج فرقة من المستثمرين للتغلب على سياسة متحجرة في عصبيتها المحلية. ان الفاعلين في السياسة العالمية ليسوا اذاً، وبشكل ما قبلي، اقوى من الدول. بل لقد تحرروا وبسرعة اكبر من غلِّ الارتوذكسية القومية: وهذا ما يعتبر جديداً.

ليس على من ينتظر عودة السياسي بحسب مفهوم الدولة القومية وشكلها، ليس عليه الا ان يضم صوته إلى جوقة النحيب التي ترثي نهاية السياسة. وفي ذلك تكمن واحدة من اخطاء القومية المنهجية: فهي تجعل شطوراً واسعة من النظرية السياسية ومن العلوم السياسية تتعامى على اشكال السياسي في الحداثة الثانية، الكوسموبوليتية. وبذلك يصار إلى تجاوز التأملية السياسية للمجتمع وللتاريخ المفتوحين على المستقبل، والى تجاوز تجربة التاريخانية الاساسية والاحتمال المزدوج، التطور الذي يؤشر للمستقبل المفتوح لمجتمع ما، وما يرتبط بالدولة وبسيادة نوع جديد. تفرض العولمة سياسة عالمية. ولكن كيف نحدد دور السياسة في الاقتصاد السياسي العالمي الجديد؟ كيف يمكن للسياسة ان تستفيد من فرصها؟ من يختار الاستراتيجيات؟ ومن يربح؟

اننا نقترح معالجة هذه الاسئلة في هذا الفصل وتبعاً لمراحل ست:

(1) العودة إلى ما بعد- لعبة السلطة: نهاية نهاية السياسة.

(2) ادراك التهديدات التي اثقلت الحضارة كاهلها بها، مصدر شرعنة الهيمنة الشاملة: اعادة كتابة توماس هوبس من اجل مجتمع المخاطرة العالمي.

(3) ان المفاهيم والاشكال التي تتعلق بالدولة آخذة بالتطور: مسح الدول بالنسبة للحداثة الثانية.

(4) ان فكرة الدولة النيوليبرالية تفقد من هالتها.

(5) ان المفاهيم والاشكال التي تتعلق بالسياسي آخذة بالتطور: مسح للسياسة في اطار الحداثة الثانية.

(6) ما معنى كل ذلك بالنسبة لمفهوم السياسي؟ ولمفهوم النظرية؟ مسح للنقد.

1- نهاية نهاية السياسة

ينطبق تشخيص نهاية السياسة على النظرة القومية، لكنه لا يصح على النظرة الكوسموبوليتية. يمكن ان يكون التعارض بين المنظور القومي والمنظور الكوسموبوليتي اكثر جذرية: ففي حين يحاول المنظور القومي ان يجعلنا نؤمن **بغياب احتمال السياسة،** فإن المنظور الكوسموبوليتي يرسم الخطوط العريضة لعولمة الاحتمال، فاحتمال السياسة هنا ليس متجذراً في رسيمة الضبط الموجودة سلفاً الثابتة والتي تحكمها قواعد الداخل والخارج، القومية والدولية. بدل هذا النظام الذي بدا انه نظام فولاذي قد سلّ

إلى ما لا نهاية حلّت لعبة مزدوجة من الاحتمالات. لعبة المجتمع الصناعي الكلاسيكي ما زالت مستمرة. وفي الوقت نفسه يطالب العديد بقلب نظام قواعد اللعبة نفسها وقد شرعوا بذلك، حتى لو لم يتمكن احد من القول ما اذا كان اللعب سيستمر مستقبلاً- واذا جازت الاستعارة - بلعب نوع من العاب الورق أو لعب كرة القدم. ان السياسة التي تتبع القواعد أو السياسة التي تطور القواعد كلاهما يتراكم ويتخالط ويتداخل.

لا فائدة ترجى من التمييز بين قاعدة اللعبة واللعبة، بين السبب الاول والسبب الخلفي. ان ما يميز العالم من وجهة نظر قومية عن العالم من وجهة نظر كوسموبوليتية هو **الفارق في الاحتمال**: فاذا كان الاحتمال في المنظور القومي يميل إلى الصفر، فإن المنظور الكوسموبوليتي يفتح فضاء عمل محتمل مكون من فرصٍ ومن أخطار ليس للنظرة القومية ادنى فكرة عنه. بعبارات اخرى: ان الفضاء الاستراتيجي الذي يبدأ فيما يتعدى اعادة الانتاج الذاتي للدولة القومية- أي وعلى سبيل المثال استراتيجيات السياسة العظمى، استراتيجيات الدولة دون ارض، استراتيجيات التعابر القومي، استراتيجيات التحالف بين دول مختلفة، استراتيجيات رابح - رابح، استراتيجيات القانون الكوسموبوليتي، استراتيجيات الكوسموبوليتية الاقليمية، - ان هذا الفضاء لا ينبني الا من وجهة نظر كوسموبوليتية. وبالتحديد، فان هذا الفارق الذي يجب النظر اليه من زاوية رياضية هو الذي يكون القوة المحتملة للنظرية النقدية الجديدة: **فالنقد = الفارق بين**

العدد، مدى ونوعية استراتيجيات الدولة التي تمهد النظرة الكوسموبوليتية لها، أو النظرة التي تقفلها النظرة القومية. فما هو المغزى الاساسي الذي توصل اليه اذاً النظرية النقدية الجديدة؟ انه مغزى يتأتى من فهم وقائع ثلاث. اولاً: طالما يتبع الفاعلون السياسيون منطق النظرة القومية، فان هوية من يتولى الحكم لا تشكل أي فارق. اما النظرة الكوسموبوليتية فهي تذكر بأن النظرة القومية توصل السياسة إلى طريق مسدود.

ثانياً: تنحسر التناقضات بين الاحزاب وتمحى. وهذا ما لاحظته العلوم السياسية المعاصرة. اللهم مع فارق اساسي: ان هذا العلم السياسي يؤيد وبذلك يضاعف من موضوعة نهاية السياسة. الا ان هذه السياسة هي كلياً نقيض احتمال السياسي الذي قامت النظرة الكوسموبوليتية بتشخيصه.

ثالثاً: تقول النظرية النقدية الجديدة: **بإمكان** الاحزاب ان تصنع فارقاً شرط ان تنفتح على تنوع وسائل الاتصال بالواقع التي توفرها السياسة الداخلية العالمية الاخذة بالتطور.

ان اطروحة نهاية السياسة تؤكد ان نهاية السياسة **القومية** قد اقتربت. ما يفتح الباب واسعاً امام حظوظ تبدل في الافق الكوسموبوليتي. ان نهاية السياسة القومية يعني بداية سياسة عابرة للقومية. ويمكن لهذه السياسة ان تتحول إلى دولة كوسموبوليتية. واذا ما تم التعامي عن هذه المبادئ وهذه الافكار، فذلك يعني فشل السياسة والعلم السياسي الذين يرتبطان بالمنظور القومي.

الا ان الخروج من المثال (البراديغم) القومي لا يمكن ان يكون قراراً منعزلاً، ذلك ان الاستراتيجيات المعزولة لا تملك الا فاعلية قصيرة المدى. فما لا شك فيه ان ليس للرأسمال وحده، بل للمجتمع المدني الشامل دون الدولة ليس لهما أي قرار ملزم للجماعة، ولا اية مشروعية. ولكن بالمقابل، فانه دون تحالف بين الاحزاب والحكومات من جهة، وبين المجتمع المدني الشامل وبعض اجزاء من الرأسمال من جهة اخرى فلا مجال ايضاً لتوفر اصلاح عميق في سياسة الدولة. ان الحاق السياسية بشبكة تنظيمية وبرامجية، والحاق الدولة والسياسة - التحتية العابرة للقومية، مع شبكات سلطتها التي تربط الاقتصاد العالمي والمجتمع المدني. ان ذلك وحده هو ما يوصل إلى تحويل المثال القومي فيما له علاقة بخاصية الدولة إلى مثال كوسموبوليتي.

ان الطاقة النقدية في النظرية النقدية الجديدة لا تأخذ شكل المؤشر للاخلاق، فهي ليست مرتبطة بقوة توجه الكوسموبوليتية بقدر ما هي مرتبطة بالتحول العكسي للواقع والممكن: فكل الفرضيات الخاصة بفضاء امكانيات استراتيجيات الدولة يمكن تفسيرها بوصفها نقداً للفعل السياسي منذ اللحظة التي ننسب فيها إلى الممكن - الكوسموبوليتية - الافضلية بالنسبة للواقع - الارتوذكسية ذات الصفة القومية. اننا نجد انفسنا وسط موقف تفكر آخذ بالنقصان: ليس الاعتراف بتفوقها الاخلاقي الذي يحفز على اختبار فكرة النظام والدولة الكوسموبوليتية، بل التعطش للسلطة والرغبة في القوة هو ما يشكل- كما يقول ماكس فيبر، جوهر

السياسة. ان الرقص السياسي والفكري على الخيط القومي قد تم استبداله بحشرية اجتياز واختبار اماكن مجهولة، ونشوات، وتناقضات واحراجات استراتيجيات سياسية كوسموبوليتية.

2- الانسانية ذئب للانسانية: اعادة كتابه توماس هوبس لمجتمع المخاطرة العالمي

وفي نهاية الامر لم نجد بعد جواباً على السؤال المفتاح: كيف يمكن التخلص من فخ القومية؟ ما الذي يمكن ان يدفع امماً واثقة من ذاتها لتتقاسم سيادتها مع امم اخرى أو لرفض هذا التقاسم؟ ان الاطروحة التي نتعمد توسيعها الآن هي التالية: **انها ادراك للتهديدات التي تجعل الحضارة تهدد نفسها** هو الذي يرفع مزلاج النظرة القومية، الا انه يتحول في الوقت نفسه إلى مصدر اخطار سياسية شاملة جديدة. وحتى نشرح هذه الحجة، اقله في خطوطها العريضة، وهي التي تشغل مكانة مركزية في النظرية السياسية للحداثة الثانية، فإننا نقترح الاستعانة بكاتبين اثنين، فريتز ف. شاربف Fritz W. Scharpf وتوماس هوبس، وان نترجم افكارهما من المنظور القومي إلى المنظور الكوسموبوليتي.

يقيم شاربف تمايزاً بين الديموقراطية والشرعنة، وهذا ما قاده إلى افتراض انه لا يتوجب على الدول والحكومات الحديثة ان تؤسس شرعيتها فقط من حيث سيطرتها على الديمقراطية، بقدر ما هي تجد في تصرفها مصادر «الشرعنة من خلال إدخال input»

(والتي يطلق عليها شاربف ايضاً اسم «الهيمنة بواسطة الشعب»)، والشرعنة من خلال استخراج out put، والتي تقاس تبعاً للفاعلية في حل القضايا (والتي يطلق عليها شاربف ايضاً اسم «الهيمنة من اجل الشعب»). ان مفهوم «الشعب»، كما مفاهيم in put وout put، مفاهيم تفترض وجود نظرة قومية. وبالموازاة مع ذلك يعمد شاربف التمييز بين المشاركة والاجماع. هنا ايضاً يمكن طرح هذه القضية بالشكل التالي: ان الاجماع لا يرتبط بالمشاركة. ان حل المسائل السياسية هي مصدر شرعنة الهيمنة القومية.

في السياق القومي، أو من وجهة نظر قومية، يمكن للهيمنة، بل يجب ان تكون قابلة للشرعنة ومشروعة من جانب الشعب ولأجله، أي من خلال المشاركة والفاعلية. وما ان يصار للدخول في نسق فعل سياسي متعدد المستويات، كالاتحاد الاوروبي- وكما برهن ذلك شاربف استناداً منه إلى دراسة حالات- فإن هذان المصدران لا يتفقان ابداً. وللإجابة على السؤال المتعلق بمعرفة كيفية تجاوز اقفال النظرة القومية، فمن الضرورة بمكان ان يصار لتوسيع مصادر شرعية الهيمنة السياسية: **فإلى الديمقراطية والفاعلية يضاف ادراك التهديدات ذات الطابع الحضاري التي تتهدد الانسانية نفسها.** فهذه (اي الانسانية) لا تأتي فقط لتكمل الشرعنة بالديمقراطية، المرتبطة بالسياق القومي فقط. بل هي تشكل في الوقت نفسه بجملة مبادئ المشروعية الخاصة بالدولة القومية.

مع مجتمع المخاطرة العالمي، وبل في داخله، بالامكان

معاينة ظهور مصدر شرعنة مستقل بذاته للهيمنة في السياسة العالمية، وهو يقوم على واقع مفاده ان بوسع الفاعلين- لا الدول فقط، بل وحركات الدفاع عن المجتمع المدني، واخيراً وان بنسبة ليست قليلة، الشركات الكبرى- ان بوسعهم التماس ضرورة تحاشي الاخطار التي اوجدتها الانسانية أو معالجتها. تكتسب قوة الشرعنة هنا ابعاداً اخرى مختلفة، ان فيما يتعلق بمصدرها أو بمداها، اذ هي تستند إلى فكرة الصراع ضد خطر لا يتهدد بقاء الافراد والمجموعات أو شعوباً محددة، بل بقاء **الجميع**، وبقاء الانسانية بكليتها.

ان امتياز حفظ البقاء الذاتي اللامتناهي هو الخير الاول بالنسبة للانسانية. من بين كل المساوئ والشرور، يظل الموت هو الاكثر سؤاً. على النطاق الفردي، لا مجال لتفادي الموت. وعلى نطاق الانسانية يصبح الموقف مختلفاً كلياً. ان موت الانسانية، التدمير الذاتي للجميع كامكانية في الفعل الانساني هو العنصر الجديد الذي حملته الحضارة إلى العالم. ان الرعب من ذلك يمكن ان يؤسس لاجماع شامل، ما يخلق سلطة شاملة. ثم ان يكون لقوة اجماع الهيمنة الشرعية الشاملة هذه، والتي تميل لتحاشي الاخطار المحدقة بالانسانية، نتائج شديدة التنوع، فذلك يعود إلى طبيعة ما هو سياسي بحد ذاته.

خلافاً للانتحار الفردي، فان انتحار الانسانية الممكن ليس ولا بحال من الاحوال انتحاراً ارادياً (بسبب اليأس، الالم أو

العزلة). انه باستمرار «قتل» لا ارادي للكل- انه قتل جماعي ونتيجة ثانوية تترتب عن التصرف العلمي، التقني، العسكري والسياسي: انه قتل ناجم عن وقائع لا عن الدينامية الخاصة بنسق الوقائع. انه ليس حدثاً حاضراً، بل هو حدث مستقبلي: ليس حدثاً واقعياً بل هو حدث ممكن. ان **ادراك** الانتحار الممكن الذي يتهدد النوع يوفر امكانية اللجوء إلى شرعية والى مصادر معولمة لسلطة الاجماع. مصادر شرعنة الهيمنة الشاملة هذه هي اولاً مصادر لا - ديمقراطية، من حيث انه تحرر من كل اجراء ديموقراطي، وذلك يعود لشموليتها فقط. الا انها مصادر تخضع مع ذلك للادراك وللاعتراف الشاملين، وهي تخضع بالتالي لاخراج وسائل الاعلام. ثانياً المصادر هذه هي مصادر ضد الديمقراطية بالقوة، اذ ان ادراك الاخطار التي تثقل كاهل الانسانية هو ادراك ينمي الرغبة بالتخلص من العلائق الديمقراطية.

تستند نظرية السيادة السياسية التي صاغها توماس هوبس إلى عبارته «الانسان ذئب لأخيه الانسان homo homini lupus». اما النظرية السياسية في مجتمع المخاطرة فتنطلق بدورها من مبدأ يشكل احدى متغيرات الصيغة المشار اليها: «الانسانية ذئب للانسانية». ان صفة «الوحش الضار» التي تحدث عنها هوبس لا تنسب هنا إلى افراد معزولين، بل إلى كلٍ يكون الانسانية. فالانسانية هي في آن واحد ذات الاخطار التي تخلقها وموضوعها. ان ما يرسي المشروعية ليس اذاً «الايمان بالجماعة» القومية (ماكس فيبر) بل **الايمان بامكانية ابعاد الحظر الذي يتهدد**

الانسانية من خلال الفعل السياسي التمثيلي ومن **اجل** الانسانية المهددة. لذلك تخضع الشروط الاساسية في العيش معاً، بما في ذلك النظام القومي نفسه لاشارة التغير الممكن، للاستبدال والفرضية.

ان عبارة «الانسانية ذئب للانسانية» واذا ما تم اتخاذها مبدأ لنظرية كوسموبوليتة، هي عبارة تنطوي على التباس مزدوج ملازم لها: فامكانية انتحار النوع تفتح المجال اما التهديد بنهاية الجميع، وليس القول بانطلاقة جديدة. بل بالامكان طرح السؤال التالي: اية سلطة، واي مدى يمكنهما حماية الانسانية من الانسانية؟ بالطبع ليس جميع «المخلصين» الذين انتجهم التاريخ وتاريخ النظرية السياسية: لا البروليتاريا، ولا افقر الفقراء في العصر العولمي، ولا التنوير ولا المستفيدين من الرأسمال الشامل، ولا حتى «الديكتاتور الطيب» في المجتمع العالمي. واذا كان هذا ممكناً، فإن ادراك المخاطر التي تثقل كاهل الانسانية، المخاطر التي ليس بالامكان لا نفيها ولا طرحها خارجاً، ان هذا الادراك وحده هو القادر للتوصل على استنهاض القوى، وان يؤسس لجماعة قدر شاملة قادرة على كسر الجدران التي تقيمها الحدود والانانيات القومية - اقله للحظة في تاريخ العالم.

مع كونها مرتبطة بالادراك، فان هذه القوة السياسية المشرعنة للخطر الشامل، ليست مرتبطة بموضوعية الاخطار. وكما سبق وقلنا، يجب ان تكون مغروسة وبمعزل عن هذه

الموضوعية في عقول الناس وقلوبهم وان تكون حاضرة عن طريق المعلومات والرموز الشاملة. من الاهمية بمكان ان ندرك جدل الانهيار واعادة البناء هذا: والنقطة المركزية- تحديداً ادراك الاخطار التي تتهدد الانسانية - التي فيها يتهافت النظام القومي، هي في الآن نفسه المكان الذي يبرز النظام العابر للقومية، الذي يضم البدائل الشديدة الاختلاف التي تؤشر للافق السياسي الممكن. هكذا فإن **الادراك يعني التكهن.** مع ادراك الاخطار التي تتهدد الانسانية، تنقلب حكومة الامس، ديكتاتورية الحدود والتقاليد، لتحل مكانها حكومة المستقبل، حيث ينتشر فيها **عدم** يقين الاخطار. يصار لتعريف احداثيات الزمان والمكان من جديد. فحقول التجربة وافاق الانتظار تأخذ بالتباعد. اننا نشهد تبلور مكان شامل يقوم على الهيمنة وفيه تترابط خاصيات الاندماج السلبي والاندماج الايجابي التي تخضع لمنطق النظرة القومية، بطريقة جديدة.

اولاً: يتعلق الامر **بخلط** بين الاندماج الايجابي والاندماج السلبي، والاندماج يكون «ايجابياً» لان ادراك الاخطار يؤسس للتأملية السياسية للشمولية، الا ان هذه القوة، التي تخلق الاجماع، قوة الادراك الشامل للاخطار هي قوة «سلبية» ايضاً، لانها تستحث ودفعة واحدة، فتح مزلاج الانغلاق القومي، وذلك على الصعيدين الدولي أو داخل النطاق القومي.

ثانياً: بدل القبول الديموقراطي لهذا الشعب أو ذلك يدخل

قبول الانسانية - اللهم **بدون** شرعنة ديموقراطية، بل دون وجود امكانية لشرعنة ديموقراطية. ان الرعب الذي جعلته صور الجنون في نيويورك في في الحادي عشر من ايلول 2001 رعباً معولماً من خلال اجهزة الاعلام، لهو رعب لا يمكن تقريبه الا من حيث الظاهر إلى التصويت الشامل. لقد تم تخويل الامة الاقوى عسكرياً واقتصادياً في العالم، وتحت وقع صاعقة صدمة التهديد ومن جانب الغالبية الساحقة من الناس، ولكن **دون اعتماد** التصويت بتدارك هذا الخطر الذي يتهدد الوجود الاخلاقي والفيزيائي للانسانية. وما ان تم ادراك الاخطار التي تتهدد الجنس البشري، حتى تحولت إلى **مصادر شعبوية شاملة لتدارك الخطر**، ما يعطي القدرة على التصرف بطريقة جديدة بشكل جذري- بما في ذلك التدخل العسكري في الدول الغريبة- وما يبرر هذا التصرف. لقد اسست الاخطار التي تتهدد الانسانية لرأي عام ولالزامات بالتصرف، بدت إلى جانبها اجراءات التصويت كما لو كانت بقايا عالم خيالي حيث كل شيء في موضعه، والذي يحلو لنا داخله ان نناقش ايضاً حول مثل هذه السفسطات الديموقراطية المترفة.

ثالثاً: وفي الوقت نفسه، ان هذا النمط من الشرعنة لا يرتبط لا بموضوعية الخطر ولا **بفاعلية** الوسائل الذي تبذل لمواجهته. وبالتحديد لان الحاح الخطر الذي يهدد النوع يستوجب عملاً مضاداً من جانب السياسة العالمية فان الاعمال غير الفاعلة لا تؤثر في تكوين هذه السلطة المضادة. وبالفعل فان انعدام الفاعلية هذا سينمي الخطر وبالتالي، الضرر الذي يتهدد الانسانية

جماعياً. ان لذلك نتيجة متناقضة: ان الاعمال الخاطئة يمكن في حالة الضرر والعوز ان تبرأ فاعليها بفعل الضرر الذي تنميه. بقدر ما تكون الاخطاء التي تنمي ضرر الانسانية مهمة، بقدر ما تصفح الانسانية عن هذه الاخطاء.

رابعاً: تشير «حالة الطبيعة» التي اشار اليها توماس هوبس إلى حالة **ما قبل** - حضارية، يمكن لسلطة العاهل ان تتجاوزها. الا انه مع ادراك التهديدات التي تثقل كاهل الإنسانية تصبح هذا العلاقة مقلوبة: ان نظام السيادة القومية ذي الطابع الحضاري يصبح عرضة للانتهاك بفعل كون الانسانية «حيواناً كاسراً» ازاء نفسها بالذات. ليس غياب نظام القوة الذي يلزم الناس متابعة مصالحهم بوسائل تتوافق مع المجتمع، بل استمرار وجود مثل هذا النظام القومي نفسه هو الذي سيشكل حاجزاً في الصراع ضد الخطر الذي يتهدد النوع. ليس التشكيك بنظام الحاكم، بل **عدم** - التشكيك به، هو الذي يعزز التهديد الذي يصيب الجميع.

خامساً: لا بد لمفارقة اخرى ان تواجهنا: ان الحل الذي قدمه هوبس- ان تفويض السلطة، وبناء [كتابه] لفيتان - هو حل موحد بوجه الانسانية. تستولي الدول أو اتحادات الدول على الوكالة عن الانسانية ولكن ذلك ينطبق ايضاً على الفاعلين في المجتمع المدني الشامل، أو على الشركات الكبرى العابرة للقوميات التي ترفع راية تخليص البيئة أو حقوق الانسان. بل بالامكان الذهاب إلى حد القول ان الخطر «الذي يثقل كاهل

الانسانية» والذي يستخدم لهيكلة علاقات الهيمنة الشاملة، هو المفتاح لفهم السياسة العابرة للقومية.

سادساً: ان ادراك الخطر الذي يتهدد الانسانية قد اوصل إلى انهيار مبدأ الشرعنة الخاص بالنظام القومي. فبقدر ما لا يستطيع العاهل القومي، في مواجهته لهذا الخطر، تأمين السلامة الداخلية والخارجية أو حماية حياة مواطنيه، فإن واجب المواطنين بطاعته سيخبو. والنتيجة ستكون (بحسب هوبس) وقوع الانسانية المتحضرة مجدداً في حالة الطبيعة، حيث يصبح كل فرد سيد نفسه وعليه بنفسه ان يحمي حقوقه الطبيعية. فمنذ ان يصبح ادراك الاخطار التي تهدد الانسانية ادراكاً على النطاق الشامل، فان خلل الشرعنة هذا الخاص بالنظام القومي سيهدد ايضاً بان يتحول إلى نطاق شامل. هذا ما لم تبدأ الدول المهددة في وجودها، بل ما لم تتمكن، من التحول من دول قومية كما كانت إلى دول عابرة للقومية، إلى دول كوسموبوليتية. لا يمكن للعقد الاجتماعي ان يظل قائماً على فوضى الدول كل على حدة. بل لا بد من قيام نظام جديد، ما بين- دولتي، يستمد شرعيته الكوسموبوليتية من الدفاع الاحترازي عن الخطر الذي يتهدد الانسانية.

اشار فريتز شاربف، وباشارة منه إلى اوروبا، إلى ان الزامات الاجماع لا تؤدي بحال من الاحوال إلى تحسن آلي لامكانية اتخاذ قرارات جماعية ملزمة. بل العكس هو الصحيح: بقدر ما تكون الزامات الاجماع اكثر اهمية، وبقدر ما يتوجب

التشارك أو القدرة على التشارك بقدر ما يصبح الاحتمال كبيراً ان لا يرى أي قرار النور. ان العنصر الحاسم في ذلك كما يرى شاربف، هو القاعدة التي تتحكم باتخاذ القرار حين لا يشارك الجميع في ذلك. ان قاعدة الاجماع توصل وفي وقت واحد إلى زيادة الضغط الاجماعي والى انعدام احتمال اتخاذ أي قرار. اننا نشهد ظهور «عجز في الاجماع» وهو عجز يتوسع بقدر ما يكون التعهد الممأسس للاجماع اكثر اهمية من الضغط السياسي الناجم عن الدول المشاركة بهذه السيرورة للتوصل لحل اجماعي والى قرار مشترك. يزيد هذا اللاتماثل من صعوبة الوصول إلى اتفاق. هكذا يفسر شاربف المفارقة التي تجعل من تعزيز الزامات الاجماع سبباً يوصل إلى تعذر اتخاذ القرار. لذلك تقوم في الفضاء القومي حيث نرتقب مبدأ القرار تتخذه الاغلبية، وحيث الزامات الاجماع هي في الحد الادنى، امكانيات اكبر للفعل بالنسبة للدول منها في الفضاء الدولي، حيث ثمة الزام قوي للاجماع يزيد من مفاعيله مفاعيل قاعدة الاجماع. ثمة نتيجة يمكن استخلاصها من ذلك: حتى يتسنى للتعابر القومي ان يحقق نجاحاً فلا بد من جهة اولى من ادخال مبدأ القرار على الغالبية، كما لا بد من جهة ثانية من التقليل من جعل الاجماع الزامياً.

الا ان هذه المحاجة وهذه النتائج لا تأخذ بعين الاعتبار ما اوصل اليه التغير في المنظور الكوسموبوليتي: ان منظور الخطر الذي يتهدد الانسانية قد انتج ضغطاً اجماعياً يختصر الهوة الفاصلة بين الزام الاجماع والاتفاق السياسي على القرارات الواجب

اتخاذها. الخلاصة: بمعزل عن مبدأ الاجماع وعن مشاركة كل الدول، وكل واحدة منها تعلم تنافر المصالح، يصار إلى اتخاذ قرارات ملزمة للسياسة العالمية. لماذا؟ لان التفكر في الاخطار الشاملة في اوساط الرأي العام يسد العجز عن الاجماع. كيف؟ من خلال **ادراك** المخاطرة. فهذا (الادراك) - وليس موضوعية الاخطار البيئية، الاقتصادية والارهابية - يترك هامش مناورة وعمل امام التعابر القومي للاسواق المالية، واجراءات حماية المناخ، وكذلك، وان بنسبة أقل - امام التعابر القومي للكفاءات البوليسية والعسكرية والسياسية وخدمات المخابرات بهدف مكافحة الارهاب[56]. الا ان هذا العمل السياسي الاساسي الذي يشرعن الهيمنة الشاملة عن طريق حماية شاملة له وجهه الآخر: قصر حياته. فبقدر ما يتعلق كل شيء بالادراك الذي نكونه عن المخاطر عن طريق وسائل الاعلام، فان قدرة التهديدات الشاملة على شرعنة العمل السياسي العالمي تظل بشكل قوي قصراً على الانتباه الذي تثيره وسائل الاعلام.

اذاً، كيف يمكن جعل الفعل السياسي في عصر العولمة ممكناً؟ **بفضل ادراك شمولية الاخطار**، التي تسيّل اقله في ثوان تاريخية نظام السياسة القومية والعالمية الذي يبدو ظاهراً انه غير قابل للزحزحة، وجعله مرناً. وفي هذا الاطار تنتج الانعكاسية

(56) يمكن، بل يجب اخضاع هذه الفرضية لتحقق تجريبي من خلال دراسة حالات خاصة بالموضوع.

السياسية لمجتمع المخاطرة العالمي امكانيات فعل شبه ثورية، والتي يمكن مع ذلك استعمالها باشكال مختلفة.

3- اشكال دولة الحداثة الثانية

ان نقطة الانطلاق من اجل اجراء تمييز واجراء تعريف لمختلف اشكال الدولة ومختلف مفاهيمها هي التالية: **لا عودة ممكنة إلى الوراء!** فكل الفاعلين يتغيرون في ما بعد- لعبة سلطة السياسة العالمية- ومن الاسباب ان لم يكن اقلها، هو ان ادوارها، ومصادرها وحظوظها في تطوير سلطتها تتغير بالطريقة التي تتموضع بها وتتحد في هذه «اللعبة» حول قواعد سلطة السياسة العالمية. من الفائدة بمكان ان نتبع ادغار غروند Edgar Grande (2000) في تمييزه بين ما يخص الدولة- باعتبار ذلك مبدأ قاعدة الحداثة - واشكال، وكذلك مفاهيم الدولة - بوصفها مؤسسات قاعدة الحداثة المختلفة، وفيها يتحقق مبدأ خصوصية الدولة في شتى مراحل الحداثتين الاولى والثانية[57].

---

(57) «النقطة الحاسمة هنا هي وجوب اعتبار التغيرات من هذا النمط، التي تؤثر في المؤسسات القاعدية في الحداثة الاولى بمثابة «تحديث» بربط ذلك بمجال الدولنة فذلك قد يعني انه لا يجب ان نأخذ الدولة القومية (بمعنى دولة وستفاليا) نقطة انطلاق لنا، ولا المبادئ التي تشكلها (السيادة، والارتباط بالارض) بل ان الحداثة تقوم على ايجاد حلول جماعية للمسائل الجماعية، بما يتجاوز الاشكال التقليدية لفعل التكون الاجتماعي =

هكذا يصبح بالإمكان تحرير الدول من تشيوئها الخاطئ، وادراكها ودراستها بوصفها كيانات عرضية، قابلة للتحول. وان التخلي وحده عن النظرة القومية، التي جعلت من الدولة مقولة

= (العائلات، التعاون، العشيرة). يمكن اعتبار ذلك بمثابة المبدأ القاعدي بشكل الدولنة الحديثة. ان سمة الحداثة الاولى كما تفهمها نظرية التحديث الانعكاسي، كانت تعني انه قد تمت الاجابة على وظيفة الضبط الجماعي هذه للمسائل من خلال حل مؤسساتي واضح جداً، وهو الدولة القومية. فظهور الدولة القومية الحديثة وتطورها قد حملا علامة فرضية مزدوجة: الفرضية الاولى هي ان المسائل الجماعية يمكن، بل يجب، ان تجد حلاً في الدولة (اما النقطة التي شهدت جدلاً فكانت حول معرفة المسائل التي تعتبر حقاً مسائل جماعية، والتي لم يكن يقدر ان تجد حلاً لها عبر الافراد). والفرضية الثانية، التي لا انفصال لها عن الاولى، هي ان الخطة القومية هي البعد الافضل من اجل تنظيم شكل الدولنة الحديثة. النقطة الحاسمة هي ان الفرضية الاولى كما الثانية لم تعودا صالحتين. ما يعني من جهة اولى انه وفي ظل ظروف معينة، قد صار الاشخاص وقد صارت المنظمات الخاصة جاهزة ومستعدة لتنظيم المسائل الجماعية، ومن جهة ثانية لم تعد الدولة القومية اطار العمل الاكثر اهلية لجعل المسائل الجماعية. ما يعني ان «الحكم» (ممارسة الحكم) قد صار ممارسة تدور خارج الدولة القومية أو فوقها والنتيجة: شيئاً فشيئاً تكون نظام حكم معقد، داخله تتمايز وتتدامج اشكال حكم مختلفة بشكل مؤسساتي. بعبارات اخرى ان «ممارسة الحكم» توصل إلى تصورات تزداد تعقيداً، حيث يتواجد الفاعلون والمؤسسات العامة جنباً إلى جنب مع الفاعلين والمؤسسات الخاصة، فكفاءتهم ومواردهم تتوزع على مستويات متعددة وتتجاوز حدوداً عدة» (غروند Grande 2000: I).

فارغة، هو ما يمكن من فهم طرق واشكال التحول في خصوصية الدولة من حيث مظاهر الهوية الثقافية، والاسس الاقتصادية والعسكرية والديمقراطية والشرعنة.

جدول رقم 9

تصنيفية الدول في الحداثة الثانية

	الترابطات الشاملة (اقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية، بيئية		
		موقف الاقفال/ الحمائي	موقف الانفتاح/ المفتوح على العالم
السيادة	قومية/ مستقلة بذاتها	الدولة الاتنية	الدولة الليبرالية الجديدة
	العابرة للقومية/ التعاونية	الدولة العابرة للقومية	الدولة الكوسموبوليتية النظام الكوسموبوليتي

من الاهمية بمكان ان نلفت الانتباه بالدرجة الاولى هنا إلى عنصر يشكل بشكل ما قاسماً مشتركاً في هذا الجدول: لقد بات مستبعداً (بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة) ان يستمر لعب لعبة القومي (والدولي). فالذين يفكرون ويعملون ويبحثون بعبارات قومية قد تم تجاوزهم، وقلبهم، وهم يرون العالم يخرج من بين ايديهم. بعبارات اخرى: تتغير كل **اشكال** الدولة، وبما فيها الاشكال التي تتخذها الحكومة ذات الطابع الخاص. ونعني بهذه الحكومة الشكل المؤسساتي والمفهومي الذي به يصار إلى خلق وتنظيم وانتاج الخطوط السياسية لتنمية السلطة اجرائياً.

1- الدولة الاتنية

يجب ان نعمد لاقامة تمييز دقيق بين القومية (الاتنية) في اثناء فترة الحداثة الاولى وفترة الحداثة الثانية. في الحداثة الثانية تعتبر القومية الاتنية عودة ما بعد حداثية إلى الاصول، فهي اذاً وهمية وشديدة الخطورة من الناحية السياسية. ليس بامكان النظرة الكوسموبوليتية، واكثر من سواها، ان تسيء تقدير اهمية القومية بالنسبة للعصر العولمي. الا ان الفكرة الحاسمة التي تقابلها مع القومية المنهجية التأكيدية هي ما يلي: **ان القومية (الاتنية) الحالية هي شيء مختلف.** ان وحدة الشعب، والدولة والديمقراطية والامة التي تم اعتبارها وحدة مثالية، هي وحدة تم القضاء عليها من خلال عولمة الاماكن القومية. والصحيح ايضاً ان العولمة والهوية الاتنية لا تقصي احداها الاخرى، بل بالعكس انهما يتداخلان (ميللر/ سلاتر Miller / Slater 2000). ان انظمة التواصل الجماهيرية- الراديو، التلفزيون، الفيديو، الحاسوب، الهاتف النقال - هي انظمة تستخدم بشكل يصار معه لجعل الجماعات الاتنية تشكل شبكات عابرة للقومية فاعلة حتى يتسنى لها مواجهة هذين الشيئين: الدولة القومية ونخب اية ثقافة كوسموبوليتية. قد يقود ذلك إلى ظاهرة متناقضة تتعلق بدولانية مركزية اتنية معارضة للشمولية، قوامها المبدأ التالي: يا من تكرهون الغرباء في كل بلد، وحدوا انفسكم! اما الامكانية الثانية فهي:

ظهور «إيتوبيا» حلف مركزي اثني، عابرة للقومية، وللدول

- الحصينة التي تتوحد على سبيل المثال ضد الارهاب والدول المارقة.

بهذا المعنى وضع انطوني د. سميث Anthony D. Smith (1995) حججه حيث اعتبر انه لا الامة، ولا القومية قد نزعتا الطابع السياسي ولا العسكري، ولا هما قد صارا ايضاً اسوياء. ان الفكرة التي بموجبها قد جعل الحلف بين السوق العالمي والثقافة الشاملة من الدولة الاتنية والقومية دولة مسالمة وجاهزة لتترك نفسها تتصبر وتعرض كدنيا صور من ازمنة الحداثة الاولى في متحف الاشكال السياسية هي فكرة تخالف، كما يرى سميث، التطور الذي بدأ يرتسم. تهدد العولمة الاقتصادية والثقافية الدول المتعددة الاتنيات اذ تحدث فيها صراعات طاردة عن المركز. لهذا السبب لا يمكن استبعاد فرضية خروج الدولة الاتنية **منتصرة** من السباق الحالي حيث الدول آخذة بالتحول والانصهار، أو انه في المستقبل سنشهد ان قومية الدول القومية، التي تتأسس على حقوق المواطنين والقومية الاتنية في الدول الاتنية ستتواجدان جنباً إلى جنب وتقيمان علاقات متوترة أو ستتعززان بشكل متبادل على هذا الجانب أو الاخر من الصراعات التي بالكاد يمكن ايجاد حل لها[58].

حتى نفهم هذا التطور، وحتى ندركه في تناقضاته لا بد لنا

---

(58) هابرماس (2001: 154-184) حيث قدم نقداً واضحاً لهذا الموقف معارضاً لكارل شميت Carl Schmitt (1983) الذي يجب أن يعتمد عليه هذا النقد.

من اجراء تمييز بين القومية (المذهب القومي) والاتنية (المذهب الاتني) (تاماس Tamas 1996). في الوقت الذي يكون توجه **المذهب القومي** نحو الخارج- سيطرة، واستيعاب للغريب-، فإن الاتنية تقوم على الاقصاء، ورفض العيش معاً مع ثقافات مختلفة، فالاتنية ترفض التوسع والعالمية. فالدولة الاتنية لا تعترف في نهاية الامر باية اقلية. ان الاشخاص اصحاب الثقافة المختلفة ليسوا مندمجين باية هوية «قومية» حتى لو كانت معتبرة بطريقة شمولية، بل هم مجبرون على الاختيار: اما الرحيل أو الموت. تقطع الدولة الاتنية جذورها ذات الصفة الشاملة أو العالمية، ومجالات جهاز الدولة (التربية، الشرطة، الدفاع، القانون، السياسة الخارجية). ان الدولة الاتنية هي دولة **منزوعة** - السياسة- اقله بالمعنى الذي تخبو فيه، داخل هذه الدولة، المبادلة والاستخدام العام الحي للحريات وللقوانين المدنية القومية.

طالما ان العولمة تضعف الدولة القومية، فنحن نعاين تطور تحالف متناقض بين الاتنيين وانصار العولمة بهدف الاتاحة للمجموعات الاتنية ان تستحوذ على قشرة سلطة الدولة القومية المنزوعة من الشرعنة ومن السياسة. ان نزع السمة القومية عن الدولة يساعد على عودتها إلى الاتنية (الى السمة الاتنية).

لم تعد مقولات الاستقطاب السياسي الاساسية قابلة للتطبيق: فالتوسع التقني للدولة ليس توسعاً فاشياً ولا هو ديمقراطي ايضاً، بل شيء ما من الاثنين معاً. في المناطق التي

شهدت ظهور الدولة الاتنية (اوروبا الوسطى والشرقية، الشرق الاوسط، افريقيا، الهند وباكستان، جنوب شرق اسيا الخ . . .)، تبدو حتى الدولة القومية القديمة مجرد ايتوبيا واقعية. ان التناقضات الملازمة للدولة الاتنية هي تناقضات واضحة: الانتهاك الممكن أو الفعلي لحقوق الانسان يجعل منها دولة منبوذة، عرضة للتدخلات الدولية، بما في ذلك التدخلات العسكرية. فكيف يمكن في عالم اختفت فيه الحدود والقيود، وفي عالم تتعزز فيه الترابطات الاقتصادية والعسكرية والثقافية تدعيم الحدود واقفالها ان تكون النزعة الجزيرية ممكنة؟ كيف يمكن جذب مستثمرين «اغراب» يلعبون ورقة سلطتهم الاقتصادية الغريبة إلى بلد يراد فيه اقصاء «الغرباء»؟.

تندرج الدولة الاتنية في دينامية هي في آن واحد حديثة ووراثية، والتي ما ان تستفيد منها وتقيمها وتعطيها الحياة حتى تصل إلى موقف تصبح فيه مبادئ الحداثة الاساسية **مبادئ** خاضعة للجرح وآيلة للإنهيار[59]. وبمعنى ما، ان القول ان الدولة الاتنية دولة **معادية للاجانب،** تجعل كراهية الاجانب في مرتبة المبدأ، فان ذلك ايضاً وبمعنى من المعاني نوع من التورية اذ حين يصار للحديث عن «الغرباء» فإن ذلك يعتبر اول معلم من معالم اخفاء دينامية السقوط هذه:

---

(59) بالنسبة للمسائل المتعلقة بالتناقضات المرتبطة بالحداثة المضادة الحديثة راجع Beck 1993، الفصل الرابع.

(1) ان الدول الاتنية تمسرح، لا بل تنجز المأساة الفعلية التي تقوم على جعلها من الجيران اعداء. فالامر لا يتعلق بعداوة تجاه «الغرباء» بل بالعداء تجاه **مواطنين** وتجاه **جيران**، اذ هم بمثابة مواطنين يجب تحويلهم بكل عنف التعريفات الدموي إلى اعداء، وذلك باستخدام طرق الاقصاء أو الافناء .

(2) يستنتج من ذلك الغاء التمييز بين الحرب بين الدول والحرب الاهلية. اننا هنا ازاء «حرب دول اهلية»- ما يعني ان الدول تقيم الحرب على المواطنين، والمواطنون يقيمون الحرب على الدول- انها حرب الهدف منها فبركة الفارق الاتني بالاستناد إلى القوة والى اشكال وراثتها القديمة التابعة للدولة أو غير التابعة لها. تقضي الهجمات الانتحارية، مع كل ما تمتاز به من عدمية غاضبة، على ثقة «المجتمع المدني» اليومية التي تهاجم اعضاءه. أو ان الدول تعمد إلى اعدام «ارهابيين» دون اجراءات محاكمة، وهذا ما يعتبر «مشروعاً»

(3) يمكن اطلاق صفة «ارتدادي وراثي» على هذا المنطق الذي تدخل فيه اثننة الدول، ففي هذه الدينامية يتأجج العنف والكراهية بشكل متبادل، ما يوفر للانهيار لا مؤسسات قاعدية وحسب، بل مبادئ الحداثة الاساسية ايضاً كمثل حقوق الانسان التي تظل تمنح «للاعداء» نفسهم، كما يصار إلى احترامها لهم. والتطور هذا حديث بدوره، من حيث يبدو قادراً على الاستمداد من التقنيات الاكثر حداثة، ومن الحقوق ومن الشبكات العابرة

للقومية، هذا دون ان ننسى التعابر القومي للمجالات القومية للتجربة. اما ان يكون انهيار الحضارة هذا لا يتأثر بمعارضة الاتنيات، بل ان يكون التناقض الحاد قد توسع بفضل الدين، فذلك لا يوصل الا إلى زيادة الذعر الذي يشعر به المراقبون الخارجيون.

(4) لدينامية الانهيار هذه، التي ينعم بها المستفيدون والمحرضون في الدول الاتنية انعكاسات شاملة: ان استياء الرأي العام سيضع الدول القومية، أو ذات الميول الكوسموبوليتية في موقع «**التساهل**» وبالتالي في موقع المشاركة بصراع بربري يصدم معنى قيم ومسؤوليات الدول الخارجية. والحال، فان ذلك يعني ان هذه الدول قد دخلت في شرك التواطؤ. ومهما تفعل فان الدول الخارجية هي موضع شبهة: اذا لم تتدخل، فان عدم التدخل هذا سيصبح مميتاً بالنسبة لها، واذا ما قررت الالتزام بوسائل عسكرية، فان هذا التدخل سيكون مميتاً لهم ايضاً. ان الصراع الدائر في الشرق الاوسط ليس الحالة الوحيدة التي بامكاننا الاشارة اليها لايضاح هذه المعضلة. خصوصيتها الوحيدة هي انها تدور تحت نيران مصابيح الرأي العام العالمي، طالما مصالح الغرب الاساسية هي داخل لعبتها .

ان حروب الابادة الافريقية التي تنظمها الدول قد اوضحت بقوة فخ الارتداد الوراثي التي تقود اليها نزعة القوة العامة الاتنية- مع ما ينطوي ذلك على اختلاف بالدرجة: في الحالة الافريقية كان الرأي العام متهماً **بعدم** المشاركة.

الدولة النيوليبرالية

اذا صح ان اله الدولة - الامة قد مات، فذلك لا يعني ايضاً مهما ارادت النظرة القومية ان توهمنا- ان الدولة ماتت ايضاً. فكل شيء يحدث كما لو كان شبيهاً بالاسطورة، حيث كلما يقطع البطل رأساً من رؤوس التنين سيرى ان رأساً آخر جديداً قد نبت مكانه. في الكوكبة الكوسموبوليتية يمكن لتحول نموذج الدولة القومية ان يؤدي إلى شكل ثانٍ، انه شكل الدولة النيوليبرالية. ان الدولة النيوليبرالية هي دولة المنافسة، الدولة - السوق، الشكل الدولتي التي تتبع فيها السياسة منطق الرأسمال. يحمل نمط الدولة هذا، اذا صح القول، «خاتم صندوق النقد الدولي». واحتمال ان تتحول الدولة القومية إلى دولة نيو ليبرالية هو احتمال يتنامى بقدر ما تنتظم الدول لتدخل متماثلة مع الاقتصاد العالمي، وهذا ما يفرضه صندوق النقد الدولي بالتحديد مستخدماً عصاه السياسية (التهديد بمنع القروض)، أو مستخدماً الجزرة (اعطاء القروض) بالامكان القول اذاً بوجود «نظام كلي النظرة» (باتوماكي Patomaki 2001: 101) فاعل على المستوى العالمي، وفيه يصار من خلال وكالات التقييم المالية للكشف على الدول، وعلى الشركات الكبرى وعلى الجمعيات المدينية، حول ما اذا كانت تطبق قواعد «الادارة الجيدة». ما يعني قواعد الادارة الليبرالية. ومع بداية هذا القرن الواحد والعشرين باتت ما لا يقل عن ثلث الدول «السيدة» على الكرة الارضية تحت رقابة صندوق النقد الدولي السياسية الاقتصادية.

من الاهمية بمكان ان نلاحظ ان الدولة النيوليبرالية هي المثل الكامل على تدويل الدولة القومية. «فالمصلحون» و«الحداثيون» الذين يجدون انفسهم مجبرين على تبني العقيدة النيوليبرالية لا يكتفون باجراء تحويلات أو تعديلات على دولة الرعاية أو الدولة الاجتماعية: بل هم يقومون ايضاً اجراء تدويل - ذاتي على الدولة القومية دون التخلي مع ذلك على صفة القومي. فالتوحد القومي، تحديداً، سيشكل الشرط الاساسي الذي من خلاله يتبنى شكل الدولة «واقعياً» «اجماع واشنطن» المهيمن - أي ثالوث الغاء المتوجبات اللبرلة - والخصخصة، يظهر شكل الدولة هذا المتطابق مع متطلبات السوق العالمي بوضوح اعادة الصياغة الجذرية التي تشكله اليوم «الدولة القومية» خلف اسوارها الخاصة التي ليست سوى سراب.

وفي هذه الحالة ايضاً قد تم بما فيه الكفاية بانعام النظر بتناقضات هذا الموقف: يتعلق الامر بنموذج رمزي لتقويض ذاتي فاعل للسلطة، والسياسة والديمقراطية وهي الصفات التي كونت خصوصية الدولة القومية. الا ان حججنا قد سمحت بشكل خاص برفض الموضوعة التي نعالج في هذا الكتاب والتي تنفي وجود أي بديل لتحول الدولة هذا ولا يستجيب لمنطق الرأسمال.

ان تحولات الشكل الخاص بالدولة الذي نعرض له هنا، والاشكال التي توصل اليها هي نماذج مثالية: حتى لو تمايزت بوضوح على المستوى المفهومي ولو بدت منطقياً انها تقصي

بعضها بعضاً، فبامكانها كلياُ، وبالواقع ان تتآلف مع بعضها بعضاً كما تتآلف عناصر لعبة «مكانو» دولتية. بامكاننا ان نشهد اذا ظهور «ألعاب اشغال يديوية خاصة بالدولة» وفي هذه الالعاب تقترن مكونات الدولة النيوليبرالية مع مكونات الدولة الاتنية. ويتحقق ذلك ايضاً في الحالة التي تتحول فيها «التناقضات» التي لا حل لها إلى معيار نوعية شكل الدولة القائم أو الذي يبذل جهد لاقامته. اذ يمكن، وكما تعلمنا من الفاشية الالمانية، انه قد يلزم احياناً انقضاء اثني عشرة سنة مريرة «على امبراطورية الفية» قبل ان تنهار مثل هذه التجربة المعادية للحضارة بفعل تناقضاتها الداخلية والخارجية.

الدول العابرة للقومية

يتشارك الشكلان الجديدان من خصوصية الدولة واللذين ميزناهما حتى الآن- الدولة النيوليبرالية والدولة الاتنية بعدم اتصافهما بالميزات التي يتشارك فيها شكلا الدولة التاليين - دولة الرقابة العابرة للقومية والدولة الكوسموبوليتية: فهما لا يستثمران حظوظ السلطة التي توفرها السيادة التشاركية العابرة للقومية. ان احتمال الوجود، بما في ذلك احتمال وجود الدولة هو ظاهرة معقدة ومتعددة الوجوه. فقد يبدو هذا الاحتمال (أو يصار لإخراجه) بمثابة تهديد، كارثة، وقد يبدو ايضاً بمثابة حظ ووعد. وقد يمكن ادراكه كغاية، وانهيار، ولكن قد يعاد تقييمه ايضاً كحظ الابتداء (حنة ارندت)، كمصدر التجددات الفعلية التي يستفاد منها واستخدامها والتي تتغذى من المبادرات.

في ما بعد لعبة السلطة، تعاني الدول من عائق بنيوي تجاه الفاعلينن في الاقتصاد العالمي. فعلى هؤلاء مواجهة سيئة مزدوجة: سيئة وجوب لعبها كلاعب ثان، ما يعني ان الاقتصاد العالمي قد فتح اللعبة وان على الدول ان تلعبها فيما بعد. وفي الوقت نفسه، على الدول التوصل لبناء سلطتها المضادة بمواجهة حركية سلطة الاقتصاد العالمي. وإلى ذلك يضاف واقعة أن الفاعلين في الاقتصاد العالمي (اذا ما تركنا جانباً لبعض الوقت سياسة صندوق النقد الدولي) يمارسون سلطتهم على السياسة العالمية تحت شكل **النتيجة الثانوية** المترتبة عن العقلانية الاقتصادية. على الدول (وكل ما ينتمي اليها بصلة: احزاب، اتحاد، شعوب، تقاليد، اديان ودون ان ننسى البرلمانات، الرأي العام، ووسائل الاعلام) ان تنجز تحولاً تاريخياً على ايقاع الانتخابات نظراً للنقص الحاد في اضفاء الشرعية وتحت نظر متفحص من جانب رأي عام ووسائل اعلام نقدية، هذا في حين نجد عدداً متزايداً من الناخبين يقترعون لحزب مختلف في كل مرة ينتخبون فيها وان النقص في الامور العامة بات مزمناً- فان هذا التحول يشكل قطعاً جزئياً مع الهوية القومية والمحرمات التي تترافق معها.

تثير هذه الاعاقة المزدوجة التي يعاني منها الفاعلون الحكوميون والقائمة على موقعهم الدفاعي الاولي، والى كون الانانيات الحكومية تعزلهم عن بعضهم البعض، هذا دون الحديث عن الجمود الممأسس، ان ذلك يثير اسئلة متعددة: على سبيل المثال، من بمقدوره، أو عليه ان يتخذ المبادرة؟ اليست

محاولات تحرر الدول المعزولة، اذا صح القول قد اقرت تلقائياً بهذه «اللا» العالية الحركة والعالية الحساسية الصادرة عن المستثمرين؟ كيف يمكن تجاوز الولولة العامة التي تقول «بالمستحيل» و«غير الممكن»، لإتاحة شيء يكون بمثابة انطلاقة جديدة، أو هروباً عابراً للقومية؟ اليس من الضروري ان يكون الاجماع بين الدول الذي يجب التوصل اليه موجوداً حتى يصار لاتخاذ الاجراءات الاولية التي تتيح على سبيل المثال منع التهرب الضريبي وفرضها على الدول التي تستفيد من هذا الوضع؟

بل من الفائدة بمكان ان نرقب الطريقة التي تتعلم بها الدول الانانية على ادارة الموقف حيث لا يمكن معالجة المسائل الاكثر داخلية الا عن طريق التعاون العابر للقومية، مع دول اخرى. سابقاً، كانت السياسة الخارجية خياراً، لا ضرورة. اليوم، وبالمقابل بتنا في حالة تبعية متبادلة من نوع اخر: فالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية، الامن القومي والتعاون الدولي صارت مترابطة بشكل وثيق.

فبوجه التهديد الارهابي المتعولم - بل ايضاً بوجه المخاطر المالية، والكارثة المناخية والاطعمة الملوثة، الخ ... صارت طريق الامن القومي هي طريق التعاون العابر للقومية.

وفي الوقت نفسه، اظهرت ردة الفعل السياسية على الارهاب ان الفهم المفاجئ لمكانة التعاون العابر للقومية العالية قد فتح ابواباً ملكية باتجاه عوالم شديدة الاختلاف. هذا

الاكتشاف وهذا التطور في قدرة الدول التي تتعاون مما وراء الحدود، يمكن ان يندرجا في ارادة بناء تحصينات جديدة **لدولة رقابة عابرة للقومية** على طريقة اورويل (Orwell)، **والتي يمكن ان يعطي لها مظهراً شاملاً واحدي الجانب (الولايات المتحدة) أو تعاونياً متعدد الجوانب** (اوروبا)، الا انه قد يكون في خدمة الاعتراف بالتنوع ولضمانته، وهذا هو **هدف الدولة الكوسموبوليتية.** وكما تسنى لنا ان نلاحظ بشأن ردة الفعل الاميركية على الارهاب العابر للقومية، فان الاستخدام الحمائي لسلطة التعاون العابر للقومية قد تقدم على ما عدا ذلك.

هذا التصور للهندسات الخاصة بالدولة (الذي اشرنا اليه باختصار فيما سبق)، أي المناظر المحدبة وغير المتساوية، والمكونة لخطوط السلطة في بداية القرن الواحد والعشرين، هو تصور تخلى عن النظرة القومية (ان في السياسة، أو في العلم): وقد انفتح هذا التصور على النظرة الكوسموبوليتية التي توفرها النظرية النقدية الجديدة، وهو تصور يظهر ايضاً وفي هذا الاطار غلبة الواقع الذي تحملها هذه النظرة في طياتها («Positive Problem Shift» لاكاتوس Lakatos 1974).

تعددية عالم الدول

بالامكان ايضاً توسيع توصيف الدول هذا ومناقشته انطلاقاً من وجهة نظر مختلفة: من زاوية العلاقة بين الخصوصية والعالمية في كل شكل من اشكال الدولة: ما هو العنصر المسيطر وبأية

تناقضات يتمازج ليولد أي اتفاق؟ وبالفعل، فانه من حيث المبدأ ليس من الملائم ان ندرك التعارض بين النظرة القومية والنظرة الكوسموبوليتية كما لو كان ذلك تنافراً: تاريخياً وبحسب علم تكوين المفهوم ايضاً، فإن النظرة القومية تتضمن القومية باستمرار بعض عناصر النظرة الكوسموبوليتية على الاقل وهي تأتي لتكملها. بالنسبة للعمل السياسي الحديث، وبالنسبة للنظرية السياسية الحديثة، كان السؤال المطروح باستمرار هو كيفية المزج بين العالمية والخصوصية، وكيفية ضمان امكانية العالمية **في قلب** الخصوصية القومية.

هكذا طرحت القومية المنهجية وما تزال مبدأ ان حقوق الانسان العامة وانتماءاتها الاتنية- الثقافية والسياسية هي حقوق تتمازج بطريقة محددة في هوية الامم. الا ان ذلك لم يعد ليصح على الدولة الاتنية، في حين ان نموذج «الخصوصية الاتنية العابرة للقومية» هو مفارقة لازمة لنموذج الدولة - الحصن العابرة للقومية، وبالامكان ايضاً ان نلاحظ حقيقتها وقابليتها للانفجار السياسي في اوروبا الوسطى والشرقية.

ازداد عدد المفكرين السياسيين الذين سبق لهم ان البسوا شكلاً مفهومياً لمعتقدهم ولاملهم بامكانية تصور لنمط الدولة الجزئي بوصفه نمطاً عامًّا، شرط تعليق هذه التناقضات، ما دام حلها مستبعداً، داخل النسق الذي يوحد الدول. هذا ما كان عليه دور المنظرين في العلاقات الدولية الذي عليهم تذكيرنا به. اما من

حيث معرفة كيف يمكن لانماط الدولة **المختلفة** ان تتواجد وتستمر الواحد منها إلى جانب الاخر، أو الواحد ضد الاخر، وليس لفسحة زمنية محددة وحسب، واما من حيث معرفة ماذا يشبه عالم لا تكون فيه الدولة القومية النموذج المنارة الوحيد، وفيه اوصلت تعددية عالم الدول إلى نسق مفاهيم دولة يناقض بعضها البعض الاخر، وكيف يمكن لهذا العالم ان يجد توازناً - انها اسئلة ترتبط جميعها بما بعد - تحول الدولنة، فهذا المنظور لا يطرح هذه الاسئلة ابداً وهو لا يقدم اجابات ايضاً.

فيما له علاقة بالعلاقات العابرة للقومية، ثمة فارق اساسي بين الحداثة الاولى، حداثة الدول القومية، والحداثة الثانية، حيث تتساكن اشكال دول متعددة: ففي الوقت الذي تفترض فيه الحداثة الاولى تجانساً **ما قبلياً** لنموذج شامل يتعلق «بالدولة القومية»، فان الدولنة في الحداثة الثانية تتخذ اشكالاً مختلفة، ما يفترض ضرورة تنظيم المواجهة بين الاشكال الخاصة بالدولة والتصورات المقابلة الخاصة بالدولة، ما يعني على سبيل المثال ان الدول الاتنية تتصور حدوداً وتقيمها بوجه السيادة، وحقوق الانسان وبوجه معايير «القانون الدولي» وتفسيراته، والذي تنتج عنه قيمة تختلف جذرياً عما يتولد عن الدول الكوسموبوليتية. بالامكان في زمننا هذا ادراك ذلك من خلال مراقبة العلاقة بين الولايات المتحدة واوروبا، لاسيما في الامور التي تتناول حماية المناخ، بل حتى فيما يتعلق باقامة محكمة عدالة دولية. ففي الحالة الاولى كما في الثانية تدافع اوروبا عن موقف كوسموبوليتي إلى

حد ما، في حين تظل الولايات المتحدة اكثر تمسكاً بنموذج الدولة القومية المتسلطة. في الحداثة الاولى كان عدم استقرار النظام ما بين الدول عائداً إلى العلاقات الفوضوية بين الدول القومية، والتي كان بالامكان إيقافها من خلال تصور متجانس للدولنة، هكذا مكان «فوضى المتشابهات» حلت «فوضى اشكال الدولة المتنافرة» وهذه فوضى يصعب السيطرة عليها.

بعبارات اخرى: ثمة ظاهرة حدثت في مجال الدولنة، وهي ظاهرة اتيح لنا اختيارها في مجالات اخرى من مجالات العلوم الاجتماعية. فنموذج «العائلة السوية» قد اخلى المكان لتعددية البنى الاسرية المعترف بها، وبدل نموذج «العمل السوي» الاحتكاري الرائد حلت تعددية (ما زال الجدل قائماً بشأنها) من اشكال النشاط المهني. اما حول السؤال عن معرفة كيفية تأمين الاستقرار والامان لعالم تتعايش فيه اشكال دولنة تعددية، فنحن هنا ازاء مسألة مفتوحة كلياً، وهي مسألة لم يتم حتى تاريخه الاعتراف بها ولا معالجتها.

بالطبع، من الخطأ الاكيد الافتراض ان لكل الدول، ولكل سكان الارض قد توفرت الحظوظ **نفسها** للاختيار بين مختلف بدائل الدولنة في الحداثة الثانية. (ومن الخطأ ايضاً اهمال أو رفض علاقات الاقصاء من جهة، والتتابعات والتناقضات بين مختلف الاستراتيجيات المعزولة ومختلف مجموعات الاستراتيجيات من الجهة الاخرى). قد يكون الامر الحاسم هو

طرح مسألة **صراع الامكانيات** بشكل نسقي: كيف يمكن من جهة ترسيخ تحالفات بين الدول، تحالفات تفتح المجال امام منظورات كوسموبوليتية، وكيف يمكن من جهة اخرى اقامة تضافر استراتيجيات رأسمال يفترض بها فيما بعد ان تدرج بشكل وثيق في اطار الدولة الكوسموبوليتية؟ كيف يمكن ممارسة اتننة الدولة مع الابقاء على قدرة العيش في السوق العالمي في الوقت الذي تنتقد فيه الحمائية الاتنية من جانب الرأي العام من قبل الفاعلين في المجتمع المدني الشامل؟ كيف يمكن الحصول عن طريق الحملات الانتخابية على الدعم السياسي الضروري لتشريع مفتوح على العالم، حتى لو ادى ذلك إلى التقليل من شرعنة التفاوتات الشاملة؟

اليس من الضروري اجراء تمييز بين شتى حظوظ سلطة الدول الاستراتيجية تبعاً لقدرات الدول أو مجموعات الدول لتتدخل **بفعالية** في ما بعد - لعبة سلطة السياسة العالمية، أو تبعاً لاهليتها لتتلقى **سلباً** قرارات الاخرين التي تدرج في خانة الضحايا والخاسرين للعولمة؟ ما هو التتابع في الاستراتيجيات الذي يتيح للدول الضحايا ان تصعد ان صح القول، مرحلة بعد مرحلة، السلم الذي سيقودها إلى دور المشارك الفاعل في السياسة العالمية، والذي سيجعلها في الوقت نفسه قادرة على حل المسائل القومية استناداً منها في الآن ذاته إلى العمل الكلي المشترك؟

الى أي مدى تتناقض طموحات المنظمات فوق القومية،

كصندوق النقد الدولي مثلاً، لا سيما في مجال السلطة والرقابة، مع الامكانيات التي تتاح للدول حتى تبادر إلى العمل ضد اللبرلة الجديدة للعالم وضد تحولاته التجارية؟ كيف يمكن اذاً، تنظيم اعمال سياسية متعددة الجوانب وشاملة طالما ان الدول المهيمنة، والولايات المتحدة تحديداً قد وضعت لنفسها هدفاً هو اخضاع عالم الدول إلى الليبرالية الجديدة؟ ومنذ اللحظة التي تقف فيها المصالح القومية عائقاً امام استراتيجيات التعابر القومي وامام التحول الكوسموبوليتي، الا تكون هذه الاستراتيجيات قد اقصيت سياسياً، حتى لو كان ذلك ممكناً على الصعيد السياسي؟ هل يجب انتظار الكارثة التالية (التي لا محالة آتية) حتى تتفتح العيون والقلوب والايدي التي ستكشف عن تحول باتجاه الكوسموبوليتية؟ أو هل يجب انتظار العكس، أي ان تقوى النتائج الشاملة التي تنجم عن كارثة عامة على الغاء الشروط الضرورية لتغير في النظرة الكوسموبوليتية وان تتيح للدولة الاتنية، أو للدولة الحصن العابرة للقومية على فرض نفسها؟

كيف يمكن الحكم على الهوة التي تفصل بين النوايا والنتائج في شتى السيناريوهات الخاصة بالسياسة العالمية؟ فقد يمكن على سبيل المثال للرغبة في تجديد السياسي باتجاه الدول الكوسموبوليتية والديموقراطية الكوسموبوليتية ان تتحول إلى نقيضها بسهولة وان تعزز حجج الحركات والاحزاب التي تنادي بالعزل الاتني. من هو صاحب المبادرة في النضال من اجل النظرة الكوسموبوليتية: سواء كانت ما تزال في المركز؟ أو في الاطراف

فقط؟ أو في الاثنين معاً؟ ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه دول النمور الاسيوية، التي نظراً لعلاقاتها المترابطة الشاملة تتجاوز تناقضاتها ومحرماتها التاريخية واضعة كل ثقلها في الميزان لتخلق لنفسها نماذج دولة جديدة متعددة القومية واقليمية؟ وبالمقابل هل يكون العنف الذي لا حدود له، العنف الجامح، الناجم عن الصراع الاسرائيلي -الفلسطيني النموذج الذي سيهيمن في المستقبل؟ أو هل ستكون اوروبا المتعددة الاتنيات والقوميات، والكوسموبوليتية، التي حددت دورها السياسي العالمي وطورته بوعي كلي؟ أو هل سيقدر رغم كل شيء لدول مجموعة السبع والسبعين الفقيرة، التي رغم عدم تجانسها قد وقفت في تموز 2000 ابان قمة جنيف مع ضريبة Tobin اخذة المبادرة في سبيل تحول كوسموبوليتي؟ أو هل يجب ان تنتظر الدول غير الغربية ان تتعرض للعقوبات جراء قبولها بمثل هذه المبادرة، الامر الذي لا يؤدي الا لمضاعفة الانهيار الاقتصادي الذي يبشر بالخطر بكل الاحوال، وبالانفجار الاجتماعي من الداخل وبتفاقم العنف السياسي؟

4- مع ادراك الخطر الشامل تفقد ايتوبيا الدولة النيوليبرالية من قدرتها على الاقناع

يوصل البحث عن سلطة مضادة قادرة على عرقلة سلطة النيوليبرالية المتسلطة، والتي تتجسد على سبيل المثال في سياسة الولايات المتحدة وسياسة البنك الدولي، إلى التطرق إلى سلسلة

كاملة من الفاعلين الذين يصار فيما بعد إلى التخلص منهم: مجموعات المجتمع المدني الشاملة وشبكات الحركات المناهضة للعولمة، دول الاتحاد الاوروبي، أو ايضاً الدول الفقيرة في النصف الجنوبي وهي الدول التي يتشكل منها الخاسرون من العولمة. فبشكل عام لا يصار إلى أخذ عامل التغير في السياسة العالمية بعين الاعتبار، وهو العالم الذي يتمثل بادراك الاخطار التي تتهدد الحضارة والصراع ضد الاخطار. فلا وجود دون شك لمثل اشد اقناعاً لدراسة القوة السياسية لهذا العامل مما شهدناه من اثر للالتفاف الذي عايناه بعيد ادراك الخطر الارهابي في واشنطن ابان فترة حكم [الرئيس] بوش الذي انطلق مستنداً إلى شعارات ليبرالية - متشددة. تحت صدمة الخطر الارهابي انتزعت الحكومة الاميركية موافقة الكونغرس لزيادة الموازنة، الامر الذي يضرب عرض الحائط بالمعتقد النيوليبرالي الذي على اساسه تم انتخاب الرئيس. وحين سأل احد الصحافيين، ما اذا كانت سياسة الانفاق العامة هذه لا تتناقض بشكل فاضح مع تصور الدولة النيوليبرالي الذي ترعاه حكومة بوش، جاء الجواب من جانب المتحدث الرسمي وهو جواب شديد الاقتضاب: «الافضلية هي للامن القومي».

واذا كان الشعار المعمول به قبل الحادي عشر من ايلول 2001، «السماح بدولة **اقل**» فإن الشعار بعد ذلك التاريخ قد صار معاكساً، وهو «السماح بدولة **اكثر**»، وهذا ما يسري في كل مكان من ارجاء الكرة الارضية. فجأة بدت ايتوبيا الدولة النيوليبرالية

متقادمة العهد من الناحية السياسية. وبالفعل، فإن ادراك الخطر الارهابي والتفكر به في الولايات المتحدة قد اوصل إلى وقف مسيرة النزعة الاقتصادية الظافرة والى وضع حد لها. ففي جهات الارض الاربعة، كانت عودة لاكتشاف اولية الدولة بعد الحادي عشر من ايلول.

يمكننا ان نقارن اندلاع الارهاب الشامل بما يوازي (انفجار) تشرنوبيل العولمة. فاذا كانت كارثة تشرنوبيل قد قرعت اجراس الحزن على الامال المرجوة من الطاقة الذرية، فان ماتم دفنه الآن ليس الا الخلاص الذي وعدت به الدولة النيوليبرالية. فالذين يقترفون العمليات الانتحارية، والهجمات التي تطال الجمهور، لم يكتفوا باماطة اللثام عن امكانية النيل من الحضارة الغربية، بل هم قدموا في الوقت نفسه شعوراً سابقاً عن نمط الصراعات الذي اوصل اليه سؤ الفهم النيوليبرالي للعولمة. ففي عالم تأخذ فيه المخاطر مدى شاملاً، نجد ان شعار النيوليبرالية الذي يبشر باحلال الاقتصاد مكان السياسة والدولة، قد صار شعاراً راحت قوة اقناعه تنهار بسرعة كبيرة.

وبقدر ما تزداد فيه هذه الفكرة رسوخاً، بقدر ما راحت السلطة المهيمنة التي انتحلتها النيوليبرالية في السنوات الاخيرة، سواء في الفكر أو في العمل. وبهذا المعنى تثير الصور المرعبة التي وصلتنا من نيويورك رسالة لم يصر إلى الآن إلى فك رموزها: دولة، أو بلد قد دفع بلبلرته الجديدة إلى حد الموت. فاللافت

للنظر هنا، انه بتأثير الخطر الارهابي الذي هز الرأي العام قد دفع الكونغرس لالزام ادارة الرئيس بوش الاعلان عن عجزه النيوليبرالي **بتأميمه** الامن الجوي!

في زمن الازمة، وازاء الادراك الشامل للخطر، تصبح النيوليبرالية عاجزة على ما يظهر عن اقتراح اية اجابة سياسية. والعلاج الذي يقوم ببساطة ووضوح على عقلنة الجرعة من الدواء المر اللازمة بعد حصول الانهيار، هذا العلاج ليس الا وهماً خطيراً نسدد الآن فاتورته. يذكرنا الخطر الارهابي بحقيقة اساسية كان الانتصار النيوليبرالي قد اهملها: فبالتبشير بالانفصال بين الاقتصاد العالمي والسياسة يصار إلى وضع العالم كله موضع الخطر- بما في ذلك اسس الاقتصاد العالمي. لذلك لن نصاب بالدهشة اذا ما رأينا ان المبدأ النقيض للدولة النيوليبرالية، أي التعزيز الضروري للدولة وقد صار فجأة المبدأ الكلي الحضور، بل وفي شكله القديم الذي اقترحه هوبس، مبدأ تحقيق وضمان الامن. وما كان قبل الحادي عشر من ايلول 2001 غير مقبول ابداً، أي اصدار امر اوروبي بالاعتقال، يزدري السيادات القومية والمسائل القضائية والبوليسية المقدسة، قد صار بعد الحادي عشر من ايلول 2009 امراً محققاً. وهذا ليس الا مثلاً. ربما نعاين بعد ذلك تقارباً مماثلاً حين سيهز الادراك الشامل **للمخاطر المرتبطة بالاقتصاد العالمي العالم** بأسره. بهذا المعنى لا يرمز الحادي عشر من ايلول بالتأكيد إلى نهاية الدولة النيو-ليبرالية، بل يرمز بكل الاحوال إلى نهاية إيتوبيا قوة الاقناع السياسي.

5- سواء في اليمين أو في اليسار: تطور مفهوم السياسة واشكالها في الحداثة الثانية

توصل جهودنا لتصنيف ما بعد- لعبة السياسة العالمية نسبة إلى عرضيتها، وحتى يتسنى لنا هكذا تمييز مختلف الانماط المثالية من الدولانية في الحداثة الثانية، توصل وبشكل منطقي إلى فكرة مفادها انه على السياسة وعلى العمل السياسي في ظل هذه الشروط ان يدركا بوصفهما الوسيط الذي ينظم مواجهة وتنظيم هذه المتعارضات، والتناقضات والاحتمالات المزدوجة. ما يعني ان يصار إلى تكثيف برمجتها السياسية وان يصار إلى تسجيلها ومزجها مع التناقضات القديمة في الفضاء القومي والدولي.

اما في الاجابة عن السؤال عن **الرابح** في لعبة ما بعد- السلطة في السياسة العالمية، من يقرر اختيار الاستراتيجيات الخاصة بالدولة، كيف يمكن جعل الحوكمة الكوسموبوليتية ممكنة مع اخذ عدم تساوي حظوظ السياسة العالمية بالاعتبار، ومع اخذ المنافسة الممنهجة بين الدولانية الاتنية، النيوليبرالية والكوسموبوليتية والدولانية - الحصن العابرة للقومية بعين الاعتبار ايضاً، يتضح لنا عدم وجود اية اجابة (حتى الآن).

مع ذلك يظل احتمال صياغة بعض التأملات الاولية ممكناً، ان بخصوص الطريقة التي يمكن بها هيكلة هذا المجال على المستوى المفهومي، أو بخاصة على صعيد البديل (او البدائل) الذي يجب اقصاؤه (او اقصاؤها). هنا علينا ان نميز بين تأويلين

ممكنين في العلاقة بين النظرة القومية والنظرة الكوسموبوليتة: البديل الاقصائي (إما، ... اما) والبديل الاخر الجمعي (و...و). في سيناريو البديل الاقصائي (اما، ... اما) تقدم المؤسسات والاحزاب من حيث النظرة القومية ومن حيث النظرة الكوسموبوليتية نفسها من خلال علاقة **اقصاء، ويحل** منطق النظرة الكوسموبوليتية **مكان** منطق النظرة القومية. هذا وتظل هذه الرؤية الخاصة بالقطيعة **الجذرية** في نهاية الامر اسيرة الفكرة الخطية، متجاهلة الاشكال الوسيطة التي من خلالها **تظهر** العناصر الجديدة الخاصة بالمرحلة الكوسموبوليتية.

الا انه لا بد من التفكر بهذه المرحلة من خلال مبدأ التضمين الجمعي (و...**و**)، ما يعني ان ثمة تسجلين للفكر وللعمل السياسي (المؤسسات السياسية) يتواجدان جنباً إلى جنب، يترابطان، يتجاذبان ويهمش احدهما الاخر: القومي والعابر للقومية، الظروف القائمة والامكانيات البديلة، تلك التي تسير باتجاه الانفتاح وتلك التي تسير باتجاه الانغلاق. فالنظرة الكوسموبوليتية لا **تحل** اذاً مكان النظرة القومية: **يتعايش** المنطقان جنباً إلى جنب، يدخلان في صراع، يتقاطعان أو يترابطان معاً أو يعملان بشكل مستقل الواحد منهما عن الاخر في اماكن أو في عوالم منفصلة.

يمكن ان نجد بل يجب ان نجد اسماء لهذه الترتيبات الوضعية الخاصة بالجدة غير الواضحة في المرحلة

الكوسموبوليتية، وذلك على صعيد مفهومي، كما يمكن، ويجب بحثها على صعيد تجريبي، ودراستها وتأكيدها أو دحضها من جانب الاحزاب السياسية والحكومات والبيروقراطيات والاتحادات الخ . . . تؤكد النظرية النقدية الجديدة ان انفتاح [الامور] العرضية على البعد الكوسموبوليتي يظل **بحد ذاته مزدوج المعنى**، ومن وجهات نظر متعددة. ثمة اولاً «**الامكانية الموضوعية**» (ماكس فيبر) للانفتاح. «انها تسييس يتمحور على الانفتاح ويمكن ادراجه تحت علامة» و(واو العطف)، ولكنه لا يستثني شيئاً- ولا حتى «اشكال السياسة القائمة» (بالونن Palonen 1998 : 328). بعبارات اخرى، ان القطيعة بين الحداثة الاولى والحداثة الثانية، وخطاب الانقطاع قد تحدد. ان عولمة الاحتمال يتضمن امكانية ان يصار إلى **امتصاص** المنظورات الجديدة، والعدد المفهومية الجديدة من جانب بنى السياسة القائمة. مع ذلك، من المحتمل ايضاً ان تولد، حقول القومية والكوسموبوليتية المغناطيسية المتقابلة في مجال التوترات الشاملة، ان تولد تناقضات جديدة وامشاجاً سياسية برنامجية جديدة وسط المنظمات والمؤسسات القائمة وفيما بينها.

باستخدام تورية المسرح المزدوج، يظل الاحتمال الذي تم رفعه إلى ما يتعدى-المستوى (ما بعد -المستوى) هو الذي «يفرض اتقان نوعين من اللعب على الاقل حين يكون على المرء ان يختار سياسياً وذلك بحسب الموقف. ان اختيار متغيرة اللعبة لا يقوم على فعل الاختيار بين نقيضين لهما معنى واحد. بل على

العكس، ان الخيارات التنافسية المقترحة هي سياسة بين سياسة قائمة وسياسة بديلة، بين سياسة تحترم القواعد وسياسة تعدل في القواعد، ناهيك عن حقل من السياسة -التحتية» (بالونن 1998: 328). في هذه السيرورة، تعود رقعة اللعب على السلطة المتشكلة بهذه الطريقة وكذلك خطوط الصراع فيها إلى التمييز بين («Policy» و«Polity»).

أحزاب مواطني العالم القومية

لكي يتسنى للنظرة الكوسموبوليتية ان تأخذ شكلاً سياسياً وان تكتسب سلطة، فلا بد من خلق وتأسيس ذات سياسية جديدة: الاحزاب القومية لمواطني العالم، أو باختصار اكثر: «**الاحزاب العالمية**» (بيك 1998: 43). تدافع هذه **الاحزاب** الكوسموبوليتية الجديدة عن المصالح العابرة للقومية على مستوى عابر للقومية. ولكن ايضاً وبالتحديد، في داخل المسارح السياسية للدول القومية. فهي احزاب لن تكون متاحة اذاً، ان على صعيد برامجها، أو على صعيد تنظيمها الا بصيغة الجمع، باعتبارها حركات قومية وشاملة أو باعتبارها احزاب مواطني العالم. وهي احزاب تتنافس مع الاحزاب القومية من اجل كسب التأييد والسلطة ان بالنسبة للموضوعات أو للصراعات التي ليست قومية الا من حيث الظاهر. وبالامكان وصفها «بالاحزاب العالمية» للاسباب الثلاثة التالية:

اولاً، ان قيمتها واهدافها ليست قومية ابداً، بل بالعكس

انها تتعلق بمجمل سكان العالم اذ هي تنادي بقيم الانسانية وتقاليدها الموجودة في كل الثقافات وكل الاديان، وهي احزاب تعتبر نفسها مسؤولة تجاه الكرة الارضية بكاملها- خلافاً للاحزاب القومية التي تستند إلى قيم وتقاليد واشكال تضامن قومية.

ثانياً، هذه الاحزاب هي احزاب عالمية بالقدر الذي تجعل فيه المسائل المرتبطة بالعموم صلب خيالها السياسي وصلب عملها السياسي وتوجهها السياسي ايضاً، وبذلك فان هذه الاحزاب تخالف على الصعيد البرامجي والمؤسساتي الاوليات القائمة والمتحجرة اللازمة للقومي، وذلك من خلال تبنيها لسياسة بدائل عينية.

ثالثاً، واخيراً، انها احزاب عالمية بمعنى انها لم يعد ممكناً لها ان تكون الا احزاباً متعددة القومية. ما يعني وجوب وجود حركات واحزاب لمواطني العالم من اصل فرنسي، اميركي شمالي، بولوني، الماني، ياباني، صيني، جنوب افريقي، تناضل متوافقة من اجل فرض قيم ومؤسسات كوسموبوليتية في مختلف انحاء المجتمع العالمي. فما يخفق في صدر الاحزاب العالمية ليس **الا قلب الكوسموبوليتية البابلي**.

تعددية اليسار واليمين

بالمقابل ينطلق السيناريو الثاني من «مفارقة العولمة السياسية»، (غروندي/ **كريسي** Grande /Kriesi 2002: 775)، حيث يشار إلى واقعة كون الديناميات الجديدة الخاصة بالازمات

الكوسموبوليتية لا يمكن في مرحلة اولى «ان تكون موضع معالجة الا في اطار قومي ومن ضمن سيرورات سياسية قومية». فحتى يتم الالتزام على سبيل المثال في الاستراتيجيات الدولتية العابرة للقومية والكوسموبوليتية، وحتى يصار لتطوير قدرتها على السلطة، فلا بد اول الامر من التوصل وبصراع قومي لفرض المعالم الضرورية **داخل** طيف الاحزاب القائمة، وكذلك داخل الحكومات أو التحالفات بين الحكومات القائمة. صحيح ان طيف التحولات البديلة للدولة- التي تنقل من الدولة القومية إلى الدولة الاتنية أو الدولة النيوليبرالية أو إلى الدولة- الحصن العابرة للقومية أو إلى الدولة الكوسموبوليتية - يجب ان يتطور بالاستناد إلى التعالقات الشاملة، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية، ثقافية، عسكرية أو اقتصادية، الا ان الازمة التي يوصل اليها كل ذلك هي ازمة تدور اولاً داخل كل تنظيم ومؤسسة سياسية قائمة. حينها فقط، وبقدر ما ندرك أو نعترف علناً بان نمط التنظيم السياسي القائم هذا **سيسقط** بوجه تحديات الحداثة الكوسموبوليتية، بقدر ما نترقب بداية بحث فعال للاحزاب الجديدة **صراحة**. **سبب ذلك** بالتحديد هو ان النظرة القومية هي السائدة اولاً، ولأننا لا نلحظ سقوط نظام القيم السياسي القومي، فاننا نشهد احتمالات كثيرة لان تدور المعركة الكوسموبوليتية، حيث تتواجه التناقضات البرامجية في الحداثة الكوسموبوليتية داخل المنظمة التي افرغت إلى حد ما من جوهرها مع احتفاظها بالاسماء نفسها كواجهة فقط.

تبرز هذه التمييزات بين مختلف «الحزمات البرامجية» نقطة

واحدة بوضوح: ان المحاولات التي قامت من اجل الحد من التناقضات المربوطة بالسياسة العالمية في الحساب السياسي للدولة القومية تعدل القسمة الحاصلة بين اليمين واليسار إلى **حد جعل هذا التمايز غير ذي بال**: وقد يساء فهم التوزيع إلى جدولين (10 و11) كما هو مقترح ادناه، اذا ما تم الاستنتاج منهما بوجود اعادة احياء للقطبية يمين - يسار. العكس هو الصحيح، ان الغرض من طريقة عرض التعددية الداخلية «لليمين»، و«لليسار» هو عرض التقاطعات والاندماجات لتكون واضحة.

جدول 10

توبولوجيا سياسية في الحداثة الثانية: تعددية اليسار

		حمائية	**انفتاح على العالم**
سيادة/ هوية	قومي / مستقل	يسار حمائي	يسار نيوليبرالي: الطريق الثالث
	عابر للقومي/ تعاوني	اليسار / الحصن العابر للقومية	اليسار النيوليبرالي

جدول 11

توبولوجيا سياسية في الحداثة الثانية: تعددية اليمين

		حمائية	**انفتاح على العالم**
سيادة/ هوية	قومي / مستقل	يمين اتني معاد للاجانب	اليمين النيوليبرالي: الطريق الثالث لليمين
	عابر للقومي/ تعاوني	يمين/ حصن عابر للقومية	اليمين الكوسموبوليتي

يدافع اليسار الحمائي عن نموذج الدولة القومية السياسي، وهذا ما يتم شرحه باعتبار ان فكرة هذا النموذج هو الشرط الضروري للحفاظ على مكتسبين اساسيين يعودان إلى الحداثة الاوروبية الاولى. الديموقراطية البرلمانية ودولة الرعاية. يجمع هذا الايمان بالدولة- القومية مواقف متناقضة مثل المدافعين الديموقراطيين- الاشتراكيين في دولة الرعاية، والشيوعيين وانصار البيئة. كما لا بد ان نلاحظ انه اذا كان هذا الموقف قد تميز بنسبة عالية من التعاطف من جانب جيل علماء السياسة الذي تلا الحرب، فلأن هذا الموقف قد دمج بشكل علمي الايمان بالدولة القومية وبوحدة الامة التي لا مجال لقصم عراها، وبالديمقراطية وبالأمن الاجتماعي جاعلاً من ذلك كله ترياقاً بمواجهة التوتاليتارية.

يتقبل **اليسار النيوليبرالي** تحديات العولمة ويحملها على محمل الجد، الا ان هذه تواجه بالرفض من جانب اليسار الحمائي لسبب وقائي. هنا نشهد قيام توالف جديد بين الدولة القومية والسوق العالمي، وهذا ما عبر عنه حزب «العمال الجديد» من خلال برنامج «الطريق الثالث» السياسي. وبحسب عبارات جيدنس (Giddens 1998-26) نحن هنا ازاء «اطار جديد من التفكر ومن الصياغات السياسية، وهو اطار يحاول ان يؤقلم الاشتراكية -الديموقراطية مع عالم عرف تفسيرات جذرية خلال العقود الثلاثة الاخيرة». تجري محاولات لموضعة هذا الطموح بطريقة غير مباشرة عبر تغيرين مبرمجين: من جهة اولى، عبر شكل

فهم جديد لمعنى الجماعة، والامة والمواطنة في سياق عولمة: ومن جهة اخرى، من خلال محاولة تسريع تدويل الدولة القومية عبر ادماجها في العلاقات الاقتصادية العالمية وفي التنظيمات الفوق قومية.

اما البرنامج السياسي لدى اليسار-الحصن العابر للقومية فيقدم تقاطعات اقل وضوحاً. الا انه يتجلى ويتبلور هناك، حيث، في سيرورة البناء والتحول الاوروبي، تتساوق الدولة الاجتماعية حتماً مع خط فاصل ازاء من تختلف معهم (سياسة الهجرة) لتسير باتجاه «اوروبا القلعة». يناضل اليسار الكوسموبوليتي لفرض نظرة كوسموبوليتية **داخل** سياقات العمل القومية. هنا، يخلي الايمان بالدولة القومية المكان للايمان بامكانية التوسع الكوسموبوليتي للديموقراطية، وشكل الجماعة القومية قد تم استبداله بفكرة تكوين هوية وشبكات كوسموبوليتية. على مستوى البرنامج تعطى الاولية للاهداف التي تذهب باتجاه عولمة اخرى، ما يؤذن بالصراع على جبهتين: يصار من جهة اولى لمحاربة هيمنة الافكار السياسية النيوليبرالية، ويصار من جهة ثانية لمحاربة الحركات والاحزاب المعادية للعولمة المرتبطة بشعبوية اليمين ومعاداة الاجانب. يتمظهر ذلك على سبيل المثال من خلال اتخاذ موقف مع ضريبة Tobin، ومن اجل احترام حقوق الانسان. يصار إلى اقتراح دمقرطة المؤسسات الفوق قومية ان على الصعيد البرامجي أو على الصعيد السياسي. ان طرح موضوعة اللامساواة الشاملة خارج النظرة القومية، وكذلك المسائل المرتبطة «بالعدالة وبالحرية الشاملة»

التي تنجم عنها، والمعرف عنها من خلال افضليات وبرامج سياسية تتمحور حول الاقتصاد العالمي والنمو، ان طرح ذلك يعتبر احد طموحات هذا اليسار الكوسموبوليتي الاساسية.

لا تستطيع الحركة الكوسموبوليتية ان تنمي من قدرتها الا بقدر استطاعتها على اقامة تحالفات عمل سياسي بين الجنوب والشمال- وهو تحد لا يصطدم فقط بعوائق هائلة اساسها العمل المشترك والحوار ما بين الثقافي، بل هو تحد يقضي ايضاً باخذ المبادرة في النقاشات المتعلقة بالسياسة العالمية. حين لا يفهم عالم اللامساواة الاجتماعية والمؤسسات الديموقراطية من الزاوية القومية بل من الزاوية الكوسموبوليتية، وحين يقصد خلق شبكات تنظيم وعمل عابرة للقومية تتوافق مع ذلك، حينها فقط تظهر خصومات العالم **حتى داخل الحركات السياسية نفسها.** لا يمكن التلويح **بالاجابات الكبرى،** بل جل ما في الامر القيام بمحاولات لارساء سياسة البين بين، سياسة الهنا كما الهناك. تؤدي النظرة الكوسموبوليتية إلى فض - شرعنة اللامساواة الشاملة- ففي ذلك مصدر صراع لا يستهان به. يتحمل اليسار الكوسموبوليتي دون تردد الازدواجية الناجمة عن الموقف العالمي. تقوم الفكرة الاساسية على الاستناد إلى الاعتراف بالتنوع والاختلاف من اجل تنظيمها وضبطها بهدف خلق سلطة، وهو اعتراف ينتزع هيئته وسحره من معارضته اصوليات التبسيطات الجديدة. يتميز اليسار الكوسموبوليتي الجديد اذاً من خلال تشكله فيما وراء الحدود القومية، ان على مستوى برنامجه أو على مستوى تنظيمه، سواء

في الاحزاب السياسية (الخضر، بل ضمن بعض التيارات في الاحزاب الاخرى) أو في التحالفات العابرة للقومية التي تضم مختلف حركات ومجموعات المجتمع المدني.

يظهر **اليمين الاتني** ردة فعله على العلاقات المتبادلة الشاملة بعزل نفسه على مستويين اثنين: من خلال **حمائية اقتصادية** من جهة ومن خلال **حمائية ثقافية** من الجهة الاخرى. وهذه ليست الا ايديولوجيات وممارسات معادية للاجانب في السر أو في العلن. الفكرة الرائدة هنا هي فكرة الدولة الاتنية التي تدفع باقصاء من هم اصحاب ثقافة اخرى إلى حد اقصى.

مقابل ذلك، ينادي **اليمين النيوليبرالي** بسياسة تجمع بين الانفتاح الاقتصادي (نيوليبرالية) والعزل الثقافي (معاداة الاجانب). في حالة - اليمين -الحصن العابر للقومية، تمارس هذه السياسة لا على الصعيد القومي بل العابر للقومية، هذا اذا اخذنا المثال الاوروبي بعين الاعتبار. من هنا نستنتج ان الحد الذي يفصل «اليسار» العابر للقومية عن «اليمين» العابر للقومية ايضاً، هو حد يستحيل تحديده. مع الاخذ بالاعتبار التعددية الداخلية لمواقف اليسار واليمين نجد ان دمغات «يسار» أو «يمين» هي دمغات تعصى اكثر فأكثر على التعريف.

بإمكاننا ان نفكر بأن اليمين الكوسموبوليتي هو كناية عن نوع من مثلث مستدير، أي انه صورة يستبعدها المنطق من الاساس. يكفي مع ذلك ان ينكب المرء على تاريخ الوحدة الاوروبية حتى

يدرك ان الوقائع تناقض هذه الفكرة. الم يكن الاباء المؤسسين لاوروبا من المحافظين الكوسموبوليتيين، يتشاركون جميعاً بالفلسفة نفسها وبالتجربة السياسية عينها: روبير شومان R. Schuman كونراد ادیناور Konrad Adenauer شارل ديغول، السيد دي غاسباري Alcide de Gaspari فهؤلاء جميعاً كانوا من الطائفة الكاثوليكية، وكانوا مواطنين اوروبيين كبروا في سياق جنسية مقسمة، كما تأثروا بالتدمير الذاتي الاخلاقي لحداثة الدول القومية الاوروبية وبالهولوكوست، والذين انطلاقاً من هذه الخبرة قد ادركوا وحققوا مشروع معمارية اتحادية ما فوق قومية «لاوروبا فاتيكانية»، تخلص اذا جاز القول اوروبا من الحروب التي صنعت تاريخها وتمنعها السقوط مجدداً في هذه الحروب. فقد جمعت الكثلكة بين المحافظة والكوسموبوليتية تبعاً لمحورين اثنين: فالمسيحية من جهة تلغي جوهرانية التميزات والتناقضات الاتنية والقومية، اقله نظرياً، وذلك بقدر ما تعتبر ان طبيعة الانسان والعيش المشترك قد تحدد بالايمان المسيحي. فليس ماضي الاصل الاثني، ولا الميزات البيولوجية والاجتماعية (المرتبطة على سبيل المثال بالعمر أو بالجنس)، بل العماد، هو ما يؤسس مستقبل الجماعة ما قبل، وما بعد القومي والعابر للقومية ايضاً [وللفعل السياسي ايضاً.]. الا ان التاريخ قد علمنا دون شك ان التمييز الدموي بين المعمدين وغي المعمدين قد استطاع ان يحل مكان التمايزات الاتنية بيننا وبين الاخرين، بين المتحضرين وبين البرابرة. ثم ان **مبدأ الانابة** من جهة اخرى، وهو الاتي من التعليم الاجتماعي الكاثوليكي قد

شكل منذ مشروع شومان Schuman احد ركائز معمارية المؤسسات الاوروبية، قد اتخذ هدفاً وخلق نظاماً اجتماعياً تمثل التعددية داخله مبدأ اساسياً- تعددية التقاليد والاقاليم والامم. الا ان هذا المزج بين الكوسموبوليتية المحدودة والمصبوغة بطابع الكثلكة والقومية المستمرة، والذي يتمظهر في صيغة «اوروبا المكونة من اوطان»، هو مزج يحيلنا إلى الوهم الاساسي لتأسيس اوروبا الذي قام على فكرة انه بالامكان خلق اوروبا والسماح للدول القومية في الاستمرار بالوجود- ثم ان هذا التناقض قد بات اكثر فاكثر وضوحاً، متخذاً بعداً يزداد تأججاً، منذ ان اعطي الرأسمال الاوروبي حرية الحركة في السوق المشتركة وبعد ان اوصلت الوحدة النقدية لادخال التعامل بالاورو. من هنا ايضاً، تطرح المسألة الاوروبية باشكال جديدة داخل الاحزاب المحافظة.

تحد التعددية الداخلية في اليمين وفي اليسار من طيف التناقضات السياسية التي ستكون مسرحاً للمعارك البرامجية في القرن الواحد والعشرين فاللافت، طبقاً لمنطق وطبقاً لمبدأ الاحتواء الجمعي (و- و) ان الحدود بين المواقف السياسية قد باتت مشوشة وهي بالتالي باتت بحاجة لاعادة التخطيط والتأسيس بطريقة وافية، تحكمية ونوعية بالنسبة لكل موضوعة على حدة. الا اننا نعاين بشكل خاص ظهور ديناميات الصراعات التي تلغي هذه الحدود. مثال ذلك، الانقلاب السياسي في اليسار النيوليبرالي إلى سياسة يمين نيوليبرالية، الامر الذي يوضح لنا هذه النقطة.

يقيم اليسار النيوليبرالي حلفاً بين سياسة الدولة ورأس

المال. في هذه السيرورة تتكفل السياسة بدفع المجتمع للتحول إلى سوق من جهة، ومن جهة اخرى فانه عليها ان تستدرك المسائل التي تنجم عن هذا التحول (تفاقم اللامساواة الاجتماعية، البطالة، الاقصاء). فسياسة اليسار هذه، والمعروفة «بالطريق الثالث» لا تعني نقصاً في الحكم، بل تعني مزيداً من الحكم، المزيد، من اجل فرض مصالح الرأسمال بالطبع، واقل، من اجل فرض مضالح المواطنين والمجتمع المدني. وبقدر ما يصار إلى جر اليسار النيوليبرالي لا إلى السيطرة، بل على الاقل إلى القبول بسياسة اعادة توزيع السلطة لصالح الرأسمال، فان الفقر والهشاشة سيأخذان بالازدياد، كذلك ستزداد حالات الانزعاج وكذلك الازمات. ما يوجب بالمقابل ظهور ضرورة فرض القانون والنظام. بذلك تنقلب سياسة اليسار النيوليبرالية، التي تولي الاقتصاد دوراً اساسياً في ما بعد -لعبة السلطة، إلى سياسة **يمين نيوليبرالية** تتمحور حول النظام العام الذي يعزز وسائله البوليسية والعسكرية ويتدخل في قطاعات المجتمع من اجل الدفع بالاقتصاد قدماً باتجاه نيوليبرالي، وكذلك بالمجتمع وبالدولة. يؤدي هذا الاقتران (اللاإرادي) بين اليسار النيوليبرالي واليمين النيوليبرالي لبلورة تناقض كان حتى الآن كامناً بين الديموقراطية والرأسمالية المعولمة- «الحرية أو الرأسمالية» (بيك/ فيلمز Beck/Willms 2000).. ويصح ذلك في سياق العلاقات الخاصة، بالدولة، كما في سياق العلاقات خارج- الدولة.

في العلاقات خارج- نطاق الدولة «يشرعن» مبدأ الدولة

القومية اللامساواة الشاملة المتنامية. فهو يمثل نظام اقصاء يحبذ الاقلية بهدف الاضرار بالاكثرية- هذا اذا نظرنا للامور على نطاق العالم. يستخدم معسكر رأس المال مجموعة الات الدولة القومية خدمة منه لغرضين اثنين: اولاً من اجل فرض سلطته وتأمينها على نهب الموارد الطبيعية، وثانياً لاجل «شرعنة» التناقضات العالمية وما ينتج عن ذلك من اغنياء وفقراء ما يجعل هذه التناقضات غير ذات بال، انها لا حقيقة مقدرة سلفاً[60].

---

(60) العنصر الاساسي هنا هو ان، الاستقطابات داخل الدولة أو بين الدول تتراكم وتتداخل، ما يؤدي إلى تبلور معارضات جديدة وبؤر تفجيرية جديدة من خلف الواجهات المؤسساتية القديمة وداخل بعض السياقات القومية وفيما بينها. حتى يتسنى لنا التمييز بين مختلف اشكال التضمن الجمعي (و- و) لا بد من تطوير منطق تمييز متضمن. بعبارة اخرى: في حالة التضمن الجمعي نحتاج ايضاً لتمييزات واضحة مفهومية حتى تصبح مفهومة وقابلة للتحقق أو لعدم التكذيب بوصفها كذلك. بهذا المعنى ان ما نطلق عليه في هذا الكتاب اسم «نظام الحكم الكوسموبوليتي» قد نستطيع تعريفه عبر **تسييس مزدوج للاسم**: **عدم التضمن** في هيئة سياسية مركزية، **وعدم الاقصاء** في القومي. فهذا يتيح تحديداً تطويق الديناميات المرتبطة بهذه السيرورة التي تقوض الحدود وتتعداها وتفسدها. انها تعددية خاصة بكل مجال، توافق جمعي، تعددية منظمة تراتبياً، مضاعفة غير مهيكلة، تداخل في البدائل، هدم في الحدود ام نظام، تعاقبية، أو تقريرية انعكاسية. في اطار وحدة البحث «التحديث الانعكاسي» قام كريستوف لاو Christoph Lau بالتشارك مع باحثين آخرين بجعل هذه الاشكال المفهومية مثل =

السلطة المضادة لدى اليسار الكوسموبوليتي

فيما يخص حظوظ نجاح اليسار الكوسموبوليتي ثمة موضوعتين يمكن استخلاصهما مما سبق من برهان.

اولاً: ان السؤال، من الرابح؟ هو سؤال **مفتوح** اساساً. والإنفتاحية تظهر هذه هي الميزة الاساسية للحداثة الثانية.

ثانياً: تظهر النجاحات التي حققها اليسار الكوسموبوليتي حتى الوقت الحاضر انها نجاحات ما كان يقدر لها ان تتحقق لو لا طريق **التحالفات**- مع الدولة أو ضدها، مع شرائح الرأسمال أو بدونها. وحده التصور الواسع للسياسة، التصور الذي يجمع الفاعلين وميادين السياسة- التحتية الشاملة والقومية، هو ما يسمح من حيث العلم السياسي بالتحليل المناسب للديناميات وللتمحورات السياسية.

الا ان هذه الفرضية لم تتأكد حتى الآن الا بفضل بداهة الاحداث. هكذا مع بداية التسعينات (من القرن الماضي) قامت الحركات والمجموعات الكوسموبوليتية ظاهرياً بكبح جماح العولمة غير المنضبطة الذي لا يعرف الاعتدال (برواد/ كافاناغ Broad Cavanagh 2000: 197). هكذا استطاع ضغط حركات

= التضمين الجمعي ضمن موضوعات، وذلك انطلاقاً من اشكاليات ومشاريع بحث تمحورت حول علم اجتماع العلم والتقنية: الا انه بالامكان نقل هذه النماذج إلى حقول موضوعاتية اخرى، لاسيما إلى العلاقة بين النظرة القومية والنظرة الكوسموبوليتية.

المواطنين الاميركيين، على سبيل المثال، وحتى يصار لادخال لغة حماية العمال والبيئة في الاتفاقيات التجارية، قد جعل حصول اجماع في مجلس الشيوخ من اجل فرض اتفاقات تجارية جديدة امراً اشد صعوبة. ففي تشرين الثاني عام 1997 لم يستطع الرئيس كلينتون ان يقاوم ضغط هذه الحركات التي قادها المواطنون حين رفضت الغالبية في الكونغرس اقرار «الطريق الاسرع» للتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية. ثمة شهادة اخرى على هذا التطور. ففي عام 1995 حاولت حكومات الشمال تعزيز سلطة منظمة التجارة العالمية بإقرار «اتفاق متعدد الفرقاء حول الاستثمار» (MAI). استطاعت مبادرة من الشمال، قامت بها حركة مواطنين من العالم الثالث النجاح بمنع اقرار هذا الاتفاق، وان قدر لهذه المبادرة ان تظهر سلطتها فلأنها استطاعت وبقسم كبير من ضم حكومات الجنوب ولأنها استطاعت ايضاً ان تحرك تحالفاً واسعاً عابراً للقوميات. اما الشرط الآخر لنجاح اليسار الكوسموبوليتي فيكمن في قدرته في ارساء قوانين العمال والبيئة (اقله جزئياً) في القواعد التي يقبل الاقتصاد بارادته الخضوع لها وفي الاتفاقيات التجارية العامة. «بالاتفاق على عقد» تحالفات «مع الكونغرس الاميركي والنقابات» كما مع الحركات التي تتمحور حول حقوق الانسان، بما في ذلك مع بلدان العالم الثالث المعنية، توصلت المنظمة العالمية لحقوق العمال مع حركات اخرى للتأثير على التشريع الاميركي ما يعني، انه لا بد بعد الآن من ان تترافق التجارة الاميركية وامتيازات الاستثمار في بلدان اخرى الزامياً مع الالتزام

باحترام حقوق العمال (المرجع السابق 202)- وذلك بمعزل عن المقاومة المحمومة التي ابداها القطاع المعني بذلك. بالاستناد إلى النظرية المشار اليها في الفصول السابقة نستطيع استخلاص بعض الافكار التي تتعلق بالطريقة التي يمكن ان تعزز السلطة المضادة عند اليسار الكوسموبوليتي.

(1) الوحدة: احدى شروط نجاح اليسار الكوسموبوليتي تكمن في توصله لتكوين نفسه باتجاه الداخل وباتجاه الخارج بالتشارك الشامل في ما بعد- لعبة السياسة العالمية. ان «اليسار الكوسموبوليتي»، والحق يقال، ولا وجود له على الاطلاق طالما انه قد تشظى إلى ملايين المبادرات، أو لانه قد ظل غير مرئي بالنسبة للخارج، اذ يعمل تحت غطاء افراد معزولين خلف واجهات معروفة وهي الاحزاب السياسية. ان التنوع الداخلي، سواء كان ذلك عائداً للبرامج، واللغات والمشاريع الخاصة أو ايضاً إلى تكتيكات واستراتيجيات سياسية، ان هذا التنوع يشكل على ما يظهر عائقاً امام مثل هذا التعريف الذاتي الانعكاسي. الا ان ذلك ليس قدراً محتوماً. ان النقطة المفتاح في البرنامج، الاعتراف بالتنوع قد تفهم ايضاً وتؤول باعتبارها «وحدة» تنظيمية. يفترض ذلك على الاقل ان لا يدرك هذا التنوع بوصفه عيباً، بل بوصفه معلماً ماهوياً وعلاقة فارقة لطبيعة وهوية النمط الكوسموبوليتي الجديد. وبهذا المعنى على اليسار الكوسموبوليتي ان يبدأ بنفسه بممارسة قيم المجتمع **الكوسموبوليتي** الذي يدافع عنه على المستوى السياسي.

(2) **تحالفات وخصوم**: حتى يتمكن اليسار الكوسموبوليتي من بناء صورة خاصة لنفسه وليكسب مزيداً من التأثير، فلا بد له من التوصل لاكتساب اماكن عابرة للقومية لعمله ولسلطته. ما يعني على سبيل المثال انه حتى الحركات الصغيرة («الصغيرة» مقارنة بالحركات الأخرى التي تلتزم وتشارك في المشروع نفسه ولكن في سياق قومي)، وبعد ان تتكون عبر شبكات تتجاوز حدود الدول القومية، وقطاعات الانتاج والفاعلين التعاونيين، حتى هذه الحركات الصغيرة بامكانها ان تثير انتباهاً دولياً واسعاً وان تضاعف من حظوظها في فرض وجهات نظرها. وفي الوقت نفسه لا بد من موضعة هذه السلطة العابرة للقومية في لعبة معارضات وتحالفات القوى السياسية. فالحركة التي تعرف عن نفسها في نهاية الامر بوصفها مبادرة لا - برلمانية أو لا علاقة لها بالدولة، الامر الذي يضعها موضع العزلة، هي حركة محكوم عليها بتعطيلها لسلطتها الخاصة. كل حركة اعتراضية صرفة، تتوجه ضد الدولة وضد الرأسمال هي حركة محكومة بالعجز. وبالمقابل، بقدر ما تنفتح بعض فئات العاملين الملتزمين بالدولة أو بالرأسمال على النظرة الكوسموبوليتية، فان اليسار الكوسموبوليتي يكسب مزيداً من التأييد وينمي قدرته على تمرير افكاره. وحدها الاستراتيجية الضامة (لا النابذة) للدولة ولرأس المال هي التي يمكن ان تنجح.

(3) نقد ذاتي: لا يمكن لليسار الكوسموبوليتي ان يبشر بأية ايديولوجية كان، ولا حتى بالحب الكلي للانسان وللانسانية.

يجب عليه ان يتجرد من حجته، وبذلك يمكن ان يكسب قوة في الاقناع. فالذي يضيف إلى الحجج التي تكون إلى جانبه الحجج التي تذهب في الاتجاه المعاكس يثير الحشرية ويكسب الثقة ويؤجج التناقضات المعاشة التي تشكل كل ما تمتاز به النظرة الكوسموبوليتية من اغراء.

6- في البحث عن المخيلة الضائعة

لتحديد مفهوم النظرية النقدية الجديدة التي يتأسس عليها هذا الكتاب يجدر بنا ان نميز بدقة بين شكلين من النقد **والنقد الذاتي**: **النقد السلبي** لنقد النظرة القومية وعلم القيم القومي، سواء تعلق ذلك بالعلوم السياسية أو بالعمل السياسي. اما **النقد الايجابي** بالمقابل فيقوم على تطوير وتأسيس، أو الاصح على شرعنة النظرة الكوسموبوليتية، أي انه سياسة ونظام حكم كوسموبوليتي، فيما يخص تغير النظرة ايضاً فلابد من القيام بتمييز يتناول خطة العلم السياسي وخطة العمل السياسي. فنحن هنا ازاء مرحلتين تكمل احداهما الاخرى: نقد النظرة القومية = **النقد السلبي**، تأسيس وتطور النظرة الكوسموبوليتية = النقد **الايجابي**.

ان الحديث عن تكاملية ليس الا صيغة مخففة للتعبير عن تبعية متميزة: فالنقد الايجابي يفترض مسبقاً وجود نقد سلبي. لكن الصحيح ايضاً ان المخيلة الكوسموبوليتية تلهم في وقت واحد بالنقد السلبي وبالنقد الايجابي، وبالنقد الذاتي ايضاً للسياسة وللعلم السياسي. من وجهة نظر سوسيولوجية يمكن تبرير هذين

النمطين من النقد بالدرجة الاولى من خلال تبرير اوهام النظرة القومية، من خلال الصفة الاكثر واقعية التي تتميز بها النظرة الكوسموبوليتية ومن خلال ما يترتب عن ذلك من محاسن يستفيد منها الفاعلون. فكما سبق وبرهنا، تفتح النظرة الكوسموبوليتية امام الدول امكانيات عمل لا نجدها في النظرة القومية. على صعيد سياسي يشكل ذلك دائماً موضوع حكم مختلف من حيث الاساس، ذلك ان أي تغير في التوجه انما يفرض اعادة تشكيل جذرية لما تنطوي عليه الازمات من خطوط ومن مصالح.

ماذا نعني في هذا السياق «بالنقد الذاتي» للنظرية النقدية الجديدة؟ بامكاننا ان نوضح ذلك انطلاقاً من مثال النقد السلبي: فبقدر ما نمارس هذا النوع من النقد، تخسر الاسس المفتاحية في البراديغم القومي من قيمتها؟ ما يدفعنا لطرح السؤال عن الاكلاف السياسية اللازمة عن النقد السلبي. مثال ذلك: من يقرر الفرصة الملائمة لتحقيق «اصلاحات عابرة للقومية» والنظام القومي الذي يظل سائداً حتى ذلك الوقت، والوجهة التي يجب ان يأخذها ذلك كله متى تكون الفرصة المناسبة لذلك؟ الاحزاب القومية؟ البرلمانات القومية؟ صندوق النقد الدولي؟ المفوضية الاوروبية؟ منظمة الامم المتحدة؟ مجموعة الدول الثمانية؟ ما هي الحكومة التي يجب الخضوع لها، ولماذا؟ هل ثمة اجماع مضمر بين الدول الاقوى على كل الدول الأخرى ان تخضع له؟ وآليات الهيمنة المؤاتية هل هي موجودة؟ أو هل يتحقق ذلك كله تبعاً لنموذج «ما بعد - التغير» من خلف ظهر الفاعلين، كما لو كان ذلك نتيجة غير

مقصودة للتبعيات الاستراتيجية المتبادلة في فعلها؟ هل يمكن تبرير كل هذه الاسئلة إلى حد ما؟ بعبارات اخرى: تطرح النظرية النقدية الجديدة التي تستعمل هنا لاغراض النقد الذاتي، السؤال حول الاضرار والاخطار التي تترافق مع النقد الناجح للنظرة القومية.

جدول رقم 12

انماط النقد والنقد الذاتي للنظرية النقدية الجديدة من وجهة نظر كوسموبوليتية

	بالسلب: نقد النظرة القومية	**بالايجاب: اساس وتطور النظرة الكوسموبوليتية**
العلم السياسي	نقد القومية المنهجية[61]	تطور الكوسموبوليتية المنهجية: مسألة المعضلات المرتبطة بالكوسموبوليتية[62]
العمل السياسي	تحاليل الطريقة التي تحرم فيها السياسة القومية نفسها من سلطتها: مسألة الاكلاف السياسية للنقد السياسي القومي[63]، نقد بدائل الدولة القومية (الدولة الاتنية، الدولة النيوليبرالية ودولة الرقابة العابرة: للقومية[64].	حظوظ تجدد كوسموبوليتية الدولانية[65]. مسألة المناطق الضبابية للكوسموبوليتية[66]

---

(61) راجع الفصل الاول. المقاطع 9، 10، 11. الفصل الثاني، الفصل السابع المقاطع 1، 2، وما سيلي هنا.

(62) راجع الفصول الاول، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع.

(63) راجع الفصول الخامس، السادس المقطعين الاول والثاني. =

ما هو مفهوم السياسة الذي نعنيه؟

ان السياسة- ونقول ذلك مع التشديد- لا تفهم لا بوصفها تطبيعاً لايديولوجيا، ولا بوصفها فن المهارة في التصرف، حيث لا تلعب فيه النظرية الا دوراً «اكاديمياً» تزيينياً. بل بالعكس: السياسة، والنظرية السياسية والمفاهيم السياسية، في علاقة متبادلة وبشكل هيكلي فيما بينها. يصدق ذلك على النظرة القومية وعلى النظرة الكوسموبوليتية، وان من زوايا متقابلة: وكما ان النظرة القومية - لا بعض الاكراهات البنيوية الأخرى - هي التي تضع عوائق للوصول إلى امكانيات السلطة في السياسة العالمية، فإن النظرة الكوسموبوليتية تفتح الباب الذي يوصل اليها.

بالامكان بشكل ما طرح المبدأ التالي قانوناً اساسياً للسياسة الجديد وللنظرية السياسية الجديدة: حتى نغير الواقع فمن اللازم تغيير النظرة. تتكون السياسة وتنوجد انطلاقاً من تأويل الموقف التاريخي الذي تقدمه. اذا ما مارست السياسة منهجياً هذا التغير في الافق، فإن علم الاجتماعي الكوسموبوليتي يمكنه فعلاً ان يلعب دور العين الكاشفة السياسية.

= (64) راجع الفصل السابع، المقطع الرابع.

(65) راجع الفصل الاول، المقطع الرابع والثامن. الفصل الخامس، والسابع المقطع الخامس.

(66) راجع الفصل الثالث، المقطع 13، الفصل السابع ولاسيما الفصل الثامن.

ماذا يعني اذاً مفهوم النظرية؟

ترى النظرية النقدية إلى النظرية كردة فعل على تغير في المناخ الثقافي. في كتابه «المخيلة السوسيولوجية» (1959) يرد شارل رايت ميلر (Charles Wright Mills) وفي آن واحد على نزعتين في علم الاجتماع الحديث: «النظرية الكبرى» (بارسونز) و«التجريبية القصيرة النظر» (لازرفيلد). حينها لم يكن هذا الهجوم مألوفاً، ويظل الامر كذلك إلى الآن بقدر ما يمثل الهجوم نقداً لما حققه هذا العلم الصاعد، علم الاجتماع، من انجازات يعتز بها باسم المخيلة المفقودة، لا باسم علم افضل.

يستعيد الخطاب المركز على «النظرة الكوسموبوليتية» هذا النقد مدخلاً اليه تعديلاً متميزاً: لا بد لمخيلة الدولة الامة من ان تخضع لسيرورة هدم خلاق حتى تصبح المخيلة الكوسموبوليتية ممكنة. اذا لم يحقق التعديل هذا التغير في النظرة، مهما كان هذا التغير مؤلماً ومؤشراً لأزمات، فإن العلم الذي موضوعه الأزمة والتغير تحديداً، سيكون مهدداً رغم كل ما اكتسبه من مهنية ومن كل حذاقاته ان يصبح اعمى تجاه جذرية التغير الذي يهز العالم[67]. اوحتى نستشهد بماكس فيبر: ان نظرية نقدية جديدة وتقوم على النقد الذاتي من وجهة نظر كوسموبوليتية قد باتت ضرورية وممكنة لاعادة تجديد شباب «الفتوة الازلية» في العلوم الاجتماعية.

---

(67) ان النقاش مع كتاب النظرية النقدية يشكل مشروعاً كاملاً ومستقلاً لا يمكننا التطرق إليه هنا، ولا يتوجب علينا ذلك ايضاً.

«ان المسائل الثقافية التي تحرك الانسان لا تني تتخذ اشكالاً جديدة، تتلون بأشكال مختلفة، بحيث ان دائرة المفرد في التيار اللامتناهي التي تأخذ معنى فردياً ودلالة فردية، تصبح بالنسبة لنا «فرداً تاريخياً». ان سياقات الفكر تتغير بدورها، لاسيما السياقات التي نرى اليها من خلالها وندركها بها علمياً. حتى حدود الزمان الذي لا نهاية له تظل نقاط انطلاق العلوم الانسانية قابلة للتغير، طالما ان كل تحجر صيني في الحياة الروحية لم يتوصل إلى منع الناس من عادة طرح اسئلة على الحياة التي بدورها لا يمكن ان تنتهي» (ماكس فيبر 1988: 184).

«اننا نشهد علوماً اعطيت شباباً دائماً، وهذه هي العلوم **التاريخية كلها**»، انها العلوم التي لم ينقطع تيار الحضارة المستمر من طرح اشكاليات جديدة. يشكل ذلك جزءاً من الطبيعة نفسها، من مهمتها بادراك السمات المؤقتة في كل بناءات ذات الطابع النموذجي المثالي، والى جانب ذلك ايضاً ببناء هيكليات جديدة» (المرجع السابق: 206).

هل تسجل النظرية النقدية الجديدة عودة «النظرية الكبرى» لا، بل هي ايضاً تتعارض بدورها مع **حالة النظرية - المضادة**، التي تتماشى في ما بعد الحداثة الممتدة التعميم كما تتحاشى الطاعون. فهي توجه نقدها وفي آن واحد إلى موضوعية البنى الاجتماعية التي ترفض العرضية (كما هو الحال مع تالكوت برسونز). فهذا الاخير يتميز بكونه يهمش بشكل ما العرضية، وقد

اعيدت إلى بعدها المقبول مفهومياً **داخل المقولات** المعطاة. والكوسموبوليتية المنهجية تدين ايضاً بوضوح مثل هذه التصورات التي تميل إلى الكيانية في نظريتها إلى المجتمع والى النظرية الاجتماعية المصاغة من وجهة نظر قومية- وهي مع ذلك تستشهد بـ«ماكس فيبر» (سكاف Scaf 1989، 63، نقلاً عن بالونن Palonen 1998: 102).

الفصل الثامن

مرثية قصيرة عند مهد العصر الكوسموبوليتي

ان افكار الحداثة الاوروبية الكبرى -القومية، الشيوعية، الاشتراكية، والنيوليبرالية ايضاً هي افكار قد استهلكت تماماً. اما الفكرة الكبرى التالية فقدتكون **الكوسموبوليتية النقدية الذاتية**، شرط ان يصار إلى فتح هذا التقليد المتجذر في عمق اعماق الحداثة على تحديات القرن الواحد والعشرين[68].

تحقيقاً لهذا الهدف يبدو الامر ضرورياً لتأسيس هذا الحلم الخاص بكوسموبوليتية سياسية جديدة وبالدولانية انطلاقاً من كابوس ينام دون شك داخل هذا الحلم بالذات. بعد قرن، القرن العشرون، وكما قدم برشت صياغة لذلك في احدى قصائده - لقد

---

(68) استندت في هذا الفصل إلى المراجع التالية:

Archibugi/ Held/ Köhler 1995; Arndt 1845; Assheuer/ Perger 2000; Beetham 1995, 1999; Boyarin 1993; Butler/ Laclan/ Brunetière 1895; Brunkhorst/ Köhler/ Lutz-Bachmann 1999; Benhabib 1992; Cheah/ Robbins 1998; Connolly 1995; Coulman 1990; Cwerne 2000; Dworkin 1986; Falk 1986; Forsythe 2000; Habermas 1996, 1998; Harvey 2000; Held 2002a, b; Horstmann 1976; Linklater; 1998a, b; Nuβbaum 1996; Ottomann 2001; McCarthy 1998; Kuper 2000; Waldron 2000.

تحول الشعر إلى خيانة، لانه سكت على الكثير من الفضائح، فمن اللازم اذاً بعد هذا القرن، استعادة المبدأ السيء، والخاطئ والجارح الذي يقول «من يقول انسانية فهو يحاول «الخداع» لنجعل منه السؤال الموجه لامتحان منهجي يتناول النتائج الثانوية الجانبية غير المقصودة الناجمة عن النظام **الكوسموبوليتي** حتى قبل ان يتحقق مثل هذا النظام.

في عصر النتائج الثانوية لا نجد أي مبرر لرفع علم التبرير عالياً لهذا الموقف اوذلك، بل لا تقديم الا لطريق النقد الجاد، النقد الاكثر ما يكون جذرية لما يقدم من مزاعم خاصة. هكذا يجب على نظرية النقد الذاتي الجديدة ان تعمل. ونحن نقترح فيما يلي وانتهاء تطبيق هذا المبدأ المنهجي بالطريقة التالية.

في خطوة اولى سنحاول ان نجعل فكرة الكوسموبوليتية بمعزل عن اشكال سؤ التفاهم الاكثر فظاظة التي يمكن ان تكون عرضة لها. وذلك عبر تحديد موقعها نسبة إلى توصيفات منافسة اخرى (من مثل الشمولية، العالمية وتعدد الثقافات).

تقودنا الخطوة الثانية إلى قلب تشاؤم اوروبا الانطولوجي إلى فرضية مفاجئة، أي إلى ما يتعلق بجدل التنوير الايجابي مع منعطف العصر العولمي: تنتصر روح الكوسموبوليتية غير المستقرة، التي يصعب الوثوق بها، والقادرة على محو الحدود وتشويشها، تنتصر على هجومات اعدائها وذلك بفضل هذه القوة نفسها التي تتيح لها ازالة كل التميزات.

اخيراً وفي خطوة ثالثة نقترح تأسيس هذا الحدث الذي هو النقيض الصحيح لما يكن انتظاره حالياً، وتحديداً **انتصار** النظام الكوسموبوليتي (اي الاعتراف بالتنوع، وحقوق الانسان، والمجتمع المدني وكل الأفكار الكبيرة والجميلة)، انطلاقاً من وجوهه المظلمة. سندرس اذاً المعنى الذي تأخذه هذه المتغيرة من عبارة سارتر: «جهنم هي نحن» في العصر الكوسموبوليتي. اننا ننغمس عقلياً في نظرة كوسموبوليتية تطال العالم، التي تعتبر عامة بمثابة ايتوبيا كاملة، أي انها نظرة تتعامى عن الواقع لتتنفس «هواءه المليء بالطاعون»، ونقترح كما جاء في عنوان الفصل تقديم **مرثية قصيرة عند مهد العصر الكوسموبوليتي.**

1- جذور لها اجنحة: مكانة الكوسموبوليتية في اطار العلاقة مع التمايزات المنافسة

هل نجد في تاريخ الفلسفة حكاية جنيات اكثر قتامة وغرابة مما سيلي؟ بالطبع لا: الكوسموبوليتية فلسفة تعود إلى اصل الحضارة، قديمة قدم الفكر السياسي نفسه، تخرج منتصرة مع بداية هذا الالفية الثالثة خارجة من خليط المفاهيم والمناسبة السياسية ذات الوجه البابلي. ان عبارة «انا اعرف اني لا اعرف شيئاً» لم تكن في يوم من الايام كما هي الآن التشخيص الافضل لما يشهده عصرنا.

بماذا لم يتهم الكوسموبوليتيون! أي علامات لم تلصق على

ثيابهم! أي تهمة، وأي سخرية وأي تهكمات لم يكن عليهم سوى الصبر عليها؟ «فهذا الذي يجد نفسه في كل مكان كما لو كان في بيته، أو من لا يعجبه أن يكون في بلده، أو من لا موطن له، يصبح كوسموبوليتياً-وحذار ممن يجرؤ الاقتراب من موطني! ان مواطن كل البلدان هو كمثل صديق كل العالم، الذي ليس في نهاية الامر صديقاً لاحد». ان اقصاء الاخر خارج الامة يستخدم نموذجاً عالمياً على الصداقة! ان من لا يملك شعوراً قومياً، أو وطنياً، فهو «بارد كالثلج». اخلاقه هي اخلاق من لا جذور له، وخيانة الاصل قد تم رفعها لتكون مبدأً اخلاقياً. هاكم اذاً ما اورده ارنست موريتز ارندت Ernst Moritz Arndt (1845 : 376) من تهكم على عدم انتماء الكوسموبوليتيين لشعب معين: «انهم يصبحون شعباً عادياً، اناساً في كل العالم. هذا ما الحق بالاسم المفخم، الكوسموبوليتيين: الا ان مثل هذا الخلط ومثل هذا الافقار لفرادتهم هو الطريق الاكثر مباشرة ليكونوا اشبه بهؤلاء السادة في كل - العالم، الذين هم العبيد واليهود».

اما جوزف دي ميستر J. de Maistre فقد لاحظ ولكن دون حدة ذهن: «لا وجود **اطلاقاً لانسان** في العالم. لقد شاهدت في حياتي فرنسيين، وايطاليين، وروسا، وانا اعلم ايضاً بفضل مونتسكيو ان بوسع المرء ان يكون فارسياً، اما بالنسبة للانسان، فأنا اعلن اني لم التقي به في حياتي». و«على سبيل الانشراح بالمفارقة - وهذا ما اضافه فرديناند برومتيير Ferdinand Brunetière (1895) ساخراً من الكلمة الشديدة الادعاء التي

ادلى بها من اراد ان يصير احد كبار السادة - لقد نسي جوزف دي ميستر ذلك اليوم ان شرف الكتلكة الكبير [. . .]. لم يكن قائماً على رؤية اناس ايطاليين أو فرنسيين صينيين اوناميين (من وسط فيتنام) في الانسانية، فيما روما لا تعترف الا بالمسيحيين»[69].

ان الصور التي تثيرها مفاهيم «الكوسموليتيين» أو الكوسموبوليتية، في اذهان الناس هي صور تتساوى هكذا مع صور **الاعداء** التي خلقتها القومية المنبثقة ونشرتها. لذلك، فمن الاهمية بمكان ان نثير السؤال التالي: ما الذي يميز خطاب الكوسموبوليتية عن الخطاب الذي غالباً ما يتوازى معه، خطاب **الأمركة، والعولمة النيوليبرالية، العالمية أو ايضاً التعددية الثقافية؟**

العالمية والكوسموبوليتية

السؤال الذي تطرحه الكوسموبوليتية هو التالي: **ما هي علاقتك مع غيرية الاخرين؟** قد يكون الجواب متاحاً لنا كما يلي: تعترف الكوسموبوليتية بالسؤال، اما الامركة والعولمة النيوليبرالية فتنفيه. اجابة متسرعة تستدعي اولاُ مزيداً من التفهم. حالياً وعلى الصعيد الدولي، تعيش الحداثة الغربية موجة نقد شديدة. والنقاد الذين هم في اساس هذه الموجة، لاسيما منهم من يتحدث من وجهة نظر ما بعد الاستعمار يظهرون شتى البناءات التي تجذرت

(69) النص المستشهد به من دي ميستر نقله برونتيير: وقد تم الاستناد في نقل هذا النقد للكوسموبوليتية من كتاب بيتر كولما (1990، 421).

في العالمية الاوروبية، كما يبرزون سلوك «الانسان الاوروبي» ازاء من يختلف معهم في الثقافة. وهذا ما يجعلنا نعود بعيداً إلى الماضي. ان اكتشاف «الانسانية» باعتبارها كياناً اجتماعياً متلائماً مع التجريبية قد ترافق تاريخياً مع اكتشاف «البري = المتوحش». فتقدم الملاحة وما ترافق معها من «تجارة عالمية» كان ايذاناً لفكرة Respublica mundana (Bodin بودان)، حيث عرفت الانسانية -الجنس البشري - تقسيمات تقوم على تناقضات المتماهي/ ماله القيمة نفسها والمختلف /ماله قيمة اقل. وبهذا المعنى يمكننا - كما اظهر (تيفو تيفانن Teivo- Teivainen) - اقامة مقارنة بين محاضرة فالادوليد Valladolid عام 1550، حيث احتدم النقاش حول معرفة إلى أي مدى كان الهنود يختلفون عن الاوروبيين، ما يعني انهم كانوا ادنى منهم حتى ذلك الوقت، والسياسة التي يتبعها صندوق النقد الدولي في ايامنا (تيفانن Teivaienen 1999: 84-116).

شهدت تلك الفترة موقفين متقابلين، جسدهما على التوالي الفيلسوف الارسطي النزعة جون جينس دي سيبولفيد Juan Gines de Sepulveda، والاب الدومينيكاني برتولومي دي لاس كاساس Bartolome de las Casas. بالنسبة للفيلسوف الارسطي كانت التراتبية حالة الانسانية الطبيعية، اما بالنسبة للاب الدومينيكاني فكانت المساواة هي الحالة الطبيعية. فالفيلسوف قد شدد اذاً على الفروقات بين الاسبان والهنود، مولياً اهمية حاسمة إلى كون الهنود يتجولون وهم عراة، ويقدمون القرابين والاضاحي البشرية،

ولا يستخدمون لا الحصان ولا الحمار ويجهلون النقد كلياً كما يجهلون الديانة المسيحية. هكذا يصنف الفيلسوف اذاً الجنس البشري إلى شعوب تعيش في المرحلة التاريخية نفسها ولكن بمستويات ثقافية مختلفة. «فالاختلاف» كان يعني بالنسبة له «الدونية». وقد استتنتج من ذلك ما يلي: اولاً، كان واضحاً منذ ذلك الحين ان اميركا كانت تعتبر بربرية من وجهة نظر اوروبا المتحضرة، وان الانسان كان اله الانسان. وثانياً، ان الرسالة التربوية اللازمة عن ذلك كانت تقضي باستعباد الهنود واستغلالهم.

دافع الراهب الدمينيكاني عن حقوق الهنود. وكانت حجته: انهم متساوون بشكل مدهش مع الاوروبيين. فهم يحققون مثل الديانة المسيحية التي لا تعرف اختلافاً في البشرة اوفي الاصل. فالهنود كانوا شديدو الطيبة والتواضع، يحترمون معايير العلاقات الانسانية «والقيم العائلية»، وتقاليدهم ما يجعلهم شأن العديد من الشعوب الأخرى اهلاً لتلقي كلمة الله وممارسة حقيقته. لم يكن الهنود برأي الراهب المسيحي مختلفين من حيث الطبيعة، فهم ليسوا اذا في وضع ادنى نسبة إلى جوهر الحضارة الاوروبية.

غالباً ما تمت الاشارة إلى ما تتميز به الرهبنة الدومينيكانية من تقدم، والى النزعة العرقية التي تميز بها المذهب الارسطوي منذ زمن مبكر. ان ما يشترك به هذان الموقفان وهو امر لافت للنظر فعلاً، ومن زاويتيين مختلفتيين: بين التناقضات الاولى التي رافقت ولادة الحضارة الاوروبية، لا نجد واحدة اوحت بامكانية

ان يكون الهنود مختلفين ومتساويين ايضاً. فكل واحد من هذين الموقفين قد استند ضمناً إلى سلم قيم عالمي يحول وبمنطق الزامي الاختلافات إلى تفوق أو إلى دونية. حتى هذا الانسان الطيب، واعني به الاب المسيحي لاس كاساس، لم يكن ليقبل المساواة مع الهنود الا لانه قد اعتبرهم قادرين على الاعتراف بحقيقة الديانة المسيحية العالمية. بعبارات حديثة: يمكن «للبلدان النامية» و«للمجتمعات التقليدية» ان تصبح حديثة، أي ان تتلقى عمادة اقتصاد السوق والديموقراطية لتستحق خلاص العالمية الغربية.

نحن هنا ازاء شكلين من اشكال الهيمنة: فعالمية الاختلاف والدونية، شأن عالمية التشابه والمساواة، كلتاهما تبرر في نهاية الامر اللجوء إلى العنف الطبيعي، وهذا ما عايناه تاريخياً. فمنظور الاهتداء، والتبشير الغربي هذا، الحاضر ايضاً في مفهوم «التحديث» و«سياسة التطور» يبرر الهيمنة باستخدام الهدف **التربوي**. وبهذا البعد التربوي كان غرامشي يفتكر حين كتب ان لكل علاقة هيمنة بالضرورة حاجة لبعد تربوي، يبررها، وهذا لا ينطبق فقط على ما يجري داخل امة بعينها، بل ينطبق على ما يجري بين الامم والحضارات ايضاً. بدوره اطلق ميشال فوكو على ذلك اسم «طقوس الحقيقة»، التي تتولد عن ضرورة جعل الحقيقة طبيعية، ونفي غيرية الآخر ودعوته ليهتدي إلى الحقيقة العالمية التي هي ملكية أوروبية والولايات المتحدة، باختصار: انها ملكية الغرب.

نشير أيضاً ان هذا الموقف أو أي موقف آخر- فكرة قسمة الانسانية إلى تراتبية كائنات على درجات متفاوتة من الانسانية، مختلفون ودونيون، والفكرة الأخرى المعاكسة، التي تعتبر الناس متشابهين بطبيعتهم- ان هذه المواقف هي امثلة على واقعية ميتافيزيقية، بمعنى ان ما تنطوي عليه من نظرة إلى الانسان يعتبر نظرات لا زمنية، صالحة في الماضي وهي صالحة في المستقبل ايضاً مهما كان هذا المستقبل.

ان الدلالة الاساسية للكوسموبوليتية- وهذه هي اطروحتنا في هذا الكتاب- تقوم على الاعتراف بغيرية الاخرين. والخلفية التي انطلقنا منها وبادرنا لدراستها يمكن ان تساعدنا في تحديد ذلك بدقة. هي ما جرى اقصاؤه في الموقعين السابقين: **التأكيد ايجاباً** على وجود الآخر في اختلافه وفي مساواته. ما يوصلنا إلى رفض موقفين آخرين، **العرقية والعالمية** ايضاً (اياً يكن الشكل الذي يتمظهران فيه). فالكوسموبوليتية تعني عدم جعل المستقبل يسقط تحت ضربات النزعة العرقية التي تبدو لا زمنية ظاهرياً، ما قد يعني انها قد جعلت من اجل المستقبل. ولكنها تعني ايضاً تمثيل العالمية الاتنية المركزية المتمحورة بالغرب بوصفها مفارقة تاريخية يجب تجاوزها، دون الوقوع مع ذلك في فخ النسبية[70]. الكوسموبوليتية هي الترياق الشافي من الاتنية المركزية ومن

---

(70) هنا نجد فائدة في التفريق بين مذهب عالمي شامل وبين مذهب عالمي سياقي (بيك 1997، 135-149).

النزاعات القومية اليمينية واليسارية. وبالتركيز بدقة على بشاعة الترابط العالمي بين الاتنية المركزية ومعاداة الاجانب نستطيع القيام بخطوة اولى، واقعية، باتجاه تكوين معنى مشترك للكوسموبوليتية.

التعددية الثقافية والكوسموبوليتية

لماذا لا يصار للتعبير عن ذلك كله بالمفهوم الذي نعرفه منذ وقت بعيد، مفهوم «التعددية الثقافية»؟ قال احدهم ذات يوم ان التعددية الثقافية هي التعبير الشاعري الجميل، الذي نتلقاه حين يجتمع القط والفار والكلب للاكل معاً من الصحن نفسه. فعلياً، تقوم التعددية الثقافية على فكرة ضمنية، مع ما يمكن ان تكون مخففة، وهي الاستناد إلى هوية ما هوية للثقافات وللخصومية بين هذه الثقافات نفسها. ففي جامعات الولايات المتحدة تفرض سياسة التعددية الثقافية غالباً تمثلاً لا معنى له عن الاقليات على حساب وجودها نفسه، وذاتية أو خصوصية ذات طابع عالمي على حساب ما هو خاص.

والكوسموبوليتية، بالمقابل تفترض **الفردنة** مسبقاً، فهي تعززها وتصر عليها. فالفرد في شخصه، وحياته الزوجية واسرته الاصلية، وفي حياته المهنية وفي ارائه السياسية وفي طموحاته هو عضو في جماعات مختلفة وفي آن واحد بل ان هذه الجماعات قد تتنابذ على المستوى الخاص بكل رقعة ارضية.

اننا نحيا حيوات مختلفة، وقصصاً مختلفة، نعيش ذكريات مختلفة ابان سير حياة واحدة،ونعيش منقسمين في امم مختلفة وعلى رقع جغرافية مختلفة. وعند اللزوم يتحقق المجتمع العالمي في العالم الصغير لحقل تجارب كل واحد. اما مفهوم «التعددية الثقافية» فيتأسس على فرضية المقولات الجماعية. فهو يفترض وجود مجموعة متجانسة بدرجة أو باخرى، يعتقد انهم متشابهون أو مختلفون، ولكنهم محددون بكل الاحوال الواحدة منها بالنسبة للأخرى، وهي مجموعات تدمج الافراد. وبهذا المعنى تتعارض التعددية الثقافية مع الفردية. واذا ما صدقنا التعددية الثقافية نقول، ان الفرد ليس موجوداً، فهو ليس الا ظاهرة عارضة لثقافته ولمجتمعه.

بهذا المعنى نجد خطاً يسير من ثنائية اوروبا باتجاه الاخرين، البرابرة، وصولاً إلى التعددية الثقافية، والاستعمار، والعالمية الاتنو مركزية، والتمييز بين التقليد والحداثة: «فالفرد لا يفكر به في كل الاحوال الا بوصفه جزءاً من كيانات - ارضية متراتبة، اتنية-سياسية تقيم فيما بعد «حواراً»، يتجاوز حدودها». مثل هذا القدرية الاجتماعية الخاصة بالفرد والتي تطبع العديد من مجالات علم الاجتماع الكلاسيكي بطابعها، هي قدرية تقوم النظرة الكوسموبوليتية بكسرها وباقصائها. فمختلف الهويات مع كل التنوعات في طموحاتها لا يمكن ان تؤثر في تحديدها للفرد: فهي تقدم له حرية نسيجها الازمات، ثم ان اجتياز الحفر يعني الانتقال من عالم إلى آخر يعني بالنسبة لها مسألة حياة. وللتوصل

إلى ذلك لا بد، دون شك، من موارد غير متساوية. وهذا لا ينطوي بأي حال على ايمان بتقدم كوسموبوليتي، لان ذلك قد يحمل إلى السلطة برجوازياً- صغيراً محدوداً يحابي كل التوجهات السياسية.

لا **تعني** الكوسموبوليتية اذاً (كما هو الحال بالنسبة للعولمة) صقلاً لا زمنياً، والغاء لكل الفوارق، بل على العكس، بل هي تنطوي على ايجاد الآخر والاعتراف به، وهذا، اذا ما اردنا السير ببرهاننا إلى حده الاقصى، تبعاً لابعاد خمسة تختلف فيما بينها كلياً.

- الاعتراف بغيرية **من هم اصحاب ثقافة مختلفة** (حضارات اخرى، وحداثات اخرى)،
- الاعتراف بغيرية **المستقبل**
- الاعتراف بغيرية **الطبيعة**
- الاعتراف بغيرية **الموضوع** و
- الاعتراف بغيرية **العقلانيات** الأخرى.

في الكتاب الذي بين ايدينا، لم يجر التطرق إلى التنوع الذي في الموضوعات التي يجب ان ينكب عليها النقد الذاتي الحي للحداثة الغربية (للنظرية النقدية من وجهة نظر كوسموبوليتية) ولم يجر التوسع فيه الا بشكل انتقائي. خاصة لما يتعلق بالبعد الاول- الاعتراف بغيرية من هم اصحاب ثقافة مختلفة.

اصل إلى السؤال الثاني في هذا الفصل: ما الذي يسمح ان نفترض ان هذه الفكرة العامة والرخوة، فكرة الكوسموبوليتية ستكون بديلاً للافكار الكبرى في القرن العشرين؟ اريد ان اثير في مرثيتي على مهد الكوسموبوليتية مفارقات اربع على علاقة بهذا الانتصار:

(1) ان مقاومة العولمة لا تؤدي الا لتسريعها ولشرعنتها؛

(2) تتقدم العولمة، من خلال مؤاخاة مع خصومها، مع ما في ذلك من مفارقة.

(3) التعريض الذاتي للخطر بدل الديموقراطية

(4) التأسيس الذاتي بدل الديموقراطية.

2- مقاومة العولمة تسرعها وتشرعها

في الثلاثين من كانون الثاني 1996 دعا الجيش الزاباتي، جيش التحرير الوطني في شياباس Chiapas (المكسيك، لعقد «مؤتمر عالمي ضد النيوليبرالية ومن اجل الانسانية»[71]. تم تقديم اقتراحات سلسلة مؤتمرات تجمع كل القارات، على ان يناقش مناهضو العولمة استراتيجيتهم. اصر هذا النداء على كون سلطة المال قد داست كرامات الناس في كل مكان من العالم باقدامها، وقد جرحت شرفهم واطاحت بآمالهم. وكانت حجتهم كالتالي:

(71) راجع David Harvey (2007: 73).

«ان النيوليبرالية ليست الا الاسم الجديد في تاريخ اقتراف الجرائم، وفي الطريقة التي تجمع فيها الامتيازات والثروات وفي دمقرطة الشقاء وفقدان الامال. فاسم العولمة قد صار مرادفاً لحروب رأس المال الجديدة، هذه الحرب التي تنشر الدمار والنسيان. بدل الانسانية تقدم النيوليبرالية مؤشرات الأسهم، وبدل الكرامة تقدم عولمة الشقاء، وبدل الامل تقدم الفراغ، وبدل الحياة يقدم لنا «الارهاب العالمي». هذا ما تم اتباعه وفرضه، وعلى سبيل «التحدي» علينا اشهار اممية الامل».

بهذا المعنى تبين العولمة بالتأكيد خصومها الخاصين بها: من فوضويين، ونقابيين وقوميين جدد، وانصار بيئة، الذين يشعلون النار في مراكز ايواء المهاجرين، ومن مستثمرين صغار، ومدرسين، وكهنة واساقفة كاثوليك، البابا، الشيوعيين والفاشيين، الحركات النسوية، الحركات الارتوذكسية المتشددة، الاصوليين المسلمين، هواة جمع الطيور والمضاجعة.فجميع هؤلاء يتبعون، بإرادتهم أو دون قصد منهم، بوعي أو دون وعي منهم المخطط الذي وضعته حركة زاباتا: لا بد من محاربة العولمة بالعولمة! ولا بد من الاجابة على عولمة الرعب بتقديم عولمة الامل.

بعبارات اخرى: ان مقاومة العولمة تكمل العولمة بوسائل المقاومة.اما ما نعنيه بعبارة «العولمة» فذلك ما يتوجب فهمه - انها سم يشير إلى سيرورة دائرية، وقد تم تشغيلها بطريقتين متناقضتين

جذرياً: فاما ان تكون مع، أو ان تكون ضد. وحتى نلخص ذلك بصيغة واحدة نقول: ان المقاومة تسرع العولمة! أو باستعارة لتعبير من ريشار فالك Richard Falk: المقاومة ضد العولمة من الاعلى عبر عولمة من الاسفل.

هذا الالزام الفريد، الذي يقوم على عدم القدرة على ممارسة المقاومة وتبريرها على العولمة الا من خلال اتخاذ عولمة اخرى هدفاً، فالعولمة الجيدة تتخذ اشكالاً مختلفة. فالذين ينزلون إلى الشارع للاعتراض على العولمة، ليسوا من «المعارضين للعولمة» - يا لها من خديعة! انهم المعارضون لانصار العولمة الذين يعارضون بدورهم معارضين لانصار العولمة من اجل فرض معايير شاملة اخرى على فضاء السلطة الشامل. ان معارضي انصار العولمة يتجاوزون انفسهم، بشكل متبادل من خلال تحديدهم اهداف شاملة، ما يدعوهم لدفع سيرورة العولمة قدماً ولتسريعها من خلال استخدام سوط المقاومة والاعتراض (راجع حول ما سيلي شومان / امكي Schumann /Emcke 2001).

لا يتقاسم «معارضو العولمة» مع «خصومهم» وسائل الاتصال الشاملة وحسب، (والتي يوسعون بذلك امكانيات تطبيقها خدمة لاهداف حركات المعارضة العابرة للقومية ولنظامها). بل هم يعملون فوق ذلك استناداً منهم على الاسواق العامة، وتقسيم العمل العام والحقوق العامة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح لهم فرض حضورهم الكلي القوي والدائم

والفاعل حتى فيما يتجاوز الحدود. وفي الوقت نفسه، فهم يفكرون ويعملون من خلال مقولات عامة يثيرون باعمالهم انتباه الرأي العام الشامل اليها، وهم يسعون اذاً لموضعتها على مستوى شامل. هدف نضالهم هو التضييق على الاسواق المالية. فهم يحتجون اذاً من اجل تبني اتفاقيات ذات بعد عالمي، ومن اجل خلق تنظيمات مهمتها تولي الرقابة على تطبيقها. ان الاقتصاد المعولم لا يمكن جره إلى قواعد ناظمة الا على مستوى شامل، ووحدهم الذين يناضلون على مستوى شامل هم من يحظى بفرصة دينامية نجاح تحقق بنبؤة متحققة ذاتياً.

لنأخذ مثال القوانين النقابية: حق تنظيم قوانين العمال على نمط نقابي، وهي -القوانين التي لم تكن غالباً سوى محض نظرية، انه حق ما زال إلى الآن غير معولم على الاطلاق. خلافاً للقوانين التجارية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، فان مخالفة الاتفاقيات حول الحرية النقابية أو حول منع الاطفال من العمل كما اشارت إلى ذلك منظمة الامم المتحدة، لا تشكل موضوعاً للعقوبة. وهذا ما يفسر اشتراك الاف الناشطين في الولايات المتحدة في حملات مناهضة للاستغلال المشين الذي يشكل عمال مصانع النسيج في المكسيك ونيكارغوا واندونيسيا ضحاياه، حيث تقوم عاملات الخياطة بصناعة بناطلين جينز من ماركات عالية لقاء اجر يوازي بضع سنتات في الساعة، وحيث تقوم الشرطة بقمع كل محاولات التنظيم المستقلة. هذا الرابط المباشر بين ثقافة الاعتراض في بلدان المركز مع النقابيين في

البلدان النامية هو ما يمنح ثقله الشامل للمعارضين وللمؤيدين للعولمة على حد سواء. لذلك يعتبر فهم هذا القانون الغريب امراً اساسياً: ان معارضة تسريع العولمة لا تؤدي الا إلى تسريع تسريعها.

اما اذا صح في نهاية الامر، بان العولمة تفرض نفسها بفضل سلطة اعدائها، فذلك لا يعني ابداً ان تكون النتيجة هي عينها في كل الحالات: ان حرية الرأسمال الكلية ليست هي السبب في الاعتراض، بل انعدام الحرية الشاملة لضحايا العولمة هي سبب الاعتراض. فمقاومة برنامج العولمة النيوليبرالي هي التي تلزم مواطني العالم لتحديد برنامجهم الخاص بالعولمة. فلكل الازمات ولكل الصراعات ولكل الانهيارات التي نجمعت عن العولمة الاثر الوحيد نفسه: انها تعزز المطالبة بنظام سلطة شامل، فهي تفتح الفضاء (بقصد أو دون قصد) على نظام سلطة شامل، وعلى نظام قضائي شامل. (والازمات التي تدور حول العولمة تعولم افق الفكر وافق الانتظار الكوسموبوليتي، وفكرة ضرورة جعل الانعكاسات القومية الميالة للحرب اكثر تحضراً. يمكن ايجاد وقائع متعددة تشهد على الدورة التي بواسطتها تعولم الازمات والصراعات المرتبطة بالعولمة. ولأن المعارضين لانصار العولمة ينظمون قممهم الاعتراضية بطريقة عابرة للقومية، فان ردات فعل الشرطة يجب ان تكون بدورها عابرة للقومية. يتوجب على الشرطة القومية ان تتجاوز حدودها لتتخلى عن قوميتها، ولتصبح عابرة للقومية. ما يعني القول ان الاعتراض

العابر للقومية يفرض خلق شرطة عابرة للقومية ونظام معلومات موازٍ عابر للقومية وتشريع عابر للقومية، الخ . . .

يبدو فضاء السلطة الشامل كما لو كان نبؤة قابلة للتحقق ذاتياً عن التحول الكوسموبوليتي للعالم. ففي عصره اورد نيتشه الحجة التالية: «حتى تاريخه نجد الف هدف، حيث اننا نشهد وجود الف شعب . . . ما ينقص ليس الا الهدف الواحد. وحتى الآن لم تتوفر الانسانية على هدف معين. لكن بالله عليكم قولوا لي يا اخوتي اذا كان هذا الهدف هو ما ينقص الانسانية، الا يعني ذلك ان الانسانية نفسها غير موجودة؟». (نيتشه Nietzsche 1966).

تسير الامور بشكل مغاير تماماً: تصبح النظرة الكوسموبوليتية التي تنظر وحدة الانسانية الفعلية، الشرط الضروري حتى يصار شيئاً فشيئاً إلى ردم الفجوة بين المطالبة بالعولمة وبين تحقيق العولمة. يصار إلى بناء واقع وهمي للعولمة بهدف تحقيق هذا الوهم. فالانسانية، الهدف المرشح والمدرك، تتحول إلى وسيلة لتحقيقه.

فاذا كان المؤيدون والمعارضون قد اختلطوا بهذه الطريقة من اجل تشكيل تنويع معارضين على مناصرين للعولمة، حينها لا يعود واضحاً ان نقول من هو إلى هذا الجانب أو ذلك. ان معارضي انصار العولمة الذين ينزلون إلى الشارع، يتصدون دون شك لمعارضي الانصار في الحكومات. الا ان كلا المعسكرين

يزايدون بلغة لا تعبر عن مشاعرهم لاعلان معايير وقواعد شاملة، لدرجة لا يعرف معها في نهاية الامر ما اذا كان معارضو الانصار الذين ينزلون إلى الشارع لا يشكلون في الواقع افضل رؤساء الحكومات، ولا اذا ما كان معارضو الذين يحكمون لا يشكلون افضل المعترضين. أو لماذا لا يمكن لمعترضي الانصار ان يشكلوا مع كل المعترضين للانصار تحالفاً عالمياً ضخماً بهدف تحقيق وانجاز النظام الكوسموبوليتي من خلال معارضة تجمع كل الجبهات؟

لنأخذ **التهرب من دفع الضرائب** مثالاً: فالواحات الضريبية مثل جزر كايمان البريطانية، والانتيل الهولندية اوليشتنشتاين قد تحولت بلمح البصر إلى ثقب اسود بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي قد تم ايداع ثروات خاصة بمبالغ تتجاوز خمسة بلايين دولار بهدف جعل عائداتها خالصة من الضرائب. ففي كل عام تخسر السلطات الضريبية الالمانية عشرة مليار اورو على الاقل، هذا اذا لم نذكر سلطات اخرى. مع ذلك فإن كل المبادرات لمنع هذه الاماكن المالية التي تعرف باسم Off Schore عن ممارسة وظيفتها قدباءت بالفشل، ذلك ان الحكومات لا تتوفر على القوة للمس بامتياز الاغنياء هذا. (شومان/ امكى Schumann /Emcke 2001: 32 وما يلي). هكذا يمارس معارضو الانصار في الشارع الضغط على معارضي انصار الحكومات من اجل اتخاذ الاجراءات الضرورية في نهاية الامر.

3- تتقدم المعولمة عبر مؤاخاة مفارقة مع معارضيها

بالنسبة لانتشار مجموعات اللاعبين واستراتيجيات اللاعبين في ما بعد- لعبة السلطة تسود القاعدة التالية: لا احد من اللاعبين - لا رأس المال، ولا حركات الدفاع، ولا الدول - يستطيع وحده ان يفرض اهدافه في ما بعد- لعبة - السلطة. فجميعهم ملزمون لتشكيل تحالفات اذا ما ارادوا تحقيق اهداف خاصة بهم. يوصل ذلك إلى دينامية تبعية متبادلة تكون من خلالها حدود المع والضد متمازجة ومشوشة ما ينجز المعارضة الشاملة للمؤيدين.

لا يمكن لأهداف المنظمات غير الحكومية المتمثلة بفرض نظام عالمي للمجتمع المدني، ان تتجاوز سلطة الدول حتى تتمكن من سكب هذا النظام في قوالب قانونية وسياسة ملزمة. لا مجال للتفكير بنظام عالمي جمعي في غياب الدول القادرة على الفعل. حتى ان استراتيجيات رأس المال نفسها، تظل في نهاية الامر تابعة للدول من جهة وللاخلاقيات التي هي من عمل المجتمع المدني من الجهة الاخرى، هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الشروط الثقافية والسياسية لحرية الاستثمار التي تتميز بها هذه الشروط. وبالفعل، ومن خلال هذه العملية الاداتية المعممة حيث الكل مع الكل وضد الكل، يتقارب معارضو الانصار في مختلف المعسكرات من بعضهم بعضاً اكثر فأكثر.

تأخذ الشركات الصناعية الكبرى على عاتقها دور المنظمات غير الحكومية، وتلزم انفسها الدفاع عن حقوق

الانسان في شتى ارجاء العالم، وترفع الصوت قوياً اعتراضاً، حين يقوم الرئيس بوش، الذي يتكلم باسمها ان صح القول، بسحب الولايات المتحدة من اتفاق كيوتو حول حماية المناخ. ففي عام 1998 ادت حملة احتجاجية نظمتها المجموعات البيئية العالمية ضد الاتفاق المتعدد الجهات حول حرية الاستثمار إلى رفض دول منظمة التعاون والتطور الدولية الخضوع لضغوطات الرأسمال العالمي. لماذا؟ فهل انتقلت انظمة الحكم الآن إلى معسكر المنظمات غير الدولية؟ نعم ولا. باعتراضها دافعت المنظمات غير الحكومية بشكل من الاشكال عن مصلحة الدولة، «مصلحة الحوكمة المثالية العامة، ضد مصالح الحكومات القومية المتحجرة. وما ان فهم الحكام (بتأثير النصائح الجيدة التي اسداها المجتمع المدني المعترض) ان الاتفاق الذي يأمل الاقتصاد العالمي من خلاله ضمان حرية الاستثمار على صعيد عالمي شامل سيكون ضد المصالح الاولية للدولة، حتى اتخذوا جانب المنظمات غير الحكومية.

بالامكان ايراد المزيد من الامثلة المتعلقة بحالات تبادل الجبهات. ذلك ان **هذه المؤاخاة الغريبة بين المتعارضين** هي ما يسهم بتقدم النظام الكوسموبوليتي. ذلك ان المجموعات البيئية المعترضة امثال Urgewold وغرينبيس، وايضاً منظمات اخرى مثل ATTAC والمنظمة الالمانية غير الحكومية لمساعدة الجياع عالمياً، قد طالبت بالغاء ديون البلدان الاشد فقراً وباجراء تعديل جذري على سياسة المناخ. ثم ان المستشار الالماني، على سبيل

المثال، قد اعلن مطالبته بذلك، ما يوحي بالاتفاق مع زعماء حكومات آخرين. ومن اللافت جداً في مثل هذا النوع من الحالات ان تكون السياسة الكلامية، والسياسية، الفعلية على طرفي نقيض (على ما يروي هارالد شومان Harald Schumann) المرجع السابق ص 33). فكل الوعود التي تطلق في القمم والبيانات الصادرة عنها لا تقدم شيئاً عن هذه الانجازات، أو تقدم الشيء القليل. الا ان ذلك لا يعني سوى شيء واحد: ان المنظمات غير الحكومية هي **الضمير الأعلى** للحكومات والهدف من اعتراضاتها هو حث هذه الحكومات لفعل افضل ما يخيل اليها انه يجب فعله: ان تحكم. هكذا نجد في الولايات المتحدة وفي اوروبا نسبة عالية تلاقي مزيداً من النجاح في اوساط المعارضين- اللابرلمانيين لانصار العولمة، والتي كانت قد طورت ونشرت في السبعينات (من القرن الماضي) اقتراحاً ينسب إلى الاقتصادي جيمس توبين James Tobin)، وهو عبارة عن ضريبة تفرض على مجمل حركة المتاجرة بالعملات، وقد عرف ذلك باسم «ضريبة توبين» Taxe Tobin) وقد كان الامل منه تحريك دواليب التفكير من جهة وملء صناديق الولايات المتحدة من جهة اخرى. فبحسب التقديرات، وحتى بحسابها عند معدل منخفض جداً يوازي 2%، قد تحمل هذه الضريبة اكثر من 100 مليار اورو، وهو مبلغ قد يعاد استثماره لتطوير المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات أو استخدامه من اجل وضع نظام ضمان اجتماعي اساسي لكل السكان. يتبين هذا الاقتراح والدفاع عنه، والذي اغرى العديد من المؤسسات

السياسية في اوروبا، تكون المنظمات غير الحكومية قد دافعت في الوقت نفسه عن مصالح الدول والحكومات ضد نفسها: انها تدافع عن مصلحة الدولة الكوسموبوليتية المرتجاة ضد ما تتمتع به الدولة القومية من ضيق مستمر في افقها. ان يتحرر الحكام من حلم القيود القومية والنيوليبرالية وان يعمدوا للعمل معاً كتفاً إلى كتف مع المنظمات غير الحكومية، وان يعمدوا لاحترام المصالح التي هي مصالحهم بالفعل، ان ذلك لن يكون سوى مسألة وقت، ليس الا.

إلا ان القانون الذي يصار للتطرق اليه هنا هو قانون في غاية الطرافة، وبحاجة إلى تحليل اكثر دقة: فالسلطة والسلطة المضادة هما عاملان بل قد يمكن القول انهما متواطئان في تحقيق النظام الكوسموبوليتي.

بالامكان تأويل هذا الانبثاق الاطلاقي لكوسموبوليتية تتحقق رغم كل المقاومات، لا بل حتى انها تستفيد من سلطة هذه المقاومات تبعاً لمحورين اثنين: ان النظام الكوسموبوليتي **هو نظام اعداء دون اعداء**، بمعنى انه نظام يندمج فيه المعارضون بفعل التضاعف الضمني.بحيث يصبح النظام الكوسموبوليتي في وضع يسمح بصناعة وتجديد الخلاف والاجماع، ما يؤمن فضاء السلطة الخاص به. ان **تطور** النظام الكوسموبوليتي ونقد النظام الكوسموبوليتي هما وجهان لسيرورة واحدة وحيدة. وكل المحاولات الهادفة لتجاوزه اولمنعه قد تحولت إلى اسباب تعمل على تطوره.

هذا لا يعني مع ذلك ابداً ان الكوسموبوليتية قد لاقت الاستحسان في كل مكان، اوانها لم تحارب. بل يعني ذلك ان السلطة الاطلاقية في تعريف النظام الكوسموبوليتي تعبر عن نفسها ايضاً، بل وخاصة، في كونه يلغي التميزات المركزية ويهدمها، ويهمشها، يفسدها ويعيد دمجها بطريقة جديدة. فالجميع هم «معارض للانصار» الجميع هم وفي ان واحد هذا وذاك (و- و). تتمظهر هذه الهوية المزدوجة بشكل كلي في شخص المضارب المحترف جورج سوروس Georges Soros الذي يجسد ايضاً **الرأسمال المتوحش والحركة الاعتراضية الجذرية.** فهو في آن واحد مضارب من درجة اولى كما هو من نقاد المضاربة الجذريين. فمن جهة اولى ترغم استثماراته في الكازينو بلداناً بكاملها لاتخاذ موقف الدفاع، ومن جهة اخرى، يعلن علناً وبقوة ان الاسواق المالية تنطوي ضمناً على بذرة تطور الدمار الذاتي. باعتبارها مبدأ مسيطراً يتضمن هذا الجمع الضمني (و - و)، هذه الهوية المزدوجة، حيث تهضم معدته الضخمة الموالين والمعارضين، وهذا ما تغذيه المقاومة ايضاً، يتضمن شيئاً من التوتاليتارية: يؤدي هذا الجمع إلى سحب الارض من تحت المقاومة من خلال رفع مبدأ المعارضة. فماذا عساه يكون ذلك الآخر المعقول، الما بعد، الما وراء للمبدأ الكوسموبوليتي؟ لا يوصل هذا الجواب الا إلى الفراغ. ان التخلص من التناقضات التي ترفعها الكوسموبوليتية إلى رتبة المبدأ يؤدي إلى جعل المحايثة مطلقة.

من العلامات التي تشهد على هذا الموقف؛ ان كل المحاولات الهادفة لمتابعة اللعبة القومية القديمة، لعبة دولة الرعاية تجد نفسها شيئاً فشيئاً وقد حرمت من اسسها. فما لا شك فيه يتوفر الان، كما سيتوفر في المستقبل حركات اعتراضية رجعية قوية، ستحاول ان تستعيد لمصلحتها موجات الاعتراض على العولمة لتعزيز دخولها على المسارح السياسية وللتأثير فيها. اننا نرثي لانهيار النظام القديم، وندعوا لترميم القيم الماضية - الدين، الثقافة، الشعب، التضامن القومي، الطبقة العاملة، ولا ندري ماذا بعد. فنجد في هذا الاطار، في الفكر السائد حالياً، ان عند اليمين أو اليسار العديد من العناصر التي اصيبت بعدوى الحنين بشكل ميؤس منه. هذا ما يتأكد لنا من خلال الرؤى التي ارتدت إلى الماضي عند العديد من اصحاب المذاهب الجماعوية، الذين يثيرون لاجل المستقبل الميتولوجيا السياسية لعصر ذهبي هو دائماً قيد الانتهاء. وبالواقع، يمكن للمرء ان يعاين ظهور اندماجات فاسدة بين سياسة الاسواق المفتوحة الشاملة وكراهية الاجانب التي تروجها الدولة. تجاه الخارج، أي تجاه الاسواق العالمية يصار لتبني سلوك تكيف، و تجاه الداخل يصار لتبني موقف سلطوي. بالنسبة للرابحين من العولمة، يصار إلى نسبة كل شيء إلى النيوليبرالية، اما بالنسبة للخاسرين من العولمة يصار إلى تأجيج الخوف من الغريب كما يصار إلى اعطاء جرعات مدروسة من سم اعادة التهويل بالاتنية .

لكن حتى هذه الحالة سيتضح لنا ان الفاشية المتجددة، هذا اذا سلمنا بامكانية وجودها، لن تستطيع ايضاً ان تكون بمنأى عن الاكراه الذي يفرضه انبثاق المعارضة. حتى هذه الفاشية ستكون ملزمة بالسباحة في اتجاه التيار السائد، تيار العولمة، واظهار ردة فعل على ذلك بطريقة لا تحاول منع العولمة، بل لتسريعها اذا كان ذلك ممكناً. بهذا الشكل تماماً تصرفت الفاشية الكلاسيكية، اذ كانت بدورها حركة عولمة، تتحدث من جهة عن الأرض والدم، وتسهم من جهة أخرى من خلال قوتها التوتاليتارية بدفع الحداثة قدماً.

هذا لا يعني بالطبع ان منظر الاحزاب السياسية لن يخضع بفعل تأثير الكوسموبوليتية لتغير جذري. بالامكان ان نقدم التوصيف التالي الذي تتأكد معقوليته من خلال انبثاق اوروبا شعبوية تميل إلى اليمين: فيمين الوسط قد بات شديد التفتت باتجاه اليمين المتطرف الذي يسعى باستخدام التناقضات للربط بين العولمة والاشتغال على مجتمع مغلق على تجانسه القومي. ومن جهة اخرى سيكون يمين الوسط منفتحاً على العالم عبر تشكل وسطي يعتقد ان بامكانه استثمار خطوطه الاقتصادية والسياسية عبر الهروب إلى الامام. بالامكان بشكل مثالي التدليل على التناقضات التي ترتبط بالنظام الكوسموبوليتي فعليهم آنئذ خوض النضال ضد انفسهم، ضد تقليدهم الاممي الذي كان معاداة للقومية. ان اممية الحركة العمالية قدكانت **معركة ضد** الدولة القومية ومن اجل خلق التضامن، والعدالة العابرة للقومية، **ومن اجل** «تقارب

الشعوب»[72]. مفارقة كبيرة، لقد فتح انتصار الرأسمال الشمولي على **الماركسية** السوفياتية فضاء سلطة على «اممية جديدة، اممية عمال- ولكن بدون العمال». وسيكون ذلك منعطفاً تاريخياً شديد الانحراف، فيما اذا اتحد العمال الخاسرون من العولمة، المنقطعون عن تقاليدهم، تحت راية الحمائية/ القومية.

يتمظهر الحكم التوتاليتاري، نظام الجمع الضمني (و-و)، المترتب عن النظام الكوسموبوليتي ايضاً من خلال اوهام المذهب المحافظ الذي يولد ثماراً غريبة. اما ان لا يكون للمعارضة فضاءاً ثقافياً خاصاً بها، فذلك ما يظهر على سبيل المثال في عجز الحلول المقترحة على قلب الحركة. هكذا، فإن كل شخص يبشر بنظام اقتصادي حمائي، حيث يقوم كل بلد بحصر انتاجه في ارضه، ليصدر قسماً صغيراً من خيراته، انما يشرعن، اذا ما عدنا إلى البداهات المنتشرة في ايامنا -الشك بعلاقة اكبر بالواقع،

---

(72) تنتمي الأممية والكوسموبوليتية إلى الأصل الفكري نفسه؛ فهما يندرجان في التقليد التاريخي نفسه، وهما من المتغيرات على التوق الإنساني الواحد ويتبعان هدفاً واحداً: السلم بفضل وحدة الإنسانية. تعين الحوافز الكليانية والمسالمة تاريخ نظريات ونشاطات كل الأمميات: من الأممية الحمراء (الاشتراكية) من الأممية التي يقال عنها «السوداء» (الكنيسة) والأممية «الرمادية» (الليبرالية). وحده المصطلح يختلف في البداية. أما الإيمان بالكوسموبوليتية، القاضي بجعل كل الناس إخوة فيترك المكان إلى الشعار المتمثل بصراع الطبقات. «يا عمال العالم اتحدوا» (من البيان الشيوعي) (Coulmas 1995: 485 وما يلي).

مبرراً الآن الانتقال إلى عيادة للامراض العقلية. وكل شخص يعلن عن استراتيجيات عزل قومية، أي منع دخول رساميل وسلع آتية من بلدان اخرى سيصطدم بمقاومة عنيدة من جانب البلدان الاكثر فقراً، والتي نصب نفسه متكلماً باسمها. فالحديث الذي يدور في اوساط الجميع، هو: ان الحمائية القومية وعلى المدى الطويل تنتج من الضرر اكثر ما تقدم من نفع. ولهذا السبب تحديداً تمارس الدول الافريقية ودول آسيا الوسطى واميركا اللاتينية الضغط لاعادة اطلاق مفاوضات Millenium Round منظمة التجارة العالمية، هذه الدورة من اللبرلة التي وضعت الحركات الاحتجاجية حداً لها في سياتل.

يجد معارضو انصار العولمة انفسهم في وضع لا يسمح لهم بالتخلي عن قطار العولمة. بالطبع سنظل وستظل المعارضات موجودة بل ستقوى. والكراهية التي ترافق الصراعات الدائرة تزداد قوة، ربما لاننا سنلاحظ غياب المعارضة في المواقع المقابلة. فالبرنامج النيوليبرالي والبرنامج الكوسموبوليتي في المجتمع المدني يفترقان حول ما يتناول المبادئ والمشاريع المستقبلية الاساسية. والصحيح ايضاً، ان النظام الكوسموبوليتي لم يلغ أي تناقض بين الرجال والنساء، الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، الشيوخ والشباب، بين اليهود والعرب، ولم يلغ ايضاً أي دفاع مع أو ضد الاستخدام اللا محدود لعلم الوراثة الانساني. بل بالعكس، حين يصار إلى فرضه فان النظام الكوسموبوليتي قد ادى إلى امحاء حدود ادراك اللامساواة الاجتماعية، والتي كانت

تقذف بعذاب الآخر خارج حقل الرؤية والعمل القومي. فالهوة المهددة التي تنفتح بين البلدان الغنية وبقية ارجاء العالم هوة لا يمكن تجاهلها، وهي تشكل انفجاراً على الصعيد السياسي. فبقدر ما يقترب السلم الازلي (كانط) بقدر ما ينقلب إلى لا- سلم ازلي. كذلك فان احداً لا ينفي أهمية الاختلافات في التفاصيل: حتى في ظل نظام كوسموبوليتي نعيشه في شروط محددة من جانب حكم ليبرالي، اومن جانب حكم طغياني، فان ذلك يشكل باستمرار اختلافاً وجودياً اساسياً.

ولكن، حتى لو شددنا على هذه الـ«ولكن» - فان كل هذه المقاومات، وكل هذه الازمات، كل هذه الفروقات تجد مكاناً لها في **قلب أفق** النظام الكوسموبوليتي، وهي تبرز بوضوح النقطة التالية الاساسية: لا يمكن ان يكون خارج النظام الكوسموبوليتي ما يسمح بمسألة هذا النظام من الخارج موضوعاً يمكن التفكر به، ولا يمكن ان يكون خاضعاً للرؤية. فهذا الجانب الغامض والتوتاليتاري من الكوسموبوليتية لا يبدو الا مع تحققها.

4- الاستبداد الكوسموبوليتي: التهدد الذاتي للانسانية بالخطر مكان الديموقراطية

يكفي ان نتذكر الاحداث السياسية العالمية التي تلت الاحداث الارهابية في الحادي عشر من ايلول حتى نفهم ما يلي: **لا يجب** ان نوكل بسهولة فكرة الكوسموبوليتية إلى دولة، لانها

ستستخدم امكانيات العمل الكوسموبوليتي الناجم عن هذا التوكيل لتعزيز هيمنتها وان تجند دول رقابة على صعيد عابر للقومية. ان حجة الخطر الداهم يفتح امام الاصولية السياسية العالمية ابواباً ونوافذ للاحتراس من الخطر. ماذا نعني «بالاستبداد الكوسموبوليتي»؟ ان الاستخدام الاداتي من جانب السياسة العالمية للاخطار الكوسموبوليتية يهدد بالتسبب باعادة السقوط خلف الحداثة، وكان الامر يشبه قذف الطفل مع ماء الحوض. بعبارة اخرى، في الوقت نفسه الذي نعاين فيه **المؤسسة** القاعدية في الحداثة الاولى- الديموقراطية المنظمة تحت شكل الدولة القومية- نعاين ايضاً اقصاء مبدأ قاعدة الحداثة ايضاً، أي على الاولية المعطاة **للديموقراطية** على صعيد اكثر عمومية. اننا نشهد ظهور مختلف الاصوليات الانعكاسية- شعبوية شاملة مناهضة للديموقراطية، تتمحور حول الاحتراز من الخطر، كما نشهد ايضاً ظهور بعض اشكال التبرير الذاتي استناداً إلى الفعالية والى حقوق الانسان التي تلتف بل وتتجاوز ايضاً مدى الشرعنة الديموقراطية واجراءتها. من اخطار الكوسموبوليتية ذات الوجه المزدوج نشير إلى ما يلي: مع التباهي بهالة الديموقراطية، وباستخدام وسائلها الخاصة، فان الاخطار تقوم بعزلها وبشرعنة هذا العزل دون الاعلان عنه. من اجل فهم قوة هذه السيرورة، لا بد من حل رموز السحر الذي يمارسه الخطر.

تثير الاخطار الشاملة السؤال حول بقاء الانسانية، وهي تفتح بذلك الامكانيات الشاملة للعمل. فقد كانت النبؤة توحي بما

يلي: ان العصر الذي يتهدد الكرة بالخطر الذاتي بشكل لم يسبق له مثيل، هو العصر الذي يشهد التحقق الكلي، لعالم من اجل الجميع». ان نعلم ان مآسي عصرنا هي جميعها، ان فيما يتعلق بأسبابها أو بنتائجها، مآسي شاملة، فذلك مما يستثير ظهور افق تجربة وانتظاراً كوسموبوليتيًّا. لقد نمت وجهة النظر القائلة اننا نعيش في سياق مسؤولية شاملة لا يمكن لأي شخص ان ينأى بنفسه عنها. بهذا المعنى فتح الحادي عشر من ايلول عيون الرأي العام (وذلك للمرة الاولى منذ قرابة نصف قرن) على هذه البداهة: ان السلام والامن في الغرب لم يعودان متناسبين مع وجود بؤر ازمات في مناطق اخرى من العالم ولا مع اسبابها العميقة. فهذا المظهر العابر للقومية هو الذي يجعل من الضرورة بمكان الانتقال إلى العمل المشترك خارج الحدود القومية، وذلك من اجل ان تتمكن الدول من حل مشاكلها «الخاصة». ولكن الصحيح ايضاًان لانهيار الاسواق المالية الشاملة، اوللتطور المناخي نتائج تختلف جذرياً بالنسبة لمختلف مناطق العالم. لكن ذلك لا يغير في الامر شيئاً، اذ ان هذه المشاكل قد لامست كل الافراد، وانها ستكون ابعد أثراً عليهم في المستقبل. ولذلك ينتهي الامر بالادراك الشامل للاخطار العامة بخلق مصلحة مشتركة قومية وعالمية في كل بلد من البلدان. ولا صعوبة تواجهنا في القول مسبقاً ان معركة التعريفات التي تطلقها هذه المشاكل الكبيرة ستخلق لاحقاً صراعات من نوع جديد. لكن من المهم ان ندرك ان هذه الصراعات بالتحديد، قد طورت وظيفة ادماجية، اذ جعلت كل

فرد يفهم ضرورة ايجاد حلول شاملة، وان هذه الحلول لا يمكن للحروب ان توجدها، بل هي توجد فقط بالمفاوضات والاتفاقيات.

تميزت السبعينات من القرن المنصرم بما تركه عليها جيل الهيبيين من صبغة، هذا الجيل الذي رفع شعار «Make Love, not war» نعم للحب، لا للحرب». فماذا عساه يكون شعار حضارة الخطر الذي يطل برأسه مع بداية القرن الواحد والعشرين؟ ربما: «نعم للقانون، لا للحرب» (make law, not war) (كالدور Kaldor).

يستنتج من ذلك ان الكوسموبوليتية هي الجواب المناسب على التهديد الارهابي. ما يعني ان نقول، ان لكل واحد منا، اياً مَن يكون، واين ما يكون، الحق في العيش، والحب والحلم والامل بقدوم عالم يملك كل واحد فيه هذه الحقوق. وسيكون هذا عالماً يصار فيه إلى محاربة ويلات الارهاب، وكذلك ايضاً ويلات الفقر، والاضطهاد الاثني، والامية، والظلم والامراض وانعدام الامن بالنسبة للناس، وسيكون ايضاً عالماً لا يمكن للارهاب ان يتجذر فيه ولا ان يكون مثمراً ايضاً. ان الخداع يكمن في امكان استخدام هذه الفكرة بأفضل ما يكون، الاستفادة منها لتحقيق العكس تحديداً.

وفي الولايات المتحدة ظهر خطاب يثير الدهشة، حيث جرى تحويل مفهوم «الامبراطورية» الذي يعطى غالباً قيمة سلبية

إلى مفهوم يحمل قيمة جديدة. يميل هذه المفهوم للايحاء بأن احداث الحادي عشر من ايلول قد برهنت على عدم كفاية الالتزام الاميركي وعدم كفاية الحضور الاميركي ايضاً في العالم. اما الحل فيقوم على اقتراح نشر القيم الاميركية - طريقة الحياة الاميركية - بطريقة اكثر تصميماً واكثر فاعلية. والفكرة الكامنة خلف ذلك كله تبدو وكأنها تبشر بضرورة تحويل كل الناس إلى اميركيين، وذلك حتى يتسنى للاميركيين العيش بآمان وفي عالم لا حدود له.

جرحت التهديدات الارهابية وبعمق الاعصاب الثقافية الاميركية، متسببة، بعاصفة من المشاعر الوطنية. الامر الذي دفع الحكومة الاميركية- بسبب جعلها الاولية للسياسة الداخلية - إلى العمل على السياسة الخارجية بهدف ضرب الاعداء الداخليين في الخارج- أي ضرب التهديد الارهابي الذي ظهر فجأة في اربعة اطراف المعمورة. فالضربات الارهابية قد اعادات إلى السياسة الخارجية الاميركية وإلى سياستها العسكرية العدو الذي كانت تحتاجه منذ زمن طويل، والذي اتاح لها من الآن فصاعداً ان تركز على هدف لتحرك التأييد والدعم الذي تحتاجه، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ضاربة بعرض الحائط الحدود ومعسكرات الاحزاب والدول. علاوة على ذلك اتاحت هيمنة وجهات النظر العسكرية الخروج من تركيبة هذا التحالف الضبابي القائم على التأييد العام (او النقد العام) لوضعه على سكة الحسم الكلي: «اما، وإما». هكذا انفتح الطريق أمام تحالفت جديدة بين الخصوم التقليديين كما هو الحال على سبيل المثال في ضم

روسيا والصين في تحالف «معاد للارهاب». وهذا ما يوصل إلى نتيجة، تجعل كل واحد من هذه البلدان يجد نفسه في نهاية الامر وقد حصل على ترخيص كامل ليقوم بأعمال ضد ارهابييه، دون النظر بالعواقب ودون خشية تململ غريب بانتهاك حقوق الانسان.

وحتى يصار لتقييم هذه الامكانيات المفاجئة كما يلزم والناجمة عن التهديد الارهابي والتي اتاحت للولايات المتحدة ان تستأثر بالسلطة، لا بد من التمييز بين الاعداء المألوفين الذين تستند اليهم الولايات المتحدة من جهة وبين الاطياف الارهابية العابرة للقوميات من جهة اخرى، والمكونين اساساً لا من الدول، بل من المجموعات وشبكات الافراد. وهذا هو بالتحديد ما يعرف بالتعابر القومي، أي اقتحام كل الامكنة، أي عدم الربط بمكان، أو بتشكيل ما، أو بشكل دولة معين، انه الحضور الكلي المحتمل للشبكات الارهابية، أي «للاعداء» المعنيين، والمتحركين ان على صعيد المكان، أو على صعيد المجموعات، ما يتيح للدولة القوية لتجديد هيمنتها وتثبيتها. لقد صار السؤال المفتاحي كما يلي: من يحدد وانطلاقاً من اية معايير من هو «الارهابي العابر للقومية» ومن ليس هو كذلك؟.

بالنسبة لطبيعة الامور، هؤلاء (الذين يحددون) لا هم القضاة، ولا المحاكم الدولية، بل الحكومات والدول القوية. فهي هكذا تستأثر بالسلطة حيث تقرر - وخارج اطار اية رقابة- من هو

عدوها الارهابي، من هو بن لادن-**هذه الدول.** لقد قرر جورج بوش على سبيل المثال ان ايران وكوريا الشمالية تشكل «محور الشر»، وان حكوماتها يجب ان تخلع أو ان تحرم من قدرتها على انتاج اسلحة دمار شاملة ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة ولبلدان اخرى. وفي الوقت نفسه يعلن بوش ان معسكرات القاعدة وشبكاتها موجودة في «ما لا يقل عن دزينة من البلدان»، ما يعني «انه يجب وضع عشرات الاف الارهابيين المحتملين خارج وضع يكونون قادرين فيه على الاذية». وليس نادراً ان نجد مجموعات وافراداً على علاقة ما باعضاء في القاعدة، ما يستوجب تالياً وضعهم ضمن هذه الفئة. «اننا نسمح للحكومات وللانظمة الاكثر خطورة في العالم ان تهددنا باسلحة اشد ما تكون خطراً في العالم» يقول بوش.

وبذلك يبرهن على الطريقة التي يشكل التهديد الارهابي من خلالها موضوع بناء سياسي، والطريقة التي تستخدم لجعل الامة الاميركية في حالة حراك دائمة، ولتبرير الانتقال لطلب مصاريف عسكرية ضخمة. فبلاغة الرئيس الاميركي المؤذنة بالخطر تؤطر مجهولية العدو في مفاهيم ذات طابع ميتافيزيقي: العدو هو «الشر» وليس مجرد مجموعة من الارهابيِين مع الحكومات التي تدعمهم. برفع التهديد الارهابي إلى هذه الدرجة من العالمية، اكتسبت المجموعات الارهابية ومن يد اعدائها فعل اعتراف بسلطتها الشاملة، وهذا ما كانت تطمح به دائماً- انها مفارقة يتحملها بوش فعلياً. ومن خلال اظهار كل الامكانيات الناجمة عن الهجمات

الارهابية وحتى عما لايمكنها القيام به، ومن خلال ابراز إلى أي مدى يمكن لهذه الهجمات ان تشكل خطراً على كل الناس بوسائل سخيفة، ولكن يصار إلى استخدامها بشكل ذكي. ومن خلال ابراز مدى عجز الدول عن الدفاع عن نفسها، نحول الادراك الشامل للخطر إلى بداهة تشكل جزءاً مكملاً للحياة والعمل اليوميين.

لكل هذه النشاطات الاثر نفسه: **انها تعولم ثقافة القلق.** فلا يصار إلى انتظار الاصلاح الاجتماعي الذي يجب ان يحصل في السياسة الداخلية، ولا الابتكار الكبير التالي: جل ما نخشاه، ونقول ذلك على سبيل التكهن، هي الاخطار الجديدة التي تظهر بهذا الشكل في العالم. في مجتمعات المخاطرة التي خسرت الامن السائد مسبقاً والمرتبط بالطبيعة وبالتقليد، يخلق الخوف رابطاً اجتماعياً جديداً، هشاً. اننا نعاين ظهور مشاعر تأثر الجماعات ولا عقلانياتها متحدة بالخوف، ما يشكل ارضاً خصبة لبعض الاندفاعات الجذرية والى حركات الاقصاء. فالتحديد السياسي- العسكري للتهديد الارهابي يركز الانتباه على هذا الخوف ويوصل اليه، ضامناً بذلك ايضاً الاعتماد على الابقاء على حالة الاستعداد الدائمة على موجات التأييد لكل حرب ضد أي مكان سواء في الداخل اوخارج حدود البلاد. يجعل القلق الناس يتقبلون ما يمس اسس وجودهم، دون طرح أي سؤال ودون ابداء حد ادنى من المقاومة، الامر الذي لم يكن تصور طلبه منهم.

لقد مضى ما يقارب من قرنين ونصف منذ ان حذر بنيامين

فرنكلين ان «من يرفضون الحريات الاساسية لقاء الحصول على امان مؤقت، لا يستحقون لا الحرية ولا الامن». تعطي هذه العبارة صورة عن تعبير قديم في ثقافة الخوف الشاملة، حيث ينمو الاستعداد لمبادلة الامن المفقود بفتات عملة الحرية.

اظهرت السياسة التي تلت احداث ايلول 2001 كيف ان الحريات الاساسية قد تمت التضحية بها وبكل خفة قلب على مذبح التهديد الارهابي. لقد تبنت الولايات المتحدة قانوناً، اطلق عليه ودون ادنى تهكم اسم «العمل الوطني» (Patriot Act)، الذي تقضي اجراءاته من ضمن ما تقتضي على تكثيف رقابة «التكنولوجيا الدقيقة». فاذا ما استمرت هذه النزعة، فلن يبقى هاتف واحد غير خاضع للتنصت في بلد تمثال الحرية. وللشرطة ايضاً حق رقابة الرسائل الالكترونية والارتباطات بشبكة الانترنت. فالعم سام يريد التوصل لمعرفة اين تكمن الاشياء الجيدة أو الاشياء السيئة. فلا عجب ان تعمد كل دول العالم احتذاء هذا المثل وان تعزز سيطرة الرقابة الالكترونية. وكل ذلك باسم مناهضة الارهاب الذي به تبرر هذه الاعمال، الا ان توسع السلطة هذا قد يستخدم لكل الغايات الممكنة.

لدينا اسباباً وجيهة للشك بان هذه الاجراءات المناهضة للارهاب قد جعلت العالم اكثر امناً. لذلك يحق لنا ان نتساءل، انه فيما لوعززنا دولة الرقابة سنصل فعلاً لوضع اليد على الذين قرروا سراً العمل ومن خارج الحدود. وثمة احتمال ضئيل ان الارهابيين

يتسللون إلى بلد ما بوصفهم مهاجرين بالسر. انهم يسافرون بشكل مشروع كلياً، ومعهم كل ما يلزم من اوراق. ونحن نعلم اننا لا نستطيع منعهم الدخول إلى الاراضي، وباننا اعجز إلى حد ما من اكتشافهم، وكشف اقنعتهم بمجرد كونهم هناك. ونحن نعلم ايضاً ان الانترنت وكل وسائل الاتصال الأخرى لا تستخدم فقط لاقامة علاقات اعمال، وصداقات وروابط عائلية عبر شبكات من التقارب الاجتماعي التي تطال كل القارات. وفي كل مرة يضاف فيها مليون شخص على شبكة الانترنت تقل ضرورة التواجد في مكان معين للاتفاق على عمل ما. مثل هذا النمط من المواعيد بين مناصرين يمكن ان يجري عبر تيارات تواصل «الحداثة - السائلة» (Liquid modernity) (بومان Bauman).

مع ذلك فان حجة الرقابة تتيح لدولة اوريل Orwell الرقابية ان تكسب مزيداً من المساحة على صعيد عابر للقومية. ففي واشنطن لا عدول عن فكرة التهويل بعظمة الخطر، وبوجوب ضمان الحراك على المدى الطويل، وبوجوب رفع الموازنة العسكرية بشكل كبير، ووجوب تقليص الحريات المدنية، وكل من يعترض على هذا الموقف سرعان ما يوهم بأنه «مواطن سيء» ويصار إلى عزله. من يحمي الناس من مقدمات الاستبداد الكوسموبوليتي، ومن يزعم القضاء على قيم الحداثة الاساسية ليتمكن من حمايتها بشكل افضل؟

5- التأسيس الذاتي للديموقراطية

«ان التراب لا يكذب ابداً» هذه العبارة كانت عقيدة الحداثة الوطنية (la terre, elle ne ment pas، هذا ما قاله بيتان Pétain، لتحفيز الفرنسيين على الغزو الفاشي الالماني). اما العبارة التي تعبر عن الحداثة الكوسموبوليتية فهي: «ان حقوق الانسان لا تكذب ابداً».

ان هيمنة حقوق الانسان التي تستمد مشروعيتها من ذاتها لا تعرف الحدود ابداً. فتطورها يخضع لمنطق التأسيس الذاتي خارج التاريخ، بمعنى ان تؤسس نفسها لاعلى الاقتراع بل على القبول، لا على الغزو، بل على مناهضة-الغزو، لا على الديموقراطية، بل بالعودة إلى العقل. ان نظام حقوق الانسان يفترض بشكل مسبقٍ حقاً كلياً، متعالياً، ولكنه في الوقت نفسه مؤسساً لسلطة، لا تتجذر في ارض تقوم عليه قومية، أو دولة، بل في مباشرية مبتدعة تضم الفرد أو العمومية، ولا تكون خاضعة لاية رقابة ديموقراطية. وبالفعل، نحن نعاين بذلك تشكل فضاء أو مكان ينتظر ان يصار اشغاله بقوة عسكرية شاملة تقيم النظام، بمجرد ما ان يمتزج النداء للدفاع عن حقوق الانسان مع الانتظار لضبط الصراعات الحالية التي تتجاوز الحدود وتتهدد نظام حقوق الانسان.

ان الاكراه الضمني الذي يوصل لفهم الخير سلطة الشرعنة الذاتية - قد جاء ليحل مكان الشرعنة الديموقراطية. في مبادئ النظام الكوسموبوليتي القيمية، والذي لا يعرف وجهات نظر

اخرى غير تلك الخاصة به تحل الشرعنة الذاتية مكان الشرعنة الديموقراطية. ما يعني اذاً ان الكوسموبوليتية الناجحة هي التي تولد خطر نظام كوسموبوليتي لا ديموقراطية فيه حينها تصبح «الديموقراطية الكوسموبوليتية الطلاء الذي يخفي على اللا- ديموقراطية (وهذه ليست ديموقراطية مضادة) الجمعية السمة الغير ديموقراطية لتأسيس الاخلاقي والميتافيزيقي.

ما الذي يجعل النظام الكوسموبوليتي، الذي يتمظهر في نظام حقوق الانسان مشروعاً و/ أو شرعياً؟ وهل يمكن فقط الحديث عن نظام حقوق الانسان اللاشرعي أو اللامشروع؟ أو هل يجب اعتبار مفهوم نظام حقوق الانسان اللاشرعي واللامشروع مجرد اضطراب مفهومي، يشبه المثلث المستدير؟ من، أو ما الذي يقرر مشروعية وشرعية حقوق الانسان؟ ما هي العلاقة التي يقيمها نظام حقوق الانسان الكوسموبوليتي مع الدساتير والتشريعات الوطنية ومع ممارسات الحكومات (سواء كانت انتهاكات حقوق الانسان تعتبر **شرعية** داخل بلد ما، تشكل خطورة معينة على جماعة الدول (واية دول؟)، التي تبرر (ومتى؟) التدخل العسكري- الانساني؟

من الذي يقرر بناء قوى عسكرية تناط بها هذه المهمات؟ إلى أي مدى يؤدي خلق قوى عسكرية من تحالف عابر للقومية وتوجيهها نحو امكانيات التدخلات الانسانية العسكرية في بقاع اخرى من العالم إلى تشكيل تهديد من طرف البلدان الغريبة، أو

بالعكس هل يشكل ذلك ضرورة فيما لو اردنا تقديم نظام حقوق الانسان الكوسموبوليتي على الادعاءات القومية بالسيادة؟

ما الذي يقدم إلى اعضاء المجتمع الدولي الذي يشعرون انهم مولجون بدور تجاه نظام حقوق الانسان السلطة الضرورية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان اخرى، سواء حصل ذلك بدعم من حكومات هذه البلدان أو بدونه؟ من الذي سيقوم اذن بتفسير مبادئ ومعايير النظام الكوسموبوليتي في ظروف عينية، مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف الخيارات والمصالح الاقتصادية، الاخلاقية والعسكرية **ضد** نظام الدول القومية القديم، على ان يكون هذا التفسير ملزماً قانونياً وعسكرياً، وبحيث تثار مسألة مصادر الشرعنة - القومية القديمة، أو الكوسموبوليتية - في هذه الحالة، وبذلك يصار إلى تقديم جواب يمكن اعتباره «مشروعاً» من جانب مختلف المشاركين، سواء كانوا ملتزمين أو مجرد مراقبين؟

وبقدر ما يكتسب النظام الكوسموبوليتي قوة القانون بقدر ما تزداد التبعيات المتبادلة بين الدول والمستثمرين في الاقتصاد العالمي والمنظمات، وكذلك بين مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، وكذلك يزداد احتمال ان يوصل نمط هذه الاسئلة إلى تحديات الحقيقة: وبالفعل، ان الانتقال من المنظور القومي إلى المنظور الكوسموبوليتي يؤدي إلى تجديد **مصادر اليقين**، وبذلك ايضاً إلى تحول جذري للواقع.

الشيء الواضح هنا هو: انه لا يمكن ان تفرض شرعية ومشروعية النظام الكوسموبوليتي نفسهما من «الادنى إلى الأعلى» أي بواسطة استفتاء اقرار ديموقراطي من جانب كل دولة: بل يجب ان يتأسس ذلك بالعكس من الاعلى إلى الادنى «اي بطريقة استنباطية إلى حد ما، انطلاقاً من كونية المؤسسة البديهية، ومن نتائج تتعلق بالانسانية ككل من جهة ومن نتائج تتعلق بكل فرد من جهة اخرى.

يستند التأسيس الاستقرائي لديموقراطية نظام كوسموبوليتي على مقارنة بين دور مختلف الدول بوصفها اعضاء في المجتمع العالمي ودور الافراد بوصفهم اعضاء في مجتمعات قومية. الا ان ذلك لا يأخذ بعين الاعتبار ان الدول هي بمثابة فاعلين جمعيين، وان للدول المهيمنة من جهة اخرى (وهو ما يكتسب اهمية زائدة) والتي تستفيد من اللامساواة الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع العالمي، مصلحة واضحة جداً في عدم تقبلها الا الانظمة المعيارية والانضباطية التي تعزز وضعها السيادي وتشرعنة[73].

---

(73) إن الشرعنة «الديموقراطية» من اسفل «لحقوق الإنسان»، أي تلك التي تمر عبر عين إبرة الإقرار القومي تعني مساءلة الدول القومية أن ترفض من ذاتها السلطة. أضف إلى ذلك انها توصل إلى حد حضها على استخدامها بشكل غير أصيل، أداتي لحقوق الإنسان خدمة للمصالح القومية.

جدول 13
تحول مشروعية السياسة العالمية

	الحداثة الاولى	الحداثة الثانية
اطار مرجعي	منظور قومي	منظور كوسموبوليتي
المدى/ المستوى	مجتمع دولي لدول قومية سيادة القانون	فاعلون عابرون للقوميات؛ حكومة لا تحكم، منظمات مالية فوق قومية، منظمات غير حكومية، شركات عابرة للقومية.
الفاعل	دولة قومية قانون دولي	افراد، دول، حقوق الانسان
مصدر الشرعنة	اقتراع: ديموقرطية	اقرار: شرعنة ذاتية؛ اخطار تتهدد الانسانية
نمط التأسيس	نظرية العقد: استنتاج من الادنى إلى الاعلى	حقوق الانسان والسيطرة استقراء: من الاعلى إلى الادنى

يضاف إلى ذلك ان دائرة الفاعلين والمنظمات والتي تخضع ممارستها للنظام الكوسموبوليتي والتي تبرر معاييرها من خلاله هي دائرة اكثر اتساعاً ذات بنية مختلفة قياساً على ما يفترضه مفهوم «الجماعة الدولة» القديم. ثم ان النظام الكوسموبوليتي يمارس على ما يظهر وظيفة ضبط على الفاعلين الجمعيين الذي يمارسون في الفضاء الكلي سلطة **موازية** لسلطة الدولة، ونعني بهم تحديداً،

الشركات الكبرى العابرة للقومية، والمنظمات الفوق قومية، والمنظمات غير الحكومية، فمع نظام حقوق الانسان فقط يتكون هؤلاء بوصفهم الفاعلين الذين اكتسبوا حقاً خاصاً مقابل كيانات الفعل الجمعية.

بهذا المعنى، لا بد بشكل ما من اقصاء نظام حقوق الانسان الكوسموبوليتي من الحق بالشرعنة (في كل الاحوال في ظل الشروط المؤسساتية الحالية)، لا سيما اذا انطلقنا من الاسفل (على سبيل المثال، من خلال التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة، أو ما يعني: من خلال الدول القومية، كأن يصار مثلاً لخلق مؤسسة اضافية، برلمان مواطني العالم الذي قد يلعب دور سلطان شامل يقرر ديموقراطياً احوال النظام الكلي. الا ان ذلك لم يصر بعد للتهكن به، ولا هو ايضا أمكانية عملية. لذلك لن يكون ذلك الا تصويتاً ما بعدياً لا يقوم باكثر من اقرار شرعنته الذاتية. فهل سيمكن تصور امكانية ان يقوم برلمان مواطني العالم برفض نظام حقوق الانسان بشكل شرعي (هذا اذا جاز طرح السؤال مرة اخرى)؟ بالطبع لا.

ثم ان الامثلة الاساسية تشير إلى الاهمية الاخلاقية السياسية المشروعة والاستراتيجية التي يتمتع بها نظام حقوق الانسان، وهي اهمية آخذة بالامتداد بشكل مستقل عن اقرارها من جانب الدول المعنية بها بشكل جذري. بل بالامكان الذهاب إلى حد القول ان نظام حقوق الانسان يزعزع الشرعية القومية في

الحالات التي تقوم فيها الدول (ولأسباب وجيهة) برفض نظام حقوق الانسان أو الاخذ به.

لنأخذ الاعلان العالمي عن حقوق الانسان الذي يشكل جزءاً من شرعة الامم المتحدة التي تبنّته عام 1948 كرد على ما تم اختباره ابان تجربة الهولوكوست. فقد تحول الاعلان على الفور إلى استراتيجية سلطة وصفها كثيرون بالاستراتيجية «الرخوة»، إلا انها استراتيجية اظهرت فيما بعد مدى قوة فاعليتها في سياق الحرب الباردة. بالطبع ثمة صعوبة في القول إلى أي مدى اسهمت هذه الاستراتيجية في تفتت الامبراطورية السوفياتية. مع ذلك لا شك اطلاقاً في ان نفي حقوق الانسان وانتهاكها قد حدَّ من شرعية مؤسسات الماركسية السوفياتية، الا ان «سلة حقوق الانسان» قد شجعت ايضاً المقاومة المدنية والحركات الاعتراضية داخل الكتلة الشرقية ما اكسبها السلطة - هذا، وقد تجلى هذا الحدث التاريخي بوضوح منذ سقوط جدار برلين على ابعد تقدير. ثمة تطور مشابه تتميز به قصة نجاح منظمة العفو الدولية.

فقد حولت هذه المنظمة غير الحكومية الشرعنة الذاتية التي تنسبها حقوق الانسان لنفسها إلى امتلاك - ذاتي للسلطة: تبعاً لوضعيتها كمنظمة غير حكومية «خاصة» جعلت هذه المنظمة هدفاً لها مد صلاحية نظام حقوق الانسان حتى إلى داخل الولايات المتحدة. تبنت منظمة العفو الدولية وظيفة المدعي العام الذي يفضح انتهاكات حقوق الانسان حيثما تقترف في العالم امام

محكمة الرأي العام، ان عبر سياستها الاعلامية التي تتمفصل حصرياً حول الاحداث والحالات الخاصة.

يظهر مثل نجاح التكوين الذاتي الاجتماعي والسياسي هذا لوعي شامل وفعال لحقوق الانسان ويكرر مبدأ **الشرعنة الذاتية** حيث يجعلها اكثر تنظيماً وفاعلية. لقد اخذت منظمة العفو الدولية على عاتقها مهمة الاستفادة من الوعي بانتهاك الحقوق العالمية لتعطيها واقعاً عينياً، أو اساساً، وان تعلن العقوبات المناسبة ما يعطيها سلطة فعلية. ثم ان طريقة تنظيمها العابرة للقومية قد خلقت/ صوتاً وهيئة مستقلة عن القانون العابر للقومية، الامر الذي يجاوز حدود وسدود قانون الدولة القائم على العنف، ما يحدد انتهاكات القانون العالمي ويؤسس لامكانية معاقبتها. ثم ان كونها مؤسسة **غير** حكومية قد امَّن لهذا الصوت مصداقيته الاخلاقية تجاه الحكومات التي تتذرع بكل الوسائل التي تؤمنها لها الة الدولة سواء كان ذلك سلطة أو قانوناً. وبتركيزها على حالات فردية، أي على حالات اشخاص يعارضون الدولة، فهي قد حققت غرضين اثنين: فمن جهة اولى سمح التعاطف المعاش مع الضحايا الفرديين بفتح مجال الرؤية والمصداقية امام حقوق الانسان، وتبعاً للطبيعة الفردية ازاء حقوق سيادة الدولة، فمن جهة تجد ان الممارسة القائمة على اتهام الدول ازاء الرأي العام العالمي الدولي بسبب انتهاك حقوق الانسان الفردية التي باتت الدول مسؤولة عنها قد اوكلت إلى الطموح العالمي لنظام حقوق الانسان، أي إلى المساواة بين

دولة ودولة من جهة، وبين فرد ودولة من جهة اخرى، قد اوكلت إليه سمة ملزمة قابلة للتصديق.

اسهم ذلك كله بعد نهاية الحرب الباردة. بجعل الاستخدام الاداتي لنظام حقوق الانسان لتحقيق غايات استراتيجية استخداماً اكثر صعوبة. ما يعني، انه وفيما يخص مسألة حقوق الانسان، ما لم نقم بالتمييز بين كوسموبوليتية اصيلة، وكوسموبوليتية مصطنعة، فإن هذه الاخيرة قد خسرت موقعها ازاء الكوسموبوليتية الاصيلة. ازاء رأي عام عالمي حساس بالنسبة لحقوق الانسان، صار من الصعب استخدام شرعة حقوق الانسان بطريقة تعسفية بجعلها في خدمة غايات قومية تمارسها السلطة. ففي كل ارجاء العالم اوجد نظام حقوق الانسان الكوسموبوليتي افق انتظار معياري لم يحمل الضرر إلى واقع قواعد اللعبة القومية - الدولية بوصفها استراتيجية سلطة وحسب بل هو قد قلل من قيمتها على الصعيد الاخلاقي. وهذا ما اوجد ايضاً فراغاً سياسياً وعسكرياً ينتظر ان يستبدل بمؤسسات جديدة، وببنى عسكرية وسياسية واقتصادية جديدة.

يستتبع ذلك نتيجة اخرى وهي ليست بالبسيطة، فقد ادى ذلك إلى جعل موقفين فلسفيين خاطئين تجاه التاريخ، اولاً، وجهة النظر **الماركسية**، التي تعتبر كل تصورات القانون تصورات لا تتعدى شيئاً اخر سوى المؤسسات البرجوازية، واستنتاجاً تعتبر وجهة النظر هذه انه لا بد اخلاقياً من ادانه جعل عالمية حقوق

الانسان اساس العمل السياسي وهدفه. بالامكان الرد ببساطة على هذا الفكر الماركسي من حيث انها تمر مر الكرام على الاهمية المتزايدة لحقوق الانسان العالمية في ابعادها الاخلاقية، السياسية والاستراتيجية، حيث يعزز كل بعد البعد الاخر ويؤكده. اضف إلى ذلك ان هذا الفكر يناقض بشكل فاضح تقليد اممية الحركة العمالية.

ثانياً، بدورها تفقد وجهة النظر ما بعد الحداثية ايضاً قوة اقناعها، وهي التي تنادي: ان حقوق الانسان هي الوليد المتأخر للانوار التي بدت من جهتها كما لو لم تكن شيئاً آخر سوى خطأً كبيراً مع ما له من نتائج امبريالية، الامر الذي يجعلها بحد ذاتها فاقدة لصلاحيتها.

فالامبريالية الداخلة في عالمية نظام حقوق الانسان (وهذا ما يتوجب على منظري ما بعد الحداثة البرهنة عليه واطلاق احكام بصدده) تدخل في تناقض مفتوح مع عالم يقوم على فوارق ثقافية. الا ان هذه الفوارق لا تكتفي ابداً بجعل التواصل اكثر صعوبة، بل هي تلغي التواصل بيسر وسهولة، لاغية بذلك الافق الذي تفترضه «حقوق» الانسان بوصفها حقوقاً يشترك فيها الجميع. في فكر ما بعد الحداثة يثير التطلع لخلق افق انتظار معياري ملزم للجميع عبر نظام حقوق الانسان، يثير ريبة قوية. لا يرى فكر ما بعد الحداثة في هذه الفكرة سوى اداة للقمع ولسيطرة ثقافية تجاه الاخرين، الذين يصار بذلك لاقصائهم. والقول ان حقوق الانسان، وان

النظام الكوسموبوليتي عامة، قادرين على خلق هذا الحق بالغيرية واقراره، هو قول يتناقض مع ما بعد الحداثة ويجعل نسبية ما بعد الحداثة العقدية موضع شك.

بإمكان يورغن هابرماس ان يشعر بالاعتزاز: فحتى المقاومة الماركسية وما بعد الحداثية لنظام حقوق الانسان قد تحطمت أو بدقة اكثر قد غرقت في تناقضاتها الداخلية. هنا يتعلق الامر بخصوصيات تاريخية وبتعددية تصورات حقوق الانسان في الثقافات المختلفة، أو بنقد التأويلات الضيقة، الاستدلالية والعديمة الحنكة، أي تلك التي يصار للتعبير عنها بعبارات اخلاقية وغير استراتيجية. فمع الدفاع عن الاعتراف بالاختلاف والتعددية يمكن لنا على ابعد حد ان ندرك مرة اخرى ان المعارضين الاشداء لمؤيدي النظام الكوسموبوليتي إنما يتواجهون هنا مع الاصرار على اعلان تأييدهم.

وبقدر ما يخسر النظام الكوسموبوليتي اعداءه، ان باستدراجهم أو باحتوائهم، بقدر ما تصبح تناقضاته الداخلية اكثر حدة وبروزاً، فهي تنطبع في الوعي وتطبع الفضاء السياسي بطابعها محاولة كسب اشكال تعبير مؤسساتية. على سبيل المثال، اقترح دافيد هيلد David Held لائحة قوانين تتضمن سبعة «مبادئ» كوسموبوليتية يجب ان يصار لتقاسمها عالمياً وان تكون قاعدة لتعريف ما هي القوانين والفرائض التي يجب على الافراد مقاسمتها، وبأية وسائل، وكيف يمكن للافراد التكيف للمشاركة

بتعريف المؤسسات التي تتحكم بحياتهم: «(1) القيمة عينها، والكرامةعينها؟ (2) مشاركة فاعلة؟ (3) مسؤولية وتبعة شخصية»؟ (4) الاجماع؟ (5) تقرير ذاتي انعكاسي واخذ قرار جماعي عن طريق الاجراءات الانتخابية؟ (6) ادخال وتوكيل؟ (7) تحاشي الانجراحات الخطرة في الحاجات الضرورية والاكتفاء بهذه الحاجات.

لا يمكننا ان نتابع هنا مناقشة مبادئ النظام الكوسموبوليتي هذه،- الامر الذي قام به دافيد هيلد بطريقة موسعة ومقنعة، مع ذلك لا بد من الاشارة مع ذلك إلى ظهور أفق تناقضات جديد. وهو افق سيؤشر إلى الاحوال العينية التي تتشكل من خلالها البنى والتنظيمات السياسية **داخل** النظام الكوسموبوليتي في الفضاءات الوطنية والدولية وما فوق القومية. يمكننا ان نلاحظ منذ الآن ظهور تناقضات ومناظرات تثير اشكال تعبير سياسية ومؤسساتية، شأن النقاش المتعلق بمعرفة إلى أي مدى يجب ان يكون لحقوق الانسان الاولية نسبة إلى المصالح التجارية، أو ما اذا كان بامكان نسبة الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة أو لاطلاق النمو الاقتصادي **داخل** بعض المجموعات من البلدان إلى الجهود المبذولة لتطوير التجارة بين بلدان كما بين مبادرات وهيئات فوق قومية تحمي وتحسن نوعية البيئة داخل مختلف البلدان.

هل يمكن تطبيق مبادئ نظام بيئي كوسموبوليتي على البلدان الغنية كما على البلدان الفقيرة، على البلدان المتطورةجداً كما

على البلدان التي في طريق التصنيع؟ هل من ضرورة، أو هل من مشروعية لحماية طبقة الاوزون في الغلاف الجوي، أو النظام المناخي الشامل **ضد** ارادة البلدان التي تصنع المنتوجات وتستخدم الموارد التي لعبت دوراً اساسياً في تطور البلدان الصناعية، وهي صاحبة العلاقة في ظهور الثقب في طبقة الاوزون وما يرتبط بذلك من مشاكل؟

بالامكان الزعم انه لا بد من البحث بشتى الطرق لجعل حقوق الانسان اكثر احتراماً في بلدان كالصين وروسيا، حتى لو كان ذلك يقلص منظوراتها في التطور الاقتصادي، ويعرض اندماجها في الاقتصاد العالمي للخطر، وحتى لوكان ذلك عكس مصالح الدول الغربية التجارية. الا ان مثل هذه الحجج تبدو احياناً بعيدة عن الواقع، وهي لا تثار الا لاحقاً، بعد ان تكون الحكومات الديموقراطية قد انتصرت.

ما هو الطريق الملكي الذي يحمل على جعل حقوق الانسان محترمة؟ يقول البعض، ان النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الحياة تبعاً لذلك، يفتحان القلوب على حقوق الانسان. ويقول البعض الآخر بالعكس، ان العملية الديموقراطية الداخلية واحترام حقوق الانسان هي الشرط الذي لا بد منه لتأمين ازدهار الاقتصاد.

انسجاماً مع القاعدة لا بد من تشجيع بلدان كالبرازيل، اندونيسيا وماليزيا من اجل حماية التنوع البيئي، ومن أجل رفض

استراتيجيات النمو الاقتصادي اللازمة لحكوماتها. لذلك ينصح بالتأكيد بايجاد ترابط بين نظام التبادل الحر، النظام البيئي ونظام حقوق الانسان ولكن كيف؟

هل من المشروع على سبيل المثال اقصاء البلدان التي لا تحترم قواعد اللعبة الديموقراطية ولا شرعة حقوق الانسان من منطقة التبادل الحر؟ هل يمكن ان نفرض على البلدان التي تتمنى ان تكون جزءاً من منطقة التبادل الحر شرطاً يلزمها باحترام معايير النظام البيئي؟ هل يمكن توكيل هذا القرار إلى دول يولي افق قيمها مكانة مركزية إلى النماذج البيئية؟ هل يمكن للدول وبأمر من قيادتها ان تفرض اجراءات قسرية لتحمي نفسها من ممارسات ومن منتوجات بلدان اخرى تعتبرها بلداناً غير مقبولة كلياً؟ أو هل يجب اعتبار مثل هذه الاجراءات التجارية مجرد اداة «غير مشروعة»، و«لا شرعية»؟ ومن الذي يقرر في هذه المسألة، وعلى اية قاعدة قانونية، واستناداً لأي مشروعية؟ من الذي يفرض وجهة النظر هذه ضد معارضة الدول القوية، على سبيل المثال؟

يهدف نظام حقوق الانسان ايضاً للنضال ضد الاستخدام المبالغ به للسلطة السياسية التي بامكان الدول ان تلجأ اليه.الا انه من الضرورة بمكان وضع حدود للسلطة الاقتصادية. لذلك يجب ان يكون احد الاهداف فرض معايير ملزمة على الشركات الكبرى في النظام الكوسموبوليتي، أو ان يصار إلى تحويل هذه الشركات نفسها إلى اداة تنفيذية لهذا النظام، أي لا بد من الزامها باحترام

المعايير العائدة إلى حقوق الانسان، والتي تعود ايضاً بدورها إلى البيئة والمحيط الخ ... وفي اطار هذا النقاش الشائك تنبثق ازمات تأويل، ومن يملك الكلمة الفصل التي تفرض على الكل في «النظام الكوسموبوليتي»؟ وبتحديد اكثر، من الذي يقول ما يقرره النظام الكوسموبوليتي؟ فهل سنجد، كما وجدنا سابقاً طبقات مغلقة من الكهنة والمفسرين للقرآن أو للتوراة، أي هل سنجد نخبة كوسموبوليتية تتكرس لتأويل التناقضات الداخلية، والتشابكات التأويلية للمبادئ القيمية غير المصاغة كما يجب، وغير المقوننة أو المشرعنة من جانب النظام الكوسموبوليتي، بحيث يصار إلى جعلها اقل تناقضاً نسبة إلى الثقافة أو إلى الموضوع الذي يصار للتطرق اليه. من المحتمل ان نعاين ظهور «ملالي = ج ملاّ» كوسموبوليتيين يتفحصون ويحرسون الانظمة القانونية والقضائية الدولية، بل حتى الانظمة الوطنية، وذلك من خلال التحقق من مطابقتها مع «نقاوة» «الخطاب» الكوسموبوليتي وحكمته.

وما ان يكتسب الافق الكوسموبوليتي قوة القانون فإن التناقضات بين معارضين ومناصرين ستظهر بشكل جذري، وليس مستبعداً ان هذه المعارضات وبقدر ما لا يكون فيها شيئاً من المعارضة ستولد مجابهات قوية بشكل خاص، بل ستنطوي على عنف شفوي كبير.

لنفكر مرة اخرى بالسؤال التالي: هل سيشهد نظام حقوق الانسان مقاومة مشروعة؟ الن تكون تلك وباستمرار مجرد مقاومة

مشروعة لهذا النوع من التأويل لصالح تأويل آخر لحقوق الانسان؟.

والتخلي عن حماية البيئة الن يجب ان يترافق حتماً مع وعد، شكلي على الاقل، بحماية البيئة؟ يصار للتخلي عن الديموقراطية، ولكن بهدف انقاذها!.

ولكن إلى ماذا تستند شرعية النظام الكوسموبوليتي، اذا لم يكن مشروعاً لا من جانب الدول ولا من جانب الديموقراطية؟ فهل تفرض السيادة الكوسموبوليتية، وامكانية اصدار قانون يكون في الوقت نفسه عابراً للقومية وصالحاً بالنسبة لكل الفاعلين الذين يمكن تخيلهم، بما في ذلك الافراد، هل تفرض وجود سيادة امبريالية؟

بالإمكان التمييز بين مصادر ثلاثة ممكنة تقوم عليها السيادة الكوسموبوليتية: القانون العقلي، قانون الوضعية، والذرائعية. فهذه التصورات الثلاثة ليست سوى تنويعات على صورة واحدة، صورة التأسس الذاتي. اضف إلى ذلك، ان هذه المصادر ليست غير متطابقة، بل هي تكمل بعضها بعضاً وتعزز بعضها بعضاً.

بحسب ما يؤثر عن كانط، يعتبر النظام الكوسموبوليتي بمثابة نمط تأسيس ذاتي بديهي، وهو يترجم من اشكال قانونية دستورية، وبهذا المعنى تعتبر المبادئ الكوسموبوليتية، ان صح القول، بمثابة «مواقف كلام مثالية» حاضرة في كل تواصل ممكن، ومبررة ايضاً بوصفها كذلك (هابرماس). هذا الالزام المضمر،

الذي هو الحجة الافضل التي يتوجب على كل المشاركين افتراض وجوده في كل مواقف الكلام، والظاهر والواضح بالنسبة لكل منهم، هذا الالزام هو الذي يعطي المبادئ الكوسموبوليتية صفتها الشاملة الملزمة.

اما الوضعية القانونية، بالمقابل فهي تعمل انطلاقاً من وجهة نظر تعتبر اسس المعايير القانونية المبدئية اسساً مقصاة باستمرار ومن حيث المبدأ ايضاً. يستنتج من ذلك ان صلاحية النظام الكوسموبوليتي، على سبيل المثال، يمكن ان تقاس **تبعاً لدرجة تطبيقها التجريبي**. هنا، يتحول التأسيس الذاتي المبدئي إلى **تأسيس ذاتي تجريبي**، يتعلق بالظروف والمناسبات ويظل خاضعاً للتحفظ، الا انه قد يتعزز بفعل هذه المناسبات بالذات. يمكننا القول، باختصار، انه وبقدر ما يفرض النظام الكوسموبوليتي نفسه، فهو يؤسس نفسه بنفسه.

تتوافق هذه النظرة كلياً مع النظرة الذرائعية، حيث تقاس صلاحية النظام الكوسموبوليتي بالقدرة على تقديم حلول شاملة (أي الحلول القومية والمحلية) للمسائل الشاملة. إن الوضع الانطولوجي أو الميتافيزيقي للنظام الكوسموبوليتي يترك المكان هنا لشكل من **التأسيس الذاتي الذرائعي**. وما أن يجتاز النظام الكوسموبوليتي المطبات التي تعترضه حتى يكسب شرعنته. فالنجاح والتقدم في الممارسة يؤمنان تدفق مصادر المشروعية.

لا بد من الإشارة أن أنماط التأسيس الذاتي الثلاثة هذه

للنظام الكوسموبوليتي في إطار ما تقيمه فيما بينها من علاقات تبادل إنما تعزز مناعة النظام الكوسموبوليتي ومحايثته الاطلاقية. وهي تستند ثلاثتها إلى منطق التأكيد الذي يتأسس احياناً بطريقة اخلاقية. وهي تستند ثلاثتها إلى منطق التأكيد الذي يتأسس احياناً بطريقة تجريبية واخرى ذرائعياً. إن خصوصية هذه الشرعنة الذاتية بطريقة التثبيت تظهر بوضوح حين نقارن هذه الخصوصية في النظام الكوسموبوليتي بالشرعنة السياسية الديموقراطية: ان التثبيتات التي تؤسس نفسها بهذه الطريقة أو بغيرها، انما **ترفض** الديموقراطية.

حين نتوق ونثبت جملة من المبادئ الاخلاقية من اجل الجميع، من اجل انسانية لا محدودة - وهذا ما يحصل في النظام الكوسموبوليتي - فإن شرعنة النظام المحدود، الإقليمي القائم على الدولة القومية. يجب ان يكون لهذا النظام الجديد مصادر شرعيته الخاصة، بذلك فقط يمكن وضع جملة من المبادئ الاخلاقية والقانونية **تناسب الجميع**، وكل فرد، ولكنها تكون أيضاً **ضد** الناشطين وضد مبادئ الشرعية النابعة من الدول القومية. ان التجاوز الثوري للنظام القائم على الدول القومية لا يمكن ان ينظر إليه إلا بشكل التثبيت الكوسموبوليتي الذي يكمل اخلاقياً وعملياً وسياسياً تأسيسه الذاتي متخذاً شكل النبوؤة التي تتحقق ذاتياً.

بهذا المعنى يعتبر التثبيت التأسيسي من تلقاء نفسه وفي الآن نفسه مبدأ **العقل الاسماني**، أو مبدأ الاسمانية المعقلنة. أي ان

تجاوزية التأسيس الذاتي تتكمل وتسحب بطريقة اسمانية، ما يجعلها خارج اي مفهوم.

وفي نهاية الامر نحن إلى جانب النظام القيمي الكوسموبوليتي ازاء نوع من التعريف المفهومي **للخير** يحظى بصلاحية عالمية. والتعريف هذا عرضي بالطبع، أي قد يكون تعريفاً آخراً. إلا أن التعريفات المفهومية لا يمكن ان تكون لا صحيحة ولا خاطئة. ولا معنى لإخضاعها لنوع من التصويت. وأن تكون مختارة لايعني ان تكون «صحيحة»، أو «خاطئة». بالإمكان التوجه لموضع التعريفات المفهومية، وهذا ما لا نعدمه، لكن هذه المواجهة لا يمكن ان تحل إلا بطريقة ذرائعية، اي من خلال **النتائج** التي تستخلص منها والتي يتم التحقق منها على الصعيد التجريبي والسياسي. بهذا المعنى يخفف النظام الكوسموبوليتي وبفعل «كينونته» التثبيت الذاتي المعقلن والاسماني للنظام الكوسموبوليتي وقد صار أكثر اقناعاً مع فك الاوهام عن العقل. **انه وفي آن واحد شيء من العقل الذي يفرض نفسه بعد انتفاء العقل**. وبالتحديد هناك، حيث لا شيء يكون صالحاً بذاته إلا هذه الاسمانية ما بعد الحديثة، المعقلنة، الذرائعية، تتفتح كل قوته التي لا تقاوم ولا تعرف الاعداء. وكما أظهرت اعمال جون ماير J. Meyer، وغيرها، يمكن لهذا «العقل التأكيدي» الذرائعي وما بعد الحديث ان يتحول إلى «فرضية عمل»، يقوم علم الاجتماع التجريبي الشامل «بجعلها قاسية» بفعل معطيات الجماهير، أي انه يجعلها واقعاً.

وبالنتيجة علينا أن نضع الاصبع على نتيجتين: إن صلاحية التثبيت الذاتي ازلية. فهي لا تعرف إلاّ ما هو امام، ولا تعرف ما بعد (Cwerner 2000: 335). ومعها تكتسب ميتافيزيقا الحاضر الازلي قوة القانون. وما ان يصار لإقامة الكوسموبوليتية حتى تصبح نظاماً له ماضٍ طويل، إلا انه لا يعرف غيرية المستقبل - اللازمني، إنه نظام ازلي.

وفي الوقت نفسه تحل صورة منطق التثبيت الذاتي مكان صورة الديموقراطية غير المنطقية. يحل الاقتراع مكان **الفهم**. وإذا كان احدهم وفي مرحلة ما من التأسيس الذاتي الذرائعي لم يفهم بعد (أو دائماً) ما هو الأمر **الجيد في** الكوسموبوليتية، فذلك لأنه لا يريد أن يفهم، وهو من سيتحمل النتائج. إلا انه لا بد من استبعاد كل الذين لا يفهمون. وهذا «اللزوم» هو لزوم أمري، لأن الجيد يتضمن بحد ذاته امكانية فهم ما هو جيد. ما يعني انه لايمكن إلا ان نلوم الافراد، البلدان والمجموعات الاتنية التي ترفض ان تفهم. وبذلك فإن كل نقد للنظام الكوسموبوليتي يعرض هؤلاء المتهمين برفض الفهم، لاعتبارهم «خبثاء» يخلون بالنظام الجيد.

«لقد اقفلت الدائرة على نفسها»: يمكن فهم النظام الكوسموبوليتي - واستخدامه سياسياً - باعتباره الخير المطلق، الذي لا يمكن أن يجد معارضة له. انه صورة الخطر الذاتي وصورة التأسيس الذاتي، الصورة التي تستخدم سياسياً ويصار إلى

التفكر بنهايتها الجذرية، وهي لا تلغي الديموقراطية بل يمكن ان نسكتها بفعل معارضة الفهم الخرساء. لا بديل للمبادئ القيمية الجيدة ولا للنظام الكوسموبوليتي العالمي، فهما يؤسسان ذاتهما بذاتهما، وليس تحت ضغط الاستفتاء التحكمي. وكما سبق القول: إن النظام الكوسموبوليتي لا يعرف إلا المعارضين لمؤيديه.

وبالنتيجة، فإن لعبة السلطة والسلطة المضادة، الحكومة والمعارضة تكتمل وتنتهي في انبثاق الكوسموبوليتية المطلقة. لا يعني ذلك اقصاء الديموقراطية في النظام الكوسموبوليتي. إلاّ أنها تصبح في مرتبة ثانية، فهي تدار وتتحدد وتعلق ويعمل بها في مناسبات معينة، حيث يُصار لتمجيدها. تصبح الديموقراطية ديانة **العصر الذي مضى**، يصار لاستخدامها ولكن في اعياد الميلاد وايام الاحاد وعند اقدام شجرة التصويت في زمن الانتخابات. إلا ان الذين يؤمنون بها قد صاروا قلّة. إنه الإله الميت في الحداثة الاولى، ولكنه ما زال حياً. وتحتفل الكوسموبوليتية المعلمنة بالإيمان بها وتأدية الشعائر المقدسة لها.

ألتقط انفاسي هنا، واتوقف لأطرح سؤالاً، على نفسي اولاً وعلى القارئ ايضاً: ألم يوصلني مقصدي أن أقيم ما اردت عن طريق النقد الذاتي بعيداً إلى حد ما؟ ألم يحن الوقت أن أذكر نفسي بنفسي، بنقد للنقد الذي أعلنته بنفسي أن الحداثة الثانية كانت حداثة مفتوحة مزدوجة المعنى، وهذا ما يضع القدرية التي

كشفنا بها الصفة اللا-ديموقراطية في النظام الكوسموبوليتي بتناقض كلي مع مقدمات هذا العمل. ألا نجد ضوءاً مع نهاية النفق، أو أقله نفقاً عند نهاية الضوء؟ والنظرة الكوسموبوليتية بحد ذاتها أليست هي ايضاً خالصة من كل تناقض. ولكنها ألا تترك مع ذلك بعض الأمل من خلال تناقضاتها؟ **كيف؟** إذاً، لا بد من مواجهة نسقية في الفكر وفي الفعل لاخطار اصولية مزينة بالنوايا الحسنة والتي توصل الغرب إلى انهيار الديموقراطية؟

ثمة وسيلتين (مترابطتان بقوة) تطرحان هنا، وهي وسائل تنسحب من منطق النقد الذاتي: فمن جهة تعملان **على عدم** فصل الديموقراطية وحقوق الإنسان - فهذا كما سبق وأشرنا يوصل إلى جهنم **الخير المطلق**، أو إلى الربط **بينهما** وإذابة احدهما في الآخر (أقله مفهومياً وليس مؤسساتياً). وأما من جهة أخرى، العمل حتى يكون النظام الكوسموبوليتي هو المحرك في السياسة العالمية لهذا الجمع بين الديموقراطية وحقوق الإنسان، وحتى يُصار إلى رفض المخاوف المشار إليها سابقاً عبر الأعمال والأفعال الضرورية. بعبارات أخرى، إن النظام الكوسموبوليتي باعتباره **فكرة وممارسة اصلاحية** في السياسة العالية، هو ما يبرهن على مشروعيته، أو لا يبرهن[74].

---

(74) بهذا المعنى يمكن متابعة هابرماس في تصوره للنظام الكوسموبوليتي بوصفه «مشروعاً يخلق التقليد»، تكون مصادر شرعنته الديموقراطية كامنة في أزمنة «الانقلابات المنتجة ما يترك ذكرى مثل تاريخي مجدٍ. بإمكان المعاصرين ان =

يمكن هنا تلخيص النقاط بطريقة غير نسقية وغير كاملة كما يلي:

- تعزيز التنظيمات العابرة للقومية الموجودة، او **خلق منظمات جديدة، قادرة على الفعل** حيث تعمل كسلطة مضادة للشركات الكبرى العابرة وللبنوك، وخلق اطار معياري من القواعد والتوجيهات وقوانين السلوك، لا لأجل المجموعة وحسب بل من أجل الناشطين في الاقتصاد العالمي المشاريع الخاصة. وبهذه الطريقة يصبح الفاعلون الكوسموبوليتيون الذين يملكون سلطة معالجة الابعاد غير الاقتصادية في السوق العالمي (بيئة، مناخ، صحة، فقر، اقصاء، هذا إلى جانب تناقضات الوجود) يصبحون اكثر من مؤشرين على درجة الواقع الذي حققه النظام الكوسموبوليتي، أو على هيكليته الايديولوجية الصرفة.

- **إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي**، بشكل كامل وناجح، الأمر الذي يجعل الشفافية مكان عدم الشفافية، ما يدخل أنماطاً جديدة من التمثيل الديموقراطي، لا سيما في البلدان الفقيرة المعنية (طبقاً لمبدأ - لكل بلد صوت)؛ ما يأخذ نسقياً

= يروا ان المجموعات التي كانت مضطهدة حتى الآن قد رفعت الصوت، والطبقات التي كانت حتى الآن غير مقدرة صار بإمكانها الآن ان تأخذ قدرها بيدها. والإصلاحات التي كانت غرض مشادات عنيفة صار يعترف بها من قبل الجميع بوصفها مكتسبات كبرى، وذلك بمجرد زوال «مآزم التفسير» (هابرماس 2001: 144).

بالحسبان في سياسة صندوق النقد الدولي، مبادئ الانصاف الشامل والعدالة الشاملة؛ وما يحفز تجنيد الأشخاص المتخصصين والقادة في خارج البلدان الغربية؛ وما يجمع ايضاً إلى جانب انتظام الدول القومية إلى انتظام الاقتصاد العالمي.

- **ديموقراطية الدول**: حتى الدول الغنية والقوية عليها أن تعتبر نفسها معنية مباشرة بالنظام الكوسموبوليتي، الاعتراف به والمشاركة بعمله بفعالية. لا بد أن يصار ايضاً للاعتراف بأسس النظام الكوسموبوليتي - المحكمة الجنائية الدولية، بروتوكول كيوتو حول حماية المناخ، اتفاقيات تقليص التسلح، انطلاقاً من منع استعمال الاسلحة البيولوجية والكيميائية وصولاً إلى الاسلحة الذرية - من جانب البلدان الغربية المنتجة للاسلحة، ولا سيما الولايات المتحدة. إن النظام الكوسموبوليتي **يعني المساواة بين الدول امام سلطة القانون**. يصبح مظهر ديموقراطية الدول هذا، حيث تخضع كل الدول،بمن فيها القومية إلى قانون النظام المشترك، معياراً للتمييز بين خفة الايديولوجية وثقل واقع الطموح الكوسموبوليتي.

- **سياسة حقوق الإنسان**: كيف يصار إلى تطبيق حقوق الإنسان في مواقف عينية؟ هل تعتبر القرارات موضوع اجراءات ديموقراطية؟ ما العمل، وهل يصار للتمييز اجرائياً بين تدخل مبرر انسانياً والاجراء غير المبرر أو غير المشروع؟ ثمة حقوق انسان هي محض ايديولوجية، وحقوق اخرى هي سياسة قومية (كما هو

الحال في الولايات المتحدة). حقوق الإنسان المتكاملة مع النظام الكوسموبوليتي على علاقة مباشرة مع بنية تحتية مؤسساتية ديموقراطية. فالحكومة المستقلة وحقوق الإنسان ليسا بالأمرين المتناقضين بالضرورة، فقد يشكلان وحدة، لا سيما حين تنبثق حقوق الإنسان من فكرة العيش المشترك في إطار الدستور.

- **برلمان (مواطني العالم)**: قد يكون الموقف النموذجي المعبر عن الدمج بين حكومة مستقلة وحقوق الإنسان تشكيل وتدشين برلمان عالمي، بل قد نفترض، ولأننا واقعيون، أن مثل هذه المبادرة المتخذة من جانب الكوسموبوليتية لا تعني أولى الأمر إلا جزءاً من الدول الموجودة، وان هذا البرلمان لن يكون في بداية الأمر أكثر من رافع لسلطة السياسة الرمزية. مما لا شك فيه ان ذلك سيخلق مجالاً خاصاً بالرأي العام العالمي يمكن ان يعالج مشاكل عالمية، مثل انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة عابرة للقومية وفعالة.

- ثم ان خلق وتعزيز المؤسسات التي تتيح للفرد ان يقيم الحقوق الكوسموبوليتية المضمونة على حساب الدولة التي هو منها، قد يكون حلقة وصل من هذا النوع.

- **البنى الفرعية في المؤسسات الوسيطة**: إلى أي مدى تسنى للمؤسسات الموجودة - الهيئة العامة للأمم المتحدة، مجلس الامن، مجموعة الثمانية ان تتطور في هذا الاتجاه، أو ان تستكمل بمؤسسات تم انشاؤها حديثاً؟ وإلى اي مدى يمكن

الوصول في التكامل العابر للقوميات ما بين انظمة الحكم القارية؟ كيف يتوجب على «اللاعبين الكبار» - الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي، الصين، آسيا، افريقيا، أميركا الجنوبية - ان تحلل المؤسسات الديموقراطية؟ هل ثمة اشكال جديدة من الربط والترابط مع هذه المؤسسات، وإلى اي مدى تحترم مبادئ الشفافية والتبعية.

- **الشرعنة من خلال النبؤة المتحققة ذاتياً**: ان الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان، أو لنعبّر عن ذلك بعبارة اكثر عمومية: يمكن لجرح الانظمة الكوسموبوليتية ان تؤسس لرأي عام. يصبح فيه الوعي الجماعي الكوسموبوليتي اكثر حدَّة. وهذه هي الحالة التي تعاش فيها هذه الانتهاكات باعتبارها كسراً للمبادئ الخاصة لأي فرد. فقد يحدث ان يقوم النظام الكوسموبوليتي بتطوير صراعات وآثار تعزز ارساء رأي عام عالمي -من خلال التضامنات **النقدية**، لا من خلال التضامنات الإيجابية. واللافت ان الامر الحاد في هذا الموقف هو ان السياسة العالمية والمجتمع العالمي اللذين تكونا بالتآلف مع النظام الكوسموبوليتي يستلزمان وجود هذا التكامل النقدي، لا التكامل الايجابي.

توسيط المآزم: كيف يمكن اتخاذ قرارات وسط محيط من المآزم؟ إلى اي حد يمكن معاينة ظهور بنى تحتية احترازية وفعلية لادارة العلاقات بين بديهيات لا توافق بينها؟ وماذا تكون نتيجة هذا كله على التربية والقانون؟

يظهر بوضوح هنا ان النظرة الكوسموبوليتية، المستوى العابر للقومي، لا يشكل مبدأ جديداً: فالديموقراطية وحقوق الإنسان هي مبادئ قاعدية في الحداثة، وعليها ان تصب في قوالب مؤسساتية ومفهومية مختلفة في الحداثة الاولى، حداثة الدول القومية، عن الحداثة الثانية: لذلك يجب ايجاد هندسة اخرى تناسب الحداثة الكوسموبوليتية ما يمكن من مقاربة الديموقراطية وحقوق الإنسان وترجمة هندسة تناسب الاصلاحات العينية والخطوات الاصلاحية.

بهذا النقد للنقد تنتهي «مرثيتي القصيرة عند مهد العصر الكوسموبوليتي». وكما يمكن ان نرى الآن، لقد تحولت إلى مدح للديموقراطية عند مهد الكوسموبوليتية. اذ ان الكوسموبوليتية دون ديموقراطية تموت حتى قبل ان تولد. بدون الديموقراطية ليست الكوسموبوليتية التي تحلم بها الانسانية **شيئاً** أو انها تحولت إلى كابوس موجود بالفعل.

ان العالم الذي يندرج فيه خطابنا- ما زال - إلى الآن في مرحلة حيث الأمل، أي اللا-واقع الخاص بالنظام الكوسموبوليتي يغذي ويحرك كل من يعمل. يجب ان نميز بين مشروع الكوسموبوليتية هذا بوضوح عن الكوسموبوليتية **الموجودة فعلاً**، المحكومة والمهددة بنتائجها الثانوية غير المقصودة، واللامدركة.

يمكن لدين الأمة الأرضي أن يخلي المكان لدين

الكوسموبوليتية الارضي. خلافاً للنظام القومي، تعرف هذه الديانة اكثر عن الآخرين، اكثر عن الخارج. فالكوسموبوليتية اذا ما تم التفكير بها إلى الحد الأخير الأكثر جذرية هي النظام الالهي المعلمن بعد أن يكون بلغ نهايته.

لا بحسب العادة، بل من الأدب أيضاً الضروري والمرحب به بكل الاحوال بالنسبة للقارئ وللكاتب ايضاً ان ينتهي مثل هذا العمل الذي كُتب بَنَفَسٍ واحد ان يصار إلى انهائه بقناعة يعبر عنها بالقول «ومع ذلك». التعبير «مع ذلك» هذا التعبير «الخلاصي» تعبير أعلن عنه منذ فترة ولا ينقصه إلا أن يصار للتلفظ به: الا نجد عزاء في التفكير بأن النظام الكوسموبوليتي الذي بذلنا في هذا الكتاب جهداً لتخيله، والذي أشرنا إلى نتائجه الثانوية عن طريق التكهن في النص الأخير، الا نجد عزاء في كونه لا ينتمي حتى الآن إلى الواقع؟ أو ان هذا العزاء ليس مما يصدق ابداً؟.

Literatur
بيبليوغرافيا

Adam, B. (1995): Timewatch: The Social Analysis of Time, Cambridge (Mass.): Polity Press.

Adam, B. (2002): Reflexive Modernization Temporized, in: Theory, Culture & Society 6/4 (im Druck).

Adam, B./Beck, U./van Loon, J. (Hg.) (2000): The Risk Society and Beyond, London: Sage.

Agnew, J. (1998): Geopolitics: Re-visioning World Politics, London/New York: Routledge.

Ahmed, A. S./Donnan, H. (1994): Islam, Globalization, and Postmodernity, London/New York: Routledge.

Ake, C. (1996): Democracy and Development in Africa, Brookings Institution, Washington (D. C.)

Albrow, M. (1996): The Global Age, Cambridge (Mass.): Polity Press, dt. Übersetzung (1998): Abschied vom Nationalstaat, Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Allan, S./Adam, B./Carter, C. (Hg.) (2000): Environmental Risks and the Media, London/New York: Routledge.

Almond, G. A. (1999): Review Article: The International-National Connection, in: British Journal of Political Science 19/2, S. 237-259.

Alt, J. E./Gillican, M. (2000): The Political Economy of Trading States, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 327-342.

Altvater, E./Brunnengräber, A./Haake, M./Walk, H. (Hg.) (1999): Vernetzt und Verstrickt. Nicht-Regierungs-Organisationen als gesellschaftliche Produktivkraft, Münster: Westfälisches Dampfboot.

Altvater, E./Mahnkopf, B. (1996): Grenzen der Globalisierung. Ökologie, Ökonomie und Politik in der Weltgesellschaft, Münster: Westfälisches Dampfboot.

Alund, A./Schierup, C.-U. (1991): Paradoxes of Multiculturalism. Essays on Swedish Society, Aldershot: Avebury.

Amason, J. P. (1990): Nationalism, Globalization and Modernity, in: Theory, Culture & Society 7, S. 207-236.

Amin, Z. (1998): Capitalism in the Age of Globalization, London/New York: Zed.

Anderson, B. (1996): Die Erfindung der Nation, Frankfurt/M.: Deutsche Verlagsanstalt.

Anderson, A. (2000): Environmental Pressure Politics and the ›Risk Society‹, in: Allan, S./Adam, B./Carter, C., S. 93-105.

Anheier, H./Glasius, M./Kaldor, M. (2001): Introduction in Global Civil Society, in: Global Civil Society, Oxford: Oxford University Press, S. 3-22.

Appadurai, A. (1999): Dead Certainty: Ethnic Violence in the Era of Globalization, in: Meyer, B./Geschiere, P. (Hg.), S. 305-325.

Appadurai, A. (2002): Grassroots, Globalization and the Research Imagination, in: Vincent, J., S. 271-284.

Archibugi, D. (2000): Cosmopolitical Democracy, in: New Left Review 4, S. 137-150.

Archibugi, D./Held, D. (Hg.) (1995): Cosmopolitan Democracy, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Archibugi, D./Held, D./M. Köhler (Hg.) (1995): Re-imaging Political Community, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Arendt, H. (1958): Freiheit und Politik, in dies.: Zwischen Vergangenheit und Zukunft, München: Piper, S. 201-226.
Arendt, H. (1970): Macht und Gewalt, München: Piper.
Arendt, H. (1993): Was ist Politik? Aus dem Nachlaß, Hg. von Ludz, U., München: Piper.
Arendt, H./Jaspers, K. (1993): Briefwechsel 1926-1969, Hg. von Köhler, L./Saner, H., München: Piper.
Arndt, E.M. (1845): Über Volkshass und über den Gebrauch einer fremden Sprache, in: E.M. Arndts Schriften für und an seine lieben Deutschen, 1. Teil, Leipzig: Fleischer.
Ashley, R.K. (1984): The Poverty of Neorealism. International Organization 38, S. 225-286.
Assheuer, T./Perger, W.A. (Hg.) (2000): Was wird aus der Demokratie?, Opladen: Westdeutscher Verlag.
Atkinson, A. (1999): Is Rising Inequality Inevitable? A Critique of the Transatlantic Consensus, WIDER Annual Lectures 3, Helsinki, UN University.
Barber, B.R. (1995): Jihad versus McWorld: How Globalism and Tribalism are Reshaping the World, New York: Random House.
Barro, R. (1996): Democracy and Growth, in: Journal of Economic Growth 1/1, S. 1-27.
Barry, B. (1999): Statism and Nationalism: A Cosmopolitan Critique, in: Shapiro, I./Brilmayer, L. (Hg.): Global Justice, New York: New York University Press, S. 12-66.
Bauman, Z. (1998): Globalization: The Human Consequences, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Bauman, Z. (1999): In Search of Politics, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Bauman, Z. (2000): Liquid Modernity, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Beck, U. (1986): Risikogesellschaft – Auf dem Weg in eine andere Moderne, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U. (1988): Gegengifte: Die organisierte Unverantwortlichkeit, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U. (1993): Die Erfindung des Politischen – Zu einer Theorie reflexiver Modernisierung, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U. (1997): Was ist Globalisierung?, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U. (Hg.) (1998a): Politik der Globalisierung, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U. (1998b): Weltbürger aller Länder, vereinigt Euch!, in: DIE ZEIT Nr. 30, vom 16.7. 1998, S. 43.
Beck, U. (2000a): The Cosmopolitan Perspective. Sociology for the Second Age of Modernity, in: British Journal of Sociology 51, S. 79-106.
Beck, U. (2000b): World Risk Society, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Beck, U. (2001): Redefining Power in the Global Age: Eight Theses, in: Dissent, Fall 2001, S. 83-90.

Beck, U. (2002): Cosmopolitan Society and Its Enemies, in: Theory, Culture and Society (im Druck).
Beck, U. (2002): World Risk Society Revisited: The Terrorist Threat, in: Theory, Culture & Society (im Druck).
Beck, U./Bonß, W./Lau C., (2001): Theorie reflexiver Modernisierung, in: Beck, U., Bonß, W. (Hg.): Die Modernisierung der Moderne, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U./Beck-Gernsheim, E. (2001): Individualization – Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences, London: Sage.
Beck, U./Giddens, A./Lash, S. (1996): Reflexive Modernisierung – Eine Kontroverse, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck, U./Willms, J. (2000): Freiheit oder Kapitalismus, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beck-Gernsheim, E. (2000): Juden, Deutsche und andere Erinnerungslandschaften – Im Dschungel ethnischer Kategorien, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Beetham, D. (Hg.) (1999): Democracy and Human Rights, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Beisheim, M./Zürn, M. (Hg.) (1999): Im Zeitalter der Globalisierung? Thesen und Daten zur gesellschaftlichen und politischen Denationalisierung, Baden-Baden: Nomos.
Bello, W./Buller, N./Malhotra, K., (Hg.) (2000) Global Finance: New Thinking on Regulating Speculative Capital Markets, London: Zed.
Benhabib, S. (1992): Situating the Self, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Benjamin, W. (1980): Über den Begriff der Geschichte, in: Illuminationen, Frankfurt/M.: Suhrkamp., S. 251-262.
Berger, S./Dore, R. (Hg.) (1996): National Diversity and Global Capitalism, Ithaca (N.Y.): Cornell University Press.
Bericht über die menschliche Entwicklung 2000. UNPD, dt. Fassung von Deutsche Gesellschaft für die Vereinten Nationen e.V., Bonn.
Berkovitch, N. (2000): The Emergence and Transformation of the International Women's Movement, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.).
Bernauer, T. (1998): Globalisierung und staatliche Handlungsspielräume, in: Ruloff, D. (Hg.): Globalisierung – eine Standortbestimmung, Chur/Zürich: Rüegger.
Bernauer, T. (2000a): Protecting Consumers in an Open World Economy, in: Swiss Political Science Review 6/2, S. 79-99.
Bernauer, T. (2000b): Staaten im Weltmarkt, Opladen: Leske + Budrich.
Berry, A./Bourguignon, F./Morris, C. (1991): Global Economic Inequality and Its Trends Since 1950, in: Osberg, L. (Hg.): Economic Inequality and Poverty. International Perspectives, S. 60-91, Armonk (N.Y.)/London: M.E. Sharpe.
Beynon, J./Dunkerley, D., (Hg.) (2000): Globalization: The Reader, London: Athlone.
Bhabba, J. (1999): Enforcing the Human Rights of Citizens and Non-Citizens in the Era of Maastricht: Some Reflections on the Importance of States, in: Meyer, B./Geschiere, P., S. 97-124.

Boli, J. (1999): Conclusion: World Authority Structures and Legitimations, in: Boli, J./Thomas, G.M. (Hg.): Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875, Stanford: Stanford University Press.

Boli, J./Thomas, G.M. (Hg.) (1999): Constructing World Culture: International Non-Governmental Organizations since 1875, Stanford: Stanford University Press.

Bornschier, V. (1988): Westliche Gesellschaft im Wandel, Frankfurt/M.: Campus.

Bornschier, V. (2002): Weltgesellschaft – grundlegende soziale Wandlung, Zürich: Loreto Verlag.

Boswell, T. (1999): Hegemony and Bifurcation Points in World History, in: Bornschier, V./Chase-Dum, C. (Hg.): The Future of Global Conflict, S. 263-284, London: Sage.

Bourguignon, F./Morrisson, C. (1992): Adjustment and Equity in Developing Countries. A New Approach, Paris: OECD.

Boyarin, D./Boyarin, J. (1993): Diaspora: Generation and the Ground of Jewish Identity, in: Critical Inquiry 19/4, S. 693-725.

Boyer, R./Drache, D. (1996): States Against Markets. The Limits of Globalization, London/New York: Routledge.

Brace, L./Hoffman, J. (Hg.) (1997): Reclaiming Sovereignty, London/Washington: Pinter.

Bradshaw, Y. W./Wallace, M. (1996): Global Inequalities, Thousand Oaks: Pine Forge Press.

Braithwaite, J./Drahos, P. (1999): Global Business Regulation, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.

Bredow von, W. (2001): Die Zukunft des Krieges. Gewalt, Politik, Staat, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung vom 27. 9. 2001.

Brenner, N. (1998): Global Cities, Glocal States: Global City Formation and State Territorial Restructuring in Contemporary Europe, Review of International Political Economy 5/1, S. 1-37.

Broad, R./Cavanagh, J. (2000): Global Backlash: Citizen Initiatives to Counter Corporate-led Globalization, in: Wapner, P.K./Ruiz, L.E.J. (Hg.), S. 191-208.

Brock, L./Albert, M. (1995): Entgrenzung der Staatenwelt. Zur Analyse weltgesellschaftlicher Entwicklungstendenzen, in: Zeitschrift für Internationale Beziehung 2/2, S. 259-285.

Brown, W. (1995): States of Injury. Power and Freedom in Late Modernity, Princeton (N.J.): Princeton University Press.

Brubaker, R. (1994): Staats-Bürger. Frankreich und Deutschland im historischen Vergleich, Hamburg: Junius.

Brunetiér, F. (1895): Le Cosmopolitisme et la Littérature Nationale, La Revue des Deux Mondes.

Brunkhorst, H./Köhler, W.R./Lutz-Bachmann, M. (Hg.) (1999): Recht auf Menschenrechte. Menschenrechte, Demokratie und internationale Politik, Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Burtless, G./Lawrence, R.Z./Litan, R.E. (2000): Globaphobia: Confronting Fears about Open Trade, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.).
Busch, A./Plümper, T. (Hg.) (1999): Nationaler Staat und internationale Wirtschaft. Anmerkungen zum Thema Globalisierung, Baden-Baden: Nomos.
Busch, L./Schiller, N./Szanton Blanc, C. (1994): Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation States, Amsterdam: Gordon and Breach.
Butler, J./Laclau, E./Žižek, S. (2000): Contingency, Hegemony, Universality, London: Verso.
Campbell, D./Shapiro, M.J. (Hg.) (1999): Rethinking Ethics and World Politics, London: University of Minnesota Press.
Carens, J.H. (1987): Aliens and Citizens: the Case for Open Borders, in: Review of Politics 49/2, S. 251-273.
Castells, M. (2001): Der Aufstieg der Netzwerkgesellschaft, Teil 1 der Trilogie »Das Informationszeitalter«, Opladen: Leske + Budrich.
Castles, F.G. (2000): Ethnicity and Globalization, London: Sage.
Castles, S./Miller, M. (1998): The Age of Migration, Basingstoke: Macmillan.
Caterbow, A./Holzer, B. (2001): Babylonische Sprachverwirrung, in: Politische Ökologie 72, S. 37-49.
Cerny, P.G. (1998a): Neomedievalism, Civil War and the New Security Dilemma: Globalisation as Durable Disorder, in: Civil Wars 1/1, S. 36-64.
Cerny, P.G. (1998b): Globalisierung und die neue Logik kollektiven Handelns, in: Beck, U. (Hg.) (1998a), Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 263-297.
Cerny, P.G. (2000): Structuring the Political Arena, in: Palan, R. (Hg.): Global Political Economy, London/New York: Routledge, S. 21-35.
Cheah, P./Robbins, B. (Hg.) (1998): Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation, Minneapolis: University of Minnesota Press.
Chero, F. (2000): The Local Dimensions of Global Reform, in: Pieterse, J.N. (Hg.).
Chomsky, N. (2000): Der neue militärische Humanismus: Lektionen aus dem Kosovo, Zürich: Ed. 8.
Chossudovsky, M. (1997): The Globalization of Poverty, London: Zed.
Clark, M. (1996): Creativity Unbound: Engaging with the Mocular Revolution of Nanotechnology, Mimeo.
Clarke, S./Gaile, G.L. (1998): The Work of Cities, Minneapolis: University of Minnesota Press.
Clifford, J. (1994): Diasporas, in: Cultural Anthropology 9/9, S. 302-337.
Cohen, R. (1997): Global Diasporas, London: University of California Press.
Cohen, J.L. (1999): Changing Paradigms of Citizenship and the Exclusiveness of Demos, in: International Sociology 14 (3), S. 245-286.
Cohen, R./Kennedy, P. (2000): Global Sociology, Basingstoke (UK)/New York: Palgrave.
Coleman, J. (1982): Die asymmetrische Gesellschaft, Weinheim: Beltz.
Connolly, W.E. (1995): The Ethos of Pluralization, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Cooter, R./Ulen, T. (1999): Law and Economics, Reading (Mass.): Addison-Wesley.
Coughlin, C. C./Chrystal, K. A./Wood, G. E. (2000): Protectionist Trade Politics, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 303-317.
Coulmas, P. (1990): Weltbürger. Geschichte einer Menschheitssehnsucht, Reinbek: Rowohlt.
Cox, K. (Hg.) (1997): Spaces of Globalization: Re-Asserting the Power of the Local, New York: Guilford.
Crozier, M./Friedberg, E. (1979): Macht und Organisation. Die Zwänge kollektiven Handelns, Königstein/Ts.: Athenaeum-Verlag.
Curbach, J. (2001): Global Governance und Transnationale Zivilgesellschaft (unveröffentlichte Diplomarbeit): Universität München.
Cwerne, S. B. (2000): Chronotolitan Ideal: Time, Belonging and Globalization, in: Time & Society 9 (2/3), S. 331-345.
Czada, R./Lütz, S. (Hg.) (2000): Die politische Konstitution von Märkten, Wiesbaden: Westdeutscher Verlag.
Czempiel, E.-O./Rosenau, J. (Hg.) (1992): Governance Without Government: Order and Change in World Politics, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Dahrendorf, R. (1970): Zu einer Theorie des sozialen Konflikts, in: Zapf, W. (Hg.): Theorien des sozialen Wandels, Köln/Berlin: Kiepenheuer & Witsch.
Dahrendorf, R. (2000): Die globale Klasse und die neue Ungleichheit, in: Merkur 54/11.
De Boeck, F. (1999): Domesticating Diamonds and Dollars: Identity, Expenditure and Sharing in Southwestern Zaire (1984-1997): in: Meyer, B./Geschiere, P. (Hg.), S. 177-211.
Deacon, B. (1997): Global Social Policy: International Organizations and the Future of Welfare, London: Sage.
Delanty, G. (2000): Citizenship in a Global Age: Society, Culture, Politics, Buckingham: Open University Press.
Denemark, R. A./Friedman, J./Gills, B. K./Modelski, G. (Hg.) (2000): World System History. The Social Science of Long-term Change, London/New York: Routledge.
Derrida, J. (1992): Onto-Theology of National-Humanism, in: Oxford Literary Review 14, S. 1-26.
Dewey, J. (1996): Die Öffentlichkeit und ihre Probleme, Bodenheim: Philo.
Dezalay, Y./Gath, B. G. (1996): Dealing in Virtue – International Mercial Arbitration and the Construction of Transnational Legal Order, Chicago: University of Chicago Press.
Dharwadker, V. (2001): Cosmopolitan Geographies, London: Routledge.
Diamond, L. (2000): The Globalization of Democracy, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.), S. 246-254.
Dickens, P. (1999): Global Shift: The Internationalization of Economic Activity, London: Chapman.
Dickens, P. (2000): Social Darwinism, Buckingham: Open University Press.
Dixon, W. J./Boswell, T. (1996): Dependency, Disarticulation, and Denominator

Effects: Another Look at Foreign Capital Penetration, in: American Journal of Sociology 102/2, S. 543-62.
Doyle, M. (2000): Global Economic Inequalities, in: Wapner, P. K./Ruiz, L. E. J. (Hg.), S. 79-97.
Drucker, P. F. (1997): The Global Economy and the Nation-State, in: Foreign Affairs 76/5, S. 159-171.
Duara, P. (1999): Transnationalism in the Era of Nation-States: China, 1900-1945, in: Meyer, B./Geschiere, P., S. 47-71.
Dunkley, G. (1999): The Free Trade Adventure: the WTO, GATT and Globalism. A Critique, London: Zed.
Dunning, J. H. (1993): The Globalization of Business, London/New York: Routledge.
Dunning, J. H. (1997): Alliance Capitalism and Global Business, London/New York: Routledge.
Dürrschmidt, J. (2000): Everyday Lives in the Global City. The Delinking of Locale and Milieu, London/New York: Routledge.
Dworkin, R. (1995): Law's Empire, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.
Eade, J. (Hg.) (1997): Living in the Global City, London/New York: Routledge.
Easterly, W. (2001): The Effect of IMF and World Bank programs on poverty, Economies, Oxford, Oxford University Press.
Eichengreen, B. (2000): Hegemonic Stability Theories of the International Money System, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 220-244.
Elazar, D. J. (1998): Constitutionlizing Globalization, Lantham: Rowman and Littlefield Publishers.
Elazar, D. J. (2001): The United States and the European Union, in: Nicolaidis, K./Howse, R. (Hg.).
Eleftheriadis, P. (2000): The European Constitution and Cosmopolitan Ideals, in: Columbia Journal of European Law 7, S. 21-39.
Elkins, D. J. (1995): Beyond Sovereignty. Territory and Political Economy in the Twenty-first Century, Toronto: University of Toronto Press.
Ellwein, T. (1992): Staatlichkeit im Wandel. Das Staatsmodell des 19. Jahrhunderts als Verständnisbarriere, in: Kohler-Koch, B. (Hg.): Staat und Demokratie in Europa, Opladen: Leske + Budrich, S. 47-69.
Embong, A. R. (2000): Globalization and Transnational Class Relations: Some Problems of Conceptualization, in: Third World Quarterly 21/6, S. 989-1001.
Eppler, E. (1998): Die Wiederkehr der Politik, Frankfurt/M.: Insel.
Eriksen, T. (1993): Ethnicity and Nationalism. Anthropological Perspectives, London: Pluto Press.
Erne, R./Gross, A./Kaufmann, B./Kleger, H. (Hg.) (1995): Transnationale Demokratie, Zürich: Realutopia Verlags-Genossenschaft.
Esping-Andersen, G. (1991): The Three Worlds of Welfare Capitalism, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Esser, J. (1999): Der kooperative Nationalstaat im Zeitalter der »Globalisie-

rung«, in: Döring, D. (Hg.): Sozialstaat in der Globalisierung, Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 117-144.
Evans, P. B. (1997): The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in an Era of Globalization, in: World Politics 50/1, S. 62-87.
Falk, R. (1995): Humane Governance, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Falk, R. (1999): Predatory Globalization, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Featherstone, M. (2000): Technologies of Post-Human Development and the Potential for Global Citizenship, in: Pieterse, J. N. (Hg.), S. 203-223.
Fengler, W. (2001): Politische Reformhemmnisse und ökonomische Blockierung in Afrika, Baden-Baden: Nomos.
Fichte, J. G. (1806): Der Patriotismus und sein Gegenteil. Patriotische Dialoge, S. 10, in: Woke, Hg. von Fichte, I., Band III, S. 229.
Fishman, T.C. (2000): The Joys of Global Investment, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.).
Flyvbjerg, B. (2001): Making Social Science Matter, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Forschungsgruppe Weltgesellschaft (1996): Weltgesellschaft: Identifizierung eines Phantoms, in: Politische Vierteljahresschrift 37/1, S. 5-23.
Forsythe, D. (2000): Human Rights in International Relations, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Frank, A.G. (1998): ReOrient: Global Economy in the Asian Age, Berkeley: University of California Press.
Franklin, J. (Hg.) (1998): The Politics of Risk Society, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Franklin, S./Stacey, J./Lury, C. (2000): Global Nature, Global Culture, London: Sage.
Frei, N. (1999): Vergangenheitspolitik, München: Deutscher Taschenbuch Verlag.
Frieden, J.A. (2000): Exchange Rate Politics, in: Frieden, J.A./Lake, D.A., S. 257-269.
Frieden, J.A./Lake, D.A. (Hg.) (2000): International Political Economy. Perspectives on Global Power and Wealth, London/New York: Routledge.
Friedmann, J. (2002): Transnationalization, Socio-political Disorder, and Ethnification as Expression of Declining Global Hegemony, in: Vincent, J. (Hg.), S. 285-300.
Friedmann, M. (1999): Consumer Boycotts, London/New York: Routledge.
Fröbel, F. u. a. (1980): The New International Division of Labor in the World Economy, in: Roberts, T./Hite, L. (Hg.) (2000).
Fuat, K. (1996): Globalization, State, Identity and Difference. Toward a Critical Social Theory of International Relations, Atlantic Highlands (NJ): Humanities Press.
Garrett, G. (2000): Partisan Politics in the Global Economy, in: Lechner, F./ Boli, J. (Hg.), S. 227-235.
Geddes, A./Favell, A. (1999): The Politics of Belonging: Migrants and Minorities in Contemporary Europe, Aldershot: Ashgate.

Geertz, C. (1996): Welt in Stücken. Kultur und Politik am Ende des 20. Jahrhunderts, Wien: Passagen Verlag.
Gell, A. (1998): Art and Agency. An Anthropological Theory, Oxford: Clarendon Press.
Genschel, P. (2000): Der Wohlfahrtsstaat im Steuerwettbewerb, in: Zeitschrift für Internationale Beziehung 2, S. 267-297.
Giddens, A. (1990): Consequences of Modernity, Cambridge (Mass.): Polity Press (dt. Übersetzung Suhrkamp).
Giddens, A. (1997): Jenseits von Links und Rechts, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Giddens, A. (2001a): Entfesselte Welt. Wie die Globalisierung unser Leben verändert, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Giddens, A. (Hg.) (2001b): The Global Third Way Debate, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Gilbert, A./Gugler, J. (1992): Cities, Poverty and Development. Urbanization in the Third World, Oxford: Oxford University Press.
Gill, S. (1995): Globalization, Market Civilization and Disciplinary Neoliberalism, in: Millennium – Journal of International Studies 24/3, S. 399-423.
Gills, B.K. (Hg.) (2000): Globalization and the Politics of Resistance, New York: Macmillan Press.
Gilpin, R. (1987): The Political Economy of International Relations, Princeton (N.J.): Princeton University Press.
Gilpin, R. (2001): Global Political Economy, Princeton (N.J.): Princeton University Press.
Gilroy, P. (1993): Black Atlantic, London: Verso.
Gilroy, P. (2000): Against Race, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.
Goldstein, J./Kahler, M./Keohane, R.O./Slaughter, A.-M. (Hg.) (2000): The Concept of Legalization, in: International Organization 54/3.
Goodman, J.B./Pauly, L.W. (2000): The Obsolescence of Capital Controls, in: Frieden, J.A./Lake, D.A., S. 280-298.
Görg, C./Hirsch, J. (1998): Is International Democracy Possible?, in: Review of International Political Economy 5/4, S 585-615.
Goverde, H. (Hg.) (2000): Power in Contemporary Politics. Theories, Practices, Globalizations, London: Sage.
Grande, E. (1995): Regieren in verflochtenen Verhandlungssystemen, in: Mayntz, R./Scharpf, F.W. (Hg.): Gesellschaftliche Selbstregelung und politische Steuerung, Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 327-368.
Grande, E. (1999): Die Aufhebung des Nationalstaates. Perspektiven des Regierens in Europa, in: Fricke, W. (Hg.): Jahrbuch Arbeit und Technik 1999 + 2000, Bonn, S. 378-391.
Grande, E. (2000): Anmerkungen zur reflexiven Modernisierung der Staatlichkeit, unveröffentlichtes Manuskript, München.
Grande, E. (2001a): Die neue Unregierbarkeit. Globalisierung und die Grenzen des Regierens jenseits des Nationalstaats, Arbeitspapier Nr. 2, München.
Grande, E. (2001b): Globalisierung und die Zukunft des Nationalstaates, in: Beck, U./Bonß, W. (Hg.).

Grande, E./Jachtenfuchs, M. (Hg.) (2000): Wie problemlösungsfähig ist die EU? Regieren im europäischen Mehrebenensystem, Baden-Baden: Nomos.
Grande, E./Kriesi, H. (2002): Nationaler politischer Wandel in entgrenzten Räumen, in: Sonderforschungsbereich 536 »Reflexive Modernisierung«, Antrag auf Finanzierung für die Jahre 2002 – 2005, Teilprojekt C6, Universität München, S. 767-816.
Grande, E./Risse, T. (2000): Bridging the Gap. Konzeptionelle Anforderungen an die politikwissenschaftliche Analyse von Globalisierungsprozessen, in: Zeitschrift für Internationale Beziehung 2, S. 235-267.
Gray, J. (1998): False Dawn. The Delusion of Global Capitalism, London: Granta Books.
Greider, W. (1997): One World, Ready or Not. The Manic Logic of Globalization, New York: Simon and Schuster.
Greven, M. (1999): Die politische Gesellschaft, Opladen: Leske + Budrich.
Grundmann, R. (2001): Transnational Environment Policy. Restructing Ozone. London/New York.
Guidry, J. A./Kennedy, M. D./Zald Mayer N. (Hg.) (2000): Globalization and Social Movements. Culture, Power and the Transnational Public Sphere, Michigan.
Günther, K./Randeria, S. (2002): Recht im Globalisierungsprozeß, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Gustafsson, B./Johansson, M. (1999): In Search of Smoking Guns: What Makes Income Inequality Vary Over Time in Different Countries?, in: American Sociological Review 64, S. 585-605.
Habermas, J. (1996): Die Einbeziehung des Anderen, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Habermas, J. (1998): Die postnationale Konstellation, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Habermas, J. (2001): Zeit der Übergänge, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Hajer, M. (1995): The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process, Oxford.
Hajer, M./Gomart, E. (2002): Is that Politics?, in: Looking Back, Ahead – The 2002 Yearbook of Sociology of Sciences (im Druck).
Hall, P. (1996): The Global Cities, in: International Journal of Social Sciences 15-23, S. 147.
Hall, S. (1999): Ethnizität: Identität und Differenz, in: Engelmann, J. (Hg.): Die kleinen Unterschiede, Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 83-98.
Hardin, G. (1974): Living on a Lifeboat, Boston: Beacon Press.
Hardt, M./Negri, A. (2000): Empire, Cambridge (Mass.): Harvard University Press (dt. Übersetzung Campus Verlag, Frankfurt/M. 2002).
Hart, J. A./Prakash, A. (2000): Strategic Trade and Investment Politics, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 180-192.
Harvey, D. (1998): The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change, Cambridge (Mass.): Blackwell.
Harvey, D. (2000): Spaces of Hope, Edinburgh: Edinburgh University Press.
Hauchler, I./Messner, D./Nuscheler, F. (Hg.) (2000): Globale Trends 2000. Fakten, Analysen, Prognosen, Frankfurt/M.

Heintz, P. (1982): Die Weltgesellschaft im Spiegel von Ereignissen, Diessenhofen. Rüegger.
Held, D. (1992): Democracy: From City-States to Cosmopolitan Order, in: Political Studies 40, Sonderausgabe, S. 10-39.
Held, D. (1995): Democracy and the Global Order, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Held, D. (Hg.) (2000a): A Globalizing World? Culture, Economics, Politics, London/New York.
Held, D. u. a. (2000b): Die Rückkehr der Politik, in: Assheuer, T./Perger, W. A. (Hg.): Was wird aus der Demokratie?, Opladen.
Held, D. (2002a): Law of States, Law of People, in: Legal Theory 8/2 (im Druck)
Held, D. (2002b): Cosmopolitanism, Cambridge (Mass.): Polity Press (im Druck).
Held, D./McGrew, A./Goldblatt, D./Perration, J. (1999): Global Transformations, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Héritier, W./Knill, C./Mingers, S. (1994): Die Veränderung von Staatlichkeit in Europa, Opladen: Leske + Budrich.
Herold, A./O Tuathail, G./Roberts, S. (1998): An Unruly World?, London/ New York.
Hirsch, J. (1995): Der nationale Wettbewerbstaat. Staat, Demokratie und Politik im globalen Kapitalismus, Berlin: Ed. ID-Archiv.
Hirst, P. Q./Thompson, G. (1999): Globalization in Question. The International Economy and the Possibilities of Governance, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Hitzler, Ronald (1996): Der gemeine Machiavellismus, unveröffentlichte Habilitationsschrift: München.
Hobbes, T. (1966): Leviathan, Neuwied/Berlin: Luchterhand.
Hobsbawm, E. (1991): Nationen und Nationalismus. Mythos und Realität seit 1780, Frankurt/M.: Campus.
Höffe, O. (1994): Demokratie im Zeitalter der Globalisierung, München: Beck.
Hofmann, G. (2002): Abschiede, Anfänge, München: Kunstmann.
Hofmannsthal v., H. (2000): Der Brief des Lord Chandos, Stuttgart: Reclam.
Holden, B. (Hg.) (2000): Global Democracy: Key Debates, London: Routledge.
Holmes, D. (2000): Integral Europe. Fast-Capitalism, Multiculturalism, Neofascism, Princeton: University Press.
Holton, R. (1998): Globalization and the Nation State, Basingstoke: Macmillan.
Holzer, B. (1999): Die Fabrikation von Wundern. Modernisierung, wirtschaftliche Entwicklung und kultureller Wandel in Ostasien, Opladen: Leske + Budrich.
Holzer, B. (2001): Transnational Subpolitics and Corporate Discourse, PhD. Thesis, London School of Economics.
Holzer, B./Sørensen, M. (2001): Subpolitics and Subpoliticians (Arbeitspapier Nr. 4, SFB 536), München: Sonderforschungsbereich 536.

Horsman, M./Marshall, A. (1994): After the Nation-State: Citizens, Tribalism, and the New World Disorder, London: Harper & Collins.
Horstmann, A. (1976): Kosmopolit, Kosmopolitismus, in: Historisches Wörterbuch der Philosophie, Band 4, Basel: Schwabe, S. 1156-1168.
Hove, C. (2002), Ein toter Traum. Warum die Afrikanische Union Irrsinn ist, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung vom 12. 8. 2002, S. 31.
Hutchinson, C. (1966): Corporate Strategy and the Environment, in: Welford, R./Starkey, R. (Hg.), S. 85-103.
IMF 2000: World Economic Outlook May 2000, Washington (D. C.): IMF.
International Office of Migration (2000): World Migration Report 2000, Genf.
Jameson, F. (2000): Globalization and Strategy, in: New Left Review 4, S. 49-68.
Jameson, F./Miyoshi, M. (Hg.) (1999): The Culture of Globalization, Durham: Duke University Press.
Janett, D. (1999): Vielfalt als Strategievorteil: Zur Handlungskompetenz von Nicht-Regierungs-Organisationen in komplexen sozialen Umwelten, in: Altvater, E. et al. Vernetzt und Verstrickt. Nicht-Regierungs-Organisationen als gesellschaftliche Produktivkraft, Münster: Westfälisches Dampfboot, S. 146-175.
Jens, W. (1992): Nationalliteratur und Weltliteratur – von Goethe aus gesehen, München, Kindler.
Jessop, B. (1999a): Reflections on the (Il)logics of Globalization, in: Olds, K. (Hg.), Globalization and the Asia Pacific, London: Routledge, S. 19-38.
Jessop. B. (1999b): Globalisierung und Nationalstaat. Imperialismus und Staat bei Nicos Poulantzas – 20 Jahre später, in: Prokla 29/3, S. 469-495.
Jessop, B. (2000a): (Un)Logik der Globalisierung. Der Staat und die Reartikulation des ökonomischen Raumes, in: Das Argument 42/3.
Jessop, B. (2000b): Regulationist and Autopoeticist, in: New Political Economy 6/2, S. 213-232.
Jones, C. (1999): Global Justice: Defending Cosmopolitanism, Oxford, Oxford University Press.
Jones, R. J. B. (2000): The World Turned Upside Down: Globalization and the Future of the Nation State, Manchester: Manchester University Press.
Jones, R. J. B. (2001): The Political Sociology of World Society, in: European Journal of International Affairs 7/4, S. 443-474.
Jönnson, C./Tägil, S./Tönqvist, G. (2000): Organizing European Space, London: Sage.
Joy, B. (2000): Manche Experimente sollten wir nur auf dem Mond wagen, In: Frankfurter Allgemeine Zeitung vom 13. Juni 2000.
Kaiser, K./Schwarz, H.-P. (Hg.) (2000): Weltpolitik im neuen Jahrhundert, Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, Bd. 364, Bonn.
Kaldor, M. (2000): Neue und alte Kriege, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Kallen, H. (1924): Culture and Democrazy, in: The United States, New York: Boni and Liveright.
Kant, I. (1964): Werke in Zwölf Bänden, Band XI, Geheimer Artikel zum Ewigen Frieden, Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Katzenstein, P.J. (1985): Small States in World Markets, Ithaca (N.Y.): Cornell University Press.
Kaul, I./Grunber I./Stern, M.A. (Hg.) (1999): Global Public Goods. International Cooperation in the 21st Century, Oxford: Oxford University Press.
Kautsky, K. (1907): Patriotismus und Sozialdemokratie, Leipzig: Verlag der Leipziger Buchdruckerei.
Keck, M.E./Sikkink, K. (1998): Activists Beyond Borders. Transnational Advocacy Networks in International Politics, Ithaca (N.Y.): Cornell University Press.
Keil, R. (1993): Weltstadt – Stadt der Welt. Internationalisierung und lokale Politik in Los Angeles, Münster: Westfälisches Dampfboot.
Kennedy, P. (1987): The Rise and Fall of the Great Powers, New York: Random House.
Keohane, R.O. (1988): International Institutions: Two Approaches, in: International Studies Quarterly 32, S. 379-396.
Keohane, R.O. (1989): International Institutions and State Power, Boulder u.a.: Westview Press.
Keohane, R.O./Nye, J.S. (Hg.) (1971): Transnational Relations and World Politics, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.
Kieser, A. (Hg.) (1999): Organisationstheorien, Stuttgart/Berlin/Köln: Kohlhammer.
Kindleberger, C.P. (2000): The Rise of Free Trade in Western Europe, in: Frieden, J.A./Lake, D.A., S. 73-89.
Knight, F.H. (1921): Risk, Uncertainty, and Profit, New York: Kelley 1967.
Koch, C. (1995): Die Gier des Marktes. Die Ohnmacht des Staates im Kampf der Weltwirtschaft, München: Hanser.
Koch, K. (2000): Leviathan, ad! Süddeutsche Zeitung am 22./23. Juli 2000.
Köhler, B. (2002): Soziologie transnationaler Konzerne. Eine empirische Untersuchung der »inneren Globalisierung«, unveröffentlichte Diplom-Arbeit Universität München.
Kohler-Koch, B. (Hg.) (1998): Regieren in entgrenzten Räumen (PVS-Sonderheft 29), Opladen: Westdeutscher Verlag.
Korten, D.C. (1995): When Corporations Rule the World, West Hartford (Connecticut): Berrett-Koehler.
Korzeniewicz, M. (2000): Commodity Chains and Marketing Strategies: Nike and the Global Athletic Footwear Industry, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.), S. 155-166.
Korzeniewicz, R.P./Moran, T.P. (1997): The Global Distribution of Income, 1965-1992, in: American Journal of Sociology 102/4, S 1000-1039.
Koselleck, R. (1979): Vergangene Zukunft, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Krasner, S.D. (1999): Sovereignty. Organized Hypocrisy, Princeton (N.J.): Princeton University Press.
Krasner, S.D. (2000): State Power and the Structure of International Trade, in: Frieden, J.A./Lake, D.A., S. 19-36.
Kratochwil, F. (1989): Rules, Norms, and Decisions, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.

Kriesberg, L. (1997): Social Movements and Global Transformation, in: Smith, J./Chatfield, Ch./Pagnucco, R. (Hg.): Transnational Social Movements and Global Politics, Syracuse: Syracuse University Press, S. 3-18.
Kriesi, H. (2001): Nationaler politischer Wandel in einer sich denationalisierenden Welt, in: Blätter für deutsche und internationale Politik 26/2.
Kriesi, H./Koopmans, J. W./Giugni, M. G. (1992): New Social Movements and Political Opportunities in Western Europe, in: European Journal of Political Research 22, S. 219-244.
Krueger, A. (1998): The WTO as an Institutional Organization, Chicago: Chicago University Press.
Krüger, H.-P. (1996): Nachwort, in: Dewey, J.: Die Öffentlichkeit und ihre Probleme, Bodenheim: Philo, S. 193-211.
Krugman, P. R./Obstfeld, M. (2000): International Economics: Theory and Policy, Reading (Mass.): Addison-Wesley.
Krugman, P. R./Venables, A. (1995): Globalization and the Inequality of Nations, in: the Quarterly Journal of Economics, CX, S. 4.
Kuper, A. (2000): Rawlsian Global Justice: Beyond the Law of Peoples to a Cosmopolitan Law of Persons, in: Political Theory 28, S. 640-674.
Laïdi, Z. (1998): A World Without Meaning: The Crisis of Meaning in International Politics, London/New York: Routledge.
Lakatos, J. (1974), Falsifikation und die Methodologie wissenschaftlicher Forschungsprogramme, in: J. Lakatos/A. Musgrave (Hg.), Kritik und Erkenntnisfortschritt, Braunschweig: Vieweg.
Lake, D. A. (2000): British and American Hegemony Compared, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 127-144.
Lane, J. E./Ersson, S. (2002): Government and the Economy: A Global Perspective, London: Continuum.
Lash, S. (1999): Another Modernity, Oxford: Blackwell.
Lash, S. (2002): Foreword: Individualization in a Non-linear Mode, in: Beck, U./Beck-Gernsheim, E.: Individualization. London: Sage.
Lash, S./Urry, J. (1994): Economics of Signs and Space, London: Sage.
Latour, B. (1995): Wir sind nie modern gewesen. Versuch einer symmetrischen Anthropologie, Berlin: Akademie-Verlag.
Latour, B. (2001): Das Parlament der Dinge, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Latour, B. (2002): Is Remodernization Occurring – And if so, How to Prove it?, in: Theory, Culture & Society 6 (4) (im Druck).
Lechner, F./Boli, J. (Hg.) (2000): The Globalization Reader, Oxford: Blackwell.
Leutner, H. (2000): Politics, Power and States in Globalization, in: Goverde, H. (Hg.).
Lerner, D. (1958): The Passing of Traditional Society, in: Roberts, T/Hite, A. (2000).
Levett, R. (1966): Business, the Environment and Local Government, in: Welford, R/Starkey, R. (Hg.), S. 251-269.
Levy, D./Sznaider, N. (2001), Erinnerung im globalen Zeitalter: Der Holocaust, Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Linklater, A. (1998a): Cosmopolitan Citizenship, in: Citizenship Studies 2 (1), S. 23-41.
Linklater, A. (1998b): The Transformation of Political Community, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Lipschutz, R. D. (1992): Reconstructing World Polity: The Emergence of Global Civil Society, in: Millennium 21/3, S. 389-420.
Long, N./Villarreal, M. (1999): Small Products, Big Issues: Value Contestations and Cultural Identities in Cross-Border Commodity Networks, in: Meyer, B./Geschiere, P., S. 125-151.
Luard, E. (1990): The Globalization of Politics, London: Macmillan.
Luhmann, N. (1975): Die Weltgesellschaft, in: ders., Soziologische Aufklärung, Opladen: Westdeutscher Verlag.
Luhmann, N. (1999): Ethik in internationalen Beziehungen, Soziale Welt 50 (3), S. 247-254.
Luhmann, N./Scharpf, F. W. (1989): Politische Steuerung. Ein Streitgespräch, in: Politische Vierteljahresschrift 30, S. 4-21.
Luttwak, E. (1999): Turbo-Capitalism, London: Orion Books.
Machiavelli, N. (1986): Il Principe / Der Fürst, Stuttgart: Reclam.
Macropoulos, M. (1989): Modernität als ontologischer Ausnahmezustand? Walter Benjamins Theorie der Moderne, München: Fink.
Mann, M. (1986; 1993), The Sources of Social Power (Vol. 1 und 2), Cambridge: Cambridge University Press.
Mann, M. (1997): Hat die Globalisierung den Siegeszug des Nationalstaates beendet?, in: Prokla 27/1, S. 113-141.
Mann, M. (2001): Globalization and September 11, in: New Left Review 12, S. 51-72.
March, J. G./Olsen, J. P. (1989): Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics, New York: Free Press.
Marchand, M./Runyan, A. S. (Hg.) (1999): Gender and Global Restructuring. Sightings, Sites and Resistance, London: Routledge.
Margalit, A. (2000): Ethik der Erinnerung, Frankfurt/M.: Fischer.
Markl, H. (1988): Wissenschaft gegen Zukunftsangst, München: Hanser.
Martin, H.-P./Schumann, H. (1996): Die Globalisierungsfalle. Der Angriff auf Demokratie und Wohlstand, Reinbek: Rowohlt.
Martins, H. (1974), Time and Theory in Sociology, in: J. Rex (Hg.), Approaches in Sociology, London: Routledge.
Marx, K./Engels, F. (1969): Das Kommunistische Manifest, Studientexte 4, München: Fink.
Mayntz, R. (1996): Politische Steuerung: Aufstieg, Niedergang und Transformation einer Theorie, in: Beyme v., K./Offe, C. (Hg.): Politische Theorien in der Ära der Transformation (PVS-Sonderheft 26): Opladen, Westdeutscher Verlag, S. 148-168.
McBride, S./Wiseman, J. (Hg.) (2000): Globalization and Its Discontents, Basingstoke: Macmillan.
McBride, S./Roach, C. (2000): The New International Information Order, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.).

McCarthy, T. (1999): On Reconciling Cosmopolitan Unity and National Diversity, in: Public Culture 11, S. 175-208.
McGrew, A. (Hg.) (1997): The Transformation of Democracy, Cambridge (Mass.): Polity Press.
McNeill, W.H. (1986): Polyethnicity and National Unity in World History, Toronto: University of Toronto Press.
McRobbie, A. (1999): In the Culture Society, London: Routledge.
Meier, C. (1980): Die Entstehung des Politischen bei den Griechen, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Meinecke, F. (1922): Weltbürgertum und Nationalstaat, München: Oldenbourg.
Merkel, R. (Hg.) (2000): Der Kosovokrieg und das Völkerrecht, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Messner, D. (Hg.) (1998): Die Zukunft des Staates und der Politik, Bonn: Dietz.
Meyer, B./Geschiere, P. (Hg.) (1999): Globalization and Identity: Dialectics of Flow and Closure, Oxford: Blackwell.
Meyer, J.W. (2000): Globalization: Sources and Effects on National Societies and States, in: International Sociology 15, S. 233-48.
Meyer, J.W./Boli, J./Thomas, G./Ramirez, F. (1997): World Society and the Nation-State, in: American Journal of Sociology 103/1, S. 144-181.
Mies, M. (2001): Globalisierung von unten. Der Kampf gegen die Herrschaft der Konzerne, Hamburg: Rotbuch.
Miller, D. (1988): The Ethical Significance of Nationality, in: Ethics 98, S. 647-62.
Miller, D./Slater, D. (2000): The Internet – An Ethnographical Approach, Oxford: Berg.
Mißbach, A. (1998): NGO-Netzwerke – transnationale Zivilgesellschaft im Entstehen? Forschung im Rahmen des Projekts: »Das Klima zwischen Nord und Süd« unter der Leitung von Volker Bornschier, Zürich: Soziologisches Institut der Universität Zürich, Vortrag am 21. 1. 1998.
Mißbach, A. (1999): Das Klima zwischen Nord und Süd. Eine regulationstheoretische Untersuchung des Nord-Süd-Konflikts in der Klimapolitik der Vereinten Nationen. Münster: Westfälisches Dampfboot.
Mittelman, J. (2000): The Globalization Syndrome, Princeton: Princeton University Press.
Modelski, G. (1972): Principles of World Politics, New York: Free Press.
Modelski, G. (1999): From Leadership to Organization: The Evolution of Global Politics, in: Bornschier, V./Chase-Dum: The Future of Global Conflict, London: Sage.
Modelski, G./Thompson, W. R. (1995): Leading Sectors and World Powers: The Co-evolution of Global Politics and Economics, Columbia (S.C.): University of South Carolina Press.
Mol, A.P.J./Sonnefeld, D.A. (Hg.) (2000): Ecological Modernisation Around the World: Perspectives and Critical Debates, Essex: Frank Cass & Co. Ltd.

Munck, R./Waterman, P. (Hg.) (1999): Labour Worldwide in the Era of Globalization: Alternative Union Models in the New World Order, Basingstoke: Macmillan.
Münkler, H. (2000): Thomas Hobbes, Frankfurt/M.: Campus.
Narr, W.-D./Schubert, A. (1994): Weltökonomie. Die Misere der Politik, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Nicolaidis, K./Howse, R. (Hg.) (2001): The Federal Vision, Oxford: Oxford University Press.
Nietzsche, F. (1966): Werke in drei Bänden, München: Hanser.
Nölke, A. (2000): Regieren in transnationalen Politiknetzwerken? Kritik postnationaler Governance-Konzepte aus der Perspektive einer transnationalen (Inter-) Organisationssoziologie, in: Grande, E./Risse, T. (Hg.), S. 331-359.
Nowotny, H./Scott, P./Gibbons, M. (2001): Re-Thinking Science, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Nussbaum, M. C. (1996): Patriotism and Cosmopolitism, in: Nussbaum, M. C.: For Love of Country: Debating the Limits of Patriotism, Boston: Beacon Press.
O'Briek, R./Goetz, A. M./Scholte, J. A./Williams, M. (2000): Consulting Global Governance, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
O'Neill, O. (2000a): Bounded and Cosmopolitan Justice, in: Review of International Studies 26, S. 45-61.
O'Neill, O. (2000b): Bounds of Justice, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
O'Rourke, K./Williamson, J. (1999): Globalization and History, Cambridge (Mass.): MIT Press.
OECD (2000): OECD Economic Outlook June 2000, Paris: OECD.
Offe, C. (1975): Strukturprobleme des kapitalistischen Staates: Aufsätze zur politischen Soziologie, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Ohmae, K. (1995): The End of the Nation-State: the Rise of Regional Economies, New York: Harper Collins.
Ohmae, R. (1990): The Borderless World. Power and Strategy in the Interlinked Economy, New York: Harper Business.
Ong, A. (1999): Flexible Citizenship – The Cultural Logics of Transnationality, London: Duke University Press.
Ortmann, G. (1994): Dark Stars – Institutionelles Vergessen in der Industriesoziologie, in: Beckenbach, N., van Treek, W. (Hg.): Umbrüche gesellschaftlicher Arbeit, Soziale Welt, Sonderband 9, Göttingen, S. 85-115.
Ottmann, H. (1987): Philosophie und Politik bei Nietzsche, Berlin: de Gruyter.
Ottmann, H. (2001): Die Geschichte des politischen Denkens, Bd. 1/1, Stuttgart: Metzler.
Palan, R./Abbott, J. (1999): State Strategies in the Global Political Economy, London/New York: Routledge.
Palan, R. (Hg) (2000): Global Political Economy: Contemporary Theories, London/New York: Routledge.
Palonen, K. (1995): Die jüngste Erfindung des Politischen. Ulrich Becks ›Neues

Wörterbuch des Politischen‹ aus der Sicht der Begriffsgeschichte, in: Leviathan 23, S. 417-436.
Palonen, K. (1998): Das Webersche Moment: zur Kontingenz des Politischen, Opladen/Wiesbaden: Westdeutscher Verlag.
Parsons, T. (1970): Das Problem des Strukturwandels, in: Zapf, W. (Hg.): Theorien des sozialen Wandels, Köln/Berlin: Kiepenheuer & Witsch.
Patomäki, H. (2001): Democratising Globalization, London: Zed.
Patterson, O. (1998): Rituals of Blood, Washington: Civitas/Counterpoint.
Perrano, M. G. (1998): When Anthropology is on Home, in: Annual Review of Anthropology 27, S. 105-128.
Penttinen, E. (2000): Capitalism as a System of Global Power, in: Goverde, H./Cerny, P. G./Haugaard/Lentner (Hg.).
Pettman, J. (1996): Worlding Women: a Feminist International Politics, London: Routledge.
Pfleiderer, E. (1874): Kosmopolitismus und Patriotismus, in: Zeit- und Streitfragen: Deutsche Hefte, Nr. 6, Berlin.
Picciotto, S. (1991): The Internationalisation of the State, in: Capital and Class 43, S. 43-64.
Pierre, J./Peters, B. G. (2000): Governance, Politics and the State, London: Palgrave.
Pieterse, J. N. (2000): Shaping Globalization, in: Pieterse, J. N. (Hg).
Pieterse, J. N. (Hg.) (2000): Global Futures: Shaping Globalization, London: Zed.
Plessner, H. (1931): Macht und menschliche Natur, in: Gesammelte Schriften V, S. 135-234, Frankfurt/M.: Suhrkamp 1981.
Plessner, H. (1962): Die Emanzipation der Macht, in: Gesammelte Schriften V, S. 259-282, Frankfurt/M.: Suhrkamp 1981.
Pocock, J. G. (1975): The Machiavellian Moment, Princeton: Princeton University Press.
Pogge, T. W. (1992): Cosmopolitanism and Sovereignty, in: Ethics 103, S. 48-75.
Pogge, T. W. (2001): Global Justice, Oxford: Blackwell.
Polanyi, K. (1944): The Great Transformation. The Political and Economic Origins of Our Time, Boston: Beacon, dt. Ausgabe Frankfurt/M.: Suhrkamp 1997.
Porter, M. E. (1990): Wettbewerbsvorteile: Spitzenleistungen erreichen und behaupten, Frankfurt/M.: Campus.
Portes, A. (1997): Neoliberalism and the Sociology of Development: Emerging Trends and Unanticipated Facts, in: Roberts, T./Hite, A. (2000).
Poster, M. (1995): The Second Media Age, Oxford: Blackwell.
Pries, L. (1997): Globalisierung und Demokratie: Chancen und Risiken aus ökonomischer Sicht, Ruhr-Universität Bochum.
Pries, L. (1997): »Transmigranten« als ein Typ von Arbeitswanderern in plurilokalen sozialen Räumen, Soziale Welt 49, S. 135-150.
Pries, L. (1998): Transnationale soziale Räume, in: Beck, U. (Hg.): Perspektiven der Weltgesellschaft, Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 55-86.

Pries, L. (2000): Globalisierung und Wandel internationaler Unternehmen. Konzeptionelle Überlegungen am Beispiel der deutschen Automobilindustrie, in: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 4/52, S. 670-696.

Ramirez, F.O./Soysal, Y./Shanahan, S. (1997): The Changing Logic of Political Citizenship: Cross-National Acquisitions of Women's Suffrage Rights, 1890 to 1990, in: American Sociological Review 62, S. 735-745.

Randeria, S. (1999a): Jenseits von Soziologie und soziokultureller Anthropologie: Zur Ortsbestimmung der nichtwestlichen Welt in einer zukünftigen Sozialtheorie, in: Soziale Welt 4, S. 373-382.

Randeria, S. (1999b): Geteilte Geschichte und verwobene Moderne, in: Rüsen, J./Leitgeb, H./Jegelka, N. (Hg.): Zukunftsentwürfe. Ideen für eine Kultur der Veränderung, Frankfurt/M.: Campus, S. 87-96.

Randeria, S. (1999c): Globalisation, Modernity and the Nation-State, in: Füllberg-Stollberg, K./Heidrich, P./Schöne, E. (Hg.): Dissociation and Appropriation: Responses to Globalization in Asia and Africa, Berlin: Das arabische Buch (Ed. Orient).

Randeria, S. (2001): Local Refractions of Global Governance: Legal Plurality, International Institutions, the Post-colonial State and NGOs in India, Berlin: unveröffentlichte Habilitationsschrift.

Report of the Commission on Global Governance (1995): Our Global Neighbourhood, Oxford: Oxford University Press.

Rawls, J. (1999): The Law of Peoples, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.

Redding, S.G. (1990): The Spirit of Chinese Capitalism, Berlin/New York: de Gruyter.

Reich, R. (1991): The Work of Nations, New York: Knopf.

Reinecke, W.H. (1997): Global Public Policy: Governing Without Government? Washington (D.C.): Brookings Institute.

Reinicke, W.H./Brenner, T./Witte, J.M. (2000): Beyond Multinationalism: Global Policy Networks, in: International Politics and Society 2/2000 (Politik und Gesellschaft Online).

Reinicke, W.H./Deng, F. (Hg.) (2000): Critical Choices, The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance, International Development Research Centre, Ottawa, Cairo, Dakar, Johannesburg, Montevideo, Nairobi, New Delhi, Singapore.

Rex, J. (1998) Transnational Migrant Communities and the Modern Nation-State, in: Axtmann, R. (Hg.): Globalization and Europe: Theoretical and Empirical Investigations, London: Pinter, S. 59-76.

Richter, F.-J. (Hg.) (2000): The East Asian Development Model. Economic Growth, Institutional Failure and the Aftermath of the Crisis, London: Macmillan.

Risse, T./Ropp, S./Sikkink, K. (Hg.) (1999): The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.

Risse-Kappen, T. (Hg.) (1995): Bringing Transnational Relations Back, in: Non-

state Actors, Domestic Structures and International Institutions. Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Ritzer, G. (1999): The MacDonaldisation Thesis, London: Sage.
Roberts, T./Hite, A. (Hg.) (2000): From Modernization to Globalization. Perspectives on Development and Social Change, Oxford: Blackwell.
Robertson, R. (1992): Globalization, Social Theory and Global Culture, London: Sage.
Robertson, R. (1998): Glokalisierung, Homogenität und Heterogenität in Raum und Zeit, in: Beck, U. (Hg.): Perspektiven der Weltgesellschaft, Frankfurt/M.: Suhrkamp, S. 191-220.
Robinson, W.I. (1996): Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Robinson, W.J. (1998): Beyond Nation-State Paradigms: Globalization, Sociology, and the Challenge of Transnational Sociological Forms 13/4, S. 561-594.
Rodrik, D. (1997): Has Globalization Gone Too Far? Washington (D.C.): Institute for International Economics.
Rorty, R. (1989): Contingency, Irony and Solidarity, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Rosenau, J. (1980): The Study of Global Interdependence, London: Pinter.
Rosenau, J. (1990): Turbulence in World Politics. A Theory of Change and Continuity, Princeton: Princeton University Press.
Rosenau, J./Czempiel, E.-O. (Hg.) (1992): Governance Without Governance, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Ruggie, J. (1998): Constructing the World Polity, London: Routledge.
Ruigrok, W./van Tulder, R. (1995): The Logic of International Restructuring, London/New York: Routledge.
Rupert, M. (2000): The Ideologies of Globalization, London/New York: Routledge.
Said, E. W. (1993): Culture and Imperialism, New York: Knopf.
Sassen, S. (1991): The Global City, New York: Princeton University Press.
Sassen, S. (1998): Globalization and its Discontents, New York: New Press.
Sassen, S. (2000a): New Frontiers Facing Urban Sociology in the Millennium, in: The British Journal of Sociology 51/1, S. 143-161.
Sassen, S. (2000b): Machtbeben, Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt.
Scharpf, F. W. (1991): Die Handlungsfähigkeit des Staates am Ende des zwanzigsten Jahrhunderts, in: Politische Vierteljahresschrift 32/4, S. 621-634.
Scharpf, F. W. (2000): The Viability of Advanced Welfare States in the International Economy. Vulnerabilities and Options, in: Journal of European Public Policy 7/2, S. 190-228.
Scharpf, F. W. (1999): Regieren in Europa – effektiv und demokratisch? Frankfurt/M.: Campus.
Schirm, S. (1999): Globale Märkte, nationale Politik und regionale Kooperation – in Europa und den Amerikas, Baden-Baden: Nomos.
Schlichte, K./Wilke B. (2000): Der Staat und einige Zeitgenossen. Zur Zukunft des Regierens in der »Dritten Welt«, in: Grande, E./Risse, (Hg.).

Schlosser, J.G. (1784): Kleine Schriften 2, Neudruck 2000, Marburg: Metropolis-Verlag.
Schmidt, K.-D. (1999): Auf dem Weg zum Minimalstaat? Nationale Wirtschaftsordnungen im Wettbewerb, in: Bürger im Staat 49/4, S. 212-216.
Schmitt, C. (1932): Der Begriff des Politischen, Berlin: Duncker & Humblot.
Schmitt, C. (1983): Verfassungslehre, Berlin: Duncker & Humblot.
Scholte, J.A./Schnabel, A. (2002): Civil Society and Global Finance, London/New York: Routledge.
Schulze, G. (2001): Europa und der Globus, Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt.
Schulze, G./Ursprung, H.W. (1999): Globalisierung contra Nationalstaat? Ein Überblick über die empirische Evidenz, in: Busch, A./Plümper, T. (Hg.): Nationaler Staat und internationale Wirtschaft. Anmerkungen zum Thema Globalisierung, Baden-Baden: Nomos.
Schumann, H./Emcke, C. (2001), *Die Ohnmacht der Mächtigen*, in: Der Spiegel, 30, S. 32-34.
Schumpeter, J. (1919): Zur Soziologie des Imperialismus, in: Archiv für Sozialwissenschaften und Sozialpolitik 46 (1918), Tübingen.
Schumpeter, J. [1942] (1950): Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie; dt. Ausgabe München: Franke.
Scott, A.J. (2000): Regions and the World Economy. The Coming Shape of Global Production, Competition and Political Order, Oxford: Oxford University Press.
Scott, J.C. (1998): Seeing Like a State, New Haven: Yale University Press.
Sen, A. (1992): Inequality Re-examined, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.
Sen, A. (1999): Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press.
Senghaas, D. (1994): Wohin driftet die Welt?, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Sennett, R. (1998): Der flexible Mensch, Berlin: Berlin-Verlag.
Shaw, M. (1992): Global Society and Global Responsibility: the Historical and Political Limits of »International Society«, Millennium 21/3.
Shaw, M. (2000): Theory of the Global State. Globality as Unfinished Revolution, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Short, J.R./Kim, Y.-H. (1999): Globalization and the City, Harlow: Longman.
Silverstone, J.R./Kim, Y.-H. (199): Why Study the Media?, London: Sage.
Simmel, G. (1900): Philosophie des Geldes, Leipzig: Duncker & Humblot.
Simmel, G. [1908] (1968): Exkurs über den Fremden, in: ders., Soziologie. Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung, Berlin: Duncker & Humblot.
Skinner, Q. (1981): Machiavelli, Oxford: Oxford University Press.
Sklair, L. (2000): The Transnational Capitalist Class, Oxford: Blackwell.
Smart, B. (1995): Globalization and Interdependence in the International Political Economy: Rhetoric and Reality, London/New York: Pinter.
Smith, A.D. (1975): The Wealth of Nations, Neuausgabe in zwei Bänden, London: Dent.
Smith, A.D. (1995): Nations and Nationalism in the Global Era, Cambridge (Mass.): Polity Press.

Smith, A. D./Solinger, D. J./Topik, S. C. (Hg.) (1999): States and Sovereignty in the Global Economy, London/New York: Routledge.
Smith, J. (1997): Characteristics of the Modern Transnational Social Movement Sector, in: Smith, J./Chatfield, Ch./Pagnucco, R. (Hg.): Transnational Social Movements and Global Politics, Syracuse: Syracuse University Press, S. 42-58.
Smith, J. (Hg.) (2001): Globalization and Resistance, Sondernummer von Mobilization 6/19, S. 1-110.
Soeffner, H.-G. (2000): Gesellschaft ohne Baldachin, Göttingen: Velbrück.
Soysal, Y. (1994): Limits of Citizenship, Cambridge (Mass.): Harvard University Press.
Spaargaren, G./Mo., A. P. J./Buttel, F. H. (Hg.) (2000): Environment and Global Modernity, London: Sage.
Spengler, O. (1979): Der Untergang des Abendlandes, München: Beck.
Stalker, P. (2000): Workers without Frontiers, Boulder: Lynne Rienner.
Starr, A. (2000): Naming the Enemy. Anti-Corporate Movements Confront Globalization, London/New York: Zed.
Stein, U. (1995): Lex Mercatoria – Realität und Theorie, Frankfurt/M.: Klostermann.
Stewart, A. (2001): Theories of Power and Domination, London: Sage.
Stichweh, R. (2000): Die Weltgesellschaft. Soziologische Analysen, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Stieglitz, J. E. (2002): Schatten der Globalisierung, München: Siedler.
Stieglitz, J. E./Squire, L. (2000): International Development: Is it Possibile?, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 383-391.
Storper, M. (1997): Regional Worlds, New York: Guilford.
Strange, S. (1996): The Retreat of the State. The Diffusion of Power in the World Economy, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press.
Strange, S. (1998): Mad Money, Manchester: Manchester University Press.
Strange, S. (2000): States, Firms, and Diplomacy, in: Frieden, J. A. (Hg.).
Streeck, W. (1998a): Industrielle Beziehungen in einer globalisierten Wirtschaft, in: Beck 1998a, S. 169-202.
Streeck, W. (1998b): Internationale Wirtschaft, nationale Demokratie, Frankfurt: Campus.
Stubbs, R./Underhill, G. (Hg.) (2000): Political Economy of the Changing Global Order, 2nd edition, Oxford: Oxford University Press.
Suter, C. (1999): Gute und schlechte Regimes. Staat und Politik Lateinamerikas zwischen globaler Ökonomie und nationaler Gesellschaft, Frankfurt/M.: Vervuert.
Szerszyniski, B./Toogood, M. (2000): Global Citizenship, the Environment and the Media, in: Allan, S./Adam, B./Carter, C.
Sznaider, N. (2000): The Compassionate Temperament. Care and Cruelty in Modern Society, Lanham/Boulder/New York/Oxford.
Tamás, G. M. (1996): Ethnarchy and Ethno-Anarchism, in: Social Research 63/1, S. 147-190.
Tamás, G. M. (2000): On Post-fascism – How Citizenship is Becoming an Exclusive Privilege, in: Boston Review, Summer 2000, S. 42-48.

Tarzi, S. M. (2000): Third World Governments and Multinational Corporations: Dynamics of Host's Bargaining Power, in: Frieden, J. A./Lake, D. A., S. 156-166.
Teivainen, T. (1999): Globalization of Economic Surveillance, Passages – Journal of Transnational and Transcultural Studies 1/1, S. 84-116.
Teivainen, T. (2000): Enter Economy Exit Politics, Helsinki: University Press.
Teubner, G. (Hg.) (1997): Global Law Without a State, Dartmouth: Aldershot.
Teubner, G. (2000): Des Königs viele Leiber: Selbstdekonstruktion der Hierarchie des Rechts, in: Brunkhorst, H./Kettner, M. (Hg.): Globalisierung und Demokratie, Frankfurt/M., S. 240-273.
Thaa, W. (2001): ›Lean Citizenship‹: The Fading of the Political in Transnational Democracy, in: European Journal of International Relations 7/4, S. 503-524.
Therborn, G. (1995): European Modernity and Beyond. The Trajectory of European Societies 1945-2000, London: Sage.
Therborn, G. (1999): The Atlantic Diagonal in the Labyrinths of Modernities and Globalizations, in: Therborn, G. (Hg.): Globalization and Modernities, Stockholm: FRN.
Therborn, G. (2000): At the Birth of Second Century Sociology: Times of Reflexivity, Spaces of Identity and Modes of Knowledge, in: British Journal of Sociology 51, S. 37-58.
Thomlinson, J. (1999): Globalization and Culture, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Tilly, C. (1993): Die europäische Revolution, München: Beck.
Tilly, C. (1998): Durable Inequality, Berkeley: University of California Press.
Toffler, A. (1990): Powershift, New York: Bantam.
Toynbee, A. (1958): Gang der Weltgeschichte, Band 2, Kulturen im Übergang, Zürich: Europa-Verlag.
Trotha von, T. (2000): Die Zukunft liegt in Afrika. Vom Zerfall des Staates, von der Vorherrschaft der konzentrischen Ordnung und vom Aufstieg der Parastaatlichkeit, in: Leviathan 28/2.
Tshiyembe, M. (2000): Vom Postkolionalen Staat zum Multinationenstaat, in: Le Monde diplomatique, September 2000.
Urry, J. (2000): Sociology Beyond Societies, London/New York: Routledge.
Van der Pijl, K. (1998): Transnational Classes and International Relations, London/New York: Routledge.
Viner, J. (1950): The Customs Union Issue, New York: Carnegie Endowment for International Peace.
Vincent, J. (Hg.) (2002): The Anthropology of Politics, Oxford: Blackwell.
Voigt, S. (1999): Exploiting Constitutional Change, Cheltenham: Edward Elgar.
Waddington, J. (Hg.) (1999): Globalization and Patterns of Labour Resistance, London: Mansell.
Wade, R. (1996): Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated, in: Berger, S./Dore, R. (Hg.): National Diversity and Global Capitalism, Ithaca: Cornell University Press, S. 60-88.

Wapner, P. K./Ruiz, L. E. J. (Hg.) (2000): Principled World Politics, Oxford: Rowman and Littlefield.
Waldron, J. (2000): What is Cosmopolitan?, in: The Journal of Political Philosophy 8, S. 227-243.
Walker, R. (1994): Social Movements/World Politics, Millennium 23/3, S. 669-700.
Walker, R. (2000): Both Globalization and Sovereignty, in: Wapner, P. K./Ruiz, L. E. J. (Hg.), S. 23-34.
Wallerstein, I. (1991): Unthinking Social Science. The Limits of Nineteenth-Century Paradigms, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Walzer, M. (1977): Just and Unjust Wars, New York: Basic Books.
Walzer, M. (1983): Spheres of Justice, New York, Basic Books.
Wapner, P./Ruiz, L. E. J. (2000): Greenpeace and Political Globalism, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.).
Weber, M. (1923): Wirtschaftsgeschichte. Abriß der universalen Sozial- und Wirtschaftsgeschichte, in den nachgelassenen Vorlesungen, Hg. von Hellmann, S./Papyi, M., München/Leipzig: Duncker & Humblot.
Weber, M. (1972): Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen: Mohr.
Weber, M. (1988): Gesammelte Aufsätze zur Sozial- und Wirtschaftsgeschichte, Tübingen.
Weiss, L. (1998): The Myth of the Powerless State. Governing the Economy in a Global Era, Cambridge (Mass.).
Weiss, T. G. (2000): Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, in: Third World Quarterly 21/5, S. 795-814.
Welford, R./Starkey, R. (Hg.) (1966): Business and the Environment, London: Earthscan Publications.
Welskopp, T. (1998): Die Sozialgeschichte der Väter, in: Geschichte und Gesellschaft 24, S. 173-198.
Whitaker, R. (1999): The End of Privacy. How Total Surveillance is Becoming a Reality, New York: The New Press.
Wichterich, C. (2000): The Globalized Women: Reports from a Future of Inequality, London: Zed.
Wiener, J. (1999): Globalization and the Harmonization of Law, London: Pinter.
Wiesenthal, H. (1999): Die Globalisierung als Epochenbruch – Maximaldimensionen eines Nicht-Nullsummen-Spiels, in: Schmidt, G./Trinczek, R. (Hg.): Globalisierung – Ökonomische und soziale Herausforderung am Ende des 20. Jahrhunderts, Sonderband 13 der Sozialen Welt 1999.
Willke, H. (1992): Die Ironie des Staates, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Willms, J. (2001): Die deutsche Krankheit, München: Hanser.
Willms, J. (2002): Glasperlenspieler: Frankreichs große Lebenslüge, in: Süddeutsche Zeitung vom 7.5., S. 13.
Wobbe, T. (2000): Weltgesellschaft, Bielefeld: transcript Verlag.
Wolf, E. R. (2002): Facing Power – Old Insights, New Questions, in: Vincent, J., S. 222-233.

Wolf, K.D. (1999): Die Neue Staatsräson – zwischenstaatliche Kooperation als Demokratieproblem in der Weltgesellschaft, Baden-Baden: Nomos.
Wolf, M. (2000): Why this Hatred of the Market?, in: Lechner, F./Boli, J. (Hg.), S. 9-12.
Wood, A. (1994): North-South Trade, Employment and Inequality, Oxford: Clarendon Press.
Woods, L.T. (1993): Nongovernmental Organizations and the United Nations System: Reflecting Upon the Earth Summit Experience, in: International Studies Notes 18/1, S. 10.
World Bank (1999): Global Economic Prospects, internet ed.
World Bank (2000): World Development Indicators, Washington D.C.
World Bank (2000a): World Development Report 2000/2001, New York: OUP.
World Trade Organization (2000): Annual Report (2000), Genf.
Yearley, S. (1996): Sociology – Environmentalism – Globalization, London: Sage.
Yoshikazu, S. (2000): An Alternative to Global Marketization, in: Pieterse, J.N. (Hg.), S. 98-116.
Young, O. (1986): International Regimes. Toward a New Theory of Institutions, in: World Politics XXXIX (1), S. 105-122.
Young, O. (1994): International Governance. Protecting the Environment in a Stateless Society, Ithaca: Cornell University Press.
Yongs, G. (1999): International Relations in a Global Age, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Ziltener, P. (1999): Strukturwandel der europäischen Integration. Die Europäische Union und die Veränderung von Staatlichkeit, Münster: Westfälisches Dampfboot.
Zolo, D. (1997): Cosmopolis: Prospects for World Government, Cambridge (Mass.): Polity Press.
Zürn, M. (1998a): Regieren jenseits des Nationalstaates. Globalisierung und Denationalisierung als Chance, Frankfurt/M.: Suhrkamp.
Zürn, M. (1998b): Schwarz-Rot-Grün-Braun: Reaktionsweisen auf Denationalisierung, in: Beck, U. (Hg.) (1998a), S. 297-331.
Zürn, M./Walter. G./Dreher, S./Beisheim, M. (2000): Postnationale Politik? Über den Umgang mit den Denationalisierungs-Herausforderungen Internet, Klimawandel und Migration, in: Zeitschrift für Internationale Beziehung 2, S. 297-331.
Zürn, M./Wolf, D. (2000): Europarecht und internationale Regime, in: Grande, E. u. a. (Hg.): Wie problemlösungsfähig ist die EU? Baden-Baden: Nomos, S. 113-140.
Zürn, M./Zysman, J. (1996): The Myth of a »Global« Economy: Enduring National Foundations and Emerging Regional Realities, New Political Economy 1/3, S. 157-184.

مع بداية الالفية الثالثة يجب استبدال فكرة السياسة الواقعية القومية - حيث يتوجب متابعة المصالح الوطنية بشكل قومي - بالسياسة الكوسموبوليتية الواقعية: «بقدر ما تكون سياستنا قومية وناجحة، بقدر ما تكون كوسموبوليتية».
يوضح هذا الكتاب العاب السلطة الشاملة بين الاقتصاد العالمي، الدول، وحركات المجتمع المدني استنادًا إلى الأطروحة المثيرة التالية: في زمن الازمات والمخاطر المعولمة توصل سياسة «اليد الحديدية المذهبة»، خلق شبكة كثيفة من الاستقلاليات العابرة للقوميات، إلى استعادة الاستقلال القومي - حتى ضد الاقتصاد العالمي الشديد الحراك.

اولريش بيك هو استاذ علم الاجتماع في جامعة ميونيخ. وهو صاحب مؤلفات تتناول بالتحديد تطور الفردية الحديثة، العولمة ونتائج التغيرات التقنية.

من أشهر مؤلفاته المترجمة الى اللغة العربية:
- مجتمع المخاطرة

